

الجزء الرابع

· القوانين الادارية والجنايئة

الحكومة المصرية

نظارة الداخلية

القوانين الادارية والجنائية

مجموعة

القوانين واللوائح الجارية العمل بها فيما يتعلق بنظارة الداخلية

(الطبعة الثانية)

الكتاب الثانى

فى نظام العقوبات والقوانين الخصوصية

المطبعة الاميرية سنة ١٩٠٦

فهرسة الابواب والفصول

صفحة

فهرسة الابواب والفصول

الجزء الرابع — القوانين الخصوصية

باب تمهيدى — فى إصدار القوانين وتطبيقها بوجه عام

الباب الاول — فى القوانين واللوائح الادارية

٧	الفصل الاول — فى تشكيل مجلس للتظرف فى أمور مشايخ الطرق
١٠	الفصل الثانى — فى السجنون
١٠	الفرع الاول — فى النظام الداخلى
٣٤	» الثانى — فى الاكرام البدنى
٣٧	» الثالث — فى الاحكام الادارية
٤٠	الفصل الثالث — فى التهريب من الكمارك
٤٠	الفرع الاول — فى الكمارك
٥٣	» الثانى — فى الانار القدعة
٥٤	» الثالث — فى الاجلجة والخنائر الحربية والمواد المفرقة
٦٦	» الرابع — فى المشروبات المقطرة أو الروحية
٦٧	» الخامس — فى الاحتكار
٦٧	الملح والنظرون
٧٥	البارود وملح البارود
٨٥	حاصلات السودان
٨٥	الفرع السادس — فى الزراعات المنوعة
٨٥	الحشيش
٨٧	الدخان والتبناك
٩٦	الفرع السابع — فى ضبط الاصناف والمكافاة عليها

فهرسة الابواب والفصول

صفحة	
٠٠	الفصل الرابع - في الترع والجسور والسكك الزراعية
٩٨	الفرع الاول - في الترع والجسور
١١٩	الفرع الثاني - في السكك الزراعية
٠٠	الفصل الخامس - :
١٢٨	الفرع الاول - في خفر جسور النيل
١٣٩	الفرع الثاني - في ابانة الجراد
١٤٠	الفرع الثالث - في ابانة دودة القطن
٠٠	الفصل السادس -
١٤٢	الفرع الاول - في صيد الاسماك
١٥٦	الفرع الثاني - في استقراج الاسفنج
١٥٨	الفرع الثالث - في صيد المحار
	الباب الثاني - قوانين العقوبات المخصصة
١٥٩	الفصل الاول - في الخفاسة
٠٠	الفصل الثاني - في التشرذ وملاحظة البوليس وجل الاسلحة
١٧٠	الفرع الاول - في التشرذ
١٧٤	» الثاني - ملاحظة البوليس
١٧٧	» الثالث - جل السلاح
١٨١	الفصل الثالث - في المطبوعات
	الباب الثالث - اللوائح العمومية في مواد المخالفات
١٨٦	الفصل الاول - في الاشغال العمومية
١٨٦	الفرع الاول - في التنظيم
٢١٠	» الثاني - في الطرق العمومية
٢٢٤	» الثالث - في الالات البخارية

فهرسة الابواب والفصول

صفحة	
٢٣٥	الفرع الرابع - المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة
٢٥١	» الخامس - السكك الحديدية والكبارى المتحركة
٢٥٧	» السادس - جنينة الازبكية
٢٥٨	» السابع - الحفر والآبار
٢٦٣	» الثامن - المجامر والمجارير
٢٧٣	» التاسع - في عظام الحيوانات
٢٧٧	الفصل الثانى - فى الامن العام
٢٧٧	الفرع الاول - فى الحرف
٢٧٧	فى الحارة
٣٢٧	فى القلايكية وبوليس الموائى
٣٥٠	فى عربات النقل والصندوق
٣٦٤	فى سائقي الحيوانات
٣٦٥	فى مساحى الجزم (البويمية)
٣٦٦	فى التراجة والأدلاء العموميين
٣٧١	فى الكنبه العموميين (العرضحاجية)
	اليوت المالية المستغلة بتسليف التقود على
٣٧٣	دهونلت
٣٧٩	فى المحلات العمومية
٤٦٢	فى خفرا الاهرام
٤٦٤	فى نقاشى الاحتام
٤٦٦	فى القباينة والكيلين العموميين
٥٠٦	فى الخدميين
٥٠٩	الشمالين
٥١٠	السقاين فى مدينة امكندرية

فهرسة الابواب والفصول

٥١١	في السقاين في مدينة المنصوره...
٥١٢	في الصيادين الشكارى...
٥١٣	في البياعين السريحه...
٥١٦	في عربات الركوب بالاجرة وعربات الأومنيبوس
٥٠	الفرع الثانى - في طرق حفظ النظام والامن العام...
٥٤٩	في السيارات...
٥٥١	الاستحمام بحوار المساكن...
٥٥٢	في مرور العربات والدواب في الطرق العمومية
٥٥٣	في العيارات النارية...
٥٥٣	في الردم...
٥٥٤	تسمية الشوارع...
٥٥٦	مخازن التبن والمواد القابلة للاشتعال
٥٥٨	الانارة على مصاريف الاهالى...
٥٦١	الدخول في القسلاطات...
٥٦٢	الزربيات أثناء ربيع المواشى...
٥٦٣	أعمال البانصيب...
٥٦٤	الرفق بالحيوانات...
٥٧٠	التكفف...
٥٧٩	الاشياء والحيوانات الضائعة...
٥٨٤	البساورتات (جوازات السفر)
٥٨٥	رخص الصيد وحماية الطيور...
٥٨٨	بيوت العاهرات...
٥٩٦	السيارات (المشاهد)...
٦٠٣	- نظام - الترامواى...
٦١٢	الدراجات (عربات الرجل)

فهرسة الابواب والفصول

صفحة	
٠٠	الفصل الثالث - في النجعة العمومية
٠٠	الفرع الاول - في الصنائع والحرف المتنوعة
٦١٥	في السلخانات ومحلات الخرازة
٦٣٥	تجارة الكهنة
٦٣٨	الزرائب
٦٣٩	روث الحيوانات
٦٤٠	صناعة الطب
٦٤١	الصيدليات وبيع الجواهر السلعة
٠٠	الفرع الثاني - في الاحتياطات الصحية
٦٥٥	الجبانات
٦٦٢	دفن المواتي
٦٦٣	أمراض الحيوانات الوبائية
٦٧٨	الحفر بالقرب من المساكن
٦٧٩	مراحيض الخوامع والمخيمات العمومية
٦٨١	الاحتياطات الصحية
٦٩٢	للمواليد والوفيات
٧٠٠	نفاقة السوارع
٧٠٦	الاراضي القضا
٧٠٨	التطعيم
٧١٠	ترج المراحيض ومحلات وضع البراز

الجزء الرابع
القوانين الخصوصية

باب تمهيدى

فى اصدار القوانين وتطبيقها بوجه عام

القانون النظامى

الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣

مادة ١٨ - لا يجوز اصدار أى قانون أو أمر يشتمل على لأئحة إدارة
عمومية مالم يتقدم ابتداء الى مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه وان لم تعول
الحكومة على رأيه فعليها أن تعلنه بالاسباب التى أوجبت ذلك انما لا يترتب
على اعلانه بهنذه الاسباب جواز مناقشته فيها

مادة ١
مرض مشروعت
القوانين على مجلس
شورى القوانين

لا يعرض من أعمال الحكومة على مجلس شورى القوانين لأخذ رأيه فيه الا القوانين
والاوامر العالية التى تشتمل على أمور تشريعية تختص بموم الاهالى أو يكون القصد
منها ادخال قواعد جديدة فى القوانين

ورناه على ذلك فليس من الواجب على الحكومة أخذ رأى المجلس المذكور فيما يأتى
(أولا) الاوامر العالية المتعلقة بالسلطة التنفيذية والتى يكون الغرض منها تحقيق
تنفيذ قانون أو أمر حال آخر أو إجراء العمل به

(ثانيا) الاوامر العالية المنتمة لقانون أو لامر حال آخر

(ثالثا) الاوامر العالية المتعلقة بالنظام الداخلى لمصالح الحكومة. وأمثالها الميرى
والكونترات والالتزامات وما أشبه ذلك

(رابعا) الاوامر العالية المشتملة على لوائح عمومية التى لا يترتب عليها ادخال قواعد جديدة
فى القوانين

هذا وفيما بعد الاحوال الالزامية المنصوص عليها فى القانون النظامى يكون للحكومة
الخيار فى أن تعرض على مجلس شورى القوانين جميع الاوامر العالية التى يترأى لها
أوقية أخذ رأيه فيها وانما يبنى ملاحظة أنه اذا اقتضى الحال تعديل أوامر عالية سبق
عرضها على المجلس بمقتضى هذا الخيار جاز للحكومة الاستغناء عن أخذ رأيه مرة ثانية
(رأى معطى من قوميته قضيا للحكومة بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٩٧ نمرة ٧٢٣)

الامر العالي الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣
(٩ شعبان سنة ١٣٠٠)

مادة ٢
العمل بالقوانين
وتطبيقها

مادة ١ - القوانين والاوامر يكون معمولاً بها في جميع القطر المصري عند اعلانها من طرفنا بواسطة درجتها بالجراند الرسمية ويجب الاجراء بموجبها في كل جهة من جهات القطر المذكور من وقت العلم باعلانها وتعتبر تلك القوانين والاوامر معلومة لدى جميع أهالي القطر بعد اعلانها بالجراند بثلاثين يوماً ويجوز تنقيص هذا الميعاد بمقتضى نص صريح في القوانين أو الاوامر المذكورة

مادة ٢ - لا يقبل من أحد اعتذار بعدم العلم بما تضمنته القوانين أو الاوامر من يوم وجوب العمل بمقتضاها

مادة ٣ - لا تسرى أحكام القوانين والاوامر الا على الحوادث التي تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن منها عن ذلك بنص صريح فيها

مادة ٤ - لا يبطل نص من القوانين أو الاوامر الا بنص قانون أو أمر جديد يتقرره بطلان الاول

مادة ٥ - على المحاكم أن تتبع القوانين والاوامر واللوائح الجاري العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين المصرية والقوانين والاوامر واللوائح التي تصدر وتنفذ فيما بعد بحسب القواعد المقررة

الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ (٢٩ جلدى الاول سنة ١٣٠٦)

بعد موافقة الدول (١)

مادة ٣

تطبق لوائح الضبط
المختصة بالأهالى
والأجانب ما

مادة ١ - ابتداء من أول فبراير سنة ١٨٨٩ تحكم المحاكم المختلطة المصرية بتقتضى ما يكون متبعاً الآن أو ما تصدره فيما بعد حكومتنا من الأوامر الخاصة بالأمور المتعلقة بالأراضي والجسور والترع وحفظ الآثار القديمة والتنظيم والإجراءات الصحية والضبط والربط في المحلات العمومية كالقنادل (الوكالات) والقهاوى والمنازل المفروشة المعدة للإبحار والتجاريه ومحلات المومسات وغير ذلك ودخول الأسلحة والمواد القابلة للانفجار أو المخطرة وبيعها وجعلها وعوائد الصيد ولأئحة العربات وغيرها من وسائل النقل والضبط والربط في المدن والملاحة والكبرى والتسول ودوران الإنسان على هوى نفسه والتجول للبيع وغيره والمحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والمخطرة وعلى وجه العموم جميع اللوائح الدائرة والعامة المختصة بالضبط والربط والأمن العمومي (٢)

(١) ألمانيا والنمسا والمجر والبلجيكا والممالك المتحدة بأمريكا وفرنسا وبريطانيا العظمى واليونان وإيطاليا وبلجيكا والبرتغال والروسيا وأوسج وزوج

(٢) لوائح الضبط المتعلقة بملكية العقارات على الأجانب يقتضى القانون المماثل في الم. ا. ر. في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٠ يونيو سنة ١٨٦٧) المنصوص في المادة الثانية منه ما يأتي

الأجانب ذوو العقارات بداخل البلاطون خارجهم معترفون كأموال تابعة للدولة العلية في كافة ما يتعلق بعقاراتهم واعتبارهم بهذه الصفة يرتب عليه (أولاً) ما هو مبنيهم باتباع الاجراء على مقتضى كافة القوانين ولوائح الضبط والربط والبلدية المول بها الآن أو التي تصدر في المستقبل بشأن انصرف في الاملاك العقارية وانتقالها وبيعها ورهنها (ثانياً) ايقالهم جميع التكاليف والاموال بأى مجموع أى خزان كانت مربوطة أو يمكن ربطها على العقارات الداخلة أو الخارجة من دائر المدن (ثالثاً) جعلهم مباشر تحت سلطة اختصاص المجالس المدنية العثمانية في كافة المسائل الخاصة بملكية العقارات وفي كافة قضايا الحقوق العينية سواء كانوا بغير تمثيلين أو مدعى عليهم حتى ولو كان الخصمان كلاهما من رعايا الدول الأجنبية وكل ذلك بالصفة والشروط والأوجه المتبعة في حق أصحاب الاملاك الذين من تبعه الدولة العثمانية بدون أن تكون لتبعيتهم دخل في ذلك وانما يجب مراعاة الامتيازات المتعلقة بذات شخصهم ويعتقولاتهم وفقاً للعاجبات

مادة ٢ - الاوامر التي تصدر في هذه المواد يصير نشرها بعد قرار من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف التي تقتصر على التحقق من الامور الاتية وهي (أولاً) أن القوانين واللوائح المقدمة لتنظر فيها هي عمومية وتسرى على جميع سكان القطر بدون استثناء (ثانياً) لا تشتمل على حكم يخالف لنص المعاهدات والاتفاقات وان أحكامها لا تشتمل على عقوبات أشد من عقوبات المخالفة

الامر العالي الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩٠٢

مادة ٤

مادة ١ - تشكل في نظارة الحفانية لجنة استشارية لسن القوانين واللوائح يتألف منها النظر في كل مشروع أمر عال أو قرار أو لائحة عمومية

مادة ٢ - تؤلف هذه اللجنة كما يأتي :

ناطر الحفانية رئيس
المستشار القضائي
أعضاء لجنة قضايا الحكومة أعضاء
ناطر مدرسة الحقوق الخديوية

وللنظارة المقدم منها المشروع الحق في تعيين مندوب لينوب عنها في جلسة اللجنة التي يفحص فيها هذا المشروع

وللجنة في كل الأحوال أن تستدعي باقي أعضاء أقلام قضايا الحكومة وفي حالة تعيب ناطر الحفانية أو حصول مانع يمنعه من الحضور تكون اللجنة تحت رئاسة المستشار القضائي

مادة ٣ - تقتصر اللجنة في بحثها على وضع المشروع في صيغة قانونية وجعل نصوصه ملائمة للقوانين المتبعة

مادة ٤ - ألقى الامران الصادران في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦ و ١٠ يونيو سنة ١٩٠١ المشار إليهما آنفا

القوانين الخصوصية

الباب الاول (في القوانين واللوائح الادارية)

الفصل الاول (في مشايخ الطرق)

قرار صادر من رئاسة مجلس النظار بتاريخ أول يونيه سنة ١٩٠٣ م
بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المشكلة للنظر في لائحة مشايخ الطرق تشكيل مجلس النظر
المصدق عليها بقرار من مجلس النظار في ١٧ ذي الحجة سنة ١٣١٢ (١٠ يونيه
سنة ١٨٩٥) وتعديل بعض بنودها

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار المتخذ في يوم الاثنين ٥ ربيع الاول
سنة ١٣٢١ (أول يونيه سنة ١٩٠٣) تحت رئاسة الحضرة الخديوية الفخيمة بالتصديق
على التعديلات التي رأت اللجنة ادخالها في اللائحة المذكورة قرر ما هوآت

مادة ١ - تعيين مشايخ الطرق ورفقهم من وظائفهم أو توقيفهم لمدة
معينة والفصل في منازعاتهم الخاصة بالطرق والحكم في الشكاوى التي تتوجه
عليهم في هذا الصدد يكون بمعرفة مجلس مخصوص يشكل بالصورة المنصوص
عليها في المادة الثالثة

مادة ٢ - عزل مشايخ الاضرحة والتكايا والسجاجيد وتنصيب بدلهم
يكون على الوجه الآتي .

(أولا) التكايا والاضرحة التي ليس لها ماهيات ولا مرتبات لامن ديوان
الاقواف ولا من الحكومة والسجاجيد يكون الفصل فيها وتعيين البدل بمعرفة
المجلس المنصوص عنه بالمادة الثالثة

(ثانيا) التكايا والاضرحة التي لها ماهيات أو مرتبات من ديوان الاوقاف
أو من الحكومة مهما كانت تلك الماهيات والمرتبات يكون على حسب المدون
بلائحة ديوان الاوقاف الصادر بها الامر العالي في ١٢ يولييه سنة ١٨٩٥

(ثالثاً) التكايا والاذرحة التي لها نظام شرعيون يكون تعيين الشيخ فيها برأى الناظر وان وجد شرط واقف يجري فيه حكم الشرط

مادة ٣ - يتألف المجلس المذكور من شيخ مشايخ الطرق المعين من قبل الجناح الخديوي بصفة رئيس وأربعة أعضاء من مشايخ الطرق ينتخبهم الرئيس من بين ثمانية أشخاص من مشايخ الطرق تنتخبهم جمعية عمومية يحضرها خمسة وعشرون شيخاً على الأقل من مشايخ الطرق بأغلبية الآراء

وتكون الانتخابات بدوان محافظة مصر تحت رئاسة المحافظ وتجدد في كل ثلاث سنوات مرة وكذلك اذا مست الحاجة عند تعيين بدل من يستعفى أو يتوفى
مادة ٤ - اذا طُرح على الرئيس عذر فعليه أن ينيب عنه أحد الأعضاء لرئاسة الجلسة

مادة ٥ - اجراءات المجلس وأحكامه تكون بالتطبيق للقواعد المصطلح عليها في الطرق بشرط عدم الخروج عن أحكام الشرع الشريف
وكل ما يصدره من القرارات يمنع عمل أو الإلزام به على حسب الأصول الشرعية يسرى على كل من يعنون بعنوان الصوفية

مادة ٦ - يعقد المجلس في كل شهر مرة عالم يقتض الحال اجتماعه بطلب رئيس المجلس أو بطلب يتقدم للرئيس من ثلاثة من الأعضاء

مادة ٧ - من يتأخر من الاعضاء عن أربع جلسات في السنة بغير عذر يعدة مستغنياً وينتخب غيره

مادة ٨ - اذا اختصم أحد المتداعين أحد الأعضاء فيقرر المجلس بقاءه أو استعاضته بغيره من الاعضاء في الدعوى

مادة ٩ - سماع القضايا في المجلس يكون كسماعها في مجلس القضاء الشرعي وبحسب ترتيبها في الورد ولا تقدم دعوى على أخرى الا اذا تعذر انعامها

فصل ١
مشايخ الطرق

مادة ١٠ - بعد سماع القضايا واستيفائها تحصل المداولة بين أرباب المجلس وتصدر الاحكام بأغلبية آراء بقرار مصتق عليه منه ويتولى الرئيس تنفيذه وعند الاقتضاء يصير توسط جهة الحكومة في أمر التنفيذ مع مراعاة ماورد في المادة الثانية

مادة ١١ - على الرئيس ضبط نظام الجلسات

مادة ١٢ - لا تؤخذ رسوم مطلقا على القضايا التي تنظر أمام المجلس الصوفي أو وكلاء المشيخة أو مشايخ الطرق ولا تؤخذ رسوم أيضا على التعيينات مهما كان نوعها

مادة ١٣ - المخالفات المتعلقة بالصوفية التي تكون بين رجال الطريقة الواحدة يفصل فيها شيخ الطريقة وللمتخصصين حق استئنافها أمام المجلس الصوفي المذکور بالمادة الثالثة

أما التي تكون بين رجال طرق مختلفة فما كان منها في القاهرة يتطرق فيها أمام المجلس الصوفي وما كان منها في الاقاليم يتطرق فيها بمعرفة وكلاء المشيخة وللمتخصصين حق الاستئناف أمام ذلك المجلس

مادة ١٤ - المناوئ المتعلقة بالصوفية التي تقام من أهل الطرق على أحد المشايخ يكون نظرها والفصل فيها بمعرفة المجلس

مادة ١٥ - مشايخ الطرق الحاليون لا تجرى عليهم أحكام الانتخاب ماداموا في وظائفهم

مادة ١٦ - تسرى أحكام هذه اللائحة من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

مادة ١٧ - على نظارة الباخلية تنفيذ هذه اللائحة ما

الفصل الثاني (في السجون)

الفروع الاول - في النظام الداخلي

الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

(١٩ شوال سنة ١٣١٨)

غرة ٦
لائحة السجون
بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٨٥ بالتصديق
على لائحة السجون التي تعدلت بالنوال بناء على الاوامر العالية المؤرخة
٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٦ و ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧

وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٣ اكتوبر سنة ١٨٨٦
انخاص بالمحكوم عليهم بالاشغال الشاقة البالغ عمرهم أكبر من ستين سنة
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣ الذي تعدلت
بموجبه المادتان ٢٥ و ٤٤ من قانون العقوبات انحصان بتشغيل المحكوم
عليهم بالسجن أو بالحبس

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٣ الذي
تحددت فيه العقوبات التأديبية التي توقع على المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة
وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ بشأن الافراج
المشروط

حيث انه لضرورة جمع وتنقيح القوانين الجارى العمل بها الآن فيما يتعلق
بالسجون في مجموعة واحدة بادخال التعديلات التي دلت عليها التجارب
وأوجها العمل

فصل ٢
السجون

لائحة السجون

الفصل الاول

(ترتيب درجات السجون)

مادة ١ - تتكون جميع السجون من حيث الترتيب من الثلاث الدرجات الآتية

(أ) ليمانات

(ب) سجون عمومية

(ج) « مركزية

مادة ٢ - تعيين محلات سجون كل درجة من الدرجات المذكورة يكون بقرارات تصدر من ناظر الداخلية (١)

ويجعل في كل جهة من الجهات التي فيها محاكم جزئية سجن مركزي وفي الجهات التي فيها محاكم ابتدائية يجعل في كل جهة منها سجن عمومي

مادة ٣ - كل من حكم عليه نهائيا من الرجال بالاشغال الشاقة ولم يبلغ عمره الستين سنة يقضى عقوبته بالامان

مادة ٤ - يقضى المحكوم عليهم من الانواع الآتية مدة عقوبتهم في سجن عمومي

(أولا) من حكم عليه ابتدائيا بالحبس لمدة خمسة عشر يوما فأكثر وكان الحكم قابلا للتنفيذ في الحال

(ثانيا) من حكم عليه نهائيا بالحبس وكان الباقي من مدة الحكم وقت صبرورته منفذا خمسة عشر يوما فأكثر

(ثالثا) المحكوم عليهم بالسجن نهائيا

(رابعا) المحكوم عليهم من النسوة بالاشغال الشاقة

(١) راجع في المصحفة ٣٠ مرة ٧ القرار الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١

فصل ٢
السجون

(خامسا) المحكوم عليهم نهائيا بالاشغال الشاقة من الرجال المتجاوز عمرهم الستين سنة وقت صدور الحكم أو بعده

مادة ٥ - ويوضع ماعدا من ذكروا في المادة السابقة من الأشخاص في سجن مركزي

ومع ذلك فيمكن وضعهم في سجن عمومي اذا كان هذا السجن أقرب الى النيابة أو المحكمة التي أمرت بالحبس أو اذا لم تكن محلات السجن المركزي كافية لذلك

مادة ٦ - يجب أن يكون المسجونون دائما معزّل تام عن المسجونات وإذا ساعدت محلات السجن فيكون المحكوم عليهم نهائيا معزّل عن المحبوسين احتياطا والذين لم تبلغ أعمارهم الرابعة عشرة عن الذين قد تجاوزوها

النص الثاني (اختصاصات النائب العمومي)

مادة ٧ - على النائب العمومي بما له من الحق بمقتضى (المادة ٦٢) من الامر العالي الصادر بترتيب المحاكم الاهلية من ملاحظة محلات السجن أن يراقب

(أولا) تنفيذ أوامر قاضي التحقيق والنيابة وأحكام وقرارات المحاكم الابتدائية والاستئنافية بغاية الدقة
(ثانيا) عدم حبس أى شخص بالسجن بدون وجه قانوني
(ثالثا) عدم تشغيل المسجون الذي لا يكون حكمة قاضيا بتشغيله فيما عدا المنصوص عنه بأمرنا هذا

(رابعا) الاعتناء بملاحظة أعمال دفاتر المسجونين بصورة منتظمة

مادة ٨ - للنائب العمومي التدخل في كافة محلات السجن في أى وقت وله أن يسمع شكاوى المسجونين

مادة ٩ - على مأمور السجن أن يوافق النائب العمومي بجميع ما يطلبه
منه من الاستعلامات التي من اختصاصاته

نصل ٢
السجون

مادة ١٠ - وللنائب العمومي أن يفحص كافة الدفاتر والاوراق القضائية
التي تكون على وفق الارائيل المصدق عليها منه

مادة ١١ - وله أن يقدم لناظر الحفائسة طلب العفو عن العقوبة
أو تخفيفها عن المسجونين الذين يتحقق له استحقاق شمولهم بمراحم الحضرة
الغنيمة الخديوية نظرا لأحوال خصوصية

الفصل الثالث

(اختصاصات المفتش العمومي)

مادة ١٢ - يعهد الى مفتش عمومي يعين بأمر عال ملاحظة وإدارة
كافة السجون ومراقبة جميع مصروفاتها

مادة ١٣ - مفتش العموم يكون مكلفا بسن نظامات يراعى فيها الحدود
المقررة بأمرنا هذا بالقوانين ويصدق عليها من ناظر الداخلية وذلك فيما يختص
بتظام السجون الداخلي وتعيين المحلات التي يشغلها المسجونون وتوزيع الشغل
عليهم وملابسهم وأغذيتهم وحالة المحلات الصحية وترتيب قسائم المسجونين
وعقوباتهم ومواصلاتهم وزياراتهم وترجيلاتهم وكذلك ما يتعلق بواجبات
الخدمة الخارجيين عن هيئة العمال

الفصل الرابع

(واجبات المأمور)

مادة ١٤ - يعين ناظر الداخلية بناء على طلب المفتش العمومي لكل
ليان وكل سجين عمومي مأمورا ووكيلا أو رجلة وكلاء

- مادة ١٥ - ويجوز تعيين مأمور السجن المركزي وفي حالة عدم تعيين مأمور خصوصي للسجن يعتبر مأمور المركز مأمورا للسجن
- مادة ١٦ - مأمور السجن مسئول عن تنفيذ أمرنا هذا وجميع القوانين والقواعد المتعلقة بالسجون في داخلية سجنه
- وهو تابع للفتش العمومي فيما يخص بنظام وترتيب السجن الداخلي وبنظامه اتباع التعليمات التي يصدرها اليه
- مادة ١٧ - جميع مستخدمى السجن هم تحت أوامر المأمور وعليهم أن يطيعوه
- مادة ١٨ - المأمور مسئول شخصيا عن حفظ المسجونين المسلمين لعهدته
- مادة ١٩ - يتخذ المأمور يومية يكتب فيها كل عمل وكل حادثة تقع في السجن صغيرة كانت أو كبيرة ويدون فيها أيضا ملحوظاته الخاصة بسير الجهات الفرعية التابعة لسجنه
- مادة ٢٠ - المأمور مكلف بمسك وحفظ الدفاتر والحسابات والاوراق الأخرى الموكولة لعهدته
- مادة ٢١ - توجد الدفاتر القضائية الآتية في كل سجن
- دفتر عموم المسجونين
- يومية المأمور (المادة ١٩)
- دفتر أمتعة المسجونين (المادة ٤٥)
- » تشغيل المسجونين
- » الجزاءات (المادة ٨٢)
- » الهارين
- الدفتر المعد لتقيد ملحوظات الزائرين بصفة رسمية (المادة ٤٠)

فصل ٢
المسجون

وتوجد أيضا دفاتر قضائية أخرى يرى النائب العمومي لزومها لتنفيذ مانص بالأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المختص بإعلان المسجونين وكافة الدفاتر التي يأمر المفتش العمومي بوجودها

مادة ٢٢ - مأمور السجن مسؤول عن تنفيذ طلبات الحضور الخاصة بالمسجونين سواء كانت صادرة من النيابة أو من قاضي التحقيق أو من المحكمة وعن مراعاة إرسالهم في اليوم والساعة المحددين

مادة ٢٣ - يجب عليه إبلاغ النيابة في الحال عن كل وفاة وكل هروب يحصل بالسجن وعن كل أمر جنائي يقع من المسجونين أو عليهم وكذا إذا وقع من المسجونين أو عليهم جنحة وكان ذلك لا يعاقب عليه بمقتضى التصوص المدونة بالفصل الثاني عشر من أمرنا هذا أو كان العقاب المقرر يقتضى هذه النصوص يظهر أنه غير كاف

ويجوز للنيابة أن تنتدب المأمور أو وكيله لعمل التحقيق اللازم ويكون للنتدب في هذه الحالة مآل رجال الضبطية القضائية من السلطة

مادة ٢٤ - وعلى المأمور أن يجتهد في إطلاع كل مسجون على صورة كل حكم أو ورقة معلنة بواسطته وبوقفه على ما تضمنته ومتى أراد المسجون إرسال صورة الورقة المعلن بها إلى شخص معين فيرسلها المأمور إلى هذا الشخص بجواب موصى عليه

مادة ٢٥ - ويجب عليه مراقبة تحرير كل تقرير استئناف أو أى تقرير آخر يريد رفعه المسجون بواسطته بالتطبيق للادة الثانية من أمرنا الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ على أوزنيك مصدق عليه من النائب العمومي

ويأخذ تقرير الاستئناف أو أى تقرير ويرسله لقلم كتاب المحكمة التي لها الاختصاص بعد رصده بالنقد المخصوص بذلك بالسجن

وفي حالة ما إذا كان قلم كتاب المحكمة المختصة بعيدا عن السجن فيجوز إرسال التقرير المرفوع من المسجون بالبوسته بخطاب موصى عليه

الفصل الخامس (واجبات الطبيب)

مادة ٢٦ - يعين ناظر الداخلية بناء على طلب المفتش العمومي لكل ليمان وكل مجنون طبييا يناف به الاعمال الطبية ويجب عليه اتباع القواعد الآتية والتعليمات التي تعطى له من المفتش العمومي معتمدة من ناظر الداخلية

مادة ٢٧ - ويجوز تعيين طبيب للمركز

وفي حالة عدم تعيين طبيب يكلف ضابط صحي المركز بأداء أعمال وظيفة طبيب السجن وفي هذه الحالة لا يكون مكلفا بتنفيذ جميع ما دون بهذه الواجبات الا بحسب ما تستدعيه الحالة

مادة ٢٨ - يجب عليه زيارة السجن مرة في اليوم أو أكثر من ذلك اذا اقتضى الحال

مادة ٢٩ - يجب عليه أن يكشف على كل مسجون عند دخول السجن لمعرفة حالة صحته ويعين نوع الشغل الذي يستطيع المسجون أدائه قبل أن يشاره

مادة ٣٠ - يجب عليه عيادة المسجونين المرضى يوميا وكل مسجون يشكو المرض وله أن يأمر بنقل المريض الى الشفخانة أو المستشفى

مادة ٣١ - يجب عليه أن يزور يوميا كل مسجون موضوع في حجرة حبس الانفراد

مادة ٣٢ - يجب عليه أن يعود كل مسجون مرة في الاسبوع على الأقل ليفق على حالته الصحية وحالة نظافته

مادة ٣٣ - واذا رأى الطبيب أنه يجنب على صحة أي مسجون بسبب مدة تشغله أو بسبب تشغله في نوع مخصوص من الشغل فيجب أن يعطى للأمر التعليمات اللازمة ليسير على مقتضاها

فصل ٢
المسجون

مادة ٣٤ - اذا كان المسجون مصابا بخلل في قواه العقلية أو معرض بنذر عوته أو كانت حالة أشغال السجن أو نظاماته تقضى بالخطر على حياته فعلى الطبيب أن يرفع تقريراً الى المفتش العمومي موضحاً به تفصيلات الحالة وبناء على هذا التقرير يعين كل من ناظرى الداخلية والحقابة طبيباً للكشف على المسجون

ومتى وافق هذان الطبيبان على رأى طبيب السجن يصدر ناظر الداخلية التعليمات التى تستدعيها الحالة حتى انه يجوز له فى حالة وجود مرض ينذر بالموت أن يأمر بالافراج عن المسجون وعند الاقتضاء يجوز له لغو أمر الافراج المذكور

مادة ٣٥ - يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون يحكم عليه ادائياً بعقوبة الجلد ليحقق من أن حالة صحته تساعده على احتمال هذه العقوبة وأن يحضر تنفيذ هذا العقاب

مادة ٣٦ - على طبيب السجن أن يخطر المفتش العمومي عن أسماء المسجونين الذين لا يعلم منهم ولكن يظهر عليهم أنهم يبلغون من السنين سنة

مادة ٣٧ - على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل ترحيله الى سجن آخر ولا يجوز ترحيل أى مسجون الى سجن آخر الا بعد أخذ اقرار الطبيب الدال على خلق المسجون من كل مرض يحول دون ترحيله

مادة ٣٨ - يجب على الطبيب أن يكشف على كل مسجون قبل الافراج عنه ولا يجوز الافراج عن مسجون الا بعد تحقق الطبيب من خلوه من كل مرض يضربه بسبب الافراج ويستثنى من ذلك ما اذا كان المسجون هو الذى يطلب الافراج أو عائلته أو أصدقائه

الفصل السادس (في التفتيش)

مادة ٣٩ - يعين ناظر الداخلية بقرار يصدر منه لكل سجن مفتشاً (١) أو أكثر ويجب على هؤلاء المفتشين أن يزوروا كافة اجزاء السجن ويسمعوا شكاوى المسجونين ويراقبوا نظافة السجن وحالته الصحية وحالته من جهة الأمن ويتحققوا من سير تطبيق اللوائح بوجه عام بوجه الدقة

وكل ما يظهر من نتائج التفتيش يقدمون عنه التقرير اللازم الى ناظر الداخلية

مادة ٤٠ - المدبرون والمحافظون ورؤساء المحاكم الابتدائية مباح لهم الدخول في أى وقت في السجون العمومية والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم

أما رئيس ووكيل محكمة الاستئناف فلهما الحق في زيارة جميع السجون بدون استثناء

ويعد بكل سجن دفتر ليدون به الزائرون المحكى عنهم ما يرونه من الملاحظات

الفصل السابع

(الاوامر التي يجوز بمقتضاها ادخال شخص بالسجن)

مادة ٤١ - لا يجوز قبول أى شخص بالسجن أو حبسه به بدون أمر بالكتابة صادر من جهة الاختصاص حسب الاصول المنصوص عنها بالقانون

مادة ٤٢ - يجب على مأمور السجن أن يوقع بالاستلام على أصل كل أمر أدخل المسجون بمقتضاه في السجن ثم يعيده المحضر أول من أحضر المسجون وتسلم نسخة من هذا الاصل للأمور لحفظها بالسجن

(١) راجع في المصينة ٣٤ مرة ٩ القرار الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ بتعيين مفتشي السجون

- مادة ٤٣ - عند دخول أى شخص بالسجن لأول مرة يجب تسجيل
ملخص أمر حبسه وعلى المحضر أو من أحضر المسجون أن يكون حاضرا
وقت التسجيل ثم يضع عليه امضاء
- مادة ٤٤ - وفي حالة ترحيل المسجون ترسل معه صورة أمر الحبس
الذى حبس بمقتضاه الى السجن المنقول اليه

الفصل الثامن

(في قبول المسجونين بالسجن)

- مادة ٤٥ - يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن وكل ما يوجد
معه من المنوعات أو المبالغ أو الأشياء ذات القيمة يؤخذ منه (ويُدفع من هذه
المبالغ والأشياء ما هو مستحق للحكومة على المسجون من المصاريف القضائية
وسواها بمقتضى الحكم الصادر عليه وإذا بقي شئ منها يسلم للقيم عليه وإن لم يكن
عليه قيم يسلم للوكيل الذى يختاره ذلك)
- مادة ٤٦ - الأشياء التى يخفيها المسجون أو يمتنع عن تسليمها للأمور
أو يجتهد فى وصولها اليه بالسجن خفية يجوز مصادرتها لجهة الحكومة
- مادة ٤٧ - الملابس التى تكون مع المحكوم عليه بالاشتغال الشاقة
أو بالسجن أو بالحبس أكثر من سنة يجوز مصادرتها أو اعدامها كما يجوز
أيضا مصادرة أو اعدام ملابس كل مسجون يرى أنها مضرّة بالصحة العمومية
فى داخل السجن
- مادة ٤٨ - المحبسون احتياطا يترك لهم ملابسهم الخصوصية مالم
يستصوب خلاف ذلك نظرا للاحتياطات الصحية أو ذواحي أحوال النظافة
- مادة ٤٩ - فى حال دخول المسجون الى السجن يقرأ عليه بحضور
المأمور أو من يعينه من قبله ملخص لوائح السجن فيما يتعلق بسير ومعاملة
المسجونين

مادة ٥٠ - المرأة التي معها أطفال في السن الأول من الطفولية حال دخولها السجن أو التي تضع حملها وهي مسجونة يجوز ابقاء أطفالها معها حتى يكمل لهم سنتان وعندئذ يسلمون الى والدهم أو أقرب أقاربهم وان لم يكن للاطفال لا أب ولا أقارب فيتخذ المدير أو المحافظ مايلزم من الاجراءات نحو صياتهم خارج السجن

الفصل التاسع (المحبسون احتياطاً)

مادة ٥١ - يجوز للسجون احتياطاً أن يرأسوا أصحابهم بخطابات في أى وقت ويزاروا مرة واحدة في الاسبوع مع مراعاة مانص بالمادتين ٩٨ و ٩٩ من قانون تحقيق الجنايات

مادة ٥٢ - يسوغ للامني مقابلة المسجون بدون حضور أحد بناء على إذن تحريري من النيابة سواء كان معينا للدفاع عنه من قبله أو من المحكمة

مادة ٥٣ - وما عدا مانص عنه في المادتين السابقتين يسرى مفعول النصوص الواردة في الفصل العاشر من أمرنا هذا على المسجونين احتياطاً

مادة ٥٤ - يجوز للسجون أخذ مايلزمه من الأغذية من كرار السجن بالتمن المحدث لكل صنف كما يجوز له أن يستحضرها من الخارج

مادة ٥٥ - يجوز تكليف المحبوسين احتياطاً في كنس وتنظيف أودهم وتنظيف طرقات السجن وعليهم أن يساعدوا فيما يلزم اتخاذه من الاحتياطات الصحية والنظافة ولا يكرهون على أداء أى شغل آخر

ويجوز للأمور أن يعافهم من الأشغال المتعلقة بالنظافة مراعاة لعوائدهم وحالة معيشتهم وذلك مقابل دفعهم مبلغ خمسة قروش صانع في اليوم

مادة ٥٦ - يجوز تشغيلهم داخل السجن بناء على طلبهم وحينئذ يعطى لهم حق التخيير في نوع الشغل بحسب مقتضيات ترتيب السجن ويعطى هم التسهيلات في اتخاذ المهنة التي كانوا يتعاطونها قبل الدخول الى السجن

فصل ٢
المسجون.

والفوائد الناتجة من أعمالهم تعطى لهم بعد حجز ما يقرره المفتش العمومي من قيمة المنصرفت في غذائهم

مادة ٥٧ - للأمر أن يصرح للمحبوس احتياطا بناء على طلبه ومراعاة لعوائده وحالة معيشته بالاحوال الآتية اذا كانت محلات السجن تسمح بذلك (أولا) أن يقيم في أودة مخصوصة محتوية على سرير وأثاث لا يوجد في باقي أود السجن مقابل دفعه عشرة قروش صاغ في اليوم

(ثانيا) أن يترىض وحده منفردا عن باقي المسجونين

(ثالثا) أن يستحضر من طرفه جرائد أو أشياء أخرى مرفوعة للنفس أو أدوات منزلية حسب طلبه

مادة (٥٨) ويعامل المحبوسون احتياطا فيما عدا الاحوال المنصوص عنها بالمواد السابقة معاملة المحكوم عليهم بالحبس فيما يتعلق بالعقوبات التأديبية

الفصل العاشر

(في الزيارات والمواصلات)

مادة ٥٩ - كل مسجون حكم عليه بالحبس أو بالسجن أو بالاشغال الشاقة وسلك مسلكا حسنا يحول له الحق في مراسلة أقاربه وأصحابه ولهؤلاء أن يزوروه بالسجن وذلك بعد أن يمضى عليه ثلاثة أشهر محبوسا ويستمر حائزا لهذه الامتيازات اذا كان دائما متبعا خطة حسن السلوك وذلك في مواعيد يعينها المفتش العمومي تكون مرة على الاقل في كل شهرين

مادة ٦٠ - كل مسجون ينقل الى سجن عمومي أو الى لبنان يجوز له مراسلة أقاربه وأصحابه ولهم أن يزوروه قبل نقله

مادة ٦١ - لا يجوز لأي مسجون فيما عدا الاحوال المنصوص عنها في المواد السابقة أن يتراسل مع أحد أصحابه ولا لهم أن يزوروه الاعتقضي تصریح خصوصی من المدير أو المحافظ أو المفتش العمومي

فصل ٢
السجون

- مادة ٦٢ - يجب اطلاع الأمور أو وكيله على كل خطاب يرد للمسجون أو يصدر منه وإن وجد شيئاً مشتبهاً فيه فيمنع وصول ذلك منه أو إليه
- مادة ٦٣ - إذا اشتبه مأمور السجن في أمر قبول أى زائر جازله أن يفتشه أو يأمر بتفتيشه بغير حضور المسجونين وإذا أبى التفتيش فيجوز للأمر أن يمنعه من الدخول إلى السجن وعليه أن يبين ذلك بوجه التفصيل بدقير يوميته
- مادة ٦٤ - تكون الزيارات دائماً بحضور أحد مستغدى السجن
- مادة ٦٥ - لا يصرح لأى زائر بالدخول في السجن إلا بعد أخذ اسمه ووجهه علاقته أو قرابته بالمسجون

الفصل الحادى عشر
(في تشغيل المسجونين)

- مادة ٦٦ - أنواع الاشغال التى يشتغل فيها المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل يصدر عنها قرار من ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر المحفانية (١)
- مادة ٦٧ - مدة تشغيل المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا تنقص عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن عشرة
- مادة ٦٨ - مدة تشغيل المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل لا تنقص عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن ثمانية
- مادة ٦٩ - يجوز للفتش الهوى سن نظام داخلى يبين فيه ترتيب أنواع المسجونين في الدرجات ونقل المسجون من درجة الى أعلى منها يكون بناء على ما أحرزه من حسن السير والاجتهاد في الشغل والمدة التى أقامها في الدرجة الأدنى
- و يكفل هذا النظام يمان الامتيازات والفوائد التى يحصل عليها المسجون من كل درجة

(١) راجع في الصحيفة ٣٣٣ نمرة القرار الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ بتعيين أشغال السجون

فصل ٢
السجون.

مادة ٧٠ - في حالة ما يشغل المسجونون في نقط متباعدة عن السجن بأشغال تتعلق بالمنافع العمومية يجوز قيامهم ليلاً في معسكر أو في سجون مؤقتة بناء على أمر المفتش العمومي واعتماد ناظر الداخلية ويعاملون وقتئذ بقدر الامكان كما لو كانوا داخل السجن من جهة التأديبات والنظامات الداخلية وللمفتش العمومي وضع التدابير المانعة من الهروب ليلاً

مادة ٧١ - يجوز تكليف المحكوم عليهم بالحبس البسيط بكس وغطاية أودهم وطرفات السجن وعليهم المساعدة فيما يتعلق بالنظافة والصحة العمومية في السجن ولا يكلفون بغير ذلك ويجوز للأمر أن يعافهم من هذا الشغل مراعاة لعوائدهم وحالة معيشتهم وذلك مقابل دفع خمسة قروش صاغ في اليوم عن الشخص الواحد

مادة ٧٢ - يجوز التصريح لهم بأن يشتغلوا داخل السجن بناء على طلبهم وفي هذه الحالة يتحول لهم حق اختيار الأشغال التي يشتغلون فيها بقدر ما تسمح به حالة ترتيبات السجن وتعطى لهم التسهيلات اللازمة لاستمرارهم في تعاطي المهنة التي كلوا فيها من قبل

والفوائد الناتجة من ذلك تعطى لهم بعد حجز ما يقرره المفتش العمومي فيما صرف في غذائهم

الفصل الثاني عشر

(في تأديب المسجونين)

مادة ٧٣ - كل مسجون يقع منه أمر من الامور الآتية يعد مخالفاً لأمرنا هذا

- (١) الخروج عن طاعة أوامر مأمور السجن أو أى مستخدم به
- (٢) عدم احترام أى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر للسجن
- (٣) التكلل عن الشغل أو غدم الاعتناء به أو التوقف عنه

- (١) الشتم أو التلفظ بألفاظ خارجة عن حد الآداب أو الاستخفاف أو التهديد
- (٥) الخروج عن حد الآداب سواء كان ذلك بالفعل أو بالإشارة
- (٦) التعدي أو الهجوم على الغير
- (٧) الغناء أو التصفيير أو أحداث غاغة مكثرة لراحة السجن
- (٨) تركه أودته أو النقطة المعينة له أو محل شغله بغير موجب
- (٩) اتلاف أو افساد محل من محال السجن أو أى صنف من الاصناف المصرح له باستعمالها
- (١٠) التبول أو التبرز بغير المحل المعد لذلك
- (١١) وجود أصناف ممنوعة معه
- (١٢) إعطائه شياً لمسجون آخر أو أخذه منه بدون إذن
- (١٣) الامتناع عن قبول الاوامر الخصوصية المعطاة والسير بحسب اللوائح الموجودة بالسجن أو الإهمال في اطاعتها
- (١٤) شروعه في ارتكاب احدى المخالفات المتقدمة

مادة ٧٤ - يحول لمأمور السجن أن يعاقب على المخالفات المبينة قبل بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية حسب ظروف الحالة

- (١) الحبس الانفرادى مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام
- (٢) قسره على الاغذية المخصصة لأصحاب الجزاء مدة لا تزيد عن ثلاثة أيام
- (٣) الحرمان من بعض مزايا الدرجة التي هو فيها مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً
- (٤) توقيف نقله الى درجة أعلى من التي هو فيها مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً

مادة ٧٥ - اذا ارتكب مسجون من الرجال في سجن عمومي كان أو مكرى مخالفة من المخالفات الآتية وجب تبليغها للدير أو المحافظ الكائن في دائرة اختصاصه بهذا السجن

- (١) الهيجان أو الإغراء عليه صراحة

فصل ٢
المسجون

(٢) الاعمال الاعتسافية ضد أحد موظفي السجن أو مستخدميه وكذلك

التعدي مع استعمال القوة أو التعدي المتكرر على مسجون آخر

(٣) الهروب

(٤) تكرار الاعمال المخلة بنظام السجن أو تكرار الخروج عن الطاعة

بجالة لا يمكن نلغها بالوسائل الاعتيادية

والدير أو المحافظ أن يعاقب مرتكب المخالفات المتقدمة بالعقوبتين الآتيتين

أو باحداهما على حسب ما تقتضيه الاحوال

(١) نقل المسجون الى أحد اليمانات ليقضى به مدة لا تتجاوز الستة أشهر

(٢) جلده أربعاً وعشرين جلدة على الأكثر اذا كان سنه لا يقل عن ثمان

عشرة سنة واثنتي عشرة جلدة لمن سنهم أقل من ذلك

مادة ٧٦ - المسجون المنقول الى ليمان بمقتضى نص المادة السابقة

يكون كالحكوم عليهم بالانشغال الشاقة في العقوبات والتشغيل

مادة ٧٧ - كل من شرع من الرجال الموجودين باليمان في الهروب

أو ارتكب أى أمر من الامور المنصوص عنها في المادة (٧٥) يبلغ عنه

المفتش العموى الذى يجوز له أن يأمر بتوقيع الجلد عليه بحيث لا يتجاوز

عدد الجلدات ستة وثلاثين

مادة ٧٨ - تنفذ عقوبة الجلد على المسجونين الذين يبلغون سن الثمان

عشرة سنة فأكثر زنة بشكل مخصوص يعينه المفتش العموى ومن لم يبلغ

هنا السن فالتنفيذ عليه يكون بعضا

مادة ٧٩ - النقل الى اليمان والعقوبة بالجلد لا يصير تنفيذهما الا بعد

تصديق ناظر الداخلية

مادة ٨٠ - المسجون المنقول الى ليمان بناء على مانص بالمادة (٧٥)

لا يجوز حجزه استنادا على أمر النقل بعد الوقت الواجب الافراج عنه فيه

لولا يرتكب الامر الذى استوجب نقله

مادة ٨١ - لا يجوز عقاب أى مسجون قبل اعلانه بالفعل المنسوب اليه وبالادلة المثبتة للتهمة ضده حتى يتمكن من المدافعة عن نفسه ولا يجوز الارسال الى العيوان أو توقيع العقوبة بالجلد الا بعد عمل محضر يدون فيه أقوال الشهود وذاع المتهم

مادة ٨٢ - الامر الذى يصدر بالعقاب من المأمور أو من جهة عليا يقيد بالقدر المعلن لذلك

مادة ٨٣ - لا يجوز لأى موظف خلاف المنصوص عنهم بأمرنا هذا توقيع عقاب على أى مسجون خلاف العقوبات السابق تقريرها فى أمرنا السالف ذكره ولا يجوز الخروج عن الحدود المقررة به

مادة ٨٤ - يجوز للسجنائين ورجال الحفظ المكلفين بالمحافظة على المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين فى الاحوال الآتية (أولاً) لاجل دفع أى مهاجمة أو صد أى مقاومة معصوبة باستعمال قوة متى كان فى غير امكانهم دفع المهاجمة أو صد المقاومة بوسائل أخرى (ثانياً) لمنع الفرار ان لم يمكن منعه بطريقة أخرى

وفى هذه الحالة يجب طلق أول عيار تارى فى الفراغ وإذا استمر المسجون على محاولة الفرار بعد هذا الارهاب فيجوز لمن هو منوط بالمحافظة عليه أن يطلق عليه النار موجهة الطلق على ساقه

مادة ٨٥ - يقرأ على المسجونين عند دخولهم الى السجن وخروجهم لاجل الشغل اعلان يتعلق بالسلطة المخولة للمحافظين عليهم بمقتضى المادة السابقة وعبارة هذا الاعلان تقرر بمعركة المفتش العموى وعليه تعيين الموظف المكلف بقراءته

مادة ٨٦ - اذا استعمل أحد سجنائى السجن أو أحد رجال الحفظ السلاح ضد المسجون المنوط بالمحافظة عليه فتحظر النيابة فوراً وهى تشرع فى اجراء التحقيق اذا رأت لزوماً لذلك

مادة ٨٧ - اذا أحدث المسجون هيجاناً شديداً فيجوز للأمور أن يأمر بوضعه في الحديد بشرط اخطار المدير أو المحافظ بذلك فوراً

فصل ٢
السجون

ومدة الوضع في الحديد لا تكون أكثر من أربع وعشرين ساعة وإذا دعت الحالة لوضعه أكثر من ذلك فيكون بأمر المدير أو المحافظ بحيث لا يتجاوز المدة في أى حال من الاحوال أكثر من ثمانية أيام

مادة ٨٨ - ويجوز أيضاً للأمور أن يأمر بوضع المسجون في الحديد لمنعه من الشروع في الهروب اذا كان مسجوناً بمقتضى أمر جنس صدر في جنائية

وفي هذه الحالة يحظر فوراً قاضى التحقيق أو النيابة اذا كانت هي القائمة بالتصديق فلذا رأى قاضى التحقيق أو النيابة عدم ضرورة لوضع الحديد جاز لهما أن يأمرها بنزعه

مادة ٨٩ - كل وضع في الحديد يلزم درجه بيومية المأمور للنصوص عنها بالمادة (١٩)

الفصل الثالث عشر

(في ادخال الاشياء المنوعة)

مادة ٩٠ - يعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى شهر وبغرامة من مائة قرش وقرش الى خمسمائة قرش أو باخذها من كل من أدخل في السجن أو شرع في ادخال شئ يخالف لنظامه من الاشياء الآتية وثبت عليه ذلك أمام المحكمة سواء كان هذا الادخال والشروع بطريق اخفاء الاشياء معه أو بواسطة القائنها من فوق الاسوار وهذه الاشياء هي المشروبات الروحية والدخان والخشيش والنقود والاسلحة أو أى آلة أو شئ آخر يسهل الهروب

ويجوز للقاضى استعمال الرافعة

فصل ٢
السجون

ويعاقب بمثل ذلك كل من أدخل في السجن أو أخرج منه خفية
خطابت للسجون

مادة ٩١ - يجب أن يعلق نص المادة السابقة بمحل ظاهر على الباب
الخارجي بكل سجين

الفصل الرابع عشر
(الإفراج عن المسجونين)

مادة ٩٢ - الإفراج عن المسجون يجب أن يكون في وقت الظهور من
اليوم الذي تنتهي فيه مدة عقوبته

مادة ٩٣ - إذا كان المسجون عليه مراقبة من البوليس يجب تسليمه
إليه طبقا للوائح المتعلقة بالمراقبة

مادة ٩٤ - إذا لم يكن المسجون تحت مراقبة من البوليس يجوز
للأمور أن يعطيه استمارة نقل أو مبلغا كافيا يمكنه من العودة لبلده أو الأذهاب
إلى المحل الذي يريد أن يقيم فيه

مادة ٩٥ - إذا تلفت ملابس المسجون ولم يكن في قدرته الحصول على
غيرها فتعطى له ملابس

الفصل الخامس عشر
(الإفراج تحت شرط)

مادة ٩٦ - إذا أوفى المسجون ثلاثة أرباع مدة عقوبته فيجوز الإفراج
عنه تحت شرط والذي تكون مدة عقوبته أقل من سنة فيكون الإفراج
عنه بعد مضي تسعة أشهر منها

وأما المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة المؤبد فيجوز الإفراج عنهم تحت
شرط متى مضى عليهم عشرون سنة على الأقل

فصل ٢
السجون

مادة ٩٧ - اذا كان المسجون محكوما عليه بجملة عقوبات بدنية لجرائم ارتكبها قبل وجوده في السجن فيصير تطبيق نص المادة السابقة على مجموع مدته

أما اذا حكم عليه بعقوبة بدنية اضافية بسبب ما ارتكبه أثناء وجوده في السجن فيعامل بنص المادة السابقة على مجموع مدته الباقية عليه وقت الحكم بتلك العقوبة الاضافية بما فيه مدة هذه العقوبة الاضافية

مادة ٩٨ - يجوز منح الافراج تحت شرط عن يؤهله لذلك حسن السير مدة سجنه مادام لا يترتب على الافراج اخلال بالامن العام والافراج تحت شرط يصدر به أمر من ناظر الداخلية بناء على طلب مفقش عوم السجون

مادة ٩٩ - كل من أفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توازي المدة الباقية من مدة سجنه ولا يجوز في أى حال أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنوات

وتحسب هذه المراقبة من أصل المراقبة المحكوم بها على المسجون

مادة ١٠٠ - يجوز دائما لغو الافراج عن المسجون في مدة المراقبة المنصوص عنها بالمادة (٩٩) بسبب سوء سيرة أو مخالفته للقوانين واللوائح الخاصة بالاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس وفي هذه الحالة يعاد المسجون الى السجن لاستيفائه به كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لغاية الافراج

وأمر القيد يصدر من ناظر الداخلية بعد أخذ رأى المدير أو المحافظ التابع اليه محل إقامة المسجون المفرج عنه

مادة ١٠١ - يجوز لمدير أو محافظ الجهة الموجود بها المسجون المفرج عنه تحت شرط أن يأمر بالقاء القبض عليه مؤقتا بشرط أن يرسل في الحال الى ناظر الداخلية تقريرا واضححا فيه الاسباب الموجبة للقبض على المسجون ويأمر ناظر الداخلية بلغو أمر الافراج إذا دعت الحال

فصل ٢
السجون

- مادة ١٠٢ - المسجون الذى ألقى أمر الإفراج عنه تحت شرط يجوز أن يفرج عنه تحت شرط مرة أخرى بأمر يصدر من ناظر الداخلية وذلك بدون اخلال بتنفيذ أية عقوبة بذنية أخرى حكم بها على هذا المسجون
- مادة ١٠٣ - يجب ابلاغ النائب العموى في مسافة ثلاثة أيام عن كل أمر يصدر بالإفراج تحت شرط أو بلقوه أو بالقبض الموقت
- مادة ١٠٤ - تلغى الاوامر العالية المينة في مقدمة أمرنا هذا وتلغى كذلك القرارات الصادرة في ١١ يناير سنة ١٨٩١ و ١٥ يونيه سنة ١٨٩٣ و ٧ يوليه سنة ١٨٩٧ و ١٤ مارس سنة ١٨٩٩ الخاصة بمصلحة السجون وكل ما كان مخالفا لهذه اللائحة
- مادة ١٠٥ - على ناظرى الداخلية والحفانية كل فيما يخصه تنفيذ أمرنا هذا الذى يسرى مفعوله بعد مضي أربعين يوما من نشره

قرارات صادران من نظارة الداخلية

- في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ و ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٤
- بعد الاطلاع على المادة ٢ من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣١٨ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ الشامل لاعتماد لائحة ترتيب السجون
- توجد سجون الدرجات الآتية في الجهات المينة قرين كل منها

عمرة ٧
تعيين جهات
السجون

(لِمَانات)

- | | | | |
|---|-----------|-----------|---------------|
| ١ | ليمان طره | بطره | مديرية الجيزة |
| ٢ | أبي زعبل | بأبي زعبل | » القليوبية |

(سجون عمومية)

- | | | | |
|-----------------|-------------|------|--------------------|
| سجن مصر | النشيه | بمصر | مركز المحكة الكلية |
| » الاستئناف | بياب الخلق | » | |
| » الحوض المرصود | بالسيد زينب | » | |

فصل ٢
المجنون

(مجنون عوميه)		«تابع»	
اسكندرية	بجمر بك	باسكندرية	مركز المحكة الكلية
» الضبطية	بشارع فرنك	» » » »	» » » »
» النساء	بباب السورى	» » » »	» » » »
» طنطا	بطنطا	» » » »	» » » »
» الزقازيق	بالزقازيق	» » » »	» » » »
» بنى سويف	بنى سويف	» » » »	» » » »
» أسيوط	بأسيوط	» » » »	» » » »
» قنا	بقنا	» » » »	» » » »
» الجيزة	بالجيزة	» » » »	» » » »
» سوهاج	بسوهاج	» » » »	» » » »
» شين الكوم	بشين الكوم	» » » »	» » » »

(نزار ١٣ ديسمبر
سنة ١٩٠٤)

(مجنون مركزية)

مديرية القليوبية		مديرية الغربية	
بنا	مديرية القليوبية	مأمرية البرلس	مديرية الغربية
طوخ	» »	منوف	» »
قليوب	» »	قويسنا	» »
نوى	» »	تلا	» »
السنطة	» » الغربية	اشمون	» »
الحلة الكبرى	» »	دمهور	» » البحيرة
دسوق	» »	اتياى البارود	» »
شرين	» »	رشيد	» »
كفر الزيات	» »	أوجص	» »
زفتى	» »	كفر الدوار	» »
كفر الشيخ	» »	النجيلة	» »
فتوة	» »	شبراخيت	» »
طلخا	» »	منيا القمح	» الشرقية

فصل ٢
المسجون

« تابع » (مسجون مركزيه)

مديرية المنيا	سجالات	مديرية الشرقية	فاقوس
» »	بني حزار	» »	بليس
» »	القشن	» »	ههيا
» »	ملاحظة الواحات البحرية	» »	كفر صقر
» أستوط	ماوى	» الدقهليه	منية منود
» »	صدفا	» »	فارسكرور
» »	ديروط	» »	المنصوره
» »	متقالوط	» »	النبلاوين
» »	ابنوب	» »	دكرنس
» »	أوتنج	» »	ميت غمر
» »	البيدارى	محافظة السويس	السويس
» »	مأمورية الواحات الداخلة	» قتال السويس	الاسماعيليه
» »	مأمورية الواحات الخارجة	» » »	بورسعيد
» »	طهطا	» العريش	العريش
جرجا	جرجا	» دمياط	دمياط
» »	طما	مديرية الجيزة	الجيزة
» »	البلينا	» »	العباط
» »	دشنا	» »	امبابة
قنا	نجع جادى	» »	الصف
» »	اسنا	» الفيوم	الفيوم
» »	الاقصر	» »	سنورس
» »	قوص	» »	اطسا
» »	اصوان	» بني سويف	بيا
» »	ادفو	» »	الواسطى
» »	أبوهور	» المنيا	المنيا
» »	كرسكو	» »	مغاغة
» »		» »	أبوقرقاص

فصل ٢
السجون

قرار صادر من نظارة الداخلية

(في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١)

مادة ٨
تعيين أشغال
المسجونين

بعد الاطلاع على المادة ٦٦ من الامر العالى الصادر في ١٩ شوال سنة ١٣١٨ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المشتمل على لائحة ترتيب السجون

مادة ١ - الاشخاص المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع التشغيل يجوز تشغيلهم في أنواع الاعمال الآتية

الحفر والردم وتطهير الترع	ادارة عجلات الآلات
تكسير الأحجار	البناء
شحن مهمات وتفريغها ونقلها وتخزينها بشرط أن لا يكون ذلك في محجر	توضيب الأحجار ونحتها
رفع القاذورات والكسرات	أعمال فنية أو صناعية
الاشتغال في قباين الجير	أعمال يدوية خفيفة
عمل المون	أشغال الحدائق
عمل الحجر	الفصل
الاعمال اللازمة لضرب الطوب	المساعدة في أعمال الخدمة وغيرها
عصر الجبوب لاستخراج زيوتها	من الأعمال الاخرى داخل السجن
الطين	ملاحظة الاعمال الفنية أو الصناعية

مادة ٢ - الاشخاص المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

يجوز تشغيلهم في أنواع الأعمال الآتية

- استخراج الاجار
- نقل الاجار وأعمال أخرى بالمحاجر
- رفع المياه بواسطة الطلمبة
- ادارة عجلات الآلات
- أشغال صعبة بالحدائق
- عجن الخبز
- غسل الملابس

مادة ٣٣ - الاشخاص المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة الذين يرى استحقاقهم لحسن المعاملة المتوة عنها بالمادة ٦٩ من الامر العالى المشار اليه سواء كان ذلك بناء على رأى الطبيب أولا أحرزوه من حسن السير والاجتهاد يجوز تشغيلهم في جميع الاعمال التى يجوز فيها تشغيل المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع التشغيل ٤

فصل ٢
السجون

قرار صادر من نظارة الداخلية

(فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١)

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٩ شوال سنة ١٣١٨ الموافق ٩ فبراير سنة ١٩٠١ الشامل للأئحة ترتيب السجون قد عين كل من مفتشى نظارة الداخلية ومفتشى مصلحة الصحة فى تفتيش السجون الواقعة فى النائرة التى تخصص لكل منهم بحسب مقتضيات الاحوال .

نمرة ٩
مفتشوا السجون

الفرع الثانى - الاكراه البدنى

مستخرج من قانون تحقيق الجنايات الاهلى

الصادر فى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ (١)

مادة ٣٦٧ - يجوز الاكراه البدنى لتحصيل قيمة العقوبات المالية المقررة بها بالحكومة ويكون هذا الاكراه بالحبس البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشا الاولى أو كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائفة عن هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحبس المذكور عن أربعة عشر يوما فى مواد المخالفات ولا عن تسعين يوما فى مواد الجنح والجنايات

نمرة ١٠
استبدال الاكراه
البدنى بعمل بدوى
أو مهنى

(١) مواد قانون تحقيق الجنايات هذه تبطل الامر العالى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ومدرج فى ملحق القوانين الادارية والجنايتية الصادر بالفرنسوى فى سنة ١٩٠٢ (صحيفة ٥٤)

فصل ٢
المحور

مادة ٣٦٨ - يكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة على النموذج الذي يقر عليه ناظر الحقانية ويشرع فيه في أى وقت كان بعد اعلان التهم بالبلغ المستحق بشرط أن يكون قد أمضى جميع مدد العقوبات المقررة للحرية المحكوم عليه بها

مادة ٣٦٩ - ينتهى الاكراه البدني من نفسه متى صار للبلغ الموازى للمدة التى قضاه المحكوم عليه في الاكراه محتسبا حسب ماهو مقرر في المادة ٢٦٧ مساويا للبلغ المطلوب أصلا بعد استئزال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته

مادة ٣٧٠ - لاتبرأ ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات بتنفيذ الاكراه البدني عليه ولكنه يبرأ من الغرامة باعتبار عشرين قرشا عن ثلاثة الأيام الاولى وعشرة قروش عن كل يوم بعدها

مادة ٣٧١ - يجوز للمحكوم عليه بالاكراه البدني أن يطلب في أى وقت من النيابة العمومية قبل صدور الامر بتنفيذ الاكراه المذكور ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به

مادة ٣٧٢ - يشتغل المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لاحدى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الاكراه التى كان يجب التنفيذ بها عليه

ويصدر ناظر الداخلية باتفاقه مع ناظر الحقانية قرارا يعين فيه أنواع الاشغال التى يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها والجهات الادارية التى تقرر هذه الاشغال

ولايجوز تشغيل المحكوم عليه خارجا عن المدينة الساكن بها أو عن المركز التابع له

ويراعى في العمل الذى يفرض عليه يوميا أن يكون قادرا على اتمامه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بنيته

فصل ٢
الجور

مادة ٢٧٣ - المحكوم عليه الذي تقرر معاملته بمقتضى المادة ٢٧١ ولا يحضر الى المحل المعين لشغله أو يتغيب عن شغله أولاً يتم العمل المفروض عليه تأديته يومياً بلا عذر تراه جهات الادارة مقبولا يرسل الى السجن للتنفيذ عليه بالاكراه البدني الذي كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الايام التي يكون قد أتم فيها ما فرض عليه تأديته من الاعمال اليومية ويجب التنفيذ بالاكراه البدني على المحكوم عليه الذي اختار انشغل بدل الاكراه اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه فائدة

قرار صادر من نظارة الداخلية (في ١٨ يناير سنة ١٩٠٥)

مادة ١١
الاشغال التي يجوز أن
يكلف بها الأشخاص
المقتضى التنفيذ عليهم
بالاكراه البدني

بعد الاطلاع على المادة (٢٧١) والمادة (٢٧٢) من قانون تحقيق الجنايات وبعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ (١) بتعيين الاشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدني

مادة ١ - الاشغال التي يجوز أن يكلف بها المحكوم عليهم الذين لهم الحق في طلب معاملتهم بمقتضى المادة (٢٧١) من قانون تحقيق الجنايات هي
كسب الشوارع والطرق وتطيقها ورشها
عمل السكك والطرق العمومية وصيانتها
تكسير الحجارة
نقل الادوات
شحن المراكب وتفريغها
سياقة العربات وشحنها وتفريغها
نقل الآتية المخصصة لرمد المستنقعات

(١) راجع ملحق القوانين الادارية والجنايات الصادر بالفرنساوى في سنة ١٩٠٢ (صحيفة ٨٦)

مادة ٢ - تعيين الاعمال التي يكلف بها كل من المحكوم عليهم وتحديد مقدار العمل اليومي له يكون بمعرفة مأمور المركز أو مأمور القسم التابع اليه أو من ينوب عنهما

فصل ٢
المبجوع

مادة ٣ - محل هذا القرار محل قرار النظارة الصادر بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ الآنف ذكره ويكون العمل بموجبيه من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

الفرع الثالث - في الاحكام الادارية

مادة ١٢
تنفيذا لاحكام
الصادر من السلطة
الادارية

قانون صادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (٢٠ رمضان سنة ١٣٢٢)

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات للماكم الأهلية الصادر به الأمر العالي المؤرخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

مادة ١ - كل حكم صادر بالمجلس من لجنة ادارية يتخذ بموجبيه أمر تكون صيغته مصدقا عليها من ناظر الحفانية

أحكام المدد في المخالفات المخول لهم نظرها لا ينفذ منها بمقتضى القواعد الجديدة المنصوص عنها في الأمر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ والقرار الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ الا الاحكام الصادرة بالترامة

أما أحكام المجلس فيستمر تنفيذها بحسب القواعد الموضوعة لها من قبل عدم دخول هذه الاحكام تحت نص المادة الاولى من الأمر العالي المذكور آنفا (منشور نظارة الداخلية نمرة ٣٤ رقم ٧ ملوس سنة ١٩٠٥)

مادة ٢ - البالغ المستحقة للحكومة بمقتضى حكم صادر من لجنة أو سلطة ادارية يجوز تحصيلها بواسطة الاكراه البلدي طبقا لأحكام قانون تحقيق الجنايات

ويكون الحال كذلك في تحصيل المبالغ المطلوبة للحكومة بمقتضى معاينات
الاثبات التي تجريها جهات الاختصاص بالتطبيق للقوانين واللوائح وتكون
تلك المعاينات قائمة مقام الاحكام

فصل
الجبون

مادة ٣ - يجوز استبدال الاكراه البدني بالعمل اليدوي أو الصناعي
طبقا لاحكام القانون المذكور

مادة ٤ - ناظر الدوان صاحب الشأن يعين بقرار منه جهة الادارة
التي تصدر الامر بتنفيذ احكام الحبس والاكراه البدني والتي يكون امامها
اختيار العمل اليدوي أو الصناعي

مادة ٥ - تنفيذ الاحكام أو معاينات الاثبات المذكورة بطريق الجز
يكون بالتطبيق لاحكام الامر الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٦ - لا يسرى أمرنا هذا على الاحكام الصادرة من لجان
المحكمة

مادة ٧ - يلغى كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من الاحكام
السابقة

مادة ٨ - على نظار الداخلية والاشغال العمومية والمالية والمحاسبة
تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويكون العمل بموجبه من أول يناير
سنة ١٩٠٥

قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٧ ديسمبر

سنة ١٩٠٤

مادة ١٣

كيفية إصدار أوامر
تنفيذ احكام الحبس

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من الأمر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر
سنة ١٩٠٤ بشأن تنفيذ احكام اللجان الادارية

مادة ١ - أوامر تنفيذ أحكام الحبس الصادرة من اللجان أو السلطات الادارية التابعة لنظارة الداخلية وأوامر التنفيذ بالأكرام البدني يكون اصدارها من مأمور المركز أو القسم التابع له الشخص المحكوم عليه أو بمن ينوب عنه كما ان اختيار العمل البدوي أو الصناعي يكون أمام أحد الموظفين المذكورين

مادة ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من أول يناير سنة ١٩٠٥

قرار صادر من نظارة المالية بتاريخ ٩ مارس

سنة ١٩٠٥

مادة ١٤
أوامر تنفيذ الأحكام
الصادرة في مواد
تهريب المخ

بعد الاطلاع على قانون ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المختص بتنفيذ الأحكام الصادرة من اللجان الادارية

مادة ١ - أوامر تنفيذ الاكرام البدني المبني على تحقيقات علمت في مواد تهريب المخ والتطرون البلدي بمعرفة سلطات تابعة لنظارة المالية يكون اصدارها في البلديات من مأمور المركز أو بمن ينوب عنه وفي المحافظات من المحافظ أو بمن ينوب عنه وفي مدينة الاسماعيلية من وكيل المحافظة أو بمن ينوب عنه كما وان اختيار العمل البدوي أو الصناعي يكون أمام الموظفين المذكورين

مادة ٢ - يسرى مفعول هذا القرار من يوم نشره في الجريدة الرسمية

(الفصل الثالث - في التهريب)

مصل ٣

التهريب

الكرك

الفصل الاول

(في الكرك)

مستخرج من اللائحة الكمر كيه (١)

(الفصل السادس - نظامات خصوصية متعلقة بالملاحظة)

مادة ١٥

التهريب فيما يختص

بالكرك

(عدم جواز للرسمي)

مادة ٣٠ - لا يجوز للسفن مهما كانت حمولتها أن تراكى في الجهات الخالية من مراكز الكرك فيما خلا الظروف الناجمة عن قوة القاهرة

(ملاحظة قتال السويس ومصبات النيل)

مادة ٣١ - لا يجوز للسفن المارة في قنال السويس وبحيراته أو بالقرب من مصبات النيل أن ترسى على البر أو أن تخالطه بنوع يكسبها من شحن أو تفريغ بضائع من دون حضور مأموري الكرك فيما خلا الظروف الناجمة عن قوة القاهرة

(١) هذه اللائحة التي لم يدرج هنا الجزء منها أصبحت تسمى على جميع الاجانب وهي واردة بمقتضى ملحق للاتفاقية التجارية المبرمة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٢ مع فرنسا وتشتمل على آخر نص صدر في هذا الشأن وهو يختلف اختلافا كبيرا عن نص اللائحة الرقمية ٢ ابريل سنة ١٨٨٤ التي وافقت عليها الدول بمقتضى الاتفاقيات التجارية المبرمة فيما بينها وبين الحكومة المصرية والمبنية قواعدها على الاختلاف المذكور ينص على العقوبات ليس الا قلة صارت بتتبعها في اللائحة الأخيرة وهذه هي قوائم الاتفاقيات المشار اليها

- الممالك المتحدة (١٦ نوفمبر سنة ١٨٨٤) (البلجيك ١٧ ابريل سنة ١٨٨٦)
- بريطانيا العظمى (٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٩) - اسوج وزوج (١٢ فبراير سنة ١٨٩٠)
- البرتغال (١١ مايو سنة ١٨٩٠) - النمسا والمجر (١٦ أغسطس سنة ١٨٩٠)
- البلجيك (٢٤ يونيو سنة ١٨٩١) - ايطاليا (أول فبراير سنة ١٨٩٢)
- ألمانيا (١٩ يوليو سنة ١٨٩٢) - اسبانيا (٢٥ أغسطس سنة ١٨٩٢)
- اليونان (٢١ مارس سنة ١٨٩٥)

وعلى مأمورى الكرك أن يوقفوا المركب الشراعية المشبوهة ويفتشوها
ويحضروها الى الكرك الاقرب ويحرروا محضرا بالواقعة
فصل ٣
التهريب
الكرك

(الملاحظات فى البحر)

مادة ٣٢ - متى كانت السفن لاتبعد عن السواحل أكثر من عشرة
كيلومترات يجوز لمأمورى الكرك أن يصعدوا اليها وذلك اذا كانت حولتها
أقل من مائتى طن لاجل الاطلاع على المانيفستو وباقى الاوراق المتعلقة
بالشحن

واذا كانت السفينة الواردة برسم مينا مصرية خالية من المانيفستو
أو اذا ظهر عليها أشيا مرتدل على مغارات فيصير التفتيش عليها الى الكرك
الاقرب ويحرر محضر بالواقعة

واذا كانت السفينة التى تكون حولتها أقل من مائتى طن موسوفة برسم
مينا أجنبية وتغربت الى السواحل على أقل من عشرة كيلومترات ولم تكن
مرفقة بالمانيفستو أو كان المانيفستو المرفق بها غير مطابق للاصول
المريعية فيجوز لمأمورى الكرك أن يخفروها ويتبعوها الى أكثر من
عشرة كيلومترات عن السواحل وفى حالة وقوع الشبهة عليها يجوز لهم أن
يقودوها جبرا الى الكرك الاقرب أو الاسهل وصولا اليه ويحرروا محضرا
بالواقعة

وجوز لمأمورى الكرك وضباط سفن البوطة المصرية وضباط سفن
الحكومة أن يصعدوا الى السفن الشراعية أو البخارية التى تكون
حولتها أقل من مائتى طن ويفتشوها اذا كانت رامية الرسمى أو مملوطة
على مسافة عشرة كيلومترات فما دون من السواحل بدون ثبوت وجود
قوة قاهرة

فصل ٣
التحريب
الكبارك

وفي حالة ما يجدون فيها بضائع ممنوع تصديرها أو دخولها فيضبطونها
أجالياً ويحررون محضراً واقعة الحال ويجب أن يذكر بالمحضر أن السفينة
وجدت رامية المرسى بلا أسباب موجبة على بعد عشرة كيلومترات من البر
فأقل أو أن اتجاه سيرها كان غير مطابق للجهة التي تقصدها وبدون أسباب
قوة قاهرة

وفي حالة مطاردة مأموري الكبارك أو ضباط سفن البوطة المصرية أو ضباط
سفن الحكومة إحدى السفن التي تكون حولها أقل من مائتي طن وامتناعها
عن الوقوف يقتضي عليهم أن يرفعوا راية أو إشارة قاربهم أو سفينتهم وينذروا
السفينة المطاردة بطلق بارود فإذا لم تقف السفينة المتبوعة يصير إطلاق رصاصة
أو قنبلة على شراعها وإذا لم تقف بعد هذين الانذارين تطلق عليها بجذال السلطة
النارية ويجوز للمطاردة أن يلحقها ويقبض عليها ولو بعدت أكثر من عشرة
كيلومترات عن البر

وأما السفن التي تكون حولها أكثر من مائتي طن فيكون الخفر قاصراً
على ملاحظة حركاتها على طول السواحل وفي حالة محاولة السفن المذكورة
تفريغ بضائع سواء كان على البر أو في الموانئ أو نقل بضائع يجوز للمأموري
الكبارك وضباط سفن البوطة أو الحكومة إكراهها على اتباعهم إلى الكبارك
الأقرب أو الأسهل وصولاً إليه وعمل محضر بالمغارة

ولا يرخص للمأموري الكبارك والضباط المذكورين تفتيش السفن والمراكب
والقوارب الحربية التابعة للدول الأجنبية إنما عليهم فقط مراقبة حركاتها
وفي حالة اشتباههم بتحريب يقتضي عليهم إشعار إدارة الكبارك بما يترأى لهم

ويقتضي في الظروف المذكورة قبل إرسال محاضر التفتيش إلى قونصلناو
السفينة الحاصل منها المغارة إذا طلبت أن تقف عليها

(الفصل السابع - التهريب) (١)

فصل ٣
التهريب
الكرك

مادة ٣٣٣ - عقب أى تجزيع على الاشياء المهربة تتخذ لجنة مؤلفة من أمين الكرك وثلاثة أو أربعة من كبار الموظفين وبعد اجراء الاستنطاقات اللازمة تقرر اللجنة المذكورة فيما اذا كان ثم وجه لمصادرة الاشياء المحبوزة ووضع التعريم أم لا

وفضلا عن مصادرة البضائع المهربة يجوز للكرك مصادرة الوسائل المنقول بها وكامل آلات التهريب انما لا يجوز مصادرة السفن بصفة كونها وسائل نقل الا في حالة تأجيرها لهذه الغاية

(١) المادة الخامسة من لائحة الكرك الصادرة في ١٧ ابريل سنة ١٨٦٣ من الباب العالي بشأن اجراءات لجان الكرك في جميع انحاء المملكة العثمانية فيما يخص عمود التهريب تشمل على نصوص بنيت عليها المادة الثالثة والتلاتون من لائحة الكرك المصرية وتكرر ذكرها فيما سدر في هذا الشأن من الاحكام الاستثنائية الآتية بعد وهاته نص المادة المشار اليها

حيث انه ورد في المعاهدة التجارية (المبرمة فيما بين الباب العالي والدول الاجنبية) انه يجب عند مصادرة البضائع المهربة تقرير عاشر عنها وارسلها الى القنصلات التابع اليها صاحب البضائع الاجنبى فقد تقرر ملهوات

يجب على أمين الكرك ورئيس المحاسبة أن يجتمعا بمجرد ضبط البضائع بجهة لجنة ومعهما اثنان أو ثلاثة من أكبر مستضدى الكرك وبعد النظر في المسألة واستجواب من يلزم يقررون ما اذا كان ينبغي مصادرة البضائع ويحررون محضرا بذلك يبين فيه تاريخ ضبط البضائع والظروف التى حصل فيها وأسماء وصفات وجنسية من أجروا الضبط والشهود والمتهم ثم فرع وجنس البضائع والاسباب الموجبة لضبطها وأوجه الخلع التى يدينها المتهم

وترسل صورة هذا المحضر موقعا عليها من أمين الكرك الى القنصلات التابع اليها المتهم في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت تحريره وعلى القنصلات اخبار الكرك باستلام الصورة

وعند عدم حصول معارضة من المتهم وتبليغها للكرك في ظرف خمسة عشر يوما من يوم تسليم المحضر نصير المصادرة نهائية ولا يجوز قبول مطالبة بعد ذلك فإذا رأى المتهم وجوب عمل معارضة بعد عرض المسألة على القنصلات التابع هو اليها تقدم المعارضة في الاستانة الى محكمة التجارة وهي تنظر وتحكم في جهة المصادرة وفى المدن المكتظة بالأقاليم والغير الموجود بها مجالس تجارية الى مجالس الجهة

فمنهبل ٣
التهرب
الكرك

أما التفرغ فيكون قلده ضعف الرسوم المقررة على الواردات مهما كانت
أجناس البضائع المضبوطة وفي حالة تكرار الخطأ يجوز زيادته الى أربعة
أضعاف الرسوم فسة أضعافها

يقضى أن يوضع بقرار اللجنة تاريخ ضبط البضائع والظروف التي تم بها
حدوثه مع أسماء وصفة الضابطين والشهود واسم صاحب البضائع وجنسها
وكيانتها والاسباب الموجبة للحكم الصادر

والجائز التي يجررها مستخدمو الحكومة المجمعون هيئة لجنة تعتمد أمام المجالس
المذكورة

وتقتصر عاكم التجارة أو المجالس على النظر فيما اذا كانت الادلة الواردة في المحاضر
هي من الكفاية والصحة بحيث ترتب عليها حصول المصادرة ويكون سماع أقوال المتهم
ومن أجرى الضبط وشهادة شهود التفتي والاثبات مواجهة فإذا حكمت عاكم التجارة أو المجالس
بعدم وجود وجه لضبط البضائع فيكون لصاحب البضائع المضبوطة الحق فيما اذا كان
لحقه ضرر بسبب ذلك في تمويض واري قيمة الضرر الحقيقي الذي لحقه بشرط أن يثبت
ذلك أمام المحاكم أو المجالس المذكورة وعلى كل حال فلا يحكم المصادرة في هذا الشأن تكون
قابلية للاستئناف وإذا صدر الحكم برفض المعارضة فيلزم المتهم بدفع غرامة لاتتجاوز في أى
حال من الاحوال خمسة في المائة من قيمة الاشياء المضبوطة ولاجل تسوية الاضرار
أو الغرامات المحكوم بها يكون تقدير قيمة البضائع أو الاشياء المضبوطة بحسب التعريف
إذا كانت من الاصناف المعلومة أثمانها أو بحسب أثمانها بالجملة مع خصم ١٠ في المائة
إذا كانت من الاصناف التي يكون ثمنها واقع قيمتها الاصلية .

والاحكام المصادرة من محكمة التجارة بالاستئناف تكون انتهائية ولا يقبل استئنافها
إما الاحكام المصادرة في الاقليم سواء من المحاكم أو من المجالس فلهكمرك ولاصحاب الشأن
الحق في استئنافها أمام محكمة التجارة بالاستئناف ويكون حكمها انتهائيا ويجب رفع الاستئناف
بدون تأخير انما لا يقبل طلب الاستئناف من الخصم مهما كانت صفته الا اذا أودع
في الكمرك قيمة الغرامة التي يكون حكم بها عليه أو قدم منها ضمانة تقبل لدى الكمرك
فإذا أراد الشخص الذي ضبطت بضائمه رفع دعوى بتزوير المحضر والطعن في الموقعين
عليه شخصيا أو بجملةهم وجب تبليغ ذلك الى الباب العالي وتقام الدعوى الجنائية على
حسب التبليغ عند تقديم مثل هذه الشكوى ضد أحد موظفي الحكومة ولصحة الكرك
قبل صدور أى حكم الخلو في المصالحة مع المتهم ولرأبستبدال المصادرة بغرامة تقدر على
حسب الظروف بدون أن تقل عن ضعف الرسوم المقررة في المعاهدة التجارية فإذا قبل المتهم
المصالحة ردت اليه الاشياء المضبوطة بعد دفعه قيمة الغرامة المذكورة

فصل ٣
التهرب
الكرك

ويجب يوم صدور القرار أو ثلثي يوم صدره أن ترسل نسخة منه موقعا عليها من أمين الكرك أو بالتوكيل عنه الى القونصلاتورأسا أو الى الحكومة المحلية بحسب ما تكون جنسية صاحب البضائع المضبوطة

وفي حالة عدم حصول معارضة من صاحب البضائع المضبوطة وإعلانها الى الكرك في مسافة خمسة عشر يوما من تاريخ إرسال نسخة القرار الى الحكومة المنتهي اليها يعتبر القرار نهائيا ولا تقبل معارضة ما فيه

وأما اذا عزم صاحب البضائع المضبوطة على المعارضة فعليه تقديمها الى المحكمة التجارية المختصة بذلك فان كان التهم أجتيا فتقدم معارضته الى أودة المواد التجارية بالمحكمة المختلطة

وتعتمد قرارات اللجنة أمام المحاكم بصفة شهادة مالم يجزئ التداي بكونها من ورة وكذلك المحاضر المحررة من مأمورى الكرك تعمد بصفة شهادة مالم يثبت عدم صحتها مدعى ذلك

وفي حالة صدور حكم نهائى من المحاكم بناء على المعارضة فى عدم أحقية القرار الصادر من اللجنة الكركية يكون لصاحب البضائع المضبوطة الحق فى طلب تعويض يساوى الضرر الذى لحق به من اجراء الضبط

ومع ذلك فلمصلحة الكرك دائما الحق فى اجراء طريقة مساواة مع صاحب البضائع بتخفيض الجزاء الى تفرم تقرره بحسب الظروف بشرط أن لا يكون التعريم أقل من ضعف رسوم الوارد

مادة ٣٤ - تسرى العقوبات على طريق التضامن فى مواد التهرب على الفاعلين الاصليين والمشاركين بأية كيفية كانت كما انها تسرى أيضا على أصحاب البضائع الذين ساعدوا على حصول الغش

مادة ٣٥ - فيما خلا الظروف العادية التى يرام بها ادخال البضائع بطريق الاحتيال تعتبر كتهرب وتسرى عليها القواعد المقررة فى المادة ٣٣ والنتائج السابق ذكرها الاشياء الآتى بيانها

فصل ٣
التهرب
الكرك

(أولاً) البضائع الأجنبية التي يصير تفرغها بطريقة غير نظامية في المين أو على السواحل أو التي تكون حادت عن طريقها أو فرغت قبل وصولها إلى الكرك الأقرب

(ثانياً) البضائع الأجنبية التي يحاول تفرغها أو نقلها حالة كونها غير مدققة في المانيستو أو التي تكون مشحونة بقوارب لا تزيد جوتها عن خمسة عشر طناً في حالة انجهاها إلى ميناء مصرية بدون مانيستو

(ثالثاً) البضائع الأجنبية الموجودة في قنال السويس وبجيرانه أو في مصبات النيل داخل قوارب سواء كانت متراكبة على الجسور أو متصلة بالبر بدون تصريح بالكتابة من إدارة الكرك والبضائع الموجودة أيضاً في السفن سواء كانت مبلطة بقرب السواحل أو رامية المرسى أو متصلة بالبر في الجهات الخالية من الكرك

أما البضائع التي يثبت أنها موجودة في الحالة المذكورة قبل من جراء قوة القاهرة فلا تعتبر مهربة

(رابعاً) البضائع الأجنبية الموجودة مع أفراد الناس أو بين عفشهم أو في العربات أو في القوارب والبضائع المخفية داخل طرود أو أمتعة أو داخل بضائع آخر من غير جنسها متى كان وضعها بطريقة تقل على أن صاحبها متعمد اخفاؤها عن الكرك

(خامساً) البضائع الأجنبية التي يجري نقلها من الكرك بدون تذكرة الباب

(سادساً) البضائع الأجنبية المودعة في الصحراء خارج حدود الكرك في حالة توجب الشبهة

(سابعاً) البضائع الأجنبية الجارية تسفيرها بدون رقية على مرآكب تكون جوتها أقل من خمس طونيلاطات

فصل ٣
التهرب
الركارك

(ثامنا) جميع البضائع المربوطة عليها رسوم تصدير التي يحاول أو يصير اخراجها من دون احضارها الى الكرك

أما التعريم الذي يقرر في الحالة المذكورة علاوة على مصادرة البضاعة فيكون بمقدار رسوم التصدير ست عشرة مرة وفي حالة تكرار الخطأ يضاعف هذا المبلغ ومن ثم يزداد أيضا الى ستة أضعافه

تعتبر أيضا كهربة وتعامل بحسب القواعد نفسها جميع البضائع المنوعة من الحكومة والدخان والتبناك المتداولان والمرسلان بحرا أو برا الى داخلية البلاد أو الموجودان في أى نقطة كانت بحالة مخالفة للوائح

(الفصل الثامن - المغاريات)

مادة ٣٦ - تصير المجازاة على المغاريات بغرامة تطلب على طريق التضامن من فاعليها أو الساعين أو المشتركين فيها ومن أصحاب البضائع وقبودانات السفن المسؤولين أيضا عن المخالفات التي يرتكبها ملاحوسفنه

وتدفع الغرامات المنصوص عليها في هذا الفصل في ظرف خمسة أيام تحصى من وقت الاعلان الا اذا طعن أصحاب الشأن أمام المحكمة القضائية في حكم مصلحة الكرك قبل انتهاء هذه المدة

أما البضائع والسفن فتعتبر ضمانة لحصيل الرسوم والتعريجات من دون أن يمس هذا الاعتبار مقتضيات الفقرة الخامسة من المادة الثامنة أو بقية الاجراءات التي يحق للكرك اجراؤها

ولا يحكم بالغرامة اذا انقضى للكرك وجود قوة قهرية على أنه يقتضى في هذا الظرف ابراز الاتبات الكافية قبل أخذ البضائع أو سفر السفن ويمكن للكرك أيضا أن يمنح مهلة لذلك

وهذه الغرامات هي علاوة على الرسوم المقررة بمقتضى المعاهدات والقوانين واللوائح

فصل ٣
التهرب
الكرك

مادة ٣٧ - في حالة زيادة البضائع عن ما يفتستو الشحن بصير تغريم القبودان يبلغ لا ينقص عن رسومها ولا يزيد عن ثلاثة أضعافها وفي حالة ظهور جلة طرود عليها ذات الماركات والنبر للمؤشرة في المانيفتستو تعتبر الطرود التي تكون رسومها أكثر من سواها أنها غير المذكورة في المانيفتستو

وفي حالة عجز البضائع عن المانيفتستو بصير تغريم القبودان عن كل طرد ناقص بحسب المادة (١٧) بغرامة لا تنقص عن ١٠٠ قرش ولا تزيد عن ٦٠٠ قرش صاغ وذلك ماعدا رسوم الكرك التي تقرر بموجب التوضيحات المينة في الاوراق التي تقدم الى الكرك عن هذا الشأن

أما التغريم عن البضائع المشعونة صب بموجب المانيفتستو فيمكن ابلاغها من ٦٠ قرشا الى ٦٠٠ قرش

ولا محل للتغريم في حالة ما اذا كانت الزيادة لا تتجاوز عشرة في المائة والنقصان يقل عن خمسة في المائة

مادة ٣٨ - في حالة ظهور اختلافات عند الكشف بين الحوافظ والبضائع المقدمة للكشف سواء كان من حينة الكية أو الوزن أو الجنس فيصير تغريمها بقيمة لا ينقص مقدارها عن عشر الرسوم ولا تزيد عن كاملها

وأما اذا لم تتجاوز اختلافات الكية والوزن خمسة في المائة فتعفى من التغريم

مادة ٣٩ - يجزى تغريم قبودانات السفن من ٢٠٠ قرش صاغ الى ١٠٠٠ قرش صاغ

(أولاً) في حالة تمنعهم عن تقديم المانيفتستو القانوني وأعدم وجوده معهم

(ثانياً) في حالة تمنعهم عن قبول مأموري الكرك في السفينة

(ثالثاً) في حالة سفرهم أو محاولتهم السفر بدون إذن الكرك

(رابعاً) في حالة مخالفتهم قضيتنا من مقتضيات المادة (١٥) وذلك خلاف

الحقوق المترتبة على التهرب

وتكون الغرامة من ٢٥ قرشا الى ٢٠٠ قرش

فصل ٣

التهريب

الكمرك

(أولا) في حالة مرسى السفن في غير الاماكن المعينة لها

(ثانيا) في حالة شحن أو تفريغ أو نقل البضائع بدون تصريح من الكمرك أو بدون حضور مأموري الكمرك

(ثالثا) في حالة تأخير تقديم المانيفستو بغير سبب مقبول

مادة ٤٠ - تكون الغرامة من ٢٥ قرشا الى ١٠٠ قرش في حالة الشروع في ادخال أو تصدير بضائع بغير القواعد المقررة ولو كانت هذه البضائع معفاة من رسوم الصادر أو الوارد

(الفصل التاسع - في التفتيش)

مادة ٤١ - في حالة وجود شبهة تهريب يجوز للستخدمين في الدائرة التي تختص فيها المراقبة التفتيش داخل المساكن والمخازن لأجل البحث على البضائع المنوع دخولها أو التي لم يدفع عنها رسوم وحجزها عند الاقتضاء

ومع ذلك لايجوز اجراء التفتيش المذكور الا بناء على أمر بالكتابة من أمين الكمرك وبمساعدة مستخدم عال من درجة مفتش على الاقل ومنذوب من المحافظة وينبغي بيان يوم وساعة التفتيش في الامر الصادر به وعند الاقتضاء ترسل نسخة منه في الوقت اللازم الى مأموري القنصلات ذات الشأن الذين يجب عليهم أن يحضروا التفتيش أو ينيبوا عنهم من يحضره بدون أن ينشأ عن ذلك تأخير فإذا مضت أربع ساعات بعد تسليم نسخة أمر التفتيش للقنصل لا يزال ولم تنب أحدا عنها في الحضور فتعتبر أنها تريد الامتناع ويجوز حينئذ لرجال الكمرك الشروع في التفتيش وفي الجهات الكائنة على مسافة تزيد عن ساعة من مركز القنصل لايجوز لمأموري الكمرك اجراء التفتيش بحضور شاهدين من جنسية مالك أو مستأجر محل السكن أو المخزن المراد تفتيشه وعند عدم وجود أحد من هذا القبيل يكتفى بشاهدين أجنيين آخرين

فصل ٣

التهريب

الكرك

ولا تسرى هذه الاحكام في حالة اجراء التفتيش في مخزن غير تابع لحل السكن أو في محلات مخصصة لتخزين أو إيداع البضائع ففي هذه الحالة يكفي باعلان المالك أو من ينوب عنه مقدماً بالكشف والافتعان القنصلات ذات الشأن

واجراء التفتيش في سفينة أجنبية راسية في ميناء مصرية يكون بناء على أمر يصدر من مدير الكرك كذبة وترسل في الوقت اللازم نسخة منه مشتملة على بيان يوم وساعة التفتيش الى القنصلات ذات الشأن وهي تنيب عنها من يلزم اذا رأت لزوماً لذلك

ومع ذلك فلا يجوز في أى حال من الاحوال تأخير الكشف أو تعطيله لامتناع القنصلات مادامت انها تعلن بصفة قانونية

وفي جميع الاحوال التي لا يحضر فيها مأمورو القنصلات وحصول التفتيش يجب تحرير محضر وإرسال صورة لها منه بدون تأخير

ويجب أن يشتمل المحضر الذي يحضره مأمورو الكرك على بيان أقوال وملاحظات الشخص الذي أجرى التفتيش في محله أو النائبين عنه أو خادميه عند عدم وجوده ويطلب من الشخص صاحب الشأن أو النائبين عنه أو خادميه عند عدم وجوده التوقيع على المحضر

ولا يجوز اجراء التفتيش الا من وقت شروق الشمس الى غروبها

مادة ٤٢ - تلغى كافة الاحكام المخالفة لهذه اللائحة

الامر العالي الصادر في ٧ مايو سنة ١٩٠٣

(٩ صفر سنة ١٣٢١)

مادة ١٦

احترام مستفدى

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ شعبان سنة ١٣٠٠

(١٤ يونيو سنة ١٨٨٣) المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

الكرك على التهريب

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات المتبع لدى المحاكم المذكورة

مادة ١ - يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين كل مستخدم أو عامل بالجارك وكل رجل من رجال الضبط والربط منوط بالمراقبة الجركية اجترأ على تهريب بضائع أو الشروع في تهريبها سواء بصفة فاعل أو شريك ويعاقب بهذه العقوبة كل مستخدم أو عامل بالجارك وكل رجل من رجال الضبط والربط منوط بالمراقبة الجركية حاول بارتكابه أى فعل أثناء تأدية وظيفته أو بسبب هذه التأدية أو بتقصيره عمداً في واجباته تسهيل عدم دفع الرسوم الجركية على البضائع المقررة عليها هذه الرسوم أو تسهيل ادخال شئ في القطر بطريقة غير قانونية من البضائع الممنوع دخولها أو المحتكرة

مادة ٢ - الحكم بعقوبة الحبس المقررة بالمادة السابقة لا يمنع من الحكم بالغرامات والمصادرات المنصوص عنها في اللوائح الجركية والتي هي من اختصاص قومسيونات الجمارك

مادة ٣ - لا تكون المحاكمة على الجرائم المنصوص عنها في المادة الاولى من أمرنا هذا إلا بناء على شكوى من مدير عموم الجمارك أو من يقوم مقامه

مادة ٤ - على ناظرى المالية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

الامر العالى الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥

(٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٢٢)

مادة ١٧

تنفيذ الاحكام الصادرة

في جمع التهريب

بعد الاطلاع على قانون الكرك

وبعد الاطلاع على المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس

سنة ١٨٨٤ بخصوص الحشيش (١)

وبعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٥

القاضى باعتبار موظفى وعمال الكرك من رجال الضبطية القضائية

وبعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الأهلية

(١) راجع صحيفة ٨٨

فصل ٣
التهرب
الكرك

مادة ١ - لموظفي وعمال الكرك القبض على كل من يجدونه متلبسا بفعل التهرب

مادة ٢ - اذا أثبت المتهم أن له محل إقامة ثابتا ومعروفا في القطر المصرى يفرج عنه فوراً بمجرد تحرير المحضر مالم يكن عائداً الى فعل التهرب ويعتبر عائداً الى فعل التهرب كل من سبق الحكم عليه بسبب التهرب في أثناء الجلس سنوات السابقة على واقعه

مادة ٣ - المتهم المقبوض عليه الذى لم يفرج عنه بمقتضى المادة السابقة يحال على لجنة الكرك لتحكم في الاربع والعشرين ساعة التالية للقبض عليه في أمر بقاءه محبوسا حسب احتياطيا

مادة ٤ - اذا حكمت اللجنة بتأييد الحبس الاحتياطى فتعين مقدار الضمان الذى يسوغ للتمم الحصول على الافراج عنه بعد دفعه ولا يجوز أن يزيد مقدار هذا الضمان عن قيمة المبلغ الذى يحكم به عليه بحسب تقدير اللجنة ويسوغ للجنة قبول كفيل بدلا من الضمان النقدي

ولا يجوز في أى حال من الاحوال أن تزيد مدة الحبس الاحتياطى عن سبعة أيام

مادة ٥ - العقوبات المالية المحكوم بها من لجان الكرك أو من المحاكم التى تنظر في المعارضات المقدمة عن قرارات هذه اللجان يجوز تنفيذها بطريق الاكراه البدنى طبقا للمادة ٢٦٧ وما بعدها الى المادة ٢٧٠ من قانون تحقيق الجنابات ويصدر الأمر بتنفيذ الاكراه البدنى من أمين الكرك أو من يقوم مقامه

مادة ٦ - العقوبات المالية المحكوم بها من لجان الكرك يجوز تنفيذها مؤقتا بطريق الاكراه البدنى بصرف النظر عن المعارضة إلا اذا قدم المحكوم عليه كفيلاً تعتمد اللجنة لتنفيذ ما يصدر به الحكم التام

وفى خلا ما يتعلق بالتنفيذ المؤقت السابق ذكره فإن قرارات لجان الكرك متى صارت نهائية يكون شمولها بالصيغة التنفيذية بأمر رئيس المحكمة الداخلة لجنة الكرك في دائره اختصاصها

- مادة ٧ - يعتبر موظفو وعمال الكرك من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم
- مادة ٨ - تلغى أحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥
- المادة الثانية من الأمر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤
- مادة ٩ - على ناظرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

الفرع الثانى

(فى آثار القديمة) (١)

قرار صادر من مجلس النظارتاريخ ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٠

(١١ جادى الاولى سنة ١٢٩٧)

نمرة ١٨
منع تصدير الآثار
المصرية القديمة

بالمجلس المنعقد فى يوم الثلاثاء ١١ جادى الاولى الموافق ٢٠ ابريل سنة ١٨٨٠

تقرر بأن كل شئ يتعلق بعلم الآثار القديمة مثل الموميه والحفر والنقش القديم وبوجه الاجال كافة الاشياء التى نوعها من نوع المحفوظات بالانسيكثانة ممنوع تصديرها بالكلية وكذلك الاشياء التى للساجد والمعابد والاضرحه أو المأخوذة منها ممنوع تصديرها بالكلية لجميع ماذكر من هذه الانواع يصير ضبطه ومصادره لجهة المعرى وأما الاشياء الصناعية مثل الابواب والاسلحة والمصابيح والآلات الموسيقية وبالاجمال جميع الاشياء التى يتيسر للاجانب مشتراها من أفراد الناس بمصر فهذه لا يمنع تصديرها للخارج وحيث أنه يتعذر الحصر بزيادة الدقة فإذا طرأ التباس فى حالة من الاحوال على مصلحة الجرك فى النوع الذى تدخل فيه الاشياء المقدمة للجرك بقصد التصدير يجب عندئذ على مصلحة الجرك المتابعة عنه مع نظارة الداخلية والاستحصا على أوامر مخصوصة عما يلزم اجراؤه

(١) لا يخص هذا الفرع الا تهريب الآثار وقد أدرج قانون الحفر فى الفرع السابع من الباب الثالث فصل ١ الآتى بعد

الفروع الثالث

(في الأسلحة والقتل الحربية والمواد المفرقة)

فصل ٣

التحريب

الأسلحة

قرار صادر من مجلس المنظار بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٨٠

(٢١ ربيع أول سنة ١٢٩٧)

مادة ١٩

الأسلحة الحربية

المصرح بدخولها بصفة

استثنائية

تليت المذكرة المقدمة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٠ بشأن الأسلحة الممنوعة دخولها بالقطر المصري ما عدا أسلحة الصيد والزينة وبعض الأسلحة التي يحضرها الحجاج من مصنوعات داغستان والهجم بقصد البيع والاستعانة بأثمانها في مصاريف سفرهم لآخر ما احتوت عليه تلك المذكرة من المخالفات التي وقعت من مصلحة الجمر في هذه المسألة

وبالمدولة رؤى حيث ان كافة الأسلحة الحربية ممنوع دخولها من البلاد الاجنبية في الديار المصرية بمقتضى العهديات الدولية ولم يستثن من هذا المنع سوى أسلحة الزينة والصيد والآلات القاطعة وكذلك البنادق والطبائخ والقربانات التي بدون غنفاق التي يحضرها الحجاج بمقتضى وان هذا الاستثناء مبني على حالة فاقة الكثير منهم وعلى قصد مساعدتهم على القيام بمصاريف سفرهم لا بقصد التجارة وانه اذا أحضر أحد الحجاج مقدارا عظيما من هذه الأسلحة بقصد التجارة فيكون المقدار المذكور داخلا تحت أحكام المنع كما أن الأسلحة المماثلة لأسلحة الحجاج التي يحضرها غيرهم هي داخلة من باب أولى تحت حكم المنع ولا يصح دخولها وتداولها بالديار المصرية ولا مرورها منها ولو تكون صادرة من إحدى المدن العثمانية برفاق من جركها

قد تقرر بأن الاستثناء المقرر في حق الحجاج هو قاصر على القدر القليل من الأسلحة التي يحضرها الواحد منهم للاستعانة على مصروف سفره من الانواع المذكورة عنها بقرار المجلس الخصوصي الصادر بتاريخ ٣٠ رجب سنة ١٢٨٢ (١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٥) المؤيد بالامر العالي المؤرخ ٢٤ شعبان سنة ١٢٨٢ (١٢ يناير سنة ١٨٦٦) وأن ما عدا ذلك ممنوع دخوله أو مروره

بالديار المصريه ولو كان محضرا مع أحد الخجاج أو كان محضرا برفاقى من احدى
الدين العثمانيه وأن الاسلحة التى صار ضبطها من هذا القليل ردّ لأربابها لاجل
اعادتها للجهة المحضرة منها

فصل ٣
التبريد
الاسلحة

الامر العالى انصادز فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٩

(٢٤ محرم سنة ١٣٠٧)

مادة ٢٠
منع دخول الاسلحة
البيضاء فى القطر
المصرى

مادة ١ — الاسلحة البيضاء المعدودة أسلحة حربية مثل النصال والسنج
والحراب والسيوف من أى نوع كانت وما شاكلها مركبة كانت أو غير مركبة
ممنوع دخولها فى القطر المصرى

مادة ٢ — الاسلحة المينة أعلاه التى تدخل فى القطر المصرى ابتداء
من تاريخ أمرنا هذا سواء كان عن طريق البحر أو البر يصير ضبطها فى الحال
لجان الحكومه

قانون ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٥

مادة ٢١
ادخال الاسلحة
والانتجار بها

بعد الاطلاع على جدول الاسلحة والادوات والذخائر المرخص بادخالها
فى القطر المصرى وعلى لائحة البوليس المختصة بالانتجار بالاسلحة والادوات
والذخائر المذكورة المرفقين بالاتفاقيات التجارية

مادة ١ — ينشر جدول الاسلحة والادوات والذخائر المرخص بادخالها
فى القطر المصرى ولائحة البوليس المختصة بالانتجار بها السالف ذكرهما
والمرفقان بهذا القانون

مادة ٢ — على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون الذى يسرى العمل
بموجبه بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

(ملحق نمرة ١)

لائحة البوليس

بشأن الاتجار بالاسلحة والادوات والذخائر المصرح باذخالها

فصل ٣
التحريب
الاسلحة

مادة ١ - الاتجار بالاسلحة والذخائر والادوات والمواد القابلة للانفجار المصرح باذخالها بمقتضى الاتفاقيات التجارية لا يجوز الا الاشخاص الذين يبدىهم رخصة من الحكومة وفي المخازن المينة بالرخصة المذكورة

الاتجار بالاسلحة

وهذه الرخصة شخصية وتصير لاغية متى صار التنازل عنها الغير لغو الرخصة

مادة ٢ - يمكن للبوليس ضبط الاسلحة التي صار اذخالها ولو كانت محتومة أو مدموعة بمعرفة الحكومة المحلية متى وجدها معرضة للبيع في مخازن أو دكاكين خلاف النوء عنها بنصوص المادة السابقة

مادة ٣ - على صاحب المحل المرخص له على مقتضى المادة الاولى بيع الاسلحة المينة بها أن يكون بطرفه دفتان يقيد في أحدهما بكرة متسلسلة جميع الاسلحة المعروضة للبيع مع ايضاح أثمانها والجهات الواردة منها وكافة التفصيلات اللازمة ويقيد بالآخر ما يبيع منها مع ايضاح أنواع الاسلحة المبيعة وثمنها وفترة قيدها واسم ولقب المشتري ومحل اقامته وصناعته

الشروط اللازمة

وهذه الدفاتر يجب قبل استعمالها أن تكون كل صحيفة منها مؤشرا عليها بعلامة المحافظ أو المدير وتكون تحت طلب البوليس الذي له الحق في مراجعتها في أى وقت كان

مادة ٤ - لا يجوز لأحد نقل كمية من الاسلحة تتجاوز الكمية اللازمة لاستعماله الشخصي بدون رخصة خصوصية من المحافظ أو المدير وإذا حصل النقل من مدينة الى أخرى أو من قرية فيتين في الرخصة عدد الاسلحة ونوعها واسم الشخص المرسله له

نقل الاسلحة

مادة ٥ - أى مخالفة لنصوص المادة الثانية والثالثة يترتب عليها سحب الرخصة البيع ولذا انقضى حصول غش في الدفاتر المنصوص عنها فيتقرر أيضا سحب الرخصة المعطاة له بعد اذاره بذلك

الجزاء

وفي كلتا الحالتين المذكورتين لا يكون لصاحب المحل حق في تعويض أو في اقامة دعوى على الحكومة

مادة ٦ - الاسلحة المنقولة بدون الرخصة المنته عنها بالمادة الرابعة يصير ضبطها ومصادرتها اداريا

مادة ٧ - ضباط أورجال البوليس المنوطون خصوصا بذلك لهم أن يدخلوا في أى وقت في المحلات البلدى ذكرها لمعاينة الدفاتر المينة قبل ومراجعتها والتحقق مما اذا كانت نصوص هذه اللائحة جميعها مرعية الاجراء وأن يجرؤا التحريات فيما يتعلق ببيع الاسلحة

المراجعة

مادة ٨ - جميع أحكام المواد ٢ و٣ و٤ و٥ و٦ تسرى أيضا على الدفاتر وغيرها مبيع ونقل الذخائر والادوات والمواد القابلة للانفجار

أحكام انتهائية

مادة ٩ - يجب على كل شخص مخبر الآن بالاسلحة والذخائر والادوات المتبادر الموجودين حالا والمواد القابلة للانفجار المذكورة في المادة الاولى أن يخطر بذلك المحافظ أو المدير في ظرف شهر من تاريخ نشر هذه اللائحة ويعترف عن الدكان الموجودة فيه هذه الاصناف للبيع

ويجب عليه أيضا أن يكون بطرفه في الميعاد المذكور الدفاتر المنصوص عنها بالمادة الثالثة

مادة ١٠ - لا يجوز مطلقا وجود مخازن أسلحة أو شئ من المواد الأخرى المنته عنها بالمادة السابقة في إقليم الحدود

منتم وجود مخازن
للأسلحة والذخائر في
أقليم الحدود

والبوليس في هذا الاقليم حق تفتيش المنازل بالطرق المنوّه عنها بالاتفاقيات التجارية وبالحاضر المرفقة بها المختصة بالتفتيش في الدائرة الكركية . وله أن يضبط ويصادر الاسلحة والاشياء الاخرى الموضحة قبل (١)

فصل ٣
التهريب
الاسلحة

(ملحق نمرة ٢)

جدول الاسلحة والادوات والذخائر المصرح بادخالها في القطر المصري

الاسلحة والادوات
والذخائر المصرح
بادخالها

الباب الاول

يجوز دخول أسلحة الصيد والزينة وأسلحة التجارة والذخائر والادوات الآتى بيانها

النوع الاول

(الاسلحة المصرح بادخالها)

(أولاً) البنادق ذات الماسورة المصقولة من الداخل وبنادق الصيد القصيرة طرز لوفوشوف ولا نكستر وخلافهما سواء كانت بروح أو بروحين مما يعبر من قه بشرط أن لا يتجاوز قطرهما ٢٠ ملمترا

الاسلحة

(١) المادة ٢٠ من الاتفاقية - ... وبصير ارسال صورتهن الامر الصادر بالتفتيش الى القنصلاتو التي يجب عليها الحضور عند أعماله أو ترسل من نيوب عنها بلون أن يحصل منها أدنى تأخير

لا تسرى أحكام الفقرة السابقة في حالة ما اذا كان التفتيش مقصود اجراؤه في حافوت خارج عن المسكن أو في المحلات المعدة مخازن للمضائغ فقط وقبل الشروع في التفتيش يكفي بتبليغ أعماله الى صاحب البضاعة أو وليه أو القنصلاتو ضد غيابهما وفي كافة الاحوال التي تستدعي أعمال التفتيش ولم يحضر فيها القنصلاتو ينبغي تحرير محضر وارسال صورة منه الى القنصلاتو بلون تأخير

لا يمكن أعمال التفتيش الا بعد شروق الشمس وقبل غروبها
الفقرة السابعة من المحضر الملحق - اذا مضت أربع ساعات على وصول صورة أمر التفتيش الى القنصلاتو ولم يحضر من نيوب عنها فيعتبر ذلك كأنها قصدت الامتناع ويجوز لمستدعي الكمرل اجراء التفتيش المذكور

لا يجوز لمستدعي الكمرل أن يجروا تفتيشا في احدى جهات الحدود وقال السويس البعده من مركز القنصلاتو بمسافة ساعة الا بحضور شاهدين من جنسية صاحب المحل المراد تفتيشه أو شاهدين أجنبيين متى تعلق ذلك

فصل ٣
التدريب
الاسلحة

ويجوز للسواح أن يدخلوا بندق ششخلة وخرطوش (فشيل) بشرط أن يجروا تعهدا يقرون فيه ان هذا البنادق معدة لاستعمالهم المحصى وأن يبيعها بممنوع أى مخالفة لاحد شرطى التعهد المذكور يترتب عليها وجوب مصادرة البندقية (ثانيا) أسلحة الزينة وهى الاسلحة العتيقة والبنادق والقراينات والبنادق القصيرة والر يفولفيرات والطبجات مهما كان طولها التى تكون كزناقتها وزنادها أو ماسورتها محمية بالذهب أو الفضة أو منقوشة نقشا بديعا ويتصرح بدخول أسلحة الزينة ماعدا الاسلحة العتيقة بشرط أن لا تكون قيمة ثمن القطعة الواحدة أقل من ٥٠٠ فرنك عن البنادق والقراينات والبنادق القصيرة ومن ٢٠٠ فرنك عن الر يفولفيرات ومن ٨٠ فرنكا عن الطبجات . ومن البديهي أن الاسلحة المصرح بدخولها بمقتضى نصوص هذا الجدول الاخرى لا يمكن اعتبارها بصفة أسلحة زينة ومنع دخولها بحجة أن غنها أقل من القيمة المحددة

ويجوز للأشخاص الجارين ادخال أسلحة الزينة أن يدخلوا أيضا مائة خرطوش ملائمة رشا صغيرا عن كل بندقية وقراينة وبندقية قصيرة على أن ثمن الخرطوش لا يدخل ضمن القيمة المحددة للأسلحة المذكورة

(ثالثا) البنادق والقراينات والطبجات طرز فلوير والاسلحة المماثلة لها من العيار الصغير والاسلحة ذات الماسورة الخزونية المعروفة بأسلحة سالون (رابعا) السيوف التى تكون قبضتها أو نصلتها محلاة بالذهب أو الفضة أو منقوشة نقشا بديعا والسياس ونصالها وشماس المبارزة وسكاكين الصيد

تنبيه - لا يمكن لاي سائح كان يده ماسورة أو نذكرة حسب الأصول أن يدخل الاطنجية ر يفولفير واحد أو زوج طبجات واحد من أى فرع كان ومائة خرطوش ملائمة على الأكثر

النوع الثانى

(الأدوات المصرح بادخالها)

جميع أنواع أجزاء البندقية والر يفولفير والطنجية والأسلحة البيضاء وباقى الأسلحة المصرح بدخولها مثل الكرنافة والتخمة والغالية والتتلك وقنطرة التتلك والزنبك والماسورة المشغولة بأكلها أو نصفها ومما فيه ذلك من أجزاء الاسلحة وجميع الملحقات والأدوات اللازمة لاستعمال الاسلحة المذكورة

النوع الثالث

(الفتائر المصرح بادخالها)

خرطوش الاسلحة المينة بالفقرات الاولى والثانية والثالثة الملاينة وظروف خرطوشها الفارغ أما دخول خرطوش بتادق الحرب من أى نوع كان فممنوع على الاطلاق

الباب الثاني

على مصلحة الكمارك بعد اعمال التحقيق اللازم أن تضع بدون تأخير ولامصاريف على الأسلحة المباح ادخالها فتلة دوباره محتوما عليها بالرماص أو تدفعها على حسب رغبة صاحبها (١)

(١) خصصت مصلحة الجمارك في قانونها فصلا خصوصيا ببيان شروط ادخال الاسلحة والفتائر (الفصل الخامس صحيفة ٢٠٥) رأينا وجوب درجه هنا

(الفرع الاول - الاسلحة والفتائر المنة لاستعمال الافراد)

١٩٠ - يجوز ادخال الاسلحة والفتائر الواردة بطرود بوسنة أو غيرها المنة لاستعمال الافراد بشرط أن تحصل عليها الرسوم القانونية اذا كان مستلواها معروفين لدى المصلحة والا يجب على مستلها أن يقدموا المصلحة شهادات مرضية من السلطة المحلية أو القصبية التابعين لها وأن يوقعوا على اقرار يثبت أن تلك الاصناف منة لاستعمالهم الشخصى لا للتجارة

١٩١ - وعلى المصوم فاعظم المقادير التى يجوز الترخيص فى قوردها لكل شخص بالشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة محدة كما يأتى

قرايبتان	بنقبتان
الفا خرطوشة معبة رشا	طنيتان
خمسة خرطوشة معبة رصاصا	شدة واحدة (ريشولتر)

١٩٢ - كل مقدار يزيد عن الحد المذكور يجب الحصول بشأنه على ترخيص خصوصى من نظارة الحرية فيما يخص بالاسلحة ومن نظارة الداخلية فيما يخص بالفتائر

(الفرع التالى - الاسلحة والفتائر المنة للتجارة)

١٩٣ - لا يجوز قوريد الاسلحة والفتائر المنة للتجارة الا بترخيص من نظارة الحرية فيما يخص بالاسلحة ومن نظارة الداخلية فيما يخص بالفتائر

ولا حاجة بهذا الترخيص فيما يخص بالخرطوش المنى قورده شركة الملح والصودا المصرية

١٩٤ - وذلك يجوز قبول الخرطوش الفارغ الذى قورده افراد الناس بدون ترخيص مالم تكن المقادير جسمية موحدة للارتياح فى هذا الحالة يجب عرض المسألة على ادارة عموم الجمارك

الباب الثالث

فصل ٣
التدريب
—
الاسلحة

جميع الأسلحة وأجزاء الأسلحة والأدوات والذخائر الغير منتهه عنها بهذا الجدول لا يجوز ادخالها وكذلك البارود من أى نوع كان والمركبات التي تستعمل بدلا عنه أو التي تتخضع فيما بعد ويكون تأثيرها كآثيره مثل الديناميت وقطن البارود والقطن الازوتيكي والنتروجلسرين والبكرات والقولينات وقنابل القمع والمواد الأخرى من هذا النوع القابلة للاشتعال وبلغ البارود المكرر وغير المكرر وكالوريات البوتاس

ومنع ورود المواد القابلة للانفجار لاشتبال ادخال وبيع التجهيزات القابلة للانفجار من حيث تركيبها في بعض الأحيان أو التي يمكن استعمالها في تجهيز مواد منفجرة كالكبريت والايثير ونوات الصودا مثلا بل يكون قاصرا فقط على دخول المواد التي تستعمل بمفردها أو بمزج بمقدار عظيم منها بدلا من بارود القمع أو الأعمال المماثلة لذلك (١)

(١) بموجب كوترا قوترا في ٢٩ مارس سنة ١٩٠٤ أعطت الحكومة المصرية إلى شركة نوبل للمواد المفرقة امتياز احتكار جلب أصناف معلومة من المواد المفرقة مثل الديناميت والجلينيت وغيرها إلى القطر المصري عن طريق الاسكندرية والسويس وذلك للتمتع بسنوات والقواعد الموضوعية لتفريق المواد المذكورة من وادورات البحر ونقلها في النيل بوابورات الخواجلت كوك وواله الثانيين في القطر المصري عن شركة نوبل المذكورة واردة في منشور تظاهرة الداخلية الصادر في ١٥ ابريل سنة ١٩٠٥ غمرة ٥٧ وهذا نصه :-

بشأن نقل المواد المفرقة بطريق النيل

(١) يكون انزال المواد المفرقة من الواورات إلى المراكب النيلية في المحل المخصوص المعد لذلك خارج ميناء الكس مع مراعاة جميع لوائح الميناء التي يكون ذلك في محلات تخصص لهذا الغرض

(٢) يجب أن تكون المراكب التي تنقل فيها المواد المفرقة موائمة لهذا الغرض وأن تكون في عهدة أشخاص ذوي كفاءة

(٣) لا يجوز أن تنقل المواد المفرقة في المراكب التي تنقل فيها ركاب

(٤) كلما وجد في داخل المركب من الحديد أو القو لاذا المكتشف يجب أن ينطى شؤوان مثل الخشب أو الجند أو الجوخ وإذا كانت المركب بدون سطح (كويرته) ينبغي وقاية المواد المفرقة بواسطة وضع قماش عليها مغطى بالقطن

فصل ٣
التدريب
الاسلحة

تعليمات صادرة من نظارة الداخلية

(في ٦ مايو سنة ١٩٠٥)

مادة ٢٢

تنفيذ لأئحة البوليس
المتعلقة بتجارة الاسلحة والذخائر المباح دخولها وبيعها بالقطر المصرى يتقدم الى نظارة الداخلية والادوات والذخائر ويتوضح فيه المباح دخولها القطر المصرى

مادة ١ - كل طلب يتعلق بالترخيص بممارسة تجارة الاسلحة والادوات
مادة ١ - كل طلب يتعلق بالترخيص بممارسة تجارة الاسلحة والادوات
(أولاً) اسم الطالب ولقبه وتبعينه وجنسيته ومحل اقامته
(ثانياً) نوع الاسلحة والادوات والذخائر التي يرغب ببيعها
(ثالثاً) موقع دكله وعدد المحلات التي تشتمل عليها
فان كان الطالب أجنبي التبعة يرفق بالطلب شهادة بحسن سلوكه من
القونسلاو التابع اليها وان كان من رعايا الحكومة المحلية يرفق بالطلب شهادة
من قلم السوابق

(٥) لا يجوز أن تشتمل في ذات المركب مواد أخرى خطيرة قابلة للاشتعال
(٦) يكون مشال المواد المفرقة عند اجراء الشحن والتفريغ بالاعتناء اللازم
(٧) لا يجوز أن تباشر عملية الشحن والتفريغ الا بين شروق الشمس وغروبها
(٨) ترفع راية صفراء على كل مركب من المركبات التي تحمل مواد مفرقة حتى يسهل على رجال
الضبط وغيرهم تمييزها من غيرها

(٩) المركبات المشحونة مواد مفرقة تسير على النى تقصده بأسرع ما يمكن
(١٠) عند وصول مركب تحمل مواد مفرقة الى إحدى البلاد فعلى رئيسها أن يخبر السلطة المحلية
(البوليس أو المندوب) بوصوله وعلى السلطة المذكورة اتخاذ الاحتياطات اللازمة لرقابة المركب
مذقوجدها

(١١) عندما يلزم سوا المركب يجب أن يكون ذلك في محل بعيد من المنازل المسكونة ومن المحل
المخصص لرسو سائر المركبات وانما اقتضى الامر سواها فترى من المنازل أو المواد قد توضع بعيدا
بقدر الامكان من بقية المركبات في المورد وتوضيحه تعيين واحد من الرأى كية للمناورة لمنع الأشخاص
الغير مصرح لهم بالاقتراب منها وعلى المندوب أو البوليس تعيين من يلزمه خفاء البلاد لرافية ذلك

(١٢) كافة الواجبات والتعليمات التي تصدر عن هذا الشأن في المستقبل يجب مراعاتها بالدفقة
والعمل بحسبها

مادة ٢ - الدفاتر المنصوص عنها في المادة الثالثة من اللائحة (على حسب الشكل الذى يقرره البوليس) تصرف الى التجار المرخص لهم بمعرفة المحافظات والمديريات في مقابلة دفع ثمنها متى طلبوا ذلك ولهم أن يقدموا للحافظة أو للديرية التابعين لها دفاتر من طرفهم مطابقة للشكل المقرر لاجل التأشير عليها حسبما توضح في المادة المذكورة

فصل ٣
التدريب
الاسلحة

مادة ٣ - في الحالة المنصوص عنها بالمادة الرابعة من اللائحة تضبط وتصادر لجانب الحكومة الاسلحة التى يصير نقلها من مكان الى آخر بدون ترخيص خصوصى من المحافظ أو المدير سواء كان أصحابها وطنيين أو أجانب وكية الاسلحة التى يجوز لشخص واحد أن ينقلها لاستعماله الشخصى حسب نص المادة الرابعة من اللائحة المذكورة لايجوز أن تزيد عن بندقية واحدة وطبخة واحدة - وعلى رعايا الحكومة المحلية اتباع الاحكام المدونة في قانون احرار ورجل السلاح

مادة ٤ - التفتيش المنصوص عليه في المادة (٧) من اللائحة وكذلك ضبط الاسلحة والذخائر وخلافها المنصوص عليه في المادة الثانية منها يصير اجراهما بمعرفة الموظفين الآتى ذكرهم
في مصر وأسكندرية وبورسعيد - بمعرفة حكامدارى البوليس أو مساعديهم
ومأمورى الضبط ومأمورى الاقسام

في المديريات - بمعرفة حكامدارى البوليس ومأمورى المرا كرو معاونى البوليس
في السويس وفي دمياط وفي العريش - بمعرفة معاونى البوليس
وفي الاسماعيليه - بمعرفة وكيل المحافظة

وعلى الموظف الذى يجرى التفتيش أو الضبط أن يستعجب شاهدين وأن يحرر محضرا عن اجراءاته وعما يظهر من التفتيش ويوقع عليه مع الشهود ومع صاحب المحل وأن توقف صاحب المحل عن التوقيع على المحضر أو كان في غير امكانه فيصير اثبات ذلك في المحضر ويتوضع فيه وصف الاسلحة والادوات والذخائر المضبوطة بكل دقة

فصل ٣

التهريب

الاسلحة

وتوضع على هذه الاسلحة والذخائر ورقة مكتوب عليها اسم صاحب الشأن وتاريخ الضبط ويؤشر عليها من الموظف ومن صاحب الشأن أو من الشهود ويجب لصقها على السلاح وعلى الحرز المحتوى على الذخائر ويختتم على الحرز بالجمع الأحمر

والاسلحة والذخائر التي يصير ضبطها في الحالة المنصوص عنها بالمادة (٢) من اللائحة لا ترد لصاحبها ما لم يستحصل على الرخصة اللازمة أو يجزى نقلها تحت ملاحظة البوليس الى مخزن مصرجه أو ارسالها الى بلاد أجنبية

مادة ٥ - سحب الرخصة المنصوص عليه في المادة الخامسة من اللائحة تأمر به نظارة الداخلية بناء على تقرير يقدم لها من السلطة المحلية ببيان الاسباب الداعية لذلك . أما الانذار المنصوص عليه في المادة المذكورة فيجوز اصداره من المحافظ أو من المدير

مادة ٦ - اعلان سحب الرخصة أو الانذار يحرر على نسختين ويعلن الى صاحب المحل بمعرفة أحد ضباط البوليس بحضور شاهدين يستحضرهما ويثبت ذلك بحضور محرره الضابط ويوقع عليه هو والشهود ويترك نسخة منه الى صاحب المحل

مادة ٧ - يحدد في اعلان سحب الرخصة ميعاد ٢٤ ساعة لصاحب المحل لاجل ابطال بيع الاسلحة والذخائر . وإذا استمر على ممارسة تجارته بعد هذا الميعاد فالبوليس يجزى ضبط الاسلحة والذخائر الموجودة في محله بحسب نصوص المادة الثانية من اللائحة ويتوضح في المحضر بيان ما تحققه البوليس من الوقائع المثبتة لاستمرار الشخص على ممارسة تجارته بعد الميعاد المحدد

والاسلحة والذخائر التي يصير ضبطها لا ترد لصاحبها الا لارسالها للبلاد أجنبية

مادة ٨ - الاخطارات التي تقدم من أصحاب المحلات الموجودة وقت البدء في العمل باللائحة (مقتضى المادة التاسعة منها) ينبغي أن تتوضح فيها البيانات المنصوص عنها في البند الاول من هذه التعليمات

وتعقد هذه الاخطارات في الدفتر اوزنيك مرة (٧٠) ويعطى عن كل منها
ايصال الى صاحب الاخطار
وعلى المحافظات والمديريات تحرير كشف يبين هذه المحلات وارساله
لنظارة الداخلية

ومن يتأخر من اصحاب المحلات عن الاخطار في الميعاد المقرر بالمادة التاسعة
من اللائحة أو عن اعداد الدفاتر المقررة بالمادة الثالثة منها يصير اذاره
(بالطريقة الموضحة في البند السادس من هذه التعليمات) باجراء ذلك في ميعاد
٢٤ ساعة والا في الحالة الاولى يعتبر ممارسا لتجارة الاسلحة بدون رخصة
وفي الحالة الثانية يعتبر ممارسا لهذه التجارة بطريقة غير قانونية

واذا مضت الاربع والعشرون ساعة بدون أن يقدم صاحب المحل الاخطار
الواجب أو الدفاتر القانونية لاجل التأشير عليها . ففي الحالة الاولى يجري ضبط
الاسلحة والذخائر الموجودة في المحل بحسب نصوص المادة الثانية من اللائحة . وفي
الحالة الثانية يجري سحب الرخصة بمقتضى نص المادة الخامسة من اللائحة

بند ٩ - الاسلحة والذخائر الممنوع الاتجار بها على الاطلاق هي الآتي ببيانها
(١) بنادق الششخانة وبنادق الحرب

(٢) القرايينات والبنادق القصيرة التي تقل قيمتها عن ٥٠٠ فرنك (ماعدا
القرايينات التي من طرز فلوير أو بنادق الصيد القصيرة)

(٣) الريفولفرات التي تقل قيمتها عن ٢٠٠ فرنك والطبجات التي تقل قيمتها
عن ٨٠ فرنك (ما عدا الطبجات التي من طرز فلوير)

(٤) السيوف التي هي غير سيوف الزينة والشيش التي هي غير شيش المبارزة

(٥) خراطوش بنادق الششخانة وبنادق الحرب الملو وطروف خراطوشها الفارغ

الاسلحة والذخائر الممنوع الاتجار بها يصير ضبطها كالبضائع المهربة من
الجمارك وتصادر لجاناب الحكومة

فصل ٣
التدريب
الاسلحة

الفرع الرابع

(في المشروبات المقطرة أو الروحية)

فصل ٣
التعريب
المشروبات الروحية

الامر العالي الرقيم ٥ سبتمبر سنة ١٨٩٢

مادة ٢٣

بعد الاطلاع على الفصل السادس من العقد العام المختص بمؤتمر بروكسيل
البرم فيما بين الدول بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠

منع ادخال أو عمل
المشروبات الروحية
أو المقطرة

مادة ١ - لا يجوز ادخال أو عمل المشروبات المقطرة أو الروحية في الاقاليم
التابعة للقطر المصري الكائنة بعد الدرجة العشرين من العرض الشمالي

مادة ٢ - المشروبات الروحية أو المقطرة المعدة فقط لشرب غير الوطنيين من
سكان مدينة سواكن يجوز ادخالها في هذه المدينة استثناء لاحكام المادة السابقة
وتحدد في قرار يصدر من ناظر الداخلية بالتشاده مع ناظر المالية الكيات التي
يصرح بادخالها والنظام والشروط الخاصة بذلك

مادة ٣ - كل مخالفة أو الشروع في مخالفة لاحكام المواد السابقة يستوجب
مصادرة الاصناف المراد تهريبها

مادة ٤ - يتدئ العمل بأمرنا هذا بعد مضي ستة شهور من تاريخ نشره
في الجريدتين الرسميتين

مادة ٥ - يبلغ أمرنا هذا للدول الموقعة على العقد العام المختص بمؤتمر
بروكسيل بالكيفية المنصوص عليها في المادتين ٩١ و ٩٥ من العقد المذكور

مادة ٦ - على ناظر الداخلية والمالية والخارجية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم
فيما يخصه

قرار من نظارة الداخلية في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٢

مادة ٢٤

مادة ١ - اعتبارا من ١٣ مارس سنة ١٨٩٣ لا تصرح مصلحة الجمره
بورد الاشرية المقطرة والروحية الى سواكن الا بناء على أدونات مخصوصة
من محافظ المدينة

المشروبات المقطرة
واروحيه سواكن

ولا تعطى هذه الاذونات الا للاجانب عن الكميات اللازمة لهم شخصيا للاستهلاك أما بيع الاشربة المقطرة والروحية فمنوع قطعيا وكل مخالفة لنص هذا القرار تكون موجبة لمصادرة البضاعة فضلا عن فقل المخزن أو الخانات بناء على أمر المصلحة

مادة ٢ - الاشربة المقطرة والروحية الواردة الى سواكن تدفع عليها رسوم الجمر المقررة بشرط ان لاتقل هذه الرسوم في أى حالة كانت عن خمسة عشر فرنكا عن الهكتولتر الواحد

مادة ٣ - على محافظ عموم سواكن وسواحل البحر الاجرتنفذ هذا القرار وأخذ الاحتياطات اللازمة لذلك

الفصل الخامس

في الاحتكار

الملح والنظرون (١)

الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦
(٢٦ ذي القعدة سنة ١٣٠٢)

(الفصل الاول - في احتكار الملح والنظرون)

مادة ١ - استخراج الملح وتشغيله وبيعه يستمر اجزاؤه على ذمة الحكومة لا تخف شأن احتكار خاصة بمعرفة مأموريها دون خلافهم ويكون الاجراء كذلك فيما يتعلق باستخراج النظرون وبيعه لانه قد ضم احتكاره على احتكار الملح

مادة ٢ - لا يجوز لاي شخص ما أن ينشئ ملاحات صناعية ولا أن يدع الاراضي المملوكة له تتكون فيها ملاحات طبيعية وكل ملاحه يتحقق وجودها في ملك أى شخص أيما كان صفتها يصير اعتبارها كمل تخزين ملح مهرب

(١) في أثناء طبع هذا الكتاب صدر أمر ملكي في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بإلغاء القانون العاليين الصادرين في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ و ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٢

فصل ٣

التهرب

مادة ٣ - ممنوع جلب ودخول الملح والنظرون من أى جهة كانت في القطر المصرى الا اذا كان على ذمة الحكومة

الملح والنظرون

مادة ٤ - مرخص لناظر المالية إما أن يدير حركة الملح والنظرون مباشرة وإما أن يعطيه التزاما لاي شخص بطريق المزايا الموعود

الشروط المقضى عقدها في حال اعطاء الملح والنظرون بالالتزام يجب أن يكون مصدقا عليها منا بمقتضى أمر يصدر منا بناء على موافقة رأى مجلس نظارنا

مادة ٥ - مرخص أيضا لناظر المالية بموافقة رأى مجلس نظارنا أن يعطى بالالتزام الملاحات أو برلك النظرون التي لا يرى لزوما لادارتها مباشرة

الملح أو النظرون الذي يستخرج من الملاحات أو البرلك التي تعطى بالالتزام لا يمكن بيعه لأحد سوى من يرغب تصديره لخارج القطر الا اذا كان يجزى قوبده للحكومة للوازمات مخازنها

قد تهتد السندىكا المصرية بدلا من الحكومة المصرية التي قبلت ذلك بتشغيل وبيع الملح بالقطر المصرى طبقا لنصوص الامر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ واستخراج الملح المذكور يكون من ملاحات المكس دون خلافها أى من جزء بحيرة مريوط الكائنة غرب الجسر النجمن المكس الى بحيرة مريوط (وذلك بناء على البند ٣ من الكوتراقر المعقود بين نظارة المالية والشركة المصرية بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٩)

وقد صرحت الحكومة للسندىكا المصرية أن تتنازل لشركة الملح والصودا عن التزام الملح والنظرون المحرضهما الكوتراقر الرقم ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٩٩ (وذلك بناء على اادة نظارة المالية الى السندىكا المصرية المؤرخة ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٩ نمرة ٢٥٤٥)

وكذلك على تشغيل الملاحات الكائنة ببر آسيا شرق قناة السويس الى الموسبوسيكلى جواستالا بناء على الكوتراقر المؤرخ في ٢٢ مارس سنة ١٨٩٩ وبناء على تصريح نظارة المالية الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٠٠ نقل هذا الالتزام الى شركة ملح بورسعيد ليمتد

(الفصل الثانى - في بيع الملح والنظرون)

مادة ٦ - قد تحدد ثمن بيع الملح والنظرون على الوجه الآتى

الاقعة الواحدة من الملح الاعتيادى أو النظرون تباع بقرش واحد عمله صاغ

الاقعة الواحدة من الملح المكرر الموضوع داخل غلب أو ربط تباع بقرشين عمله

صاغ ويسرى مفعول هذه التعريفة في جميع أنحاء القطر المصرى

أما أثمان الملح والنظرون اللذين يباعان في أسوان ومخازن الحكومة بقصد تصديرهما خارج القطر أو استعمالهما في خصائص الصناعة فيصير تحديدتهما بقرار يصدر من ناظر المالية

فصل ٣
التهرب
الملح والنظرون

مادة ٧ - بيع الملح الاعتيادي أو النظرون يكون في مخازن الحكومة فقط وبعرفة مأمورها

مادة ٨ - الملح المكرر يجوز بيعه في مخازن الحكومة وفي مخازن التجار المصرح لهم بالبيع على حد سواء ويبلغ هذا الملح داخل ربط مغلقة وملفوف عليها شريط ضبط وضمانة الحكومة ولا يسوغ مطلقا للبائعين أن يمزقوا الشريط المحكى عنه أو يفتحوا الربط بأى جهة كانت وكل مخالفة تحصل من التجار المرخص لهم بالبيع يترتب عليها استرداد رخصة البيع منهم فضلا عن الجزاءات التى تنوقع عليهم قانونا

مادة ٩ - أقل مقدار يعطى من الملح المكرر الى التجار الذين يرخص لهم بالبيع هو لغاية مائة أقة في مدينتى مصر والاسكندرية وخسين أقة في الجهات الاخرى وثن البيع يدفع نقدا بالعملة الذهب على حسب التعريفة المقررة بالمادة السادسة وذلك بعد استبعاد ٢٠ في المائة عمولة نظير أتعاب التجار

مادة ١٠ - كل تاجر أراد الترخيص له ببيع الملح المكرر يجب عليه أن يحرر تعهدا يقبل بمقتضاه دخول مستخدمى الحكومة في مخازنه ويكون ممثلا للراجعات والمعانيات التى يجبرونها

مادة ١١ - مستخدمو الحكومة المكلفون ببيع الملح والنظرون يترتب لهم إما ماهيات ثابتة يصير درجتها سنويا في ميزانية الحكومة وإما أن يعطى لهم عمولة نسبية يعين مقدارها بمقتضى قرارات تصدر من ناظر المالية

مستخدمو بيع الملح ينتخبون بالأولوية من ضمن الاشخاص السابق استخدامهم بالحكومة

فصل ٣
التهرب
الملح والنظرون

مادة ١٢ - أمناء الملح مثل نظار الاشوان والمخرنجية والقبانية وبائعي الملح يجب عليهم أن يقدموا قبل دخولهم في الخدمة ضماناً من شخصين مقتدرين يتعهدان فيها بوجه التضامن بتأدية وظيفة المستخدمين المذكورين بصداقة وأمانة ويجوز استعواض هذه الضمانة بتأمين يصير توريده إما نقدية وإما سندات من سندات الدين المصرى ويتقرر مقدار هذا التأمين بمعرفة ناظر المالية حسب أهمية الوظائف

قيمة السندات المذكورة تحسب على واقع متوسط سعر الشهر السابق بعد استئزال مبلغ عشرة في المائة وكوبونات تلك السندات تفصل وتعطى لأرباب التأمين لانتفاعهم بها

المبالغ التي تورد نقداً بصفة تأمين لا تحسب عليها فائدة ما

مادة ١٣ - مقادير الملح العادة والملح المكرر والنظرون التي يصير بيعها لا يانزم أن تكون أقل من نصف أقة أما عن البيع فيصير تحصيله نقداً

مادة ١٤ - اذا وجد عجز في النقدية أو في الصنف نفسه طرف أمناء الملح مثل النظار والمخرنجية وبائعي الملح فتنفذ في حقهم أحكام الامر العالى الصادر في ٢١ ابريل سنة ١٨٨٥ (١) وذلك بخلاف محاكمة الجاني من المستخدمين محاكمة جنائية اذا كان العجز المذكور ناشئاً من سرقة أو اختلاس

مادة ١٥ - لا يجوز لاحد ما أن يكون عنده ملح أو نظرون خلاف ما يكون وارداً له من مخازن الحكومة وان القدر اللازم وجوده بطرف كل شخص واحد لا يتجاوز عن مائة أقة من كل صنف من الصنفين المذكورين ما لم يصدر له تصريح خصوصى عن ذلك

(١) الامر العالى المذكور يخص بالاجراءات الادارية التي تتم في حق ميسارف الحكومة لتصيل المبالغ المستحقة اليها بطرفهم

فصل ٣
التحريب

الملح والنظرون

(الفصل الثالث - في مرور وتداول الملح والنظرون)

مادة ١٦ - تعطى الحكومة تصاريح لاجل نقل الملح والنظرون من الملاحات والبرك الى الاسوان ومن الاسوان الى محلات البيع وسين في هذه التصاريح بوجه الضبط مقدار هذين الصنفين ونوعهما ومحلات التصدير والورود وتاريخ المصال وميعاد النقل وما أشبه

مادة ١٧ - يعطى للشارين علوم من دفتر قسيمة باسم المشتري واضحاً بها أنواع ومقادير ما يسلم لهم وتاريخ رسالة التسليم

مادة ١٨ - اذا وجد أى مقدار من الملح بدون تصريح أو علم فيعتبر كائنه مهرب

(الفصل الرابع - في المخالفات والعقوبات)

مادة ١٩ - كل شخص يضبط وهو جاري بيع ملح أو نظرون مهرب في أى جهة كانت من القطر المصرى يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش عن كل أقة ملح أو نظرون مضبوط ويشترط أن هذه الغرامة لا تكون أقل من ١٠٠ قرش صاغ وعدا ذلك يصير ضبط ومصادرة الملح والنظرون المهرب لجهة الميرى مع وسائل النقل والادوات المستعملة للبيع ثم هذه العقوبات تسرى على أى شخص تحقق أنه أجرى بيع ملح أو نظرون مهرب سواء كان في مخازن أو في محلات أخرى

مادة ٢٠ - كل من وجد ناقلاً ملحا أو نظرونا مهرباً في أى جهة كانت من القطر المصرى يعاقب بغرامة قدرها سبعة قروش عن كل أقة ملح أو نظرون مضبوط ويشترط أن هذه الغرامة لا تكون أقل من ١٠٠ قرش وعدا ذلك يصير ضبط وحجز الملح والنظرون لجهة الميرى مع البضائع التى استعملت لاختفائها أو لسهولة دخولهما وأدوات التحريب ووسائل النقل

فصل ٣

التهريب

الملح والنظرون

مادة ٢١ - الاستحواذ فقط على ملح أو نظرون مهرب في أى جهة من جهات القطر يعاقب صاحبه بغرامة ستة قروش عن كل أقة ويشترط أن هذه الغرامة لا تكون أقل من ١٠٠ قرش وخلاف ذلك يصير ضبط وحجز الملح والنظرون المهرب مع كمل الادوات التي صار اخفاؤهما فيها مادة ٢٢ - كل مخالفة تقع ضد أمرنا هذا ولا يكون متوفا عنها في احدى المواد الثلاثة السابقة يعاقب صاحبها بغرامة ٥٠ قرشا صاغا

مادة ٢٣ - يصير تحصيل الغرامة بوجه التضامن ممن حملوا أو نقلوا أو حازوا ملحا أو نظرونا ومن جيع الأشخاص الذين أوردوا هذين الصنفين ومن جيع المحرضين على التهريب أو المشتركين فيه

مادة ٢٤ - اذا تكررت المخالفة تؤخذ الغرامات المقررة في أمرنا هذا مضاعفة طافين ثم أربعة طافات ثم ستة

مادة ٢٥ - كل من ارتكب مخالفة ولم يدفع الغرامة المضروبة عليه في انتهاء الميعاد المحدد بالمادة الثلاثين بمجرد انذار يصدر له من المحافظة أو المديرية فيصير سجنه بمعرقها مدة بواقع أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا (١) بحيث لا تتجاوز مدة الحبس ثلاثة شهور وبحيث ان حبسه لا يخلط طرفه من دفع الغرامة ويجوز للأمورى الحكومة أن يججزوا حجرا احتياطيا في بحر الميعاد المقرر بالمادة الثلاثين الأشخاص الذين يجرى ضبطهم ناقلين أو حاملين أو بارين بيع ملح أو نظرون مهرب وذلك في حالة عدم دفعهم الغرامة المقررة بتسامها ودفع تلك الغرامة لايمنع حق المتهم من رفع دعوى في المجالس

مادة ٢٦ - الادوات والحيوانات التي تضبط على أو نظرون مهرب لايسوغ لأشخاص خلاف من ضبطت منهم أن يطلبوا استردادها بصفة أنهم أربابها ولا يكون لدائى أربابها أدنى حق في طلب أعان هذه الادوات والحيوانات ولو كانت دينهم ممتازة

(١) بناء على المادة ٣٦٧ من قانون تحقيق الجنايات الجديد تحدث مدة الاكراه البدني باعتبار ثلاثة ألب من العشرين قرش الاولى وحموا احدث كل عشرة قروش زائدة من هذا المبلغ ولا تزيد المدة في مواد المخالفات من أربعة عشر يوما (راجع عمرة ١ صحيفة ٣٤ الاكراه البدني)

مادة ٣٧ - الملح والنظرون اللذان يصير ضبطهما يجرى تسليمهما الى مصلحة الملح وهي تتصرف فيهما حسب ما تراه مناسباً بعد مضي الميعاد المحدد في المادة الثلاثين أما باقي الأدوات المضبوطة فيصير بيعها بالمزاد بالطرق الادارية بمعرفة مصلحة الملح أو أى مصلحة أخرى مبرره وذلك بعد مضي الميعاد المنوّه عنه الا أنه يسوغ في أثناء هذا الميعاد لأربابها أو لمن كان حائزاً لها بعد اثبات صقتهم أن يأخذوها بعد دفع قيمتها حسب الثمين المعين بمحضر الحجز وإذا كانت الأشياء المحجوزة قابلة من طبيعتها للتلف فيصير بيعها حالاً

(الفصل الخامس - في بيان الأمور المصريح لهم بضبط المواد المهربة)

مادة ٣٨ - مسائل استحواذ ونقل وحمل وبيع الملح والنظرون المهرب وعلى العموم أمور التهريب والمخالفات الجارية في حق اللوائح المقررة بخصوص الملح والنظرون يصير اجراء ضبطها بمعرفة الأمورين المكلفين بتجسس الملاحظات وباتى الملح وأمورى الكركل والدخوليات والبوليس والجندرية ومستخدئى المديریات والمحافظات ومشايخ البلاد وكافة مستخدئى الحكومة ويعتبر هذا الضبط قانونياً وعلى مأمورى الضبط والربط امداد المذكورين بالمساعدة اللازمة

مادة ٣٩ - يجوز تفتيش المحلات سكن الأشخاص المشتبه في وجود ملح أو نظرون مهرب فيها وتفتيش هذه المنازل يصير اجراءه بمعرفة الأمورين المصرح لهم بضبط الملح والنظرون المهرب سواء كان بمساعدة أحد مأمورى الضبطية القضائية أو شيخ أو عمدة الجهة الذين يجب عليهم أن يمتثلوا للطلب الذى يتحرر لهم ويصير درجه بالمحاضر والتفتيش المذكور لايجوز اجراءه بمعرفة مأمورين تكون درجه وطاقاتهم أقل من درجه مفتش إلا اذا كان ذلك بأمر من نظارة المالية أو ادارة عموم الأموال الغير مقررة أو المديریات والمحافظات أو دائرتى بلديتى مصر والاسكندرية والمخبرون الذين يترتب بناء على أقوالهم تفتيش منازل وبتضح عدم وجود شئ بها بناء على اخبار يتهم الغير حقيقية تصير محاسباً كتمهم كن ادعى بالإقتراء ويعاقبون حسب ما هو مدون بقانون العقوبات

فصل ٣
التهريب
الملح والنظرون

فصل ٣

التحريم

الملح والنظرون

مادة ٣٠ - المحاضر التي تتحرر من الموظفين والمأمورين والمستخدمين المتوجه عنهم بالمادة الثامنة والعشرين يتبين فيها أسماء من أجروا ضبط الأشياء المهربة وصفاتهم وأسماء المتهمين وألقابهم ومحل إقامتهم القانوني وكذا بيان الأصناف المضبوطة وقيمتها حسب التمين وتاريخ ضبطها والساعة والمحل والظروف التي ضبطت فيها

وتكون هذه المحاضر معتمدة في محل الاقتضاء لحين إثبات ما يخالفها

وإذا كان في بحر الثمانية أيام من تاريخ ضبطها لم يرفع المتهم دعوى إلى المحاكم القضائية فلا يجوز له مطلقا الطعن فيما اشتملت عليه تلك المحاضر والأشياء المضبوطة يصير مصادرتها قطعية والغرامة تعتبر مطلوبة حتما للخرقة وفي حالة تقديم دعوى فالحكم فيما يختص بضبط الأشياء لجانب الميرى وفي الغرامة يكون بحسب معرفة المحاكم

ويجوز استئناف كافة الأحكام التي تصدر من هذه المحاكم بخصوص مواد تهريب ملح أو نظرون ولا يسوغ للقضاء أن يخففوا أحكام أمرنا هذا مما يتعلق بالغرامة وبمصادرة الأشياء لجانب الميرى (١)

مادة ٣١ - كيفية توزيع وتخصيص المبالغ المتحصلة من الغرامات وغن المضبوطات تنقرر بمقتضى قرارات تصدر من ناطر المالية مصدقا عليها من مجلس النظار (٢)

(الفصل السادس - أحكام انتهائهم)

مادة ٣٢ - كافة الأوامر والقوانين والقوانين والتعليمات المخالفة لأمرنا هذا تكون لاغية ولا يعمل بها

مادة ٣٣ - على ناطر المالية تنفيذ أمرنا هذا

(١) راجع في الصحيفة ٣٩ قرار ثلاثة المالية الصادر في ٩ مارس سنة ١٩٠٥ المتعلق

بتنفيذ الأحكام الصادرة في مواد تهريب الملح والنظرون

(٢) راجع في الصحيفة ٩٦ الفرع السابع (في ضبط الأصناف والمكافأة عليه)

فصل ٣ التهرب

البارود وملح البارود

مادة ٢٦

لائحة بشأن احتكار

وبيع البارود وملح

البارود

البارود وملح البارود

القرار الصادر من نظارة الحربية في ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٣

مقدمة - حيث ان البارود وملح البارود هما من محتكرات الحكومة (١) وبناء على قرار مجلس النظار الصادر في ١١ أكتوبر سنة ١٨٩٢ بتكليف نظارة الحربية بإدارة ومراقبة بيع البارود

(١) أعطت الحكومة المصرية في ٢ يناير سنة ١٩٠١ الى شركة الملح والصودا احتكار جلب وبيع البارود ونرى وجوب ذكر بعض من مواد هذا الالتزام التي تتم نظارة الداخلية بنوع مخصوص واللاعبة السارية على هذه الشركة وخاصة بنسبة ونقل وتخزين البارود

الالتزام المطبق من نظارة المالية بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٠١

بند ١ - تنتقل الحكومة الى شركة الملح والصودا عن احتكار جلب وبيع البارود وملح البارود والبارود الخالي من النشادر

بند ٢ - يجوز لشركة المذكورة بدون احتكار أن تصنع الألعاب النارية وذلك مع مراعاة الواجبات والقواعد المقررة من نظارة الداخلية

بند ٣ - علاوة على مخزنية الشون المصريح لهم بالبيع بدون لزوم رخصة شخصية تعطي نظارة الداخلية بناء على طلب الشركة رخصا سنوية الى الباعة بالقطايع ويحفظ لنفسها الحق في رفض اعطاء أى رخصة أو سحب أى رخصة سبق اعطاؤها منها

بند ٤ - يجب على الشركة أن لا تأخر عن أول ديسمبر من كل سنة على الاكثر في تقديم طلبات الرخص للسنة الجديدة

بند ٥ - مخالطة الى الامن العام يجوز لنظارة الداخلية في أى وقت من الاوقات من الواجب التي ترى لزومها وعلى الشركة والباعة بالقطايع السير بموجبها

بند ٦ - لنظارة الداخلية حق التفتيش على دقار ومخازن ومعامل الشركة والباعة بالقطايع لأجل التحقق من مراعاة نصوص الواجبات الصادرة منها .

بند ٧ - ترسل لنظارة الداخلية كشوفات كل ثلاثة أشهر ببيان البارود المبيع مع بيان الباقي في كل شوفه على انفرادها لثابة التاريخ المقدم منه الكشف

بند ٩ - يستثنى من هذا الامتياز الخرطوش المحشو

بند ١١ - يجوز لنظارة الداخلية أن تمنع قطعيا بيع البارود أو تضع حدا لسمه في أى مركز من المراكز أو تمنع أو تمنع جلبه قطعيا للقطر المصري بدون أن يكون لشركة الحق بهذا السبب في طلب أى مقابل أو أى تعويض كان

بند ١٢ - لا يجوز لشركة بيع البارود لغير الأشخاص المرخص لهم الا اذا تصرح لها بذلك كتابة من نظارة الداخلية

بند ١٨ - ملح البارود الذي يستعمل في الاجزائ الخالصات أو لصنع عيدان الكبريت أو الخلف المطلي أو أى صناعة معرفة (ما خلا كل ما يتعلق بعمل البارود) يعد خارجا عن الاحتكار وانما يمكن التصريح بنحوه تحت شروط معلومة

فصل ٣ المادة ١ - لا يجوز على الإطلاق لاي شخص لمس بيده رخصة خصوصية التهريب من نظارة الحربية أن يجلب أو يصنع أو يبيع بارودا مهما كان جنسه ولا البارود وملح البارود أن يستخرج ملح بارود

مادة ٢ - يباع البارود وملح البارود من طرف نظارة الحربية أو بواسطة مأمورين مكلفين بذلك بمهام من طرف الحكومة

مادة ٣ - يوضع بارود الصيد داخل أوراق منها ما يشتمل على كيلو واحد ومنها ما يشتمل على نصف كيلو أو أجزاء أخرى من كيلو أما بارود اللغم فيوضع في براميل يشتمل كل واحد منها على تحسين كيلو ثم يختم على الأوراق والبراميل المذكورة بختم نظارة الحربية ويلصق عليها تذكرة صغيرة مبين فيها مقدار وثن البارود الموجود في كل منها

لائحة تعبئة ونقل وتخزين البارود

(الصادرة في ١٤ مارس سنة ١٩٠٥)

مادة ١ - كل بارود في هذه اللائحة تشتمل بارود اللغم وبارود الصيد (تعبئة البارود)

مادة ٢ - عند تعبئة البارود لاجل نقله يجب وضعه في صناديق أو علب متينة لا يخشى من كسرها أو خروج البارود منها أثناء النقل

مادة ٣ - يجب أن يكون كل طرد تنليفا من الداخل والخارج من الحديد من أي نوع كان

مادة ٤ - طرود البارود يجب أن لا تكون محتوية على أي صنف آخر

مادة ٥ - يجب أن لا يكون أي جزء من الصناديق أو العلب مصنوعة من الحديد أو الفولاذ الا اذا كان هذا الجزء مغشى عادة لا يتسبب منها اشتعال النار

مادة ٦ - يجب أن لا يكون الطرد محتويا على أكثر من ٥٠ كيلوجراما من البارود الا في أحوال خصوصية بعد موافقة نظارة الداخلية كتابة

مادة ٧ - تكتب على كل طرد كلمة (بارود) بحروف ظاهرة باللغة العربية وبأحدى اللغات الأوروبية

(نقل البارود)

مادة ٨ - لا ينقل أكثر من ١٥٠ كيلومن البارود في مرة واحدة ولا أكثر من ٢٠٠٠ كيلو في مركب واحدة ولكن هذه الكميات يمكن زيادتها بتصریح الكعبة من نظارة الداخلية

مادة ٩ - لا ينقل أكثر من ٥٠ كيلومن البارود في مركب أو عربة عمومية مفعلة للأجرة

مادة ٤ - لا يصح أن يوجد في مخازن شون المديرية أكثر من مائة كيلو بارود صيد داخل أوراق ولا أزيد من ثلاثة براميل بارود لغم انما في زمن فيضان النيل يجوز زيادة مقدار بارود الغم اذا لم يكن عند نظارة الداخلية موانع لذلك

فصل ٣
التدريب
البارود وطع البارود

مادة ٥ - على المأمورين المكلفين ببيع البارود من قبل نظارة الحربية المنوّه عنهم في المادة الثانية من هذا القرار أن يوجدوا بطرفهم دفقرا يقيدون فيه كل ما يبيعونه من البارود مع بيان الكمية المباعة واسم الشخص المباعة اليه وعلى الشارى أن يمضى أو يوقع بخطمه على هذا البيان وهذا الدفقري يكون على الدوام موضوعا تحت طلب ضباط البوليس المتوطبهم أمر التفتيش على مخازن البارود والضباط المشار اليهم أن يصحوا في الدفقرا المذكور وأن يستخرجوا منه ما يلزم لهم من البيانات حسبما يشاؤون وعلى المأمورين المكلفين بالبيع أن يعطوهم جميع ما يطلبونه منهم من الاستعلامات بشأن ما يبيع من البارود

مادة ١٠ - لا تنقل الطرود المحتوية على بارود الا في مرة محاطة من كل جهة بالحطب أو أحدا المعدادن أو في مركب مطعمها مقفل قنلا محكم ولكن متى كانت الكمية المنقولة في حربة أو مركب واحد حتى أمل من ١٠٠٠ كيلو جرام فيكتفى بأن تكون الطرود مغطاة بتملأ القماش المدهون باللبوية أو القطران أو شئ آخر يقيها من الحريق

مادة ١١ - كل ملوحد من الحديد أو الفولاذ في الجزء الموضوع به البارود من الحربة أو المركب يجب تغطيته أثناء النقل بالجلد أو الحطب أو القماش أو أي مادة أخرى لا يمتص منها حصول حريق

مادة ١٢ - لا يستعمل سوى الكبريت المأمون (المسوك) في حربة أو مركب مشحونة بارودا ويجب وقاية الافرار التي تستعمل في الحربة أو المركب وقاية تامة

مادة ١٣ - لا يسمح لاحد بخلاف المتوطبين بنقل البارود بالاقتراب منه

مادة ١٤ - يجب على الأشخاص الذين يشتغلون في نقل البارود أن لا يشربوا دنا أو يعملوا كبريتا أو أية مادة قابلة للاشتاب

مادة ١٥ - كل مركب أو حربة تعمل أكثر من ٥٠ كيلومين البارود داخل المدن أو البلاد أو الغزب وكل مركب أو حربة تحمل أكثر من ٥٠٠ كيلومين البارود في كافة الاحوال يجب أن تكون في حربة شخص ذي كفاءة لتلك معين بحرفة الشركة أو أحد وكلائها ويجب أن يكون هذا الشخص موجودا دوما مافاق المركب أو الحربة ولا ينفصل اليه بأكثر من مركب أو حربة واحدة

فصل ٣

التهرب

البارود وملح البارود

مادة ٦ - يجوز لنظارة الحربية بعد الحصول على تصديق من نظارة الداخلية أن ترخص لأشخاص آخرين خلاف مأموريها البادية ذكركهم ببيع البارود بالشروط المينة في المواد الآتية

مادة ٧ - لا يجوز إعطاء رخص ببيع البارود إلا في المدن التي تحتوي على عشرة آلاف نفس من السكان على الأقل ويكون إعطاؤها في المدن العظيمة بنسبة رخصة واحدة عن كل خمسة آلاف نفس وتعطى الرخص المذكورة بالأولوية لرعايا الحكومة المصرية الذين خدموا الحكومة بصفة مستخدمين عسكريه أو ملكية

مادة ١٦ - عندما تكون مركبان أو مرتبان أو أكثر تحمل بارودا يجب أن تكون بين الواحدة والأخرى مسافة لا تقل من ٥٠ مترا

مادة ١٧ - كافة العربات التي تحمل بارودا داخل أي مدينة أو بلدة أو قرية أو في طريق عمومي يجب أن تسير السير الاعتيادي ولا تقف أثناء المسير

مادة ١٨ - كل دابة تقل تحمل ٥٠ كيلوجراما من البارود أو أكثر لا يجوز تحميلها أصنافا أخرى ويجب أن تكون الدواب التي من هذا القبيل في عهدة شخص ذي كفاية معين بمعرفة الشركة أو أحد وكلائها ولا يهدد لشخص واحد بأكثر من ثلاث دواب بحملة بارودا ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن يعهد إليه بمراقبة دابة تحمل أصنافا أخرى

تخزين البارود في الشونة

مادة ١٩ - مخزن البارود في محل يعتقد كخاصة ويفصل عن باقي أقسام الشونة وهذا المحل يعرضه في هذه الألتحة « مخزن البارود »

مادة ٢٠ - لا تخزن بضائع من أي صنف كان خلاف البارود في هذا المخزن ماعدا التفتيل المأمون والخرطوش وملح البارود

مادة ٢١ - يغلق كل مخزن بارود ويحفظ مفتاحه بطرف أحد وكلاء الشركة التي يهدهه الشونة دون خلافه

مادة ٢٢ - لا يسمح لأحد خلاف الوكيل المذكور بالاتقارب من مخزن البارود إلا بحضور الوكيل نفسه ويكون ذلك لأشغال تتعلق بمخزن البارود

مادة ٢٣ - لا يجوز لأحد أن يوقد نارا أو يدخن (يشرب دخانا) في أي شونة يكون بها مخزن بارود

مادة ٢٤ - يجب أن يكون كل مخزن بارود نظيفا نظافة تامة على الفوام

مادة ٢٥ - لا يجوز استعمال آلات من الحديد أو الفولاذ في مخزن بارود

مادة ٢٦ - كل شخص يدخل مخزن البارود يجب عليه أن يخلع ثيابه أو يلبس عليهم مداما ليس فيه مسامير ولا يكون معه كبريت ولا أشياء من الحديد أو الفولاذ ولا مواد يشتعل من حصول احتراق بسببها

فصل ٢
التربية
البارود وملح البارود

مادة ٨ - رخص بيع البارود على ثلاثة أنواع
النوع الاول وهو خاص بالمدن العظيمة يميز لحامل هذه الرخصة أن يكون
في مخزنه مقدار من البارود لا يتجاوز العشرين كيلو
والنوع الثاني يميز له أن يكون عنده عشرة كيلو
والنوع الثالث خمسة كيلو
وكلما بيع من هذه الكميات شيء يجوز طلب غيره من المخازن بشرط
عدم تجاوز المقدار المقرر لكل من الأنواع الثلاثة
مادة ٩ - الرخص المذكورة تعطى من نظارة الحربية ولكن الرخص
التي من النوع الثالث يمكن أيضا إعطاؤها من طرف مأمورين يتنبهون لذلك
من قبل النظارة المشار إليها

مادة ٢٧ - يلحق إعلان على بكل مخزن بارود بين فيه باللغة العربية وبأحدى اللغات
الأورابوية مقدار البارود المصرح بإيداعه فيه
مادة ٢٨ - لا يجوز إيداع أكثر من ١٥٠ كيلو من البارود في أحد مخازن البارود إلا
بتصريح معطى بالحكمة من نظارة الداخلية
مادة ٢٩ - يجب الحصول على التصريح من نظارة الداخلية قبل استعمال أي جزء من بناء
بصفة مخزن ويرد هذا التصريح عند ما يطلبه أي موظف من الحكومة في حالة التفتيش على
مخزن البارود
مادة ٣٠ - يجوز لمأموري المراكز والأقسام ونهياط البوليس أو أي ضابط منتدب من
قبل نظارة الداخلية لهذه الغاية إجراء التفتيش على مخازن البارود في أي وقت كان ولهم في حالة
مشاهدة أي مخالفة لهذه اللائحة قفل مخزن البارود الذي تشاهد به المخالفة لحين صدور الأوامر
اللازمة من رؤسائهم
وفي حالة لزوم إقفال مخزن من هذا القبيل تبلغ النظارة عن الأسباب الداعية لذلك تفصيلا
و ينتظر صدور تعليمات إدارية في إجراء في كل مسألة (مفشور نمرة ٤٨ رقم ٢٣ مارس سنة ١٩٠٥)
مادة ٣١ - إذا حصل ما يخالف أحد بنصوص هذه اللائحة فيكون لنظارة الداخلية حق
سحب التصريح مخزن البارود في المخزن الذي حصلت به المخالفة

بناليت الخطر

مادة ٣٣ - البار دالمنى تزيد كتبته من ١٥٠ كيلو إذا لم يكن قد عمار الحصول على تصريح
من نظارة الداخلية بإيداعه في مخزن بارود يجب إيداعه في بناليت منصفه وهي المبرهنات في هذه اللائحة
« بناليت الخطر »

فصل ٦
التهرب
البارود من البارود

مادة ١٠ - يجب تحرير الطلبات التي تقدم للحصول على رخصة بيع بارود على ورقة غفّة غمها ٣٠ مليما ويوضع فيها اسم الطالب ولقبه وصناعته وتابعيته وجهة أقامته مع بيان نوع الرخصة المطلوبة والمكان المقصود وضع وبيع البارود فيه ثم تحال هذه الطلبات قبل إجراء شئ فيها على نظارة الداخلية ليتصدق عليها منها حسبما هو منصوص في المادة السادسة من هذه اللائحة وعلى نظارة الداخلية أن تتحقق بنوع خصوصي من أن المكان المرغوب وضع البارود فيه موجود في نقطة ليس فيها خطر

مادة ١١ - يؤخذ على كل رخصة رسم تقدره نظارة الحربية فيما بعد
مادة ١٢ - على الشخص المتحصل على رخصة بيع بارود أن يحضى عند استلامه إياها على تعهد بأنه راض بكل تفويض بلوح للبوليس إجراؤه وأنه يخضع لأحكام هذه اللائحة وأحكام كل لوائح أخرى تكون الآن نافذة المفعول فيما يختص بهذا الشأن وما يصير تدوينه منها فيما بعد

مادة ٣٣ - قبل استعمال أية بناء بصفة « بناء خطر » يجب أن يقدم طلب لنظارة الداخلية للحصول على تصريح باستعمالها ويتوضع في هذا الطلب مقدار البارود المطلوب تخزينه ويرفق معه رسم تبين فيه الأرض المجاورة للبناء المرغوب استعمالها على مسافة ٢٠٠ متر من كل جهة وكذلك المنازل والقرى والسكناء الحدية المجاورة وتوضع البيانات التي تطلبها نظارة الداخلية
مادة ٣٤ - إذا أعطى تصريح باستعمال بناء خطر يجب أن يكون هذا التصريح بالكتابة ويتوضع به مقدار البارود الذي يجوز تخزينه والشروط التي يترأى لنظارة الداخلية وضعها لإجراء التخزين

مادة ٣٥ - كافة النصوص السابقة المتعلقة بخازن البارود تسرى على بنايات الخطر هذا ما يخص بالكمية التي يمكن تخزينها

مادة ٣٦ - كل بناء خطر يجب أن تكون من الداخل مبنية أو مغطاة وهي جميع ملحقة فيها بطريقة يجب ما يكون بهامن الحديد والقولاد ونحوهما مما يهدد منه التهاب ويجب أن جميع ملحقة داخل بناء الخطر من الأبنية وغيرها يكون نظيفة متطابقة تامّة على الدوام

مادة ٣٧ - لا يجوز ترميم أي جزء من بناء خطر قبل نقل كل البارود من المحل الموجود به أو الجزء المرغوب ترميمه جميع نظيفة متطابقة تامّة وغسله بالماء

مادة ٣٨ - كافة الآلات التي تستعمل في ترميم أي جزء من بناء خطر يجب أن تكون مصنوعة من الخشب أو القماش أو أي معدن أو مادة مرّة وتغطي بمادة لا تخشى أن يتفجّر منها حريق

مادة ١٣ -	الاثمان التي تباع بها أصناف البارود تكون كما هو آت	فصل ٣
بارود النغم	١١٠ ملجم عن الكيلو الواحد (١)	التهريب
» عله	١٨٠ » » » »	البارود وطخ البارود
» ف	٢٢٠ » » » »	
» ف ف ف داخل براميل ..	٣٠٠ » » » »	
» ف ف ف داخل أوراق ..	١٦٠ » عن الرطل الانجليزي الواحد	
» ف ف ف ت ب » » ..	٢٠٠ » » » »	
» ديامون » » ..	٢٥٠ » » » »	
» تر بلس ترونج » » ..	٢٥٠ » » » »	

مادة ١٤ - على كل بائع بارود مهما كان نوع الرخصة التي بيده أن يوجد عنده دفترًا يقيد فيه جميع ما يبيعه مع بيان كل كمية مبيعة واسم الشخص الذي يبيعت اليه وعلى الشاري أن يخطي أو يوقع بختمه على البيان المذكور

مادة ١٥ - لا يجوز أن يباع لشخص واحد أكثر من كيلو واحد من بارود الصيد في كل يوم

مادة ١٦ - ليس مصرحًا كمية لبائعي البارود

(أولاً) أن يضعوا في محلاتهم كمية من البارود زائدة عن المقدار المقرر في الرخصة التي بيدهم

(ثانياً) أن يضعوا كمية ما من البارود في محل آخر غير المعين في الرخصة

(ثالثاً) أن ينقلوا محلاتهم الى جهة أخرى بدون تصريح يصدر لهم من نظارة الحربية بعد استمراج رأى نظارة الداخلية في ذلك

(١) بناء على المادة ١٤ من التزام شركة الملح والصودا (ملحق نمرة ٢) تمخّدت اثمان البيع كالاتي

بارود النغم	٨٠ ملجم الكيلو
» بدون دخان	٣٠٠ » »
» ملح البارود	٨٠ » »

وأما اثمان باقي أصناف البارود فيكون كالتوضيح أعلاه

فصل ٣

التهرب

البارود وملح البارود

مادة ١٧ - كل مخالفة لاحكام هذا القرار ولاحكام ما يوجد من اللوائح في هذا الصدد يترتب عليها القبض على ما يوجد عند الشخص الحاصل منه المخالفة من البارود وملح البارود وأدوات وآلة تشغيل البارود وإضافة جميع ذلك لجانب الحكومة

فإذا كانت المخالفة واقعة من شخص مرخص له بالبيع تسترجع الرخصة منه وليس على الحكومة دفع شيء بصفة تعويض له مقابلة استرجاع الرخصة منه وزيادة على ذلك إذا اقتضت الحالة يشترع في محاكمة الأشخاص الواقعة منهم المخالفة أمام المحاكم لتكليفهم بدفع الغرامات المقررة في لائحة الباب العالي المؤرخة ٩ شعبان سنة ١٢٨٧ (الموافق ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٠) و ٢٦ صفر سنة ١٢٨٨ (الموافق ١٦ مايو سنة ١٨٧١) وتعتبر اللائحة المشار إليها نافذة المفعول فيما يخص بالأحوال الغير منصوص عنها في أحكام هذا القرار (١)

مادة ١٨ - لا تسرى أحكام هذه اللائحة على المستفيدين الآن من التزامات بيع البارود السابق إعطاؤها

مادة ١٩ - هذا القرار يكون نافذ المفعول بعد خمسة أيام من نشره في الجريدة الرسمية

(١) راجع الأمر العالي الآتي في غرة ٢٨ المختص بالعقوبات المقررة في مواد تهريب البارود أما العقوبات المنصوص عليها في لائحة الباب العالي فهي

بند ١٦ - البارود المهرب الذي ي ضبط عند دخوله الى البلاد من الخارج أو عند نقله من محل الى آخر داخل الممالك المحروسة يصادر وتؤخذ عليه غرامة تساوي ضعف الثمن الذي تضمنه له الحكومة وأما البارود الذي تحت الحكومة أنه قد سبق دخوله واستهلك فتجبر عليه المعاملة نفسها الا أنه في هذه الحالة بدلاً من مصادره تؤخذ قيمته حسب الاسعار المعينة من الحكومة وذلك علاوة على الغرامة الواجب أخذها ومن المعلوم أن العقاب المذكور لا يجري الا بعد التحقيق القانوني لادخال البارود بوجه التهريب وبعد تحقيق الكمية التي جرى ادخالها

بند ١٨ - البارود الذي يصنعه ويبيعه بعض الافراد داخل الممالك المحروسة تجبر عليه المعاملة المذكورة في البندين السابق ذكرهما

فصل ٣
التحريب
البارود وملح البارود

الامر العالي الصادر في ٢٢ يونيه سنة ١٨٩٣ (٨ ذى الحجة سنة ١٣١٠)

مادة ٢٧
العقوبات المقررة
بشأن تهريب
البارود

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) باحتكار الملح والنظرون

مادة ١ - حيث أنه ممنوع جلب واصطناع واستخراج ملح البارود فكل شخص يجب أن لا يصنع أو يخزن ملح بارود مهربا يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٠ من الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ٨٦ في حالة جلب أو اصطناع ملح البارود ويعتضى المادة الحادية والعشرين في حالة تخزينه (١)

مادة ٢ - في حالة جلب ملح بارود من الخارج يصير ضبط وقائع المخالفة واجراء العمل فيها حسب مقتضيات لائحة الكركل

وأما في حالة اصطناعه أو تخزينه فيصير العمل بمقتضى أحكام المادة ٢٨ والمادة ٣٠ من الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ والمادة ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ من الأمر العالي المشار اليه ويجرى العمل أيضا بها وبأحكام الامر العالي الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٨٩٢ فيما يختص بالقرارات

مادة ٣ - على نظار الداخلية والحربية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

الامر العالي الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ (٢٨ وجب سنة ١٣١٢)

مادة ٢٨
العقوبات المقررة
بشأن تهريب
البارود

بعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) باحتكار الملح والنظرون

مادة ١ - حيث أن جلب واصطناع وتخزين أى صنف من أصناف البارود هو ممنوع فكل من يجلب أو يصنع أو يخزن بارودا مهربا يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالامر العالى الصادر فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) المشار اليه ويقتضى قانون تهريب البضائع

فصل ٣
التهريب
الالعب النارية

مادة ٢ - فى حالة جلب بارود من الخارج يصير ضبط وقائع المخالفة والمحاكمة فيها حسب نصوص لأئحة الكماره

وأما فى حالة اصطناعه أو تخزينه فيصير العمل يقتضى أحكام الامر العالى الصادر فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٠٣ (٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦) المشار اليه

يجب على معاوفى البوليس وباقى الموظفين أن يبلغوا مصلحة الملح عن كل حادثة تبينهم بشأن بيع البارود المهرب أو ملح البارود وأن يعملوا جهدهم فى ضبط كل من وجد مشغلا بالتهريب (منشور النظاره نمرة ٤٦ الرقم أول يونيه سنة ١٨٩٥)

مادة ٣ - على ناظر الجرميه تنفيذ امرنا هذا

نمرة ٢٩ قرار صادر من نظارة الجرميه بتاريخ أول فبراير سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على الذكر يتوالرقم ٢٢ يونيه سنة ١٨٩٣

منع جلب الالعب
النارية أو مواد أخرى
متفرقة

وبعد الاطلاع على قرارنا الوزارى الرقم ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٣ المشتمل على القوانين الخاصة ببيع البارود قررنا ما هوآت

مادة ١ - لا يجوز مطلقا لاي شخص كان أن يجلب من الخارج الالعب نارية أو أى مواد أخرى متفرقة مشابهة لها مهما كان نوعها (١)

مادة ٢ - كل من يخالف حكم هذا القرار يعاقب بنفس العقوبات المنصوص عنها فى القرار الوزارى الرقم ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٣ السابق ذكره

مادة ٣ - يصير هذا القرار نافذ المفعول حالا بعد نشره بالجرائد الرسميه

(١) راجع فى الصحيفة ٦١ النسخ الخاص بمطامير شركة نوبل احتكار جلب بعض المواد المتفرقة

فصل ٣ التهرب

حاصلات السودان

الحشيش

مادة ٣٠

احتكار تجارة

حاصلات السودان

حاصلات السودان

الامر العالى الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٨٩٧ (٢٤ محرم سنة ١٣١٥)

مادة ١ - احتكرت تجارة سن الفيل وريش النعام والصبغ والبارود والملح وملح البارود والنظرون لجانب الحكومة فى جميع الجهات الواقعة قبلى وادى حلفا

مادة ٢ - على ناظر الحربية تنفيذ امرنا هذا واصدار القرارات ونشر اللوائح اللازمة لذلك

مادة ٢١

القواعد والمخولية

قرار صادر من نظارة المالية بتاريخ ٦ نوفمبر سنة ١٨٩٩

تلقى اعتبارا من تاريخه عوائد الدخولية الجارى تحصيلها على الصنف وسن الفيل وريش النعام والسنامكى والتمر هندى وباقي البضائع السودانية

الفرع السادس

(فى الزراعات المنوعة)

الحشيش

مادة ٣٢

منع زراعة الحشيش

وبينه وانخله

فى القطر المصرى

الامر العالى الصادر فى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤

(١٢ جيلدى الاولى سنة ١٣٠١)

(الذى صار تعديله بموجب الامر من العالين الصادرين فى ٢٨ مايو سنة ١٨٩١

٨٠ يوليو سنة ١٨٩٤)

مادة ١ - (مبطل بتقاضى الامر العالى الرقم ٢٨ مايو سنة ١٨٩١ كما يأتى)

زراعة الحشيش ممنوعة فى جميع أنحاء القطر المصرى ويعاقب من يزرعه بغرامة قدرها ٥٠ جنيه مصرى عن كل فدان أو جزء من فدان وفى حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة مائة جنيه مصرى

فصل ٣
التهرب
الحشيش

ولا يجوز أيضا ادخال الحشيش وبيعه أو مجرد احرازه ومن يرتكب ذلك يعاقب بغرامة قدرها ١٠ جنيهات مصرية عن كل كيلو جرام ولا تنقص هذه الغرامة في أى حال من الاحوال عن جنتين اثنين مهما قل مقدار الكمية عن الكيلو جرام الواحد

ويحكم أيضا بهذه العقوبة على كل من شرع في ادخال الحشيش وفي حالة تكرار الفعل يكون مقدار الغرامة ٣٠ جنها مصرية عن كل كيلو جرام بدون أن تنقص عن ٦ جنيهات مصرية اذا كان المقدار اقل من كيلو جرام واحد ويصير اعدام المزروعات ومصادرة الحشيش

مادة ٣ - (ألتي بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥) (١)

مادة ٣ - الاحكام المتقدمة تسرى على اصحاب الحشيش وزارعيه وخازنيه وحامليه وبائعيه بطريق التضامن بينهم

مادة ٤ - تجرى أيضا مصادرة الصنادل والعربات والحيوانات والآلات والادوات التى تستخدم لنقل الحشيش وكذلك البضائع التى يصير وضعها حوله لاختفائه وتسهيل ادخاله

مادة ٥ - يباع الحشيش المضبوط ولا يرخص لشاىبه أن يستله داخل القطر المصرى بل يجب عليه تصديره فى ظرف خمسة عشر يوما الى ميناء أجنبية غير الموانى العثمانية وانقياده لقوانين الكرك ومناظرته فبدفع غدا الثمن على سبيل التأمين مبلغا يوازى قيمة عشرة أضعاف الثمن وهذا التأمين يرد اليه متى أبرز شهادة قانونية من الجهة المصدر الحشيش اليها وتباع أيضا باقى الاشياء والبضاعة المضبوطة

(١) راجع صفحة ٥١

هذه المادة كانت خاصة بيمين المحكوم عليه فى حالة عدم دفع الجزاء النقدى والامر العالى الرقيم ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ يتلحق بتنفيذ الاحكام الصادرة فى جنح التهرب بوجه عام أما قضيا ضبط الحشيش بداخل القطر بمعرفة البوليس فهذه تقدم لتبابة الاحاية اذا كان المتهمون من رجال الحكومة المحلية . وتقدم لجنة الجمارك اذا كان المتهمون ظلمهم أو بعضهم من الاجانب (بند ٨ من الباب الاول من قانون البوليس)

- مادة ٦ - (تعديلت بقتضى الامر رقم ٨ يوليو سنة ١٨٩٤ كما يأتي) فصل ٣
الذين المتحصل من بيع الحشيش والاشياء والبضائع الاخرى تخضع منه
المصاريف ثم يعطى نصفه للجبر الذى أرشد عن وقوع المخالفة والنصف الآخر
لمن حصل الضبط بمعرفتهم
- مادة ٧ - تسرى أيضا هذه الاحكام على ماسبق ضبطه من الحشيش
ومن الاشياء التى استخدمت لادخاله المحفوظة الآن فى مخازن الكرك
- مادة ٨ - صار الغاء أحكام المادة الرابعة من الامر الاول وأحكام
المادة الحادية عشرة من الامر الثانى الصادرين بتاريخ ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩
- مادة ٩ - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما
فيما يخصه

الدخان والتبناك

- الامر العالى الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠
(٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٧)
والامر العالى التكميلى الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٨٩٢
- مادة ١ - زراعة الدخان والتبناك ممنوعة فى كافة أنحاء القطر المصرى
اعتبارا من تاريخ نشر أمرنا هذا ويستثنى من ذلك التصريحات السابق
اعطاؤها فانها تبقى نافذة المفعول حين انقضاء ميعادها
- مادة ٢ - (تعديلت بقتضى الامر العالى رقم ١٠ مايو سنة ١٨٩٢ كما يأتي)
من يزرع دخانا أو تبناكا يجازى بدفع غرامة قدرها مائتا جنيه مصرى عن
كل فدان أو جزء من الفدان فضلا عن مصادرة وانلاف الزراعة أو المحصول (١)
واذا لم يخبر شيخ البلد عن الدخان أو التبناك المزروع خفية فى دارته فيكون مسؤولا
مع الزارع بوجه التضامن والتكافل عن جميع الغرامات التى تترتب على ذلك
- (١) عبارة «جزء من الفدان» لم تكن موجودة قبل التعديل

مادة ٢٣
منع زراعة الدخان
والتبناك

فصل ٣
التهرب
الدخان والتبناك
يحكم المدبرون أو المحافظون بالغرامات وتكون قراراتهم غير قابلة الطعن أمام أية محكمة كانت ويكون تحصيل الغرامات بالطرق الادارية وبالكيفية المنصوص عليها في أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٣ - الغرامات التي تحصل تستزل منها المصاريف وما يتبقى بعد ذلك يخص ثلاثة ارباعه الى الاتخاص الذين يرشدون الحكومة عن الدخان أو التبناك للزرع خفية سواء كان هؤلاء الاشخاص مستخدمين أو غير مستخدمين بالحكومة ويعطى الربع الآخر لمن يجرون ضبط الدخان أو التبناك بحيث لا تكون الحكومة ملزمة لأى حجة كانت بدفع مبالغ أزيد عن المبالغ التي تحصلت من هذا القيل

مادة ٤ - يلغى كل ما كان من أحكام القوانين والادامر السابقة مخالفا لاحكام أمرنا هنا

مادة ٥ - على فاطر المالية تنفيذ أمرنا هذا

الامر العالى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١

(١٥ ذى القعدة سنة ١٣٠٨)

مادة ٣٤

الدخان المشوش
وتهريبه

مادة ١ - ادخال واصطناع وتداول وبيع واخراز الدخان المشوش يعتبر من أعمال التهريب (١) وكل ما يصنع للبيع أو للاستهلاك بصفة دخان يصير مصادره واعدامه مع الحكم بغرامة قدرها مائتا قرش عن كل كيلوجرام أو كسور الكيلوجرام وفى حالة العود الى هذا الفعل يجوز مضاعفة هذه الغرامة

(راجع فى صفيق ٣٥ و ٣٦ الاحكام الصادر من المحاكم المختلطة فى الغرامات بشأن مواد التهريب)

مادة ٢ - أصناف الدخان التي تخلط بها مواد أخرى بأى مقدار كان تكون واقعة أيضا تحت حكم المصادرة والاعدام والغرامة

(١) راجع فيما يأتى الاجراءات المتبعة فى ضبط حوادث التهريب (قرارات ١٠٤ - مادة ١٤)

مادة ٣ - ما يتحصل من التراخيص يخص منه المصاريف أولا ثم يصير توزيع ثلاثة أرباعه الى المخبرين الذين أظهروا المخالفة سواء كانوا من مستخدمى الحكومة أم لا وأما الربع الباقي فيوزع على الضابطين بدون أن تكون الحكومة فى أى حال من الاحوال وبأى حجة كانت ملزمة بما يزيد عن المبلغ الذى حصلته حقيقة

فصل ٣
التحريب
المدان والنقبات

مادة ٤ - تسرى الاحكام السابقة بطريق التضامن على الذين اصطنعوا الدخان المغشوش ومشاركهم وعلى المحرزين له والناقلين له والطائفين لبيعه

مادة ٥ - تصدر أيضا المراكب والعربات ودواب الحمل والجر التي تكون استخدمت فى النقل وكذلك الآلات والمواد والادوات من أى نوع كانت التي تكون استخدمت فى اصطناع هذا المزيج أو فى بيعه وكذلك كل بضاعة أخرى تكون وضعت حوله لاختفائه أو لتسهيل بيعه

مادة ٦ - يحكم قومسيون الكبرك بالمصادرة وبتوقيع الغرامة عشابة سائر أحوال التحريب ويكون للتهمين حق المناقضة فى هذا الحكم طبقا للوائح الكبرك المرعية الاجراء

مادة ٧ - يكون أمرنا هذا نافذ المفعول فى جميع أنحاء القطر المصرى بعد ثمان وأربعين ساعة من تاريخ نشره فى الجريدتين الرسميتين

مادة ٨ - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

الامر العالى الصادر فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠

(٨ ذى القعدة سنة ١٣٠٧)

نمرة ٣٥

مادة ٤ - الدخان الوارد للقطر المصرى برسم التراخيص مهما كانت أنواعه وأشكاله يجب إخبار الكبرك عنه قبل تفريقه ويجب نقله وأساسا لخازن الكبرك (١)

إخبار الكبرك
عن المدخل الأجنبي
الوارد برسم التراخيص

(١) جلب التبناك بمعرفة الافراد ممنوع لانه محكم الحكومة

فصل ٣
التهرب
الدخان والتبناك

وكل مخالفة تحدث ضد ذلك تعتبر شروعاً في التهريب ويعاقب مرتكبها بمصادرة الدخان ودفع غرامة موازية لضعفي رسم الدخول فضلاً عن تحصيل الرسم الذي كان يراد التخلص من دفعه

قرار من نظارة المالية

(بتاريخ ٩ مايو سنة ١٨٩٢)

مادة ١ - يجب أن يعطى معرفة الجرك لجميع طرود الدخان ورقاً كان أو مقروماً أو مقطعاً أو مسحوقاً وكذلك لجميع طرود التبناك قبل سحبها منه ثمرة متسلسلة تكتب على قطعة من قماش تلتصق بالطرد موضع بها أيضاً وزن الطرد قائماً وجنس الدخان الذي بداخله وجهة محصولة وتاريخ استخلاصه من الجرك

مادة ٣٦

مداولة الدخان

والتبناك الاجنبيين

في البلاد المصرية

ومنعا لغش يصمم الجرك على كل من هذه القطع ختماً يكون نصفه ظاهراً عليها والنصف الآخر ظاهراً على غلاف الطرد

مادة ٢ - يجب أن يصعب دائماً طرود الدخان أو التبناك البلدى الناتج من المحاصيل السابقة لمنع زراعة الأذخنة في القطر المصري وكذلك طرود الدخان والتبناك الاجنبي التي تتداول في داخلية البلاد وتنقل من جهة الى أخرى براً كان أو بحراً برقية بحرية بمعرفة مستعدي الحكومة

وهذه الرقبة يوضع بها ثمرة وماركة الطرد والثمرة المتسلسلة الموضوعة على القطعة القماش ووزن كل طرد قائماً وجهة محصول الدخان أو التبناك الموضوع بداخله وجنسه واسم المرسل واسم المرسل اليه والمحل المعين لوصول البضاعة وذلك فيما عدا مانص عنه خصوصاً في المادة السابعة المتعلقة بكسور طرود الدخان أو التبناك التي تتجول في البلاد ويذكر في الرقبة أيضاً الطريقة المتخذة لنقل الطرود (أى براً أو بحراً أو بالسكة الحديد) والمدة اللازمة لوصول الارسالية الى المحل المعين لها التي تتحدد على حسب بعد المسافة وطرق النقل المستعملة

فصل ٣

التهريب

الدخان والتبناك

لا يجوز لعمال مصلحة السكة الحديد أن يقبلوا نقل مقادير الدخان أو التبناك التي يقتضى ارفاقها برقبة بموجب هذا النظام الامن بعد ابراز الرقبة المختصة بالارسالية المراد نقلها

مادة ٣ - يجب أن تصل مقادير الدخان أو التبناك الى المحل المعين لها في ظرف المدة المحددة لنقلها ولكن اذا تأخر وصولها الى ذلك المحل بأسباب قوة قاهرة مشبوهة فعلا فتتمدد المدة بقدر عطلة النقل

مادة ٤ - عند وصول الارسالية الى المحل المعين لها تسلم الرقبة الى مستخدمى الحكومة المنوطين بذلك وهم بعد أن يعطوا بها وصلا الى التاجر يرسلونها الى ادارة عموم الجمارك

اذا تأخر تسليم الرقبة في مهلة ثمانية أيام محسوبة اعتبارا من يوم انتهاء المدة المحددة لنقل مقادير الدخان أو التبناك المحررة عنها الرقبة لا تقيد في حساب المرسل اليه وتحجز وتصدر لجانب الحكومة في أى محل يجدها مستخدمو الحكومة

مادة ٥ - يجب على كل من البائع والشارى أن محرر شهادة عن المقادير التي تباع بالطرء الكامل في نفس البلد وأن يبين فيها جميع التوضيحات المذكورة في القطعة القماش الموضوعة على الطرد ويجب أن تحرر الشهادة في بحر العشرة الايام التي تلى البيع وهي تقيد بمعرفة مستخدمى الحكومة ويعطى عنها وصل الى ذوى الشأن

مادة ٦ - يفتح مستخدمو الحكومة لكل تاجر دخان حسابا يقيدون فيه

في الاصول

(أولا) المقادير التي محبها من الجمرك بعد دفع الرسوم

(ثانيا) المقادير التي وردت له بمقتضى رفاقى من داخلية القطر

(ثالثا) المقادير التي اشتراها في محل اقامته بمقتضى الشهادات

فصل ٣

التبريد

المستندات

وفي المصوم

(أولا) المقادير التي أرسلها الى محلات آخر بمقتضى رفاقي

(ثانيا) المقادير التي باعها في نفس البلد بموجب شهادات

وتقييد العمليات في قاعدة المديرية أو المحافظات أو في المركز التابعة له الجهة التي تجري فيها العمليات اذا لم يكن هناك قلم للجمر

مادة ٧ - لا يجوز أن تنقل من جهة الى أخرى كسور طرود الدخان الورق أو التبنك التي يزيد وزنها عن العشرة كيلوجرامات ولا مقادير الادخنة المقرومة التي ينيف وزنها عن العشرين كيلوجراما. ما لم تكن مرفقة برفقة موضح بها ماركة وفترة كل طرد ووزنه قائما واسم المرسل اليه والمحلى المعين للوصول والطريقة المتخذة للنقل والمدة التي يجب ان تصل الاصلية في بحرهما الى المحلى المعين لها

وعند مبيع كسورات الطرود التي يزيد وزنها عن المقادير المعينة في الفقرة السابقة في ذات المحلى الموجودة فيه يجب أن تقدم عنها الشهادة المصنوعة عنها في المادة الخامسة المتعلقة بالمبيعات التي تجري بالطرد الكامل

وهذه الرفاقي أو الشهادات يجري قيدها في خصوص حساب المرسل أو البائع وفي أصول حساب المرسل اليه أو الشاري بالوجه ذاته الذي تقييد بموجبه الرفاقي والشهادات المصنوعة عنها لتداول الطرود الكاملة الموضوعة عليها علامات الجمر

مادة ٨ - وبناء على ماتقدم لا يجوز وجود دخان أو تبنك عند أى شخص كان الا المقادير التي صار معها من الجمر بمعرفة بعد دفع الرسوم والتي تكون وصلت اليه بمقتضى رفاقي أو اشتراها بموجب شهادات نظامية

وفيما عدا المقادير المذكورة يجوز أن يوجد تحت حيازة كل شخص دون أن يجبر على تقديم المستندات المصنوعة عنها ما يكون اشتراؤه من كيات الدخان التي ينقص وزنها عن القدر المعين في المادة السابقة على شرط أن لا يتجاوز

مغظم وزنه الخمسين كيلوجرام ولكن اذا كانت هذه الكيات تشتمل على دخان ورق أو تنباك فيجب عليه أن يقدم المستندات النظامية عنها اذا زاد وزنها عن الخمسة وعشرين كيلوجراما

فصل ٣
التعريب
الدخان والتنباك

وهكذا جميع مقادير الدخان أو التنباك التي تزيد عن القدر الباقي الناتج من ميزانية الحساب مضافا عليه الكيات المسموح بها بموجب الفقرة السالفة تعتبر مهربة ولو وجدت عليها علامات الجمره وتصادر لجانب الحكومة

هذا ويجب على أراستلاد الطرود أن تعادحالا قطع القماش المصوفة عليها الى مستخدمى الحكومة وهم يعطون وصلاعتها وفي حالة عدم اعاده هذه القطع يعزم التاجر بقرامة توازى ضعف رسم الدخول عن مقادير الدخان أو التنباك الموضحة في كل قطعة قماش غير مرتجعة الى مستخدمى الحكومة ولكن اذا قنيت عرضا قطع القماش المذكورة أوفقدت فيمكن اعطاء خلافها عوضا عنها بناء على طلب صاحب الشأن وذلك بعد اجراء التحقيقات اللازمة لاثبات صحة قنائها أو فقدها

مادة ٩ - عند عمل الاحصاء يجرى التحقيق على جميع المقادير الموجودة أما الطرود الكاملة فيعتبر وزنها بحسب القيد الموجود عليها مالم يستنتج من ظاهرها أثر للغش وفيما عدا ذلك لا يجرى تحقيق الوزن الا على الطرود المفتوحة وعلى الدخان الصب واذا تبين لبي اعادة الوزن زيادة أو نقصان بمعدل خمسة في المائة من القدر الموزون فيصرف النظر عنه في مقابلة ما يعترى الدخان من الرطوبة أو النشوفة بحسب الظروف

مادة ١٠ - ان جميع مقادير الدخان أو التنباك المتخولة من جهة الى أخرى في داخلية القطر غير مرفقة برفقية المنصوص عنها في المادتين الثانية والسابعة أو مرفقة برفقية ليست مطابقة للبضاعة من جهة عند الطرود ووزنها أو جنس الدخان اذا كان الدخان مرصلا بالطرود الكامل أو خطة النقل أو المدة المعينة له أو غير وماركات الطرود أو اسم المرسل اليه أو الجهة المرسله اليها تعتبر مهربة وتضبط لجانب الحكومة دون الاخلال بباقي الجزآت المقررة بالانظمة والاوامر العالية والقوانين

فصل ٣

التهرب

الدخان والتبناك

مادة ١١ - على أثر هذه اللائحة وفي سبيلها ينبغي في ٣١ يوليو سنة ١٨٩٢ يجب على التجار أو خلافهم أن يقدموا إلى إدارة عموم الجمارك كشوفات عن كميات الدخان أو التبناك بلديا كان أو أجنبيا المعدة للتجارة والموجودة تحت حيازتهم وهي تباشري عمل الاحصاء ووضع القطع القماش والتأثيرات على الطرود وهذه الاجراءات يصير اتمامها بدون مقابل بمعرفة عمال الجمارك الذين يقيدون في الدفاتر المخصصة لهذا الشأن جميع القادير المحصاة ويعاينها لحساب التاجر ولدى استيفاء هذه الاجراءات عند أحد التجار يجب عليه أن يتبع قورا أحكام هذا النظام ومن المعلوم أنه لا يجوز في أية حالة من الاحوال تحوّل طرود الدخان أو التبناك بدون رقنية حتى ولو كانت غير محصاة

مادة ١٢ - ان جميع أصناف الدخان أو التبناك من بلدي أو أجنبي التي توجد تحت حيازة التجار من بعد أول أغسطس سنة ١٨٩٢ خالية من العلامات الرسمية أو غير مقدمة بشأنها الكشوفات المنصوص عنها في المادة السابقة على قصد تلعينها في دفاتر حسابات الادخنة تعتبر مهربة وتسرى عليها الاجراءات المتبعة فيما يماثل ذلك ما لم يثبت مالكوها بأن عمال مصلحة الجمارك لم يتموا لذلك الحين المعاملات المقررة في المادة السابقة رغما عن تقديم الكشوفات بأوقاتها

مادة ١٣ - يحق قانونا لعمال الجمارك ولستندى الحكومة أن يمحروا المحاضر المتعلقة بالمخالفات الواقعة ضد هذا النظام وأن يوقعوا الضبط ومع هذا فان لعمال الجمارك فقط الحائزين على وظيفة موازية على الاقل لوظيفة وكيل مفتش الحق بأن يباشروا عمليات الاحصاء والكشف في محلات التجار الذين يبيعون بالجلل وأصحاب معامل الدخان وبائعيه بالقطاعي الخ وذلك بعد اتمام جميع الاجراءات القانونية

هذا ويذكر في المحاضر أسماء العمال الذين باشروا الكشف أو الضبط وألقابهم ووظائفهم ومحل اقامتهم ويذكر فيها أيضا أسماء المخالفين وألقابهم وصنعتهم ومحل اقامتهم وبين فيها كذلك تاريخ الواقعة وساعة وقوعها ومحلها وجميع ظروفها

فصل ٣
الهرب

الدخان والتبالة

والمحاضر المذكورة تحال الى لجنة الجمارك التي تصدر حكمها بشأنها ولتتهم أن يتبع الطرق القانونية للعارضة أمام جهة الاختصاص في المواعيد المعينة وبالشكل المعتاد

مادة ١٤ - - يجرى تحقيق مسائل الغش المتوه عنها والمقررة مجازاتها في المادتين الأولى والثانية من الامر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩١ المختص بالادخنة المغشوشة وبكل مزج مصنوع بقصد الغش والخداع على الصورة الآتية (١)

عند ما توجد أدخنة يستدل بأنها مغشوشة يحرر عمال الجمارك على الوجه المنصوص عنه في المادة السابقة محضرا موقعا الضبط الموقت على جميع مقادير الدخان المشتبه في غشها وهم يضعون على هذه المقادير أختامهم وأختام أصحابها بعد أن يأخذوا منها عينتين يكون وزن كل منهما نصف كيلوجرام على الأقل ويختتمون أيضا عليهما بالصورة المذكورة قبل وبعد وضعهما ضمن وعاء مقفول بصفة محكمة يرسلونهما الى ادارة عموم الجمارك مع المحضر وعقيب فحص العينتين المذكورتين أو تحليلهما يجرى المقتضى حسب الأصول المتبعة

مادة ١٥ - ان مستخدمى الحكومة المكلفين بتنفيذ هذا النظام هم عمال الجمارك في مراكزهم وفي المحلات التي ليس فيها قلم للجمرك المحافظون والمديرون أو مندوبوهم في قاعدة دائرة اختصاصهم

والمأمورون أو مندوبوهم في قاعدة المراكز

والصارف في القرى

مادة ١٦ - ان أحكام قرارنا الصادر بتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٨٩١ هي ملغاة

الفرع السابع (في ضبط الاصناف والمكافأة عليه)

قرار صادر من نظارة المالية

(بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٤)

فصل ٣
التهرب

ضبط الاصناف
والمكافأة عليه

مادة ٣٧

في ضبط الاصناف
والمكافأة عليه

مادة ١ - الغرامات التي يصير تحصيلها على ما يضبط من الدخان المصطنع أو على زراعة الدخان تخصص باعتبار الثلاثة أرباع إلى المبلغين سواء كانوا من مستخدمي الحكومة أو من غيرهم والرابع الباقي إلى الضابطين بعد خصم قيمة المصاريف منها
مادة ٢ - قيمة المتحصل من بيع ما يصير ضبطه ومصادره من الحشيش والادوات والبضائع المستعملة في تهريبه يصير تخصيص نصفها إلى المبلغين والنصف الآخر إلى الضابطين بعد خصم المصاريف أيضا

مادة ٣ - المبالغ المتحصلة بصفة غرامة وقيمة المتحصل من بيع الادوات والبضائع المضبوطة غير الغرامات والادوات والبضائع المنوّه عنها بمادتي ١ و ٢ يصير تخصيصها بواقع النصف للمبلغين الذين أظهروا المخالفة والنصف الآخر للعمال الذين اشتركوا بأنفسهم في الضبط وذلك بعد خصم قيمة المصاريف وما يصير تقديره بمعرفة رئيس المصلحة لإضافته إلى النقود المخصوصة المعدة لصرف المصاريف وتوزيع المكافآت في حالة عدم إمكان ضبط الصنف المهرب أو عدم كفاية المبالغ المتحصلة عن الصنف لمكافئة أتعاب الضابطين وتحفظ المصلحة مالها من حق المصالحة مع المهربين على قيمة الغرامة

مادة ٤ - إذا حصل ضبط شيء في الأحوال الاعتيادية ولم يكن لاحد الضابطين حقوق أكثر من غيره فالمصلحة توزع عليهم الغرامة المتحصلة على حسب درجة كل منهم ونسبة ما هيأتهم

مادة ٥ - أما إذا اختلفت أتعاب الضابطين في حادثة واحدة بأن قبض أحدهم على مرتكب المخافة أو المهرب أو الأشياء المهربة فعرض نفسه بسبب ذلك لخطر ما أو وقع عليه ضرب أو اهانة أو كان عمل أحدهم يفوق كثيرا عمل

- غده أهمية نظرا للاحوال والظروف التي حصل فيها الضبط فعلى المصلحة توزيع المكافآت مع مراعاة أهمية العمل الذي قام به كل من الذين أجروا الضبط
- مادة ٦ - اذا لم يكن الضابطون من مصلحة الكركل تصرف قيمة المكافآت الخاصة بهم لرئيس المصلحة التابعين اليها أى للدير أو المحافظ أو حاكم دار البوليس مثلا اذا كانوا من عمال المديرية أو المحافظة أو البوليس
- مادة ٧ - عند مايجرى عمال الكركل أو خفر السواحل ضبط ملح بلدى أو زراعة دخان أو قنبلة أو حشيش مما ليس من اختصاص الجبان الكركية النظر فيه ففى حالة ما اذا كانت الغرامة المتحصلة والتبن الناتج من بيع ماصادر من الاشياء حصل توريدهما بخزينة الجهة المنيطة بالحكم فى المخالفة يصير دفعهما الى مصلحة الكركل لتجرى توزيعهما طبقا للاوامر واللوائح المتبعة
- مادة ٨ - المبالغ الموجودة تحت التوزيع بمقتضى مادة ٣ التى لا تزيد عن اثنين مليا لاتصرف الى المستحقين بل يصير توريدها بحساب النفود المخصوصة المنقو عنها بالمادة المذكورة

مادة ٣٨
ضبط الحشيش
في البواخر

منشور صادر من نظارة الداخلية

(بتاريخ ٣٠ يوليوسنة ١٩٠٢ نمرة ٨٢) (١)

كل تفتيش يحصل في البواخر التي يشتبه بتخمين الحشيش فيها يجب أن يكون بمعرفة رجال الجمارك أو خفر السواحل

وفي حالة ما يتبالغ للبوليس عن وجود أشياء ممنوعة في احدى البواخر أو ضمن المنطقة الجركية عليه أن يخبر رجال الجمارك أو خفر السواحل حتى يعرفهم يصير التفتيش والضبط مع حفظ حق المخبرين في المكافأة القانونية

(١) هذا المنشور صادر لمحاقتات النفود ولديريش البحرية وقتنا فقط

وقد عمل منشور من الداخلية صدر في ٤ مارس سنة ١٩٠٦ نمرة ٣٣ كما يأتي :-

اذا تبالغ للبوليس وجود حشيش أو غيره من الاشياء المنوعة في أحد المحلات الواقعة بمنطقة المراقبة الجركية البرية فنحن الاجراءات اللازمة بمعرفة البوليس لتفتيش تلك المحلات بالطرق المعتادة ولا يطلب البوليس مداخلة مصلحة الجمارك في اجراء التفتيش بالمنطقة المذكورة الا اذا امتنع القنصل (ذات الشأن) من المساعدة في اجراء

الفصل الرابع
(في الترع والجسور والسكك الزراعية)

فصل ٤
الترع والجسور

الفصل الأول
(في الترع والجسور)

مادة ٣٩

اللائحة العمومية
المخالفات والعقوبات

الامر العالي الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤
(١٦ شعبان سنة ١٣١١)

(في الترع والجسور العمومية)

مادة ١ - يراد بالترعة مجرى معدّ لرى أراضى أكثر من بلدتين كلها أو بعضها وتعتبر جميع الترع التى من هذا القيل عمومية ونفقة انشائها وصيانتها فى الغالب على الحكومة وهى تعدّ من الاملاك العمومية وليس التسويغ للأفراد باستعمال جسورها وأغفال تلك الجسور الا من باب التساهل وذلك عملا بأحكام المادة الحادية والعشرين من أمرنا هذا

(فى المساقى الخصوصية)

مادة ٢ - يراد بالمسقى قناة أو مجرى معدّ لرى أراضى بلد واحد أو بلدتين فقط أو لرى أرض لملك واحد أو لعائلة مشتركة ولو تكون المسقى فى زمام عدة بلاد

وتعتبر المساقى جميعها أملا كالمساقى العمومية والمتفعون بها هم المكفون بإنشائها وصيانتها ويجوز للحكومة عند حصول التأخير فى تطهيرها أن تلجأ إلى نفقة هؤلاء المتفعين والمبلغ الذى يصرف فى هذا السبيل يوزع المدير على نسبة المبال الذى يدفعه كل منهم ثم يحصل ذلك المبلغ بالكيفية المقررة فى الامر العالي الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أنه اذا كانت الارض المتأدية منها من المنقى تزيد مساحتها عن ألف فدان وكانت تلك الارض لملك واحد أو لعدة ملاك فيجوز مع ذلك اعتبارها ترعة عمومية اذا طلب الملاك ذلك

(في المصارف)

فصل ١

مادة ٣ - يراد بالمصرف أخذود أو حفر مستطيل معدّ لصرف مياه الاراضى سواء كانت مياه رى أو مياه سيل أو مياه صرف وهو عموى اذا انصرفت فيه مياه أكثر من بلدين وخصوصى اذا انصرفت فيه مياه بلد واحد أو بلدين فقط الا اذا كان الغرض منه صرف مياه أرض تريد مساحتها عن التى فدان ولو تكون فى زمام بلد واحد فيعتبر حينئذ عموميا . وعلى الحكومة صيانة المصارف العمومية وعلى المنتفعين صيانة المصارف الخصوصية وتسرى أحكام الفقرة الثانية من المادة السابقة على المصارف الخصوصية المحكى عنها

(فى الاعمال الواقعة من الفيضان)

مادة ٤ - تشمل الاعمال الواقعة من الفيضان أعمال الجسور والرؤس والصلايب والطرايد وغيرها من الاعمال التى يراد بها وقاية الاراضى والبلاد من طغيان المياه عليها وهذه الاعمال تعدّ عمومية ولذلك فللحكومة مكلفة بها جميعها أما الخوض الخصوصية التى على سواحل النيل أو الداخلة فى الفيضان ويكون ملاكها هم الذين أنشئوها فصيانتها تكون على أولئك الملاك

(فى اختصاصات مفتشى الرى والباشمهندسين)

مادة ٥ - مفتشو الرى هم النائبون عن نظارة الأشغال العمومية والباشمهندسون وجميع خدمة الرى الذين فى دائرة تفانيهم هم تابعون لهم واختصاصات هؤلاء المفتشين وعلاقاتهم مع المديرين هى مقررة فى اللائحة الصادرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ (١)

(فى حقوق الارتفاق)

مادة ٦ - مالك الأرض التى عليها حقوق الارتفاق بوجه قانونى كالمساق والمصارف التى تمر فيها وتنفع منها الاراضى المجاورة لتلك الأرض لا يسوغ له بوجه من الوجوه اعداد هذه المساق أو المصارف للزراعة أو اتلافها أو ردمها بدون التراضى بذلك كتابة من أرباب الاراضى المنتفعة بتلك المصارف أو المساق

(في توقيف الآلات الرافعة أو سد الترعة)

فصل ٤

الترع والجسود

مادة ٧ - لانتداب الحكومة بتعويض ما عن خسائر نشأت عن قلة المياه في إحدى الترع أو عن وقوف سيرها لأسباب قهرية أو لإصلاح أو تعديل تبين ضرورتهما أولاً أمر آخر يرى مفئش الرى ضرورة اتخاذه لموازنة المياه في تلك الترعة أو لحفظ منسوبها كسد إحدى الترع مثلاً أو إيقاف الرى أياً ما في جزء منها أو في جميعها وذلك لسد العوز في جهة أخرى أكثر افتقاراً للمياه أما اذا دعت الحال الى تطهير ترعة من الترع أو إصلاحها فعلى مفئش الرى أو باشمهندس المديرية بالنيابة عنه أن يختار من أجل إجراء ذلك الوقت الذي يتيسر فيه الاستغناء عن المياه اللازمة للرى أو السقى إنما قبل مباشرة أى عمل من هذا القبيل يجب على مفئش الرى أن يتفق مع المدير عن ذلك عملاً بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٥ وهي اللائحة المقررة فيها اختصاصات مفئشى الرى والمديرين وعلاقاتهم ويجب على المدير أن يستدعى أصحاب الاراضى أو وكلائهم الرمييين ويستشيرهم في الامر

(في انشاء المساقى الصيفية)

مادة ٨ - اذا أراد أرباب الاراضى أو أهالى البلد انشاء مسقى صيفية في أراضيتهم خاصة يجب أن يقدموا طلبهم الى المدير وهو يبلغه الى مفئش الرى مشفوعاً برأيه وملحوظاته فإذا اتفق مفئش الرى في الرأى مع المدير فيعطى المدير جيتذ الرخصة أو لا يعطيها حسب مقتضى الحال ويكون انشاء المسقى (اذا رخص بها) على نفقة الطالبين وتكون ملكاً لهم على أن حق ملكيتهم فيها لا يترتب عليه منع باقى أصحاب الاراضى المجاورة من استعمال المسقى لرى أراضيتهم حتى في زمن التماريق وذلك بعد أن يأخذ أصحاب تلك المسقى كفاية أراضيتهم منها ولكن في هذه الحالة يجب على أصحاب الاراضى المجاورة أن يشتركوا مع أصحاب المسقى في مصاريف الانشاء والصيانة على نسبة مساحة أراضيتهم المنتفعة بتلك المسقى

فصل ٤

الترع والجسور

(في اجياز المياه بأرض الغير اذا لم يكن الرى الابه)

مادة ٩ - اذا رأى أحد أرباب الاطيان أنه يستحيل عليه رى أرضه ريا كافيا الا بائشاء مسقى في أرض ليست ملكه أو باستعمال ترعة نيلية أو مسقى موجودة في أرض الغير وتعذر عليه التراضى مع أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين فيرفع شكواه للدير وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته

فينظر المفتش في المسألة في محل الواقعة ويصدر قراره فيها بعد مماع أقوال أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين اذا حضروا وله أن يعين لذلك بائمهئدس المديرية أو معاونيه الخصوصى وقبل الانتقال الى محل الواقعة بأربعة عشر يوما على الاقل يجب اخبار جميع أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين عن اليوم والساعة اللذين يحصل فيهما ذلك الانتقال

ولكن اذا كانت المسقى أو الترعة النيلية يراد استعمالها لجلب المياه الصيفية سواء كان بالراحة أو بالآلات الرافعة وعارض أرباب الاراضى المجاورة في قائمتها لانها تضر بالاراضى التى تحتاز فيها فينتقل مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود ويعتمد في تقريره في هذا الشأن على بحث دقيق في التسويات

فاذا كان التقرير مؤيدا للطلب وكان المدير بعد اطلاعه عليه يوافق المفتش فى رأى فيصدر المدير نفسه حينئذ عن ذلك قرارا موضحا فيه الاسباب ويعلمن هذا القرار الى أصحاب الاراضى المعارضين اعلانا اداريا

ويجوز لكل من هؤلاء أن يعرض الامر على نظارة الاشغال العمومية في الخمسة عشر يوما التى تلى تاريخ ذلك الاعلان وهي تصدر حكمها التهاى في المسألة

فاذا اختلف المدير ومفتش الرى فتعرض المسألة أيضا على نظارة الاشغال العمومية وعلى كل يجب على الطالب أن يدفع ثمن الارض التى تشغلها المسقى الجديدة والمال المربوط عليها وتعوضا عن الاضرار الناشئة

فصل ٤ المبلغ الذي يقتضى دفعه تقرر اللجنة المنوّه عنها في المادة ٢٧ من الترع والجسور أمرنا هنا

أما هذه المادة (التاسعة) فتلقى المادة العاشرة من الامر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ (١)

(في عدم كفاية المياه في المسقى)

مادة ١٠ - اذا رأى صاحب الارض أن ليس له المقدار الكافى من المياه لرى مزروعاته فيقدم شكواه للدبر وهو يبلغها لمفتش الرى مشفوعة برأيه وملاحظاته لينظر المفتش فيما اذا كان ايراد المسقى المعد لرى تلك المزروعات كافيا أو أنه يقتضى توسيع تلك المسقى معتدا في ذلك على مقدار مساحة الارض التى تروى وعلى نوع المزروعات فاذا تقرر ضرورة توسيع المسقى وعارض المالك المجاور في ذلك فتراعى حيثئذ أحكام المادة السابقة أما اذا كان الغرض من التوسيع مرور المياه الصيفية فيكون الاجراء في ذلك بحسب القواعد المقررة في الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة من المادة التاسعة

(في استبدال المسقى)

مادة ١١ - اذا طلب أحد أصحاب الاراضى تخصيص مسقى لرى أراضيه في زمن الفيضان خلاف المسقى التى هو يستعملها فتراعى في ذلك القواعد والاجراءات المدونة في المادة التاسعة أما في زمن التخاريق فلا يسوغ مطلقا استبدال احدى المساقى الا برضاء أصحاب الاراضى التى تحتاز فيها المسقى الجديدة

(في احدثات قم في احدى الترع أو اقامة آلة رافعة عليها)

مادة ١٢ - اذا أراد أحد أصحاب الاراضى احدثات قم في احدى الترع أو اقامة ساقية أو آلة رافعة عليها لرى أراضيه المجاورة لتلك التربة فيقدم

(١) الامر العالى المذكور يختص بالالات الرافعة

نصيب
الترع والجسور

طلبه للدير وهو يبلغه لمفتش الري مشفوعاً برأيه وللموظفاته فيرسل مفتش الري الطلب الى باشمهندس المديرية وهو اذا استصوبه وكان المراد اقامة ساقية فيعطى الرخصة اللازمة بذلك أما اذا كان المراد احداث فم فيعرض المسألة على مفتش الري وفي كلتا الحالتين يجب أن يبعث بصورة الرخصة الى المدير مع الاخطار بأن ايراد التربة يأذن باحداث المسقى أو اقامة الساقية بدون الاضرار بأصحاب المساقى الاخرى الخلفية وعلى الباشمهندس أن يكلف الطالب قبل اعطائه الرخصة بأن يتعهد باجراء كل مايلزم من الاعمال لموازنة ايراد المياه في المسقى أو حفظ جسور التربة بحالة صالحة على نفقته خاصة وهو (أى الباشمهندس) يعين له النقطة التي يجب أن ينشأ فيها الفم أو الساقية أما القواعد المختصة بتركيب الآلات الثابتة أو المتنقلة (لو كوميل) التي يديرها البخار أو الهواء أو التيار فقرة جميعها في الامر العالى الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١ (١) ولا يجوز في أية حال من الاحوال اقامة ساقية أو ناوت الا برخصة تعطى قبل ذلك وهذه الرخصة تعطى مجاناً

(في ابطال مسق لمنع الضرر)

مادة ١٣ - اذا رأى مفتش الري (بناء على طلب أصحاب الاراضى ذوى الشأن أو وكلائهم الرسميين أو من تلقاه نفسه) أن مسقى لا منفعة منها للري وهي مائعة للصرف أو محدثة رشخاً أو موجبة لتهدب المياه سدى أو أنها مضرة بالزراعة فعليه بعد الاتفاق مع المدير بشأنها وسماع المدير أقوال أصحاب الاراضى ذوى الشأن فيها أن يبلغ رأيه في ذلك الى نظارة الاشغال العمومية وهي تأمر بسد المسقى عند انتهاء الحصاد فترخص لأصحاب الاراضى المجاورة بردها اذا تبين أن الري يمكن بمسقى أخرى بلا ضرر وفي هذه الحالة فأرض المسقى التي تكون قد أبطلت يتبع في شأنها أحكام اللوائح المرعية

(١) راجع في كتاب القوانين العقارية التي وضعتها نظارة المالية في سنة ١٩٠١ الباب المخصص للآلات الرافعة - صحيفة ٣٠٠.

فصل ٤
الترع والجسور

(في توسيع أو تضيق بريج فم مسقي أو تعديل مستوى فرشته)

مادة ١٤ - اذا رأى مفتش الري أن بريج فم مسقي واسع جدا أو أن مستوى فرشته يدعو الى دخول مقدار من المياه يفوق احتياج الاراضى التي تروىها تلك المسقى فعليه أن يخطر المدير ليستحضر أصحاب الاراضى أو وكلاءهم الرعيين أمامه في يوم معين وبعد تبليغهم طلب مفتش الري والاسباب الموجبة لذلك فإن أقرروا على رأيه فيتعين حينئذ الزمن الذي يتسرف فيه اجراء الاعمال وتكون الزراعة فيه غير محتاجة للمياه أما اذا بداهم اعتراض على ذلك فترفع المسألة الى نظارة الاشغال العمومية بواسطة المدير لتأمر بما يراه .

وكذا اذا رأى لزوم توسيع بريج فم مسقي أو تخفيض مستوى فرشته ليكون فيه كمية وافية من المياه ويتعين أيضا الزمن اللازم لذلك وفي كل الاحوال فالصاريف على الحكومة

(في انشاء مصرف يصب في أرض الغير)

مادة ١٥ - اذا احتاج أحد أرباب الاراضى أن يحدث مصرفا لتصريف مياه أرضه وكان المصرف يمر في أراضى الغير فيمكنه اذا لم يتسرفه التراضى مع صاحب الشأن أن يرفع شكواه الى المدير وهو يبلغها لمفتش الري مشفوعة برأيه ومحولاته والمفتش يعين حينئذ المجرى الذي يجب أن يسير فيه ذلك المصرف فلذا تعذر الحصول على الارض اللازمة لمرور المصرف فيتشاور مفتش الري مع المدير في ذلك ومع اتفاقهما يصير تبليغ المسألة الى نظارة الاشغال العمومية فلذا أقرت على انشائه تتخذ التدابير اللازمة لذلك وتكون جميع النفقة والتعويض على المنتفعين خاصة ويجب أن لا يحدث عن مرور المصرف أدنى ضرر للأراضى التي يمر فيها

(في اصلاح مسقي أو مصرف لمنع الضرر)

مادة ١٦ - يجوز لصاحب أرض أصابها الضرر من مسقي أو مصرف مار فيها سواء كان ذلك من عدم التطهير أو من رداءة حالة الجسور في المسقي أو المصرف أن يرفع شكواه الى المدير وهو بعد أن يتفق مع مفتش الري

أو بائمههندس المديرية يأمر إما بسد المسقى أو المصرف وإما بنطهرهما
إذا تراءى له أن ذلك كاف فإن اتفقت ضرورة المسقى أو المصرف فيكلف
المدير أصحاب الشأن بحفظهما بحالة جيدة أو بدفع تعويض لصاحب الارض
التي يصيبها الضرر بسبب تلك المسقى أو ذلك المصرف

(في استبدال مسقى لعدم توفيتها باغراض الري)

مادة ١٧ - إذا رأى صاحب الارض أن موقع المسقى المارة في أرضه
يجعل الري منها متعذراً وأراد استبدالها بمسقى أخرى فله أن يقدم طلباً بذلك
الى المدير وهو يبلغه لمفتش الري مشفوعاً برأيه وملحوظاته ومتى اتفقا يصرح
المفتش بإبطال المسقى واستبدالها بأخرى على نفقة صاحب الارض بشرط أن
تكون المسقى الجديدة وافية بالغرض المقصود وهي من كل الوجوه لا تقل اتقاناً
عن المسقى الاولى وأن لاتسد المسقى الاصلية الا بعد اعداد المسقى الجديدة
وأما اذا كان لا ينتفع بالمسقى الا صاحب الارض التي تمر فيها تلك المسقى فله
أن يستبدلها بغيرها في أرضه بدون طلب رخصة لذلك

(في الصعوبات التي قد تحدث بشأن اصلاح مسقى)

مادة ١٨ - اذا شك أحد المديرين من أن أصحاب الشأن معه في المسقى
غير متفقين على اصلاحها فالمدير يعين حينئذ البائمههندس لتحقيق الشكوى
في المحل المقصود فانما اتضح أن اصلاح المسقى ضرورى فعليه (أى المدير)
أن يكلف أصحاب الشأن باصلاحها ولكن اذا تعذر عليهم ذلك سواء كان لعدم
وجود أنفاق كافية بيلاذهم أو لعدم مقدرتهم فيمكن للحكومة أن تتكلف بإجراء
ذلك على نفقتها وتحصل قيمة النفقة منهم في عدة مواعيد تقررها المديرية بحسب
مقدرتهم وقد تتجاوز الحكومة عن تحصيلها منهم اذا تحقق عدم اقتدارهم
ونظارة الداخلية تحكم قطعياً في مسألة عدم القدرة

(في ردم المسقى أو المصرف أو تدمير جسورهما)

مادة ١٩ - اذا تقدمت المديرية بشكوى من أحد أرباب الاراضى بأن
أحد أصحاب الشأن معه في المسقى أو المصرف المكلف أربابها بصيانتها بحسب

فصل ٤
الترع والجسور

نص المادة الثانية قد دمر جسوزها أو ردم جزأ منهما أو احتكره لنفسه فيبلغ المدير الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته فيتوجه مفتش الرى بنفسه الى المحل المقصود أو يوجه اليه بائمههندس المديرية بعد أن يكون قد أخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الأقل فإذا اتضح أنه قد حصل التدمير أو الردم فعليه (أى المفتش) أن يقدر الاعمال اللازمة لاعادة المسقى أو المصرف الى أصلهما ويخطر المدير بذلك لكى يلزم الفاعل الزاما اداريا باصلاح ما أتلفه فإن أبى يلزم حيثئذ بنفقته وإذا تسكى أحد أصحاب الاراضى أو أحد المستأجرين الى المدير بأن المياه قد حجرت عن المسقى التى يستعملهما للرى فالدبر يبلغ الشكوى الى مفتش الرى مشفوعة برأيه وملحوظاته كما تقدم القول فى العبارة الاولى من هذه المادة فيعين المفتش محل الواقعة بنفسه أو يتدب لذلك بائمههندس المديرية بعد أن يخطر أصحاب الشأن قبل ذلك بأربعة عشر يوما على الأقل فإذا تبين أن المتشكى كان يروى حقيقة أظياه من تلك المسقى فى السنة الماضية فالمفتش يحظر المدير بذلك وهو يتخذ الاجراءات اللازمة اداريا لارجاع النئى الى أصله ومنع حصول المعارضة مرة أخرى فى استعمال المسقى ثم يشرع المدير حالا بتنفيذ هذه الاجراءات على نفقة الذى أو الذين يكونون قد حجروا المياه عن المسقى وتحصل النفقة فى جميع الاحوال المذكورة آنفا بالكيفية المقررة فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ (١)

(فى قلع الاشجار المغروسة فى الجسور ومبول الترع)

مادة ٣٠ - اذا ثبت أن لاحد الافراد أثجارا مغروسة على الجسور ومبول احدى الترع أو مساطيحها وكانت تلك الاشجار بسبب تسبها تعوق سير مياه الترعة أو تعطل الملاحة فيها أو تمنع السير على جسورها فعلى مفتش

(١) الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الذى سبأى الكلام عنه مرارا فى هذا الكتاب يبين كيفية الجز الادارى لاصيل الضرائب المتأخرة وتصوبه تسمى على الجانب والوطنين بالسواء

وقد مدد الامر العالى المذكور بالامرين العالين الصادرين فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ و ٨ أغسطس سنة ١٨٩٢

الرى أو باشمهندس المديرية أن يكلف صاحبها بازالتها فان لم يمثل فى مدى ثمانية أيام فىأمر المفتش (بعد مصادقة المدير كذبة) بقطع تلك الاشجار أو اقتضاب (تقليم) فروعها وبيع الاحطاب وتسليم ثمنها الى صاحبها بعد خصم المصاريف

(فى اباحة زرع الجسور وأقواغ الترع)

مادة ٣١ - تجوز زراعة الجسور الغير معذة للزروع وأقواغ الترع النيلية على نحو العادة المألوفة غير أنه لايجوز للزارع فيها مطالبة الحكومة بشئ عن التلف الذى يحصل لزراعته بسبب أعمال الاصلاحات والتطهيرات اللازمة ولذلك فعلى مفتشى الرى أن ينهوا على العينين لاجراء تلك الاعمال بأن يحرصوا بقدر الاستطاعة على منع كل ضرر عن الزرع النابت ولا يكلف مستأجر أرض من الاراضى الحرة الاميرية بدفع ايجار الارض التى تكون قد تلفت زراعتها بسبب اجراء عمل من الاعمال ذات المنفعة العمومية فيها قبل نضج تلك الزراعة بل تحسب له قيمة ما يكون قد تلف منها

(فى تحويل جسر مزروع الى طريق عمومى)

مادة ٣٢ - اذا دعت الحال الى جعل الجسر المعتاد زرع طريقا للسارة أو اذا أريد منع الزراعة فى ذلك الجسر فاع من الدواعى فعلى مفتش الرى أن يطلب من المدير اخطار زارع الجسر بعدم جواز زرعته مرة أخرى بعد انقضاء الزراعة التى فيه فاذا أصر بعد هذا الاخطار على استعمال الجسر فليس له أن يطالب الحكومة بشئ فيما اذا أمر المدير بإزالة مزروعاته انما اذا كان الجسر مفروضاً عليه المال فعلى الحكومة أن ترفع ذلك المال وتجعل الجسر من المنافع العمومية

(فى اقامة البراج الخاصة بالافراد فى جسر النيل)

أو جسر احدى الترع وترميم تلك البراج)

مادة ٣٣ - اذا ظهر لمفتش الرى أن برجاً من البراج المقامة بجسر النيل أو بجسر احدى الترع أو غيره من اعمال الوقاية سئ البناء أو متفريق أو هولة أخرى منبغ الخطر للجسور فيخطر المدير عنه وهو يأمر صاحبه

فصل ٤
الترع والجسور

بترميمه أو تجديد زمن الشتاء في ميعاد قدره أربعون يوما فإن لم يفعل فيطلب المفتش من المدير اجراء ذلك في ميعاد آخر قدره أربعون يوما أيضا فإذا أبى صاحب البرج بعد أن يكون المدير قد كلفه مرة أخرى باجراء الترميم أو التجديد فلمدير حينئذ أن يجرى ذلك أما النفقة فتحصل اداريا من المالك بالكيفية المقررة بالامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فلذا اقترب الفيضان ولم يتم ذلك البرج فلمفتش الرى أن يأمر بسده فورا أو ازالته نهائيا فيما اذا كان الامن على الجسور يقضى بذلك وعليه أن يخطر المدير بذلك ويجرى اللازم لتوصيل المياه بأية طريقة أخرى الى الاراضى التى كانت تروى من هذا البرج

(في أعمال الوقاية من غوائل المياه)

مادة ٣٤ - اذا دعت الحال لاشغال قطعة أرض لاحد الافراد منزرعة كانت أو غير منزرعة أو هدم منزل أو غيره من الابنية المقامة فى تلك الارض يقصد اجراء أعمال الوقاية من غوائل المياه فتقاس المساحة التى تؤخذ لذلك وتقدر اللجنة المنوّه عنها فى المادة ٢٧ قيمة تلك الارض بعد مباع مايقوله صاحبها ومفتش الرى وعلى ذلك المفتش أن يوضح للمدير بوجه التقرير الفوائد التى تحصل من اجراء هذه الاعمال والقيمة التى تعين لذلك تدفعها نظارة الاشغال العمومية وكل ما تقرره اللجنة فى ذلك لاتقبل فيه أدنى معارضة وفى حالة الخطر أثناء فيضان النيل يجوز للمدير أن يتخذ الاجراءات اللازمة على الفور فيستخدم أرضا مزروعة أو غير مزروعة ويهدم بيتا أو غيره من الابنية لاجراء أعمال بالوقاية المستعجلة والخسائر فى هذه الحالة يقدرها المدير أو من ينوب عنه الاتحاد مع الباشمهندس أو مهندس المركز وأربعة من العمد يختار اثنين منهم أصحاب الشأن واثنين للمدير فإذا تساوت الآراء يكون رأى المدير أو من ينوب عنه مرجحا أما قيمة تلك الخسائر فتدفعها نظارة الاشغال العمومية

(فى تحويل النيل عن مجراه)

مادة ٣٥ - اذا تحول النيل عن مجراه حتى تكوّن عن ذلك جزيرة صغيرة أو أرض (طرح بحر) أمام جسر ما مقام عليه آلة رافعة مرخص بها

رسميا ورأت الحكومة مناسبة بيع الارض أو الجزيرة أو إبحارهما فله صاحب الآلة الحق المطلق في حفر مسقي في الارض الخادنة لا يصال المياه الى تلك الآلة ولا يطلب منه شيء عن ذلك

(في شحن المراكب وتفرغها)

مادة ٢٦ - يسوغ لأصحاب المراكب في كل حين شحن مراكبهم وتفرغها في جميع الموارد المعدة لذلك سواء كانت على جسور النيل أو جسور الترع بشرط أن لا يحدث من ذلك ضرر ما لهذه الجسور ولا ما يمنع المسير عليها غير أنه اذا كانت الموردة منفصلة عن الماء بأرض لآحد الافراد ولا يمكن الوصول لتلك الموردة من طريق آخر فعلى أصحاب المراكب الاتفاق مع صاحب تلك الارض على تخطيط طريق لمرور شحنة مراكبهم بدفع أجرة مناسبة عن ذلك فإذا توقف صاحب الارض فيلزم بقبول الإبحار الذي تقدره اللجنة المذكورة في المادة السابعة والعشرين ولا يجوز بوجه عام لأصحاب المراكب تهجير مراكب أو ترميمها الا على المسطح من جهة الماء

(في لجنة التقدير)

مادة ٢٧ - ان لم يتفق المختصان حيا على مقدار التعويض عن الارض اللازمة لإنشاء مسقي أو مصرف أو عن غير ذلك مما هو مذكور في أمرنا هذا فتشكل لجنة لتقدير ذلك التعويض تؤلف من المدير أو من ينوب عنه بصفة رئيس ومن الباشمهندس واثنين من عمد المديرية يختار كل من المختصين واحدا منهما فإذا تساوت الآراء تكون الاغلبية للفرق الذي منه الرئيس فإذا غاب الباشمهندس أو لم يتمكن من حضور اللجنة فيجوز لمفتش الري أن يعين المهندس المعاون الرئيس بدلا عنه

(في عدم الحق لأصحاب المراكب بمطالبة الحكومة)

مادة ٢٨ - ليس لأصحاب المراكب أو أصحاب مشحوناتها أن يطالبوا الحكومة بتعويض ما عن تأخير يحصل من جراء اقفال ترعة أو من نقص المياه فيها أو في النيل أما الاقفال فيعلن اليهم عنه بقدر ما يكون ذلك مستطاعا

فصل ٤

الترع والجسور

(في غرق المراكب أو ارتطامها - تشخيصها)

مادة ٣٩ - اذا غرق مركب في النيل أو في إحدى الترع العمومية أو في أحد الحيطان أو ارتطم ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو توقف سير المياه فعلى المحافظ أو المدير أن يأمر صاحب المركب أو الرئيس (الذي عليه أن يخبر صاحب الشحنة بذلك) بإخراجه فإن لم يتصل لذلك في ميعاد ثمانية أيام من تاريخ الأمر فيبأمر المحافظ أو المدير حينئذ إخراجه على نفقة صاحبه فإذا حصل للمركب أثناء الإخراج عوارماً أو تلف لمشحونه فليس لصاحبه أن يطالب الحكومة بتعويض ما عن ذلك فإن لم يدفع صاحب المركب ما يكون قد صرف على إخراج مركبه في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ تكليفه بالدفع فللمحافظ أو المدير حينئذ أن يبيع المركب ومشحونه ويخصم من الثمن مصاريف الإخراج ويدفع الباقي إلى صاحبه أما إذا كانت نفقة إخراجه تزيد من غنه وثن مشحونه وكان صاحب المركب فقيراً فالزيادة تكون على الحكومة

وإذا غرق مركب في ترعة ضيقة أو في هويس أو أمام قنطرة هويس أو قنطرة أو ما شاكل ونشأ عن ذلك عطل الملاحة أو تعذر أو نقص في إيراد المياه بالترعة أو من هويس أو قنطرة فيتخذ مفتش الري الوسائل السريعة لإخراج المركب من الموضع الخطر ويخبر المدير بذلك في الوقت ذاته وتقوم الحكومة بنفقة إخراج المركب ولكن لا يحق لصاحبه مطالبتها بشئ عن الحسارة التي تحصل أثناء الإخراج سواء كان للمركب أو لمشحونه أما الإجراءات التي يقتضى اتباعها بعد إخراج المركب من الموضع الخطر فتكون بحسب ما هو مدون في القسم الأول من هذه المادة

(في وضع المعادى في الترع)

مادة ٣٠ - لا يكفي بترخيص نظارة المالية بوضع المعادى في الترع بل يقتضى أيضاً مصادقة مفتش الري على وضعها والنقطة التي توضع فيها أما المعادى القديمة فإذا رأى مفتش الري أن وجودها في محلها مضر بآرى أو الملاحة وكان في الإمكان نقلها إلى نقطة مجاورة بدون تعطيل المرور فعليه

أن يطلب من المدير نقلها أما اذا كان الثقل متعذرا فعلى مفتش الري والمدير أن يتفقا على ذلك ويعرضا المسألة على تشارنى المالية والاشغال العمومية وهما تقرران اذا اقتضت الحال ابطال المعدية وحينئذ ترفع عوائدها ويقام كوبرى عوضا عنها للزور العام ولا يكون لأرباب المعدية الحق فى مطالبة الحكومة بتعويض ما

مادة ٣١ - لا يسوغ تكليف أرباب المراكب المرخص لهم بالشحن والتفريغ على جسور النيل والترع والمصارف العمومية بدفع شئ من العوائد عن مراكبهم أو اكراههم على ذلك فمن يقدم على هذا الامر يعاقب بالعقوبات المقررة فى قانون العقوبات الاهلى

(فى المخالفات)

مادة ٣٢ - من يعمل عملا من الأعمال الآتية يعاقب بلجس من خمسة عشر يوما الى شهرين وبغرامة توازى بالأقل قيمة مصاريف اعادة الشئ الى أصله التى تقدرها نظارة الاشغال العمومية ولا تتجاوز هذه الغرامة ضعف تلك المصاريف

(أولا) من يعمل عملا من الأعمال الآتية بغير ترخيص خصوصى

- (أ) اقامة جسر أو القاء أحجار وغير ذلك مما ينشأ عنه تعطيل سير المياه
- (ب) اقفال أبواب الأهوسة أو فتحها أو مس أى جهاز آخر من الجهيزات المعدة لوقاية القناطر

- (ج) ازالة جسر من الجسور القائمة فى التربة لشدّها أو تقليل ايرادها
- (د) اقامة بناء من الأبنية أو دولاب هدير أو ساقية أو طلبة وما شاكل ذلك على جسور النيل أو الترع أو المصارف العمومية فكل بناء أو آلة تقام على هذه الكيفية تزال حالا (ويجوز اقامة الشادوف والنطاة والطنبورة بدون رخصة بشرط أن لا تحدث أدنى قطع أو تلف فى الجسور)

فصل ٤
الترع والجسور

(هـ) احداث قطع في جسور النيل أو احدى ترع الرى أو الصرف أو اقامة قم لمرور المياه

(و) ازالة آتربة الجسور

(ز) احداث تغييرا في هويس أو قم من بناء سواء كان الهويس أو القم عموميا أو خصوصيا ومقاما على جسر النيل أو جسر ترعة عمومية

(ح) أخذ آتربة أو أحجار أو أخشاب أو غير ذلك من مهمات جسور النيل أو الترع أو مهمات أى عمل من أعمال الحفظ أو الاقدام على أمر يضر بالاعمال الصناعية ويكون مشايخ البلاد الذين بعهدتهم هذه الأعمال الصناعية مسؤولين إزاء الحكومة إداريا إذا لم يبلغوا تلك الأفعال إليها بشرط أنها (الحكومة) تعين خفراء لذلك

(ثانيا) من يدفن رمة في الجسر

(ثالثا) من يأخذ مياهها من احدى الترع سواء كان ذلك بفتح فمها أو قم المسقى أو يحدث قطعا في جسورها أو يرفع المياه منها رفعا صناعيا في الايام التى ينش فيها مفتش الرى أو غيره من المسدودين بعدم استعمال مياه الترعة لرى

مادة ٣٣ - من يعمل عملا من الأعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها ٢٥ قرشا الى ٢٠٠ قرش وبالحبس من خمسة أيام الى ثلاثين يوما وهذه الأعمال هي

(أولا) تصرف مياه الصرف في ترعة عمومية بغير الترخيص كتابة من مفتش الرى

(ثانيا) اقامة قنطرة على ترعة سواء كانت تلك القنطرة دائمية أو وقتية أو وضع ماسورة أو حجارة فيها بدون الترخيص بذلك ترخيصا خصوصيا

مادة ٣٤ - من يعمل عملا من الاعمال الآتية يعاقب بغرامة قدرها ١٠ قروش الى ٥٠ قرشا وبالحبس من ٢٤ ساعة الى ١٥ يوما وهذه الاعمال هي

فصل ٤
الترع والجسور

(أولاً) وضع الطمي الناتج من التطهير أو من حفر مسقي أو قناة صافية أو وادٍ على ميول إحدى الترع أو جروفها

(ثانياً) أحداث ضرر بجروف مصرف عموي بالندفاع المياه المنصرفه من الاراضي أو ردم قاع المصرف بالطين أو الرمل الآتين اليه من الخارج بالندفاع المياه

(ثالثاً) غرز أوتاد (خوازيق) في أحد الترع لربط شبك الصيد

مادة ٣٥ - من يلقي رمة حيوان في النيل أو في ترعة أو مصرف عموي أو غير ذلك من المواد التي تفسد المياه يعاقب بغرامة قدرها مائتا قرش وعلى أرباب الحفظ اخراج تلك الرمة ودفعها

مادة ٣٦ - يجوز تطبيق عقوبتي الغرامة والجس المذكورتين في المواد ٣٢ و ٣٣ و ٣٤ من هذه اللائحة كل واحدة منهما على حدتها

مادة ٣٧ - فضلاً عن محاكمة المخالف عن المخالفات المتقدم ذكرها يلزم في كل حال بإعادة الشيء الى أصله وإذا امتنع فللحكومة تجرى الاعمال اللازمة على نفقته خاصة وتحصل قيمتها منه بالكيفية المقررة في الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٣٨ - تصدر الاحكام لجنة ادارية تشكل من المدير والباشمهندس أو من ينوب عنه وثلاثة من عمد المديرية نفسها تعينهم نظارة الداخلية (١) وفي حالة غياب المدير يجوز لوكيل المديرية التروؤس على هذه اللجنة (مستورث ٥٨ الرقم ٨ يوليو سنة ١٨٩٧)

ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء

ولا تقبل أدنى معارضة إذا كان الحكم صادراً بالغرامة فقط وفي حالة صدور الحكم بالجس يجوز للحكوم عليه استئناف الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة الداخلية من وكيل هذه النظارة بصفة رئيس ومن مستشار خديوي

(١) راجع القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٨ بوجوب انتخاب عضوين احتياطيين من العدد ملاوة على الثلاثة عد المبعين أعضاء اللجنة لكي إذا غاب أحدهم يستعاض عنه بأحد العضوين الاحتياطيين المذكورين

فصل ٤
الترع والجسور

ومن مندوب من نظارة الاشغال العمومية ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للدرية أو للمحافظة في خلال الثلاثة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم ولا يقبل الا اذا أثبت المستأنف عند تقديم الاعلان أنه دفع ما حكم عليه من الغرامة ومصاريف اعادة النشئ الى أصله مع حفظ حقه برتها اليه اذ ابرئت ساحته مادة ٣٩ - تضع نظارة الداخلية لائحة خصوصية تقرر فيها الاجراءات التي تتبع أمام اللجنة الادارية واللجنة الخصوصية (١)

مادة ٤٠ - مشايخ وخفراء البلاد والكفور ونظار جفالك وأعراب الدومين والدائرة السنية هم مسؤولون عن المحافظة على الجسور والترع وجميع الاعمال الصناعية التي هي في دائرة كل منهم وفي عهده فاقدا حصلت مخالفة فيلزمون شخصياً بنفقة اعادة الاعمال الى أصلها اذا لم يتيسر معرفته الفاعلين مادة ٤١ - تحصل قيمة المصاريف والغرامات بمقتضى أحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وفي حالة عدم تحصيل الغرامة يجبس المحكوم عليه بها ٢٤ ساعة عن كل ثلاثين قرشاً منها (٢) وهذا الجبس يحكم به المدير (٣) مادة ٤٢ - يلغى كل ما كان من الاحكام السابقة مخالفاً لأمرنا هذا مادة ٤٣ - على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية والمخاتبة تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

قرار صادر من نظارة الداخلية

بتاريخ ١٦ يولييه سنة ١٨٩٨

غرفة ٤٠
لائحة المرافعات المتبعة
في مخالفات قانون الترع
والجسور

مادة ١ - كل مخالفة لاحكام قانون الترع والجسور الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ (١٦ شعبان سنة ١٣١١) يكون اثباتها في محضر يحرره ويضميه مهندس المركز أو معاون ينفذه الباشمهندس لذلك ويرفع عليه أيضاً المصادرة

(١) راجع النمرة الآتية

(٢) راجع الخشية المتدرجة في ذيل صحيفة ٧٢

(٣) راجع الصحيفة ٣٧ نمرة ١٢

فصل ٤
الترغ والجسود

أو أحد مشايخ البلد الذى تكون المخالفة قد حدثت في دائرة اختصاصه فإذا كان العمدة والشيوخ غائبين فيوقع عليه مأمور المركز أو أحد معاونى المديرية أو المركز أو أحد رجال البوليس بشرط أن يكون الواحد منهم قد شاهد حدوث المخالفة عيانا فإذا كان أحد هؤلاء العمال أو أحد رجال البوليس غائبا فيكتفى في محاكمة المخالف أن يصادق على توقيعات محضر المخالفة مقتش الرى أو الباشمهندس أو أحد مديري الاعمال أو أحد ملاحظى أعمال المقاولات أو مهندس ينتدبه مقتش الرى أو أن يكتفى بتوقيع أحد هؤلاء العمال بدون لزوم لتوقيع آخر معه وكلما انتدب الباشمهندس أحد معاونين أو انتدب مقتش الرى أحد المهندسين الى مأمورية يفوض اليه فيها تحرير محاضر بحسب هذه المادة يجب ابلاغ المدير على الفور اسم المندوب والمأمورية المكلف هو بها وقد تكون المأمورية مختصة بمسألة واحدة أو بمجموعة مسائل أو بمجموعة واحدة يفرض على المندوب أن يقيم بها زمنا معلوما كسألة مخالفة نظام النواية مثلا على رعة مفروضة أو في مركز من المراكز في أثناء نفوذ ذلك النظام

مادة ٣ - يؤرخ المحضر ويكون مشتملا على ما يأتى

(أولا) اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل اقامته

(ثانيا) تعيين المخالفة وتاريخ ارتكابها ومحل وقوعها وعلى من يشتبه أن يبين أيضا في المحضر الظروف الدالة على ادانة المتهم ويبحث بذلك المحضر في مدى أربع وعشرين ساعة الى المديرية مشفوعا بتقرير منه يعين فيه مصاريف اعادة النشئ الى أصله

مادة ٣ - يجعل في المديرية دفتر مخصوص يتولى تحريره أحد المستخدمين ويكون بوظيفة كاتب للجنة ويدون فيه على الفور الامور الآتية الاول تاريخ ورود التقرير والثاني تاريخ المحضر والثالث اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل اقامته والرابع موضوع المخالفة

مادة ٤ - يبعث كاتب اللجنة الى المخالف في مدى ٢٤ ساعة تلى تاريخ ورود التقرير طلبا بسيطا للحضور أمام تلك اللجنة ويكون ذلك الطلب نسختين أصليتين مذكورا فيه أولا اسم المخالف ولقبه ومهنته ومحل اقامته ثانيا موضوع المخالفة ثالثا مواد القانون التى تنطبق عليها رابعا يوم الحضور وساعته ويجعل ميعاد الطلب ثلاثة أيام كاملة فى الأقل

مادة ٥ - يكلف أحد رجال الادارة بتسليم نسخة الطلب الى المتهم ويذكر ذلك فى ذيل هذه النسخة والنسخة الاخرى أيضا مع ذكر تاريخ توقيعه عليها وعلى المدعو للحضور أمام اللجنة أن يوقع أيضا على الطلب أو يختمه فان أبى التوقيع أو كان غائبا يذكر ذلك أيضا وتسلم النسخة الاصلية الى شيخ البلد أو الى شيخ الحارة وعليه أن يعطى ايصالا بالاستلام

مادة ٦ - على كاتب اللجنة أن يدون فى الدفتر المتوخ عنه فى المادة الثالثة من هذا القرار تاريخ الطلب وكل ما يتبع ذلك من الاجراءات الى أن يصدر الحكم التهاى فى المسألة

مادة ٧ - على التهم أن يحضر بنفسه أمام اللجنة فى اليوم والساعة المفروضين للحضور ولا يجوز له قط أن يجتج بأن الطلب غير مستوف الاصول المقررة فجزد حضوره أمام اللجنة يبطل كل احتجاج من هذا القبيل

مادة ٨ - متى حصل التوقيع على المحضر بحسب الاصول يصعب المحضر ممولابه الا اذا ثبت ما ينفيه وعلى كاتب اللجنة أن يتلوه ويتلو التقرير الملقوبه ثم يبدى التهم مالم يه من أوجه الدفاع عن نفسه ويجوز له أن يطلب سماع شهوده اذا هو قدمهم لتلك فى الجلسة ويلخص كاتب الجلسة أوجه الدفاع وشهادة الشهود فى محضر يحرره عن ذلك وتصدر اللجنة حكمها فى ذات الجلسة مشتملا على الحينيات ثم للجنة أن تأمر بتحقيق اضافى فى القضية اذا رأت لتلك لزوما فتعين اليوم والساعة اللذين تنعقد فيهما الجلسة للنظر فى تلك القضية ثانية أما ميعاد هذه الجلسة فلا يتجاوز ١٥ يوما

فصل ٤
الترع والجسور

مادة ٩ - اذا لم يحضر المتهم في الجلسة الاولى على اللجنة أن تتحقق ما اذا كانت الاجراءات المختصة بطلب حضور المخالف قد استوفيت بحسب نص المادة الرابعة والمادة الخامسة من هذا القرار فلذا تعين لها في تلك الاجراءات شئ مغاير للاصول تأمر حينئذ بطلب آخر للحضور يجب ارساله في مدى ثلاثة أيام

مادة ١٠ - انا كان طلب الحضور مستوفيا بحسب الاصول المقررة فيصدر الحكم غيابيا ولا تجوز المعارضة فيه

مادة ١١ - اذا قبل من المتهم الاستئناف بناء على احكام المادة الثامنة والثلاثين من قانون الترع والجسور فعليه عند تقديم التقرير اللازم لذلك أن يقدم وصلا يتضح منه انه قد دفع الى خزينة المديرية المبلغ المحكوم به عليه من غرامة ومصاريف اعادة الشئ الى أصله فلذا لم يكن التقرير مشفوعا بذلك الوصل فلا يقبل ويرسل طلب الاستئناف هذا في مدى الثلاثة أيام الى نظارة الداخلية ومعه الحكم وأوراق القضية

مادة ١٢ - تلتئم اللجنة في زمن المناوبة الصيفية (وهي مناوبة الواورات والطلبات) مرة واحدة في الاسبوع على الاقل فلذا كان قبل ميعاد الاجتماع بثلاثة أيام على الاقل لم يرسل طلب من طلبات الحضور ولا توجد قضايا متأخرة فعلى المدير اخطار أعضاء اللجنة بأن اللجنة لا تلتئم في ذلك الاسبوع

مادة ١٣ - يكلف المدير بتنفيذ احكام اللجنة المذكورة ولجنة الاستئناف المختصة (١)

مادة ١٤ - يتبدئ العمل بهذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بعشرة أيام

(١) راجع الامر العالي الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ والقرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٧ ديسمبر من السنة المذكورة

فصل ٤
الترع والجسور

مادة ٤١
رى الاراضى الشراف
فى الوجه البحرى

الامر العالى الصادر فى ١٥ مايو سنة ١٩٠٣

(١٧ صفر سنة ١٣٢١)

بما أن إيراد النيل غير كاف فى زمن التحريق ولذلك يقضى أن يكون استعمال المياه على نظام مستديم فى المدة الواقعة بين ١٥ مايو و ٣١ يولييه من كل سنة

وبعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ المختص بالترع والجسور وعلى أمرنا الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ المختص بالعمد والمشايخ

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الاشتغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظارة

مادة ١ - من يخالف قرارا وزاريا أو أى قرار آخر من القرارات الادارية القاضية بمنع رى الاراضى المعروفة بوجه عام فى الاقاليم البحرية بالاراضى الشرافى المخصصة لزراعة القدة أو الزراعات الأخرى التى تعد أرضها بالكيفية التى تعد بها الاراضى لزراعة القدة يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوما الى شهرين أو بغرامة قدرها جنبه مصرى واحد الى عشرين جنبها مصريا

ولا يشمل هذا المنع الخضرة والمقاتى ولا الاراضى المخصصة للزروعات التى يمكن إدواؤها بعياء الابار التى لا اتصال بينها وبين ترعة من الترعة بل هى تابعة فقط من طبقات الارض ولا الجزائر المحاطة من كل جهة بالمياه ولا السواحل المتصلة بالبحر المنحصرة ما بين البحر وجسره على فرعى النيل الشرقى والغربى ويجوز تقرير ذلك المنع فى أى حين بين الخامس عشر من شهر مايو والحادى والثلاثين من شهر يوليو فقط

مادة ٢ - تصدر الاحكام فى ذلك اللجنة الادارية المشكلة بموجب المادة الثامنة والثلاثين من أمرنا الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ المختص بالترع والجسور بشرط مراعاة أحكام المادة السابعة والثلاثين وما يلها من ذلك الامر وبدون الاخلال بالحق الذى يحول إيقاف أى جهاز رافع أو أية آلة رافعة حالا بالطرق الادارية

- مادة ٣ - عمد البلاد ومشايخهم أنفسهم مسؤولون بتنفيذ القرارات الادارية المتوة عنها في المادة الاولى من أمرنا هذا بكل دقة
- مادة ٤ - فضلا عن محاكمة المخالف عن المخالفة التي يرتكبها تحكم بلجان المديرية المشكلة بموجب المادة الثانية من أمرنا الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ على العمد والمشايخ أيضا عند وقوع المخالفة بالعقوبات المقررة في المادة الخامسة منه اذا لم يبلغوا عن المخالفة في مدى أربع وعشرين ساعة ولا يمنع ذلك فصلهم عن وظيفتهم أيضا
- مادة ٥ - على نظار الداخلية والاشغال العمومية والحفانية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

نمرة ٤٢
مرمان أحكام الامر
العالى المذكور على باقي
أراضى القطر المصرى

الامر العالى الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥
(١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٢٣)
تسرى أحكام أمرنا الصادر في ١٧ صفر سنة ١٣٢١ (١٥ مايو سنة ١٩٠٣)
المذكور آنفا على الباقي من أراضى القطر المصرى

الفرع الثانى (فى السكك الزراعية)

نمرة ٤٣
اللائحة العمومية
فى المخالفات
والعقوبات المترتبة
عليها

الامر العالى الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
(٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٠٨)
(فى ماهية السكك الزراعية)

مادة ١ - يراد بالسكة الزراعية فى أمرنا هذا كل سكة أعدت لمنفعة أكثر من بلدين وتعتبر جميع السكك الزراعية عمومية ومن أملاك الحكومة سواء كان أنشاؤها على مصارف الحكومة خاصة أو بنقود فرضت على الاقليم الذى ينتفع بها أو على التواشى كما هو مبين فى المادة الرابعة الآتى ذكرها

ولذلك ترفع الاموال الأميرية عن الاراضى التى تستلزمها تلك السكك ويتناول السكة الزراعية المقامة على امتداد جسر ترعة عمومية أو مصرف عموى كل ما كان من أحكام أمرنا الصادر فى ١٢ ابريل سنة ١٨٩٠ - ٢١ شعبان سنة ١٣٠٧ منطبقا عليها (١)

(فى الاجراءات التى تتخذ لانشاء سكة زراعية)

مادة ٣ - اذا رأى المدير ضرورة انشاء سكة زراعية واحدة أو جملة سكك فى دائرة مديريته فعليه أن يستشير مفتش الرى لانباء رأيه فى ذلك وكذا على مفتش الرى اذا رأى وجوب انشاء سكك من هذا القبيل أن يعرض آراءه على المدير فاذا اتفقت آراؤهما فعلى المفتش أن يضع لذلك رسما ومقايضة عمومية بتكاليف انشائها ويصير عرضهما على نظارتى الداخلية والاشغال العمومية من المدير ومن مفتش الرى مشفوعين بملحوظاتهما واذا اتفقت النظارتان على العمل تعرضان المشروع على مجلس النظار وهو يجرى مايلزم لانشاء مجلس المديرية للنظر فى هذا المشروع فيقرر اذا اقتضت الحال المصاريف اللازمة لاجرائه بحسب أحكام المادة الثانية من القانون النفاى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ (٢٤ جادى الثانية سنة ١٣٠٠) (٢) ويحضر مفتش الرى جلسات مجلس المديرية بنفسه ليشرح المشروع للمجلس ويوقفه على مقدار التكاليف اللازمة لانشاء السكك المطلوبة انما لا يكون له قط صوت فى المداولة فاذا اعتمد المجلس ذلك المشروع وقرر فرض مايلزم من النقود لاجرائه فيبيع المدير حينئذ الى نظارتى الداخلية والاشغال العمومية بما يكون قد قرره المجلس فى هذا الشأن وباتفاق النظارتين يعرض ذلك على مجلس النظار فان اعتمد المجلس ذلك فيصدر أمر عال بنزع ملكية الاراضى اللازمة وبتحصيل النقود التى تكون تقرر لانعام العمل طبقا لأحكام أمرنا الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فاذا اقتضى الحال لان تحتاز هذه السكك أرضا من الأراضى

(١) حل مجله الامر العالى الصادر فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

(٢) راجع فى السكك الاول صحيفة ١

فصل ٤
السكة الزراعية

الأميرية الحرة فهذه الاراضى تعطى مجاناً وعند الاستحصال على التقود المذكورة
بأكملها تخطر المالية نظارة الاشغال العمومية بذلك وهذه تصدر الاوامر اللازمة
بانشاء السكة حالا

(في الاجراءات التى تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية

يقتنع بها أكثر من اقليم)

مادة ٣ - اذا كانت السكة الزراعية يقتنع بها اقليمان فيجوز لمديرى
ذلك الاقليمين ومفتشى الرى فيهما أن يلتفتوا فيعروا معا تقريراً بذلك
يقدمونه الى نظارتى الداخلية والاشغال العمومية وبعد اتفاقهما يعرض على
مجلس النظار وهو يجرى ما يلزم لالتزام مجلسى الاقليمين ليعينا معا الاتجاه الذى
يجب أن تسير فيه السكة ثم يقدمان الى نظارتى الداخلية والاشغال العمومية
ما يكونان قد قرراه فى ذلك على ما هو مذكور فى المادة الثانية المذكورة آنفاً

(فى الاجراءات التى تتخذ فيما اذا كانت السكة الزراعية لم يصادق

على انشائها الا بعد من أعضاء مجلس المديرية)

مادة ٤ - اذا رفض مجلس المديرية طلب انشاء السكة الزراعية فلذى
الشان من الملاك أن يقوموا بمصاريف انشائها متعهدين بدفع المبلغ اللازم
لوفاء بهذه التكاليف فاذا بلغت التعهدات ما يكفى لانشاء السكة حسب
التكاليف التى يكون قد قدرها مفتش الرى فالمدير يخطر نظارتى الداخلية
والاشغال العمومية بذلك لعرض المسألة على مجلس النظار كما تقدم فى المادة
السابق ذكرها فان صادق المجلس على ذلك فيصدر قراره مصرحاً باجراء العمل
وتحصيل التقود المتعهد بها من المتفعين طبقاً لأحكام أمرنا الصادر
فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(فى القناطر والبراج)

مادة ٥ - كل قنطرة تقام على رعة عمومية أو مصرف عموى تكون
مصاريفها على الحكومة أما القناطر والبراج والسجوات التى يرى ضرورة
اقامتها عند النقط التى فيها تقاطع السكك الزراعية مجلى المياه أو المصارف

فصل ٤
السكك الزراعية

الخاصة الموجودة قبل إنشاء تلك السكك فتدرج مصاريف عملها في المقاييس التي عمل عن انشائها وتؤخذ هذه التكاليف مما يتحصل من النقود التي تفرض وأما نفقة إقامة القناطر والسحارات والبرايخ اللازمة لجارى المياه وللصارف الخاصة التي عمل بعد إنشاء السكك فيكلف بها أهالى النواحي أو الافراد الذين يكونون قد طلبوا اقامتها ويقدمون من أجل ذلك طلبا الى المدير فاذا اعتمد يرسله الى مفتش الري فان اعتمد هذا أيضا فيأمر بعمل رسم ومقاييس بمقدار المصاريف ويرسلها الى المدير وهو بعد تحصيل قيمة تلك المصاريف يكلف الباشمهندس بأجراء العمل أما اذا لم يعتمد مفتش الري اجراء العمل المطلوب فيعرف المدير بمخولته في ذلك كلمة

(في صيغة السكك)

مادة ٦ - عمل الترميمات الدورية اللازمة للسكك الزراعية والقناطر القائمة على الترع أو المصارف العمومية أو العلامات الكيلومترات على مصاريف الحكومة خاصة وعلى أرباب القناطر والبرايخ أو السحارات المجمعة لمرور بحار أو مصارف خصوصية اجراء الترميمات التي تلزم لها بملاحظة مصلحة الري واذا تبين الباشمهندس أن شياً من القناطر والبرايخ والسحارات التي من هذا القبيل في حالة سقيمة أو محدثة ضرراً ما للسكة الزراعية أو تسبب عنه ذهاب مياه الري سدى فيقدم الى المدير تقريراً بذلك والمدير يكلف المالك بأجراء الترميمات اللازمة فان لم يقم المالك بذلك في ميعاد خمسة عشر يوماً فيجوز للمدير حينئذ أن يأمر الباشمهندس بأجراء العمل ثم يحجر تحصيل المصاريف اداريا من ذلك المالك طبقاً لأحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(في الاعمال المضرة بالسكك الزراعية)

مادة ٧ - لايسوغ احدث عمل من الاعمال الآتي بيانها وهي

- (أ) احدث قطع في السكك الزراعية
- (ب) وضع مواشير أو إنشاء برايخ تحت السكك بدون تصريح من مصلحة الري
- (ج) اسبدال مواشير أو برايخ مكسورة مما ينشأ عنه تعطيل المرور على السكة بدون تصريح قانوني من مصلحة الري

فصل ٤
السكك الزراعية

- (د) أخذ أترية السكة سواء كانت من مستورها أو من ميولها أو أخذ تلك الأترية بكيفية أخرى يترب عليها الاخلال بقطاعها
- (هـ) التعدى على حد السكة الذى هو نهاية ميولها سواء كان ذلك بالمحراث أو بالقصاية أو غيرها من آلات الفلاحة
- (و) نقل أو اتلاف أبحار العلامات المجموعة للكيلومترات أو الاتجار المغروسة على جانب السكة
- (ز) تعطيل مرور المياه من القناطر والبوايح والسحارات بكيفية ينشأ عنها ارتفاع المياه أمامها وغرق السكة الزراعية أو تلفها
- (ح) اغراق السكة بمياه الرى الا اذا دعت حاجة الرى الى غمر الاراضى بالمياه بمستوى أعلى من سطح السكة فعلى أصحاب هذه الاراضى حينئذ أن يقيموا جسورا على امتداد جوانب السكك لوقايتها من الغرق
- (ط) تعطيل المرور فى السكة بوضع سباخ عليها أو غم أو أخشاب أو بضائع أيا كان نوعها

(فى تخريب القناطر)

مادة ٨ - لا يسوغ بأى كيفية كانت تخريب القناطر أو البوايح أو السحارات المقامة تحت السكة الزراعية ولا ازالة أو مس أخشابها أو حديدتها أو غير ذلك من مهماتها بأى وجه من الوجوه

(فى الاحتياطات الواجب اتخاذها للحفاظ على القناطر المقامة

فى السكك الزراعية)

مادة ٩ - لا يسوغ مرور آلة لوكوموبيل أو غيرها من الآلات الميكانيكية الثقيلة الوزن على قطرة ترعة مارة بسكة زراعية الا بتصريح خصوصى من مصلحة الرى فان آلات التى من هذا القبيل يجب أن تنقل بمراكب تسير فى التربة كالعادة المألوفة

مادة ١٠ - لايسوغ إقامة منازل أو عيش من بناء أو خشب داخل حدود المسك الزراعية ولا إقامة سواق أو غيرها من الآلات الرافعة ولا مذاود (طوالات) للواشي

(في العقوبات التي تقع على من يخالف أحكام هذا القانون)

مادة ١١ - من يخالف أحكام المادتين السابعة والتاسعة من أمرنا هذا يعاقب بغرامة من عشرين قرشا الى مائة قرش ومن يخالف أحكام المادة الثامنة منه يعاقب بغرامة من جنيه مصرى واحد الى ٥ جنيهات ومن يخالف أحكام المادة العاشرة منه أيضا يعاقب بغرامة من جنيه مصرى واحد الى ٣ جنيهات ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى أحكام أمرنا الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وان لم يمكن تحصيلها من المحكوم عليه بها بحبس مدة ٢٤ ساعة عن كل ٢٠ قرشا (١) من مبلغ الغرامة فضلا عن ذلك فمن يحدث عملا من الاعمال المذكورة يلزم بإعادة الشيء الى أصله واذا امتنع فعليه الحكومة على نفقته وتحصل قيمة المصاريف منه بمقتضى أحكام أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(في محاكمة المتعدى)

مادة ١٢ - الغرامات المقررة في المادة المار ذكرها يحكم بها المدير بمجرد تقرير مخالفة يقدمه له بالمهندس الاقليم مستندا فيه على تقرير موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد الذى تكون المخالفة قد حصلت في دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين وعلى المدير أن يتأكد جيدا صحة ذلك التقرير وحكمه بذلك الغرامات لا يقبل الاستئناف مطلقا واذا كان الهدم والمشايع أو توليهم غائبين وقت تحرير التقرير فيصير التوقيع عليه من مهندس القسم ومن أحد رجال البوليس بناء على طلب المهندس المذكور

فصل ٤
السكك الزراعية

(في العقوبات التي تقع على من يأتى الشهادة في مسائل المخالفات)
مادة ١٣ - اذا أبى المدة أو الشيخ أو من ينوب عنهما التوقيع على التقرير المحرر بحضوره ولم يبد الاسباب الصحيحة لهذا الالباء أولم يذكر في التقرير دواعى امتناعه يعاقب بغرامة قدرها جنيه مصرى واحد أو بالحبس مدة أربع وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشا (١) من مبلغ الغرامة وذلك بموجب قرار ادارى يصدره المدير ولا يقبل الطعن فيه بوجه من الوجوه

(في مسؤولية أرباب الاراضى)

مادة ١٤ - يكون أرباب الاراضى المجاورة للسكك الزراعية أو مستأجرو تلك الاراضى ومدبوو مصلحة الاراضى الاميرية والدائرة السنية أو غيرهما من المصالح والهد ومشايخ البلاد ومشايخ الخفر والحفراء مسؤولين شخصيا عن كل ضرر يحدث للسكك الزراعية أو لمخقاتها أو كل تعد عليها ويعاقبون بالعقوبات المقررة بأمرنا هذا انما لم يظهر من تكبو المخالفات المذكورة

مادة ١٥ - يقرر ناظر الداخلية في لائحة مخصوصة طرق المرافعة التي تتبع أمام المدير

مادة ١٦ - يلغى كل ما كان من أحكام القوانين السابقة مخالفا لاحكام أمرنا هذا

مادة ١٧ - على نظار الداخلية والمالية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه

نمرة ٤٤
الاجرا آت في مواد
المخالفات التي تقع
بشأن لائحة السكك
الزراعية

قرار من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٩١
(٦ شعبان سنة ١٣٠٨)

بعد الاطلاع على المادة ١٥ من الدكرين الصادر في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٠
المتعلق بالسكك الزراعية

فقه - د ٤
السكك الزراعية

مادة ١ - كل مخالفة تحصل ضد نصوص الذكر يتوالمشار اليه يصير اثباتها في محضر موقع عليه من مهندس المركز والعمدة أو أحد مشايخ البلد التي تكون المخالفة قد حصلت في دائرته أو من ينوب عن الشيخ أو العمدة المذكورين

واذا كان العمدة والمشايخ أو نوابهم غائبين وقت تحرير المحضر فيصير التوقيع عليه من مهندس القسم ومن أحد رجال البوليس

مادة ٢ - المحضر يكون حجة على من وقعت منه المخالفة ما لم يثبت ما ينفيه

مادة ٣ - يلزم أن يكون المحضر مشتملا على ما يأتي

(أولاً) بيان المخالفة

(ثانياً) اسم المحل الذي وقعت فيه

(ثالثاً) اسم ولقب وصنعة ومحل سكن من وقعت منه المخالفة

ويجب أن يوضع فيه تاريخ تحريره ثم يرسل فوراً أو في ظرف ثلاثة أيام بالاكتر الى باشمهندس المديرية كي بعد الاطلاع عليه يرسله للمديرية فيمعد ثلاثة أيام على الاكتر مع تقرير منه مبين فيه قيمة ما يجب استرداده لينبى على ذلك الحكم

مادة ٤ - في حال ورود تقرير الباشمهندس الى المديرية يجب قيده في دفتر مخصوص يوجد بطرف مستخدم يقوم بوظيفة كاتب ويلزم أن يكون هذا الدفتر مشتملا على ما يأتي

(أولاً) تاريخ وصول التقرير

(ثانياً) تاريخ المحضر

(ثالثاً) بيان المخالفة

(رابعاً) اسم ولقب وصنعة ومحل سكن من وقعت منه المخالفة

فصل ٤
السلوك الزامية

ويذكر في هذا الدفتر زيادة على تلك البيانات تاريخ تكليف مرتكب المخالفة بالحضور أمام المدير ويوم الجلسة التي دعي اليها وبيان مختصر ماتم فيها ويكون كل ذلك بالكيفية الآتية بيانها

مادة ٥ - يجب على الكاتب أن يحضر في ظرف ٢٤ ساعة من وقت وصول التقرير علم خبر لمن وقعت منه المخالفة للحضور أمام المدير ويلزم أن تكتب مستثنان من علم الخبر وأن يبين فيه ما يأتي

(أولاً) اسم ولقب ومحل سكن وصناعة مرتكب المخالفة

(ثانياً) بيان المخالفة

(ثالثاً) قيمة الغرامة المطلوب الحكم بها عليه

(رابعاً) اليوم والساعة المعينان للحضور أمام المدير

مادة ٦ - يكلف أحد رجال الادارة بتسليم نسخة من علم الخبر للشخص المطلوب حضوره ويذكر هذا التسليم في ذيل علم الخبر ويصير امضاءه من المأمور المكلف بالتسليم بعد وضع تاريخ التسليم وعلى الشخص المطلوب حضوره أن يضع ختمه أو امضاءه على ذات اعلان التسليم

إذا لم يوجد الشخص المطلوب حضوره في محله أو وجد وامتنع عن استلام علم الخبر فيذكر غيابه أو امتناعه عن الاستلام ويضع شيخ البلد أو اثنان من رجال البوليس امضاءهما على ذلك

مادة ٧ - يكون التكليف بالحضور لميعاد ثمانية أيام كاملة

مادة ٨ - يجب على الشخص المطلوب حضوره أن يحضر بنفسه في اليوم المحدد أمام المدير ويبدى أوجه الدفع شفاها ويجوز له أن يطلب شهادة شهود نقي وتسمع شهادة الشهود في ذات يوم الجلسة وعلى الكاتب الذي يحضر بالجلسة أن يحرم ذكره بالأوجه التي يدينها مرتكب المخالفة لتني ما هو مسند اليه وبشهادة الشهود ان كانت تقدمت

- مادة ٩ - يصدر الحكم من المدير بعد سماع أقوال المتهم والشهود ان كانوا
مخفرون أو النيل
ويجب النطق به في الجلسة نفسها ويكون مشتملا على الاسباب التي بني عليها
- مادة ١٠ - اذا لم يحضر الشخص الذي كلف بالحضور في الجلسة المعينة
فيجب على المدير أن يصدر حكمه بغياب المتهم بعد أن يتحقق من صحة ما ذكر
بمحضر المخالفة ومن استيفاء الاجراءات المدونة في مادتي ٦ و ٧ من هذه اللائحة
- مادة ١١ - لا يقبل الطعن في الحكم الذي يصدر من المدير بوجه من
الوجوه وتحصيل الغرامة التي حكم بها يكون بالموافقة لنصوص الامر العالي
الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

الفصل الخامس

(في العونة)

الفرع الاول

(في مخفرون أو النيل)

الامر العالي الصادر في ٢٥ يناير سنة ١٨٨١

(٢٤ صفر سنة ١٢٩٨)

بند ٤ - أهالي القطر مكلفون بالاعمال الآتي بيانها وهي

نمرة ٤٥
الاعمال المكلف
بها الأهالي

(ثانيا) مخفرون أو النيل مدة زيادة النيل

بند ٥ - العونة واجبة على كافة أهالي القطر المذكور السليبي البنية
البالغ منهم خمس عشرة سنة فافوقها الى خمسين سنة ماعدا الاشخاص الذين
تتم لهم دواعي المعافاة المبينة في البند الآتي

العونة واجبة على سكان العزب والكفور اسوة سكان البلاد (مشرور نمرة ٢٥ الرقيم
٢٤ مارس سنة ١٨٩٧)

بند ٦ - يعاقب من العوة

فصل ٥
خفر حور النيل

- (أولا) العلماء والفقهاء والأشخاص المختصون بالتعليم وطلبة العلم بالمساجد والمدارس ومن المحلات الخيرية كالتكايا والاديرة والمستشفيات
- (ثانيا) خدمة المساجد والمقابر والأضرحة متى كانت لديهم شهادات مستوفاة
- (ثالثا) الفسس والرهبان والخاصات وخدمة الكنائس والمعابد والجيانات من سائر الاديان الذين لديهم شهادات مستوفاة
- (رابعا) أرباب الصنائع والحرف القائمون بإداء اليركو المستغلون بحرفهم وصنائعهم وصيدو السمك والمراكية

ولو أن هؤلاء الأشخاص لا ينفقون اليركو بسبب الغائه (مفطور غمرة ٦٣ الرقم ١٥ يوليه سنة ١٨٩٧)

- (خامسا) خفرء البلاد والكفور وغيرها المعلومون لدى المديرية
- (سادسا) أهالى المدن الشهيرة الذين لا يملكون أرضا ولا يشتغلون بزراعة
- (سابعا) الأشخاص المصابون بأمراض عضالية

في حالة ما إذا كان الأشخاص المعفون من العوة ينفقون هذه المادة ليس بينهم شهادات مثبتة لصفتهم بصيرادقائهم تحت مسؤولية العمدة إذا كانوا معلومين لديه (مفطور غمرة ٦٣ الرقم ١٥ يوليه سنة ١٨٩٧) (١)

الامر العالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧

(٢١ نى المجله سنة ١٣٠٤)

نمرة ٤٦

طلاب الاقالى السابعة
في حالة ما اذا خشي
من الفيضان

مادة ١ - اذا وصل ارتفاع مياه النيل الى أربعة وعشرين ذراعا باعتبار مقياس مصر يجوز للديرين وللمحافظين أن يطلبوا المساعدة من كل انسان قادر على العمل بنفسه بان يشترط في الاعمال اللازمة لتحتفظ من الفيضان في الجهة التى يخشى من حدوث خطر بها بحيث يكون طلب الانتفاع من الجهات الاقرب للعمل الذى يخشى منه

(١) وبناء على الفقرة الثانية من هذا المنشور لا ينفق استخراج الرهبان لفقر الحسور

مادة ٣ - ان لم يصل ارتفاع النيل للحد المعين في المادة السابقة وبرؤى مع ذلك لاحد المديرين أو المحافظين أن النيل يخشى منه في احدى جهات مديريته أو محافظته فيجوز له أن يتدعى حالاً بالعمل على مقتضى المادة المذكورة مع طلب التصديق على ذلك من نظارة الاشغال العمومية في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت ابتداء العمل ويستمر على العمل بمقتضى المادة الاولى الى أن يصدر اليه أمر بالامتناع عنه

قطر
خفر حور النيل

مادة ٣ - من يمتنع عن المساعدة في الاحوال الميئنة في المادتين السالفتين يعاقب بالحبس من عشرين يوماً الى ثلاثة أشهر أو بغرامة من مائة قرش الى ألف قرش

ويعاقب بهما الجزاء أيضاً كل من يمنع أحد الناس المطلوبين للمساعدة عن العمل

مادة ٤ - يؤلف تحت رئاسة المدير أو وكيله قومسيون من اثنين من عمد البلاد ومن مأمور المركز أو ناظر القسم ومن بائنه مهندس المديرية أو وكيله للحكم بالعقوبات المقررة في المادة السابقة

ويؤلف هذا القومسيون في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ومن اثنين من أعيان المدينة ومن مهندس التنظيم أو وكيله

مادة ٥ - يجوز للحكوم عليهم بالحبس أن يستأنفوا قرارات القومسيون المنوّه عنه بالمادة السابقة أمام قومسيون يشكل بمعرفة ناظر الداخلية تحت رئاسته أو رئاسة وكيل النظارة ويكون تقديم الاستئناف في ظرف خمسة أيام من تاريخ صدور القرارات المذكورة عن المحافظات ومديريات وجه بحري ووجه قبلي لجد أسبوط وفي ظرف عشرة أيام عن المديريات الكائنة قبلي أسبوط تنفيذ القرارات الانتهائية الصادرة من قومسيونات المديريات والمحافظات أو من قومسيون الداخلية يكون بمعرفة المديرين أو المحافظين

مادة ٦ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

الامر العالى الصادر فى ٢٨ يناير سنة ١٨٩٢

فصل ٥
خفر جسور النيل

مادة ١
نمرة ٤٧
النماء السخرة

مادة ١ - تلغى السخرة فى كامل انحاء القطر المصرى

أما خفر وملاحظة الجسور والاعمال الصناعية الأخرى والاشغال المستعجلة التى يلزم اجرائها عند حصول خطر فى زمن فيضان النيل فتبقى الاهالى مكلفين بها دون سواهم ويذكر ناظر الاشغال العمومية فى تقرير رفعه اليها فى آخر كل سنة عدد الايام التى يكلف الاهالى فيها بالقيام بهذه الاعمال أما فيما يختص بالاعمال المستعجلة المقتضى اجرائها عند حصول خطر فى زمن فيضان النيل فيذكر فى التقرير المذكور بيان الأسباب التى منعت من اجرائها بالاجرة وينشر هذا التقرير فى الجريدة الرسمية

مادة ٤٨
تقسيم المراكز
الى اقسام

مستخرج من منشورى نظارة الداخلية

(الصادرين فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٧ نمرة ٤٦ و ٤٧)

جسور النيل الداخلة فى كل مركز وجسور الفيضان التى فى الوجه القبلى تقسم أثناء الفيضان الى اقسام يكون كل قسم منها فى عهدة أحد المعاونين ومعه العدد اللازم من المشايخ والانفار للنفق

واذا كان عدد المعاونين التابعين للمركز غير كافى فتعين المديرية العدد المطلوب من طرفها

ويكون كل معاون مسؤولا عن حالة جسور النيل التابعة لقسمه وعن ضبط عدد المشايخ والانفار المخصصة له على الدوام وعليه ايضا ملاحظة تنفيذ كافة التعليمات التى تصدر من مأمورى نظارة الاشغال بالدفعة

ويجب على المأمورين توجيه اعتنائهم لفحص الكشوفات التى يحضرها العمدة عن الانفار المكلفين بأشغال العونة والتحقق من اجراء العمل بأحكام الاوامر العالية والمنشورات الصادرة فى هذا الشأن الا أنهم ليسوا ملزمين بالاقامة على الجسور بل يجب عليهم أن يدوموا التفتيش عليها وأن يلاحظوا أن المعاونين قائمون بأداء أشغالهم حق القيام

فصل ٥
خف وجسور النيل

طلب الانفار

طلب الانفار اللازمين للعودة يكون على حسب القواعد الآتية
عند تقرير الحصة القانونية لكل مركز ولكل بلد في المركز يجب على الجمعية
المتوة عنها في المادة ٣ من الامر العالي الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥
أن تنظر الى المسافة الكائنة بين كل قرية والجسور المقتضى خفها بحيث
ان المركز الذى أعظم جزء منه يبعد عن جسر النيل اللازم خفوه يرسل أنفارا
أقل من البلاد القريبة منه وهكذا عن البلاد التابعة لكل مركز

وعلى المأمورين أن يتدبؤا باستحضار الانفار على حسب ترتيب الكشف
المحرر من المعينة ولا يجوز ابقاؤهم في أشغال العودة زيادة عن خمسة عشر يوما
متوالية بحيث لا يطلب أول نفر مندرج في الكشف المذكور للشغل مدة
خمس عشر يوما أخرى قبل أن يكون آخر نفر أخذ دوره

وينبغى أن يرسل للمعاونين الكشوفات اللازمة باسماء الانفار التابعين لأقسامهم
كلما حصلت تبديلات فيهم وعلمهم أن يخطرخوا المأمورين عن كل نفر يتعيب
أو يستحضر بدلا عنه بدون اذنهم ولا يجوز للحد والمشايج أن يصرحوا بإجازات
غياب لاحد من الانفار أو باحضار بدله وإذا مرض أحد الانفار بالجسور
فعلى الشيخ الموجود تحت إدارته النفر أن يخطر المعاون عنه فيصرح هذا
للشيخ بأرساله الى بلده اذا تراى له لزوم ذلك واحضار بدله

وعند ما تنتهى الخمسة عشر يوما المعينة لعدد من الانفار لايجوز أن تترك
هذه الانفار مرا كزهم حتى تستلم الانفار الجديدة كلها تلك المراكز

وعند تحرير كشوفات الانفار المطلوبين للعودة كل سنة تدرج أسماء الانفار
الذين خدموا معظم المدة في السنة الماضية في آخر تلك الكشوفات

هذه التعليمات لاتسرى الا في حالة ما اذا كان الفيضان اعتياديا أما اذا
خشى منه فيعمل بمقتضى الاحكام الخصوصية المدونة في الامر العالي الصادر
في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ فيما يختص بطلب المساعدة من كل انسان قادر
على العمل

فصل ٥
خفر جسور النيل

الامر العالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩

مادة ١ - أهالى القطر مكلفون بخفر وحفظ الجسور والقناطر مدة
فيضان النيل حسب النصوص والقيود المينة بالامر العالى الصادر فى ٢٤ صفر
سنة ١٢٩٨ (٢٥ يناير سنة ١٨٨١)

نمرة ٤٩
حفظ جسور النيل
مدة الفيضان

مادة ٢ - تعين نظارة الاشغال العمومية للدريبات فى ١٥ يونيه من كل سنة
النقط التى يجب حفظها وخفرها وعدد الانفار اللازمين لذلك من كل مديرية

مادة ٣ - تعقد فى كل مديرية جمعية فى أول يوليه من كل سنة تحت
رئاسة المدير أو من ينوب عنه مؤلفة من بأشهندس المديرية وأمورى المراكز
وأربعة عمد من كل مركز (ينقصهم جميع عمد المركز فى جمعية تعقد تحت رئاسة
المأمور قبل انعقاد الجمعية فى المديرية) فيطرح المدير أو النائب عنه على الجمعية
التعليمات التى تكون وردت اليه من نظارة الاشغال العمومية عن مقدار الانفار
اللازمين للخفر وحينئذ تخصص الجمعية مقدار الانفار المقتضى اخراجهم عن
كل مركز وكل بلد من واقع دفاتر التعداد الموجودة بالمديرية

مادة ٤ - يجب على عمدة كل بلد أن يقدم للمديرية قبل ١٥ يوليه كشفا
باسماء جميع أنفار العونة المقتضى اخراجهم من البلد وتبين فيه مدة نوبة
كل شيخ من المشايخ (١)

مادة ٥ - يخرج العدد الذى تراه نظارة الاشغال العمومية لازما للخفر
على الدركات فى أول أغسطس أو فى أى وقت بعده تعينه النظارة المذكورة
بحسب حالة الفيضان

ولا يشتغل هؤلاء الانفار أكثر من خمسة عشر يوما متوالية ولا يمكن
اخراجهم مرة ثانية الا بعد أن يكون الانفار المقيدون بالكشف قد خرجوا
جميعهم كل بدوره

مادة ٦ - من يتأخر من الانفار للندرجة أسماءهم بالكشف الذى
يقدمه عمدة البلد للمديرية عن الخروج للخفر لى طلبه لذلك بعرفة شيخه
أو وقعت منه مخالفة فى تأدية وظيفة الخفر يجازى بعرفة لجنة تشكل فى المركز

(١) لا يدرج بهذا الكشف أسماء مشايخ العرب

فصل ٥
خفر جسر النيل

مؤلفة من مأمور المركز أو من ينوب عنه في حال غيابه بصفة رئيس ومن
الاربعة عمد المنتخبين من عمد المركز لحضور جمعية حفظ النيل بالمديرية (وهم
النصوص عليهم بالمادة الثالثة) بأحدى العقوبات الآتية

(أولاً) بغرامة من خمسة وعشرين قرشاً الى مائة قرش

(ثانياً) بغرامة من فوق المائة قرش الى ألف قرش أو الحبس من خمسة
أيام الى ثلاثة أشهر ولا تكون جلسة اللجنة صحيحة الا بحضور اثنين
من العمد على الأقل مع مأمور المركز أو من ينوب عنه

وفي حال مرور الأمور على الجسور بعيداً عن ديوان المركز يجوز له أن يشكل
لجنة بمعرفته تحت رئاسته في المحل الذي يكون موجوداً فيه وينتخب لها أربعة
عمد من عمد البلاد المجاورة للحكم في المخالفات والتأخيرات التي تظهر له أثناء مروره

وعلى شيخ البلد أن يقدم رجلاً للفخر في الحال بدل المحكوم عليه

مادة ٧ - كل عمدة أو شيخ تأخر عن اخراج الانقار المخصصة أو عن استيفاء
عديدهم أو لم يتوجه الى محل الدرك الذي كلف بملاحظته أو تركه بدون إذن أولم يقم
بالملاحظة المفروضة عليه يجازى بمعركة اللجنة الادارية المنصوص عليها في المادة
الثانية من لائحة العمد والمشايج بالجزاءات التأديبية المينة بالمادتين التاسعة
والعاشرة من اللائحة المذكورة مع جواز ابلاغ الغرامة لغاية ألفي قرش

مادة ٨ - على مأمور المركز المنوط بملاحظة خفر الدرك أن يتخذ الاحتياطات
اللازمة في الحال لاستبدال الشيخ المتأخر بشيخ آخر في خفر الدرك المذكور

مادة ٩ - تشكل بالمديرية لجنة تحت رئاسة المدير أو وكيله في حال غيابه
مؤلفة من أربعة عمد تنتخبهم الجمعية المنصوص عليها بالمادة الثالثة للحكم في القضايا
المستأنفة ويجوز لمأمور المركز أن يطلب اعادة النظر في أي حكم من أحكام اللجنة
الابتدائية أمام اللجنة الاستئنافية ولا يجوز للحالف أن يستأنف الا في الحالة
المتوة عنها في الفقرة الثانية من المادة السادسة وإذا كان أحد أعضاء اللجنة
الابتدائية الذين حكموا في الحكم الابتدائي المستأنف موجوداً بصفة عضو أيضاً

فى لجنة الاستئناف حال النظر فى الحكم المذكور فلا يجوز وجوده بالجلسة الا اذا كان الثلاثة عمد الآخرون حاضرين ولا تكون جلسة اللجنة الاستئنافية صحيحة الا بحضور اثنين من العمد على الاقل لا يكون منهما العضو الذى اشترك فى الحكم الابتدائى المستأنف

مادة ١٠ - تضع نظارة الداخلية لأئحة عن كيفية تحرير المحاضر والمرافعات التى تتبع فى ذلك وتقرر فيها مواعيد الاستئناف وكيفية اعلان الاحكام وتنفيذها

مادة ١١ - المبالغ التى يحكم بها تحصل بالكيفية النصوص عليها فى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ مع عدم الاخلال بالحبس

مادة ١٢ - يبقى الامر العالى الصادر بتاريخ ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٠٤ ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ مرعيا ونافذا للمفعول

مادة ١٣ - تلغى الاوامر العالية الصادرة فى ٦ اغسطس سنة ١٨٨٥ وأول يولييه سنة ١٨٩٥ و ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ ويستعاض عنها بأمرنا هذا
مادة ١٤ - على نظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

قرار صادر من نظارة الداخلية

(فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٩٩)

مادة ٥٠
الاجراءات فى احوال
الخالفات

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من الأمر العالى الصادر فى ٢١ صفر سنة ١٣١٧

(٢٩ يونيه سنة ١٨٩٩) المختص بحفظ جسور النيل مدة الفيضان

مادة ١ - كل مخالفة لنص الأمر العالى المشار اليه والأمر العالى الصادر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٧ وبوجه عمومى لتصوص اللوائح المتعلقة بذلك يصير اتباعها بمحضرى بحور بمعرفة مهندس المركز أو معاون الذى يعينه الباشا مهندس ويوقع عليه من العدة أو أحد مشايخ الناحية التى تقع فيها المخالفة وفى حال غياب العدة أو المشايخ يوقع عليه من مأمور المركز أو أحد معاونى المديرية أو المراكز أو من أحد رجال البوليس بشرط أن يكونوا عاينوا المخالفة بنفسهم

فصل ٥
خفر جسر النيل

وفي حال غياب أولئك الموظفين يوقع على المحضر المذكور من مفئس الرى فقط أو من مهندس أو من مدير أشغال أو من ملاحظ القونترات الذى يعينه يجب اخطار المدير فى الحال عن اسم الشخص الذى يتدب وعن موضوع الأمورىة التى اتدب إليها

مادة ٣ - محضر المخالفة يكون مؤرخا ويشمل على ما يأتى

(أولاً) اسم ولقب وصنعة ومحل إقامة من تقع منه المخالفة

(ثانياً) إيضاح السبب الذى اتبنت عليه المخالفة واليوم والجهة التى وقعت فيها وكلفة الاحوال التى تدل على ارتكاب المخالفة ويرسل حالا الى المركز

مادة ٣ - من بعد وصول المحضر بأربع وعشرين ساعة يعلن المخالف بإعلان بسيط بأن يحضر أمام اللجنة وهذا الاعلان يعمل من نسختين ويشمل على ما يأتى

(أولاً) اسم ولقب وصنعة ومحل إقامة من تقع منه المخالفة

(ثانياً) موضوع المخالفة

(ثالثاً) بيان المواد التى يحاكم بمقتضاها

(رابعاً) اليوم والساعة المقتضى حضوره فيها بمحذدان فى أقرب وقت من تاريخ وقوع المخالفة

المدة التى تعين للحضور تكون على الأقل يومين خالية المسافات

مادة ٤ - المندوب الذى يعين لتسليم اعلان الحضور يجب عليه أن يثبت تاريخ وساعة التسليم فى ذيل نسختى الاعلان ويوقع عليهما أيضاً بأمضائه وفى حال غياب المعلن أو امتناعه عن الاستلام يذكر ذلك فى نفس نسخ الاعلان وتسلم النسخة المختصة بالمعلن الى العمدة وفى غيابه الى من ينوب عنه الذى يوقع على النسخة الأصلية بالاستلام

مادة ٥ - يجب على المخالف أن يحضر بنفسه أمام اللجنة فى اليوم والساعة المحددين وحضوره هذا يطل كل مخالفة حصلت فى الاعلان

فصل ٥
نفسر حور السل

مادة ٦ - اذا لم يحضر المعلن فيجب على اللجنة أن تحقق أنه حصل استيفاء مقتضى المادتين ٣ و ٤ من هذا القرار أم لا

ومتى تحققت من عدم وجود مخالفة في الاعلان تشرع في نظر القضية وتحكم غيابيا والقرار الذي يصدر لا يكون قابل للمعارضة

فالذا وجد مخالفة في الاعلان للجنة أن تأمر باعادة اعلان المخالف لأقرب جلسة

مادة ٧ - في أثناء مرور مأمور المركز على الجسور اذا تبين له وقوع مخالفة واقتضى الحال لتشكيل اللجنة في الجهة التي وقعت فيها المخالفة فبناء على نصوص المادة السادسة من الامر العالي يصير اعلان المخالف بالحضور حالا في الجلسة

مادة ٨ - وفي الجلسة التي تحدد يصير تلاوة محضر المخالفة بمعرفة كاتب الجلسة ويعتمد هذا المحضر حين اثبات ما ينفيه

وبعد ذلك اذا كان المتهم حاضرا يقدم أوجه الدفاع وتسمع شهوده اذا أحضرهم في نفس الجلسة

وعلى كاتب الجلسة أن يلخص في المحضر أوجه الدفاع وأقوال الشهود وتصدر اللجنة قرارها في الحال مبينا فيه الاسباب التي بنت عليها حكمها يجوز للجنة أن تأمر باعمال تحقيق اضافي اذا رأت لزوما لذلك وحينئذ تحدد جلسة للحكم نهائيا في المخالفة

مادة ٩ - اذا كان الاستئناف المرفوع من المخالف ضد قرار اللجنة صار قبوله بناء على المادة التاسعة من الامر العالي أى في الحالة المنو عنها بالفقرة الثانية من المادة السادسة يجب تقديمه بتقرير للمركز في بحر الثلاثة أيام التالية للحكم اذا كان صدوره بحضور المخالف أو من يوم اعلانه اذا كان صدر في غيابه

لا يقبل تقرير الاستئناف من المخالف من بعد مضي الميعاد المذكور يرسل حالا تقرير الاستئناف الى المديرية

فصل ٥
خفر جهور النيل

الاستئناف المرفوع من المأمور يمكن تقديمه في بحر الثمانية أيام من صدور الحكم بتقرير يدرج في ذيل الحكم

يصير اعلان الاستئناف لصاحب الشأن مع التنبيه عليه أن يقدم رأساً الى اللجنة الاستئنافية أوجه الدفاع في بحر الثمانية أيام

مادة ١٠ - يرسل المدير للجنة الاستئناف جميع القضايا المستأنفة ويحدد لها يوم الاجتماع في أقرب وقت ممكن

تحكم اللجنة الاستئنافية بعد اطلاعها على الاوراق من غير حاجة لاعلان المخالف مرة ثانية وهو يجوز له أن يقدم للجنة بيان أوجه الدفاع كلفة وللجنة أن تأمر بأعمال أى تحقيق تراه موافقا

لا يهل محضر عن جلسات اللجنة الاستئنافية

مادة ١١ - اعلان الاحكام الصادرة من اللجنة الابتدائية أو اللجنة الاستئنافية يكون بالطرق الادارية وفي حال صدورها بناء على طلب مأمور المركز الذي يرسل اليه المدير جميع أحكام اللجنة الاستئنافية

ينبغي أيضا على مأمور المركز أن يشرع في تنفيذ الاحكام الصادرة متى صارت نهائية

المبالغ التي يحكم بها تحصل بالطرق الادارية المنصوص عنها في الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ فيما يتعلق بتحصيل الاموال

مادة ١٢ - المخالفات التي تقع من المشايخ والحمد المختصة بلجنة المشايخ حسب المادة السابعة من الامر العالى يصير تحقيقها والحكم فيها على مقتضى القواعد الجارى العمل بها تنفيذا للامر العالى التنظيمى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بشأن الحمد ومشايخ البلاد

فصل ٥
ابادة الجراد

مادة ٥١
تكليف الاهال
لمابادة الجراد

الفرع الثاني — ابادة الجراد

الامر العالي الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٨٩١
(٩ ذى القعدة سنة ١٣٠٨)

مادة - ١ - يجوز للدبرين والمحافظين ومأموري المرا كز أن يستحضروا كل شخص قادر على العمل للمعاونة على إبادة الجراد وفقس هذه الحشرات ويكون - تحضار الاشخاص من أقرب الجهات للعمل المراد إبادة الجراد منه ويجوز لمن لم يرغب التوجه بنفسه أن يستحضر بالمال شخصا بدله باجرة من طرفه وبشترط في هذا البديل أن يكون من البلاد الغير مكلفة أهالها بالخروج لابادة الجراد نظرا لبعدها عن الجهات الموجودة فيها هذه الحشرات

مادة ٢ - كل من يرفض المعاونة في الاحوال اللازم احضاره فيها المينة في المادة السابقة يعاقب بلحبس من عشرة أيام الى ثلاثين يوما أو بغرامة من عشرين الى مائتي قرش

وبحكم بهذه العقوبة أيضا على كل من رفع الاشخاص المطلوبين من المعاونة
مادة ٣ - يكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قومسيون تحت رئاسة المدير أو وكيله ويشكل من باشمهندس المديرية أو مندوبه ومن اثنين من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهما ويعينهما المدير ويكون القومسيون المذكور في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ويؤلف من الباشمهندس أو مندوبه ومن اثنين من أعيان المدينة ينتخبهما أو يعينهما المحافظ

وإذا تساوت الآراء يكون رأى الرئيس مرجحا

ولا تكون أحكام القومسيون قابلة للنقض ولا للاستئناف

مادة ٤ - يتخذ المديرون والمحافظون الاحكام الصادرة من القومسيونات ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى الاحكام المقررة في أمرنا الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٥ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

الامر العالي الصادر في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٤

(١٠ صفر سنة ١٣٢٢)

فصل ٥
المادة دودة القطن

مادة ٥٢

نصوصات لإبادة الجراد

مادة ١ - كل أرض يبيض الجراد فيها مقداراً يترتب عليه خطر عام يجوز للديرين والمحافظين وأموري المراكز أن يأمرؤا بحرقها بالمحاريث بطريقة تؤدي الى تعريض البويضات للهواء وأما الاراضي المنزرعة خضاراً أو مفاقي أو قطناً أو قصباً فحرق بالفاس فقط بقدر ما يمكن استيفاء حرثها بدون قطع النبات

مادة ٢ - يجوز تكليف الاشخاص القادرين على الشغل بالمساعدة في هذا العمل بالشروط المنصوص عليها في الامر العالي المشار اليه آنفاً ونحت العقوبات المقررة فيه

ويجوز أيضاً طلب استعمال الآلات والمواشي الزراعية

مادة ٣ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ويكون العمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية

قانون بشأن إبادة دودة القطن

الامر العالي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٥

(١٢ صفر سنة ١٣٢٣)

مادة ٥٣

تكليف الصبيان
لإبادة بيض دودة القطن

بعد الاطلاع على التقرير المقدم من الجمعية الزراعية الخديوية ببيان الاتلاف التي تصيب الزراعة من دودة القطن والخطر الساج من انتشارها . وبالتماس الاسراع في اتخاذ الوسائل الفعالة لإبادة بيض دودة القطن ولتبع الاضرار الجسيمة التي يسببها لقطر اهمال بعض المزارعين

مادة ١ - أوراق شجر القطن التي يظهر عليها بيض دودة القطن يجب نزعها واحراقها في الحال متى ثبت للسلطة الادارية وجود هذا البيض في أية أرض منزرعة قطناً وكانت كميته كافية لاحداث خطر عام فيكون نزع الاوراق المصابة واحراقها تحت مراقبة هذه السلطة الادارية وإذا اقتضت الحال تباعثن هي هذا العمل بنفسها

فصل ٥
المتنوعة القطن

مادة ٣ - يجوز للسلطة الادارية أن تكلف كل ذكر بلغ من العمر عشر سنوات فأكثر الى ثمانى عشر سنة كاملة وكان معتادا على أشغال الزراعة بأن يساعد فى الاعمال المذكورة بأجرة يقدرها المدير لكل مركز من مراكز مديريته حسب السعر الجارى فى الجهة المصابة بعد أخذ رأى اللجنة المحلية للجمعية الزراعية التديوية ان وجدت

مادة ٣ - يجب على السلطة الادارية قبل الشروع فى الاعمال المذكورة من تلقاء نفسها أن تسأل مالك الارض أو نائبه أو مستأجرها عما اذا كان يرغب القيام بها بنفسه وفى حالة قبوله يجوز لها بناء على طلبه أن تضع تحت تصرفه العدد الكافى من الصبيان للعمل فى مقابل دفع أجرتهم سلفا للسلطة المذكورة فى كل يوم

مادة ٤ - اذا لم يكن المالك أو نائبه أو المستأجر قادرا على مباشرة الاعمال المذكورة أو امتنع عنها أو أهملها فعلى السلطة الادارية تحرير المحضر اللازم ومباشرة العمل بنفسها . وفى هذه الحالة تعتبر المصاريف كرسوم اضافى على العقار المصاب يكون تحصيله بالطرق المقررة لتحصيل ضرائب الاطيان بحيث لا تزيد هذه المصاريف فى كل مرة عن عشرين قرشا صاعدا عن كل فدان واحد حصلت تنقيته

مادة ٥ - عمد البلاد بياثرون العمل مع مراعاة الاحكام المذكورة تحت مراقبة المديرين والمحافظين والأمورين وغيرهم من العمال الذين يعينون لهذا الغرض ويساعدونهم فى ذلك مشايخ البلاد والعرب وخفراؤها

مادة ٦ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز شهرا واحدا أو بغرامة لا تزيد عن جنيهين مصريين

(أولاً) كل من أفلت صيا من التكليف المنصوص عنه فى المادة الثانية
(ثانياً) كل من كان مكلفا بمراقبة نزع الاوراق أو نقلها أو احراقها ثم وقع منه أى فعل أو افعال يمكن أن يترتب عليه عدم احراقها

فصل ٥
المادة دودة القطن

مادة ٧ - يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً واحداً أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصري واحد

(أولاً) كل صبي كلف بالعمل في نزع الأوراق أو نقلها أو إحراقها فوقع منه أى فعل أو إهمال يمكن أن يترتب عليه عدم إحراقها

(ثانياً) كل صبي كلف بالعمل المنصوص عليه في المادة الثانية فامتنع عن قبول التكليف أو حاول التخلص من العمل

مادة ٨ - الجرائم المنصوص عنها في المادتين السابقتين تكون من اختصاص المحاكم الاعتيادية وتحكم فيها محاكم المراكز

مادة ٩ - على نظار الناحية والمحفانية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ٤

الفصل السادس

الفرع الأول - صيد الأسماك

مادة ٥٤
لائحة هومية

القانون الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ وصار تعديله بموجب الأمر
العالي الصادر في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤

بعد الاطلاع على الأوامر العالمة الصادرة في ١٨ يولييه سنة ١٨٨٨
و ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٦ و ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٧ و ١٥ مايو سنة ١٨٩٩
بخصوص مصاديد المطرية

الصيد في البحيرات وفي المياه الجارية المصرية

مادة ١ - لايسوغ تسيير أى مركب من أى نوع كان أو تنزله في بحيرات
المنزلة والبرلس وإدكو وقارون إلا برخصة خصوصية تعطى لهذا الغرض من
جهة المصلحة ولا يجوز الصيد لأى شخص لم يكن من بحارة أحد المراكب
المرخص لها بالصيد مالم يكن بيده رخصة شخصية صادرة من المصلحة ويجوز
لناظر المياه أن يعمم فيما بعد أحكام هذا النظام على بحيرات أخرى

فصل ٦
مسجد الاميرك

أولا - بحيرة البرلس

ملیہ جنت

عن كل نهية أو مركب نهية

.. ٢٠ » مركب مغايبا يكون عدد مجازتها من خمسة إلى ثمانية

.. ١٠ » » وحاده يكون عدد بجارتها من ثلاثة الى أربعة

.. ۰ » » وحده يكون عدد مجازتها من واحد الى اثنين

» ١٨٠٠ شخص لا يكون من بحارة مركب مرخص لها بالصيد

ویریدان آن بعد بالشاء

ثانياً - بحيرة المزة

تعدل بذکریتو ۱۲۹ اکتوبر سنه ۱۹۰۵

ملیم جونہ

عن كل ذهبية أو مركب نزهة

۲۴ .. مرکب مکاری

... ٢٤ » » مقایا ومعامل لازید عند بحارتها عن ثمانية

.. ۱۲ » » وحده لا یزید عدد بحارها عن ثلاثة

.. ٣ » شخص لا يكون من بحارة. مركب مرخص لها بالصيد

ویریدان ان قصد بالشمال

ثالثا - بحيرة اذكو

ملیم جنبہ

عن كل ذهبية أو مركب نزهة

۶۰۰ » مرکب مکاری

.. ١٢ . » » مقاييا يكون عدد بحارنها من ٧ الى ٢٠

.. ۱۰. » » » » » » » ۲۱۰۰

شخص لا يكون من بحارة مركب من خضراء

ویر بدان آن قصد بالشاء:

• • • • •

رابعاً - بركة قارون

فصل ٦
صيد الاسماك

٥٠٠ ملجم جنيه
عن كل ذهبية أو مركب نزهة
٢٠٠ » مركب صيد

والقرار الذي يصدره ناظر المالية بتعيين بركات أخرى يجب أن يكون مشتملاً على بيان التعريفة التي يراعى العمل بها فيما يتعلق بالصيد في هذه البركات الأخرى بحيث أن هذه التعريفة لا تتجاوز في أى حال من الأحوال أعلى فئة مقررة في هذه المادة

مادة ٣ - (مصححة بموجب الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤) لايسوغ استخدام أى مركب للصيد في المياه البحرية المصرية بغير رخصة صادرة من المصلحة لهذا الغرض واعطاء هذه الرخصة يكون مقابل رسم سنوى بحسب التعريفة الآتية (١)

١٠٠٠ ملجم جنيه
عن كل مركب طولها يكون من ٣١ قدماً فما فوق وعدد بياراتها ١٦ على الأكثر
٥٠٠ » عن كل مركب طولها يكون من ٢٦ قدماً الى ٣٠ وعدد بياراتها ٦ على الأكثر
٣٠٠ » عن كل مركب طولها يكون من ٢١ قدماً الى ٢٥ وعدد بياراتها ٤ على الأكثر
٧٥٠ » عن كل مركب طولها يكون من ٢٠ قدماً فأقل وعدد بياراتها ٢ على الأكثر

مادة ٤ - يتحصل الرسم مقدماً بحسب الانقسام والمقادير التي يعينها ناظر المالية وان لم يحصل تعيين ذلك فيكون تحصيل الرسم على اثني عشر قسطاً تدفع شهرياً

مادة ٥ - (مصححة بموجب الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤) يستحق الرسم عن السنة بأكملها وأما اذا هار ازال مركب في احدى

(١) مهلة أمر عال في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بعدم تحصيل رسوم على رخص مراكب الصيد في المياه البحرية المصرية من أول سنة ١٩٠٦

البحيرات للمرة الاولى مرة في خلال السنة فلا يستحق الرسم إلا عن المدة
الباقية من السنة اعتبارا من أول يوم من الشهر الذي أُنزل فيه المركب لغاية
٣١ ديسمبر من السنة الجارية

ويكون الحكم كذلك أيضا في حالة استخدام احدى المراكب في خلال
السنة لأجل الصيد للمرة الاولى في المياه البحرية المصرية

مادة ٦ - في حالة عدم تسديد أى قسط من الاقساط المستحقة في بحر
السبعة أيام الاولى من شهر الاستحقاق فيتراد على مقدار القسط حتما رسم اضافي
قدره جنيه مصرية واحد عن كل سبعة أيام كاملة من أيام التأخير وذلك من
ابتداء أول يوم من الشهر أما اذا مضى شهر كامل على ميعاد أحد الاقساط
ولم يحصل تسديده فتكون الرخصة ملغاة لاعمل لها وذلك مع عدم الاخلال
بالتزامية صاحبها بسداد الرسوم الاصلية والرسوم الاضافية المستحقة

مادة ٧ - لاتعتبر الرخصة صحيحة إلا عن سنة واحدة فقط وهي تعطى
باسم مالك المركب وتكون خاصة بشخصه دون سواء فلذا تانزل عنها لغيره
بلا انذن خصوصى من المصلحة فتكون لاغية ولا يعمل بها وكذلك تصير
الرخصة لاغية ولا يعمل بها اذا كان مالك المركب وصاحب الرخصة يبيع
المركب بأكمله أو جزء منه إلا اذا اعتدت المصلحة هذا البيع

مادة ٨ - تبقى الرخصة بيد رئيس المركب ويجب عليه ابرازها بمجرد
أى طلب يحصل من مأمورى الحكومة وابرار الرخصة التى لاتتضمن التأشير
الدال على دفع أى قسط من الاقساط يوجب التظن بعدم تسديد هذا القسط
مالم يقم الدليل على ما يخالف هذا الظن

(الصيد في نهر النيل والترع وغيرها)

مادة ٩ - عند ما تدعو الضرورة لوضع قواعد للصيد في جزء من نهر
النيل أو من احدى الترع أو المصارف اليومية لأجل حفظ النظام العام
أولاً لأجل فائدة الرى أولاً لأجل صيانة الاعمال العمومية ووقايتها فلتأطر المالية
أن يعطى بطريق الاجبار حق الصيد لشخص دون غيره في هذه المنطقة
أو أن يعطى رخصا بالصيد فيها

ويجوز سريان العمل بهذه القواعد أيضا على كل بحيرة أو بركة تصب فيها إحدى الترع أو المصارف بحيث يكون ذلك في دائرة نصف قطرها كيلومتر واحد يبتدئ من مصب التربة أو المصرف

ويجوز سريان هذه القواعد أيضا فيما يتعلق بالبحيرات المتصلة بالبحر المالح بيونغاز أو أشتوم بحيث يكون ذلك في مساحة قدرها كيلومتر واحد يبتدئ عند كل ضفة من ضفتي البونغاز أو الأشتوم

أحكام عمومية

مادة ١٠ - يعين ناظر المالية المأمورين المكلفين بإعطاء الرخص وله إجراء ما يأتي :

- (أولاً) إلزام المركب بوضع علامات أو غر مميزة لها
- (ثانياً) تحديد عدد الرجال الذين تتألف منهم بحارة كل مركب مع التمييز بين المراكب المربوط عليها قبات مختلفة
- (ثالثاً) سن لوائح عمومية أو محلية للضبط والربط فيما يتعلق بمراكب الصيد
- (رابعاً) وضع نظام يبين الآلات والأدوات الجائز استخدامها في الصيد وذلك لفائدة حرفة الصيد مع تعيين الاوقات التي يمنع فيها الصيد منعاً عمومياً أو بواسطة أدوات معينة

(خامساً) إصدار الأمر بتوريد الملح اللازم للصيادين بأثمان قليلة لأجل حفظ أسماكهم وتعليقها مع ترتيب كيفية استعمال الملح المذكور

(سادساً) تعيين شروط التزام أو استئجار المناطق المخصصة

مادة ١١ - لا يجوز لأي مركب الصيد في منطقة مؤجرة أو معطاة بالالتزام إلا بموجب تصريح من المستأجر أو الملتزم لتلك المنطقة

مادة ١٢ - كل مركب يشتغل بالصيد في البحر أوفي إحدى البحيرات المنصوص عليها في المادة الأولى من أمرنا هذا بدون أن يكون معه رخصة قانونية يصير ضبطه ومصادره هو وجميع ما يوجد فيه من أدوات الصيد والاسماك

وكذلك اذا باشر شخص الصيد بدون أن يكون من بحارة مركب مخصص
لله الصيد وليس بيده الرخصة الشخصية المنصوص عنها في الفقرة الثانية
من المادة الاولى من هذا القانون يصير ضبط أدوات الصيد والأسماء التي معه
ومصادرها بجانب الحكومة (فقرة تكميلية بموجب الأمر العالي الصادر
في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤)

مادة ١٣ - ضبط وقصادر أيضا الأدوات الآتي بياتها وهي :
(أولاً) جميع أدوات الصيد التي تستعمل أو توجد في مركب خلافا
لنصوص اللوائح المقررة بناء على هذا القانون
(ثانياً) جميع الأدوات التي يستعملها أى شخص في منطقة معينة بدون
أن يكون معه اذن بذلك وكذلك جميع أدوات الصيد الأخرى
التي توجد في حيازة ذلك الشخص

مادة ١٤ - كل مخالفة أخرى لأى حكم من أحكام هذا القانون أولأى
لائحة تصدر بموجب هذا القانون يترتب عليها سحب الرخصة اذا كانت المخالفة
توقعت من مركب ذى رخصة أو من شخص بيده رخصة صيد

وأما اذا كانت المخالفة حصلت من شخص قد استأجر حق الصيد دون غيره
في منطقة مخصوصة فيترتب عليها الغاء الإيجار مع عدم الاجلال بالعقوبات
التي يستحق توقيعها عليه

مادة ١٥ - يعين ناظر المالية المأمورين الذين من اختصاصهم توقيع
الحجز وتحرير محاضر المخالفات ويقرر صيغة المحاضر المذكورة والجراءات التي
تتبع في هذا الشأن

مادة ١٦ - لا يترتب على أى حكم من هذا القانون ولا على أى إيجار
أو ترخيص ممنوح بمقتضى هذا القانون اخلاء أى شخص كان من المسؤولية
العائدة عليه بسبب اضرار حصلت للأعمال العمومية أو بسبب مخالفات وقعت
لأحكام اللوائح الجارية العمل بها فيما يخص بحفظ الأعمال العمومية أو بالرى

فصل ٦
صيد الاسماك

فصل ٦
صيد الأسماك

مادة ١٧ - تلغى العوائد المتنوعة الجارى خصم قيمتها الآن بمعرفة الحكومة من محصل أثمان الاسماك بحيث أنه لا يترتب على هذا الالغاء اخلال بالقيود والشروط المنصوص عليها في أمرنا هذا ولكل انسان الحرية في بيع الاسماك ونقلها من مكان الى آخر

مادة ١٨ - تلغى أحكام الاوامر العالية المشار اليها إلا ما كان منها مختصا بالراكب المكاري

مادة ١٩ - يبقى العمل مؤقتا بنظام الالتزام المتبع في بحيرتي مريوط والبردويل وفيما يتعلق بالمنطقة المقررة الآن لالزام مصايد قتال السويس وهي المحددة كما يأتي :

شمالا بالغاطس في البحر الابيض المتوسط

جنوبا بالغاطس في البحر الاحمر

وتشمل هذه المنطقة البحيرات المجاورة للقنال على الضفة الشرقية

وفيما يتعلق بالمنطقة أشتوم الجليل المعطة الآن بالالتزام وموضحة حدودها بالملحق المرفق بأمرنا هذا

ويجوز لناظر المالية أن يصدر فيما بعد قرارا يقضى بسريان أحكام أمرنا هذا على المناطق المذكورة في هذه المادة

مادة ٢٠ - يسرى مفعول هذا القانون اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٤

مادة ٢١ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

حدود أشتوم الجليل المشتغل على المصائد الآتية

مصائد الجليل ونقرة البابه والقمام والموه وبركة الشجرة من بحري مقام الاستاذ أبو الويفه ومغربا قاصدا باية ذنب التماسح ومقطع يوسف ومنه ومقبلا بر الحدادية لحد مقام الاستاذ الشيخ حسن وقاصدا رأس شراسيره ومنها مغربا لرأس أبو سليمان ومنها مقبلا لرأس اللوخ الى رأس المدوده

فصل ٦
مصيد الاسماك

وأبوجنب لحد تل تنيس وغربي التل المذكور تتبع البحيرة البرانية وشرقيه تتبع مصائد الاشاييم وأما القبلي المسماة ببحر بلنت فتتبع البحيرة البرانية وهذه المصائد يحدها من قبلي ترعة الفثال ومن بحري وغربي مصائد البحيرة البرانية ومن شرقي ضهرة البحر المالح الابيض المتوسط لحد تل النواوي لبر الانشوم الشرقي بحري مدينة بورسعيد

(مصائد جهة الديبة المعروفة بالهداوي والصحن وبر العرجون)
من قبلي وشرقي محل مصائد معروف بقعر الشنقة أمام أبو الويفه قاصدا دينة الشراعي بما في ذلك بركا السطاط ومجرا ومغربا الى المغربي والبغدادى وبر الحمار وطلق الجيز ومشرقا الى تاية الغنم بالضره وغربي هذه المصائد البحيرة البرانية وبحرها حدود مصائد العزبة وقبلها قعر الشنقة وشرقيها ضهرة المالح لغاية أمام قعر الشنقة

(مصائد عزبة البرج)

الشرقي ضهرة المالح من تاية الغنم قاصدا حلق الجيز ثم يمر بمجرا الى بوغاز دمياط ومن البوغاز للضره الغربية ينتهى لحد طابية غرة ١ ومصائدھا من جهة البحيرة من أرض مزراع بالعزبة وطالعا لحد الرطى أى قاصدا البر الطوني بقعر بحرجوه بما في ذلك بحرجوه والمالح لحد حلق الجيز ومن ضمن مصائد العزبة من جهة الغرب نهر النيل من فم البوغاز ومقبلا لحد طرحة الصير بأراضى السنانيه بحري مدينة دمياط

(مصائد الترعة العنانية)

من ابتداء فھا الآخذ من نهر النيل ونازلا لغاية مصبھا بالبحيرة ومن البحيرة من الامس النازل من السيالة قاصدا تل الجصه ومن التل قاصدا خارج البندر بکامل فروعھا مقبلا ومغربا ٢

نمرة ٥٥

قرار صادر من نظارة المالية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٣

بمطروحة
ببحيرة
بشكلا
بشكلا

بعد الاطلاع على المادة ١٠ من الامر العالى الصادر في ٢٦ ديسمبر

سنة ١٩٠٣ بخصوص نظام صيد الاسماك تقررها هوأت

مادة ١ - مراكب الصيد التي من الدرجة الثانية المستعملة في المياه البحرية المصرية التي تدفع رسما سنويا قدره خمسة جنيهات مصرية ومقيدة بناحية اذكو يجوز أن يزيد عدد بحارتها عن العشرة أشخاص وهذا العدد لا يتجاوز الستة عشر شخصا

فصل ٦
صيد الاسماك

مادة ٣ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل تنفيذ هذا القرار

قرار صادر من نظارة المالية في ١٢ مايو سنة ١٩٠٤

مادة ٥٦

بعد الاطلاع على المادة (١٠) من الأمر العالي الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ المختص بصيد الأسماك

الآلات المنوع
الصيد بها والموظفون
المنوطون بآليات
المخالفات

مادة ١ - لايسوغ الصيد بالآلات المعروفة بالبله والدماك والهبله والقطاع والشركت كما انه لايجوز الصيد بواسطة السدود أو المصاطب

مادة ٢ - لايسوغ أيضا استعمال الشباك التي يزيد عدد عيونها عن عشرين عينا في كل ذراع طوله خمسون سنتيمترا غير ان مفعول هذه المادة لايسرى إلا بعد مضي سنة من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية

مادة ٣ - اذا خالف شخص الأحكام المتقدمة فيصير مجزا لآلات المنوع الصيد بها واتلافها وتصادر الاسماك المصادرة لجانب الحكومة وهذا بدون اخلال لما تدون بالمادة ١٤ من الأمر العالي السابق ذكره

مادة ٤ - يصير اثبات حصول المخالفات المتعلقة بصيد الاسماك وتوقيع الجوزات بمعرفة رجال البوليس أو موظفي مصلحة خفر السواحل أو مصلحة القنارات والبيانات داخل الحدود التي خصصت لكل منهم

مادة ٥ - يجب أن تين في المحاضر التي يحررها الموظفون المتقدم ذكرهم بشأن صيد الاسماك زيادة على بيان مكان وزمان المخالفة أسماء المخالفين وألقابهم وصفاتهم ومحل سكنتهم وغرة مركب الصيد ودرجتها وغرة الصياد اذا كان يصيد بغير مركب وبين نوع المخالفة وظروف الخبز والمصادرة

ومادة الأمر العالى أو القرار الوزارى الذى أمر بذلك وأقوال المخالفين
ومحفوظاتهم وتعداد الاشياء المحجوزة والمصادرة وبينان أوصافها

فصل ٦
صيد الاسماك

ويجب أن تنسخ صورة من المحضر مؤثرا عليها من المحرر الاصلى له
بمطابقتها للاصل فى ظرف ٤٨ ساعة من وقت اثبات حصول المخالفة وتسليم
تلك الصورة لعمدة قرية المخالف أو شيخها أو ترسل للحاقطة اذا كان مقيما
بأحدى المدن حيث يمكن لصاحب الشأن أن يحصل عليها وترسل نسخة ثابتة
بدون تأخير لمركز مصلحة خفر السواحل أو لمركز مصلحة القنارات والبيانات
أو للدريه بحسب الاحوال

مادة ٦ - ألفت القرارات الوزارية الصادرة فى ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤
٢٩ و ٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٨ و ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٩

مادة ٧ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل ورئيس مصلحة
القنارات والبيانات والمديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه
ويسرى مفعول هذا القرار مباشرة بعد نشره فى الجريدة الرسمية ماعدا
المادة (٢) كما سبق بيانه

قرار صادر من نظارة المالية فى ١٢ مايو سنة ١٩٠٤

نمرة ٥٧

بعد الاطلاع على المادة (١٠) من الأمر العالى الصادر فى ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٠٣ المختص بصيد الاسماك

منع الصيد فى جملة
جبهات فى أوقات معينة

مادة ١ - لا يجوز الصيد شمال الخط للمرسوم بين العلامات الشرقية
والغربية الموضوعة فى بوغاز البرلس وبوغاز المعديّة فى بحيرة ادكو وكذلك
فى البحر الأبيض المتوسط لغاية مسافة قدرها كيلومتر واحد من كل شاطئ
بوغاز البصيرات المذكورة وهذا المنع يكون فى كل سنة من ابتداء أول مايو
لغاية ٣١ أكتوبر ومن يخالف ذلك تسحب منه الرخصة

مادة ٢ - لا يجوز الصيد من ابتداء ٧ سبتمبر لغاية ٢٨ منه في كل سنة
في الجهات الآتية ذكرها ومن يخالف ذلك تسحب منه الرخصة وهذه
الجهات هي

(بحيرة البرلس)

- (أولا) في المدخل الواقع بين الأرض الثابتة وجزيرة رأس الزاوية
(ثانيا) » » جزيرة رأس الزاوية وجزيرة العجوى
(ثالثا) » » العجوى وجزيرة رأس الكدايه
(رابعا) » » الكائن بين رأس الكدايه وجزيرة أخرى تبعد عنها
بمسافة كيلومترين تقريبا من الجهة الغربية
(خامسا) في المدخل الواقع بين الجزيرة السابقة والأرض بالقرب من علوة
القطن
(سادسا) في كامل منطقة البحيرة الواقع بين شطوط هذه البحيرة والجزائر
والمداخل المذكورة آنفا

(بحيرة ادكو)

- (أولا) في المدخل (البالغ اتساعه ٢٠٠٠ متر) الواقع بين الشاطئ والناجعة
(ثانيا) » » (» » ٢٥٠ » ») الناجعة وصاوه
(ثالثا) » » (» » ٨٠٠ » ») صاوه وقتله
(رابعا) » » (» » ٢٧٠ » ») { قتله والشاطئ عند
أشتموم المعديه
(خامسا) في كامل منطقة البحيرة بأشتموم المعديه أى المنطقة المحدودة بالجزائر
للمذكورة قبل وبالخطوط المستقيمة الموصلة هذه الجزائر لبعضها
مادة ٣ - على مدير مصلحة خفر السواحل تنفيذ هذا القرار

فصل ٦
مبدأ الامتلاك

قرار صادر من نظارة المالية في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٤

مادة ٥٨
منع مبدأ الامتلاك
بواسطة آلات مفرقة

بعد موافقة رأى نظارتى الداخلية والاشغال العمومية

وبعد الاطلاع على المادة العاشرة من القانون الصادر بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ المختص بصيد الاممالة

وبعد الاطلاع على المادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلى وعلى المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٠٤

مادة ١ - ممنوع قطعاً صيد الاممالة بواسطة آلات مفرقة وبالدنيايت

مادة ٢ - كل من خالف ذلك يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز مائة قرش والسجن مدة لا تزيد عن اسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط

مادة ٣ - يصير اثبات حصول المخالفات في محاضر تحرر بمعرفة البوليس أو مصلحة خفر السواحل أو عمال مصلحة المين والفنارات والاشياء التى يكون نشأ عنها حصول المخالفة أو استعملت لوقوعها تجز وتبقى محفوظة بمصاريف على صاحبها وتحت مسؤوليته ولا ترد الاشياء المحجوزة الا بدفع الغرامات القانونية ومصاريف خفرها وحفظها وانا لم تطلب الاشياء المحجوزة في ظرف ستين يوما من تاريخ حجزها فتباع بالمراد

مادة ٤ - تلغى أحكام المادة الرابعة والعشرين من قرار ناظر الاشغال العمومية المؤرخ ١٦ مارس سنة ١٨٩١ بخصوص بوليس ميناء الاسكندرية وأحكام المادة الثانية والعشرين من قرار ناظر الداخلية المؤرخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ بخصوص بوليس الفنارات (١)

قرارات صادر من نظارة المالية في أول نوفمبر سنة ١٩٠٤

فصل ٦
صيد الاسماك

- نمرة ٥٩
تنفيذ قانون صيد
الاسماك على بحير
مربوط
- بعد الاطلاع على المواد ٢ و ١٠ و ١٥ من قانون صيد الاسماك نمرة ١٤
من سنة ١٩٠٣ معدلا بالقانون نمرة ١٢ من سنة ١٩٠٤
- مادة ١ - يسرى قانون صيد الاسماك لسنة ١٩٠٣ على بحيرة مربوط
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٥
- مادة ٢ - تعريف الرسوم في البحيرة المذكورة هي :

نوع المركب	الرسم السنوي
وحده لا يزيد عدد بحارته على شخصين	٢ مليم جنبه
» » » » » أربعة أشخاص	٤ مليم جنبه
» » » » » ثمانية أشخاص	٩ مليم جنبه
» » » » » ستة عشر شخصا	١٥ مليم جنبه
لا يجوز أن يزيد عدد بحارة أى مركب على ستة عشر شخصا	
مادة ٣ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل تنفيذ هذا الأمر	٦

قرارات صادر من نظارة المالية في أول نوفمبر سنة ١٩٠٤

نمرة ٦٠

- تنفيذ قانون
صيد الاسماك على
قنال السويس
- بعد الاطلاع على المواد ٢ و ١٠ و ١٥ و ١٩ من قانون صيد الاسماك
نمرة ١٤ من سنة ١٩٠٣ معدلا بالقانون نمرة ١٢ من سنة ١٩٠٤
- مادة ١ - يسرى قانون صيد الاسماك لسنة ١٩٠٣ على قنال السويس
اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٥
- مادة ٢ - التعريف التي يراعى العمل بها فيما يتعلق بالمراكب المستعملة
لصيد السمك في القنال هي التعريف المقررة للياه البحرية المصرية
- مادة ٣ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل تنفيذ هذا الأمر

فصل ٦
مصيد الاسماك

قرار صادر من نظارة المالية في أول نوفمبر سنة ١٩٥٤

نمرة ٦١
جهات أخرى ممنوع
صيد الاسماك بها

بعد الاطلاع على المادتين العاشرة والرابعة عشر من الامر العالى الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ المختص بصيد الاسماك

مادة ١ - لا يجوز الصيد على شواطئ بحيرة المنزه ولا على شاطئ البحر الابيض المتوسط في دائرة نصف قطرها ثلاثة كيلومترات من قلعة الجبل محدودة بعلامات معينة ويكون هذا المنع في كل سنة من أول مايولغاية ٣١ أكتوبر ومن يخالف ذلك تسحب منه الرخصة

مادة ٢ - لا يجوز أيضا الصيد في كل من المجارى المينية بعد ولا في دائرة نصف قطرها كيلومتر واحد من كل من في تلك المجارى وهذه العائرة محدودة بعلامات معينة ويكون هذا المنع في المدة المذكورة أيضا من كل سنة ومن يخالف ذلك تسحب منه الرخصة وهذه المجارى هي :

- (أولاً) في مجرى السرم الواقع بين الارض الثابتة وجزيرة الكرفاف
- (ثانياً) » العوايج الواقع بين جزيرتي الكرفاف والخطيبة
- (ثالثاً) » الخطيبة الواقع بين جزيرتي الخطيبة وبر الحمار
- (رابعاً) » البغدادي الواقع بين جزيرتي بر الحمار والرميل
- (خامساً) » دوان السيد الواقع بين جزيرة الرمل وجزيرة أخرى كائنة في الجهة الشرقية لهذا المجرى
- (سادساً) في مجرى الشعر الواقع بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة أخرى كائنة في الجهة الشرقية لهذا المجرى
- (سابعاً) في مجرى الطاط الواقع بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة أخرى كائنة في الجهة القبلية الشرقية لهذه الجزيرة
- (ثامناً) في مجرى الشيخ أبو وفا الواقع في الجهة القبلية الغربية لجزيرة الطاط بين هذه الجزيرة الاخيرة وجزيرة أبو وفا

فصل ٦
استخراج الاسفنج

- (تاسعا) في المجرى الواقع بين جزيرتي أبو وفا وبابة ذنب التمساح
(عاشر) في مجرى يوسف الواقع بين جزيرة بابة ذنب التمساح وجزيرة
أخرى كائنة في الجهة القبليّة لهذه الجزيرة الأخيرة
(حادى عشر) في مجرى العطا الواقع بين هذه الجزيرة الأخيرة وجزيرة أخرى
كائنة في الجهة القبليّة الشرقية لهذه الجزيرة
(ثاني عشر) في مجرى النسيج حسن الواقع بين هذه الجزيرة الأخيرة وجزيرة
أخرى كائنة في الجهة القبليّة الشرقية لهذه الجزيرة
(ثالث عشر) في مجرى الدؤاسه الواقع بين هذه الجزيرة الأخيرة وجزيرة بالدؤاسه
(رابع عشر) في المجرى الواقع بين جزيرتي بردؤاسه والشراشيره
(خامس عشر) » الواقع بين جزيرتي الشراشيره والحاج سليمان
(سادس عشر) » الواقع بين جزيرتي الحاج سليمان ورأس اللوخ
(سابع عشر) في مجرى أم الجيف الواقع بين جزيرتي رأس اللوخ والسماريه
(ثامن عشر) في مجرى أبو جنب الواقع بين جزيرتي السماريه والتينس
(تاسع عشر) في المجرى الواقع بين جزيرتي التينس وبر السيج
(عشرين) » الواقع بين جزيرة بر السيج والارض الثابتة
مادة ٣ - على مدير عموم مصلحة خفر السواحل تنفيذ هذا القرار الذي
يكون العمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٥ م

الفرع الثاني - استخراج الاسفنج

مادة ٦٢
منع استخراج الاسفنج
بدون ترخيص

- الامر العالي الصادر في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٦
لايجوز استخراج الاسفنج من المياه المصريه بدون الاستعصال من الحكومة
على رخصة خصوصية
الرخصة المذكورة أعلاه تعطى من ناظر مالية حكومتنا

فصل ٦
استخراج الاسفنج

نمرة ٦٣
الرخص

الامر العالى الصادر فى ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٢

مادة ١ - يوضع فى الرخصة لخصوصية التى تعطى من ناظر المالية الشروط والقيد اللازمة

مادة ٢ - بين فى الرخصة اسم المركب ونوعها ومقامها واسم المالك لها وأسماء الشركاء ان كان له شركاء واسم القودان أو الرئيس

مادة ٣ - لاعتبر الرخصة الامن السنة التى اعطيت فيها ويجب ابرازها مستخدمى خفر السواحل كلما طلبوا ذلك

مادة ٤ - اذا اشتغلت مركب بصيد الاسفنج بدون رخصة أو برخصة انقضت مدتها أو برخصة غير مختصة بها يعاقب مالكها ورئيسها بطريقة التضامن بغرامة قدرها ألف قرش ويضبط ويصادر ما يوجد فيها من الاسفنج لجانب الحكومة

وتضبط المركب وأدوات الصيد أيضا تأمينا على دفع الغرامة

مادة ٥ - اذا تأخر مرتكبوا المخالفة عن دفع الغرامة فى مدة الثمانية أيام التالية لتاريخ الضبط تباع المركب والادوات المضبوطة بطريقة ادارية يحجز من ثمن البيع لجانب الحكومة مابقى بقيمة الغرامة والمصاريف ويسلم الباقي لمرتكبى المخالفة

ولا يجوز استرداد أى شئ من الاشياء المضبوطة ولا يحق للغير المطالبة الا فيما يختص بالباقي من ثمن البيع

مادة ٦ - اثبات المخالفة المبينة فى أمرنا هذا وضبط الاشياء يكونان بجمرفة مستخدمى خفر السواحل والجارك وتكون اجرا آتهم هذه صحيحة ومعبرة

مادة ٧ - ممنوع صيد الاسفنج بالآلات المعروفة يتاقوس القواصين (اسكاندر) منعاً كلياً واذا حصلت مخالفة ذلك يضبط الاسفنج والساقوس ويصدران لجانب الحكومة

مادة ٨ - على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا ونشر جميع اللوائح اللازمة لذلك

قرار صادر من نظارة المالية في ٩ يونيو سنة ١٩٠٢

فصل ٦
صيد الاسفنج والمحار

بعد الاطلاع على البند الثامن من دكر يتو ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٢ (١٥ محرم سنة ١٣٢٠) المختص بصيد الاسفنج بالمياه المصرية

نمرة ٦٤
قانون صيد الاسفنج

- بند ١ - منطقة المياه المصرية تمتد بثلاثة أميال بحرية من الشاطئ
بند ٢ - الرخص المتوقعة بالبند الاول من الدكر يتو بادى الدكر يصير
تسليمها بحري مطروح بمعرفة مصلحة خفر السواحل

الفرع الثالث - صيد المحار

نمرة ٦٥

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥

منع صيد المحار
في أوقات معلومة

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٢٠ يونيو سنة ١٨٩٥

- مادة ١ - لايحوز صيد المحار في المياه المصرية ولا بيعه في جميع أنحاء
القطر المصري وذلك من أول مايو لأول سبتمبر من كل سنة
مادة ٢ - كل من خالف الحكم الوارد بالمادة السابقة يعاقب بغرامة
من عشرين قرشا الى مائة قرش وبالحبس من ٢٤ ساعة الى أسبوع أو باحدى
هاتين العقوبتين فقط

وترأى في جميع الاحوال الظروف الموجبة لتخفيف العقوبة

- مادة ٣ - يحرر أجد رجال الادارة محضرا عن كل مخالفة والشئ المكون
لموضوع المخالفة أو الذى يكون استعمل في احداثها يضبط ويحجز تحت مسؤولية
صاحبه وعلى مصاريفه ولا ترد الاشياء المضبوطة الا بعد دفع الغرامات القانونية
ومصاريف خفارة وحفظ تلك الاشياء فان لم يطالب بالاشياء المجموزة في ظرف
ستين يوما من يوم ضبطها تباع بالمرزاد أو بطريقة أخرى اذا تراأى أوفقية ذلك
مادة ٤ - يتسنى العمل بهذا القرار بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشره
بالجريدة الرسمية

- مادة ٥ - على المحافظين والمديرين تنفيذ هذا القرار كل منهم فيما يخصه

فصل
الثامن

الباب الثاني قوانين العقوبات المخصوصة

الفصل الاول (في الخمسة)

المعاهدة المعقودة بين الحكومة المصرية والانتكيزية
(بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥)

نمرة ٦٦
منع الاسترقاق
والنقاصه

مادة ١ - تتعهد حكومة الحضرة الفخيمة الخديوية بأن تمنع كلية ادخال الرقيق الابيض أو الاسود أو الحبشى المعدل للبيع في الاراضى المصرية وملحقاتها ومروءه منها بطريق البر أو البحر

وتتعهد كذلك بمنع اخراج الرقيق المذكورين من الاراضى المصرية أو من ملحقاتها منعاً كلياً الا اذا ثبت لديها قطعياً انهم أحرار أو معتوقون ويتوضّع بأوراق العتق أو الجوازات التى تعطىها اليهم الحكومة المصرية قبل سفرهم أن لهم حق التصرف في أنفسهم تصرفاً مطلقاً بغير تقييد . وصار الاسترقاق والخمسة ممنوعين في الحال والاستقبال في كافة الاراضى المصرية وملحقاتها

مادة ٢ - تتعهد الحكومة المصرية بنشر قانون يشمل على كافة ما يقع مخالفاً لنصوص المعاهدات والاوامر العالية المختصة بمنع الاسترقاق والخمسة وعلى العموم كافة الجنح والجنايات المتعلقة بها والعقوبات التى يلزم تطبيقها (١) وينص في هذا القانون على معاقبة مشتري الرقيق

ويقتضى نشره في بحر الستة أشهر التالية لتاريخ التوقيع على هذه المعاهدة التى تعتبر جزءاً متمماً لها

(١) راجع القانون المذكور في النمرة الآتية

فصل ١
التفاسه

مادة ٣ - كل ما يقع مخالفا لنصوص القانون النّوّه عنه في المادة الثانية يحال للحكم فيه بصفة انتهائية اذا كان المتهم تابعا للحاكم الاهلية على محكمة تشكل من خمسة قضاة من محكمة الاستئناف الاهلية يكون اثنان منهم على الاقل من الاجانب (١)

ويستمر الحكم في الجنج والجنبايات التي تقع في النغور وسواحل البحر الاجر (٢) والمنطقة البحرية المينسة في المادة السابعة والاراضى المصرية في جنوب اصوان بمعرفة المجالس العسكرية

وتتعهد الحكومة المصرية بأن تنشر في ظرف ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة أمرا عاليا ببيان الاجراءات التي تتبعها المحكمة المخصوصة والمجلس العسكرى في تحقيق تلك التعاوى والحكم فيها (٣)

مادة ٤ - اذا لم يكن المتهم من رعايا الحكومة المصرية فيسلم في الحال لاجل محاكمته الى الحاكم المختصة بذلك مع المحاضر التي تقدم من السلطة العليا المصرية التابعة لها الجهة التي ضبطت فيها المخالفة وكافة المستندات الأخرى والاشياء المثبتة للجريمة

مادة ٥ - لكل رقيق موجود في الاراضى المصرية حق في حريته التامة المطلقة وله أن يطلب أوراق عتقه متى أراد ذلك

مادة ٦ - على الحكومة المصرية أن تستعمل كل ما يكون لها من النفوذ على قبائل افريقيا الوسطى لمنع المحاربات التي تحصل بينهم للحصول على الرقيق وبيعه

(١) راجع الكتاب الاول

(٢) وذلك فيما عدا مدينة السويس التي دخلت بمقتضى وفاق أبرم فيما بعد بين الحكومتين المصرية والبريطانية فدائرة اختصاص المحكمة المخصوصة المشكلة بموجب أمر عال بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ (راجع الكتاب الاول)

(٣) راجع في الكتاب الاول الامر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦

فصل ١
التفاهة

مادة ٧ - تقبل الحكومة المصرية رغبة في الوصول الى ابطال الاسترقاق والتخاسة بالكلية بأن كل مركب مصرية تتاجر في الرقيق وتكون حولتها أقل من خمسمائة طونوز لا يمكن تفتيشها والبحث عنها وضبطها اذا اقتضى الحال بمعرفة الطرادات الانكليزية وكذلك كل مركب مصرية حولتها بهذا القدر يشبه فيها بوجه حق بأنها معدة لهذه التجارة أو اتجرت في الرقيق أثناء السفر الذي غابت فيه ويمكن حصول التفتيش أو الضبط في المنطقة الممتدة ما بين شطوط المحيط الهندي (عما في ذلك شطوط خليج البنج والبحر الاحمر) من بيلاوستان لغاية رأس تانجلان (كلمان) وبين خط وهي يتبع أولا خط زوال تانجلان الى النقطة المقابلة للدرجة السادسة والعشرين من العرض الجنوبي ثم يخط هذا العرض ويحيط بجزيرة مدغشقر من الشرق على مسافة عشرين ميلا من جهتها الشرقية والشمالية الى أن يقطع خط زوال رأس العنبر ومن هذه النقطة تحدد المنطقة بخط منحرف يتصل بشاطئ بيلاوستان بعد أن يمر في البحر على مسافة عشرين ميلا من رأس الحد

وكل ما تضبطه الطرادات الانكليزية من الرقيق في مركب مصرية يبقى تحت تصرف الحكومة الانكليزية التي تتعهد باتخاذ الطرق الفعالة بضمانه حرثهم وتسلم المركب بما فيها من البضائع والملاحين الى الاقرب أو الاوفق من جهات الادارة المصرية للعاكة بها أمام المجلس العسكري المنصوص عنه في المادة الثالثة

ومع ذلك ففي كل الاحوال التي يرى فيها قومندان الطراد الذي ضبط المركب المتاجرة في الرقيق أنه يستحيل عليه ابداع الارقاء المقبوض عليهم في محل انكليزي أو رأى بسبب ظروف أخرى أنه من الاوفق ومن صالح هؤلاء الارقاء أن يسلموا لجهات الادارة المصرية فتتعهد الحكومة المصرية بناء على الطلب الذي يقدم لها من قومندان الطراد أو من الضابط الذي انتدبه لذلك بأن تقوم بشؤون الارقاء المضبوطين وتضمن لهم حرثهم وكلفة الامتيازات الأخرى الممنوحة للارقاء الذين تضبطهم الحكومة المصرية

وتقبل الحكومة الانكليزية من جهة أخرى بان كل سفينة حاملة للعلم الانكليزي وجدت متجربة بالريق في المنطقة البحرية المذكورة يمكن تفتيشها وضبطها أو حجزها بعرفة جهات الادارة المصرية ولكن بشرط تسليم السفينة بما فيها من البضائع والملاحين الى أقرب سلطة انكليزية للحاكم بها

وتحذر الحكومة المصرية الارقاء المضبوطين وبقون تحت تصرفها واذا رأت المحكمة المختصة بالنظر في دعوى الرقيق انه لم يكن محل القبض على السفينة وحجزها واقامة الدعوى على المتهمين فتلزم الحكومة التابع لها الطراد بأن تدفع للحكومة التابعة لها المركب المقبوض عليها تعويضا ملائماً لظروف

مادة ٨ - يسرى مفعول هذه المعاهدة من تاريخ اليوم الذي يصير فيه واجب التنفيذ كل من القانون المتعلق بالجنايات والجنح المختصة بالريق وقانون الاجراءات التي تنبع أمام المحاكم المختصة بالنظر فيها الذين تعهدت الحكومة المصرية كما تقدم بفشرهما في بحرسة أشهر من تاريخ عقد هذه المعاهدة

وتبطل المعاهدة المعقودة في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ والاورام العالية المختصة بها من يوم العمل بهذه المعاهدة ولكن يستمر سريان المعاهدة الاولى والاورام العالية المختصة بها حين حلول الميعاد المذكور

ملحق حرف (١)

وهو جزء مهم للمعاهدة المعقودة بين حكومتى مصر وانكيترا في الحادى والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٨٩٥

تستمر الحكومة كما فى السابق على ابقاء ادارة مخصوصة لمنع التخاض وتكلف هذه الادارة بكافة ما يتعلق بالارقاء وبعثتهم وتبقى لها مراقبة أفلام الرقيق المشكلة بالمديرىات والمحافظات وتقوم هذه الافلام بكافة ما يتعلق بالارقاء وبعثتهم.

ويمكن انشاء أفلام جديدة لاعتناق الرقيق اذا اقتضى الحال فلك

فصل ١
التنقله

ويكون تحت تصرف ادارة منع الرقيق قوة مخصوصة للمحافظة على طرق
الصحراء وسواحل البحر الاحمر وعلى العموم كافة المواقع التي يمر منها الرقيق
الى القطر المصري إما لجلبه اليه أو لمروره منه

وعلى ادارة منع الرقيق أن تلاحظ مراعاة الدقة في تطبيق القوانين واللوائح
المختصة بالاسترقاق والتخاسة وأن تبحث عن الجاني وتستحضرهم أمام المحكمة
المختصة مع تقديم الادلة المثبتة للجريمة

ملحق حرف (ب)

ترجمة افادة بتاريخ ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٩٥ من المتمد السيلمي لدولة بريطانيا العظمى
لناظر خارجية الحكومة المصرية

تعهدت الحكومة المصرية بأن تقوم باحتياجات الارقاء والمعتقين بمقتضى
ملحق حرف (١) المتم للعاهدة المعقونة في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ بين
حكومتى مصر وانكلترا بشأن منع التخاسة

وقد اتفقنا على أن الحكومة البريطانية تعدل عن هذا الاشتراط في المعاهدة
الجديدة اذا تعهدت الحكومة المصرية من جهتها بان تدفع لأوى الرقيقات
المعتقات (Home for liberated Female Slaves)
اعانة سنوية قدرها ثلاثمائة جنيه مصرى

ومن المعلوم أن الحكومة المصرية لا تدفع هذا المبلغ اذا اتفقت الحكومتان
على أنه لا لزوم لهذا المأوى

وإني أرجو سعادتك التفضل بالخبارى اذا كانت الحكومة المصرية تقبل
هذا الحل

ملحق حرف (ث)

فصل ١
الثلاثة

ترجمة الاذلة المرسلة من ناظر خارجية الحكومة المصرية بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥
نمرة ٣٧٨ الى المتمد السيسى لقولة بريطانيا العظمى ردا على اذلة

بخطابكم المؤرخ ٢٨ اكتوبر سنة ٩٥ تفضلتم بتذكيرى أن الحكومة المصرية قد تعهدت بمقتضى نصوص ملحق حرف (١) المتم للمعاهدة المعقودة في ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ بين حكومتى انكلترا ومصر بشأن منع الاتجار بالرقيق بان تقوم باحتياجات الارقاء المعتقين واتنا اتفقنا قريبا على أن تعدل حكومة جلالة الملكة عن هذا الاشتراط فى المعاهدة الجديدة اذا تعهدت الحكومة المصرية من جهتها على دفع اعانة سنوية قدرها ثلاثمائة جنيهه مصرى الى ماوى الرقيقات المعتقات

وانكم تريدون جنابكم أن يضاف على ذلك أنه اذا انفقت الحكومتان على أن لا لزوم لبقاء هذا المأوى لا تدفع الحكومة المصرية هذا المبلغ فعليه أحيب علم جنابكم بوصول محرركم وأتشرف بإبلاغ جنابكم بان الحكومة المصرية تقبل دفع مبلغ ثلاثمائة جنيهه مصرى على الشروط المتقدم ذكرها

لائحة

(للملاحظة السفن المصرية المارة فى البحر الاحمر)

بناء على ما جاء فى المادة العاشرة من الامر العالى الصادر ببيان الاجراءات الواجب اتباعها أمام المحاكم المشكلة للحكم فى الافعال المخالفة للقوانين المعمول بها لمنع النفاذ (١) قد تقرر أن أصحاب السفن المصرية التى تتعاطى التجارة فى البحر الاحر ومستأجرىها وربانها وضيماهم يجب عليهم مراعاة القواعد الآتية

(١) راجع الكلب الاول

فصل ١
التجارة

(أولاً) يجب على كل مصري مالك أو مستأجر أو ضامن لسفينة شراعية أو غيرها من السفن المصرية التي تقل جوتها عن خمسمائة طونيلاته أن يستصل على رخصة برفع العلم الاهلي على سفينته قبل تعاطي التجارة في البحر الاجر

(ثانياً) يجب تقديم طلبات الرخصة برفع العلم الاهلي الى محافظي سواكن أو السويس أو القصير أو المأمور أو الشخص الذي يتدبونه لذلك

(ثالثاً) لاتعطى الرخصة برفع العلم الاهلي الا لأصحاب السفن الشراعية المصرية أو مستأجرها أو ضمانهم متى توفرت فيهم الشروط الآتية

(١) أن يكونوا من رعايا الحكومة المصرية

(ب) أن يقدموا ضمانه تثبت مقدرتهم على دفع الغرامات والعقوبات التي يحكم بها عليهم

(ج) أن يكونوا حسنى السيرة هم وربان السفينة ولم يسبق الحكم عليهم بعقوبة مما لا شترأ كههم بأية كيفية كانت في تجارة الرقيق

ويكون ربان السفينة مسؤولاً عن تنفيذ المواد الخمس التالية أى من المادة الرابعة لغاية المادة الثامنة وعند عدم وجود الربان تكون هذه المسؤولية على صاحب السفينة أو مستأجرها أو ضمانهما

(رابعاً) يجب على كل سفينة شراعية مصرية أن ترفع العلم عند دخولها وخروجها من كل مينا ويبقى العلم مرفوعاً عليها مدة النهار أى من شروق الشمس الى غروبها ما دامت راسية في المينا أما اذا كانت سائرة في البحر فترفع العلم عند مقابلة أى سفينة من سفن الحكومة الحربية أو أى طراد من طراداتها أو أحد زوارقها ومتى رفع الطراد العلم الاجر المرسوم في وسطه مربعات ملونة باللون الازرق الغامق واللون الاصفر أو أطلق بالليل مدفعا ورفع فالتوسا أجر وجب على السفينة الشراعية أن تذهب الى جانبه في الحال وان لم تمثل لهذا الانذار يكون الطراد الحق في اطلاق التيران عليها

(خامساً) يجب على ربان كل سفينة شراعية مصرية سائرة تحت العلم الاهلى أن يكون معه المستندات الآتية محتوما عليها بختم الحكومة ومراجعة هذه المستندات والتصديق على صحتها يكونان بواسطة إحدى الجهات الادارية الميينة في المادة الثانية وذلك قبل الترخيص للسفينة بالخروج من المينا

(١) رخصة برفع العلم الاهلى

ويجوز أن تكون هذه الرخصة عبارة عن الشهادة المعطاة من المينا أو المحافظة ويوضع عليها غرة القيد ويبين فيها اسم السفينة وجوئها والإيضاحات الدالة عليها ويجب تجديد هذه الرخصة في كل سنة على الأقل ويجوز للجهات الادارية الميينة في المادة الثانية ايقاف مفعول هذه الرخصة أو سحبها وقيد بها أيضا الاحكام التي تصدر على صاحب السفينة أو مستأجرها أو ربانها بسبب مخالفته لهذه الواج

(٢) بيان بأسماء بحارة السفينة

يجوز أن يكون هذا البيان مندرجا في الشهادة المعطاة من المينا ويجب أن يكون شاملا لأسماء وأوصاف كل بحرى في السفينة ويجوز اعطاء هذا البيان من إحدى الجهات الادارية الميينة في المادة الثانية أو من الضابط المتولى قيادة أحد طرادات الحكومة ويجب تجديده في كل مرة عند تأجير السفينة وعلى كل حال في كل سنة بالأقل ولا يقيد اسم أى سودانى في البيان المذكور الا بعد استجوابه في مكتب المينا ويجب على هذا المكتب أن يتحقق أن عدد البحارة هو بنفسه حولة السفينة وتجهيزها

وفي حالة اضطرار ربان السفينة لاستخدام بحرى واحد فأكثر من مينا غير التي تخرله فيه البيان بأسماء البحارة فلا يجوز له ذلك الا بعد الاستئذان من ادارة المينا وقيد أسمائهم بواسطة الادارة المذكورة في البيان الذي بيده

فصل ١
الغسله

(٢) بيان الركاب السودانيين

اذا اراد بيان السفينة أن يقبل في سفينته ركابا سودانيين في احدى الموانئ القانونية أو في أى نقطة من الساحل المصرى تكون بين ميتين فعليه أن يخبر بذلك احدى الجهات الادارية المينة في المادة الثانية أو الضابط المتولى قيادة أحد طرادات الحكومة المصرية فلذا كانت نتيجة الاستعلام بواسطة الجهات الادارية المذكورة أو ذلك الطراد مرضية فتقيد أسماء الركاب السودانيين في بيان الركاب مع ذكر أوصاف كل واحد منهم بالتفصيل وطول قامته والابصاح عما اذا كان من الذكور أو الاناث ولا يقبل الاطفال السودانيون بصفة ركاب الا اذا كانوا بعصبة أهلهم أو أشخاص من ذوى المقامات والاعتبار ويجوز قيد هذا البيان في الشهادة المعطاة من المينا أو المحافظة

(سادسا) عند وصول أية سفينة شرعية مصرية الى احدى الموانئ المصرية يجب تفتيشها بأمر المحافظ ومضاهاة البيانات بأسماء البحارة والركاب على الأشخاص الموجودين فيها ولا يجوز احداث أى تغيير الا بواسطة المحافظ أو مندوبه والتصديق عليه منهما

(سابعا) يكتب اسم وجولة كل سفينة شرعية مصرية على مقدمها بأحرف افرنكية وعربية كبيرة تكون مجوفة وملونة وتكتب أيضا غرة القيد على الشراع الاكبر وعلى مؤخر السفينة بأرقام افرنكية وعربية وتصدق ادارة المينا التى حصل فيها القيد على حجم وموضع هذه العلامات

(ثامنا) يجب على ريان السفينة عند وصوله الى احدى الموانئ الاجنبية أن يراعى اللوائح المتبعة فيها

(تاسعا) من ثبت عليه من رعايا الحكومة المصرية ارتكاب أية مخالفة لاحكام المواد السابقة أو يعيق عمل أى مأمور أو مندوب أو مكلف بملاحظة تنفيذها يحاكم بمعرفة احدى الجهات الادارية المينة في المادة الثانية بدون مراعاة القواعد القانونية ويجوز الحكم عليه بغرامة غايتها عشرون جنبا وبالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور

فصل ١
التفاهة

مادة ٦٧
مقومات الجنائيات
والجنح المتعلقة
بالاسترقاق

الامر العالى الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الوفاق المفعود بين حكومتى بريطانيا العظمى ومصر بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ لاجل ابطال النخاسة والتوصل الى منع الاسترقاق

مادة ١ - كل من جلب الى القطر المصرى أو ملحقته رقيقا واحدا فأكثر أو أخرجه منه بطريق البحر أو النهر أو البر أو اجتاز به القطر المذكور لاجل بيعه يعاقب بالاشغال الشاقة من خمس سنوات الى خمس عشرة سنة

مادة ٢ - كل من أحوز أو أودع عند آخر رقيقا واحدا فأكثر لاجل بيعه يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنوات الى سبع سنوات

مادة ٣ - كل من باع أو اشترى رقيقا أو قابض عليه أو اشترطه فى شئ من هذه المعاملات يعاقب كما يأتى

انذا كان الجاني نخلسا أو ممسارا فى الرقيق يعاقب بالاشغال الشاقة من خمس سنوات الى عشرة سنوات

ويعاقب بهذه العقوبة كل من باع الى نخاس رقيقا أو قابضه عليه

ويعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين كل من اشترى رقيقا من نخاس أو ممسار فى الرقيق

وانذا حصل البيع أو الشراء أو المقايضة بين عائلة وأخرى تكون العقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنة واحدة وبالعقوبة من ثلاثين جنيتها الى خمسين أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

وكل من أدخل من رؤساء العائلات الى منزله بعد صدور أمرنا هذا رقيقا ليس بيده تذكرة عتق يقصد الشراء أو المقايضة يعاقب بعقوبة من ثلاثين جنيتها الى خمسين ان لم يثبت ارتكابه لاحدى الجنائيات أو الجنح المبينة قبل أو اشتراكه فيها

مادة ٤ - يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين أو بعقوبة من خمسين الى ثمانمائة جنية مصرى كل من منع معقوبا من التمتع بتعلم حريته أو من التصرف بشخصه

فصل ١
القضاة

وبعاقب بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات من استعمل طرق الاحتيال أو الاكراه لمنع رقيق من الحصول على حريته أو العمل بها

مادة ٥ - يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة من خمس سنين الى خمس عشرة كل من جلب رقيقاً أو اشترك في هذا الفعل

مادة ٦ - يعاقب المشتركون في الجنايات والجنح المتقدم ذكرها بنفس العقوبات التي يحكم بها على فاعليها ويجوز مع ذلك تخفيض العقوبة الى نصفها

مادة ٧ - من يشرع في ارتكاب الجنايات والجنح السابقة يعاقب بنصف العقوبة التي يعاقب بها مرتكبها في حالة حصولها منه بالفعل

مادة ٨ - العودة الى ارتكاب هذه الافعال تستوجب الحكم على فاعليها بأقصى العقوبة مع جواز ابلاغها الى ضعفيها

مادة ٩ - ألقا ط (الاشترار والشرع والعودة) المستعملة في أمرنا هذا يجب أن يكون ملولها بحسب الوارد في المواد ٦٨ و ٦٩ و ٨٠ و ٩١ و ١٢٠ من قانون العقوبات الاهلي

مادة ١٠ - يعاقب ربان السفينة التي تنقل رقيقاً معداً للبيع بغرامة يجوز ابلاغها الى عشرين جنينها وبالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين وإذا ثبت اشتراك صاحب السفينة في هذا الفعل يحكم عليه بهذه الغرامة وبالحبس لمدة المذكورة وتصادر سفينته مع مشهورها

ويجوز أيضاً الحكم على بحارة السفينة بعقوبة الحبس المذكورة

مادة ١١ - إذا ثبت أن سفينة جهزت لنقل الرقيق فتعتبر كأنها أجزت نقله فعلاً وإذا ثبت أن ربان سفينة أو صاحبها عين مقدار أجرة النقل أو عقد اتفاقاً مع شخص آخر لنقل الرقيق فتعتبر هذه السفينة أيضاً كأنها أجزت هذا النقل فعلاً ويجرى حكم المادة السابقة على هاتين الحالتين

مادة ١٢ - يجوز للحكمة في كافة الاحوال التي تحكم فيها بالحبس لمدة سنة أو أكثر بمقتضى أمرنا هذا أن تجعل الحبس مقروناً بالأشغال الشاقة

فصل ٢
التشرد

مادة ١٣ - يجب على كل قادم بعائلته الى القطر المصرى أن يجبر قلم الجوازات (البساوورت) في الحال وقلم عتق الرقيق في ظرف خمسة عشر يوما بعدد الخدم الرقيق الموجودين في عائلته

ويجب على قلم عتق الرقيق أن يسلم له تناكر عتق بقدر ما عنده من الارقاء ومن تأخر عن هذا الاخبار أو أخبر بغير الحقيقة عوقب بغرامة من ثلاثين جنيا الى خمسين

مادة ١٤ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

الفصل الثانى

(في التشرد وملاحظة البوليس وحل الاسلحة)

الفرع الاول - التشرد

الامر العالى الصادر في ١٣ يوليوس سنة ١٨٩١

(٧ ذى الحجة سنة ١٣٠٨)

الذى صار تعديله بمقتضى الامر العالى الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٤

(٧ شعبان سنة ١٣١١)

مكرر ٦٨
لائحة التشرد
وحل الاسلحة

(الباب الاول - في التشردين)

مادة ١ - يعتبر من التشردين

(أولا) من لم يكن له محل إقامة مستقر ولا وسائل للعيش ولا يتعاطى عادة صناعة ولا حرفة

(ثانيا) المتكادون الاقرباء البنية القادرون على العمل المعتادون على التسول في الطرق العمومية

(ثالثا) من يسعى في كسب معاشه يتعاطى ألعاب القمار أو النجيم

مادة ٣ - المتشردون المينون في الفقرة الثالثة من المادة السابقة يعاقبون بالجس من خمسة عشر يوما الى خمسة وأربعين يوما

فصل ٢
التشرد

والمتشردون المنصوص عنهم في الفقرتين الاولى والثانية يصير حالتهم في المرة الاولى على البوليس وهو يحرق لهم انذارا (١) ويعمل محضرا بذلك وفي المرة الثانية يعاقبون بعقوبة الجس المذكورة التي مقدارها من خمسة عشر يوما الى خمسة وأربعين يوما وعدا ذلك يصير وضع أفراد هذين القسمين تحت ملاحظة البوليس لمدة قدرها من ستة شهور الى سنة واحدة ويجوز للقاضي أن يستبدل هاتين العقوبتين بالابعاد في جهة تعينها الحكومة داخل القطر لمدة سنة واحدة وفي حالة تكرار الفعل يجوز ابلاغ مدة العقوبة بالجس الى سنة واحدة ومدة الملاحظة أو الابعاد الى ثلاث سنوات

كل منضد حكم عليه بعقوبة الابعاد لمدة سنة فأكثر يرسل الى جهة الطور أو الى جهة توقيف بالولاية جهامة العقوبة (قرار صادر من تطارة الماخلية في ٢٧ ابريل سنة ١٨٩٣)

(الباب الثاني — في الأشخاص المشتبه في أحوالهم)

مادة ٣ - وخلاف المتشردين يعتبر من الأشخاص المشتبه في أحوالهم (أولا) من حكم عليه لسرقه أو نصب (ثانيا) من جعل تحت ملاحظة البوليس بحكم قضائي بسبب جفحة أو جنابة وقعت منه

(ثالثا) من يوجد بعد غروب الشمس متجولا أو محتفيا بضواحي ناحية أو عزبة أو بلدة أو في أى مكان آخر يستوجب الشبهة بدون ابداء عذر مقبول عن وجوده بهذه الحالة في الاماكن المذكورة

مادة ٤ - الأشخاص المينون بالفقرة الثالثة من المادة السابقة يصير أحوالهم في المرة الاولى على البوليس وهو يحرق لهم انذارا ويعمل محضرا بذلك

(١) يسقط مفعول الانذار بضى ثلاث سنوات (منشور الماخلية بمرة ٤١ الرقيم ٨ ماي سنة ١٩٠١).

وإذا عادوا لذلك مرة أخرى أو إذا وجد منهم في المرة الأولى ثلاثة فأكثر مجتمعين بالصفة والأحوال المبينة بالفقرة الثالثة يصير ضبطهم وأحوالهم على قلم النيابة

ويعاقبون بنفس الجزاءات المقررة على المتشردين وإذا كان واحد منهم أو أكثر حاملا لسلاح نلوى تكون مدة الحبس ستة شهور بالاقبل .

مادة ٥ - يجازى بالحبس من شهر الى ثلاثة شهور كل من يوجد من المتشردين والأشخاص المشتبه في أحوالهم خارجا عن محل سكنه ومتكررا بزي الغير أو معه مبادئ أو شئنا كل أو آلات أخرى يتمكن بواسطتها من الدخول في المنازل والمخازن والأماكن الأخرى

مادة ٦ - يجازى بالحبس من ثلاثة شهور الى سنة كل شخص من المتشردين والمشتبه في أحوالهم الذين لم تكن لهم وسائل تكسب معلومة اذا وجدت معه أمتعة تزيد قيمتها عن أربع مائة قرش ولم يمكنه اثبات مصدرها

مادة ٧ - يحكم بأقصى الجزاءات المقررة بقانون العقوبات في حق الأشخاص الحاملين لتذاكر سفر مزورة أو شهادات مزورة أو تذاكر مرور مزورة إذا كان مرتكبو التزوير من المتشردين أو الأشخاص المشتبه في أحوالهم

مادة ٨ - الأشخاص المحكوم عليهم بمقتضى المواد السابقة الذكر يصير جعلهم تحت ملاحظة البوليس مدة سنة واحدة بالاقبل وثلاث سنوات بالآكثر

مدة الخدمة العسكرية في الجيش تعتبر من مدة مراقبة الضبطية الكبرى المحكوم بها (مشور لجنة المراجعة القضائية الرقم ٢٤ مارس سنة ١٨٩٧ نمرة ١٢ - م ق - ع ٤ - ص ١٢٢)

وفي حالة تكرار الفعل يحكم بأقصى العقوبات المقررة في المادة الثانية

ومأدبون في المادة الثانية من الأحكام الخاصة بالمتشردين المنصوص عنهم في الفقرتين الأولى والثانية من المادة الأولى يسرى أيضا على الأشخاص المشتبه فيهم الذين مع كونهم أقوىاء البنية لا يعارضون في العادة حرفة مقررة وليس لديهم وسائل لتعيشهم ولو كان لهم محل إقامة معلوم

فصل ٢
ملاحظة البوليس
وحمل الأسلحة

فعلى البوليس عند انذارهم أن ينبه عليهم بان يتخذوا لهم شغلا في ظرف عشرة أيام على الأقل وعشرين يوما على الأكثر ومن لا يمثل منهم للانذار يحال على النيابة لتوقيع العقاب عليه انما لا يجوز محاكمة أحد الإبناء على شهادة على عدم امتثاله للتنبيه المعطى اليه أو على أنه كف عن الشغل بعد مباشرته له وتعطى هذه الشهادة في القرى والبنادر من اثنين من المشايخ ومن ضابط بوليس المركز وفي المدن والثغور من شيخ الحارة واثنين من سكانها ومن ضابط البوليس ويصير التصديق والتوقيع عليها من المدير أو المحافظ ويعتمد عليها ما لم يثبت بديل يثاقها

(أضيفت الثلاث فقرات الأخيرة على هذه المادة بمقتضى الامر العالي الصادر في ١٣ فبراير سنة ١٩٠٤)

(الباب الثالث - في ملاحظة البوليس)

المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ - صار القانون بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ (١)

مادة ١٧ - صار القانون واستبدلها بالمادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنائيات (راجع الامر العالي الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) (٢)

(الباب الرابع - في حمل الأسلحة)

المواد ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ - صار القانون بمقتضى اللائحة الصادرة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (٣)

مادة ٣٥ - على ناظرى الداخلية والحفائية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

(١) (راجع الفقرة التالية)

(٢) قانون تحقيق الجنائيات الاهل

مادة ٢٣ - يجوز للمأمورى الضبطية القضائية ولورثى غير حلة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس اذا وجدت أوجه قوية تدعو الى الاشتباه فأنهم ارتكبوا جريمة أو جففة ولا يجب اجراء هذا التفتيش الا بحضور عمدة البلد وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال في حال تعيب العمدة وشيخ آخر وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد وانما عرفت الشبهة على المتهمين جاز القبض عليهم وتسليمهم للنيابة

(٣) راجع فقرة ٧٠ مادة ١٥

فصل ٢
ملاحظة البوليس

مادة ٦٩
ملاحظة البوليس

الفرع الثاني - ملاحظة البوليس

الامر العالي الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على الكتاب الثالث من الامر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ الخاص بالتشردين

وبالنظر لزوم منع المضار التي أظهرتها التجارب في السير على الطريقة المتبعة الآن في ملاحظة البوليس

وبالنظر لضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة يجعل أحكامها قاصرة على ما لا يقيد حرية الانسان الا فيما يكون لازما حتما وكفلا للامن العام

مادة ١ - بعد استيفاء الشخص المجهول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته الاصلية يحال الى بوليس الجهة التي كان مسجوناً فيها ويجب عليه أن يعلم البوليس عن المحل الذي يريد تعيينه لاقامته فان لم يفعل ذلك يعين له محل الاقامة بأمر من نظارة الداخلية

مادة ٢ - يجوز للحكومة أن تمنع المحكوم عليه من الاقامة في المديرية أو المحافظة التي ارتكب فيها الجريمة وفي المدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف

مادة ٣ - كل شخص حكم عليه بملاحظة البوليس يصير توصيله أو يدعى للذهاب في الميعاد المحدد الى بوليس الجهة التي يجب أن يقيم فيها فإذا هرب في أثناء السفر أو لم يذهب الى البوليس في الميعاد المحدد في تذكرة المرور يجازى بالعقوبات المقررة في المادة (٥٥) من قانون العقوبات (١)

وبعد استيفاء العقوبة يرسل الى بوليس المركز الذي كان يجب أن يذهب اليه

مادة ٤ - لا يجوز للحكوم عليه بالملاحظة أن يغير محل اقامته قبل أن يعين للبوليس الجهة التي يريد أن يقيم فيها ويجوز للبوليس أن يمنعه عن تغيير محل الاقامة اذا لم يكن مضى ستة أشهر على الاقل على وجوده في محل اقامته السابق وفي حالة تغيير محل الاقامة يكون المحكوم عليه ملزماً بتفقات ومصاريف سفره الشخصية

(١) هذه المادة طلت عليها المادة (٢٩) من قانون العقوبات الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٠٤

مادة ٥ - يسلم البوليس للشخص المجهول تحت الملاحظة تذكرة اقامة ويجب على الشخص حفظها معه دائماً وهذه التذكرة تبووضع فيها كل تغيير محل اقامته وتدون فيها الاحكام الآتى بيانها وعلى الشخص المجهول تحت الملاحظة أن يتبعها وهي

(أولاً) ينبغي حضوره الى البوليس (المركز في المديرية والقسم في المدن) في الساعات والايام التي تعين له في تذكرة الإقامة ولا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر اذا كانت اقامته في بندر المركز أو المديرية أو المحافظة ولا أكثر من مرة واحدة في الشهر اذا كانت اقامته في جهة أخرى

(ثانياً) لايجوز له أن يبارح حدود الجهة الموضوع فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس انما اذا كانت الناحية المقيم فيها تقل دائرتها عن خمسة آلاف متر من كل جهة ابتداء من مركز المديرية أو المحافظة أو بيت العمدة فيجوز له أن يتجاوزها للتواحي المجاورة لها بقدر المسافة المتممة للخمسة آلاف متر

(ثالثاً) أن يقدم تذكرة الإقامة للبوليس عند طلبها منه

(رابعاً) عدم تغيير محل سكنه في نفس الجهة بدون أن يعلم البوليس بذلك سلفاً (خامساً) العودة لمحل سكنه بعد غروب الشمس بساعتين وعدم خروجه منه قبل الفجر

انما يسوغ للدير أو المحافظ اعفاء أى شخص من هذا الشرط اذا كان مقتنعاً بأن المهنة أو الخدمة التي يتعاطاها تضطره للبقاء خارج بيته ليلاً ويجب أن يذكر ذلك في تذكرة الإقامة ويجوز للدير أو المحافظ ابطال هذا الاعفاء متى أصبحت حالة الشخص لا تضطره الى ذلك أو كان مشتبهاً في سلوكه

مادة ٦ - شروط الملاحظة للمينة في المادة السابقة يعمل بها في مدينتي سكندرية ومصر مع التعديل الآتى بيانه

فصل ٢
ملاحظة البوليس

(أولاً) ان الحدود التي لا يجوز للجعل تحت الملاحظة أن يتجاوزها بدون تصريح البوليس هي حدود المدينة نفسها أما القواعد المقررة في المادة الرابعة من هذا الامر بشأن تغيير محل الإقامة فيجب اتباعها في حالة نقل الإقامة من قسم الى قسم آخر

(ثانياً) في هاتين المدينتين يكون عند مواعيد الحضور للاقسام بالنسبة للاشخاص المتشردين المجمولين تحت الملاحظة بحسب ما يقرر أى البوليس

مادة ٧ - من يخالف الاحكام المدونة في المواد ٤ و ٥ و ٦ من امرنا هذا يعاقب بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات (١)

مادة ٨ - يجعل في كل قسم من اقسام البوليس دفترين فيه اسماء الانخاص الموضوعين تحت الملاحظة ومقيمين في المركز والايام والساعات اواجب عليهم الحضور فيها للبوليس وكذلك الاحكام المفروضة عليهم ويذكر فيه أيضاً كل تغيير لمحل الإقامة

مادة ٩ - الانخاص الذين قضوا نصف مدة الملاحظة المقررة في الحكم الصادر عليهم يسوغ اعفائهم من باقى مدة الملاحظة تحت شرط

مادة ١٠ - يمنع هذا الاعفاء للانخاص المجمولين تحت الملاحظة الذين يكونون استحقوه بحسن سلوكهم ولا ينتج عن عدم ملاحظتهم ضرر بالأمن العام وهذا الاعفاء يكون بأمر نظارة الداخلية بناء على طلب محافظ أو مدير الجهة المقيم فيها الشخص المجمول تحت الملاحظة

مادة ١١ - اذا أعفى شخص من ملاحظة البوليس تحت شرط وحكم عليه بالاشتغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس بجنابة أو جنحة ارتكبها قبل انتهاء مدة الملاحظة الاصلية المحكوم عليه بها يعاد تحت الملاحظة لاستكمال المدة التي كان أعفى منها انما اذا حكم عليه أيضاً بالملاحظة مرة أخرى فيجب عند الاقتضاء أن يخفص مجموع المدين معاً الى خمس سنين

مادة ١٢ - كل قرار يصدر بالاعفاء من الملاحظة تحت شرط يبلغ عنه النائب العمومي لدى المحاكم الاحلية في ظرف ثلاثة أيام

(١) هذه المادة حلت محل المادة (٢٩) من قانون العقوبات الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤

فصل ٢
حمل السلاح

- مادة ١٣ - المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الامر الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المختص بالتشردين تعتبر لاغية
- مادة ١٤ - جميع الأشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس بمقتضى أحكام صادرة عليهم قبل العمل بموجب أمرنا هذا تسرى عليهم أحكام هذا الامر
- مادة ١٥ - يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد خمسة أيام من نشره في الجريدة الرسمية
- مادة ١٦ - على كل من ناظرى الحفانية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا

الفرع الثالث - حمل السلاح

مادة ٧٠
احراز وحمل السلاح

- القانون الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (٢٠ رمضان سنة ١٣٢٢) بعد الاطلاع على الباب الرابع المختص بحمل السلاح من الامر العالى الصادر في ١٣ يوليوسنة ١٨٩١ بشأن التشردين وخلافهم
- مادة ١ - يجب على كل من يحمل أو يحوز سلاحا ناريا أن يستحصل على رخصة من السلطة الادارية ويستثنى من ذلك المنصوص عنهم في المادة الرابعة ويتوضع في الرخصة عدد وأنواع الاسلحة التى يترخص بها
- مادة ٢ - يقدم طلب الرخصة على ورقة تمغة من فئة ثلاثين مليما الى مأمور المركز أو القسم المقيم فيه الطالب ويتوضع فيه عدد وأنواع الاسلحة المطلوبة الرخصة من أجلها
- مادة ٣ - يجوز لجهات الادارة قبل اعطاء الرخصة أن تكلف الطالب بتقديم شهادة مستخرجة من قلم السوابق وشهادة حسن سلوك موقع عليها من العلة وفي المحافظات من شخصين معتبرين
- مادة ٤ - لا يحتاج لطلب رخصة بحمل واحراز أسلحة متى كانت من غير نوع الشنخلة

فصل ٣
حل السلاح

(أولاً) الهد ومشاخ البلاد

(ثانياً) المستخدمون والموظفون العموميون

(ثالثاً) أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديريات والقومسيونات البلدية والمحلية

(رابعاً) الحائزون لنياشين أو رتب مصرية عليّة أو ملكية أو عسكرية

(خامساً) أولاد من ذكروا الموجودون مع آبائهم في معيشة واحدة إلا إذا جعلوا أسلحتهم خارجاً عن دائرة المديرية أو المحافظة المتوطنين فيها

مادة ٥ - يعفى من تقديم الشهادتين المنصوص عنهما في المادة الثالثة

(أولاً) الأشخاص المذكورون في الفقرة الخامسة من المادة الرابعة متى احتاجوا للرخصة

(ثانياً) المالكون والمستأجرون للحسين فدانا على الأقل

(ثالثاً) الذين يدفعون سنوياً مبلغ خمسة جنيهات من عوائد الأملاك المبنية وكذلك المستأجرون لحل مربوطة عليه عوائد هذه القيمة

ومثل المالكين الموقوف عليهم

مادة ٦ - لا تمنح الرخصة

(أولاً) للأشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس من أجل سرقة أو سرقة في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة

(ثانياً) للأشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس مدة سنة فأكثر أو بعقاب أشد من ذلك

(ثالثاً) للأشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس

وإذا طرأت حالة من هذه الحالات بعد إعطاء الرخصة يترتب على مجرد ذلك إلغاء الرخصة

فصل ٢
حل السلاح

مادة ٧ - يجوز رفض اعطاء الرخصة للأشخاص الذين ليس لهم محل اقامة ثابت ومعروف في القطر المصري وللأشخاص السابق الحكم عليهم من محكمة قضائية بالجلوس مدة شهر فأكثر في ظرف المجلس سنوات السابقة لتقديم الطلب

ومتى حكم بالجلوس مدة شهر فأكثر على شخص حائز لرخصة جاز مضاعفها منه
مادة ٨ - في حالة رفض اعطاء رخصة يجوز لطلبها أن يرفع الأمر للمدير أو المحافظ يعطى فيه قرارا نهائيا

مادة ٩ - لا تعطى أية رخصة عن سلاح من نوع الشخانة ما لم تعرض على المدير أو المحافظ ولكل منهما اعطاؤها أو رفض اعطائها

مادة ١٠ - كل من كان من غير المعافين من أخذ الرخصة بمقتضى المادة الرابعة ووجد حاملا سلاحا ناريا خارجا عن القرية أو القسم الأكثرينهما محل اقامته المعين في الرخصة يجب عليه إبراز رخصته متى طلبها البوليس منه وفي حالة تغيير محل اقامة صاحب الرخصة يجب عليه تقديمها لجهة الادارة ذات الاختصاص لاجل توضيح محل الاقامة الجديد فيها

مادة ١١ - حل الاسلحة النارية واحرازها بدون رخصة قانونية من غير المعافين بمقتضى المادة الرابعة يعاقب عليه بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى وتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية أو حبسا لا يتجاوز شهرين في الأحوال الآتية

إذا سبق الحكم على المتهم في ظرف السنتين الماضيتين بسبب مخالفة نصوص هذا القانون

إذا كانت الأسلحة التي حصل عليها أو احرازها من نوع الشخانة

إذا سبق رفض اعطاء الرخصة للمتهم أو سبق سحب رخصة كانت معطاة اليه

فصل ٢
جل السلاح
وإذا كان المتهم في حال من الاحوال المنصوص عنها في المادة السادسة من هذا القانون يجوز ابلاغ الغرامة الى عشرين جنيها مصريا ومدة الحبس الى سنة

وفي حالة وقوع مخالفة بسيطة متعلقة بهذا القانون يضبط السلاح ولا يرد لهم إلا بعد حصوله على رخصة قانونية

وفي حالة ارتكاب جريمة يهل بنص المادة الثلاثين من قانون العقوبات مادة ١٢ - يجب على كل بائع أسلحة نارية الحصول على رخصة مخصوصة من ناظر الداخلية الذي له أن يعطى هذه الرخصة أو يرفض اعطائها ويقتر ناظر الداخلية الشروط التي تعطى هذه الرخصة بمقتضاها

مادة ١٣ - لايسرى مفعول هذا القانون على جل السلاح لأداء خدمة عمومية

مادة ١٤ - يكون لمحاكم المراكز اختصاص بالنظر في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون (١)

مادة ١٥ - تلغى المصاد من ١٨ الى ٢٤ من الأمر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المشار اليه آنفا

مادة ١٦ - يعمل بهذا القانون من أول يناير سنة ١٩٠٥ وفي ظرف شهرين من ذلك التاريخ لايعاقب على مجرد احراز الأسلحة النارية الموجودة لدى محزبيها من قبل ولا على جل هذه الأسلحة متى كان حاملها من العافين من طلب رخصة بحملها بمقتضى الامر العالي الصادر بتاريخ ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ السالف ذكره

مادة ١٧ - على ناظرى الداخلية والمقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

(١) راجع التعليمات الصادرة في هذا الموضوع ضمن التعليمات الصادرة لمحاكم المراكز بجزء أول

فصل ٣
المطبوعاتنمرة ٧١
قانون المطبوعات

الفصل الثالث

(في المطبوعات)

القانون الصادر في ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١

مادة ١ - لايسوغ لاحد أن يكون صاحب مطبعة الا بعد أن تعطى له رخصة من نظارة الداخلية وبعد أن يودع عشرة آلاف قرش بصفة تأمين والحكومة في كل حال أن تنزع منه هذه الرخصة عند الاقتضاء

راجع المنشور الوارد تحت المادة ١٢ الآتية

مادة ٢ - المطابع السرية تغفل وتصادر أدواتها ويجازى مالكها أوالمودعة عنده بغرامة من خمسة آلاف قرش الى خمسة عشر ألف قرش وتعتبر سرية كل مطبعة لم يصرح بها

مادة ٣ - لايجوز لاحد من أبواب المطابع أن يطبع حصفا قبل أن يقدم لإدارة المطبوعات بتظارة الداخلية كلفة معلنة بعزمه على طبعها وكذلك لايجوز له بأى طريقة كانت بيع أو نشر تلك الصحف بعد طبعها الا بعد أن يقدم شخص نسخ منها للإدارة المذكورة

المراد من الصحف هو الكتب والرسائل المؤلفة الغير دورية والمؤلفات الدورية التي يكون ميعاد صدورها شهرا فأزيد

أما الجرائد والرسائل الدورية التي يكون ميعاد صدورها أقل من شهر فيمكن فيجواز طبعها أهل الرخصة المعلقة في اصدار الجريدة أوالرسالة ويكن في جواز نشرها فيميسل الخمس نسخ الى الادارة نفسها بطريق البوستة وقت صدورها لا قبل بيعها (المادة الأولى من قرار نظارة الداخلية الرقم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١)

مادة ٤ - يصير محرز وضبط أى مطبوع كان في الاحوال الآتية

(أولا) اذا لم يبرز صاحب المطبعة وصلا من ادارة المطبوعات بتقديمه الكفالة والتسريح المقررة في المادة السابقة

(ثانيا) اذا لم يتوضح في كل نسخة اسم ومحل سكن صاحب المطبعة الحقيقيين

(ثالثا) اذا أقيمت أمام احدى المحاكم دعوى تتعلق بضمون ذلك التأليف

وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكون الحجر والضبط قطعيين الا بعد صدور الحكم على صاحب التأليف المذكور من المحكمة المقامة أمامها الدعوى

المراد من أى مطبوع أى من التأليف والكتب والرسائل الغير المدورية أو المدورية التي يكون ميعاد صدورها شهرا فأزيد فتشملها الأوجه الثلاثة المذكورة في هذه المادة أما المراتد والرسائل التي يكون ميعاد صدورها أقل من شهر فلا تدخل الا في حكم الراجعة التلي والتالت من هذه المادة (المادة الثانية من قرار تطارطة الداخلية للرقم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١)

مادة ٥ - عدم تقديم الكتابة قبل الطبع أو عدم تقديم النسخ اللازمة قبل النشر وجبان مجازاة صاحب المطبعة بدفع غرامة من ألف الى أثنى قرش

مادة ٦ - اذا لم يضع صاحب المطبعة اسمه ومحل سكنه على كل نسخة من التأليف فيجازى بدفع مبلغ من ألف الى أثنى قرش غرامة واذا وضع اسمها ومحل سكن مفتعين يغرم بدفع مبلغ من ألفين الى أربعة آلاف قرش

مادة ٧ - يجوز في الاحوال الميئنة بمادتي ٥ و ٦ استبدال الغرامة بنزع الرخصة وقفل المطبعة

مادة ٨ - يصير اثبات المخالفات بموجب محاضر يحضرها مأمور والاخذان أو مأمورون مخصوصون يتعينون للتفتيش على المطابع

مادة ٩ - يسرى هذا القانون على مطبوعات الحجر وباقي المطبوعات بسائر أنواعها مهما كانت الطريقة المستعملة لطبعها

مادة ١٠ - يجوز للحكومة في كل الاحوال ضبط ومصادرة جميع الرسومات والنقوشات مهما كن نوعها أو جنسها وسواء كانت معلنة أو معرضة لتظر العامة أو للبيع وذلك متى رأى لها أن الرسومات والنقوشات المذكورة مغايرة لتنظيم العموى أو للإبواب أو للدين ويجازى من نشرها أو جعلها أو عرضها للبيع بغرامة من مائتين الى أثنى قرش

فصل ٣
الطبوعات

مادة ١١ - كل جريدة أو رسالة دورية تشغل بمواد سياسية أو أدائية أو دينية أو تصدر بانتظام وإطراف في أيام معلومة أو بدون انتظام وإطراف لا يجوز إيجادها أو نشرها إلا بأذن من الحكومة

والأذن يكون مخصوصا بشخص المعطى له ويجب تجديده متى حصل تغير في صاحب امتياز الجريدة أو النشرة أو رئيس محرريها أو صاحبها أو مديرها عبارة صاحب الجريدة تشمل الشركات التي تنفخ من الحكومة امتيازًا بإنشاء جريدة على طريق المساهمة فلا تحتاج إلى تغير الرخصة إلا إذا تغير عنوان الشركة بدون التفت إلى ما يثبت من التغير في حامل الامتياز

(المادة الثالثة من قرار تطارة للداخلية الرقم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١)

مادة ١٢ - على أرباب الجرائد أو الرسائل المذكورة في المادة السابقة أن يدفعوا قبل صدورها مبلغا بصفة تأمين كما يأتي

إذا تجاوز صدور الجريدة أو الرسالة الثلاث مرات في كل أسبوع سواء كان صدورها في يوم معلوم أو بكراريس على غير أطراف فيكون مبلغ التأمين مائة جنيه مصري وإذا كان صدورها ثلاث مرات في الأسبوع أو أقل فيكون خمسين جنيها مصرياً

لقد طلب كثير من أرباب الجرائد والمطابع التابعين للحكومة المحلية إعفائهم من دفع الضمانة المالية واستبدالها بالكفالة الشخصية وقد تراعى لنتظار الداخلية اجابة طلبهم فبناء عليه يجوز لأرباب الجرائد وأصحاب المطابع الانتفاع من فائدة هذا الاستبدال بحيث أن الكفيل بعد قبوله لدى ناظر الداخلية بهذه الصفة يجب عليه أن يتعهد كتابة بمبلغ يعادل قدره قيمة مبلغ الضمانة المسؤول عنها أما الضمانة النقدية فيصير تسليمها لخرينة تطارة المالية ويؤخذ منها وصل عنها وصاحب المطبعة المخصصة فقط لطبع جريدة سياسية يصير الاكتفاء بضمانة جريدته وفي حالة ما إذا كانت المطبعة معدة لطبع جريدة سياسية وصحف أخرى فعلى صاحبها دفع التأمين المحدد في المواد ١ و ١٢ من القانون الصادر في ٢٦ نوفمبر (مشتور إدارة المطبوعات الرقم ١٧ يناير سنة ١٨٨٢)

مادة ١٣ - يسوغ محافظة على النظام العمومي أو الدين أو الآداب تعطيل أو قفل أى جرنال أو رسالة دورية بأمر من ناظر داخلية حكومتنا بعد أنذارين أو بقرار من مجلس النظر بدون أنذار ويسوغ إضافة غرامة من خمسة جنيهات إلى عشرين جنيها لكل أنذار يصدر

مادة ١٤ - جميع التبليغات التي تصدر الى جريدة من نظارة الداخلية بقصد نشرها فيها يجب درجها مجاتا في صدر أول صحيفة تصدر من الجريدة المذكورة

مادة ١٥ - على صاحب الجريدة أو الرسالة أو من تطبع على نفقته أن يدرج فيها الرد الذي يرد اليه من الشخص الذي حصل التعريض به أو ذكر اسمه في تلك الجريدة أو الرسالة ويكون نشر الرد في الثلاثة أيام التالية ليوم وروده أو في أول عدد يصدر اذا كان ميعاد صدوره بعد انقضاء الثلاثة أيام ومن خالف ذلك يجازى بدفع غرامة من جنهين الى عشرة جنهات وهذا مع عدم الاخلال بما يترتب على تلك المقالة من العقوبات والتعويضات ويكون نشر ذلك الرد بدون أجره ويجوز أن يكون مطول الشرح خمسة أضعاف المقالة المردود عليها

مادة ١٦ - انا استمر صدور الجريدة أو الرسالة بعد تعطيلها أو توقيفها تحت عنوانها الاصل أو تحت عنوان آخر فيعاقب كل من محررها وصاحب امتيازها وصاحب المطبعة بدفع غرامة من خمسة الى عشرين جنها مصريا عن كل عدد أو صحيفة تصدر منها وهذا فضلا عن نزع رخصة صاحب المطبعة وقفل مطبعته

مادة ١٧ - لناظر داخلية حكومتنا أن يمنع دخول وتداول وبيع الجرائد والرسائل المنشورة في خارج القطر المصري وكل من أدخل أو وزع أو باع أو وجدت عنده بنوع الوديعة جريدة أو رسالة دورية منشورة في خارج القطر المصري ومنع دخولها يعاقب بغرامة من جنهه الى خمسة وعشرين جنها مصريا

مادة ١٨ - كل كلبة غير صادرة من الحكومة سواء كانت بالخط أو بطبع الحروف أو بالنقش أو بطبع الحجر لا يجوز نشرها أو لصقها بالشوارع والميادين والمحلات العمومية متى كانت تلك الكتابة تحتوي على أخبار سياسية ومن خالف ذلك يعاقب بغرامة من جنهه الى عشرة جنهات يلزم بها طريق التضامن كل

فصل ٣
المطبوعات

من الفاعلين لذلك العمل والمشاركين فيه وهذا مع علم الاخلال بالعقوبات التي
تترتب على الجناية أو الجنحة الناشئة من الكتابة المذكورة

المقصود من الكتابة عمومها بأي طريقة كانت وتعدد الطرق الموصلة للمادة ١٨ التعميم وليس
المراد منه الاقتصاد على الانواع المرسودة فيها

(المادة ٤ من قرار تطاير الداخلية الرقم ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨١)

مادة ١٩ - على موزعي الكتب والصحف والرسائل والنقوش وعلى الذين
يسرحدون بالكتب للبيع أن يستحصلوا أولاً على رخصة تعطي لهم بلا رسم
في المحرسة والاسكندرية من مأموري الضبطية (١) وفي باقي المحافظات والمديريات
من المحافظ أو المدير ويجوز لجهات الحكومة المعطاة منها تلك الرخصة أن
تنزعها عند الاقتضاء ومن يخالف ذلك يعاقب بدفع غرامة من عشرة قروش
الى مائة قرش فضلاً عن محاكمة محرري وموزعي وبائعي تلك الصحف بالنسبة
للجنحة أو الجناية التي يكونون ارتكبوها

مادة ٢٠ - تؤخذ الغرامة من مبلغ التأمين وكل ما نقص لزم تكيله
في ظرف خمسة عشر يوماً لاجل ابلاغه قيمته الاصلية والا فيعتبر كأنه غير
موجود

والضبط والمصادرة يكون اجرائهما بالطريقة الادارية وكذلك التفرغ
أو إيقاف الجريدة أو الرسالة وتعطيلها في الحالات المنيعة بهذه اللائحة يكون بأمر
من ناظر داخلية حكومتنا والامر المذكور يكون باتاً لامرجعة فيه

وبجميع هذا لا يمنع من محاكمة من يستحق المحاكمة أمام جهات القضاء

مادة ٢١ - يعني أصحاب المطابع والجرائد والرسائل الغذائية الموجودة
الآن من طلب الرخصة ويعطى لهم مهلة شهرين لتقديم مبلغ التأمين

مادة ٢٢ - يلغى كل قانون أو لائحة أو منشور يخالف لامرنا هذا

مادة ٢٣ - على ناظر الداخلية تنفيذ امرنا هذا

الباب الثالث اللوائح العمومية في مواد المخالفات

فصل ١
التنظيم

الفصل الاول (الاشغال العمومية)

مادة ٧٢
لأمانة عمومية
لسلطة التنظيم

الفـرـع الاول (في التنظيم)

الامر العالي الصادر في ٣٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
(٢٩ ذي الحجة سنة ١٣٠٦)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٨٨٩ عملاً بالمادة الثانية من أمرنا الصادر
في ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩) (١)

مادة ١ - لا يجوز مطلقاً لاجد أن يبنى في المدن والقرى الموجود بها
الآن مصلحة تنظيم (٢) أو التي تشكل فيها المصلحة المذكورة بقرار من نظارة
الاشغال العمومية (٣) منازل أو عمارات أو أسوار أو بلا كونات أو سلاط

(١) ينه على الامر العالي الرقم ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ الوارد في صحيفة ٦ تسرى اللوائح
الخاصة والعمامة المختصة بالضبط والربط والامن العموى على الاجانب والوطنيين على السواء بعد
المصادقة عليها بالمعقفة القانونية من الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة ومعظم اللوائح
المدونة في هذا الباب هي من القبل المذكور اذ اننا احكمتها تختص بالاجانب والوطنيين وقد
أوردنا مقعدة كل من هذه اللوائح للاستدلال منها عن ذلك بما فيه الكفاية

أما فيما يتعلق بالتنظيم على الخصوص فحيث ان هذه المادة هي بمثابة نص بالعقارات فبداً إمكان
مرادنا تاريخ الضبط المتعلقة بها على الاجانب كان قد سبق تقريره قبل صدور الامر العالي الرقم ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩ طبقاً للقانون المسجل في الصادر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (راجع صحيفة ٦)
وحكمت به المحاكم المختلطة (راجع من ضمن الاحكام المبادر به الشأن الحكم الرقم ٢٣ فبراير
سنة ١٨٨٧ - ق م - ص ٦٣)

(٢) مصر والاسكندرية والسويس ودمياط وبربرعيد والاممنا عليه

(٣) راجع فيما يأتى القرارات المختصة بذلك

فصل ١
التنظيم

خارجية مكشوفة أو مماشى أو غير ذلك من الابنية التى تقام على جانبي الطريق العمومية ولا يسوغ له أيضا توسيع تلك الابنية أو تعديتها أو ترميمها أو هدمها بأى صفة كانت أو فى أى حد كلن من الحدود الا بعد حصوله من مصلحة التنظيم على الرخصة وخط التنظيم . أما عملية البناء بالقرشة سواء كانت من الداخل أو من الخارج فلا يؤخذ عنها رخصة

يجب على البوليس مساعدة مهندس التنظيم كالمطلوبوا ذلك كتابة كدنه غير مصرح به
(مشرور نظارة الداخلية نمرة ٣٣ الرقم ١١ مارس سنة ١٨٩٦)

في الجهات التى لاتنظم فيها بناط بالمديريات والمحافظات أو عن ينوب عنها منع الافراد من التعدي على الاملاك العمومية وملاحظة حالة الابنية القائمة على الطرق العمومية تحفظا على الامن العام (المادة الثانية من قرار نظارة الاشغال الصادر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٨٨)

مند حصول تمدد على المتاعف العمومية في الجهات المذكورة يجب على المديرية أن تعلن به مصلة المساحة لتتلب من يلزم من طرفها لاعادة مساحة القطعة الواقع عليها التعدي ويعمل ربما منها ويصحبه أحد معاونى المركز ليعرى التصفقات اللازمة ويبدى ملاحظاته ويطلع على المستندات ليتمكن اكتفاه المحاكم بهذا العمل مند رفع المدوى اليها والعلول من انتداب خبراء تلك (مشرور الداخلية نمرة ١١٥ الرقم ١١ فيلوسنة ٩٠٥ ونمرة ٣ الرقم ١٠ يناير سنة ١٩٠٦)

مادة ٢ - أحكام مصلة تنظيم مدينة أوقرية تسرى بعقضى قرار يصدره ناظر الاشغال العمومية على مدن وقرى أخرى (١)

مادة ٣ - تطلب الرخصة وخط التنظيم ويعطيان بالكيفية المقررة باللائحة المنوّه عنها في المادة التاسعة عشرة من أمرنا هذا

مادة ٤ - كل من تعهد بأجراء عمل من الاعمال المذكورة آتفا بصفة كونه مهندسا معماريا أو مقاولا أو غير ذلك عليه أن يحظر مصلحة التنظيم كتابة عن الاعمال المطلوب اجراؤها وذلك اذا كان المالك لم يستحصل على الرخصة قبل الشروع فى العمل

(١) راجع ما يأتى

فصل ١
التنظيم

مادة ٥ - كل رخصة لابلل صاحبها بها في ظرف سنة من تاريخ الحصول عليها تكون لاجية لفوات أجلها

مادة ٦ - الانقطاع عن العمل مدة سنة بعد الشروع فيه يترتب عليه بطلان مفعول الرخصة

مادة ٧ - تجوز المعارضة في قرارات مصلحة التنظيم فيما يختص بالرخص وخطوط التنظيم وتقدم هذه المعارضة الى ناظر الاشغال العمومية انما لايجوز للشروع في أى عمل من الاعمال المينة في المادة الاولى قبل أن يحكم الناظر للموى اليه في هذه المعارضة

مادة ٨ - لاتعطى الرخصة الا بعد دفع الرسوم المقررة بالايجة

مادة ٩ - لايجوز لاحد فتح طريق عموى الا بعد استحصله على رخصة بذلك وتنازله للحكومة تنازلا قانونيا وبدون مقابل عن الاراضى التى تدخل في الطريق المذكور ويجب عليه الاجراء على حسب الرسم الذى تعطيه له مصلحة التنظيم

ولا يحتاج الامر للاستحصل على رخصة اذا كان المراد فتح طريق خصوصى بسد في طريقه بدوابزين أو باب أو جزير لمنع المرور فيه

مادة ١٠ - كل بناء يترأى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حوصا على الامن العام أو نظرا لكونه آيلا للسقوط ينبغى ترميمه أو هدمه في الميعاد الذى تحدده لذلك المصلحة المذكورة

مادة ١١ - من يخالف حكما من أحكام المادة الاولى من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات الآتية

(أولا) اجراء أعمال بدون رخصة وخارجة عن خط التنظيم أو اخلد المعين لتعليه يستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلى^(١) وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم الاعمال المذكورة على مصاريف مرتكب المخالفة

(١) والآلة المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات الاهلى الجديد (راجع جزؤ اول)

فصل ١
التنظيم

(ثانيا) اجراء أعمال بدون رخصة انما داخله في خط التنظيم يستوجب توقيع العقوبة المقررة في المادتين المذكورتين آنفا وذلك فضلا عن الزام مرتكب المخالفة بدفع رسوم الرخصة

مادة ١٢ - كل مخالفة للمادة الرابعة تستوجب توقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي وتوقيع العقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط

مادة ١٣ - من يخالف الفقرة الاولى من المادة التاسعة يعاقب بالعقوبة المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي وبالعقوبة المدونة في المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة اذا كان الطريق فتح على حسب رسم التنظيم والزامه إما بالتنازل للحكومة مجانا عن الارض أو بسد ذلك الطريق ومن يخالف الفقرة الثانية من المادة المتني عنها يعاقب بنفس العقوبات المذكورة آنفا وذلك فضلا عن دفعه رسوم الرخصة والزامه باتباع نص تلك الفقرة فيما يختص بسد الطريق

مادة ١٤ - من يخالف المادة العاشرة من أمرنا هذا يعاقب بالعقوبات المقررة في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلي والمادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط وذلك فضلا عن هدم البناء

مادة ١٥ - وفي كافة الاحوال المنوّه عنها في مواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ يحكم القاضي المحلة عليه المخالفة ليس فقط بالغرامة التي يستوجبها المخالف بل أيضا بالزامه بالهدم أو بدفع رسوم الرخصة أو بسد الطريق أو بإرجاع المكان الى حالته الاصلية

مادة ١٦ - يجوز للاختصاص أو لقم النيابة أن يستأنفوا الاحكام الصادرة في الاحوال المذكورة آنفا

مادة ١٧ - يرفع الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كاتب المحكمة في ظرف الثلاثة أيام من يوم انقضاء ميعاد المعارضة على حسب ما هو مقرر في المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنايات بالمحاكم الاهلية^(١) والمادة ١٣٥ من القانون

(١) المادة ١٥٤ من قانون تحقيق الجنايات الاهلي الجديد

فصل ١
التنظيم

المذكور بالحكم المختلطة انا كان الحكم صادرا بالغبية أما اذا كان الحكم صادرا بمواجهة الاخصام أو بغبية بعضهم بعد حصول المعارضة فيبتدأ الميعاد من يوم صدوره

مادة ١٨ - رفع الاستئناف لمحكمة الاستئناف بناء على طلب قلم النيابة وهي تحكم فيه بوجه الاستعجال

يصير طلب حضور الاخصام في ميعاد ثلاثة أيام كاملة
الاحكام التي تصدر من محكمة الاستئناف بالغبية ليست قابلة للطعن فيها بطريق المعارضة

مادة ١٩ - يضع ناظر الاشغال العمومية بقرار يصدر منه لائحة لتنفيذ أحكام أمرنا هذا

اللائحة المذكورة والقرارات التي تصدرها النظارة المشار اليها بخصوص مصالح التنظيم تشر في الجريدة الرسمية

مادة ٢٠ - أمرنا الصادر في ١٢ ربيع الاول سنة ١٢٩٨ (١٢ مازس سنة ١٨٨١) واللائحة الصادرة في ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٢ وكافة الاحكام المخالفة لأمرنا هذا هي لاغية ولا عمل لها

مادة ٢١ - على ناظر الاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منها فيما يخصه

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩)

(وصار تعديله بمقتضى القرار الصادر في ٥ فبراير سنة ١٨٩٩)
بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من الامر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩

المسرة ٧٣
لائحة تنفيذية لتنظيم
وتشكيل مجالس
التنظيم

مادة ١ - ادارة عموم مدن ومباني القطر المصري المشكلة بنظارة الاشغال العمومية تستمر على القيام بأداء أعمالها على حسب القواعد المقررة

مادة ٢ - تؤلف مجالس التنظيم من الموظفين الآتي ذكرهم

فصل ١
التنظيم

(مدينة القاهرة)

- (أولاً) أحد كبار موظفي نظارة الأشغال العمومية يعينه الناظر رئيس
(ثانياً) مدير أشغال المدينة المذكورة نائب رئيس
(ثالثاً) مندوب من طرف المحافظة
(رابعاً) أحد مهندسي التنظيم
(خامساً) مندوب من طرف مصلحة الصحة

(مدينة الإسكندرية) (١)

.

(مدن السويس ودمياط وبورسعيد والاسماعيلية)

- (أولاً) محافظ المدينة أو وكيله بالنيابة عنه رئيس
(ثانياً) مندوب من طرف مصلحة الصحة
(ثالثاً) مهندس التنظيم
(رابعاً) مندوب من طرف البوليس

ويحضر الجلسات أحد كبار التنظيم لأداء وظيفة كاتب سر المجلس
وأما باقي المدن والقرى الموجودة فيها الآن مصالح تنظيم أو التي ستشكل
فيها تلك المصالح فيما بعد فيؤلف مجلس التنظيم في كل منها من الموظفين
الآتي ذكرهم

- (أولاً) المدير أو وكيله بالنيابة عنه رئيس
(ثانياً) مهندس التنظيم
(ثالثاً) مندوب من طرف مصلحة الصحة
(رابعاً) مندوب من طرف البوليس

يؤدي وظيفة كاتب سر المجلس أحد كبار التنظيم وفي غيابه مهندس التنظيم

(١) نظراً لإيجاد البلدية بالإسكندرية فبعد تشكيل مجلس التنظيم بالمدينة المذكورة
بمقتضى قرار صادر في ٧ يناير سنة ١٨٩١ فتم تعديل عوجه مندوب المحافظة بمندوب من البلدية
(راجع غمرة ٧٨ الآتية - صحيفة ٢٠١)

مادة ٣ - يلتزم المجلس اعتياديا في كل جلسة عشريوما مرة واحدة على الأقل ويلتزم أيضا على خلاف المعتاد كلما تراى الرئيس لزوم لذلك ولا تكون قراراته صحيحة معتبرة الا اذا كان حاضرا به أغلب أعضائه وفي حالة تساوى الآراء فالطرف الذى ينضم اليه الرئيس هو الأرجح واذا غاب الرئيس فيعين المجلس أحد أعضائه ليقوم مقامه

مادة ٤ - على المجلس أن يقوم بالأعمال الآتية

- (أولا) تقرير خط التنظيم سواء كان على الرسومات أو على الخطر العمومية
- (ثانيا) ترتيب الشوارع وتعيين أسمائها اذا رأى لزوما لذلك
- (ثالثا) تعيين عرض كل شارع
- (رابعا) تغيير ترتيب تلك الشوارع عند الاقتضا
- (خامسا) أن يطلب من ناظر الاشغال العمومية مشترى الاراضى اللازمة لانشاء الشوارع أو لتوسيعها أو بيع أراضى الشوارع التى تسقط من ترتيب الشوارع
- (سادسا) تعيين المسافقين المغروسات التى على جانبي الشوارع العمومية وبعضها
- (سابعا) أن يعرض على ناظر الاشغال العمومية مقدار المصاريف التى يستدعيها تنظيم الشوارع
- (ثامنا) أن يعرض التصميمات التى تعمل عن الشوارع المرغوب احداثها
- (تاسعا) أن يقرر ما يلزم اجرائه نحو المباني المقتضى ترميمها حرصا على الأمن العام ونحو المباني المخلة

مادة ٥ - تعمل الخطوط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احدهما في ادارة عموم المدن والمباني وتبقى الثانية بقلم تنظيم الجهة المختصة هى به وتعديل تلك الخطوط كلما حدثت تغييرات في حالة الاماكن بحيث يراعى في تعديلها ابقاء ما يستدل به على الحالة الاصلية التى كانت عليها تلك الاماكن ويتخذ المجلس الشروط العمومية الآتية أسلا في رسم خطوط التنظيم

فصل ١
التنظيم

(١) الازفة الغير النافذة التي لا يبلغ طولها مائة متر يكون عرضها أربعة أمتار وأما التي يكون نصف طولها تقريبا أو جميع الابنية المقامة فيها على خط التنظيم مبنيا على عرض ثلاثة أمتار بموجب رخص قانونية صادرة من قبل قننى على هذا العرض في كامل طولها

(ب) كل سكة موصلة الى سكة أخرى عرضها من ٤ أمتار الى ٦ يجعل عرضها ٤ أمتار

(ج) كل سكة موصلة الى سكة أخرى يتجاوز عرضها ٦ أمتار يجعل عرضها ٦ أمتار على الأقل

(د) يكون عرض الشوارع الرئيسية في القاهرة والاسكندرية ١٠ أمتار وفي باقي المدن ٦ أمتار فقط

(هـ) يكون عرض الشوارع الكبرى في القاهرة والاسكندرية ١٢ مترا على الأقل وفي باقي المدن ثمانية أمتار فقط

(و) الشوارع ذات الاشجار يكون خط التنظيم فيها موازيا لصف الاشجار وعلى مسافة ٤ أمتار على الأقل من ذلك الصف

(ز) يعتبر الخليج المصرى المار في مدينة القاهرة شارعا عرضه ١٠ أمتار وعلى ذلك فالابنية القائمة على جانبيه يراعى فيها جميع حقوق الارتفاق المقررة للطرق والشوارع

(ح) خطوط تنظيم وجهات الابنية المقامة على جانبي الشارع تكون مستقيمة بقدر الامكان ومتوازية ويكون محور الشارع خطوطا مستقيمة طويلة على قدر الامكان وقد هذه الخطوط بقدر الامكان أيضا في وسط الابنية القديمة حتى يكون مقدار دخول هذه الابنية واحدا بقدر الاستطاعة على جانبي المحور

(ط) المباني المتقنة الصنعة والمباني التاريخية والدينية تبقى بقدر الامكان على الخط الذي هي عليه ولا يتناولها حكم الدخول في خط التنظيم الا عند تجديد بنائها ما لم يصدر ناطر الاشغال العمومية قرارا نظرا لاسباب خصوصية بابقاء تلك المباني على خطها الاصلي

فصل ١
التنظيم

(٥) اذا تكوّن من خطوط التنظيم عند ملتقى شارعين زاويتان حادتان فيجب قطع كل واحدة منهما بقدر متر واحد على الأقل عموديا على خط يقسم الزاوية الى نصفين

(٦) الزوايا التي تتكوّن في بداية الشوارع البالغ عرضها ثلاثة أو أربعة أمتار تقطع على طول متر واحد عند ما تتلاقى خطوط التنظيم بزوايا قائمة أو حادة

ومتى تقررت خطوط التنظيم على رسم أحد الشوارع فيوقع على ذلك الرسم جميع الاعضاء الحاضرين بالمجلس وتدوّن به العبارة الآتية

(لقد تقررت خطوط تنظيم شارع بمجلسة مجلس التنظيم المنعقدة في.....)

ثم يعرض الرسم على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليه منه

مادة ٦ - يقدم طلب الرخصة على ورق تخفه موقعا عليه من الطالب أو من وكيله المفوض قانونا مينا فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل سكته واقامته ونوع الاعمال التي يريد اجراءها واسم المدينة والقسم واسم الشارع وبعض فيه أيضا بالضبط والدقة المنزل أو العقار المرغوب اجراء العمل فيه على أن الرخص التي تعطى بمقتضى هذه اللائحة لاتعفى أصحابها من القيام بأداء الاجراآت والشروط المنوّه عنها بالقوانين والاورامر العالية أو اللوائح الخصوصية المتعلقة بالابنية بالنظر لأمر أخرى خارجة عن موضوع هذه اللائحة أما المصالح الاميرية فتعفى من دفع أى رسم من رسوم التنظيم مهما كان نوعها ويجب على صاحب الرخصة أن يأخذها بدون مصاريف من قلم التنظيم ويعطى عنها الايصال اللازم

مادة ٧ - تعطى الرخص من مهندس التنظيم وهو المكلف بتنفيذ القرارات التي تصدر من مجلس التنظيم

مادة ٨ -
فصل ١
التنظيم

لا يجوز لمهندس التنظيم اعطاء رخص في أية جهة من الجهات التي يكون لمصلحة الاستحكامات شأن فيها الا اذا وافقت تلك المصلحة على اعطائها واذا وقع خلاف بينهما تحال المسألة على ناظر الاشغال العمومية وهو يتقرر في ذلك ووافق مباشرة اذا اقتضى الحال على اعطاء الرخصة التي طلب مهندس التنظيم اصدارها وكيف ما كانت الحال لحقوق الارتفاق العسكرية التي تبديها مصلحة الاستحكامات لمهندس التنظيم يجبذ كرها في رخصة التنظيم

مادة ٩ - الرخص التي تعطى عن خط التنظيم يعين فيها هذا الخط بكل ما يمكن من الدقة والضبط ويجوز لصاحب الرخصة أن يطلب رسما عن خط التنظيم مطابقا للبيانات المدونة في رخصته وذلك بشرط أن يدفع الرسوم المقررة. ويجب أن يبين في الرخصة النقط الثابتة اللازمة لاقامة حائط الوجهة ويجوز أن يشترط فيها على صاحبها أن يدعو مهندس التنظيم الى تخطيط اتجاه هذا الحائط في النقطة التي سيقام فيها ولا يكلف بدفع أى رسم على ذلك ومتى أدرج هذا الشرط الاخير في الرخصة يعتبر شرطا من الشروط الاساسية فيها فاذا خالف صاحب الرخصة هذا الشرط تبطل رخصته وجوبا ولا يعمل بها وعليه أيضا أن يطلب تعيين من يلزم للكشف على يئائه متى بلغ ارتفاعه مترا وحدا فوق الارض ويجب أن يصير اجراء هذا الكشف بمعرفة مهندس التنظيم فاذا خالف المالك هذا الشرط تبطل الرخصة أيضا ولا يعمل بها ويحكم عليه قاضى المخالفات بتوقيف البناء

أما المهندس الذى يكون أجرى الكشف فيجبر عنه المحضر اللازم ويسلم نسخة منه الى صاحب الشأن بدون أن يدفع شيا عن ذلك

وأما الاسوار التي تكون من سياجات ناعية فيجب أن تكون على بعد نصف متر من وراء خط التنظيم

وكل من أراد البناء على شارع مغروس أشجارا فلا يجوز له نقل أية شجرة منها لتسهيل الوصول الى الابواب المتسعة التي تفرمها العربات

فصل ١
التنظيم

وإذا شرع أحد في إقامة بناء يجب عليه أن يراعى ليس فقط خط التنظيم بل والاحكام الادارية المختصة بالوزنات وارتفاع بناء المنازل ومقدار بروز الخراجات وأما الاراضى التى حول الميادين وعلى جانبي الشوارع فتخاط بأسوار تبنى على خط التنظيم

مادة ١٠ - مجرد الاقرار على رسم خط التنظيم من ناظر الاشغال العمومية وصدر أمر عال باعتماده بسوقان للحكومة أن تنزع شياً فشيئاً وبالطرق القانونية الاراضى المين بالرسم لزومها لانشاء الشوارع المعمول عنها الرسم المذكور ومن تلغى صدور الامر العالى المشار اليه لايحوز اقامة أى بناء على الاراضى اللازم نزع ملكيتها

مادة ١١ - لايحوز احداث بروزات في وجهات المنازل خلاف البروزات الآتى بيانها

(أولاً) في السفلى أى القاعدة

مستقيم متر

٥٠ . . في الشوارع التى عرضها عشرة أمتار فما دون

١٥ . . في الشوارع التى يتجاوز عرضها عشرة أمتار

(ثانياً) في الأكتف أو الأعمدة وجلسات الشبايك

مستقيم متر

٥٠ . . في الشوارع التى عرضها عشرة أمتار فما دون

١٠ . . في الشوارع التى يتجاوز عرضها عشرة أمتار

(ثالثاً) (عدل بمقتضى القرار الصادر في ٥ فبراير سنة ١٨٩٩) (١)

في البلوكولات التى تقام على ارتفاع أربعة أمتار ونصف في الأقل عن أعتاب ملاخل المنازل يكون مقدار البروز كما يأتي

(١) بناء على قرار جمعية مجلس الاستئناف المختلط العمومية في ٧ يناير سنة ١٨٩٩

فصل ١
التنظيم

إذا كان عرض الشارع ستة أمتار فأفوق المائتي عشر مترا يكون البروز مترا واحدا مع الكرنش وإذا كان عرضه أقل من ستة أمتار فما دون فالبروز نخسرون سنتيما مع الكرنش أيضا وإذا كان عرضه اثنى عشر مترا فما فوق فالبروز مترا واحد ونخسة وعشرون سنتيما مع الكرنش ويجب أن تكون هذه البلكونات على الاطلاق بعيدة عن حدود الاملاك المجاورة لها بقدر متر واحد في الاقل ويجوز إقامتها في جزء واحد من طول الواجهة أو في طولها كله بشرط مراعاة البعد المذكور ولا يجوز أن يجعل للبلكون أعمدة يقام عليها بلكون آخر الا في الدور الاول فقط ولا يرخص ببلكونات من هذا القبيل الا في الشوارع التي عرضها اثنى عشر مترا فما فوق وتجبرى عليها نفس الشروط المقررة للبلكونات الاعتيادية من حيث الارتفاع والبروز

يجوز إقامة خرجات (شركات) خفيفة مسففة محلاة بمشريات أو غيرها على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر في الاقل عن مستوى الاعتاب المتقدم ذكرها ببروز قدره بقدر البروز المقرر للبلكونات . أما معظم ارتفاع هذه الخرجات فيكون مطلقا أقل من ارتفاع الدور نصف متر في الاقل ولا يجوز إقامتها الا في جزء من الواجهة لا يتجاوز طوله نصف طولها ولا يجوز قط وصول الخرجات الى حدود الاملاك المجاورة أو المحيطان المشتركة بل تكون بعيدة عنها بقدر متر واحد في الاقل

يجوز إقامة ماوردات على شكل برج اسطوانى صغير أو برج مقطوع الزوايا على وجهات المنازل القائمة على الشوارع التي ليس عرضها بأقل من اثنى عشر مترا وتقام هذه الموارد على ارتفاع أربعة أمتار ونصف متر في الاقل عن عتب مدخل المنزل بخلاف الكوابيل ويجوز تصاعدها الى مستوى الدورة ولا يجوز قط أن يتجاوز بروز الابراج الصغيرة المتقدم ذكرها مترا واحدا ونخسة وثلاثين سنتيما مقاسا هذا البروز من ساقط الحائط البنائى الخارجى للبرج ما خلا الكورننش ولا يكون في الواجهة الواحدة الابراج واحد لا يزيد طوله مطلقا عن نخسة أمتار مقاسة من الخارج مع البياض

فصل ١
التنظيم

ولا يعم البرج الاثلث طول الواجهة فقط واذا كان للترل واجهتان يتكوّن منهما زاوية عند ملتقى شارعين يجوز استبدال القطع المنوّه عنه في الفقرة (ي) من المادة الخامسة من لائحة التنظيم ببرج صغير وعلى صاحب المنزل في أية حال من الاحوال المتقدم ذكرها أن يعرض عند طلبه الرخصة رسم الواجهات وقطاعاتها ولا يشترط في عمل من الاعمال قبل نوال الرخصة من نظارة الاشغال العمومية وتباشر الاعمال على مسؤولية الطالب خاصة فلا يعود على النظارة شيء من المسؤولية فيما يخص بناتها

(رابعاً) ما يبرز في وجهات الدكاكين لا يتجاوز قط مقداره بروزه عشرين سنتيمتراً ويدخل فيه بروز الزخرفة على اختلاف أنواعها

(خامساً) تحسب البواريز من سطح حائط الواجهة من فوق السفل

مادة ١٢ - يصير إزالة ما يبرز عن المبنى من مساطب وسلالم خارجية ودرج ولا تستثنى من ذلك الا المبنى التاريخية والدينية والمباني المتقنة الصنعة الى أن يجدد بناء وجهاتها على خط التنظيم

مادة ١٣ - تهدم العقود أو الاسطبة المقامة فوق الطرق العمومية شيئاً فشيئاً كلما اعتراها خلل وكذلك متى هدمت إحدى المباني المستندة هي عليها ويصير أيضاً هدمها متى ظهر خلل بأحدى الحيطان التي تحملها ولا يجوز قط من الآن فصاعداً إقامة شيء منها فوق الطرق العمومية

مادة ١٤ - قرارات الهدم التي يصدرها مجلس التنظيم يبلغها مهندس التنظيم الى المحافظ أو المدير لينفذها ويذكر في هذه القرارات الاسباب الداعية لاصدارها ويعين فيها التاريخ الذي يصير مباشرة الهدم فيه ويحدد ذلك ثمانية أيام على الأقل انما كان صاحب المنزل ساكناً فيه وخمسة عشر يوماً انما كان المكان مؤجراً

فصل ١
التنظيم

اعلان قرارات الهدم يكون بحرق مدوب من المحافظة أو المديرية وعلبه على محضر اثبات تسليم القرار الى صاحب الشأن (منشور بظارة الداخلية الرقم ١١ أغسطس سنة ١٩٠٠)
فإذا مضى الاجل المحدد بالقرار ولم يباشر في اجراء الهدم يتعين على المحافظة أو المديرية اخطار مصلحة التنظيم بذلك وهي تحرر محضرا عن تلك المخالفة وتقام الدعوى على المخالف بمقتضى هذا المحضر ثم يحكم قاضى المخالفات بالغرامة المقررة قانونا وبأمر أيضا بعد التحقيق اذا كان هنالك لزوم له باجراء الهدم على مصاريف مرتكب المخالفة أما تنفيذ الحكم فبعد استيفاء الاجراءات اللازمة اتخاذها نحو الاجانب يقع على صاحب الملك نفسه الذى عليه أن يقوم بنسوية ما يحصل بسبب هذا التنفيذ من الخلاف بينه وبين المستأجرين أو غيرهم من المقيمين في المنزل

مادة ١٥ - المأمورون المنوط بهم اثبات وقوع المخالفات هم المهندسون ومديرو مصالح التنظيم ومندوبو البوليس ويجب اثبات حصول المخالفات بحرق مأمورين اثنين يكون أحدهما من مصلحة التنظيم وتترك نسخة من المحضر لصاحب الملك وإذا كان غائبا تلتصق النسخة المذكورة على حائط المنزل

(في تعريف رسوم التنظيم)

مادة ١٦ - (أولا) كل عرض يقدم الى قلم التنظيم يدفع عليه حال تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرة قروش صاغ

(ثانيا) تدفع الرسوم الآتية بيانها قبل تسليم الرخص الى أربابها وذلك علاوة على الرسم المقرر المذكور أعفا

(١) رسم نسبي قدره قرشان صاغ عن رخصة البناء على خط التنظيم باعتبار كل متر من طول الوجهة الكائنة على الطريق العموى

(ب) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن رخصة تعلية حائط أو تعلية بناء مقام على خط التنظيم

نصل ١
التنظيم
(ج) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن رخصة اجراء ترميمات أو تعديلات
في قفصات وجهة أوسور كائن على الطريق الموى

(د) رسم مقرر قدره ١٠ قروش واحد صاغ عن صورة رسم تنظيم خصوصى باعتبار
كل متر طول من الوجهة

(هـ) رسم مقرر قدره ١٠ قروش صاغ عن طلب تجديد رخصة بطل عملها
لفترات ميعاد السنة الواحدة المتوّه عنه بالسادة الخامسة من الامر العالى

بناء على قرار مجلس النظار الصادر في جلسته المتعقّدة في ٢ فبراير سنة ١٨٩١ الرسم الذى
قدره ١٠ قروش المقرر أخذه على كل عرض يقدم الرقلم التنظيم حسب البقرة الاولى من المادة
السابعة عشرة من لائحة التنظيم المبادرة بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ يؤخذ أيضا على كل
عرض يقدم الى ادارة أشغال مدينة حلوان بطلب الاتعام بقطع أراضى في المدينة المذكورة
(قرار نظارة الاشغال العمومية الرقم ٢٨ فبراير سنة ١٨٩١ نمرة ١٨)

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

نمرة ٧٤

مادة ١ - تسرى أحكام التنظيم
على جهة القبس
والطرية
العالية واللوائح المتبعة

مادة ٢ - مراعاة لازدياد الممار في تلك الجهة ومخالفة للسادة السادسة
عشرة من اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ تعطى مصلحة تنظيم
القاهرة رخص البناء فيها مجانا الى أن تصدر أوامر خلاف ذلك

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٨٩)

نمرة ٧٥

اعادة أحكام التنظيم
بمدينة بنى سويف

مادة ١ - تعاد أحكام التنظيم الى مدينة بنى سويف

مادة ٢ - يكلف بأعمال التنظيم في المدينة المذكورة أحد مهندسي
تنظيم القاهرة فيرسل اليها كلما استدعت مصلحة التنظيم مراسله

فصل ١ التنظيم

مادة ٧٦

اعادة أحكام التنظيم
بمدينة الاسماعيليه

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١٠ يونيه سنة ١٨٩٠)

مادة ١ - تعاد أحكام التنظيم الى مدينة الاسماعيليه

مادة ٢ - يكلف بأعمال التنظيم في تلك المدينة مهندس تنظيم بورسعيد
فيتوجه اليها كلها اقتضت المصلحة ذلك

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٠)

مادة ٧٧

اعادة أحكام التنظيم
في بندر سوهاج

مادة ١ - تعاد أحكام التنظيم الى بندر سوهاج

مادة ٢ - يكلف بأعمال التنظيم في البندر المذكور مدير الاشغال
والرى باقليم جرجا

قرار من نظارة الداخلية

(بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩١)

مادة ٧٨

اعادة مجلس التنظيم
في مدينة الاسكندرية

مادة ١ - يبقى مجلس التنظيم مشكلا كما هو بحسب المادة الثانية من
اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وذلك مؤقتا ولكن يستبدل مندوب
المحافظة بمندوب من القومسيون البلدى

مادة ٢ - يؤلف مجلس التنظيم اذن كما يأتى

(أولا) محافظ الاسكندرية أو وكيله رئيس

(ثانيا) مندوب من القومسيون البلدى

(ثالثا) مندوب من مصلحة الصحة

(رابعاً) بائمه مهندس أشغال المدينة

(خامساً) أحد مهندسى التنظيم

مادة ٣ - طلبات مجلس التنظيم المنوّه عنها في الفقرتين الخامسة والسادسة من المادة الرابعة من لائحة ٨ سبتمبر سنة ٨٩ تقدم الى رئيس القومسيون البلدى

فصل ١
التنظيم

مادة ٤ - تعمل الخريط والرسومات العمومية على نسختين تحفظ احداهما في ادارة عموم المدن والمباني بنظارة الاشغال العمومية وتبقى الثانية في أقلام القومسيون البلدى أما رسومات التنظيم فيعرضها هذا المجلس على ناظر الاشغال العمومية للتصديق عليها قبل العمل بها

مادة ٥ - تبقى جميع أحكام اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ مرعية الاجراء الا ما كان منها مخالفاً للأحكام المتقدم ذكرها

مادة ٦ - ينبع العمل بهذا القرار الى أن تقرر أحكام نهائية

قرار من نظارة الاشغال العمومية (بتاريخ أول مارس سنة ١٨٩١)

قد قرر سعادة ناظر الاشغال العمومية في أول مارس سنة ١٨٩١ إعادة التنظيم الى مدينة قسا وجعلها من الآن فصاعداً تحت أحكام لائحة التنظيم الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩ وأناطة مهنتس اري المكلف بأعمال المباني في تلك المدينة بمباشرة أشغال التنظيم فيها تحت ادارة مفتش رى القسم الخامس وأوامره

مادة ٧٩
إعادة التنظيم الى
مدينة قسنا

قرار من نظارة الاشغال العمومية (بتاريخ ٩ ابريل سنة ١٨٩٢)

تسرى أحكام التنظيم بمدينة القاهرة على الشوارع الآتى ذكرها
(أولاً) الشوارع الواقعة في حدود مديرية الجيزة ومدينة باللون الاصفر على الرسم وهي

مادة ٨٠
سريان أحكام التنظيم
على بعض شوارع
القاهرة

فصل ١
التنظيم

- (١) ميدان مستدير غربى كوبرى قصر النيل قطر دائرته ٦٦,٧٠ مترا
- (ب) شارع بين الكوبريين يتبدئ من الميدان المستدير المازذكروه وينتهى الى كوبرى الانجليز (الكثف الأمين)
- (ج) شارع الفسحة يتبدئ من الميدان المستدير المحكى عنه وينتهى الى شرقى كوبرى الانجليز
- (د) شارع الزمالك يتبدئ من شارع الفسحة وينتهى الى باب سراى الجزيرة
- (هـ) شارع بولاق الدكرور يتبدئ من كوبرى الانجليز (الشاطئ الايسر) وينتهى الى محطة بولاق الدكرور
- (و) شارع الجيزة يتبدئ من شارع بولاق الدكرور وينتهى الى شارع الهرم (الناحية القبلية الشرقية من سور جنينة الجيزة)
- (ز) شارع البرنسات يتبدئ من شارع الجيزة وينتهى الى شارع سراى الجيزة
- (ح) شارع الدقى يتبدئ من شارع البرنسات وينتهى الى شارع امبابه
- (ط) شارع امبابه يتبدئ من كوبرى امبابه وينتهى الى شارع الدقى
- (ى) شارع سراى الجيزة يتبدئ من محطة بولاق الدكرور وينتهى الى شارع الهرم
- (ل) شارع الهرم يتبدئ من شارع الجيزة (الناحية القبلية الشرقية من سور جنينة الجيزة) وينتهى الى الاهرام
- (ثانيا) الجزء الواقع فى حدود مديرية القليوبية من الشوارع المؤدى من القاهرة الى شبرا لغاية مدخل سراى شبرا

فصل ١ التنظيم

مادة ٨١
سريان أحكام التنظيم
على البلاد الآتية
ذكرها

قرار من نظارة الأشغال العمومية

(بتاريخ ٢٤ أبريل سنة ١٨٩٢)

عملا بالمادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩
تسرى أحكام التنظيم في المدن المبنية في الخلاء الثانية من الجدول الآتي
على النواحي المبنية في الخلاء الثالثة منه وذلك فيما يختص بالمباني المحتاجة
للقربص حرصا على الأمن العام والمتناعية للسقوط

خانة أولى	خانة ثانية	خانة ثالثة
أسماء المدن التي يجب أن تسرى أحكام تنظيمها على النواحي المبنية في الخلاء الثالثة علا هذا القرار	أسماء النواحي التي ليس فيها تنظيم ويجب أن تسرى عليها أحكام تنظيم المدن المبنية في الخلاء الثانية علا هذا القرار	غرض منسلف
١	مديرية الغربية بنادر المراكز وقراها وهي محلة منوف زققي الحعفرية كفر الزيات كفر الشيخ الجبليس شربين دموق سمنود طنطا المحلة الكبرى (١)	
٢	مديرية الشرقية الزقازيق بنادر إقليم الشرقية وقراها	

(١) بناء على قرار صادر بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٩٧ تسرى أحكام تنظيم المحلة الكبرى على بند مركز قوه وقوله فيما يختص بالمباني المتناعية للسقوط حرصا على الأمن العام

الباب الثالث - القوانين واللوائح الإدارية ٢٠٥

فصل ١
التنظيم

خانة أولى	خانة ثانية	خانة ثالثة
نمرة مفصلة	أسماء المدن التي يجب أن تسمى بأحكام تنظيمها على النواحي المبنية في الخانة الثالثة علام هذا القرار	أسماء النواحي التي ليس فيها تنظيم ويجب أن تسمى عليها أحكام تنظيم المدن المبنية في الخانة الثانية علام هذا القرار
٣	مديرية الدقهلية	المنصورة
٤	مديرية المنوفية	شبين الكوم
٥	مديرية البحيرة	دمهور
٦	مديرية بني سويف	بني سويف
٧	مديرية الفيوم	مدينة الفيوم
٨	مديرية المنيا	المنيا
٩	مديرية أسيوط	أسيوط
١٠	مديرية جرجا	سوهاج
١١	مديرية قنا	قنا
١٢	محافظة دمياط	دمياط

فصل ١ التنظيم

نمرة ٨٢

جعل بندر الاقصر
تحت أحكام التنظيم

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٩٣)

فلقروتن نظارة الاشغال العمومية في ٢ مارس سنة ١٨٩٣ جعل بندر
الاقصر تحت أحكام التنظيم وعملت بأعمال التنظيم فيه الى مهندس تنظيم
بندر قنا

نمرة ٨٣

التنظيم في مدينة رشيد

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٣)

عملا بأحكام المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٢٦ أغسطس
سنة ١٨٨٩

تسرى أحكام التنظيم على مدينة رشيد فيما يتعلق بالمباني المتداعية للسقوط
أو التي تحتاج الى ترميم حرصا على الامن العام

نمرة ٨٤

التنظيم في مديرية
القليوبية

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٨٩٤)

تسرى أحكام التنظيم ببندر بها على بنادر إقليم القليوبية وقراء فيما يختص
بالمباني التي تحتاج الى ترميم (من حيث الامن العام) أو تكون متداعية
الى السقوط وذلك عملا بأحكام المادة الثانية من الامر العالى الصادر في ٢٦
أغسطس سنة ١٨٨٩

نمرة ٨٥

اعادة التنظيم الى بندر
بها

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤)

قد قررت نظارة الاشغال العمومية بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤ اعاده
التنظيم الى بندر بها

فصل ١ التنظيم

مادة ٨٦

إعادة التنظيم إلى بند
الجيزة

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤)

مادة ١ - يعاد التنظيم إلى بندر الجيزة

مادة ٢ - يعهد بأعمال التنظيم في البندر المذكور إلى مهندس تنظيم
حلوانمادة ٣ - يلغى قرار النظارة الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٣ بمادة ١٠٢
القاضي بأن تسرى أحكام التنظيم في مدينة القاهرة على بنادق الجيزة
وقراء فيما يخص بالمباني المحتاجة لترميم حرصا على الأمن العام والمتداعية
للسقوطمادة ٤ - علا بأحكام المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢٦
أغسطس سنة ١٨٨٩ بخصوص مصلحة التنظيم تسرى أحكام التنظيم في بندر
الجيزة على البنادر والقرى الكائنة في مراكز الطنج وأوسيم والبدرشين وجزء
التابعة لاقليم الجيزة وذلك فيما يخص بالمباني المحتاجة لترميم حرصا على الأمن
العام والمتداعية للسقوطمادة ٥ - على جناب مدير عموم المدن والمباني تنفيذ هذا القرار الذي
يبتدئ العمل به من أول ديسمبر سنة ١٨٩٤ (١)

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٥)

مادة ٨٧

إعادة التنظيم إلى بندر
كفر الزياتأعيد التنظيم إلى بندر كفر الزيات وعهد بأعمال التنظيم فيه إلى مهندس
تنظيم طنطا(١) بناء على أمر صادر من نظارة الاشغال العمومية في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٧ أجليت
أعمال التنظيم بحلوان والجيزة على تفويض بحري

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٦)

أعيد التنظيم في بندر ميت غمر وعهد بأعمال التنظيم فيه الى مهندس زققي وبناء على قرار صادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٦ برأس مأمور المركز جلسات مجلس التنظيم ببندر ميت غمر بالنيابة عن مدير المحفلة

فصل ١ التنظيم

مادة ٨٨

إعادة التنظيم الى بندر ميت غمر

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ١١ ديسمبر سنة ١٨٩٩)

تعاد مصلحة التنظيم والطرق الى بندر رشيد ويكلف مهندس ادارة الغرب المتوطبه الآن ملاحظة المنازل التي يخشى منها على الامن العام في بندر رشيد بتنفيذ أحكام التنظيم في ذلك البندر طبقا لأحكام اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩

مادة ٨٩

تنظيم مدينة رشيد

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٧ فبراير سنة ١٩٠١)

مادة ١ - عملا بأحكام المادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ تسرى أحكام التنظيم على مدينة اصوان
مادة ٢ - يعهد الى مهندس خصوصي القيام بأعمال التنظيم في تلك المدينة

مادة ٩٠

تنظيم مدينة اصوان

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٧ فبراير سنة ١٩٠٤)

مادة ١ - يعاد التنظيم الى مدينة جرجا
مادة ٢ - يعهد بأعمال التنظيم الى مهندس تنظيم سوهاج فيتوجه الى مدينة جرجا كلما دعت المصلحة الى ذلك

مادة ٩١

تنظيم مدينة جرجا

فصل ١ التنظيم

مادة ٩٢

تنظيم جسر النيل
بناحية طلحا

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٥ مارس سنة ١٩٠١)

تسرى أحكام التنظيم في مدينة المنصورة بمديرية الدقهلية على المباني القائمة أو التي تقام على جانب جسر النيل بناحية طلحا بمديرية الغربية حسب الخط المبين باللون الاحمر على الرسم ويقوم بأداء هذا العمل مهندس تنظيم المنصورة

مادة ٩٣

تنظيم مدينة اسنا

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٨ ابريل سنة ١٩٠١)

تعاد أحكام التنظيم الى بندر اسنا ويكلف مهندس تنظيم قنا والاقصر بأعمال التنظيم في ذلك البندر علاوة على أعمال وظيفته

مادة ٩٤

تنظيم اقليم الجيزة
ومدينة حلوان

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ١٧ ابريل سنة ١٩٠١)

يجعل مصلحة التنظيم في اقليم الجيزة ومدينة حلوان تابعة لتفتيش التنظيم في الوجه القبلي

مادة ٩٥

تنظيم سيناء

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٣ يولييه سنة ١٩٠١)

نسلخ مصلحة المباني يندرميت غمر وأبحاته من تفتيش بحرى وتلقن بتفتيش الشرق

مادة ٩٦

تنظيم بلاد فواحي
مديرية القليوبية

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٢)

تسرى أحكام التنظيم في مدينة بناها على بلاد مديرية القليوبية وقراها وذلك فيما يختص بالمباني المحتاجة لترميم أو المتداعية لسقوط حفظا للامن العام (١٤)

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ١٣ مايو سنة ١٩٠٣)

تسرى أحكام التنظيم في مدينة اصوان على بنادر وقرى مديرية اصوان وذلك فيما يختص بالمباني المحتاجة للترميم أو المتداعية للسقوط حفاظاً للأمن العام

فصل ١
الطرق العمومية

نمرة ٩٧

تنفيذ لائحة التنظيم
بمدين وقرى مديرية
اصوان

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(رقم ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤)

تسرى أحكام التنظيم على بلدة المطرية المشتملة على قرى الفضة والعقبيين وعزبة المحطة الجديدة في مديرية الدقهلية

نمرة ٩٨

تنظيم بلدة المطرية
دقهلية

الفرع الثاني - في الطرق العمومية

القرار الصادر من نظارتي الاشغال العمومية والداخلية

في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥

الذي صار تعديله وتكيله بمقتضى القرارات الصادرة في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٥

٢٢ و٢٥ يونيو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥

مادة ١ - (صار تعديلها بمقتضى القرار الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ كما يأتي)

لايسوغ اجراء شئ من الاعمال الآتية في مدينتي القاهرة والاسكندرية وفي كافة مدن القطر المصري التي تعين بقرار يصدر من ناظر الاشغال العمومية (١) الا بتصریح خصوصي من جهة الاختصاص المنوّه عنها في المادة الرابعة من هذه اللائحة وهذه الاعمال هي

(أولاً) أى عمل من أعمال الحفر أو البناء على أرض الطريق العمومي بما في ذلك التزويرات

نمرة ٩٩

لائحة استعمال الطرق
العمومية

(١). راجع فيما يأتي القرارات المختصة بذلك

(ثانيا) وضع شيء من الالمات (موبليات) والصناديق أو أى متاع آخر خارج الدكاكين أو على الطريق العموى الا المدة التى يستغرقها الشحن أو التفريغ والحزم أو الفك

(ثالثا) بسط بضائع أو وضع مهمات فى الطريق أو على الترتوار وبوجه عام مزاحمة المرور بأية صفة كانت

(رابعا) إشغال الطريق العموى بشئ يقام عليه مؤقتا للاحتفالات الخيرية والزينة والكرنفالات والافراح وما شاكل ذلك أما إشغال الطريق العموى من أجل المآتم فيبقى كما هو الآن بدون دفع أجرة عنه ولا طلب رخصة من أجله بشرط أن لا يتجاوز المسطح المشغول فى أية حال من الاحوال ثلث عرض الطريق

مادة ٣ - (مدلت بمقتضى القرار الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦ كما يأتى)

الرخص المتوخ عنها فى المادة الاولى تعين فيها الشروط التى يجب على المرخص له اتباعها ويحدد فيها مقدار الرسوم التى يلزم تحصيلها اذا اقتضت الحال بالتطبيق لهذه اللائحة أما الرخص المشار اليها فى الفقرة الرابعة من تلك المادة فتعطى بالشروط الخصوصية الآتية ذكرها وهى

(أ) اذا كان المراد إقامة احتفالات خيرية أو زينات أو كرنفالات فتعطى الرخص اللازمة بذلك لأصحاب الشأن بدون دفع شيء من المصاريف انما الجزء الذى يستعمل من الطريق العموى فى أحوال كهذه يجب أن لا يتجاوز فى أية حال نصف عرض الطريق

(ب) يرخص للأفراد باستعمال نصف عرض الطريق العموى لإقامة الافراح متى طلبوا ذلك ودفعوا الرسوم المقررة فى المادة الثالثة عشرة من اللائحة المذكورة

وتشترط المصلحة فى جميع الاحوال أن يترك فى الطريق المشغول مسافة كافية للمرور العام ولها أيضا أن ترفض الترخيص الذى يطلب منها فى استعمال الطرق المطروقة كثيرا كاللوسكى وشوارع النحاسين والسكرية والقورية وغيرها

فصل ١
الطرق العمومية

ويتعين على المتفعين بالاستعمال المتنوعه في العبارة الاخيره من الفقرة الرابعة من المادة الاولى وعلى الذين يتالون الرخصة بسبب أحكام الفقرتين (١) و(ب) المتقدم ذكرهما اصلاح ما يكون قد تخرب من التروار وأرضية الطريق أو تلف بسبب ما يكون قد أقيم عليهما مؤقتا واصلاح ذلك يجب أن يكون على الفور عقيب ازالة ما أقيم والا فيصرون على ذلك بحسب أحكام القانون

مادة ٣ - من خالف نصوص المادة الاولى أو شروط الرخص المنوّه عنها بالمادة الثانية من هذه اللائحة يجازى بالعقوبات المقررة لل مخالفات فضلا عن الزامه بإزالة المخالفة في ظرف أربع وعشرين ساعة من صدور الحكم عليه بهذا الجزاء وان لم يزله فتكون الحكومة مطلقة التصرف في ازلتها على نفقته ونحت مسؤوليته

مادة ٤ - (مدلت بمقتضى القرار الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ كما يأتي)

رخص أعمال الحفر أو البناء في مدن القاهرة وبور سعيد والاسماعيليه والسويس من أى نوع كانت يعطيها مفتش الأشغال العمومية المعينون لتلك المدن أو وكلاؤهم . أما باقي رخص الطرق المنوّه عنها في المادة الأولى من اللائحة المذكورة فيعطىها المحافظ أو مندوبه المعينون لذلك . وأما رخص وضع مهمات البناء على الطريق العموى أو على التروارات في مدينة القاهرة فقط فيعطىها مدير أشغال تلك المدينة .

مادة ٥ - لا يجوز تحرير طلب الرخصة الا على ورق نمطة والا فيعتبر باطلا ويجب أن يبين فيه ما يأتي

(١) اسم مقدم الطلب ولقبه وصنعه وجنسيته ومحل اقامته

(ب) ماهية الرخصة وموقع المحل المطلوب الرخصة من أجله

(ت) الجزء الذى يرغب المتكس إشغاله من الطريق العموى

(ث) عند الايام التى يرغب الترخيص له بها

فصل ١
الطرق العمومية

مادة ٦ - متى صدرت الرخصة حسب المدين بالمادة الرابعة المتقدمة يتعين على صاحبها أن يقدمها الى مندوب بوليس المدينة للصادقة عليها والا فتكون الرخصة غير معول بها أما انا كانت معطاة في القاهرة أو الاسكندرية فلا يحتاج الحال للصادقة عليها من مندوب البوليس الا ان كانت صادرة من مندوبى نظارة الاشغال العمومية

مادة ٧ - لا يجوز البناء أو الهدم في الاماكن التى على جانب الطريق العموى الا اذا أحيط الجزء اللازم منه للعمل بحاجز من خشب ارتفاعه متران على الاقل ويحدد محل هذا الحاجز في رخصة البناء ويكون على العموم موازيا لمحور الطريق ولا يكون بعيدا عن حائط الواجهة بأكثر من متر واحد في الشوارع التى عرضها دون الخمسة أمتار ومتر ونصف في الشوارع التى عرضها من خمسة الى تسعة أمتار ومترين في الشوارع التى عرضها من تسعة الى ستة عشر مترا ومترين ونصف في الشوارع التى عرضها أكثر من ستة عشر مترا

ولا يجوز في أية حال أن تكون مسافة ما بين الحاجز وخط الامتداد أقل من نصف متر في الشوارع المغروسة ويجب جعل باب الحاجز أن يفتح الى الداخل انا أمكن والا فيعمل على الشكل المعروف بالكمنجة أى أنه يفتح ميتا في الحاجز ولا يجوز مطلقا فتحه الى الخارج وينبى قفله ليلا

مادة ٨ - اذا كانت الاعمال التى يرغب اجرائها طفيفة قاصرة على ترميمات جزئية جاز اذ ذلك للصحة أن تعفى الطالب من عمل الحاجز واستبداله بصقائل (طيارى) تدلى على الحائط بشرط أن لا تتركز على الارض ومع ذلك فلبوليس في أى حين أن يلزم المرخص له بالتخاذ الاحتياطات اللازمة كي لا يسقط في الطريق شئ من المواد أو الادوات

مادة ٩ - العربات التى تستعمل في نقل المهمات ينبى تعبئها وتفرغها داخل الحاجز انا أمكن والاوجب أقله صفها جانب الحاجز ولا تقف في عرض الطريق فاذا وقفت وعطلت المرور بالشوارع على غير اقتضاء فالمرخص له مسؤول

فصل ١
الطرق العمومية

بالعطلة وإذا دعت الحال الى تفريغ المهمات خارج الحائز فيجب ادخالها حالا بعد التفريغ ولا يسوغ في أية حال وقوف العربات خارجا الا زمن تعبئتها أو تفريغها ليس الا.

مادة ١٠ - لا يسوغ مطلقا جعل السقائف أو المظلات المقامة أمام المنازل أن تتجاوز حافة الترقورات ويكون بين أحط نقطة منها والارض مسافة رأسية خالية قدرها متران على الأقل

مادة ١١ - يجب على صاحب الرخصة اصلاح كل تلف يحدث بسببه بالطريق أو بالترقورات في مدة أربعة أيام من حين ازالة الحائز أو اتمام العمل المصرح به مهما كان ذلك العمل فان تأخر فالمصلحة تصلحه على نفقته وأما ما يتلف من المفروشات وأدوات الغاز وغير ذلك فالمصلحة فقط أن تصلحه على نفقة صاحب الرخصة

مادة ١٢ - اذا صرحت المصلحة لأحد من أصحاب القهاوى ومحلات البيرا وغيرهم من هذا القبيل بوضع كراسى وموائد (برايزات) على طريق المارة وأنصح بعد اعطاء التصريح عطلة المرور بسبب ذلك فيكون للمصلحة مطلق التصرف بالرخصة المعطاة إما بتنقيص مفعولها أو بإلغائها اصاله ونزعها من يد صاحبها بدون أن يكون له الحق بطلب تعويض قط

مادة ١٣ - (أضيف عليها التقررات) بمقتضى القرار الصادر في ٢٢ فيون سنة ١٨٩٦ (الرسوم التي يلزم أن يدفعها أرباب الرخص ومد كورة بالمادة الثانية قد تحددت بالصورة الآتية

(أ) ينقع عن كل طلب رخصة عند تقديمه وقبل النظر فيه رسم مقرر قدره عشرون قرشا ميريا

(ب) في كافة الشوارع أو الميادين المرصومة بالمكادام أو المبلطة ولهاترورات تدفع الرسوم كما يأتي

(أولا) قرش واحد في اليوم عن كل متر مربع من أى جزء يشغل من الطريق العمومي منه لا يزيد عن أسبوع واحد

فصل ١
الطريق العمومية

(ثانيا) عشرون فضة عن كل متر مربع في اليوم الواحد من بعد الانسوع الاول

(ثالثا) عشرة فضة عن كل متر مربع في كل يوم من بعد الشهر الاول

(رابعا) أرباب القهاوى ومحلات البيرا الذين يطلبون رخصة دائمة

لاشغال جزء من الطريق العموى بالموائد (ترابيزات) والكراوى

فؤخذ منهم على الرخصة التى تعطى لهم بذلك رسم سنوى قدره

أربعون قرشا عن كل متر مربع

(ن) أما فى الشوارع أو الميادين الغير المبلطة أو الغير مرصوة بالمسكادام

وليس لها تروارات فيدفع نصف الرسوم المقررة بالفقرة (ب) وكلما عمل

جزء من الشوارع بالمسكادام أو البلاط ووضع لها تروارات يصير ابلاغ

هذه الرسوم الى المقادير الميئة بالفقرة المذكورة

(ث) اذا استعملت أرضية الطريق العموى استعمالا مستديعا أو مؤقتا وذلك

بأن وضعت فى باطنها مواشير صماء من رصاص أو ظهر أو حديد

وما شاكلها بقصد نصريف السوائل أو أية مادة أخرى فيدفع عشرة

مليبات فى السنة عن كل متر طولى من تلك المواشير

(أضيفت هذه الفقرة بمقتضى قرار صادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٦)

ودفع الرسوم من طرف أرباب الرخص يكون الى الخزينة التى يعينها المتدويون

المكلفون باعطاء الرخص بموجب المادة الرابعة من هذه اللائحة

مادة ١٤ - اذا كانت الرخصة المطلوبة لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر

فلا تسلم الى طالبها الا بعد ما يدفع قيمة الرسم كله عاجلا وأما اذا تجاوزت

مدتها الثلاثة أشهر فيدفع الرسم عنها كل ثلاثة أشهر سلفا وانا تأخر المرخص له

عن أداء الدفعة الثانية أو الدفعات التى بعدها فى المواعيد المذكورة تبطل

الرخصة بدون اذاره بذلك مقدما

مادة ١٥ - شركات المياه والغاز فى القاهرة والاسكندرية لا تخرى عليهم

أحكام هذه اللائحة من حيثية طلب الرخصة ودفع الرسوم فيما اذارغب وضع

المواشير أو اصلاحها على شرط أن لا تستغرق هذه الاعمال أكثر من أربع

وعشرين ساعة انما يجب عليهم أن يشعروا مفتش مدينة القاهرة أو مفتش

فصل ١
الطرق العمومية

الاسكندرية ومندوب البوليس بالقسم الذي يقتضى اجراء تلك الاعمال فيه وأما في باقي الاحوال فيجب على الشركات المذكورة الاستئصال على رخص قانونية ولا يؤخذ منهم شئ من الرسوم المقررة متى كانت الاعمال التي يرغب اجراءها خاصة بهم دون الافراد وأما أحكام المادة الحادية عشرة من هذه اللائحة فيجري مفعولها على الشركات المذكورة بدون استثناء

مادة ١٦ - الغرض المقصود من هذه اللائحة انما هو تسهيل تنفيذ بندي ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للماكم المختلطة وبندي ٣٥١ و ٣٤١ من قانون العقوبات المصري للماكم الاهلية (١) وعلى ذلك فكل المخالفات المنصوص عليها في البنود المذكورة ولم تذكر في هذه اللائحة مثل تنوير محلات العمل أو محلات وضع المهمات ليلا تعتبر كصوص عليها في اللائحة المذكورة

مادة ١٧ - مندوبو تظارة الاشغال العمومية وتظارة الداخلية مكلفون بتنفيذ هذه اللائحة كل منها فيما يخصه أى ان كلا منهما له أن يراقب تنفيذ الرخص الصادرة منه بمقتضى المادة الرابعة المتقدمة وأن يحضر عند الاقتضاء محاضرا يمكن وقوعه من المخالفات بشأنها

المحضر التي يجرها مهندسو التنظيم أو غيرهم من مندوبو تظارة الاشغال العمومية من المخالفات التي تقع بشأن لائحة استعمال الطرق يجب التوقيع عليها من ضباط البوليس قبل ارسالها للنيابة (منشور تظارة الداخلية الرقم ٢٧ ملو سنة ١٨٩٤ مرة ٦٣)

قرار صادر من نظارتي الداخلية والاشغال العمومية

مرة ١٠٠

(في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٥)

مراتب اللائحة في خمس
مدن كبيرة

مادة ١ - ابتداء من أول يوليو سنة ٨٥ يصير العمل باللائحة المؤرخة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ المتعلقة باستعمال الافراد الطرق العمومية وذلك في الخمس المدن الآتية وهي الاسكندرية والقاهرة والاسماعيلية وبورت سعيد والسويس

مادة ٢ - يسرى مفعول اللائحة المذكورة في المستقبل في مدن آخر غير الخمس المدن المذكورة بمقتضى قرار آخر وزاري يصدر بذلك

(١) بند ٢٢٨ من قانون العقوبات الاهلي الجديد (راجع الكتاب الاول)

فصل ١
الطرق العمومية

نمرة ١٠١
مريان اللائحة على
جولة مدن

قرارات صادرة من نظارتى الداخلية والاشغال العمومية
بناء على القرارات المينة توارىحتها بعد تسرى لائحة استعمال الافراد للطرق
العمومية على المدن الآتية

فرار ٢٢ اكتوبر سنة ٨٧ - طنطا والمنصوره اعتبارا من أول نوفمبر سنة ٨٧
» ١٢ يناير » ٨٨ - الزقازيق . . . » فبراير » ٨٨
» ١٢ نوفمبر » ٩٢ - المحلة الكبرى . . . » يناير » ٩٣
» ١٤ » » ٩٤ - دمنهور . . . » » » ٩٥
» ٢٩ فبراير » ٩٦ - دمياط . . . » » ابريل » ٩٦
» ٢٩ » سنة ٩٦ { بنسوف وسوهاج وقنا ونوا }
» » » » { فيما يتعلق بمهمات الممارات فقط }
» ٤ مارس سنة ٩٦ - زققي . . . » » » ٩٦
» ٢٢ ابريل » ٩٦ - بنها . . . » » يوتيه » ٩٦
» ١٧ » » ٩٧ - شين الكوم .. » » مايو » ٩٧
» ١٦ يولييه » ٩٧ - ميت غمر ... » » أغسطس » ٩٧
» ٣١ مارس » ٩٨ { قنا وتسرى فيها جميع }
» ١٨ مايو سنة ٩٨ - لقصر فيما يختص فقط بمهمات الممارات وتسرى
جميع أحكام اللائحة اعتبارا من ٢٠ مايو سنة ١٨٩٨ على شارع البصر وشارع الموكنته
(الموصل الى الكرنك) وشارع الاستبالية وشارع المحلة الكائنة في مدينة لقصر

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢١ اكتوبر سنة ١٨٩٩)

نمرة ١٠٢
مريان اللائحة على
مدينة بنى سويف

لائحة استعمال الطرق العمومية الصادر قرار نظارة الاشغال في ٢٩ فبراير
سنة ١٨٩٦ نمرة ٤٦ بسريان أحكامها على بندر بنى سويف فيما يختص بمهمات
الممارات فقط تسرى جميع أحكامها بالبندر المذكور سواء كان فيما يختص
بمهمات الممارات أو غيرها من جميع الانواع المشتملة عليها

فصل ١
الطرق العمومية

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٩)

(كنص القرار غرة ١٠٢ ويسرى في مدينة سوهاج)

نمرة ١٠٣
مدينة سوهاج

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ١١ يناير سنة ١٩٠٠)

(كنص القرار غرة ١٠٢ ويسرى على مدينة الفيوم)

نمرة ١٠٤
مدينة الفيوم

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٠)

لائحة استعمال الطرق الصادر قرار نظارة الاشغال في ١٧ إبريل سنة ١٨٩٧
نمرة ١٠٥ بالقضاء سريان أحكامها على بندر المنيا تسرى أحكامها على ذلك البندر

نمرة ١٠٥
لإصدار لائحة
استعمال الطرق على
مدينة المنيا

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ١٩ فبراير سنة ١٩٠١)

بالعمل بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ (المختصة باستعمال
الأفراد الطرق العمومية) في مدينة أسيوط وذلك من أول مارس سنة ١٩٠١

نمرة ١٠٦
مرمان اللائحة على
مدينة أسيوط

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠١)

(كنص القرار غرة ١٠٦ ويسرى على مدينتي كفر الزيات ومنوف)

نمرة ١٠٧
سريان اللائحة في
مدينتي كفر الزيات
ومنوف

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٠١)

(كنص القرار غرة ١٠٦ ويسرى على بندر الجيزة)

نمرة ١٠٨
بندر الجيزة

فصل ١
الطرق العمومية

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠١)

نمرة ١٠٩
مدينة اصوان

(كنص القرار نمرة ١٠٦ ويسرى على شارع السوق « القيساريه » وشارع
البحر ومنطقة المحطة بيندر اصوان)

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٤)

نمرة ١١٠

سريان اللائحة على

جسر النيل بطولها

يعمل بأحكام اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ ولملحقاتها (المختصة
باستعمال الافراد للطرق العمومية) في شارع جسر النيل بطولها السابق ادخله
تحت أحكام التنظيم بموجب القرار الصادر من النظارة في ٥ مارس سنة ١٩٠١
نمرة ١٧٦ وذلك من ١٥ يونيو سنة ١٩٠٤

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٥)

نمرة ١١١

سريان اللائحة على

مدينة المطرية

(دقهلية)

تسرى أحكام لائحة استعمال الافراد الطرق العمومية الصادرة في ٣١ مايو
سنة ١٨٨٥ على مدينة المطرية المشتملة على قرى القصنة والعقيين وعزبة
المحطة الجديدة في مديرية الدقهلية وذلك من أول ابريل سنة ١٩٠٥

منشور من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ٩ مارس سنة ١٨٨٩)

نمرة ١١٢

التصريح بعمل

التروواطات

يجوز للديرين والمحافظين التصريح بعمل تروواطات في المدن الداخلة في دائرة
اختصاصهم كلما رأوا عدم المانع من ذلك بالشروط الآتية
(أولا) يصرح بإنشاء التروواطات لكن المصلحة تحفظ لها الحق المطلق في أن
تأتمر أصحابها بأزالتها أو ترزيلها بنفسها في أى وقت شئت ولا يكون
لاصحاب المنازل القائمة على الشارع أدنى حق بمطالبة الحكومة
في شيء من أجل ذلك

فصل ١
الطرق العمومية (ثانيا) لا يصرح بإنشاء التروارات الا اذا بقي للشارع بعد عملها عرض ستة أمتار ولا يجوز قط أن يكون عرض التروار أكثر من خمسة أمتار

(ثالثا) تنشأ التروارات بمبادرة أصحاب الاملاك ذوى الشأن وعلى نفقتهم خاصة بملاحظة مهتلى المدن ولا تكلف المضلحة قط بمساعدتهم في النفقة

(رابعا) تكون التروارات عمومية تحت أحكام لائحة استعمال الطرق العمومية الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ وجميع لوائح البوليس والطرق المسنونة والتي تسن ويتعين على المديرين والمحافظين توضيح هذه الشروط في الافانات التي يعثون بها الى أصحاب الاملاك مصرحة لهم بذلك

قرار صادر من القومسيون البلدى بالاسكندرية (في ٢ أكتوبر سنة ١٨٩٧)

مادة ١١٣
لائحة استعمال الطريق
العام بينا البصل ومينا
الشرافه

بعد الاطلاع على قرار القومسيون البلدى الرقم ٧ لوليوسنة ١٨٩٧ المصدق عليه في ٣١ يوليو سنة ١٨٩٧ من عطوفتوناظر الداخلية طبقا للمادة ١٩ من الامر العالى الرقم ٥ يناير سنة ١٨٩٠

وعلى المادتين ١٥ و ٢٣ من الامر العالى المذكور

وعلى اللائحة الصادرة في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥

مادة ١ - عوائد لاستغلال الطريق العموى بينا البصل ومينا الشرافه بالاقطان والاشخاب وأصناف التجارة الاخرى المباعة بالجلية تقررت كما سياتى ذكره وعلى حسب الشروط الموضحة أدناه وهى

١٥	ملبيا عن كل متر مسطح لمدة شهر واحد
١٠	» » » » ٣ أشهر
٧٠	» » » » ٦ »
١٠٠	» » » » سنة واحدة

فصل ١
الطرق العمومية

أما الشوارع الغير المبلطة والغير المرصوفة بالمكاسم فتحصل فيها نصف العوائد المذكورة

مادة ٣ - العوائد المحددة على الوجه المذكور أعلاه يجب دفعها مقدما ويكون ابتداء كل مدة في التحصيل على هذه الصفة أى من أول أكتوبر في كل سنة انا كانت المدة محددة الى سنة واحدة ومن أول أكتوبر وأول ابريل اذا كانت سنة أشهر ومن أول أكتوبر وأول يناير وأول ابريل وأول يوليو انا كانت ثلاثة أشهر ومن أول كل شهر انا كانت شهرا واحدا

وتتبع هذه الاحكام مهما كان تاريخ اليوم الحقيقى الذى يحصل فيه إشغال الطريق لان كل مدة تكون قد ابتدأت يجب دفع العوائد كلها عنها ويسرى التحصيل عن المدة الماضية

وقد تحدد ميعاد ٢٤ ساعة يسمح فيه بإشغال الطريق العموى مجتافا الوقت الضرورى اللازم لشخص البضائع وتفرغها

مادة ٣ - التجار الذين يرغبون الانتفاع من التعريفه المحددة بالمادة ١ يلزمهم تقديم طلب أولا الى المجلس البلدى يبينون فيه مساحة الارض المرغوب اشغالها والا ففسرى عليهم التعريفه المقررة بالمادة ١٣ من اللائحة الصادرة فى ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ وهذه التعريفه تسرى عليهم أيضا كلما أشغلو مساحة تزيد عن حدود الرخصة

مادة ٤ - لا تعطى رخصة لإشغال الطريق فى الشوارع التى يكون غرضها أقل من سنة أمتار ولا فى الشوارع التى يكثر فيها المرور بصفة استثنائية كالشوارع الابراهيمى وشارع ترعة المحمودية

أما فى الشوارع الاخرى فيجب أن يترك على كل امتدادها مسافة خالية على عرض ٥ أمتار فى الشوارع التى يكون عرضها أقل من ٨ أمتار و ٦ أمتار فى الشوارع التى يكون عرضها من ٨ الى ١٠ أمتار و ٨ أمتار فى الشوارع التى يكون عرضها من ١٠ أمتار الى ١٣ مترا و ١٠ أمتار فى الشوارع التى يكون عرضها من ١٤ مترا فأكثر

فصل ١
الطرق العمومية

مادة ٥ - لا يجوز للرخص له إشغال الشارع الأمام مستودعاته أو مخازنه فلا يتعدى على المسافة المحفوظة للزور كلهميين في المادة السابقة

مادة ٦ - بالأت الاقطن المكبوسة كبسا مائيا لا يمكن رصها الا اثنتين في الارتفاع أما البالات المكبوسة بالآلة البخارية فيمكن رصها على أربعة في الارتفاع اذا كانت موضوعة بالأرض على ظهرها أى على اتجاه طولها ولا يمكن رصها الا اثنتين في الارتفاع اذا كانت موضوعة على سيفها أى اذا كان أصغر جنب من أجنبها هو الموضوع على الأرض

أما الاخشاب فلا يجوز رصها على ارتفاع يزيد عن ٣ أمتار

مادة ٧ - الرخص لا يعمل بها إلا لأجل الاصناف خاصة أربابها ولا يجوز انتقالها من يد الى يد أخرى ولا التنازل عنها بدون رضى المجلس البلدى بذلك كلفة

مادة ٨ - تسرى الاحكام السابق ذكرها من أول أكتوبر سنة ١٨٩٧

مادة ٩ - ينبع في جميع الاحكام الغير المخالفة لهذه اللائحة القرار الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ بخصوص اشغال الافراد الطريق العموى وانتفاعهم منه

لائحة صادرة من المجلس البلدى بالاسكندرية

(في ١٦ مايو سنة ١٩٠٠) (١)

نمرة ١١٤
لائحة الارصنة
«ترووات»
بسكندرية

بند ١ - يكلف أرباب الاملاك في جميع الشوارع والطرق الداخلة في دائرة المجلس البلدى بانشاء الارصفة (الترووات) وتجديدها واصلاحها وصيانتها عن كل ما هو واقع على الطريق العموى من عقاراتهم المبنية أو الغير المبنية وهذا الشرط لا يتحول أرباب الاملاك حقا خصوصا في استعمال الترووات أما الاقابر (البردوره) فيضعها المجلس البلدى على مصاريفه

(١) صادق مجلس النظاري جلسته المتخذة في ١٠ يونيو سنة ١٩٠١ على لائحة الارصفة بمدينة الاسكندرية الواردة في الجرنال الرسمى الصادر في ٢ يوليو سنة ١٩٠٠ نمرة ٧٣

وخلالها لما تقدم لا يكون أرباب الاملاك مكلفين بمصاريف حفظ وصيانة واصلاح أجزاء التروواترات التي يشغلها الآخرون بمقتضى رخصة من المجلس في مدة الرخصة

أما فيما يتعلق بالتروواترات المقتضى عملها على امتداد العقارات الغير المبينة فيجوز تأجيل تنفيذ نص هذه اللائحة بخصوصها مدة سنتين على الاكثر اعتبارا من اليوم الذي يجب فيه العمل بمقتضى أحكامها وهو محدد في البند ٨ منها بند ٢ - يحدد المجلس البلدى شكل التروواترات وأطوالها وعرضها وميزانيتها والميل اللازم لها لتصرف مياه المطر وكذا نوع المهمات اللازم استعمالها في انشائها وتجديدها وحفظها وصيانتها واصلاحها

بند ٣ - يجرى المجلس البلدى هذه الأشغال بنفسه

ويجوز بصفة استثنائية التصريح لأرباب الاملاك باجرائها بنفسهم بناء على طلبهم انما يكون ذلك تحت ملاحظة المجلس البلدى والشروط التي يقبلها منهم بند ٤ - لا يجوز أن يحدث على التروواتر مدخل ينزل منه الى كهوف أرضية وعند حدوث مخالفة يشرع المجلس البلدى في اقفاله حالا على مصاريف صاحب الشأن بدون الاخلال بأحكام المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلى (١)

بند ٥ - كل تلف يحصل للتروواترات يجب الابلاغ عنه حسب الاصول من أصحاب الارض أو العقار الذي يجانها

بند ٦ - جميع المباني الواقعة على الطريق العمومى السابق بناؤها أو التي ستبنى يجب أن تعمل لها مواسير أو مزارب لتصرف مياه المطر من الاسطحة والاسقف أما المواسير المجمولة لتصرف مياه المطر فلا يجوز أن تصب على التروواترات بل يجب توصيلها بقناة تحت التروواتر بالطول الكافى عموديا على واجهة المنزل بحيث أن المياه المنحدرة من الاسقف والاسطحة تصب منها رأسا في ثنية التروواتر

(١) المادة ٣٢٨ من قانون العقوبات الاهلى الجديد

فصل ١
الآلات البخارية

وينبغي وضع الآلية بمعرفة أرباب الاملاك عيرانية الترووات بحيث تكون مطابقة للشكل الذي يعتقه المجلس البلدى ويجب على أرباب الاملاك أن يخاطبوه أولا في هذا الخصوص وهو يجوز له أن يحكم بحسب الحالة اذا كان يقتضى جعل هذه الآلية من تلهز بدلا من التغار المطلق

فلذا تأخر أرباب الاملاك عن اجراء الاعمال المتو عنها في هذه المادة في خلال شهرين من تاريخ الاعلان الذى يرسل اليهم اداريا من المجلس البلدى فالمجلس البلدى يمكنه عملها على حسابهم بدون الاحتياج الى انفارهم مرة أخرى مع تعريضهم الغرامة المتو عنها في بند ٤

بند ٧ - تحصيل المبالغ التى تصرف من المجلس البلدى على الاعمال التى يجب عليه اجراؤها بمقتضى الاحكام المدونة قبل من ذوى الشأن يكون بمقتضى الامر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على حسب البيان الذى يكون واجب التنفيذ بأمر الرئيس ولا يقبل اعتراض عليه قبل دفع المبلغ المطلوب مقدما لخزينة المجلس البلدى وتكاليف هذه الاعمال لا يمكن أن تتجاوز ٢٥٠ مليا عن التراسط من الترووات

الفصل الثالث الآلات البخارية

نسخة ١١٥ (الامر العالى الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠)

شروط التركيب بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٦ يونيو سنة ١٩٠٠ طبقا لما ورد فى المادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٨٨٩

مادة ١ - لا يجوز لاجد ما أن يركب آلة بخارية أو قرانا سواء كان ذلك فى محل من المحلات المقلقة أو المضررة بالنخمة أو الخطرة المذكورة فى الجدول

فصل ١
الآلات البخارية

المحق بأمرنا وبالألحقة العمومية الصادرين في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ (١) أو في محل من الحالات الغير مينة في ذلك الجدول أو أن يركب تلك الآلة على حدة لاي غرض من الاغراض إلا اذا رخصت له نظارة الاشغال العمومية بذلك مقدما والرخصة واجبة أيضا اذا أريد احدث تغيير كلي في الآلة البخارية أو القران المرخص به أو ترميمه ترميما مهما من شأنه تعديل كيفية تشغيله حرصا على الراحة والامن العام والصحة أو عند نقل الآلة لاسم شخص آخر

ولا يجوز نقل آلة مرخص بأقامتها في محل معين إلا برخصة اخرى
مادة ٢ - يجب أيضا الحصول مقدما على رخصة من نظارة الاشغال العمومية لكل جهاز يحركه البترول أو الغاز أو الهواء الحار لادارة أى آلة من الآلات (ما كانت)

أحكام أمرنا هذا والألحقة الملحقه به تسرى على الجهيزات المذكورة متى استوجب نوعها ذلك
وكما استلزم الحال أخذ رخصة انبعاثا لاحكام أمرنا هذا يقتضى اعطاه تلك الرخصة أو رفضها في خلال ٦٠ يوما تحصى من تاريخ طلبها وفي حالة الرفض تبين أسبابه

مادة ٣ - الآلات والقرانات المرخص بها أو السابق الاخطار عنها بحسب أحكام أمرنا الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ يستمر تشغيلها بدون رخصة أخرى أو اخطار آخر

أما المقامة بعد صدور ذلك الامر وغير مرخص بها فتسرى عليها أحكام أمرنا هذا كالألات الجديدة

وعلى أصحاب الآلات والقرانات المقامة قبل أمرنا الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ الذين لم يخطروا عنها نظارة الاشغال العمومية بحسب المادة الخامسة من الألحقة العمومية الصادرة في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ أن يخطروا عنها تلك النظارة في ميعاد جديد قدره ٦٠ يوما تحصى من يوم العمل بأحكام أمرنا هذا

(١) بدل الامر العالي والألحقة الصادرين في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٦ بأمر عال ولائحة صدرا في ٢٨ و ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤

فصل ١
الآلات البخارية

ويكتب هذا الاخطار على ورقة تقيع منها ٣ مليا وتذكر فيه الايضاحات
للمدونة بالفقرة الاولى الى الفقرة السابعة من المادة الاولى من اللائحة المرفقة
بأمرنا هنا

فإن لم يعملوا بذلك في الميعاد المذكور تعذتلك الآلات والقرانات حينئذ عبادة
آلات وقرانات مستجدة ولا يجوز انا تشغيلها إلا بعد الحصول على الرخصة

مادة ٤ - الآلات والقرانات البخارية مهما كان الزمن الذي مضى على
تركيبها يجوز أن يفحص عليها مندوبون من نظارة الاشغال العمومية للتحقق مما إذا
كانت أحكام اللائحة المرفقة بأمرنا هنا فيما يختص بالامن العام مراعية الاجراء

وإذا كان صاحب المحل أجنبيا فقبل التفتيش يخطر القنصلاتو التابع هو إليها
باليوم الذي يتحدد لذلك لكي يتمكن من حضور التحقيق اذا استصوبت ذلك

ولا يجوز أن يشمل التفتيش المذكور الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن
أو لمكتب الادارة فقط

وينتقب المندوبون لتفتيش من كبار عمال المصلحة

مادة ٥ - انا نبين أن كيفية تشغيل الآلات أو القرانات ينشأ عنها
مضار جسيمة من حيث الراحة والصحة والامن العام فعلى أصحابها ولو كان
معهم رخص بها أن يراعوا (فيما يختص بكيفية التشغيل) الاحتياطات التي
تقرر جهة الاختصاص اتخذها وتعتمد بقرار وزاري فإن لم يراعوا تلك
الاحتياطات في الميعاد المقرر يعاملون بحسب أحكام المادة الثانية عشرة من
اللائحة الملحقة بأمرنا هنا

مادة ٦ - الآلات والقرانات البخارية المخصصة فقط لرفع مياه الري
أو التجهيف تبقى تحت أحكام الأمر العالي الصادر في ٨ مارس سنة ١٨٨١
واللائحة الصادرة في ٦ ابريل من تلك السنة المختصة بالآلات الرافعة
على أنه يجوز للتظارة أن تفرض عند الإقتضا على تلك الآلات والقرانات
مآراه من شروط الامن المقررة في اللائحة الملحقة بأمرنا هنا

فصل ١
اللائحة التجارية

وإذا أراد أصحابها استعمالها أيضا لغرض من الأغراض الصناعية فعلى السلطة المختصة باعطاء الرخص بتشغيل الصناعة أن تتفق قبل اعطاء الرخصة مع نظارة الاشغال العمومية (مصلحة الواجبات التجارية) على الشروط المتعلقة بالأمن العام التي يقتضى تقريرها فى الرخصة

مادة ٧ - تلتق بأمرنا هنا لائحة تصدرها نظارة الاشغال العمومية مينا فيها كيفية تنفيذه

مادة ٨ - من خالف أحكام أمرنا هنا واللائحة المنوّه عنها فى المادة السابعة منه يعاقب بحسب أحكام تلك اللائحة

إذا كان أصحاب الآلة التجارية المسببة عنها المخالفة بعضهم أجانب وبعضهم وطنيين فتقام عليهم دعوى المخالفة أمام المحاكم المختلطة

مادة ٩ - كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا من أحكام الاوامر العالية واللوائح السابقة المختصة بالآلات التجارية يعتبر لاغيا

مادة ١٠ - على ناظرى الداخلية والاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم انميا يخصه

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٠)

لمرة ١١٦
لائحة الآلات
التجارية

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الامر العالى الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٠ بشأن الآلات التجارية وبناء على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ١٦ يونيه سنة ١٩٠٠ طبقا للمادة الثانية من الامر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

مادة ١ - يكتب طلب الرخصة على ورقة تمنحه ثمنها ٣٠ مليا وفيه الايضاحات الآتية

- ١- فصل
الآلات البخارية
- (أولاً) اسم صاحب الآلة ولقبه وصناعته وجنسيةه ومحل إقامته
- (ثانياً) المحل المراد تركيبها فيه
- (ثالثاً) الغرض المخصصة هي من أجله
- (رابعاً) قوة الآلة ونوعها
- (خامساً) عمر القزان إذا كان مستعملاً
- (سادساً) نوع القزان « طرزه » ومقاساته العمومية وتختاته ونوع المواد المصنوع هو منها
- (سابعاً) وصف كيفية تغذيتها

ويلحق بالطلب رسم الموقع والمباني مينا فيه الطرق العمومية والاملاك الملاصقة لذلك الموقع والاماكن المبنية أو المراد بناؤها للاعمال المخصصة تلك الآلة من أجلها وموضع الآلة والقزان وموضع المدخنة وارتفاعها وهذا الرسم يعمل به مهندس رياضى بقباس $\frac{1}{16}$ وعلى المرخص له أن يدفع قبل استلامه الرخصة مبلغاً قدره جنيه واحد وهو رسم النظر في طلبه

مادة ٢ - متى أنجز مهندسو النظارة البحث والنظر في الطلب يعرض ذلك الطلب (ومعه تقرير المهندس عنه) على مجلس الواورات وهو بيت حكمه في شأنه

وبشكل ذلك المجلس من رئيس وهو رئيس قسم الهندسة وعضوين وهما باشمفتش الواورات ومفتش صحى

وإذا كان القزان بجوار ترعة فعلى مصلحة الواورات قبل اعطاء الرخصة أن تستحصل على مصادقة مفتش الرى ذى الاختصاص على ذلك

مادة ٣ - بتمام الآلة بحسب المبين فى الرسم (الذى تسلم صورته الى الطاب) وبالشروط الآتية

فصل ١
اللائحة الضاربة

(فيما يختص بالفقرات التي تزيد قوتها الاسمية عن ستة خيول)

(أولاً) يجب أن يكون القزان الذي تزيد قوته الاسمية عن ستة خيول مقاما على مسافة عشرة أمتار على الأقل من المساكن والجسور والطرق العمومية المجاورة له

(ثانياً) تكون مدخنة القزان عالية بقدر مترين على الأقل من الاجزاء الاكثر ارتفاعا في الابنية الواقعة في دائرة نصف قطرها خمسون مترا

(ثالثاً) يقام حول القزان حائط يكون بناؤه جيداً متيناً مصنوعاً بمونة مائية لا يجالطها شيء من التراب ويعين مجلس الواورات سبل ذلك الحائط في نفس الجلسة التي يقرر فيها اعطاء الرخصة ويجعل محل القزان سقف خفيف منفصل عن السقوف والسطوح المجاورة له

(فيما يختص بالفقرات التي قوتها الاسمية ستة خيول فأقل)

يجوز عند الاتصاء تركيب القزان الذي من هذا القبيل داخل أية ورشة بشرط أن يكون بناء الورشة ذاتها متيناً مصنوعاً بمونة مائية ولا تكون هي جزءاً من منزل للسكن ولا يعلوها أدوار

ويجب أن يكون بين بيت النار وحيطان الورشة براح قدره متران على الأقل

أما اذا أريد تشغيل القزان خارج ورشة فيركب حينئذ بحسب أحكام الفقرة الثالثة من هذه المادة وتكون مدخنته عالية بقدر مترين على الأقل عن الاجزاء الاكثر ارتفاعا في جميع الابنية الواقعة في دائرة نصف قطرها خمسون مترا

مادة ٤ - احتياطات الامن التي يجب اتخاذها فيما يختص بالواورات والقزانات المركبة في محلات معينة

(أولاً) لا يجوز تشغيل القزان الا متى جوب في محل صاحب الرخصة تحت ادارة مندوب النظارة وكانت التجربة مرضية واستلم المرخص له اثنا الادارة

فصل ١
الآلات البخارية

(ثانياً) يجب القزان بأن يحمل ضغطاً ما يزد عن معظم الضغط الحقيقي وضغط التجربة هذا (وشروطه أن لا يتأق عنه تنفيس فى القزان أو تغير فى شكله) يستديم كل المدة التى يستلزمها فحص القزان ومعاينة جميع أجزائه

(ثالثاً) تكون زيادة الضغط فى التجربة على السنتيمتر الواحد المربع معادلة للضغط الحقيقى وهذه الزيادة لا تنقص مطلقاً عن نصف كيلوجرام ولا تتعدى سنة كيلوجرامات ولا يجوز البناء حول القزان ولا تغطيته قبل إجراء التجربة

(رابعاً) ليس من الضرورى تجربة مجموع القزان متى كانت أجزاؤه بعد تجربة متفرقة لا تربط بعضها ببعض إلا بمواسير على طولها خارج الموقد (بيت النار) وحارات الحرارة وكانت لحاماتها سهلة الفك

(خامساً) تقدم نظارة الاشغال العمومية ما يلزم لعملية التجربة من العدد وأما أجرة الصانع فعلى طالب التجربة

(سادساً) اذا جرب القزان أو جزء منه وكانت التجربة مرضية فنوضع عليه علامة تدل على مقدار الضغط الحقيقى الذى لا يجوز أن يتعداه البخار معبوا عن ذلك الضغط بالكيلوجرام للسنتيمتر المربع الواحد

(سابعاً) يحفر على الصلابة المذكورة ثلاثة أعناد يدل أولها على اليوم وثانها على الشهر وثالثها على السنة التى تكون التجربة قد أجريت فيها

(ثامناً) يجب أن تكون احدى تلك العلامات بعد وضع القزان فى محله ظاهرة للعيان

مادة ٥ - تركيب القزانات وتشغل بالشروط العمومية الآتية

(أولاً) يجب أن يكون لكل قزان تابشر إدارته صفيحة دالة على التاريخ الذى صنع فيه وأقصى الضغط الحقيقى وأن تثبت تلك الصفيحة فى ظاهر القزان بمسامير برشام من نحاس وتكون ظاهرة جلياً للممكن من قراءتها

فصل ١
الآلات البخارية

(ثانياً) يجب أن يكون لكل قران صمامان للامن أى بلفان يتيسر بهما تصريف البخار عند بلوغ الضغط الحقيقي نهايته القصوى المينة بالعلامات المذكورة آنفاً ويجب أن تكون فتحة الصمام كافية لحفظ البخار في القران (مهما كانت قوة النار) في درجة من الضغط لا تتعدى قط حد الضغط المذكور آنفاً وعند الاقتضاء يصرف بخار ذلك الصمام بقدر اللزوم أو يرفع من أجل ذلك ويجوز توزيع مجموع البخار الذي يصرفه هذان الصمامان على عدة صمامات

(ثالثاً) يجب أن يكون لكل قران مانومتر صحيح لا يجب فيه وضع عمآى من الوقار (العطشجي) مقسماً بكيفية تدل على حفظ البخار الحقيقي في القران بالكيلوجرام ويجب أن يكون على مقياس المانومتر اشارة ظاهرة جليلة يعلم منها منتهى ذلك الضغط

(رابعاً) يجب أن يكون لكل قران جهاز حجز أو حبس (طابق) ممترك حركة نسبية بضغط الماء وموضوع عند مرتبط ماسورة التغذية الخاصة بذلك الجهاز

(خامساً) يجب أن يكون لكل قران تزيد قوته الاسمية عن ستة خيول جهازان لتغذيته بالماء كل منهما كاف لتزويدهما يحتاجه القران من الماء لتغذية

(سادساً) يجب أن يكون لكل قران طابق أو خنقية لحجز البخار توضع بقدر الاستطاعة عند منشأ ماسورة البخار على القران نفسه

(سابعاً) يجعل لكل قران جهازان منفصل أحدهما عن الآخر يستدل بهما على تسوية الماء فيه ويوضعان عمآى من العامل المنوط بتغذية ذلك القران ويكون أحد هذين الجهازين أنبوبة من زجاج يسهل تنظيفها وإبدالها بأخرى عند الاقتضاء أما اذا كان الجهاز الآخر خنقية فتوضع تلك الخنقية على مساواة معظم ارتفاع الماء في القران ويكون وضعها بكيفية يتيسر معها اذخال قضيب حديد أفقى في ذلك القران وبين هذا الارتفاع تبييناً ظاهراً على زجاجة التسوية ووجه القران أو البناء

فصل ١
اللائحة الجارية

أما في القرائات العمودية الوضع والعظمة الارتفاع فيستغنى عن أسبوبة الزجاج بجهاز يستدل منه ذلك العامل على تسوية ماء القزان

مادة ٦ - تعاد التجربة المنوّه عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها في حالتين الأولى كلما طلب عن القزان المرخص به رخصة أخرى والثانية إذا رجع الى استعماله بعد عطلة قدرها ستة أشهر بالأقل

ولا يجوز أن تكون المدة بين التجربتين أكثر من ست سنين

ولا يجوز استعمال القزان في الحالتين المتقدم ذكرهما الا بعد استلام المرخص له لائحة بالادارة دالا على أن التجربة جاءت نتيجتها مرضية

مادة ٧ - تباشر التجربة المنوّه عنها في المادتين الرابعة والسادسة من هذه اللائحة على نفقة النظارة للمرة الأولى

فالذا لم تأت التجربة الأولى بالنتيجة المرضية فتعاد على نفقة المرخص له

مادة ٨ - اذا لم يطلب المرخص له في مدى سنة واحدة من تاريخ الرخصة التجربة المنوّه عنها في المادة الرابعة المتقدم ذكرها تعتبر رخصته لاغية من نفسها

وتبطل أيضا تلك الرخصة اذا أدار المرخص له وإبوره قبل أن يستحصل على إذن الادارة العامة على أن التجربات جاءت نتيجتها مرضية وأن شروط الرخصة قد عمل بها

ونقل الواور لاسم شخص آخر غير المرخص له يستوجب أيضا بطلان الرخصة كما جاء في نهاية المادة الأولى من الامر العالي المعلقة به هذه اللائحة

فالذا حصل النقل يجب على واضع اليد الجديد الواور أن يستحصل قبل استعماله على رخصة جديدة والا فيعتبر ويعامل كمن له آلة بدون رخصة ويحكم عليه بالعقوبات المقررة لذلك في المادة الثالثة عشرة الآتى ذكرها

فصل ١ الآلات البخارية

(في الآلات والقرانات الكوموبيل)

مادة ٩ - الآلات والقرانات البخارية التي لا تستخدم الا وقتيا في نقط توقف فيها وهي سهلة النقل من مكان الى آخر ولا تستدعي شيئا من الأبنية لادارتها في نقطة معلومة تعد من قبيل الكوموبيل

وتسرى على القرانات الكوموبيل الاحكام المختصة باحتياطات الأمن

ويجب أن يكون لكل قران صفحة محفور عليها بكلمة واضحة جدا اسم صاحبه ومحل اقامته وبغرة متسلسلة (اذا كان لصاحب القران عدة قرانات لكوموبيل)

(أحكام عمومية)

مادة ١٠ - تعطى الرخصة للمرخص له تحت مسؤوليته خاصة بدون أن يعود على الحكومة أدنى مسؤولية ازاء صاحب الشأن أو الجيران أو أى شخص آخر بسبب ما تستخدم هذه الرخصة من أجله .

ولا تشمل الرخصة المعطاة من نظارة الاشغال العمومية الصناعة التي تستعمل الآلة البخارية من أجلها بل على المرخص له أن يتحصل اذا اقتضت الحال على الرخص اللازمة لتشغيل تلك الصناعة من السلطة ذات الاختصاص بحسب أحكام اللوائح المختصة بمحلات الصناعة

مادة ١١ - إنابئين بعد التفطيش المتو عنه في المادة الرابعة من الامر العال الملحق به هذه اللائحة مغارات في ادارة الآلة أو القران يخشى منها على الأمن العام أو أن شرطا من شروط الرخصة أو اذن الادارة لم يعمل به فيسرع حينئذ بإرسال اعلان ادارى الى صاحب الآلة يبين له فيه سبب الخطر أو الشرط الذى يكون قد خالفه أو لم يراعه من شروط الرخصة أو اذن الادارة ويكلف فيه أيضا بتلافى الامر في ميعاد لا يقل عن عشرين يوما تقضى من تاريخ اعلانه

فصل ١
الاتحادية

فلما انقضى ذلك الميعاد ولم يتخذ هذا الاعلان الادارى فيتحرر حينئذ محضر مخالفة ضد صاحب الآلة ذاته وعليه اتخاذ الاجراءات الاصولية مع المستأجرين أو غيرهم ممن يستعملون الآلة

أما في أحوال الخطر القريب الوقوع فتسرع السلطة الادارية المحلية بتوقيف ادارة الآلة بقرار وزارى تين فيه الاسباب الداعية لذلك الى أن يصدر الحكم فى المخالفة المقررة فى المحضر

مادة ١٢ - يجب أن تذكر فى القرار الوزارى المتوعد عنه فى المادة الخامسة من الامر العالى الملحق به هذه الالتماع الاسباب ويعين الميعاد لتنفيذه ولا يكون هذا الميعاد أقل من عشرين يوما من يوم اعلان ذلك القرار بالطرق الادارية

فلما انقضى هذا الميعاد ولم يتخذ القرار المذكور يشرع حينئذ باتخاذ الاجراءات اللازمة بحسب أحكام المادة السابقة

مادة ١٣ - كل صاحب آلة أو قران يشغل آله أو قرانه بضغط يزيد عن مقدار الضغط المعين فى الرخصة أو يحمل صمامات الأمن فى القران زيادة عن تحملها أو يفسد أو يعطل جهازا من جهازات الأمن الأخرى كالماتومتر ودليل التسوية فى القران يعاقب بغرامة قدرها مائة قرش صاغ وإذا عاد الى ذلك فى السنة الواحدة يجوز للقاضى عند الحكم بالغرامة أن يأمر بتوقيف الآلة

مادة ١٤ - من خالف حكما من أحكام الامر العالى وأحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة قدرها عشرة قروش الى مائة قرش

ويجب على القاضى الحكم بتوقيف الآلة عند عدم وجود رخصة أو اذن إدارة أو عدم حصول الاخطار وفى جميع الاحوال الأخرى يجوز له الحكم بذلك بحسب مقتضيه الظروف

فصل ١
المحلات المقلقة للراحة
والفترة بالخدمة
والخطرة

الفـرـع الرابع

المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالخدمة والخطرة

قانون ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤

مادة ١١٧

الشروط العمومية
للتأسيس والتشغيل

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة الصادر

بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٠٤

مادة ١ - لا يجوز انشاء أو تشغيل محل من المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالخدمة والخطرة الا برخصة تعطى عنه مقدما ويجب اعلان طالب الرخصة اما باجابة طلبه واما برفضه وذلك في المواعيد الآتية

عن المحلات التي من القسم الاول تبدي النظارة رأيها عن موافقة أو عدم موافقة موقع المحل في ميعاد ابتدائي مقداره ستون يوما من تاريخ الايصال الذي يدل على دفع مصاريف النظر المقررة بالمادة الرابعة من اللائحة المرفقة بأمرنا هذا واذا وافقت على الموقع ورأت لزوما لتقرير شروط أو اجراءات تتعلق بالخدمة أو بالراحة أو بالأمن العمومي تعلن الطالب بالموافقة على الموقع وبينان الشروط والاجراءات التي رؤى لزومها

ومتى تم عمل الاجراءات ينبغي على الطالب اخطار المصلحة ذات الشأن بذلك وهي تعطيه ايضا بهذا الاخطار

ثم في خلال ميعاد آخر مقداره ثلاثون يوما من تاريخ ايصال الاخطار المذكور تثبت المصلحة من اتمام الاجراءات المقررة فانما تحقق اتمامها كما تقرر تعطى الرخصة بتشغيل المحل والا فترفض اعطاءها

وعن المحلات التي من القسم الثاني والمحلات التي من القسم الثالث تنبغ الطريقة المنصوص عليها آنفا في حالة ما اذا رأت المصلحة ذات الشأن عند معاينة المحل لزوما لتقرير شيء من الاجراءات

أما اذا لم تر المصلحة وقت المعاينة الابتدائية لزوم اجراء شيء للمحل ففي ميعاد الستين يوما المتقدم ذكره تعلن الطالب بما أقرت عليه

فصل ١

مادة ٢ - تقسم المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة الى ثلاثة أقسام بحسب أهمية كل منها طبقا للجدول الملحق باللائحة المنوّه عنها بالمادة الآتية

المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة
والخطرة

والمحلات الغير واردة بهذا الجدول تدرج عند اللزوم ضمن أحد الاقسام الثلاثة بمقتضى قرار بسيط

ويجوز لنظارة الداخلية تعديل التقسيم وتوضيح أنواع المحلات الواردة بهذا الجدول بمقتضى قرار منها

أما المسافات وجميع الشروط الأخرى فيكون تقريرها بحسب ما تراه المصلحة ذات الشأن بمراعاة ظروف المكان وغيرها

مادة ٣ - تلحق بأمرنا هذا لائحة عمومية تصدرها نظارة الداخلية مبينة فيها كيفية العمل به

مادة ٤ - على أصحاب المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة الموجودة قبل صدور الأمر العالي المؤرخ في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ الذين لم يحظروا عنها طبقا للادة المأمرة من اللائحة العمومية الصادرة في التاريخ المذكور أن يحظروا عنها في ميعاد ستين يوما من تاريخ وجوب العمل بأمرنا هذا ويكون الاخطار على ورقة غفّة من فئة ثلاثين مليا وشاملا للبيانات المدوّنة بالفقرة الأولى من المادة الرابعة من اللائحة المرفقة بأمرنا هذا

وان لم يتبعوا هذه الأحكام في الميعاد المذكور تعتبر محلاتهم كأنها جديدة ولا يجوز لهم إدارتها بغير رخصة

وتكون الرخصة واجبة أيضا لكافة المحلات اذا نقلت من مكانها الى مكان آخر أو أحدث فيها تغيير من شأنه تعديل كيفية التشغيل تعديلا كلياً يتعلق بالراحة والصحة والأمن العام

مادة ٥ - يجوز أن يغتنى المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الإدارة المكلفون بتقصي ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة والأمن العام معمولة بها

وإذا كان صاحب المحل أجنبيا فعلى القسلاو التابع لها قبل التفتيش
حتى يتمكن من الحضور عند اجرائه اذا رأت لزوما لذلك
ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو للكتب
وينتخب المندوبون للتفتيش من كبار عمال الادارة

فصل ١
المحلات المعلقة بالراحة
والضرة بالصحة
والخطرة

مادة ٦ - في حالة وجود مخظورات تتعلق بالراحة والصحة وبالأمن بالنسبة
للجمهور أو بالنسبة للشغاليين يجب على صاحب المحل سواء كان موجودا وقت
صدور الامر المالى واللائحة الصادرين في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ أو كان مرخصا
به بعد ذلك أن يتبع في تشغيله الاحتياطات التى تقررها الادارة ذات الشأن
وتعتد بقرار وزارى

وبحوز أن تتناول الاحتياطات ايقاف تشغيل المحل لحين تقيم الاجراءات
وإذا لم يتبع صاحب المحل الاحتياطات المذكورة فى الميعاد المقرر لها يعامل
طبقا لاحكام المادة الثامنة من اللائحة العمومية

مادة ٧ - من يخالف أحكام أمرنا هذا واللائحة العمومية المنصوص عنها
بالمادة الثالثة منه يعاقب بحسب أحكام تلك اللائحة فضلا عما يأمر به القاضى
من اقفال المحل أو ابطاله بحسب نوع الصناعة على نفقة مرتكب المخالفة
ويحكم القاضى دائما باقفال المحل أو ابطاله فى حالة ادارته بعد رفض
الترخيص

ويجب أيضا الحكم بذلك اذا أدير المحل بغير رخصة أو لم تنفذ الاحتياطات
المقررة بمقتضى المادة السادسة بعد الحكم فى المخالفة أول مرة

وإذا كان أصحاب المحل بعضهم أجنبى وبعضهم وطنيون ترفع المخالفة أمام
المحاكم المختلطة

مادة ٨ - تسرى نصوص أمرنا هذا على المحلات التى يستعمل فيها محرقة
بخارى عدا ما يسرى عليها من الاحكام المتعلقة بالآلات البخارية

مادة ٩ - يحل أمرنا هذا محل أمرنا الصادر بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ بشأن المحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ويعتبر ذلك الأمر لاغيا الا فيما يختص منه بالآلات البخارية

مادة ١٠ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

فصل ١
المحلات الملققة للراحة
والمضرة بالصحة
والخطرة

مادة ١١٨
لائحة عمومية

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤

صار تكميله بالقرار الصادر في ١١ يونيو سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الامر العالى الصادر بشأن المحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة بتاريخ ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ وعلى قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٧ يونيو سنة ١٩٠٤

مادة ١ - الرخص المنصوص عنها في المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤ تعطى من الجهات الآتية :

(أولاً) الرخص المختصة بالمحلات التى من القسم الاول تعطى من نظارة الداخلية
(ثانياً) الرخص المختصة بالمحلات التى من القسم الثانى تعطى من المحافظة أو المديرية
(ثالثاً) الرخص المختصة بالمحلات التى من القسم الثالث تعطى من مأمورى المراكز أو الاقسام

والجهات التى تسرى عليها أحكام هذه اللائحة والامر العالى المشار اليه تعين بقرار من نظارة الداخلية فيما يتعلق بالمحلات المتدرجة فى النوع المدلول عليه بحرف (ب) فى الاقسام الثلاثة

وفما يتعلق بالمحلات المضرة بالصحة التى تعينها نظارة الداخلية مما هو متدرج بالاقسام الثلاثة من الجدول فى دائرة مدينة الاسكندرية يجوز لهذه النظارة أن تحوّل لمدير المجلس البلدى سلطة إعطاء الرخص وتقرير الاجراءات اللازمة وذلك بالكيفية والشروط التى تقررها النظارة (فقرة اضافيه بناء على القرار الصادر فى ١١ يونيو سنة ١٩٠٥)

مادة ٣ - رخص المحلات سواء كانت من القسم الاول أو الثاني أو الثالث فصل ١
تعطى من الجهات المختصة بذلك بعد التحقق من أن المحل حائز للشروط المدونة المحلات الملققة لراحه
بالتعليقات التي تقررها نظارة الداخلية والمفترزة بالصحة
والخطرة

مادة ٣ - لجهة الاختصاص الحق في أى وقت كان أن تقرر في رخص
المحلات المذكورة من أى قسم كانت مأراه ضروريا من الاحكام والاجراءات
المخصوصة فيها يتعلق بأوضاعها الداخلية والآلات المستعملة فيها وكيفية التشغيل
أو الساعات التي يمكن العمل فيها حرصا على الذين يترددون اليها أو يشتغلون
فيها أو يقيمون بجوارها

مادة ٤ - تقدم طلبات الرخص الى جهات الحكومة المنوط بها اعطاؤها
كما هو مقرر في المادة الاولى من هذه اللائحة محررة على ورقة تمغة من فئة
ثلاثين مليا ويذكر فيها اسم الطالب ولقبه وتابعيته وصناعته ومحل اقامته ونوع
الرخصة والنقطة التي يراد انشاء المحل فيها ونوع الصناعة التي تستعمل فيه . وعن
المعامل ذات الآلات المتحركة يتوضح نوع هذه الآلات وقوتها وكيفية تشغيلها
وطبقات الرخص التي تتعلق بالمحلات التي من القسم الاول يجب أن يرفق
بها رسم عن المحل المرغوب الترخيص به وتبين فيه الاماكن المجاورة والغرض
المخصص له والمسافات التي بينها وبينه وطريقة تصريف السوائل وغير ذلك

وراعى هذه الشروط أيضا في المحلات التي من القسمين الثاني والثالث انا
رأت جهة الاختصاص لزوما لذلك

ولا تنتظر جهة الاختصاص في طلب الرخصة الا بعد دفع مصاريف النظر
في الطلب حسب البيان الآتي

نص

١٠٠ عن المحلات التي من القسم الاول

٥٥ عن المحلات التي من القسم الثاني

٢٠ عن المحلات التي من القسم الثالث

فمبطل
المحلات المعلقة للراحة
والمضرة بالصحة
والخبرة

مادة ٥ - كل رخصة لا يعمل بها صاحبها في خلال سنة من تاريخ الحصول عليها تكون ملغاة ورخص المحلات ذات الصفة الوقتية الميئنة بالقسم الثالث لا يعمل بها الا لمدة شهرين فقط من تاريخ اعطائها

وكل محل بطل تشغيله مدة سنة على الاقل لا ينسوغ العود الى ادارته الا برخصة جديدة واذا تغير صاحب المحل وجب على من حل محله أن يعلن بذلك جهة الاختصاص في ظرف أسبوع ويبين اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته ويقدم لها رخصة المحل أو وصل الاخطار المنوّه عنه بالمادة الخامسة من اللائحة الصادرة في ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٦ والمادة الرابعة من الامر العالي الصادر في التاريخ المذكور للتأشير عليه بالتغيير الذي حصل

مادة ٦ - لادخل للحكومة مطلقا فيما يكون للغير من العلاقات مع المرخص له بانشاء وتشغيل محل مقلق للراحة ومضر بالصحة وخطربل يكون المرخص له هو المسؤول عن كل عمل يحدث ضررا أو غير ذلك بسبب انشاء المحل أو بأى سبب آخر

مادة ٧ - من خالف أحكام الامر العالي أو أحكام هذه اللائحة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

وتوقيع هذه العقوبات لا يمنع انقضاء المحل أو ابطاله بناء على الامر الذي يصدره القاضي كما جاء في المادة السابعة من الامر العالي

مادة ٨ - القرارات التي تصدر بايقاف تشغيل المحل أو بتعديل كيفية تشغيله ترسل للمحافظة أو المديرية لاجل اعلانها لصاحب الشأن ويبين في هذه القرارات الاسباب الموجبة لها والميعاد المقتضى تنفيذها فيه

والميعاد الذي يقرر لذلك يكون عشرة أيام على الاقل انا كان المحل يستعمل صاحبه وعشرين يوما اذا كان فيه مستأجرون

واذا انقضى الميعاد المقرر ولم ينفذ القرار فالمحافظة أو المديرية أن تبلغ ذلك للادارة ذات الشأن وهي تشرع في اثبات المخالفة في محضر يعمل عنها

وبناء على هذا المحضر تقام الدعوى على مرتكب المخالفة . والقاضي المنوط
به الحكم فيها يأمر بعد التحقيق اذا اقتضى الحال باقفال المحل أو ابطاله على
نقطة المخالف وذلك فضلا عن العقوبة التي تستوجبها المخالفة
فصل ١
المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة
والخطرة

أما الحكم فينفذ على صاحب المحل . وعليه اجراء التسوية اللازمة مع
المستأجرين أو غيرهم ممن يستعملون المحل

مادة ٩ - الاحكام التي تصدر باقفال محل أو ابطاله أو بعم اقفاله أو
ابطاله يجوز للاخصام والنيابة أيضا الطعن فيها بطريق الاستئناف ورفع الاستئناف
بتقرير يكتب في قلم كذب المحكمة في ميعاد عشرة أيام تبتدئ من يوم انقضاء ميعاد
المعارضة اذا كان الحكم غائبا كنص المادة (١٣٣) من قانون تحقيق الجنايات
الاھلى^(١) والمادة (١٢٥) من قانون تحقيق الجنايات المختلط

ومن يوم صدور الحكم المستأنف اذا كان ذلك الحكم صادرا بمواجهة الاخصام
أو غائبا بعد المعارضة فيه

ويقدم الاستئناف أمام محكمة الاستئناف وهي تحكم فيه بطريق الاستعجال

مادة ١٠ - محل هذه اللائحة محل اللائحة الصادرة بتاريخ ٢٧ يونيو
سنة ١٨٩٦ عن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ولائحة الآلات
الجارية فيما يتعلق بالاجراآت المبنية على لائحة ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ المذكورة

جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

منقسم الى فصلين أحدهما عن المحلات المختصة بالصحة والثاني عن المحلات
المختصة بالضبط في النظارة وفروعها بناء على المنشور الصادر من نظارة الداخلية
في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٥ عمرة ١٣١ ومعدل بمقتضى القرارات الصادرة
من الداخلية في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤ وفي ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ وفي ١٨ يناير
و ٢٦ مارس و ٢ يونيو سنة ١٩٠٦

(١) قانون تحقيق الجنايات الاھلى الجديد

القسم الاول

النوع المرموز له بحرف (أ)

فصل ١
المخبرات المتعلقة بالراحة
والمضرة بالصحة
والخطرة

(المخبرات المختصة بالصحة)

مخبرات الحوامض المعدنية وجميع المتحصلات الكيميائية على العموم (المعدة لصناعتها وتخزينها)

مخبرات الكحول (المعدة لصناعته)

(٣) مستودعات الاووال والاقتدار

(٣) مستودعات السماد المعدة لتشغيل وتخزين المواد البرازيه المتحصلة من المراحيض أو من الحيوانات وخصصة للسماد بقصد التجارة

معامل وفابريكات التقطير

معامل الاسفلت والقار

(٣) مخبرات عمل الزبد { منقولة من القسم الثاني الى القسم الاول بقرار من النظارة

(٣) معامل المياه الغازيه { في ٢٨ ماي سنة ١٩٠٥

(٣) الحمامات العموميه

(٣) المستشفيات

معامل وفابريكات البيره

• الورق

• تكرير السكر

• البشع واذابة الشحم ومعامل الصابون (المعامل الكبيره)

(٣) مخبرات تحضير القسغ

المخبرات المعدة لفصل الحبوب والبذور بالآلات بخاريه

معامل السكر

تنبيه - المخبرات الموضوعة أمامها هذه اللازمه (٣) لا يلزم احدى الادارتين (الضبط والصحة) أخذ رأى الاخرى عنها

- أسواق المأكولات وأسواق المواشى
 (*) السلخانات
 (**) المدايع (محلات تحضير الجلود)
- منقوله من حرف (ب) بقرار من النظارة
 في ٥ ديسمبر سنة ١٩٥٤
- فصل ١
 المحلات المتعلقة بالراحة
 والحضرة بالصحة
 والطهارة

جميع المحلات الصناعية (المختصة بالصحة) التي تستعمل فيها المحركات الميكانيكية

الاسواق العمومية (خلاف أسواق المواشى) منقوله من القسم الثاني بقرار من النظارة
 في ١٨ يناير سنة ١٩٥٦

(المحلات المختصة بالضبط)

محلات عيدان الكبريت (المعدة لصناعتها ولتخزينها)

(*) محلات الكحول (المعدة لتخزينه)

مسابك الحديد ومحلات تشغيل المعادن الخشنة (الحديد والحاس)

(*) مستودعات البترول وغيره من الزيوت أو الاجسام الدسمة القابلة للاحتراق

(معدة بقرار من النظارة في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٥) (١)

معامل الغاز

» الزجاج

مستودعات ومعامل البارود واملاح البارود والاعباب النارية ومواد

الاشتعال والديناميت والجليسينيت وجميع المواد المفرقة المشابهة لها

جميع المحلات الصناعية (المختصة بالضبط) التي تستعمل فيها المحركات

الميكانيكية

النوع المرموز له بحرف (ب)

(المحلات المختصة بالصحة)

معامل تقطيع رعم الحيوانات وسطحها واذا به شخصها ومستودعات بقاءا

الحيوانات .

تنبيه - المحلات الموضوعة أمامها هذه العلامة (*) لا يلزم احدا من الادارتين (الضبط والصحة)
 أخذ رأي الاخرى منها

(١) (الزيوت والاجسام الدسمة القابلة للاحتراق هي الزيوت الطيارة . الاثير البترولي

روح البترول . الغازولين . روح التربنتينا . القطن والمشايق المحتويان على

اجسام دسمة تكون استعملت في تنظيف الآلات)

القسم الثاني

النوع المرموز له بحرف (أ)

فصل ١
المحلات المقلقة للراحة
والمضرة بالصحة
والخطرة

(المحلات المختصة بالصحة)

معامل الطوب والقرميد والفخار المستديرة أو المعدة للتجارة

قباين الجبس والجير المستديرة

معامل تكليس العظام

استخراج الفحم من المادة الحيوانية

(١) مخازن الفسيفساء

مغاسل عمومية للاباس والافشنة

معامل تحليل الخضراوات والبقول (الطرشى)

محلات التقطير (البسيطة)

(٢) طواحين الجبس

(٣) مخازن العظام والخرق (أى الكهنة)

معامل البونط وغيرها من المشروبات المخمرة

المطابخ العمومية

الافران والمخابز المعدة للتجارة أو لاستعمال العموم (بالأجرة)

(٤) المصانع

(٥) طواحين النور الزيتية

محلات تشغيل النشا

محلات عمل الفراء من المواد الحيوانية

معامل حفظ الأعجاز والبقول وغيرها بالتسكير

محلات بيع الحوامض المعدنية والمختبرات الكيميائية بالقطايع

كل محل صناعى وكل مستودع منتجات يمكن أن ينشأ عنه أوعن

تشغيله ضرر بالصحة العمومية (١)

(تعديل بقرار من النظارة فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥)

تباه - المحلات الموضوعة أعلامها هذه العلامة (*) لا يلائم إحدى الإدارتين (الضبط والصحة)
أخترأى الأخرى فيها

(١) يشتر من ضمن هذه المحلات عناصر التصب التى تدار بواسطة الموائى (منشور

أناطية نمرة ٦٦ الصادر فى ٢٦ إبريل سنة ١٩٠٥)

(*) دكاكين العقالة { أضيفت الى الجدول بمقتضى قرار النظارة في ٥ ديسمبر
الزيتين - (سنة ١٩٠٤)

فصل ١
المحلات المتعلقة بالراحه
والمنيرة بالصحة
والخيطرة

(*) معامل تشغيل أمعاء الحيوانات
(*) مخازن الجلود الخضراء والطرية
(*) زرايب الخنازير
(*) معامل الكرشة

(نقلت من حرف «ب» بقرار من النظارة
في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤)

التخشب وغيرها من المباني الخشبية بالمدن والبلدات ما عدا ما يكون منها
معادًا لاستعمال أرباب الاملاك في خصوصياتهم (منقولة من فصل
المحلات المختصة بقسم الضبط بمقتضى المنشور نمرة ١٣٤ الصادر
في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٥)

معامل الطوب - ولو كانت وقتية ومعدة للاستعمال الخصوصي متى
أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن
المقرر عليها عوائد مبنية
معامل القرميد - ولو كانت وقتية ومعدة للاستعمال الخصوصي متى
أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن
المقرر عليها عوائد مبنية
معامل الفخار - ولو كانت وقتية ومعدة للاستعمال الخصوصي متى
أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن
المقرر عليها عوائد مبنية
قائمين الجير والجبس - ولو كانت وقتية ومعدة للاستعمال الخصوصي متى
أريد اقامتها على سواحل النيل أو في دائرة المدن
المقرر عليها عوائد مبنية

أضيفت
الى الجدول
بمقتضى قرار
من النظارة
في ٢ يونيو
سنة ١٩٠٦

مستودعات الدقيق

تنبه - المحلات الموضوعة أمامها هذه العلامة (*) لا يلزم احدى الادارتين أخذ رأي
الآخرى عنها

فصل ١
المجلات المتعلقة بالراحة
والغضيرة بالجمعة
والخبرة

النوع الرموز له بحرف (ب)

(المجلات المختصة بالجمعة)

الاسطوانات العمومية بكافة أنواعها

(٥) زرايب المواشي والبقر بالمدن والبناجر

(٦) معامل اللبن

(٧) » البساج (أضيفت بمقتضى قرار من النظارة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤)

(المجلات المختصة بالضبط)

(٨) محلات بيع البترول بالفرق (البيع بالقطاعي)

(٩) مستودعات التبغ والبوص المعدة للتجارة

ورش الرخام

محلات الخدانة البسيطة المعدة لتشغيل الحديد وغيره من المعادن

محلات تبييض المعادن

معامل طرق وسبك النحاس

(١٠) مستودعات الخشب المعدة للتجارة

(١١) » الفحم » »

طواحين الدقيق المعدة للطحن بقصد التجارة أو بالأجرة في المدن والبناجر

معامل بلاط الاسمنت

محلات السمكريه
(أضيفت الى الجدول بمقتضى قرار من النظارة
في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤) } » بيع الكؤول بالقطاعي

(أضيفت الى الجدول بمقتضى قرار
من النظارة في ٨ مارس سنة ١٩٠٦) } » دق الشاي والقهوة والغرنج

(أضيفت الى الجدول بمقتضى قرار
من النظارة في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٦) } عربات الاوتوموبيل (السيارات)

تنبيه - المجلات الموضوعه أمامها هذه العلامة (*) لا يلزم احدى الادارتين (الضبط والجمعة)
أخذ رأى الاخرى منها

القسم الثالث

النوع المرموز له بحرف (ا)

فصل ١
المحلات المخصصة للراحة
والمضرة بالصحة
والخطرة

(المحلات المختصة بالصحة)

- (٣) معاطن القنب والكبدان المعدة للتجارة .
قباين الجير والجبس (الوقتية للاستعمال الخصوصي) أوقلت أولم توقد
اذا كانت على مسافة تقل عن مائتي متر من المساكن
معامل الطوب (الوقتية للاستعمال الخصوصي) أوقلت أولم توقد اذا
كانت على مسافة تقل عن مائتي متر من المساكن
معامل القرميد (الوقتية للاستعمال الخصوصي) أوقلت أولم توقد اذا
كانت على مسافة تقل عن مائتي متر من المساكن
معامل التفخار (الوقتية للاستعمال الخصوصي) أوقلت أولم توقد اذا
كانت على مسافة تقل عن مائتي متر من المساكن
دق الصوف والمشايق المعدة للتجارة
محلات بيع الفسيخ بالفرق (البيع بالقطاعي)

» الكي

» قلى ونشئ الاسماك واللحوم وغيرها من المأكولات

» عمل الفطير وغير ذلك مما يصنع من العجين

(المحلات المختصة بالضبط)

- (٤) اصطناع الفحم من الخشب في المدن والبادر فقط وأما في القرى وباقى
جهات الارياف فتطلب الرخصة متى كان اصطناع الفحم على مسافة
تقل عن ثلاثمائة متر بالنسبة للمساكن
محلات دق القشور والحبوب المعدة للتجارة أو لاستعمال العموم (بالاجرة)
ورش التجارة (٥)

تنبيه - المحلات الموضوعة أمامها هذه العلامة (٥) لا يلزمها حتى الإدارتين (الضبط والصحة)
أخذ رأى الأخرى منها

النوع الرموزة بحرف (ب)

(المحلات المختصة بالصحة)

فصل ١
المحلات المقتضية للراحة
والمضرة بالصحة
والخطرة

(٣) محلات الحرارة

(٣) محلات بيع الطيور الناجنة } (أنشئت الى الجدول بمقتضى قرار من
(٥) « الاسماء الطرية » { النظارة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٤)

قرارات صادرة من نظارة الداخلية في ١٢ يناير سنة ١٩٠٥

نمرة ١١٩
مريان الاشارة على
المديرية

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القرار الصادر في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤
المستعمل على لائحة المحلات المقتضية للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٤ اكتوبر سنة ١٩٠٤ الشامل لأسماء
المدن والقرى السارية عليها أحكام اللائحة المذكورة والامر العالي الصادر
بشأنها فيما يتعلق بالمحلات المدرجة في الأنواع المدلول عليها بحرف (ب)

مادة ١ - تسري أحكام الامر العالي الصادر في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٤
بشأن المحلات المقتضية للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وأحكام اللائحة الملحقة به
فيما يتعلق بالمحلات المدرجة في النوع المدلول عليه بحرف (ب) من الأقسام
الثلاثة للمحلات المذكورة في جميع المحافظات وبندرات المديرية والمراكز وفي
النواحي الآتية أيضا

القليوبية

القناطر - اجنوز الكبرى - سندون - طنان - كفرشين -
الحناكة - الهمار الكبرى - بتمده - خرصفا وكفر أجد حشيش -
ميت كانه وكفر شومان - مشهر - الرمله

فصل ١
المحلات المأهولة للراحة
والمضرت للصحة
والخضرة

الشرقية

مشتول السوق وكفر السقارنه - الزوامل دوايه - سنيطة الرفاعين -
العلاقه - الابراهيميه - أبو كبير - كفور نجم - منجها - تاراك -
العززية - شبلخا - الصنافين - التلين - هرية رزقه - القنابات -
قصاصين الوادي وتوابعها - الزنكاون

الدقهلية

المنزله - اتميده - دماص - كفر محمود نافع ونديط - كوم النور وكفر
الليل - أوليله - صهرجت الكبرى وكفر جرس يوسف - نوسا الغيط

الغربية

بسنديله - بلقاس - كفر الجرايده - المعصره - شباس الشهبنا -
شباس غير - شباس الملح - المدوره - محلة دباى - سنهور المدينة -
قلين - الدجلون - ابيار وكفر الحلاوى - صا الحجر - أبو صيربنا -
شبرا بابل - محلة زياد ومنشاة البدر اوى - سقط تراب - منهود - هورين -
كفر كلا الباب - ميت يزيد - بيله - نبروه - برمه - شوهر -
دماط - ايشواى الملق - كرامة الغابه - محلة مر حوم وتوابعها - محلة منوف -
سبرباى - شبرا ملس - ميت بدر حلاوه - سندبسط - تفهنا العرب

المنوفية

شفسور - منشاة جريس - ممدون - طليه وعزبه اثمون -
البناتون - شتوان - الماى - مالج - شبراخيم - انيس - مسطاي -
طوخ طنيسه - الباجور - غمرين - جزي - سرس الليله - سبك النخاله -
الوط - بيم - شوفى - دراجيل - جزور - طوخ دلوك

البحرية

بستناوى - فاقه - نكلة العنب - الرجانية - الكريون - بيبان -
كفر بولين - خريته - اليهوديه - ادكو - المحموديه - الدلجات -
الجزر المحروق - ابياء الجره - معنا

المجبرة

فصل ١
الحالات المعلقة للراحة
والمضرة بالصحة
والخطرة
ناهيه - وراق العرب - وردان - المنصورية - أوسيم - كرداسه -
البدرشين - حلوان

بني سوييف

بوش - طجاوش - الشناويه

القيوم

قلشه - الفرق السلطاني - التزله - المنيا - طنون - طهار - العجين -
ابشواي الرمان - سنرو - سيله - أبو كساه - بني عثمان - فديين -
معصرة دوده - سنهور - طابيه - ترسه - مطرطارس

المنيا

أوجرج - القيس - بردنوها - نزلة ثابت - الفت - أبا الوقف -
شارويه - طنبدى - تله - صفط الحار ونزلة العبيد - قلو صنه - الفكرية

أسسوط

المعابده - الواسطه - بني رزاح - آلدوير - الزرابي - الغنایم -
النجيله - دير الجندله - الدويته - المطيعه - الوليديه - درنكه -
ريفه - شطب - موشا - الساحل - العقال البحري - بني حرام -
دشوط - دلجا - ديرمواس - سنبو - اتلدم - الاشمونين - الروضه -
تنده - الحواتكه - القوصيه - مير

حجرجا

الشيخ مرزوق - العرباه المدفونه - برديس - المنشاة - أولاد جباره -
أولاد اجزه - كوم الصعاينه - ادفا - الحوايش - الكوامل البحري -
جزيرة سندويل - ساقلته - المراغه - بنجا - الجهينه - سندويل -
تره - طما - مشطا

قنا

أبومناع بحري - أبومناع قبلي - السمطه - العزب - الوقف - فاو قبلي -
الطواييه - اصفون - الدير - التبعوع - كيمان المطاعنه - ابراهيمه -
البلاص - دنندره - قفط - العليقات - حجازه - طوخ - قوص -
تقلده - ارميت - البياضيه - الرزيفات - الطود - العديسات -

القبلي قولا - الكرنتك - نزلة وابورات ارميت - الاوسط سمهود -
البحري سمهود - السالمية - الشرقي سمهود - الغربي سمهود - الغربي
بالدالية - القاهر والكرنتك - الكوم الأحمر - بلاد المال بحري - سمهود -
قصير بجانس - هو - القصر - الصياد - فرشوط - الدهسة

فصل ١
المحلات الملققة للراحة
والمضرب بالصحة
والخبرة

اصـوان

دراو - البصيلية بحري - البصيلية قبلي - الرسيه بحري - الحجز -
السباعية - ساو بحري

مادة ٣ - يلغى القرار السابق ذكره الصادر في ٤ اكتوبر سنة ١٩٠٤

الفرع الخامس - السكك الحديدية والكبرى المتحركة

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨)

بناء على ما عرضه علينا مجلس ادارة السكة الحديد والتلغرافات ومينا
الاسكندرية وبعد الاطلاع على ماقدرته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف
المختلطة في ١٦ يونيه و ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وعلى قرار مجلس النظار الصادر
في ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨ قد قررنا ما يأتي

مادة ١ - لا يجوز الدخول الى المحطات والمباني وغيرها من المحطات
الخاصة بالسكة الحديد المحظور على العامة الدخول اليها الا باذن خصوصي من
مأموري السكة الحديد وكذا لا يجوز الدخول الى المحطات والمواقف أو الخروج
منها الا من المافذ المختصة للعامة من أجل ذلك (١)

(١) يمنع الدخول من أبواب المحطات لقروض لدخولها دفع خمسة مائات للأشخاص الذين
يتمتعون بدفع هذا المقرروا اذا تعدى أحد الممنوعين الرافضين الدفع سواء كان معه بالقول أو الإشارة
أو الضرب فلا بد من أعمال المحضر عليه بواسطة نظار المحطات وموظفيها الذين يكونون بمن رجال
الضبطية القضائية و يرسل على الفور للجهة المختصة . والقضايا التي من هذه القضايا متى كانت من
اختصاص المحاكم المركزية تقدم لها قورا والاتقال على النيابة . وانا حكم في إحدى القضايا
المركزية بالبراءة بحسب حل الموظف المنتدب أن يقرر استئناف الحكم ويأمر بإرسال القضية للمنيابة
لاجراء عماليه بمقرها (مستخرج من منشور نظارة المداخلية الرقم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٥ نمرة ١٣٥)

نمرة ١٢٠
لائحة النظام للسكك
الحديدية

فصل ١

لائحة النظام للسكة
الحديدية

مادة ٣ - لا يجوز الدخول الى المحطات والمواقف أو السفر بأسلحة نارية
معمرة أو بأشياء أخرى خطيرة ولا يجوز التغاء والصياح أو اتيان أمر آخر قولاً
أو فعلاً مما يشوش الركاب ويرزعجهم سواء كان ذلك في عربات القطار أو داخل
المحطات أو المواقف والمخارج الخاصة بها

مادة ٣ - لا يجوز السفر ولا ركوب القطار الا بذكره قانونية أو بورقة
أخرى تتحول حاملها حق السفر بها

مادة ٤ - لا يجوز للراكب الجالس في عین محجوزة لغيره أو لفئة من
الركاب ليس هو منها

لا يجوز للراكب اقفال باب عین من العيون غير المحجوزة مادام عدد الركاب
المقرر لها غير كامل

لا يجوز للراكب أن يأخذ معه أشياء خطيرة أو ينشأ عن ملامستها أو راحتها
أو وجهها وما شاكل ذلك انزعاج الركاب أو تلويثهم أو تلف لأدوات السكة الحديد

لا يجوز للسكران أو المصاب بداء معد أو كربه شتم من الركاب أن يركب
في العربات أو أن يجلس فيها فالصاب بالأدواء التي من هذا القبيل لا يسمح له
بالسفر الا في عین يكون هو فيها وحده أو مع من هم مكلفون بملاحظته في السفر

لا يجوز لاحد أن يرمى من القطار بشئ من الأشياء التي اذا أصابت أحد أجزائه
لا يجوز لاحد أن يطل من العربات أو من أطرافها أو أن يجتاز عماشى
الاتصال التي بينها

لا يجوز استعمال اشارات الاستغاثة التي في القطار الا لسبب مقبول

مادة ٥ - لا يجوز ركوب العربية أو النزول منها بعد ما يتحرك القطار للسير
أو قبل ما يقف وقوفاً تاماً أو عند ما تكون العربات قد انفصلت عن القطار
للناورة وكذا لا يجوز الركوب أو النزول من جانب غير الجانب العین لذلك

مادة ٦ - لا يجوز الدخول أو الجالس في عربات العفش أو البضاعة أو
في العربات المنوع على العامة الدخول اليها أو في قطار من القطارات غير
المخصصة للركاب الا بأذن خصوصي لفك من مأمورى السكة الحديد

مادة ٧ - على الراكب أن يبرز لمأمور السكة الحديد تذكرة السفر لابل بناوله إياها كلما طلب منه ذلك وعليه أيضا أن يردها عند جمع التذاكر لأمانة النظام بالسكة الحديدية

مادة ٨ - لا يجوز دخول الرجال الى العميون المخصصة للنساء وهدنت أو معهن أولاد لا يبلغ سنهم ست سنين ولا ركوبهم فيها

مادة ٩ - لا يجوز بيع تذاكر الاياب أو تذاكر المواسم أو تذاكر الاشتراك وغير ذلك من الاوراق المتخولة حاملها حقاً شخصياً بالسفر أو التصرف بتلك التذاكر والاوراق بأى وجه من الوجوه أو عرضها للبيع

لا يجوز لأحد أن يسافر أو يقبل على السفر بتذكرة أو اذن معطى لشخص آخر خاص به دون غيره

مادة ١٠ - لا يجوز السفر بتذكرة اياب أو تذكرة موسم أو تذكرة مسافة أو تذكرة اشتراك يكون قد انقضى ميعادها ولا يجوز استعمال تذكرة في غير المسافة المعطاة تلك التذكرة من أجلها ولا يجوز لأحد النزول في درجة أعلى من درجة التذكرة الا اذا دفع فرق الأجرة المقررة في التعريفة أو يدفعه حال الطلب

مادة ١١ - على حامل تذكرة موسم أو تذكرة مسافة أو تذكرة اشتراك أن يسلمها عند انقضاء ميعادها الى مصلحة السكة الحديد حالما تطلب منه ذلك ما خلا الظروف القاهرة

مادة ١٢ - لا يجوز القنف بالجسارة أو بأى شئ آخر على خط السكة الحديد أو الواو أو العربات أو الاشارات أو غير ذلك من الجهيزات التى تستخدم لتشغيل خطوط السكك الحديدية

مادة ١٣ - لا يجوز دخول العربات على اختلاف أنواعها (من عربات ركوب ونقل وغيرها) ودواب الحمل أو الركوب الى فسجة المحطة المسورة ولا وقوف تلك العربات والدواب أو جولايتها فيها الا بترخيص من ناظر تلك المحطة

فصل ١
مادة ١٤ - لا يجوز زرع اعلان رسمي أو ما يمثل له من الاوراق التي تكون
مصلحة السكة الحديد قد لصقتها في داخل القطار أو في المحطات أو تمرين ذلك
الاعلان أو جعل كتابته غير مقروءة

مادة ١٥ - عند اقتراب القطار أو الواو من المجازات السطحية (المزلقات)
عمومية كانت أو خصوصية لا يجوز مرور الناس (وكروبا كانوا أو مشاة) أو الدواب
أو العربات وغيرها من المجرورات في تلك المجازات

لا يجوز مرور الناس أو تسيير الحيوانات بازاء خط السكة الحديد أو على
جسورها أو لمخفات جسورها اذا كانت تلك المخفات مخصصة لذلك الخط
الا النقط التي تعينها نظارة الاضغال العمومية بقرارات قطارية مشتملة على شروط
المرور فيها ولا يتمتع مرور الناس على السكك الحديدية المقامة على الطرق
أو الجسور العمومية وليس لها حواجز ففي هذه الحال والاحوال التي فيها يكون
مرور الناس على جسر السكة الحديد مباحا بقرار نظاري لا يجوز لأحد غير
خدمة السكة الحديد الوقوف على الخط أو ان يوقف عليه عربات أو خيولا
أو مواشي أو دابة ما من الدواب أو يستخدم قضبان السكة الحديد لتسيير عربات
غير عربات المصلحة

على سافة العربات عند اقتراب القطار أو اقتراب عربة من عربات السكة
الحديد أن يخلوا الخط على القور ويتعدوا عنه تاركين المسافة اللازمة لمرور
ذلك القطار أو تلك العربة وكذا على الرعاة وسافة المواشي أن يعدوا ماشيتهم
عن الخط عند اقتراب القطار أو اقتراب عربة من عربات المصلحة

مادة ١٦ - كل طرد يقدم للقيد لشحنه بالسكة الحديد عشفا كان
أو بضاعة وفيه مواد قد تضر بالبضائع الأخرى أو بأدوات السكة يجب أن
يكتب عليه ما يحتويه على أنه يجوز للمصلحة الامتناع عن نقل الطرود التي من
هذا القيل وإذا لم يكن ما يحتويه الطرد مكتوبا عليه أو أن الكتابة غير صحيحة

يكون الراسل تحت طائلة العقاب بالعقوبات المقررة في هذه اللائحة مع ما يليق عليه من المسؤولية مدنيا ويجوز للمصلحة أيضا الامتناع عن نقل الحيوانات المصابة بأمراض معدية

فصل ١
لائحة النظام للمسكن
الحديدية

مادة ١٧ - على الركاب وغيرهم سواء كانوا في القطار أو المحطة أو في المحلق من المحطات السكة الحديدية أن يطيعوا أوامري المصلحة فيما يتعلق بمراعاة الأحكام المتقدم ذكرها ومن يرفض ذلك أو يخالف حكما من أحكام هذه اللائحة يجب على ناظر المحطة أو وكيله أن يحضر محضرا ضده ويجزئه عند الاقتضاء اخراجه من القطار أو من المحطات السكة الحديدية في أول محطة ولا يجوز للركاب الذين يخرجون على هذه الصورة المطالبة بعرضهم في المحطة التي يكون ذلك العنصر من مثاليها

مادة ١٨ - من يخالف حكما من أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ

مادة ١٩ - محاضر المخالفات والطرء على خطوط السكك الحديدية الأميرية يحضرها موظفو المصلحة الذين يكون لهم صفة مأموري الضبطية القضائية وأما على الخطوط الحديدية الأخرى فيطلب مستخدمو تلك الخطوط من أحد مأموري الضبطية القضائية تحرير المحاضر التي من هذا القبيل

مادة ٢٠ - بعد نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (١) يجب لصقه في جميع المحطات ويبقى ملصوقا فيها

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦)

نمبر ١٢١
اجتياز الراكب
الكبرى المتحركة التابعة
لمصلحة السكة الحديدية

مادة ١ - يكون لكل من الكبرى (المتحركة) عامل من عمال مصلحة السكة الحديدية يكلف بإدارته وملاحظته ويعرف ذلك العامل بقبوضات الكوبري ويحلف اليمين المطلوبة

(١) نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية نمرة ٢ الصادرة في ٤ يناير سنة ١٨٩٩

فصل ١
السكة الحديد
والكبارى المتحركة

مادة ٣ - يفتح الجزء المتحرك ويقفل في مواقيت مدققة تعيينها مصلحة السكة الحديد ونظارة الاشغال العمومية معا ولا يجوز لمركب من المراكب دخول المر المعد لسير السفن فيه الا متى تم فتح ذلك الجزء الى النهاية وأصدر القبودان (مره) بالدخول فيه بتحريك راية خضراء اسارة الى ذلك وتبقى هذه الاية أطول المدة المفروضة للاجتيانز) في نهاية الكوبرى التى تنهى المراكب عندها للاجتيانز منصوبة من جهة المر المقرر اجتيانزه

مادة ٣ - تجتاز المراكب الكوبرى من المر الذى تكون الاية منصوبة عليه وتسير تلك المراكب مترادفة أى أن المركب الواحد يأتى بعد الآخر فلا يجوز مرور مركبين أحدهما محاذيا للآخر والمراكب السائرة في وجهة واحدة تجتاز جميعها من جانب واحد فانما تأتى أن لا يكون للاجتيانز الا مر واحد معد لسير فيه فالمر اكب النازلة تجتاز الكوبرى هى أولا ثم المراكب الصاعدة أما السفن البخارية صاعدة كانت أو نازلة فهى في كل حال تجتاز قبل المراكب الاخرى . وعلى المراكبية الاسراع في حركة عملهم والاجتيانز في المر عاجلا حتى يتيسر بقدر الامكان أن تجتاز المراكب جميعها في الميعاد الذى يكون الجزء المتحرك فيه مفتوحا وكل مركب لا يكون قد اجتاز الكوبرى عند حلول ميعاد اقفاله فيجب أن ينتظر فتحه في المرة التالية

مادة ٤ - للمراكبية أن يستعينوا في اجتيانزهم الكوبرى بالادوات التى تجعلها حلقة السكة الحديد على جوانب ذلك الكوبرى كالسقايل العوامة والمواعين وغيره هالبا منوابك فعل التيار ويحاشوا الاضرار بانغال الكوبرى وأرضيته الحديد

مادة ٥ - ليس لقبودان الكوبرى أن يعطى أوامر للمراكبية وسوارى السفن البخارية عن الحركة الملاحية التى يجب عليهم اجراؤها على مسئوليتهم خاصة في اجتيانز سفنهم لكن عليه مع ذلك من باب الافادة فقط أن يحثهم عن الاستفهامات التى يطلبونها في كل ما يتعلق بالمر المعد لسير المراكب فيه من نحو عتق مياحه واتجاه تياراته وهلم جرا وعلى خدمة الكبارى عند الضرورة مساعدة رجال أى مركب من المراكب التى تقع في خطر وذلك بقدر ما يصل اليه حد الامكان بدون مسؤولية على أرتلك الخدمة

- مادة ٦ - على المراكب التي تجتاز الكوبرى العمل تماماً بإحكام هذه اللائحة وعلى القبولان مراقبة ذلك فكل مخالفة لأحكام أية مادة من المواد المتقدم ذكرها توجب معاقبة صاحب المركب الذي صدرت منه المخالفة بغرامة قدرها عشرون قرشاً الى خمسين قرشاً أميرياً
- مادة ٧ - على قبولان الكوبرى أو التأمم مقامه المحلف عينا مثله ضبط المخالفة وتحرير محضر عنها مينا فيه تمة المركب وحل تسجيله واسم رئيسه ويرسل ذلك المحضر الى مصلحة السكة الحديدية يبلغه الى النيابة العمومية بمدينة القاهرة
- مادة ٨ - على مصلحة السكة الحديد تنفيذ هذا القرار ويتدى العمل به من بعد نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوماً

الفرع السادس - جنينة الازبكية

- قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية في ٢٧ يناير سنة ١٨٩١ مصرية ١٢٢
- مادة ١ - تفتح أبواب الجنينة للعموم في الساعات التي تعينها ادارة مصالح المدينة لخدمة جنينة الازبكية
- مادة ٢ - رسم الدخول يحصل على أبواب الجنينة ابتداء من الساعة الثانية افرنجى في جميع فصول السنة وقدرهنا الرسم خمسة مليمات عن كل شخص والاولاد الذين يصحبهم أهلهم لا يدفع عنهم شئ اذا كان منهم دون السبع سنوات
- مادة ٣ - من تكون ثيابه غير لائقة يمنع من دخول الجنينة من أول يناير سنة ١٨٩٨ تفتح أبواب حديقة الازبكية لدخول اليها من الساعة التاسعة صباحاً الى الساعة التاسعة مساءً برسم قدره خمسة مليمات ويدفع نصف ذلك الرسم من الاولاد الذين اثنى عشرة سنة ولا يدفع ثمن الاطفال الممولين على اليد وقبضل لعائلات تذاكر مخصوصة في دفتر محتوى القدر الواحد منها على مائة تذكرة وهو يشتري على الباب المعروف باب بولان بما يتقيد عليه ولا يمكن لاحد الدخول بهذه التذاكر مالم يكن يصحبه أولاد ويمنع من الدخول الى الحديقة المتسولون أو الذين يكونون في حالة لا تسمح بدخولهم اليها (اعلان مدرج في الوقائع المصرية الصادرة في ٣ يناير سنة ١٨٩٨)
- مادة ٤ - تبقى العربات والخيول وغيرها من الركائب خارج الجنينة بحيث لا تحجب أبوابها
- مادة ٥ - لا يجوز الدخول الى الجنينة والمرور منها في أية ساعة كانت بأجمل يتضائق منها المتزهون

مادة ٦ - لا يجوز للتنزهين قط أن يرموا شيئاً في البحيرة أو أن يغسلوا فيها شيئاً ما كان ولا أن عسوا في القطع المزروعة ولا أن يخرجوا المقاعد والكراسي ولا أن يأتوا بأدنى عمل من شأنه إلحاق الضرر بالزروعات والادوات

مادة ٧ - على أصحاب الكلاب أن يجعلوا في رقابها أطواقاً يقودونها بها عند تنزههم في الجنة

مادة ٨ - لا يجوز قطع أغصان الأشجار ولا تطف الأزهار أو التقاط البزور

مادة ٩ - على المتنزهين الذين يصحبهم أولاد صغار أن يراهم منعاً لكل حادث يحدث وهم مسؤولون عن أى تلف يحدث هؤلاء الأولاد في الجنة

مادة ١٠ - من يخالف هذه اللائحة يحاكم قانوناً

مادة ١١ - إن الخدمة والمفرء ورجال البوليس مكلفون بتنفيذ هذه اللائحة وتحرير جميع المحاضر اللازمة لمحاكمة من تقع منه المخالفة

مادة ١٢ - على مدير عموم المدن والمباني تنفيذ هذا القرار بالامتحان مع جناب حاكم دار بولس القاهرة

الفرع السابع - المحفرو الآثار

الامر العالي الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١

(١٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٩)

مادة ١ - لا يجوز للأفراد المحفر الإيعتضى رخصة تعطي بناء على طلب مدير عموم دار الخف والمحفر (الانتقحانة) بعد النظر في ذلك بمعرفة اللجنة المستدعية المختصة بالآثار المصرية طبقاً للمادة السادسة من لائحة اجراءات اللجنة الناحلية الصادرة في ٩ مارس سنة ١٨٨٩

لا يسمح نصب حياض لخدمة في الأراضي الأميرية ما لم يكن ذلك بتصريح من مصلحة الآثار وإذا وجدت حياض مبنية في الأراضي الأميرية بالمطراف وكان للموقع غير ملائم لحالة الأمن فيصير إرشاد أصحاب الحياض إلى النقطة التي يستحسن نصب حياضهم فيها (منشور اللجنة عمرة ١٠٧ في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥) لا يجوز لغير ملك بيع أو تأجير أرض أميرية بدون إخطار مصلحة الآثار (منشور الناحلية عمرة ١٢٧ في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٥)

عمرة ١٢٢

شروط التصريح بالمحفر

ولا تكون الرخصة صحيحة الا بعد الاقرار عليها من ناظر الاشغال العمومية ويكون اعطاؤها من مدير عموم دار الخف والخفر (١)

مادة ٣ - جميع الاشياء التي يصير العنود عليها بواسطة الحفر تكون ملكا للحكومة بقوة القانون وينبغي حفظها بدار الخف (الانتيفخاة) بالجيزة (٢)

مادة ٣ - ومع ذلك فبالنظر للصايف التي يتكبد بها مباشر الحفر تنازل له الحكومة عن جزء من الآثار التي يصير العنود عليها مع مراعاة القواعد الآتية

مادة ٤ - مصلحة الآثار ومباشر الحفر يقسمان هذه الاشياء الى قسمين متساويين في القيمة ثم يقترعان عليهما الا اذا فضلا اقتسام هذه الاشياء بالاتفاق مع بعضهما

مادة ٥ - للمصلحة الحق في شراء أى قطعة من القسم الذى يخص مباشر الحفر

فتقدم المصلحة عطاها واذا لم يقبله مباشر الحفر فيوضع الثمن الذى يرغبه للمصلحة حينئذ الخيار في أخذ القطعة بالثمن الذى قدره مباشر الحفر أو ترك القطعة المذكورة له بعد أن تحصل منه الثمن الذى عرضته عليه

(١) راجع في صحيفة ٢٦٤ الآتية القرار الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٦ الذى تقر فيه تحصيل رسم قدره جنيه مصرى واحد للنظر في كل طلب يقدم بفتحيل محاجر أو مشترى أرض ولقد تقرر كذلك في قرار صادر في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٧ تحصيل رسم قدره جنيهان مصريان للنظر في كل طلب يقدم بقصد البحث على خبايا

(٢) الامر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٨٣

مادة ١ - دار الانتبكت المصرية السابقة على الفتوح الاسلامى وهى المصار المعروفة بانتبكتة ولاق (الآن بالجيزة) وجميع الاشياء الموجودة فيها أو التى توجد فيها فى المستقبل تعد من أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية وينتبه على ذلك لايحوز بيعها ولا حجزها ولا استلاكها بوضع اليد عليها لمدة الطويلة

مادة ٢ - جميع مايلتصا فى المستقبل من دور الانتبكت والمخازن وجميع الاشياء التى توضع فيها تعد أيضا من أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية

مادة ٣ - جميع الآثار القديمة والانتبكت التى تعتبر هذه الصفة بمقتضى اللائحة التى ستمل عن هذا الشأن تعد كذلك من أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية

مادة ٤ - على ناظر الاشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا

فصل ١
المحضر والناظر

فصل ١
الحفر والآبار

وعلى كل حال يجوز للصحة أن تستولى على الأشياء التي تريد شراؤها بعد مكافأة مباشر الحفر يبلغ لا يجوز أن يتجاوز قط مصاريف الحفر التي صرفت لأجل العثور على هذه الأشياء

مادة ٦ - لا تسرى المواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا على ما يأتي (أولا) الآثار الثابتة على الأرض التي تحكم المصلحة بموجب حفظها في محلها موما كانت حالتها وكذلك الأجزاء المفصلة التي ترغب إعادتها إلى موضعها (ثانيا) الآثار المتقلبة انقلبا تاما التي ترى المصلحة وجوب إقامتها أو حفظها في محلها

(ثالثا) القطع الزائدة الثقيل التي لا يرضى مباشر الحفر بنقلها على نفقته

مادة ٧ - يلغى كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا

مادة ٨ - على نظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

قرار من نظارة الأشغال العمومية

(رقم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥)

نمرة ١٢٤

نقل الآثار التاريخية
بالسكة الحديدية

مادة ١ - لا يقبل نقل أية ارسالية من الآثار التاريخية بالسكة الحديدية الا اذا كان معها رخصة رسمية من مصلحة الآثار بالقاهرة تضم الى أوراق الارسالية فلا تعد مطلقا لا الى الراسل ولا الى المرسل اليه

مادة ٢ - يجب على الراسل للانتفاع بتعريفة المراجعة (درجة خامسة عوضا عن درجة أولى) أن يقدم أيضا شهادة من تلك المصلحة تفيد أن الارسالية معدة لتحف عمومي مصريا كان أو أجنبيا

الامر العالي الصادر في ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر

نمرة ١٢٥

مقنونات

في ١٩ يونيو سنة ١٨٩٧

مادة ١ - يعاقب بغرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش وبالسجن من ثلاثة أيام الى اسبوع

فصل ١
الحضر والانتظار

(أولاً) من باشر حفراً في أرض للحكومة بلا رخصة
(ثانياً) من استولى على شئ من الأشياء الأثرية (الآتيقات) التي تمتلكها
الحكومة خلاف ما هو محفوظ في المتاحف أو المباني الأميرية
أو نقل تلك الأشياء من مكانها بقصد امتلاكها
(ثالثاً) من تسبب في إتلاف أو تخريب أثر من الآثار القديمة أو تدمير بناء
من الأبنية القديمة تدميراً جزئياً أو كلياً أو تسبب في تشويه ما في
ذلك البناء من النقوش البارزة والتماثيل والكتابات أو كتب عليها
أسماء وكتابات

(رابعاً) من أخذ سباحاً من مكان ممنوع أخذه منه
ويجوز قبول الظروف المخففة للعقوبة

مادة ٢ - يحكم القاضي زيادة على هذه العقوبة بأن تعاد للحكومة
جميع الأشياء الأثرية التي أوجبت حصول المخالفة
مادة ٣ - على فاطري الاشغال العمومية والحماية تنفيذ أمرنا هذا كل
منهما فيما يخصه

قرار صادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠١)

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧
مادة ١ - لا يجوز أخذ السباح من التلال والأراضي ملك الحكومة
التي بين عين الصيرة وجامع عمرو إلا من القطعتين الآتي بيان حدودهما وميشتين
على الرسم المرفق بهذا وهما

القطعة نمرة ١ ومساحتها ٣٧٦٠٠ متر حدها البحري يبتدئ من الطريق (المدق)
الواقع بين أرض الخواجه هرمن وأرض الحكومة وينتهي على بعد ٨٠ متراً
من سكة حديد حلوان وطول هذا الحد ٢٢٥ متراً والحد الشرقي يكاد يكون
على محاذاة الطريق المار ذكره الواقع بين أرض الخواجه هرمن وأرض الحكومة

نمرة ١٢٦
شروط التصريح
بإستخراج السباح

فصل ١
الحفر والآبار
وطول هذا الخد ١٥٠ مترا والحد القبلي يتبدى من نهاية الخد الشرقى وينتهى على بعد ٦٢ مترا من سكة حديد حلوان وعلى بعد ٣٨٥ مترا من محور الطريق الموصل الى جامع عمرو وطول هذا الخد ٢٤٤ مترا والحد الغربى على بعد ٨٠ مترا من سكة حديد حلوان من الجهة البحرية وعلى بعد ٦٢ مترا من الجهة القبليه وطول هذا الخد ١٦٠ مترا

القطعة ثمة ٢ ومساحتها ١٣٠٠٠٠ متر وحدودها من بحرى وشرقى وقبلى وغربى أربعة خطوط مستقيمة طول الأول منها ٥٠٠ متر والثانى ٢٦٠ مترا والثالث ٥٠٠ متر والرابع ٢٦٠ مترا وهى محاطة من أربع جهاتها بأراضى الحكومة ومتصلة بسكة حديد عين الصيرة بالأرض الكثيرة الأضلاع الميمنة بالرسم الملقب بهذا القرار

مادة ٣ - لايحوز الحفر فى التلال والأراضى المذكورة لاستخراج طوب أو أنقاض أخرى إلا برخصة من لجنة حفظ الآثار العربية وكذا لايحوز أيضا جمع طوب أو أنقاض أخرى من سطح الأرض بهذه التلال والأراضى إلا برخصة من تلك اللجنة

مادة ٣ - يكون أخذ السباخ من الموقعين الجائز أخذهم منها واستخراج الطوب وغيره أو جمعه تحت مراقبة الخفراء الذين تعينهم لجنة حفظ الآثار العربية بالتلال والأراضى المذكورة ويجب على من يأخذون السباخ أو يستخرجون الطوب أو غيره من الأنقاض أو يجمعونها أن يتقادوا لهذه المراقبة ويخبروا الخفراء حالا عن كل ما يجدونه من القطع أو الأشياء الأثرية ويحفظوا عليها تمام التحفظ لحين استلامها منهم

مادة ٤ - كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة الاولى من الأمر العالى الصادر فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٧ مع رد الأشياء الأثرية التى أوجبت حصول المخالفة كإجاء فى المادة الثانية من الأمر العالى المشار إليه

فصل ١
المحاجر والمخارج

الفرع الثامن (في محاجر استخراج الحجر والمخارج)

مادة ١٢٧
تشغيل المحاجر
والمخارج في مدينة
الاسكندرية

القرار الصادر من نظارة الاشغال العمومية

(في ٢٣ يولييه سنة ١٨٩٥)

- مادة ١ - لايسوغ لأحد فتح أو تشغيل محاجر لاستخراج الحجر بمدينة الاسكندرية وأنحاءها إلا برخصة بذلك من نظارة الاشغال العمومية
- مادة ٢ - لايرخص بتشغيل محاجر ولا بإقامة محاجر في المنطقة الواقعة بين باب شرقي وجنينة التزهة

مادة ٣ - تقام المحاجر بوجه عام في جهة المكس

- مادة ٤ - للحكومة أن ترخص بإقامة محاجر قبلي الترخية المحمودية من عند مخبر القبارى الى حجر النواتية بشرط أن تكون المحاجر على بعد ٧٥٠ مترا من البارودخانه (طابية اليسرا) وأن لا تتجاوز أعماق الحفائر مستوى البحر المالح
- مادة ٥ - يجب أن يرفق بطلب الرخصة المتوخ عنها في المادة الرابعة من هذه اللائحة كلفة من جميع أصحاب الاملاك الواقعة في دائرة نصف قطرها ١٥٠ مترا تنفيذ أنهم لا يعارضون في تشغيل الحجرة المطلوبة

مادة ٦ - يكتب طلب الرخصة بتشغيل محجر أو بحيرة على ورقة تمغة قيمتها ٣٠ مليما يذكر فيه اسم الطالب ولقبه ومهنته وجنسيته ومحل إقامته ومحل الورشة المراد احداثها ويرفق بذلك الطلب رسم اجالى تين فيه هيئة الموقع الذى يراد مباشرة التشغيل فيه

مادة ٧ - على طالب الرخصة أن يدفع الى خزينة الحكومة حال تقديم طلبه مبلغا قدره ٥٠٠ مليم وهو رسم النظر في ذلك الطلب

فصل ١
المحاجر والمخارج

(قرار صادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٦ وصار تعديله بالقرار الصادر

في ٤ ابريل سنة ١٩٠٠)

مادة ١ - من الآن فصاعدا كل طلب يقدمه أحد الافراد الى تطارة الاشغال العمومية بتشغيل محاجر وتقصي الحال بأخذ رأى مصلحة الامتار التاريخية في شأنه يدفع منه مصلحه للظرفه ربما تابعا قدره جنيه واحد مصري ولا يرد هذا الرسم اليه على الاطلاق مهما كانت النتيجة من النظر في ذلك الطلب

يجعل هذا الرسم تحت تصرف المصلحة المذكورة مقابل النفقات التي يستدعيها النظر في الطلبات التي من هذا القبيل .

مادة ٨ - ترفق المصلحة بالرخصة التي تعطيها للطلاب رسم محل المحجر الذي يكون قد رخص بتشغيله مينا في ذلك الرسم موقع المحجر وأبعاده السطحية بالنسبة الى نقط ثابتة معلومة (روبيرات)

مادة ٩ - يكون رسم التشغيل بالتر الواحد المسطح مقاسا على سطح الارض المرخص بها ويؤخذ ذلك الرسم عن مجموع الامتار المسطحة سواء كان تشغيل المحجر بالفجيرة أو في الجبل

مادة ١٠ - تكون الرسوم كآتاني وذلك بحسب المواقع (أنظر الرسومات الملحقه بهذه اللائحة)

مقدار الرسم باعتبار المتر الواحد المربع

مليم

(١) عن تشغيل محجر بالفجيرة

٥ أولا - في المكس في أرض مربعة الشكل طول كل ضلع من

أضلاعها ٨٠٠ متر

٧٥ ثانيا - في أم كيبه في أرض مربعة الشكل طول كل ضلع من

أضلاعها ٣٠٠ متر

١٠ ثالثا - في أم كيبه في أرض طولها ٥٠٠ متر وعرضها ١٥٠ مترا

١٠ رابعا - في سوق الوردان في أرض طولها ٢٠ متر وعرضها ١٠٠ متر

١٢٠ (ب) عن تشغيل محجر في الجبل - يؤخذ الرسم عن ذلك بالمتر المربع

مادة ١١ - الرسومات المين فيها مواقع الحاجر المتقدم ذكرها في المادة العاشرة من هذه اللائحة مودعة في محافظة الاسكندرية ومجلسها البلدى وقلم المبانى الاميرية فيها لكل من يريد الاطلاع عليها بدون دفع شئ عن ذلك

مادة ١٢ - لا يجوز أن يبلغ عمق الفخيرة في الحاجر التى تشغل تشغيلا منتظما الى مستواحط من مستوى مياه البحر فان لم يعمل صاحب الرخصة بهذا الشرط فتقام عليه الدعوى بطلب ابطال تلك الرخصة فضلا عن مطالبة الحكومة اياه بما يكون قد تأقى بسبب ذلك من الاضرار

مادة ١٣ - على المرخص له ردم الفخار (التى يكون قد أحدها في الارض المرخص له بالحفر فيها) لغاية متر واحد فوق مستوى البحر وذلك أولا فأولا كلما تقدم في التشغيل بحيث أنه عند انقضاء مدة الرخصة يكون الردم قد تم بأكمله وضمناته تنفيذ هذا الشرط يودع المرخص له في خزنة الحكومة (قبل استلامه الرخصة) تأمينا نقديا قدره ٥٠ مليما لكل متر واحد مربع من مساحة الارض المرخص له بالحفر فيها ويرد اليه هذا التأمين عند انقضاء ميعاد تلك الرخصة اذائين حيثئذ أن الفخار قد ردمت بكيفية المتقدم ذكرها أما اذا كانت الفخار لم تزد كلها أو بعضها فيصبح التأمين حقا للحكومة وفي هذه الحالة يعلن بالتمهتدس قلم المبانى الاميرية في الاسكندرية صاحب الرخصة بذلك في مدى الثمانية أيام التى تلى بطلان الرخصة

مادة ١٤ - تنفق المصلحة (قبل اعطاء الرخصة) مع المصالح ذات الشأن فيما يختص بتصصيل الرسوم الصحية أو غيرها

مادة ١٥ - لا يسوغ لداشب الرخصة أن يتنازل عنها أو يتحوّلها لغير إلا اذا رخصت له الحكومة بذلك

مادة ١٦ - يعمل بهذه الرخصة مدة قدرها سنة واحدة شمسية تبتدىء من يوم التوقيع عليها من الموظف المكلف باعطائها

مادة ١٧ - لا يجوز الحفر مطلقا في السكك والطرق والمساكن (الدفقات) المستعملة للزور العام أو لأغراض العسكرية

مادة ١٨ - لا يرخص قط بتشغيل حجرة خارج المكس إلا اذا وافقت
المحاجر والمخارج ادارة الصحة على ذلك

مادة ١٩ - يجوز للحكومة استرجاع الاراضى المرخص بها اذا دعت
الحال الى ذلك بأى سبب من الاسباب ولو يكون قبل انقضاء ميعاد الرخصة
وحينئذ يتعين على صاحب الرخصة تسليم تلك الاراضى للحكومة فى ميعاد
لا يتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ التنبيه الذى تكون الحكومة قد أصدرته اليه
وليس له أن يطالبها بشئ من التعويض أو العطل والضرر بسبب ذلك

مادة ٢٠ - اذا عثر المرخص له فى أثناء العمل على آثار تاريخية أو
صهاريج أو غير ذلك فعليه توقيف العمل والمبادرة حالا الى اخبار بائمههندس
المباني أو مندوبه المكلف بملاحظة المحاجر ثم عليه بعد ذلك العمل بالتعليمات
التي تصدرها اليه المصلحة فى هذا الشأن

مادة ٢١ - يكون صاحب الرخصة مسؤولا عن كل ضرر ينشأ أثناء
التشغيل من تفرق الغم أو تهليل الجروف أو غير ذلك من العوارض

مادة ٢٢ - يلغى قرار النظارة الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٨٨٥ غرة ٣٤٩
المنضمين لائحة تشغيل المحاجر بالاسكندرية

قرار من مجلس بلدى مدينة اسكندرية

(رقم ١٤ يناير سنة ١٩٠٤)

صار تعديله بمقتضى القرار الصادر فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٠٤
بعد الاطلاع على المخاطبات الواردة من نظارة المالية بتاريخ ١١ يونيه
سنة ١٩٠٢ و ١٧ فبراير سنة ١٩٠٣ ومن نظارة الاشغال العمومية بتاريخ
٣ مارس سنة ١٩٠٣ ومن نظارة الداخلية بتاريخ ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٠٣
بشأن التنازل للمجلس البلدى عن رسوم استخراج الاجاز من المحاجر التابعة
للحكومة داخل دائرة مدينة الاسكندرية

وبعد موافقة رأى المجلس البلدى بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣

غرة ١٢٨
مواثيق المحاجر

مادة ١ - تحصل رسوم المحاجر بمقتضى التعريفة المقررة في المادة الاولى من القرار الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤ وفي المادة ٢ من القرار الصادر في ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤

مادة ٢ - تنشأ مراکز تحصيل وملاحظة في المواضع التي تعينها المصلحة ويجوز للبلدية أن تجرى التحصيل في نفس المحجر أو عند خروج المهمات من فرن الجير أو دخولها في المدينة أو في محطة التصدير أو الورود اذا كان النقل بواسطة السكة الحديدية

وتعطي للعريجية ایصالات مينة فيها الرسوم المحصلة وعليهم أن يبرزوا تلك الايصالات عند مرور المهمات أمام مراکز الملاحظة الكائنة بين المحاجر والمدينة وكذا كلما طلب منهم ذلك عمال البلدية

مادة ٣ - لا ينبغي أن يزيد محمول العربات في كل نوع من أنواع المهمات عما هو وارد في المادة الاولى من القرار السابقة الاشارة اليه الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٠٤

وكل محمول يزيد عما هو مقرره ينقص الى الحد المقرر وعلى صاحب الشأن في هذه الحالة أن يدع للصحة نزع الزائد من المحمول لو شاعت أو أن يدفع الرسوم على تلك الزيادة فوراً

وعلى المصلحة أن تجرى كلما رأت لزوماً لذلك مقاس مكعبات العربات التي يستعملها الحجارة للتحقق مما اذا كان تكعبها هو المنصوص عليه في القرار

مادة ٤ - يجوز للصحة في حالة شحن المهمات بالسكة الحديدية أن تكتفى ببيان الوزن للموضع في بوليسات النقل

مادة ٥ - على صناعات الجير الموجودة أقرانهم في داخل مراکز التحصيل أن يدفعوا على الحجارة عند دخولها كامل الرسوم المينة في القرارين الصادرين في ١٤ يناير و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٤ وهذه الرسوم ترد اليهم عند دفعهم الرسوم على الجير وذلك بأن يقدموا ايصالين عن رسوم حجارة بمبلغ ٣٦ ملياً عن كل عربة من الجير خارجة من الافران وبنا تصير الرسوم المستحق على المحمول دفعها على عربة الجير التي دفعت الرسوم على أحجارها هي ٤٤ ملياً

فصل ١
المحاجر والمحاجر

وتعطى دائماً ايصالات اسمية لصناع الجير عن الرسوم التي يدفعونها على الاجرار
مادة ٦ - يجوز عند حصول مخالفة أو تأخير في الدفع أو غش أو شروع
فيه أن تسترد رخصة التشغيل بعد الاتفاق على ذلك مع الحكومة

مادة ٧ - المباني التي تقام في الجهات الخارجة عن مركز التحصيل
تسرى عليها رسوم المحاجر الخلاء بالجور والجير المستعملين فيها بواقع ٤ مليما
عن كل متر مكعب من البناء

وتسوى هذه الرسوم في نهاية البناء بعد تكعيبه بحضور صاحب الشأن
وعلى هذا الاخير أن يودع قبل الشروع في البناء تأمينا تعينه المصلحة بحسب
أهمية الملك المقتضى تشييده والفرق بالزيادة أو النقص الذي يتضح من
التكعيب النهائي يسوى بحسب الحالة إما لصاحب الشأن وإما للبلدية

مادة ٨ - المهمات السارية عليها رسوم المحاجر وبصير ادخالها بلا دفع الرسوم
عليها توقع من أجلها فضلا عن الرسوم غرامة توازي قيمة الصنف المهرب
ورئيس المصلحة هو الذي يأمر بهذه الغرامة فإذا لم تدفع على الفور تضبط
المهمات المشروعة في تهريبها وتبلغ بواسطة المصلحة وبصير غنمها حقا مكتسبا
للبلدية وذلك بلا اخلال بنصوص المادة ٦

مادة ٩ - رخص المحاجر التي تعطى لمصلحة مبانى الحكومة وتبلغها
للبلدية في كشوف شهرية تقيد بعد ابلاغها في دفتر معد لذلك تذكر فيه
تواريخ اعطائها وتواريخ تجديدها

اعلان من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٨٩٧)

نمرة ١٣٠
تنفيل عاجل الوجه
القبلي

من الآن فصاعدا يعطى جناب مفتش عموم لرى وخصا عن تشغيل
المحاجر الواقعة في الاقاليم القبلية بحسب اشارة الرخصة الملحقة بهذه
وبالشروط الآتية بيانها

فصل ١
المحاجر والمخارج

(أولاً) كل من يرغب في أن يشغل محجراً في الوجه القبلي يجب عليه أن يقدم طلباً بذلك إلى جناب مفتش عموم الري محمداً على ورقة غففة منها ٣٠ ملجماً مينا فيه اسم النقطة التي فيها المحجر وموقعه وطول وجهته التي لا يجب أن يتجاوز انفرادها خمسين متراً

(ثانياً) على الطالب أن يدفع في خزنة المديرية عند تقديم الطلب رسماً للنظر في طلبه قدره ١ جنيه مصري و ٢٠٠ ملجم ويخصص من هذا الرسم (الذي لا يجب في أية حال رده إلى الطالب مهما كانت نتيجة النظر في طلبه) جنيه واحد لمصلحة الآثار التاريخية رسماً لها من أجل النظر في الطلب عملاً بأحكام قرار النظارة الصادر في ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٩٦ غمرة ٢٤٨ (١)

(ثالثاً) بعد اطلاع جناب مفتش عموم الري على الطلب المذكور وتأكده من أن المحجر لم يسبق إعطاء رخصة بتشغيله يأخذ رأي مصلحة الآثار التاريخية بشأنه وإذا لم توافق تلك المصلحة على الترخيص بذلك يرفض حينئذ إعطاء الرخصة وأما إذا وافقت ثم طلبت إدخال بعض الشروط على الرخصة فيرخص جنابه الطالب بتشغيل المحجر مدة ٣ سنوات على الأكثر بحسب الاستمارة الملحقة بهذا الإعلان وبالشروط الخصوصية التي تكون قد طلبتها تلك المصلحة إلا إذا كان لدى جناب مفتش عموم الري موانع سواء كان فيما يختص بالرخصة ذاتها أو بالشروط التي تكون قد طلبتها المصلحة المذكورة وفي هذه الحالة يحيل جنابه المسألة على النظارة ثم أنه يجوز لجنابه إذا لم تبذ مصلحة الآثار التاريخية رأيها في مدى الثلاثين يوماً التالية لتاريخ تبليغه الطلب إليها صرف النظر عن ذلك الرأي وعلى جنابه أن يبعث لتلك المصلحة بصورة كل رخصة يعطيها بأسماء المرخص لهم وذلك على سبيل الإحاطة هذا ولا يجوز الترخيص بالمحاجر التي تشتمل على مدافن أو غير ذلك من المباني القديمة

(رابعاً) اذا كان للحجر أحوال وصفات خصوصية من حيث جودة أجزائه أو قربيه من إحدى محطات السكة الحديد أو النيل وكان بسبب ذلك ذا قيمة استثنائية فيجوز لجناب مفتش عموم الري بعد استئذان النظارة طرحه بالمرأذ والترخيص بتشغيله بالشروط الاعتيادية المقررة للمحاجر الواقعة في أنحاء مدينة القاهرة

(خامساً) على مهندسى المراكز وباشمهندسى الري تفقد المحاجر المرخص تشغيلها في أغلب الاحيان بقدر الاستطاعة والوقوف على ما اذا كان التشغيل جارياً على نط قويم وعلى ما اذا كان يسد جميع مشغليها رخص عنها ثم يقدمون في كل دفعة لمفتش الري التابعين همم التقارير اللازمة بما عاينوه وهو (أى المفتش) يبلغ هذه التقارير الى جناب مفتش عموم الري وعلى المهندسين أثناء خبرتهم أن يلاحظوا التشغيل بنوع خصوصى حتى لا يضر مطلقاً بالمقابر والمباني التاريخية ولا بالأحجار النقوشة مما يعثرون عليه في المحاجر المرخص بها أو فيما يجاورها

نظارة الاشغال العمومية

تفتيش عموم الري بالوجه

رخصة عن تشغيل محاجر كائنة في

انه بناء على الطلب المقدم في من رعايا
القائمين في وتمتد له عملاً مختاراً في قد رخص له
تشغيل محجر كائن ببلدية وأوصافه وهي

فصل ١
نظام الحيوانات
وهذه الرخصة هي الى مدة - - - ابتداء من تاريخه وعلى المرخص
له تشغيل ذلك المحجر تحت مسؤوليته خاصة فلا مسؤولية قط على الحكومة
في هذا الشأن ازاء صاحب الرخصة لاسيما فيما يختص بحقوق الغير فانا
كان قد سبق التصريح لآخر بتشغيل المحجر المذكور فتكون هذه الرخصة
ملفأة وباطلة المفعول والحكومة غير مسؤولة قط عن شيء من هذا الخصوص
فان المرخص له كان يجب عليه أن يتحقق الكيفية تماما قبل تقديم طلبه
وتحفظ الحكومة لنفسها الحق بتحصيل عوائد عن المحاجر المصرح بها على
هذه الكيفية انما عليها أن تنبه على المرخص له قبل ذلك بستة أشهر أما
الاجار المستخرجة من المحجر فيدفع عنها المرخص له عوائد الدخولية أو غيرها
من العوائد المقررة أو التي تقرر وعلى المرخص له الانقياد في كل ما يختص
بتشغيل المحجر الى أحكام جميع لوائح البوليس وغيرها المسنونة والتي تسن
وتعين على المرخص له مراعاة جميع الآثار التاريخية من مبان ومغابر ومقابر
وأحجار منقوشة وعليه أن يحظر جناب مفتش عموم الري بما يعثر عليه من
ذلك في المحجر وعليه أيضا أن يوقف التشغيل في كامل النقطة التي يضر التشغيل
فيها بتلك الآثار التاريخية

الفرع التاسع - عظام الحيوانات

قرار صادر من مجلس النظار

(بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ - ٢٧ صفر سنة ١٢٩٧)

إح ارسال عظام الحيوانات الجديدة الى الجهات الخارجة عن القطر بعد
دفع رسوم الكرك أما استخراج العظام المدفونة من باطن الارض فهو ممنوع
عالم تصديره رخصة من الحكومة

وكذلك اخراج شيء منها الى البلاد الاجنبية موقوف على الرخصة

نمرة ١٣١

جواز تصدير عظام
الحيوانات الجديدة

قرار من نظارة الاشغال العمومية (بتاريخ ٢٩ ابريل سنة ١٨٨٠)

فصل ١
عظام الحيوانات

مادة ١٣٢

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظار المؤرخ ٢٧ صفر سنة ١٨٩٧ الموافق ٢٠ يناير سنة ١٨٨٠ وهو ويباح ارسال عظام الحيوانات الجديدة الخ»
شروط استخراج
وتصدير العظام
المدفونة في باطن
الارض

وحيث ان الحكومة لم تقصد باباحة اخراج العظام الجديدة بدون شرط سوى دفع رسوم الكرك الا العظام الواردة من السفنات والمذابج وحيث انه من الضروري فيما يختص بالرخص التي تعطى من الحكومة بشأن استخراج العظام الجرى على اصول ثابتة وقواعد أساسية

بند ١ - ان عظام الحيوانات الجديدة التي تنقل مباشرة من السفنات أو من مناجم أخرى معدة لذلك يباح تصديرها الى خارج القطر بدون استئذان ولا طلب رخصة الا أنه لا بد من دفع رسوم الكرك عليها ولا يدخل في حكم هذا البند العظام التي ترد من جهات غير ماتقدم ذكره والمخازن التي تعد لخزن العظام الجديدة سواء كانت بالقاهرة أو الاسكندرية أو غيرها من المدن لايحوز انشاؤها الا خارج الممران بمواقع تختارها ادارة الصحة وتستر تحت ملاحظة ادارة الصحة ورجال الضبطية مراعاة لحفظ الصحة العمومية التي يجب اعتبارها وقصدًا للوقوف على الاماكن التي ترد منها العظام

بند ٢ - ما عدا العظام الجديدة المذكورة بالبند السابق من العظام الحيوانية التي توجد في باطن الارض أو في سواحل البحر لا يسوغ لأحد أن يعمل فيها أى عمل يتعلق باستخراجها ولا يحوز تصدير شئ منها الى الخارج عن القطر الا بمقتضى رخصة مخصوصة تسمح الحكومة باعطائها لمن يطلبها على الحدود الآتية وهي أن لا تكون الارض التي يراد استخراج العظام منها سواء كانت على السواحل أو داخل البلاد مما يحيط به انعطوط التي نذكرها في القاهرة لا يرخص لأحد أن يستخرج عظاما حيوانية من القطعة التي

فصل ١
مظام الحيوانات

يحيط بها خط يمتد من قرية القبة الى اتبابه وينطف الى الشاطئ الشمالى من النيل وينتهى للدار الطين مازا بالبساتين ثم يمتد بامتداد جبل المقطم حتى يعود الى مبدئه وفي الاسكندرية لا يرخص بذلك فيما يحده البحر من جهة الشمال وبحيرة مريوط من جهة الجنوب والخط المستقيم الممتد من الشمال الى جنوب القلعة المشهورة بقلعة الاوراق من جهة الشرق والخط المستقيم الآخذ من الشمال الى جنوب طابية الدخيلة من جهة الغرب فكل ما كان داخلا تلك الحدود يتمتع كل الامتناع اجراء أى عمل يتعلق باستخراج العظام منه أما فى سائر القرى والمدن والمقابر المنفصلة عن المساكن فيجب أن تكون أما كن الاستخراج بعيدة عنها بمائتين وخمسين مترا بالاقبل وأما الاماكن الحرة ورسوم الابنية القديمة والاماكن التى يظن بها وجود الانتيكات وآثار الآلئين فالحق للحكومة فى تحديد الخط الذى يجب الوقوف عنده ولا يسوغ لأحد تجاوزه الا بمعرفة المدير العموى للأثار المصرية القديمة وعلى كل حال فالحكومة الاختيار المطلق فى اعطاء الرخصة الخصوصية لاستخراج العظام من أى جهة ومنعها

بند ٣ - كل التماس يتعلق باستخراج العظام يجب أن يرفع الى نظارة الاشغال العمومية معجوبا برسم تام يبين فيه حدود المحل المطلوب استخراج العظام منه ومساحته باعتبار الهيكومتر المربع ويحتوى أيضا على بيان القرى والمدن والمقابر القريبة من ذلك المحل ثم يوضح التماس فى التماسه أن العظام يراد تصديرها الى خارج القطر أو استعمالها بداخله وأن كان المكان الذى رفع التماس لأجله مملوكا لأحد من الناس فعلى ذلك التماس أن يعجب التماس بالرخصة المعطاة له من صاحب الملك بتراضيه معه على اجزاء مثل هذا العمل فى ملكه بدون أن يكون للحكومة أدنى مدخل فى ذلك ويؤدى صاحب التماس لخربة الحكومة نقدا عشرين ليرة مصرية لكل استخراج أو عن كل كيلومتر مربع اذا كان مسطح مكان الاستخراج يزيد عن الكيلومتر المربع وذلك المبلغ فى مقابلة مصاريف التحقيق وبعد التحقيق يكون هذا المبلغ خالصا للحكومة على أى حال سواء اقتضى الحال صدور الرخصة أم لا

فصل ١
مظام الحيوانات

بند ٤ - لا تمنح لأحد رخصة الاستخراج إلا بعد أن يعرض الطلب على مدير الآثار المصرية القديمة ورئيس مجلس الصحة في القطر ومصادقهما عليه
بند ٥ - مدة الرخصة التي تعطى للاستخراج لا تزيد على سنة وللحكومة الخيار في تجديددها عند انتهاء السنة الأولى وهكذا

بند ٦ - للحكومة الحق في أن تسترجع الرخصة بعد إعطائها إذا ظهر في أثناء الحفر أشياء أخزونات قيمة عالية سواء كان ذلك بالنسبة لجنسية العظام أو أصلها أو جوهر الأشياء المستخرجة المغيرة للعظام بالكلية

بند ٧ - لا يستلم الطالب رخصة الاستخراج حتى يدفع إلى خزينة الحكومة ألف جنيه مصري على سبيل التضمين (كلهين) ولا يكون لذلك المبلغ فوائد ولكن يرذ إلى دافعه بعد انتهاء الرخصة مع مراعاة شروط استرجاع الرخصة المذكورة في البند السادس عشر

بند ٨ - إذا أوجب التماس طالب الرخصة ومنحها يعطى له رسم تام كأقل بيان الحدود المضرورة له ومسطح المكان الذي صرح له باستخراج العظام منه وذلك بعد أن يكون قد صنع من هذا الرسم نسختان وصارقبوله له ووقع عليه بامضائه

بند ٩ - ان عظام الاموات البشرية يجب أن تراعى حرمتها كل المراجعة ولا يجوز مس شئ منها بما يخلشه وان وجدت عظام بشرية بمتزجة بعظام الحيوانات فلا بد من اعلان الحكومة بذلك في مدة لا تزيد على ثمان وأربعين ساعة والذي يوجد من هذه العظام البشرية يصير اخواجه مع الاعتناء وحفظه أو دفنه حسب ما يشعربه المقوض اليه النظر في ذلك من جانب مجلس الصحة ومصاريف هذا تكون من قبل صاحب الرخصة

بند ١٠ - اذا عثر في أثناء الحفر على بعض آثار تاريخية أو أموال مدفونة أو مواد علمية فعلى صاحب الرخصة أن ينجز الحكومة في زمن لا يتجاوز الثماني والأربعين ساعة وفي نية الأشعار وبعدها يجب المحافظة

على الآثار بوجه الدقة التامة وكذلك الاموال والمواد العلية خصوصا ما يتعلق بالآثار المصرية القديمة فانه يجب تسليمه لوكلاء الحكومة وأخذ سند الايصال بمن يستلمه من رجالها وبعد أن يأخذ صاحب الرخصة سند الايصال يقدم ذلك السند الى نظارة الاشغال العمومية

بند ١١ - الحفر والانخفاضات التي تنشأ من هذا العمل في الاراضي الزراعية يجب ردمها بمجرد انتهاء العمل واعادتها الى حالتها الاصلية قابله للزراعة والنفقات والاعمال اللازمة لذلك تكون من جانب صاحب الرخصة

بند ١٢ - ان العظام التي يستخرجها المرخصون يجب وضعها في أماكن مخصوصة تحتارها الحكومة ولا يجوز نقلها من تلك الاماكن إلا بعد وزنها ودفع الرسوم المقررة عليها بالبند الآتي ولذلك يجب أن تكون تلك الاماكن مستحكمة لوازم الحفظ والصيانة وعلى الملتزم أن يقدم جميع ما يلزم للوزن من الآلات وقعوها وكذلك ما يحتاج اليه في التفطيش الذي تروم الحكومة اجراءه في المكان الذي استخرجت منه العظام أوفى المحل الذي كانت مخزونة به

بند ١٣ - للحكومة حق أن تضرب رسوما على العظام المستخرجة وتحديد بها يكون على حسب ما ترمم به نظارة الاشغال العمومية إلا أنها لاتكون أقل من ستين قرشا مصرياً على كل تونيلاته

بند ١٤ - يجوز تصدير العظام المستخرجة من الاراضى الميرية على الشروط الآتية

(أولاً) يصير تخزين العظام بمكان منفرد خاص في مدينة الاسكندرية بعينه مجلس الصحة

(ثانياً) لا ترخص له ادارة الكرك بالسفر الى الخارج الا بعد الاطلاع على شهادة الاصل ودفع رسوم الكرك

(ثالثاً) لابد أن يكون نقل العظام من مواقع استخراجها الى الاسكندرية بمقتضى قوانين الصحة والضبطية

فصل ٢
المحكمة

بند ١٥ - العظام التي لا يراد إرسالها الى الخارج بل يقصد استعمالها في داخل القطر يجب على صاحب رخصتها أن يخطر الحكومة تحريراً بالكتابة التي يريد أن يكون عليها استعمالها وبالأشياء التي يستعملها فيها ويجب أن يكون هذا الاخطار قبل خروجها من مخزنها مع اعداده جميع ما يلزم لسهولة التفتيش عليها من استعلامات وتوضيحات وغير ذلك فإذا وقع استعماله الذي يريده موقع الاستحسان رخصته على شروط تستصوب نظارة الأشغال العمومية تحديدها

بند ١٦ - كل مخالفة تصدر من أى شخص مضادة لشيء من هذه الاصول المقررة تستوجب استرجاع الحكومة لرخصتها حتما وحرمان صاحبها منها والمبلغ التقدي المودع على سبيل التضمن لا يرد اليه بل يصير حقا للحكومة بدون أن يخل ذلك بشيء من التعاوى المتعلقة بتعويض أو استرداد أشياء ربما كان اختلسها

الفصل الثاني - في الامن العام

الفرع الاول - في الحرف

المحكمة

نمرة ١٣٣
لائحة المحاماة
القاهرة

قرار صادر من محافظة مصر - بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٨٩
ونشر في ديسمبر سنة ١٨٨٩

(وصار تعديله بموجب قرار منها بتاريخ ١٥ اكتوبر سنة ١٨٩٣)

مادة ١ - كل من يتعاطى الآن أو يرغب تعاطى صنعة تأجير الحجير في مدينة مصر يجب عليه أن يعلن ذلك للمحافظة

لقد ورد في القرارات الصادر من المديرية بهذا الشأن ان الاملا يكون للكر (راجع ما يأتي)

تنبيه - قد ترا آى من باب الاختصار ايراد نص واحد فقط من القرارات الصادرة من المحافظات والمديريات في مادة واحدة مع وضع الحواشى اللازمة في المواضع المناسبة لبيان أحكام القرارات التي تختلف من ذلك النص وقد رتبنا القرارات المذكورة على طريقة واحدة مع بيان تواريخ نشرها في الجريدة الرسمية بقدر الامكان لتسهيل البحث على النص الاصلى ومراجعتها عند اللزوم

ويفيد عن اسمه ولقبه وجنسيته ومحل سكنه. وعدد حيره وأوصافها سواء كانت بالشغل أو يرغب تشغيلها

مادة ٢ - يجب على مالك الحجر أن يقودها الى المحافظة للنظر فيما اذا كانت محمية واذا كانت ليست مصابة بقروح وخالية من الامراض والحصول الذمجة التي تمنع تشغيلها وليتأكد أن عدة البردعة كاملة وبحالة جيدة وفي المديرية ينبغي أن تقاد الحجر الى المركز

مادة ٣ - (مليت بجوهر قرار بتاريخ ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٣ كجانب) تعطى المحافظة الى مؤجرى الحجر التي توفر فيها الشروط المنوّه عنها في المادة الثانية طلسات بقدر عدد الحجر والحجارة وهذه الطلسات تكون من التماس الاصفر عليها ثمر بأرقام عربية وفرنكية (بالشكل الذي يصير اعتماده) وبازنم وضع احدى الطلسات المذكورة على الدوام على جهة الحجر والثانية على القراع الايسر للحجار

ولا يجوز اعطاء هذه الطلسات أو اعارتها الى حارين آخر بدون تصريح خصوصى وفي المديرية تعطى طلسة واحدة لكل حار (ملاحظ المديرية وهى الواردة قراراتها فيما يلى)

مادة ٤ - تتألف الحجارة بصفة طائفة ويقون تحت ملاحظة شيخ واحد ووكلاء له بقدر الزوم وتعيين الشيخ ووكلائه يكون بمعرفة المحافظة

مادة ٥ - يشترط على كل من يرغب معاظة صنعة الحجارة

- (أولاً) أن لا يكون سنه أقل من ١٤ سنة
- (ثانياً) أن يكون سليم البنية خالياً من العاهات
- (ثالثاً) أن يكون له معرفة تامة بهذه الصنعة
- (رابعاً) أن يكون تحصل على تصريح من المحافظة

مادة ٦ - تذكرة التصريح تؤخذ من دفتر قسيمة مفرمة بنمرة متسلسلة وتجدد مرة في كل سنتين (١)

(١) في لائحة محققى اسكندرية والقنال وفي لائحة مديرية الجيزة تجدد الرخصة سنوياً وفي لائحة محفظة السويس ولوائح مديريات اسيوط والفيوم والشرقية تعطى رخصة مستبدية

فصل ٢
الجمارة

تذاكر التصريح تكون شخصية ولا يمكن الانتفاع بها لغير الجمارة الذين أعطيت لهم ويجب عليهم ابرازها عند ما يطلبونها رجال الضبط أو الركاب كل جار تفقد منه تذكرة يلزمه اخبار شيخ الطائفة في الحال وأن يطلب خلافها بعد اثبات فقدانها ويترب على شيخ الطائفة ملاحظة الجمارة ويكون مسؤولا عن كل مخالفة لنصوص هذه المادة

مادة ٧ - لا يجوز للجمارة الوقوف في محلات خلاف المواقف الميمنة بالجدول المرقق بهذه اللائحة الا اذا طلب منهم أحد الركاب انتظاره في محل آخر ووقوف الجير يكون على صف واحد بالترتيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العموي
مادة ٨ - لا يجوز للجمارة رفض تأجير جيره مالم يكن سبق تأجيرها أو أن يكون وقت ميبتها

مادة ٩ - يجب على الجمارة أن ينتظروا الركاب وهم في مواقفهم ولا يجوز لهم تركها متسابقين أمام الركاب الاخرى التي ينشأ منه خلل في النظام
مادة ١٠ - لا يجوز للجمارة أن يسيروا في الشوارع للبحث على ركاب
مادة ١١ - عليهم أن يعيشوا يائما بجانب جيره وأن لا يبعدوا عنها مطلقا ولا يجوز لهم ضرب جيره بقساوة

مادة ١٢ - لا يجوز للجمارة طلب أجره زيادة عما هو مقنن لهم بالتعريف المرفقة بهذه اللائحة أو أى تعريفه تصدر فيما بعد من جهات الاختصاص
مادة ١٣ - يجب عليهم أن ينقادوا لكافة الاوامر التي تعطى لهم من رجال الضبط

مادة ١٤ - على رجال الضبط أن يضبطوا الجمارة الذين تحصل منهم مخالفة لنص هذه اللائحة ويقودوهم الى أقرب نقطة بوليس لعل المحضر اللازم لاحتالهم على جهة الاختصاص

قرار محكمة استئنافية يقضى بالإفراج عن الجمار بعد تقرير المحضر وقد ورد في قرارات المديرية أنه يجب على رجال الضبط أن يأخذوا نمرة صاحب الجمار أو ميسأجره التي تقع منه المخالفة ويسلموه لأقرب نقطة بوليس لتقرير المحضر اللازم

فصل ٢
المادة

مادة ١٥ - لا يجوز للعمارة نقل جثث على جبرهم ما لم يكن يطلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال الاستثنائية فقط أو لصالح العمومي

مادة ١٦ - كل مخالفة تطرأ لنصوص هذه اللائحة يعاقب عنها من تكبوها بعقوبة لا تتجاوز حدا من حدود العقوبات المقررة للمخالفات المنصوص عنها بقوانين عقوبات المحاكم الاهلية والمختلطة

العقوبات الواردة في القرار الصادر من محافظة اسكندرية هي الغرامة من خمسة قروش الى مائة قروش ويضاف اليها الحبس من يوم الى ثلاثة ايام اذا لم يكن مع المتهم رخصة قافية

القرار الصادر من محافظة مصر

نمرة ١٣٤

(بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٦ ونشر في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦)

تكرر وقوع المخالفات
بشأن اللائحة

كل جار تقع منه مخالفة ثانية لأحكام لائحة الجمارك الصادرة في ٨ يونيه سنة ١٨٨٩ تسحب رخصته موقتا أو قطعا

(تعريف أجبر الجير بالمحرسة)

من موقف السيدة زينب للجهت الاتية	(تابع) موقف السيدة زينب
٧ ١/٢ لحد الصبح سواق بقم الخليل	٧ ١/٢ شارع الصليبي الحسني
٢٥ » تمن مصر القديمة	٣٠ أم عباس بلنا
١٠ » جامع عمرو	٣٠ لحد البساتين
٣٠ » ملهى الخيري	٥ لحد الحنفى بما فيه الاوقاف وقنطرة
٤٠ » طره	١٠ صنف
١٠ » قرقول المنشي ومطة حلوان	١٠ لحد باب الخلق وقرقول طابرين
١٠ » السيدة سكينه	١٠ وقصر النيل
١٠ » باب القراة	١٠ لحد الحرب الاحمر
١٥ » الامام الشافعي	٧ ١/٢ الخليله
٣٠ » الامام البت	١٠ لحد المرسى والغوريه
٢٠ » القلعه قنلاوى لبيعتايت	٣٠ » الجيز من سكة الكوبري
١٠ » الخطابه	٢٥ » بولاق المذكور

(تابع) تعريفة أجر الحجر بالمحروصه

فصل ۲
الجمادى

(تابع) موقف السيدة زينب	(تابع) موقف السيدة زينب
ملصق	ملصق
٧ ١/٢	١٠
لحد موقف قم الخليلج	لحد الكوري
» » ١٥	» أول بولاق
» » ١٥	» العنابر والدمه
» » ١٥	» عطة السك الحديد
» » ٢٥	» باب الشرية بما فيه وسعناجير
» » ١٥	» سوق الزلط وبين السيلارج ومرجوش
» » ١٥	» القنطرة الامير حسين
	والفسطوطى
(من باب الشرية للبهات الآتية)	لحد قصور بانغوس بما فيه خيرة بدران
ملصق	» » ٢٥
١٠	» قصر التزهة
لحد موقف عن الوايل	» » ٣٠
» » ٣٥	» شبرا الكبيره
» » ١٥	» قنطرة الشرقاوية
» » ١٥	» مهمشه
» » ١٥	» منية السرج
» » ١٥	» » ٤٥
لحد موقف عن الوايل	» » ٦٥
» » ٣٥	» المحمص
» » ١٥	» الجباله
» » ١٥	» قراة باب الوزير
» » ١٥	» المحاورين
» » ١٥	» البقيع
» » ١٥	» قاهلي
» » ١٥	» الشيخ فرنس وسيدى نجم الدين
» » ١٥	» باب القنوج وباب النصر
» » ١٥	» وقرقول الزعفران
» » ١٥	» لحد البسوى وبوابة الحسينيه
» » ١٥	» » ٢٢ ١/٢
» » ١٥	» ضبطية عن الوايل
» » ١٥	» العباسيه والمجدى
» » ١٥	» القبه
» » ١٥	» موقف عابدين
» » ١٥	» » ٧ ١/٢
» » ١٥	» المورد بالموسكى
» » ١٥	» » ١٥
» » ١٥	» المنشه

(تابع) تعريفة أبحر الجيوب المحروسة

فصل ٢
الجمهورية

(من موقف مصر القديمة للجهات الآتية)	(تابع) محطة لب الحديد
ملسم ١٥	ملسم ٢٥
لحد الامام الشافعي	لحد بولاق - كروور والجيزة
١٥ » السبعة تيمسه	٢٠ » الجزيرة
٢٠ » باب الوزير	١٥ » قصر النيل
٢٠ » الخجاورين بما فيه القيسى	١٠ » شارع كلوت بك للوكالة ثبت
وقايدى	لوكالة الجديدة والوسه
٣٠ » باب النصر علفيه سيدى نجم الدين	١٠ » لحد محل التمثال وقره قول الموسكى
والشيخ نونس والبيوى	وقرقول عابدين باب اللوق
٣٥ » لحد بولاق الدكرور والجيز	١٥ » لحد الدرب الاحمر بما فيه تحت الربع
	والغوريه والاشرافيه ودرب سبانه
	وقنطرة الامير حسين بالناصره
(من الجمالية للجهات الآتية)	٣٥ » لحد المنشيه بما فيه المحطه والحطاه والقلمه
ملسم ٥	والصلبيه والسيدة عائشه النبويه
لحد باب الشعريه	٢٥ » لحد السيدة زينب والناصره
١٠ » الدرب الاحمر	والقصر العالي لحد قدم الخليج
٥ » البواجرجه	٣٥ » لحد مصر القديمه والاملين
٧ ١/٢ » للازيكيه	٤٠ » البساتين
١٠ » لقنطرة الدكه	٥٠ » معادى الجيزيرى
١٠ » القجاله	٦٠ » طره
٧ ١/٢ » الجيروفى	(من ثن الازيكيه للجهات الآتية)
٥ » لسكة الجديدة	ملسم ١٠
٥ » لسمزاوى	لحد ثن باب الشعريه
٥ » لتولى	١٠ » » الجماليه
٥ » لبركه الرطل	٧ ١/٢ » » قرقول عابدين
١٥ » لقطب الالابلى	١٥ » » السيدة زينب
٢٠ » لحد الندير	٣٠ » » مصر القديمه
	١٥ » » ثن الخليفه
(من لب الخلق للجهات الآتية)	١٠ » » الدرب الاحمر وقيسون
ملسم ٥	١٥ » » ثن الرايلى
٥ » لتولى	٧ ١/٢ » » الموسكى
٥ » لبوسكى	١٠ » » ثن شبرا
٥ » لعضبطه	١٥ » » بولاق

(تابع) تعريف أجرة الجير بالمحرسة

فصل ٢
المحار

(من فم المثلج للجهات الآتية)	(من الخنف للجهات الآتية)
مليم ١٥ لحد بولاق	٥ مليم العمزوى
١٥ للسيدة نخبه	٥ لقنطرة سنقر
١٥ للامان	١٠ القصر العتيق
٢٠ للبساتين	١٠ للكبرى
٢٥ لحدادى الجيرى	١٥ لسلطان أبو العلاء
٢٥ لطره	١٥ لبيوى
٤٠ للقه	٢٠ لحدادى
	١٠ لسيدنا الحسين
(من بولاق للجهات الآتية)	(من حارة السقاين للجهات الآتية)
مليم ٢٥ لمصر القديمة	مليم ١٠ لدير ملوى مينا
٢٥ لباب النصر	١٥ » أبوسيفين
٢٥ للباويرين	٢٠ » ملوى جرجس
٢٥ لباب الوزير	٣٠ » الماولك
٣٠ للسيدة ففيسة	٥٠ لحد طره
٤٠ للاملين	٤٠ » البساتين
١٠ من الروبى لحارة السقاين	١٠ » القصر العتيق
١٥ من حارة التصارى للدير	
٥ من قنطرة سنقر للفريلين	

وهذا جميعه بحسب التوصيله وبالعكس وأما الانتظار فتكون الساعه بعشره مليمات والنصف ساعه بخمسة مليمات وأقل من ذلك لا يعتبر له أجره أما أجره اليوم من الصباح لحد الغروب فتكون مائه وعشرين مليما وإذا أراد السفر خارج المحر ونسب الذى لا يمكن العودة في يومه فتكون أجره اليوم مائه وعشرين مليما

موافق المجازة
(القرار الصادر في ٢٨ يولييه سنة ١٨٩٦) (١)

الترتيب	الجهة الكائن بها الموقف	الرقم	ملاحظات
١	ميدان باب الحديد	٢٠	الأزبكية
٢	محطة سكة حديد مصر	٢٠	»
٣	شور القبلة (بأول النهر من جهة شارع القبلة)	٢٠	»
٤	ميدان الخزانة	٢٠	»
٥	شارع الجنينة البصري قرب المراحيض بجانب قهوة النيشة	١٠	»
٦	شارع الهدى أمام المحلة	١٠	»
٧	» الرومي ذري الشيخ محمد البيل	١٠	»
٨	أول شارع بلاق	٢٠	»
٩	شارع جلال بلنا قرب ورشة التبلو	١٠	»
١٠	الجهة الغربية من كوبري قصر النيل	١٥	عابدين
١١	أمام باب قشلاق قصر النيل العموي	١٠	»
١٢	شارع المدايق قرب موقف عربات الركوب	١٠	»
١٣	ميدان باب اللوق على رأس حارة الصناعات	١٠	»
١٤	ميدان الأزهار بأول شارع الفلسكي	١٠	»
١٥	محطة باب اللوق	١٠	»
١٦	شارع المبدولي قرب المراحيض	١٠	»
١٧	» عبد العزيز وشارع السماوي قرب جامع النظام ..	١٠	»
١٨	» حسن الأكبر باب الخلق	١٠	»
١٩	قنطرة صنفرب الجواميز	١٠	»
٢٠	حارة السقاين (أول شارع انجور الصغير)	١٠	»
٢١	شارع حارة السقاين التي يلي شارع الجزيرة الجديدة ..	١٠	»
٢٢	شارع الشيخ ربحان قرب الشيخ عبد الله	٥	»
٢٣	أمام سراي أمجيه هاتم	١٠	شعبا

(١) قد أتي بمقتضى هذا القرار جدول للمواقف الأصيل التي كان ملحقا بالقرار الرقيم ٨ في ١٨٨٩ سنة.

(تابع) مواقف الحمار

فصل ٢
الحمار

الجهة الكائن بها الموقف	القسم	موقف الحمار
٢٤	قصيرة النزام قرب موقف مركبات الركوب.....	شعرا
٢٥	مرمى لوكاتة مرمى الجزيرة.....	بولاق
٢٦	شارع الانتيكشاه وشارع الساحل.....	»
٢٧	كوبري القيلمه وشارع الساحل.....	»
٢٨	ميدان رأس شارع الانتيكشاه.....	»
٢٩	شارع أبو العلا قرب الكوبري.....	»
٣٠	» أبو العلا قرب الجلمع.....	»
٣١	» السرايه قرب شارع البوسنة.....	»
٣٢	» الرمله في نهاية شارع السيقه.....	»
٣٣	ميدان شارع السيقه قرب مدرسة مجلس.....	»
٣٤	الراجعه قرب المدرسة القديمه.....	»
٣٥	الماشيه (تجاه قرقول الخليفه).....	الخليفه
٣٦	الحلبه (أول الشارع من جهة شارع محمد علي).....	»
٣٧	سبيل أم مجلس.....	»
٣٨	شارع الشيخ يوسف.....	السيد زينب
٣٩	درب الجماليز.....	»
٤٠	شارع الشيخ صالح.....	»
٤١	الناصره.....	»
٤٢	شارع القصر العالي.....	»
٤٣	» الحضرى (قرب جامع الحضرى).....	»
٤٤	» الغرب الاحمر (أمام بؤابة المنول).....	الدرب الاحمر
٤٥	ميدان باب الخلق.....	»
٤٦	شارع الأربعين بشارع محمد علي.....	»
٤٧	» الازهر (أمام الجامع الازهر).....	»
٤٨	سويقه الازهر بسوق السلاح.....	»
٤٩	درب الاناوات بسوق السروجيه.....	»

(تابع) مواقف الحمار

فصل ٢
الحمار

الرقم	الجهة الكائن بها الموضع	الرقم
٤	شارع الغوريه قرب مقام السلطان الغوري	٥٠
١٠	شارع ساعي البحر	٥١
١٠	» القبوه	٥٢
١٠	» سوق السمك	٥٣
١٠	» قنطرة تم الخليج	٥٤
١٢	ميدان التنبه الخضرا	٥٥
١٢	» قنطرة الأمير حسين بحري المحاطة	٥٦
١٠	» ميدان الكتف بالموسكى من الجهة البحرية	٥٧
٦	» زاوية الخرنفش تجاه مدرسة الفرير	٥٨
٦	» سبيل صالح الخلاوى بشارع المشهد الحسينى	٥٩
٤	» أمام المحكمة الترميمية من الجهة البحرية	٦٠
٥	» سبيل أوده بلنا بشارع الجمالية	٦١
٦	» » عبد الرحمن تكيه بشارع القلايين	٦٢
٦	» » الخشب بشارع أمير الجيوش البراني	٦٣
٨	» » أمام جامع الست الطوخية بباب الفتوح	٦٤
٢٥	» » خلف جامع سيدى قر بشارع القرب بالجامع الآخر	٦٥
١٠	» » أمام سبيل حسن الكتيه بشارع باب النعريه	٦٦
٨	» » بأول شارع انجباله الجواتيه	٦٧
١٠	» » » البكريه من جهة الظاهر	٦٨
١٢	» » » تجاه باب الحسينيه بجانب القلوس ثمة ٢٥٢٣	٦٩
١٢	» » » بجانب سراى الفرنسيين زبيده هاتم بالعباسيه	٧٠

فصل ٢
الحمار

نمرة ١٣٥
حارة مدينه
الاسكندرية

القرار الصادر من محافظة الاسكندرية

(ونشر في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩١)

(كنص القرار نمرة ١٣٢ المختص بمحافظه مصر والحواشى المدرجة معه)
وعلاوة على ذلك فان نص المادة (١٤) من قرار محافظة الاسكندرية
المشار اليه يقضى على الحمار بالاعتناء بما يحمله له الراكب وتوصيل ماركه
معه سهوا الى اقرب نقطة بوليس

(تعريضة الحماره بنجر الاسكندرية وضواحيها)

التوصيلات التى لاتزيد مدتها عن ربع ساعة داخل البلد ١٠ مليم أثناء
النهار و ١٥ مليم أثناء الليل .

(توصيلات بالساعة)

للساعة الاولى فى أثناء النهار ٢٠ مليم و ١٥ مليم لكل ساعة زياده

» » » الليل ٢٥ » ٢٠ » » »

(الرسل)

من محطة فلين لغاية سيدى جابر وبالعكس والمحطات التى بينهما ١٠ مليم
أثناء النهار و ٢٥ مليم أثناء الليل

من محطة فلين لغاية محطة سان ستافانو وبالعكس والمحطات التى بينهما
١٠ مليم أثناء النهار و ١٥ مليم أثناء الليل

من محطة سان ستافانو لغاية محطة الخرابه وبالعكس ٢٠ مليم أثناء النهار
و ٢٥ مليم أثناء الليل

من محطة سيدى جابر لغاية حجر الزواتيه وبالعكس ٣٠ مليم أثناء النهار
و ٣٥ مليم أثناء الليل

(توصيلات بالساعة)

للساعة الاولى فى أثناء النهار ٢٥ مليم وفى أثناء الليل ٣٠ مليم

ولكل ساعة زياده » » ٢٠ » » ٢٥ »

داخل البلد وضواحيها كل كسور نصف ساعة يحسب باعتبار نصف ساعة

(بيان مواقف الجارة بنجر الاسكندرية وضواحيها)

١١	موقف بالقرب من عود السواري	١	موقف بجبل عطة القبلي
١٢	» » من جامع ابراهيم بابا	٢	» » برصة ميتا البصل
	(الربل)	٣	» » بالقرب من قهوة القزاز
١	موقف عن عين نزول الركاب بمحطة	٤	» » بجبل أوين المت
	سانساقو	٥	» » قهوة أوروبا
٢	موقف عن عين نزول الركاب بمحطة شوتس	٦	» » بالقرب من سراي المجلس البلدي
٣	موقف بالقرب من محطة باغوص	٧	موقف بالقرب من قطرة الباب الجديد
٤	» » » » بوكله	٨	موقف بجبل محطة الباب الجديد
٥	» » » » فلبين	٩	» » » » الكرمك القديم
٦	» » » » سني حار	١٠	» » بالقرب من جامع الصغارين

فصل ۲
الجزء

القرار الصادر من محافظة عموم القنال في ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٤

۱۳۷ هـ

الحجارة في ورعد
والاسماعلية

(ونشر في ۲۳ ماؤسنة ۱۸۹۴)

(كنص القرار غرة ١٣٣ المختص بمحافضة مصر والحواشي المدرجة معه)

وعلاوة على ذلك فإن نص المادة ١٤ من قرار محافظة القنال المشار إليه يقضى بمقاومته المادة ١٤ من قرار محافظة الاسكندرية السابق

(تعريف أجرجارة بمحاظرة عموم القنال)

السيرة	السيرة
٤٠ الساعة الواحدة	٨٠ ذهب وألب مع انتظار ساعة
٢٠ السير بالمدنية	١٥ من أول البلد الى آخره طولا
١٠ من المواقف للسكة الحديد	١٠ من المواقف المذكورة لجهات المدخلة
١٠ » الى حمام زورو	المدنية قوسيلة فقط
١٠ » الى الهولنديز	٤٠ الساعة الواحدة سواء كان بداخل
٣٠ قوسيلة الجساة	المدنية أو بالجهات الخارجة مثل ثمرة ٦
٨٠ ذهب وألب ليلية مع انتظار ساعة	ونفدته وطاق الضواحي
٣٠ الرسوم قوسيلة	

(بيان مواقف الجارة بمحاكمة عموم القتال)

عدد	(الاسماعيليه)	عدد	(الروسيه)
١	شارع فرانسوا جوزيف	١	شارع ثمره ٧
٢	أمام علقى سكة حديد الميرى والقومانية	٢	شارع ثمره ٢٠
٣	قرية العرب بجوار الضبطية القديمة	٣	محطة سكة حديد القومانية
٤	بالسكة أمام لقادة فكتوريا	٤	أول قرية العرب

فصل ٢
المادة

نمرة ١٣٧
المادة في مديرية قنا

القرارات الصادرة من مديرية قنا

في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٣ ونشر في هذا النسخ في أول ديسمبر سنة ١٨٩٦

ونشر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦

وفي ١٧ مايو و ١٦ يونيو سنة ١٩٠٢ (١) و ١٥ فبراير سنة ١٩٠٤

(كنص القرار نمرة ١٣٣ المختص بالقاهرة والحواسي المدرجة معه عدا ما تعطل بقرار ١٦ يونيه سنة ١٩٠٢ وتسرى في بندرنا وندره والاقصر والكرنك والقرنة)

(تعرفية أجر الحارة بقنا)

ملسم	ملسم
١٠ من الموقف بقنا لغاية موردة البحر	١٢٠ من والى قوس وقنا ذهابا وإيابا
١٥ بجزيرة الجميلات	١٥٠ قنا لحد الاقصر قوسيه
٥ من الموقف بقنا لغاية موردة البحر	٢٥٠ « والى قنا والاقصر ذهابا وإيابا
٥ بجزيرة حامد محسن	٧٠ قنا لحد دننا قوسيه
٥ من الموقف بقنا لغاية مقام الشيخ	١٢٠ « والى قنا وندنا ذهابا وإيابا
٥ عبد الرحيم اقتناوى	١٠٠ أجرة اليوم من الصباح لسان خارج البندر
١٠ من الموقف بقنا لغاية جبانة الاقصاب	١٠ الانتظار من الساعة الواحدة
٥٠ من محل مرميوا واورات السواحين بالقرب	٥٠ الانتظار من نصف ساعة وأما ما كان
٧٠ لحد ربة مدره ذهابا وإيابا	أقل من نصف ساعة فلا يحسب له أجرة
٧٠ من محل الموقف بقنا لحد قوس قوسيه	

(١) مضمون قرار مديرية قنا الرقم ١٦ يونيه سنة ٩٠٢ هو

أولا - تعديل المادة الثالثة كما يأتي

تعطى لاداء الحمار التي يرخص بتشغيلها صفائح منقوشة عليها نمرة رخصة وتشغيل كل حمار بأرقام ربية واثرنيكية بحسب الشكل الذي تقرره المديرية ويجب وضع هذه الصمغية على جهة الحمار ولا يجوز التنازل منها أو اعادتها لغير من انطبقت لهم

ثانيا - زيادة الفترة الاثنية على المادة الخامسة وهي

وعلى كل حمار أن يضع على ذراعه الايمن مغطية مشتملة على نمرة رخصته بأرقام عربية واثرنيكية على حسب الشكل الذي تقرره المديرية ولا يجوز التنازل منها أو اعادتها لغير

(تعريف عن أجر الجبر بالانصر والقرنة والكرنك)

- ٤٠ من الانصر لحد الكرنك . . .
- ٦٠ » » » مدينة هو . . . ذهابا وايابا
- ١٠٠ » » » أبواب الملوكة . . .
- ١٠ » الانصر الى الجزيرة محل السبق
- ١٠٠ بومية كاملة للعمار
- ١٠ أجرة عن كل ساعة انتظار
- ٥ الانتظار عن نصف ساعة وأما ما كان أقل من نصف ساعة فلا يحسب له أجره
- (بيان مواقف الجمار بقنا وضواحيها)
- ١ موقف بقنا على الشاطئ الشرقى للخور من آخر عمارة الخواجه اندراوس لغاية مبدأ جسر كوبرى الخور
- ٢ موقف فى مودة الجسيدات على شاطئ البحر الاعظم للشرق تجاه مرسى الوابورات والمراكب
- ٣ موقف فى مودة البربة على شاطئ البحر الاعظم بجهة الغرب تجاه مرسى الوابورات
- ٤ موقف خارج سور محطة قنا قبل البوابه على مسافة عشرة أمتار منها (بمقتضى قرار من المديرية فى ١٠ يونيه سنة ١٩٠٦)
- (بالانصر وضواحيها)
- ١ موقف خارج لوكائنة كولك فوق البحر الاعظم غرب سور الآثار بحرى اللوكائنة باتجاه سلم صعود ركاب وابورات كولك
- ٢ موقف أمام باب لوكائنة كولك الشرقى قبل محطة التلفراف
- ٣ » خارج باب اللوكائنة التوفيقية الشرقى
- ٤ » بحيرة العوامية بالحمل المعد للسبق
- ٥ » بجهة الكرنك بحرى الملاحة فى متوسط محلات الآثار
- ٦ » » مدينة هو خارج الباب الاول الشرقى
- ٧ » قبل غربي الباب غرة ١١ بأبواب الملوكة (قرار ١٧ مايو سنة ١٩٠٢)
- بناحية القرنة (قرار ١٧ فبراير سنة ١٩٠٤)
- ١ موقف أمام محل استراحة محطة كولك عند الدير البحرى
- ٢ موقف أمام الباب الكبير لمدينة أبو

فصل ٢
الحماره

القرار الصادر من مديرية قنا

نمرة ١٢٨

في ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٩٦ ونشر في ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٦

مراتب الامتعة على
ناحية تجمع حادى

مادة ١ - يسرى مفعول اللائحة المذكورة على ناحية تجمع حادى وضواحيها

مادة ٢ - مواقف الحماره بنجع حادى والدرب تكون كالآتى

١ موقف بمحطة السكة الحديد شرق المزلقان بمسافة عشرين مترا بحسب ترتيب البوليس

٢ موقف بمحطة كوك غربى جسر طراد البحر

٣ » شرق الشيخ عمران وجسر طراد البحر

٤ » بالدرب شرقى لوكاندة الخواجه بلاندرى بجوار ميل الجسر من الجهة الغربية

مادة ٣ - تعريفه أجر الحماره من والى بنجع حادى والجهات الموضحة تكون كالآتى

ذهاب ذهاب واياب

مليم مليم

٦ ١٠ من بنجع حادى الى محطة كوك وبالعكس

٥ ١٠ » » السكة الحديد »

١٥ ٢٥ » » الدرب »

١٥ ٢٥ » » الحضرات »

١٠ ٢٠ من محطة السكة الحديد ومحطة كوك الى الدرب

٢٠ ٣٠ » » الى الحضرات »

٢٠ ٣٠ » » الى مجوره »

١٥ ٢٥ من بنجع حادى الى مجوره

أما الاجرة عن اليوم أو بعضه فتكون كالآتى

١٠٠ عن يوم كامل

١٠ عن كل ساعة

٥ عن نصف ساعة

فصل ٢
المحارة

قرار صادر من مديرية قناني ٦ مارس سنة ١٩٠٤

بعد الاطلاع على لأئحة المحارة الصادرة من هذه المديرية بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٨٩٣ المعدلة بالقرارين الصادرين من المديرية بتاريخ أول ديسمبر سنة ١٨٩٦ و ١٦ يونيو سنة ١٩٠٢

نمرة ١٣٩
مراجعة للأئحة على
بندر اسنا

مادة ١ - يسرى مفعول اللائحة المذكورة على بندر اسنا

مادة ٢ - لا يجوز وقوف الجير المعنة للركوب بالأجرة بيندر اسنا إلا في المواقف الآتية بيانها

١ موقف المحطة

٢ موقف بالبر الشرقي من البحر الأعظم بمودة الخلطة تجاه بندر اسنا

مادة ٣ - تعريفه أجر الجير بيندر اسنا تقلدت كالاتي

(بالساعة)

١٥ ذهب من البر الشرقي للمحطة أو بالعكس

٢٠ ذهب وإياب من البر الشرقي للمحطة

(بالساعة)

١٢٠ عن اليوم بأكله

٢٠ عن ساعة واحدة

١٠ عن نصف ساعة أو أقل

القرارات الصادران من مديرية القليوبية

أحدهما في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ ونشر في هذا التاريخ

والآخر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ونشر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦

نمرة ١٤٠
المحارة في مديرية
القليوبية

(كنص القرارات نمرة ١٣٣ مع الحواشي المندجة معه وهما يسريان في بندر بنها وطوخ وقليوب وشبرا الخيمة ونوى والحرازية وعزبة شلقان وشين القناطر والمرج ونها)

فصل ٢
المحارة

(بيان أجر الحجارة ما بين كل موقف من المواقف التي تقرر وجودها وبين بلاد مديرية القليوبية الموضحة بهذا)
(مركز قليوب)

من موقف محطة قليوب الذي تقرر وجوده بجوار المحطة خارج البلد الى الجهات الموضحة

- ١٠ من الموقف المذكور الى ناحية قليوب
١٠ » الى كفر أبو جعه
١٥ » كوم أشقين ونأى وميت حلفه وميت غما ورماده وقلبا
٢٠ » نوى وطنان وسنديون والصباح وبأسوس وأبو الغيط
٢٥ » » السعد
من الموقف الذي تقرر وجوده تحت الشجرة بجوار مركز البوليس الى النواحي الموضحة

- ١٥ الى الخرقانية وكفر سليم وشلقان وحلابه والحارث وكفر السبيل
٢٠ » الانجين وعزبة شلقان وصنافير
٢٥ » كفر الشرفا والبرادعه
٣٠ » جهاده
من الموقف الذي تقرر وجوده بناحية نوى الى النواحي الموضحة
١٠ الى طنان والزهوين والقشيش والحزانة وكفر رماه
١٥ » الكوم الاحمر وكوم السمن ونوب وطحا وكفر طحا والجعفره
والسليمانية والعطاره والمنابل وعزبة الغريرى وقليوب
٢٠ الى سندوه وكفر سندوه وكفر جره
من الموقف الذي تقرر وجوده بناحية عزبة شلقان بجوار محطة القناطر فوق الجسر قريبا من كوبرى الرياح

- ١٥ الى كفر الشرفا وشلقان وكفر سليم
٢٠ » زفتة شلقان وجاهد والانجين والخرقانية والحارث
٢٥ » كفر عليم
٣٠ » البرادعه وأبو الغيط
٤٠ » بأسوس وشبرا شهاب
٥٠ » أحوالة

من الموقف الذي تقرر وجوده بناحية قها

مليم

٥ الى الحسانية

١٠ » ترسا وسنديون

١٥ » شبرانهارس وسنهره ونامول والسد

٢٠ » قرقشند وقرانقيل وطنان

٢٥ » أجهورالكبرى وسنديس والبرادعه والكوم الاحمر

٣٠ » » الصغرى والزهورين

(مركز طوخ)

من الموقف الكائن بجوار محطة طوخ خارج الدوازين والموقف الكائن

بجوار مركز البوليس بالبلد الى الجهات الميمنة بعد

مليم

٥ الى طوخ

١٠ » كفرالحادين وكفرعلوان

١٥ » مشنهر والسفانية والحصه وكفرعابد وكفرمنصور وكفرالجمال

ودندنا وكفرحسن سعد وشبرانهارس وانلراوله

٢٠ الى المنزله وكفرالحصه وكفرسندنهوور وبجول وبلتان وزاوية بلتان

ومنشيه عصمت افندى والعباده وامياى وكوملاطرون وكفرالحمار

وكفرالفقهه وكفرالفقهه وقرقشند وأجهورالكبرى وأجهورالصغرى

وترسا وقرانقيل ونامول وسنهره

٢٥ الى الدايير وميت كانه وكفرشومان وسندنهوور وكفرطجله وطجله

ودجوى والحمار وميت عامم ومرصفا وكفرالعرب وفرسيس وكفر

أحمدحشيش وكفرفرسيس

٣٠ الى أيلادجوى وطنط الجزيرة وكفرالرجالات وجزيرة الأعجام وبرشوم

الصغرى والكبرى والسيفا والصلحيه والشموت وكفرالشموت

٣٥ الى كفر الشيخ ابراهيم وكفرعطالله وبتمده ونقباس وميت خنازير

وميت العطار والرملة وكفرالتافر وبها

فصل ٢
الجملة

(مركز شبرا)

من موقف شبرا الخيمة الى الجهات الموضحة

- ٥ ملجم الى دمنهور
١٠ » بهتم وبجاء ومنطى
١٥ » مسطرد
٢٠ » بلقس
٢٥ » السلمانية والجعاره
٣٠ » كوم السمن والحرازيه

من موقف المرج الى التواضع المينة

- ٥ ملجم الى الخصوص
١٠ » المنبه والقيلج وبركة الحج
١٥ » كفرالباشا
٢٠ » سرياقوس والخلانكه وكفرالجاموس وكفرأبوصير
٢٥ » كفرجزه والمنابيل والعطاره وأبوزعبل وكفرعيان
٣٥ » الحرازيه

من موقف الحرازيه الى البلاد الموضحة

- ٥ ملجم العطاره
١٠ نوى وبجاء ومنطى ونوب والمنابيل
١٥ كفرجزه ومسطرد
٢٠ طجا وكفرطجا والزهبين وبلقس وسندوه وقرقشند
٢٥ كفرشين والمريخ والشونيل والسلمانية والجعاره
٣٠ شين القناطر

من موقف شين القناطر الى الجهات الموضحة

فصل ٢
المحاور

- ملح
٥ منية شين
- ١٠ كفر شين وزاوية الشيخ سند والشويك وكفر الشويك
- ١٥ الاحراز والقلم وطحا
- ٢٠ كفر طحوريه وكفر الور وتل بني عيم وزقينة مستول وكفر طحا والزهورين
- ٢٥ فوب
- ٣٥ القشيش والحراينة
- بوليس بندر بها جميعه موقف واحد تقرر وجوده بجوار درابزين محطة بها
وذلك عن الاجرة منه الى الجهات الموضحة
- ملح
٥ كفر مناقر وسراى شغل بها
- ١٠ اترب والرملة
- ١٥ ميت خنذير والشموت وميت العطار وميت عاصم ونقباس
- ٢٠ طحله وكفر طحله وستندهور وفريس وكفر الختاغنه وكفر النصارى
وكفر الحصه
- ٢٥ كفر الشيخ ابراهيم والسفانيه
- ٣٠ دجوى وبلتان ومرصفا ومجول
- ٣٥ بتمله
- ٤٠ العبادله والعمار وميت كانه
- ٤٥ كفر العمار
- ٥٠ امياى
- ٥٥ كفر الفقها
- ٦٠ كوم الاطرون
- ٧٠ كفر منصور

مصل ٢
الجمهورية

(بيان مواقف الجارة التي تقرر وقوف حير ركوب بها بالنواحي للموضحة بهذا)
بندر بها - يكون به موقف واحد بجوار باب درابزين المحطة
طوخ - يكون بها موقفان أحدهما بجوار المحطة خارج الدرابزين
والثاني بجوار مركز البوليس بالبلد
قليوب - يكون بها موقفان أحدهما بجوار المحطة خارج البلد والثاني
بجوار مركز البوليس تحت الشجر الموجود هناك
نوى - يكون بها موقف واحد خارج درابزين المحطة
شبرا الخيمة - يكون بها موقف واحد بجوار المحطة خارج الدرابزين
الحرازية - يكون بها موقف واحد أمام مركز البوليس تحت الشجرة
التي هناك
عزبة شلقان - يكون بها موقف واحد بجوار المحطة فوق الجسر بجانب
مباني العزبة من الجهة الغربية البحرية قريبا من كوبرى الرياح التوفيقي
شين القناطر - يكون بها موقفان أحدهما خارج درابزين المحطة والثاني
وسط البلد قريبا من حلقة القطن
المرج - يكون بها موقف واحد بجوار المحطة بالقرب من القنطرة
الموجودة هناك
قها - يكون بها موقف واحد بالبر الغربي من جنائبة السكة الحديد
بجوار القهاوى

القرارات الصادران من مديرية المنوفية

نمرة ١٤١
الجمهورية في مديرية
المنوفية

أحدهما في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٤ ونشر في ١٧ أبريل سنة ١٨٩٥
والآخر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ونشر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦
(كنص القرار نمرة ١٣٣ مع الحواشي المدرجة معه وهما يسريان في بندرى
شين ومنوف ونواحي تلا وشنوان والحامل والباجور ومليج وبركة السبع
وبطا وأشمون ومحطات البتاون ودفرة وقويسنا

(تعريفه عن أجر حير السكة بمديرية المنوفية)

فصل ٢
المحاور

مليم	مليم
٢٥ من منوف الى شما	٢٥ من شنوان الى الباجور
٢٥ من منوف الى ساقية المنقدي	٤٠ » » بيرشمس
٢٥ » » زاوية رزين	٤٠ » » الشهدا
٢٠ » » بهوان	٢٠ » » الملى
٢٥ » » دمالج	٢٠ » » شين الكوم
٢٥ » » منصفط	٢٠ من الباجور الى بيرشمس
١٥ » » كفر بالمنط	٤٠ » » شين الكوم
١٥ » » برهم وبالمط	٢٠ » » شنوان
١٠ » » كفر السنايسه	٢٥ » » بندر منوف
٢٥ » » جبرى	٦٠ » » آشمون
١٥ » » تلوكو غرين	٣٠ من المحمول الى فيشا الصغرى
١٥ » » صنجبرج	٢٠ » » مرس البلاء
٢٠ » » دبرى	٢٠ » » الباجور
٣٥ » » نادر وزاوية الناصوره	٢٠ من شين الكوم الى شنوان
٤٠ » » بخريه الجبر	٣٥ » » كوم الضبع
٥٥ » » دناصور	٥٠ » » الباجور
٦٠ » » زاوية البتلى	٥٠ من شين الكوم الى منوف
٦٥ » » بشتاى	٤٥ » » سرسنا
٢٠ » » دجا	٥٠ » » مرس البلاء
٢٠ » » الرواط	٩٠ » » نادر
٢٥ » » مذبة الرواط	٥٠ » » تلا
١٥ » » فيشا الكبرى وكشوش	٢٥ من شين الكوم الى ملج
» » وسدود	٥٠ » » بركة السبع
٢٥ » » ليدشه	٥٠ » » قويسنا
٣٥ » » بجره	٩٠ » » بنها العسل
٤٥ من منوف الى سمادون	٩٠ » » طنطا
٦٠ » » آشمون	٨٠ » » بيرشمس
٣٠ » » فيشا الصغرى	٥٠ » » سبك
» » وسرهيت	٥ من المحطة الى المديرية
٣٥ » » تلوانه وهيت	٥٠ من شين الى طوخ ذلكه
٤٥ » » شفتور	٣٠ » » البتانون

فصل ٢
الجمهورية

تابع (تعريف أجور الجمارك بمديرية المنوفية)

٧٠ من منوف الى طليا	١٥ من تلا الى كفر الطوى
٣٥ » » طهواى ومونسه وكفر	» » قصر بنقاد
الطرايه » »	» » قصر نصر الدين
٦٠ » » سبك العويضات	» » الداوى
٦٠ » » منيل دويب	» » كفر الشيخ سليم
٧٠ » » ستريس	» » كفر زوقان
٩٠ » » شطافون	» » عمروس
٥٠ » » الانجب وكوم التيس	» » كفر ديمع
٤٥ » » بيرشمس	» » كفر الاشقر
٤٥ » » الباجور	» » بم
١٥ » » سرس البياض	» » قشوط
٤٠ » » كوم الضبع	» » الكرمه
٥٠ » » مناوايله	» » كفر مسعود
٦٠ » » انحاس	» » كفر خضر
٧٠ » » سبك الثلاث	» » كفر الشيخ نعمان
٨٠ » » قم القريتين	» » زاوية بم
٤٠ من تلا الى طنوب	» » فطيس
٤٠ » » دلمون	» » ادشاي
٤٠ » » مشه	» » قنسايلم وكفر الساحل
٣٠ » » كفر ديم	» » شيلطس
٢٠ » » شوي	» » سرنا
٣٠ » » أبو العز وشبراخيس	» » كفر عشما وشما
» » وكفر اخشا	» » دنامور
٣٥ » » اكوة الحصه وحصتها	» » كفر الجماله
٤٠ » » الزمير	» » مت مشه
١٠ » » كفر طبلوها	» » ابشادى
١٥ » » طوخ دلكه ومنيتها	» » كفر السبع
٢٠ » » دراجيل	» » بشناى
٢٠ » » ساحل الجوابر	» » أبو كلس
٢٠ » » ميسخ حدام وجندا	» » قشواى
وميت الكوم وشبراخيس	» » سلامون بحرى وقبلى
	» » وكفر الجلابه

تابع (تعريف اجزاء الجارية بدورية المنوية)

٤٠ من تلال الى كفر حجازي	٣٥ من أمهون الى طهواي
١٥ » » زركان	٣٥ » » سافة المنقدي
٢٠ » » كمشيش	١٠ » » طليا
٢٥ » » كفر البتاون وكفر	١٥ » » البرانية
الشيخ خليل	٢٥ » » النعامية
٥٥ » » زاوية الناصورة ولند	٢٠ » » الكواوي
وجيزة الحجر	٢٠ » » منيل عروس
١٠ » » كفر قريش	٣٠ » » كفر منصور
٢٠ » » بابل وكفر حمام وزمار	٢٠ » » الخور
١٠ » » كفر الشيخ صيد	٢٥ » » كفر حون
١٥ » » البندارية	٣٠ » » لاهية شطاوف
١٠ » » كفر مجد وكفر صناديد	٣٠ » » الحلاص
وكفر العرب البصري	٣٠ » » منيل الجدي
١٥ من تلال الى طبلوها وكفر الشيخ عيسى	٣٠ » » شطاوف
٢٠ » » القلشي	٤٠ » » شعاع
٢٠ » » كفر القلشي وكفر بيتس	١٠ » » محلة سبك
٢٥ » » ممالج	٢٠ » » كفر أبو رقبه الجديد
٢٥ » » كفر السكرية وكفر ممالج	١٥ » » أبو رقبه
٢٥ » » كفر جزود	٢٠ » » كفر قورص
٢٥ » » السكرية وقييس	٢٥ » » قورص
٢٥ » » سرموس	٤٠ » » كفر الحما
٣٠ » » جزود	٤٠ » » كفر البندارية
٢٥ » » دفر	٤٠ » » شنواي
٤٠ » » مالج وحصتها	٣٥ » » سهواج
٢٥ » » صناديد	٣٥ » » النعامية
١٠ من أمهون الى أبو عوالي	٣٥ » » قنطرة النعامية
٢٠ » » جريس	٣٥ » » صراوه
٢٥ » » مفشاة جريس	٣٥ » » كفرها
٢٥ » » مونسه	٤٠ » » دروه
٣٥ » » كفر الطرايه	٢٥ » » كفر أبو رقبه القديم
٣٥ » » دلمو	١٥ » » سبك وكفرها

تابع (تعريف أجراء الجمارك بمديرية الموقوفية)

١٥ من أممون الى شوشى	١٣ من ملج الى ميت فارس
١٠ » » كفر صطا	١٥ » » كفر ملج
٢٥ » » براشيم	٢٥ » » جنزور
٢٥ » » كوم صباد	٤٠ من بركة السبع الى بندوشين
٨ » » كفر السيد	٤٥ » » طيلوها
١٠ » » مهادون	٤٥ » » القلشي
٢٠ » » الانجب	٤٥ » » كفرها
٢٠ » » كوم التيس	٤٠ » » بيبس وملوها
٣٠ » » ستريس	٤٠ » » زلوه
٦٠ » » القناطرين	٤٠ » » جنزور
٦٠ » » الباجور وسبك	١٥ من محطة البتافون الى طنبدي
٣٥ » » مفا	١٥ » » كفرها
٣٠ » » منيل دويوب	١٠ » » الكوم الاخضر
٣٠ » » قلنا الصغرى	٢٠ » » بيبس والسكره وممالج
٣٠ » » سمان	٢٠ » » ميت موسى وكفر بيبس
٣٠ » » قلنا الكبرى	٢٥ » » كفر السكره وكفر ممالج
٣٠ » » شفشور	١٠ » » كشيش
١٥ » » مجره وكفر مجاهد	١٥ » » زركان
٣٠ » » لينشه	١٣ من ملج الى القورى
٤٠ » » فيشا الكبرى	٢٥ من محطة البتافون الى طوخ دلكه
٢٥ » » رمله الانجب	٢٥ » » بابل وكفر حمام
٥٠ » » مكشوش	٣٠ » » كفر صناديد وكفر العرب
٤٠ » » كفر فيشا	٢٠ » » صناديد
٨ » » مودة أممون	١٥ » » منشاة جنزور
٥٠ » » بير شمس	٢٥ من محطة قويسنا الى ميت سراج
٢٠ من ملج الى شين	٣٠ » » ميت القصرى وكفر
٢٠ » » بركة السبع	٣٠ » » ميت سراج
٣٠ » » البتافون	٣٠ » » كفر البازين
١٥ » » ميت خاقت	١٠ » » ابنس
١٠ » » سقنا الحجر	١٠ » » معنديل
١٣ » » أم صالح	١٠ » » كفر الشيخ ابراهيم وكفر صيده

قابع (تعريفة أجر الحمام بحديرة المتوفيه)

فصل ۲
الخبر

٢٠	من بطا الى اسطها	٢٠	من غطه قويننا الى كفر أبوالحسن وكفر
٢٠	تلبت ابيج	٢٠	المنى
٢٨	ميت البيضة	٢٠	كفر طه
٣٥	العلف	٣٠	طه شعرا وميت العز
٢٥	مشرف	١٥	اننا لم نكفرها
٢٠	مجدد انضر	٢٥	أم خنان وكفر العرب
٢٠	بقبره ومنشأة مجد انضر	٢٥	القبيل
٢٠	كفر أبوزكري	٢٥	شعرا قبله
٢٠	كفر بطا	٣٠	الهيار
٢٨	ميت الوسطى	٣٠	كفر ابيج
٤٥	من بندر شين الى قويننا	٢٥	ابيج
		٢٠	من بطا الى اجهور وعرب الزبل

أما الجهات التي لم تذكر بهذه التعريفة فتعتبر الاجرة فيها بواقع خمسة وعشرين مليمًا في الساعة الواحدة أي خمسة مليمات عن كل كيلومتر

(بيان مواقف الحارة بمديرية التوفيق)

(بيان مواقع المحارة بحرية الكويت)

١ ينسدر شفين بجوار المحطة خلف الدرازين من الجهة اليسرى للخارج من المحطة

٢ » منوف الاول بجوار المحطة خارج الدرازين من الجهة القبليّة والثاني بالقرب

٣ من ديوان البوليس من جهة بحري في النقطة التي يعينها ضابط پوليس المركز

٤ بناحية تلا خلف المحطة من الجهة القريبة خارج الدرازين (١)

٥ » شتوان خارج المحطة من الجهة الشرقية خارج الدرازين

٦ » الحامول خارج المحطة من الجهة الشرقية القبليّة خلف الدرازين

٧ » الباجور بالجهة البحرية من البلد قبلي ديوان المركز

٨ » ملج شرق البلد أمام ديوان المركز

٩ » بركة السبع غربي المحطة خلف الدرازين

١٠ » بمحطة التانوف أسفل الحسرن من الجهة الشرقية

(١) استبدل موقف آخر يكون موقعه بالنقطة المجاورة لمحلات المدرستين الجهة البحرية (تقتضى قرار من المديرية في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٦)

فصل ٢
المحارة

غرفة ١٤٢
المحارة بمديرية البحيرة

- ١ محطة دفره خلف المحطة من الغرب
- ١ » قويسنا غربي المحطة من الجهة القبليّة
- ١ بناحية بطا قبلي غربي كوبري بها
- ١ » أشمون بحري البلد مع الغرب أمام ديوان البوليس

القرارات الصادران من مديرية البحيرة

أحدهما في يناير سنة ١٨٩٥ ونشر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥
والآخر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ونشر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦
(كنص القرار غرة ١٢٣ مع الحواشي المدرجة معه وهما يسريان في البحيرة
والبدوشين وأناباه وبولاق الذكور والمناشي)

(تعريفات أجزء المحارة بمديرية البحيرة)

- ١٠ ملين من بندر البحيرة لحد كوبري قصر النيل
- ٥ » » » » مركز المديرية
- ١٠ » الانبيكة أوجينية البحيرة لحد كوبري قصر النيل
- ٥ » بندر البحيرة الى محطة البحيرة
- ٥ » » » » لحد ساقية مكي
- ١٠ » » » » جزيرة الذهب
- ١٥ » » » » ترسا
- ١٠ » » » » الكنيسة
- ٢٠ » » » » أبو التمرس أونيل شيا
- ٢٠ » » » » أناباه
- ١٥ » مركز المديرية لحد أناباه
- ٥ » مركز المديرية لحد محطة بولاق الذكور
- ٧٠ » محطة البدوشين لحد اهرام صفاره
- ٧٥ » » » » » مودة » » » » »

فصل ۲
الجزء

- ١٠٠ من المورده أو من المحطة لحد اهرام صفاره نهايا واياها
١٠ » بلاق الذكر و لحد كو برى قصر النيل
١٠ » محطة انبياه لحد وراق الحضرة أو وراق العرب
١٠ » » » » » بتنيل
١٠ » محطة انبياه لحد ميت عقبه أو جزيرة ميت عقبه
٥ » » » » » الحوتيه
٥ » عزبة المناشى لحد بهرمس أو السبيل أو الحسانين
١٠ » » » » » الانصاص
١٠ » » » » » القراطيين أو صيده أو برطس
٢٠ » » » » » أم دينار
١٥ » » » » » ذات الكوم
٢٥ » » » » » نكله أو برطس
٢٥ » » » » » الرهاوى أو جزايه
٢٥ » » » » » أوسيم أو الزيديه
٣٠ » » » » » المنصوريه
٢٠ في الساعة الواحدة على وجه عام بشرط أن لا تقل المدة عن ساعتين
وما زاد لغاية اليوم عن كل ساعة عشرة ملمات

(بيان مواقف الجارة بمديرية الجيزة)

(بثدر الجزيره وضواحيها)

- | | |
|----|---|
| مد | |
| ١ | موقف بسوق الاحد الكائن في متوسط البندر عدا يوم الاحد يكون بأول شارع الحمام من شرق |
| ٢ | موقف بحرى منزل حضرة با كير بك الكائن على جسر البحر الاعظم من غرب بجوار شون الغلال |
| ٣ | موقف فوق جسر حديد باب الانتكخانة من جهة الشرق |
| ٤ | » بجوار موقف عربيات الركوب أمام باب جنيحة الجيزة |
| ٥ | » عواجه باب المدرية من بحرى بجوار سور واور المياه |

فصل ٢
الحجارة

(مرغونة)

ملسم	ملسم
١٠ من مرغونة لحد أبورجوان القبلي	١٠ من مرغونة لحد أبورجوان القبلي
١٥ » » » زاوية دهنور	١٥ » » » زاوية دهنور
٣٠ » » » منشاندهنور	٣٠ » » » منشاندهنور
١٠ » » » الدناويلة	١٠ » » » الدناويلة

(كفر عمار)

ملسم	ملسم
٢٠ من كفر عمار لحد المحرقه	١٠ من كفر عمار لحد المحرقه
١٥ » » » أبو ظر	١٠ » » » كفر قوركي
١٥ » » » أبو العباس	١٥ » » » البرقوقي
١٠ » » » ميت القايد	١٥ » » » القطوري
١٥ » » » المقاطفيه	٢٠ » » » كفر حرز
١٠ » » » عزبة أحمد بك مصمت	٢٠ » » » جرزه

والاجرة بالساعة تكون على حسب المقرر لتلك بالتعريفه الملققة بلائحة المديرية المذكورة بالمادة الاولى في هذا القرار

القرارات الصادران من مديرية المنيا

أحدهما في ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٥ ونشر في ١٣ ابريل سنة ١٨٩٥
والآخر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ونشر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦
(كنص القرار نمرة ١٣٣ مع الحواشي المدرجة معه وهما يسريان
في بني حسن الشروق وبندر المنيا والشيخ فضل وأبوشحاته وبني مزار ومطاي)

(تعريفه أجزء الحماوة بمديرية المنيا)

٢٠ من الموقف بموردة بني حسن الشروق لتعاية البرابي بالجبل فوق الناحية
عن التوصيلة فقط

٤٠ من الموقف من محطة بني مزار لموردة الشيخ فضل
٢٠ » » » مطاي » » » أبوشحاته .
١٢٠ » » » بني مزار لحد البنينا . .
٢٠ » » » بالمنيا من موردة العصر الاعظم
بجوار مستندل مرهني وأبورات كوك لحد محطة المنيا

(بيان مواقف الجماره يبنادر مديريه جرجا)

١	موقف باليلينا . . .	مركزه مودة البحر أمام صندل كوك
٢	» بالعراة المدقونه	» خارج البربا
٣	» بجرجا . . .	» بجرجا بجوار المحطة
٤	» » . . .	» شارع البوستة وبجوارها
٥	» » . . .	» بجوار مزلقان السكة الحديد
٦	» بانجيم	» مودة انجم الغربية المقابلة معادي
		سوهاج من الجهة الشرقية
٧	» بانجيم	» دوب الجسه
٨	» بطهطا . . .	» محطة السكة الحديد خارج التخشينية
		بجرجى منزل فاطم المحطة
٩	» بطهطا . . .	» مودة البحر من الجهة القبليه

القرار الصادر من مديرية أسبوط

في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٦ ونشر في ٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦

(كنص القرار نمره ١٣٣ مع الحواشي المدرجة معه وهو يسرى في أسبوط
والجرا وأنوب والبدارى وأوتيج وصدفا ومنقلاوط ودبروط وملوى)

غرة ١٤٦
الحلوة في مديرية
أسوط

(تعريف أجر الجارة بمدرية أسبوط)

٥ من محطة أسبوط الى الجمرأ ذهابا
١٠ » » » » » وايابا
١٥ » أى موقف بناخل بندر أسبوط الى مورة البحر الاعظم بما فيها مورة كول ذهابا
٢٥ » أى موقف بناخل بندر أسبوط الى مورة البحر الاعظم بما فيها مورة كول ذهابا وايابا

فصل ٢ الجمار

نمرة ١٤٧

سريان اللائحة على
ناحية القوسيه

القرار الصادر من مديرية أسـيوط

في ٢ اكتوبر سنة ١٨٩٩

- مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة المذكورة آنفا في ناحية القوسيه
مادة ٢ - مواقف الجير المعدة للركوب بالاجرة بناحية القوسيه تكون
حسب الآتي

- (أولا) موقف بناحية نزالي بحرى المحطة غرب شريط السكة الحديد
(ثانيا) » بناحية القوسيه بحرى القضاء المعتاد اقامة سوق البلديه
مادة ٣ - تعريفه أجر الجير المعدة للركوب بناحية القوسيه تقررت
حسب ما يأتي

- ١٥ أجره الركوب في الساعة الواحدة من الموقف لاي جهة يقصدها الطالب
١٠ عن كل ساعة من ساعات الانتظار على نمة الراكب

القراران الصادران من مديرية بني سويف

في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦ وتشر في ٩ يناير سنة ١٨٩٧

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠

نمرة ١٤٨

سريان لائحة الجمار
في مديرية بني سويف

- (كص القرار نمرة ١٣٣ مع الحواشي المدرجة معه ويسرى في بندر
بني سويف ونواحي بوش ويا وطنسا وبني مالو والواسطة وبني حدير واشمنت)
(تعريفه الاجر)

من بندر بني سويف الى الجهات الموضحة بعد

ذهابا وايضا قوسيه

مليم

- ٢٠ ٢٠ الى نواحي الدواطه وطحاوش وبلغيا والحكامنه وبني بخيت
وبني عفان واهناسه الخضرا وبوش والسناويه
٢٠ ٥٠ الى نواحي النويره وابشنا وباجا ونديل
٢٥ ١٥ الى الحلايبه وترمنت وزلها
٤٥ ٢٥ الى باروط واهوه والمسيد وقله والشوبك

فصل ٢
المسألة

من ناحية بوش الى الجهات الموضحة بعد

نهلوايالا قصبه

مليم مليم

١٥ ١٠ الى الزيتون وطحالبوش

٤٥ ٢٥ الى بهشين ودلاص والبرج ونديل وكوم أبوخلاد

من ناحية بيا الى الجهات الموضحة بعد

نهلوايالا قصبه

مليم مليم

١٥ ١٠ الى كفر المناشي وفابريقه بيا وعزبة أجديك

٢٥ ١٥ الى عزبة آخورشد بك وميت الجيد وكفر جعه

من ناحية طنسياني مالو الى الجهات الموضحة بعد

نهلوايالا قصبه

مليم مليم

٢٥ ١٥ الى فواحي الضباعنه وقننش والبرائقه والملاحيه وبني أجدي وبني قاسم

وبني ماضي وغياضه القريه

من ناحية الواسطه الى الجهات الموضحة بعد

نهلوايالا قصبه

مليم مليم

١٥ ١٠ الى الزاويه والمصلوب وبزيرة المساعد وافوه وعطفيا افوه

٢٥ ١٥ الى قن العروس وكفر ابيج وكوم ادريجه والديابيه واطواب وميدوم

والحومه وكوم أبو راضي وصفط ميدوم وما معها والهرم والفسط

ووالقنص

من ناحية بني حدير الى الجهات الموضحة بعد

نهلوايالا قصبه

مليم مليم

١٥ ١٠ الى الميمون وما معها وكوم ادريجه والديابيه وما معها

فصل ٢
المحارة

من محطة اشمنت الى الجهات الموضحة بعد

ذهابا الى
قوصيله
١٥ ١٠ الى اشمنت والحافر وبني عدى ودلاص
٢٥ ١٥ الى طنسا الملق

٤٥ ٢٥ الى أبو صير الملق ومعصرة أبو صير وبهيشين

٥٠ ٣٠ الى النواميس والتخارين والحمام والمنصورة والخرجه والمنشيه
ونعيط البصري

وما عدا ذلك تكون أجرة الساعة الواحدة باعتبار قرشين صاغ واليوم باعتبار
٨ قروش

(بيان مواقف المحارة بمديرية بني سويف)

عدد مواقف بندر بني سويف

١ موقف بجوار كوبرى النمرارى

١ موقف بيمان الحمام قرب حلقة السمك

١ تلحية بوش بالمحطة بجوار كبرى الابراهيمية

١ تلحية بيا بحرى شرق المحطة على شاطئ الترعۃ الابراهيمية

١ » طنسا غرب المحطة على الترعۃ الابراهيمية

١ » الواسطه خارج المحطة من الجهة الشرقية

١ » بنى حدير » » » القبليه

١ » اشمنت » » » البحريه

فصل ٢
الجمهورية

القرار الصادر من مديرية الدقهلية

نمرة ١٤٩
ملزمة مديرية الدقهلية

في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ وصادره في ٢٣ ابريل سنة ١٨٩٨
(كنص القرار نمرة ١٠٣ والحواشي المدرجة معه ويسرى مفعوله على
مدن المنصورة وميت غمر والسنبلاوين)

(تعريفة الأجـــــر)

بندر المنصورة

نهال واما قوصيه

مليم مليم

١٠ ٥ من البوستة الى المديرية والمحطة الأميرية والمحطة الفرنسية
والمحكمة المختلطة

١٠ ٥ من البوستة الى الاستناليه

١٥ ١٠ من البوستة الى البحر الصغير

من بندر ميت غمر الى الجهات الموضحة بعد

نهال واما قوصيه

مليم مليم

٣٠ ٢٠ ميت محسن

٥٥ ٣٥ كفر بهيه وبشلا وصهرجت الكبرى

٨٠ ٥٠ دماص وميت أبو عربي

٤٥ ٢٥ نديط وكوم النور

١٥٠ ١٠٠ الزقازيق

١٥ ١٠ أجرة الحمار بالجهات الداخلة سكن البندر

من السنبلاوين الى الجهات الموضحة بعد

نهال واما قوصيه

مليم مليم

٥٠ ٣٠ طهواي ودير بالسوق والجواشنه وبرجتور العرب وكفر عزام

والجلايله وتي الامديد وكفر الامير عبد الله

فصل ٢ المادة	ذهابا وإيابا مليم	توصيله مليم
	٤٥	٢٥
		كفر الروك والبلامون وكفر يوسف عوض والمياه وكفر الشرفا والبكارية وكفر قنصوه ومناعصين وبرقين والحصاينه
	٢٥	١٥
	٣٠	٢٠
		بشمس ونوب طريق وطوخ الاقلام وطماي وقنيره وميت غريطة طرانيس العرب وكفر بني سالم وشبرا قبالة وديو الوسطى
	٦٠	٤٠
	١٠٠	٦٠
	١٥	١٠
		كفر محمد الشناوى وكفر بدوى جرحس
		وما عدا ذلك تكون أجرة الانتظار في الساعة الواحدة ١٥ مليما والشغل في الساعة الواحدة ٢٠ مليما واليوميه الكامله ١٠٠ ملیم

(جدول بيان مواقف الجماره وتعريفه الاجر بديرية النفهله)

عدد المواقف
بندر المنصوره
مسند
١ أمام المحكمة المختلطة
١ » ديوان المديرية
١ » محطة المنصورة
١ بالقرب من قهوة عبد الله أفندي عميره بجهة ميت حدر
١ أمام المحكمة الاهلية
١ جهة سيدى ياسين
١ بشارع البحر أمام ماردة لخضرا بجوار وكالة الشيخ متولى نور استخبار
الشيخ أبو العيثين عيسى
١ بين البوليس والاجرنحانة الجديدة ومركز أشغال البندر

فصل ٢
الحمار

بشدر ميت غمر
عدد

- ١ بموردة البحر عند قهوة المراكبية
- ١ بحلقة العطن
- ١ بجوار شادر الجار بسكة دقادوس
- ١ بجوار قهوة العدوى
- ١ السنبلانين يكون الموقف بمجاورة محطة السنبلانين فقط

القرار الصادر من مديرية الدقهلية في ٢٥ مايو سنة ١٨٩٩
مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة الصادرة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ٩٨
بشأن الحمار في ناحية منية سمند

مادة ٢ - وقوف الجير للعنة للركوب بالأجرة بتاحية منية سمند
يكون خلف واور الخواجه اسكندر من الجهة القبيلة وتكون أجر الجير بتلك
الناحية على حسب التعريفة الآتية وهي

نهارا واما	توميله
مليم	مليم
٣٠	١٥ الى نوسا البحر
٢٦	» شنيخت
٢٠	» جراح
٣٠	» الدبرين
٤٠	» ميت أبو الحارث
٥٠	» السلامية
٥٠	» شبراوئش
٦٠	» المندره
٦٠	» كفر التندره
٧٠	» ميت دميس

القرار الصادر من مديرية الدقهية

في ٤ يولييه سنة ١٩٠٣

مادة ١ - يعمل بأحكام اللائحة الصادرة بتاريخ ٢٤ مارس سنة ١٨٩٨ في ناحية صهرجت الكبرى التابعة مركز ميت غمر

نمرة ١٥١
سريان اللائحة
في ناحية صهرجت
الكبرى

مادة ٢ - وقوف الجير المعدة للركوب بالاجرة بتاحية صهرجت الكبرى يكون أمام المحطة بالتاحية المذكورة وتكون أجر الجير منها للجبهات الميمنة بهذا القرار على حسب التعريفة الآتية وهي :

أسماء البلاد	نهارا واليلا	نهارا	أسماء البلاد	نهارا واليلا	نهارا
الى	مليم	مليم	الى	مليم	مليم
ميت القرني	٧٠	٥٠	ميت غمر	٥٠	٢٠
بهنيا	٧٠	٦٠	دنديط	٢٥	٢٥
ميت أبو مرعي	١٢٠	٧٠	الدويته	٢٠	٢٠
كفر غفله	٨٠	٥٠	ميت ناجي	٢٥	١٥
كوم النور وسنبوه	٨٠	٥٠	المعصره وكفورها	١٥	١٠
أم الزين	٩٠	٦٠	جصفاء وميت أبو خاند	٢٠	٢٠
الشرط	٩٠	٦٠	تفهنه الشرط	٥٠	٢٠
الحماره	٨٠	٥٠	المقدام	٥٥	٢٥
ميت يعش	٢٠	٢٠	اليوم	٩٠	٦٠
هلا والقبطون	٢٠	٢٠	كفر مطا الله	٩٠	٦٠
كفر الشيخ	٢٠	١٠	سنباره	٩٠	٦٠
الصقين	٢٠	٢٠	أبو نجاح	٥٠	٢٠
ميت الغز	٢٠	٢٠	الحاكيه	٥٠	٢٠
كفر ميت الغز	١٥	١٠	كفر رجب	٥٠	٢٠
مزيق يوسف وثاقب	١٥	١٠	مزيه بغدادى بابا	٥٠	٢٠
مسجد وصيف	٢٥	٢٥	» الماتق	٥٠	٢٠
الغريب	٥٠	٢٠	» حلى بك مسعود	٥٠	٢٠
الزقازيق	١٥٠	١٠٠	كفر المحمديه	٢٠	٢٠
القنايات	١٢٠	٧٠	مسكه	٥٠	٢٠
			كفر التهنيد	٢٠	١٠

فصل ٢
الحامه

القرار الصادر من مديرية الغربيه

وصار نشره في ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٨

(كنص القرار غرة ١٣٢ والحواشي المدرجة معه ويسرى مفعوله في طنطا
نمرة ١٥٢ حارة مديرية الغربيه
وزقني والمحلة وكفر الزيات)

تعريفه عن أجر الحجير ينسدر زقني باعتبار أن المبدأ من النقطة التي
خصصت لموقف الحامه وهي وابور الخواجه قسطندي كندنيكو

مليم
٥ لمحطة زقني

١٠ لناحية سند بسط

٢٠ » الغرب

٢٥ » مسجد وصيف

٣٠ » ميت الحارون

٣٥ » كفر ميت الحارون

٤٠ » تفهنا الغرب

٢٥ لنواحي ميت الرضا وكفر الصارم

٣٠ » كفر الزيتون والخاوه

٢٠ » فرسيس وكفر فرسيس

١٥ لحد نواحي كفر عبد الرحمن ومنشأة حسن ومنشأة حاتم

٣٠ لنواحي كفر اسماعيل وكفر غازي وسنبو وكفر سنبو

٢٥ » دمنهور وكفر شماره ومنشأة الصباحي

٣٠ لناحية خنون

١٠ » كفر الجندي

٢٠ لنواحي كفر دمنهور والضبابه

٢٠ لناحية نهطاي

٢٥ لنواحي كفر ابره وكفر الدغايد والسملاوليه وكفر قراطام

٣٠ لناحية المنشأة القرعه

٢٠ لنواحي كفر شبرا قلوچ وكفر الديب والعايشة وكفر نوي

- ملح
٣٥ لنواحي المنشأة الجديدة وتاج الهمم والرجايه
٢٥ لناحية كفر شاهين
٣٥ لنواحي ميت المخلص وشرشابه وكفر السنادية وكفر المحيميه وكفر حسين وميت البز
٥٥ لنواحي ششتا وكفر ششتا
٥٥ لناحية كفر الشراقوه
٥٠ » ميت هاشم
٤٥ » كفر الجزيره
٤٥ لنواحي العزيزيه وكفرها
٤٠ » شبرا العين وكفرها
٢٥ لنواحي كفر سباط وكفر حانوت البصري
٥٠ لناحية ميت بدر حلاوه
٤٠ » شبرا ملس
٣٠ لنواحي سباط وكفر العرب
١٥ لناحية حانوت وكفر حانوت القبلي
١٠ » دهنوره

عن جوالجير بندر كفر الزيات

- ملح
٥ توصيلات من المحطة لآخر البلد من كل جهة في بحر النهار وبالعكس
٧ » » » » » » » » الليل »
١٥ » من البندر للبلاد الخارجة باعتبار الساعة الواحدة في بحر النهار وبالعكس
٢٠ توصيلات من البندر للبلاد الخارجة باعتبار الساعة الواحدة في بحر الليل وبالعكس
١٠ أجرة عن كل ساعة انتظار
٥ » » نصف ساعة انتظار وأما أقل من ذلك فلا يحسبه له أجرة
أما أجرة اليوم من الصباح لحد الغروب بما فيه الليات فتكون مائة ملحم
واذا رجع الراكب على الحمار البندر ثانيا فتكون الاجرة ١٥٠ ملحم

فصل ٢
الجماره

مليم	من أجرة الحجير بيندر طنطا	مليم	(تابع) أجرة الحجير بيندر المحلة
٥	من موقف المحطة الى البورصة أو بالعكس	٥٠	من المحطة الى بشيش
١٠	» » الكفرة الشرقية »	٥٥	» » ايشان
٥	» » كفرة الصافه »	٤٥	» » سنلاره
٨	» » اسكاروس »	٤٠	» » طنبلره
١٠	» » كفرة على أنا »	٥٠	» » البسطويس
٥	» » الجامع الاحدى »	٥٠	» » متبول
٥	» » الضبطيه »	٤٠	» » نمرتا بصل و كتر دستو
١٠	» » لدرسة »	٣٥	» » المحمدية
٧	» » المائرة الى المحطة »	٥٠	» » مسير
٥	» » الكفرة الشرقية »	٣٠	» » محلة زيانو محول
٧	» » كفرة الصافه »	٤٠	» » اقناش
٥	» » الجامع الاحدى »	٥٠	» » بقره
٤	» » كفرة على أنا »	٥٠	» » درين
٥	» » مدرسة »	٤٠	» » ميسه السراج ومحلة القصب
٨	» » كفرة القرني »	٤٠	» » بأوب
أما أجرة سلك الاستطار فهي		٣٠	» » صهط
من ساعه	من نصف ساعه	٣٠	» » الميام
١٠ مليم	٥ مليم	٥٠	» » نثيل
وأقل من ذلك لا يحسب منه أجرة		٥٠	» » ايشانه
وأما الاجر خارج البندر فتكون كما يأتي		٢٠	» » دار البقر القبليه والبحريه
من الساعه ٣٠ مليم ليلا		١٠	» » محلة أبو دلي القنطره و بطينه
» ٢٠ » نهارا			» » والقصريه
وفي أيام المواسم والاصياء تكون الاجرة طاقه		٢٠	» » محمود وميسه النصراري
ونصفها عما توضع قبل		٤٠	» » أبو صير
من أجرة الحجير بيندر المحلة		٥٠	» » شبرا العين وميسه بدر حلاوه
مليم		٣٢	» » من المحلة الى شبرا يابل وكفر الزبلاوى وكفر قريه
٢٠	من المحلة الى ستلسيس	٤٠	» » من المحلة الى بنا أبو صير وميسه حبيب
٣٠	» » سلمول ووقينو	٢٥	» » كسر التبعانيه والناويه
٤٠	» » دمرو		» » ومحلة خاف
٢٠	» » محلة حسن	١٠	» » من المحلة الى كفر مجازي
٣٠	من المحطة » عطيان	٤٠	» » الجماليه

فصل ٢ المحارة		(تابع) أجرا المحير بيندر المحلة		(تابع) أجرا المحير بيندر المحلة	
مليم	من المحلة	مليم	من المحلة	مليم	من المحلة الى يله
٣٠	» الى اللواخليه وبلقنا وشيرا	٦٠	» مستهامم والهزيمة وكفر	٦٠	» مستهامم والهزيمة وكفر
١٠	» مكان ومشتقنا ليلش	٣٠	» شستا وكفرها	٣٠	» شستا وكفرها
٣٠	» » كفر الصارم	٤٠	» دجيس	٤٠	» دجيس
١٠	» » كفر الجنيئة	٥٠	» الستاوان وزمة سعاد أحمد	٥٠	» الستاوان وزمة سعاد أحمد
٤٠	» » طننج	٤٠	» باناريد	٤٠	» باناريد
٥٠	» » نورو	٤٠	» مستزيد	٤٠	» مستزيد

(جدول)

عن بيان المواثيق التي خصصت للحجارة بينادرزقي وكفر الزيات والمحله وبندرطنطا

(بندرزقی)

قبلی واپور اتاواجہ قسطندی کنڈیکو

كفر الزمات

- ١٠ وقف غربي سور جنيّة المحطة وبحرى السكة الحديد
١١ موقف بحوار بوابة المزلقان الواقعة على شرق المحطة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

١. بأول شارع وابور الخواجه ديمتريادس الموصل لمحطة أبو علي بجوار تخا شيب الفهم

(بندر طنطا)

- ١ موقف بنائرة فوانيس الانارة بالقرب من المحطة
١ موقف بأول شارع الاستتالية أمام دوان الدائرة السنية القديم

القرار الصادر من مديرية أصـوان

(في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠)

مادة ١ - كل من تعاطى الآن أو يرغب تعاطي حرقه تأجير الجير للركوب في بندري اصوان وادفو يجب عليه أن يعلن ذلك للركز ويفيد عن اسمه ولقبه وجنسيته ومحل سكنه وعدد حمرة وأوصافها

فصل ۲
الجماره

ثمرة ۱۵۳
حمامة بندری اصوان
وانفو

فصل ٢
الحجارة

مادة ٢ - يجب على مالك الجير أن يقودها الى المركز لمناظرتها ومعرفة ما اذا كانت لا تفتق ومجدية وخالية من الجروح والامراض والحصول الذميمة التي تمنع تشغيلها ويجب أن تكون عدة البردعة كاملة وبجالة جيدة

مادة ٣ - تعطى المديرية الى مالك أو مؤجر الجير التي توفرت فيها الشروط المتوخ عنها في المادة الثانية صفائح من نحاس أصفر عليها نمر بأرقام عربية وفرنسية بالشكل الذي يصير اعتماده فتوضع صفحة على الدوام على جهة الجير وأخرى على الذراع الأيسر للعمار

ولا يجوز اعطاء هذه الصفائح أو اعارتها الى حارة أخرى بدون تصريح خاص

مادة ٤ - تتألف الحجارة بصفة طائفة ويقون تحت ملاحظة شيخ واحد ووكلاء له بقدر اللزوم وتعين الشيخ ووكلائه يكون بمعرفة المديرية

مادة ٥ - يشترط على كل من يرغب تقاطي حرفة الحجارة

(أولاً) أن لا يكون سنه أقل من أربع عشرة سنة

(ثانياً) أن يكون سليم البنية خالياً من العلل

(ثالثاً) أن يكون تحصل على تصريح من المديرية

مادة ٦ - تذكر التصريح تكون شخصية ولا يجوز الانتفاع بها لغير الحجارة التي أعطيت لهم ويجب عليهم ابرازها عند ما يطلبها رجال الضبط أو الركاب

كل حمار تفقد منه تذكرته يلزمه اخبار شيخ الطائفة في الحال وأن يطلب خلافها بعد اثبات فقدانها ادارياً

مادة ٧ - لا يجوز للعمارة الوقوف في محلات خلاف المواضع الآتية بيانها إلا اذا طلب منهم أحد الركاب انتظاره في محل آخر

فصل ٢

المحارة

(في بندر اصوان)

عدد

- ١ موقف أمام كتركت أوتيل
- ١ » بجانب محطة السكة الحديد بالنقطة التي يعينها لهم البوليس
- ١ » أمام اصوان أوتيل
- ١ » » أندوا أوتيل
- ١ » بحرى الخزان بجوار السكة الحديد
- ١ » بجبهة الشلال وراء نخيل المحطة (قرار صادر من مديرية اصوان في ٤ ديسمبر سنة ١٩٠١)

(في بندر ادفوا)

عدد

- ١ موقف على شاطئ البحر بجوار صندل البوطة
- ١ » بجوار البريا
- وقوف الحيز بالمواقف يكون على صف واحد بالترتيب بحيث لا يصير ازدحام الطريق العمومي
- مادة ٨ - لايجوز للمارة رفض تأجير جبرهم مالم يكن سبق تأجيرها أو أن يكون حل وقت مينها
- مادة ٩ - يجب على المحارة أن ينتظروا الركاب وهم في مواقفهم ولايجوز لهم تركها متسايقين أمام الركاب
- مادة ١٠ - لايجوز للمارة أن يسيروا في الشوارع للبحث على ركاب
- مادة ١١ - على المحارة أن يمشوا دائماً بجانب جبرهم وأن لا يمسدوا عنها مطلقاً ولايجوز لهم ضرب جبرهم بقسوة
- مادة ١٢ - لايجوز للمارة طلب أجرة زيادة عن التعريفة المينة بعد أو أى تعريفة تصدر فيما بعد من المديرية

فصل ٢
المادة

(في بند راصوان)

- ملبس
١٥٠ عن اليوم الواحد ١٢ ساعة
٨٠ من اصوان للشلال ذهابا وايابا
٦٠ من اصوان للخزان ذهابا وايابا
٢٠ من كركت أوتيل الى الرست كاتب
١٠ عن كل توصيلة في أنحاء البندر

(في بند رادفو)

- ملبس
٢٠ من مودة ادفو الى البربا
٣٠ من ادفو الى جابر البلدة
٤٠ من ادفو الى ناحية الحماية بالرماذي بحري
٥٠ من ادفو الى ناحية البصلية بحري
٦٠ من ادفو الى ناحية سلوه بحري

وانا كانت الاجرة بالساعة فتكون عشرين مليما عن الساعة الواحدة

مادة ١٣ - يجب على الحمار أن ينقادوا لكافة الاوامر التي تعطى لهم من رجال الضبط فيما يتعلق بحرقهم

مادة ١٤ - لا يجوز للحمار نقل جثث على جيرهم مالم يكن بطلب رجال الحكومة الذي يكون في الاحوال الاستثنائية فقط

مادة ١٥ - كل مخالفة لنصوص هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا

كل حمار تكرر منه مخالفة أحكام هذه اللائحة تسحب المديرية رخصته مؤقتا أو قطعيا وهذا بدون اجلال بتوقيع العقوبة المذكورة آنفا

قرار صادر من محافظة السويس في ١ فبراير سنة ١٩٠١
(كنص القرار رقم ١٥٣ ويسرى مفعوله على مدينة السويس)

فصل ٢
المادة ١

مادة ١٥٤
المادة السويس

تعريف أجرة الحمار بمدينة السويس

- مليم
- ١٠ من محطة النسا للفيحالة أو بالعكس
- ٥ من المحطة المذكورة للغريب »
- ١٥ من المدينة للعوض »
- ١٠ من المدينة للروض »
- ٢٠ من المدينة للبنان »
- ٥ من محطة النسا الى سويس كلوب »
- ٢٠ من التريلان للفيحالة »

مدة الانتظار تحسب عنها الاجرة باعتبار ١٠ مليمات عن الساعة و٥ مليمات
عن نصفها واذا كانت أقل من نصف ساعة فلا تحسب لها أجرة

أجرة اليوم من الصباح للغروب بداخل المدينة مائة وعشرون مليما وبخارج
المدينة مائة وثمانون مليما

مواقف الحمار بمدينة السويس

- مادة متسلسلة الجهة الكائن بها الموقف القسم
- ١ محطة النسا من الجهة الغربية طاقى
- ٢ قرمقول الفيحالة » » ثالث
- ٣ قرمقول الورشة » » نافي
- ٤ سويس كلوب » البحرية أول
- ٥ محطة التريلان » » »

فصل ٢
الحجارة

ثمة ١٥٥
حجارة بندر الفيوم

قرار من مديرية الفيوم

تسرى ٣ فبراير سنة ١٩٠٢

(كنص القرار غرة ١٥٣ ويسرى في بندر الفيوم)

تعريفه عن أجرة الجبر بيندر الفيوم

١٠٠	عن اليوم الواحد ١٢ ساعه من الصباح للغروب
٢٠	عن الساعة الواحدة داخل وخارج المدينة
١٠	عن نصف ساعه فأقل » » »
٢٠	أجرة ساعة الانتظار فإذا زادت عن الساعة فتكون بنصف أجرة
١٠	من المحطة الى الصوفى وقناطر خشكيه وبالعكس
١٠	من المحطة الى سوق الثلاث
١٠	» » المقابر
١٠	» » السلخانة والمحازن
٧ ١/٢	» » الحواشم
٧ ١/٢	من المحطة الى وسط المدينة
٢٠	من المدينة الى ناحيه المندره
٢٥	» » » عنز
١٠	» » » دار الرماد
١٥	» » » خفاه
٢٥	» » » سنوفر

مواقف الحجارة

عدد

١ موقف بالجهة القبليه من الميدان الواقع قبل محطة الفيوم

١ موقف بميدان المسضه

١ موقف بنقطة عوائد الدخوليه بجهة قناطر خشكيه

القرار الصادر من مديرية الشرقية

في ١١ يونيو سنة ١٩٠٣

نمرة ١٥٦

حارة مديرية الشرقية

كتص القرارات السابقة ويسرى في مدينة الزقازيق وفي نواحي شبلنج
وميتيزيد ومنيا القمح والجديده والزنگلون وبردين وبليس وانشاص الرمل
ومشتول السوق وههيا وأبي كبير والبوها وكفر صقر وأبي الشقوق والغابه
وقافوس واكباد والعرازي والصالحيه وأبي الاخضر وأبي حماد والتل الكبير
والقصاصين وأبي صوير ونقيشه

عدد

١ موقف أمام حائط وابور شركة الخلاجة أمام المحطة من الجهة البحرية
في أول شارع عباس

٢ موقف بساحة محطة سكة حديد الدلتا

٣ موقف بقسم الاشارة عند كوبرى بحر بهناى

أما المواقف في البلاد الأخرى فتكون خارج درازينات أرصفة المحطات
بخمسة أمتار على الأقل ووقوف الجير بالمواقف يكون على صف واحد بالترتيب
بحيث لا يصير ازدحام الطريق العموى

مادة ١٢ - لا يجوز للعمارة طلب أجرة زيادة عن التعريفة المينة بعد

(أولاً) الأجرة بالمسافة من نقطة لأخرى داخل مدينة الزقازيق

نهارا ليلا

مليم مليم

١٠ ١٥ أجرة الجارزها با فقط

١٥ ٢٥ » » » وإياها

إذا زادت مدة الاستظار عن ربع ساعة يزداد على هذه الاجرة ٥ مليم
عن كل ربع ساعة من مدة الزيادة

فصل ٢
الفلايكة

(ثانيا) الاجرة بالساعة

نهارا ليل

مليم مليم

٢٥ ٢٥ أجرة المزارع عن الساعة الواحدة داخل مدينة الزقازيق
» » » » في سائر البلاد التابعة للديرة

المسافة التي لا تستغرق زيادة عن نصف ساعة تكون بنصف أجرة الساعة
والمسافة التي تستغرق زيادة عن نصف ساعة تكون بأجرة ساعة كاملة

قرار من نظارة الاشغال العمومية

(بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٨٩١) (١)

نمرة ١٥٧
لائحة الفلايكة
ورئيس مينا
الاسكندرية

بعد الاطلاع على مافروته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
في ٥ يناير سنة ١٨٩١

(فما يخص بفلايك نقل الركاب والايجار)

مادة ١ - كل من يتعاطى الآن مهنة تأجير الفلايك أو يريد تعاطى هذه
المهنة في المستقبل يجب أن يكون عنده رخصة بذلك تعطيه اياها ادارة المينا (٢)
مادة ٢ - لا يجوز لاحد اتخاذ حرفة فلايكي بدون رخصة قانونية تعطىها
ادارة المينا ولا تعطى هذه الرخصة الا بعد الوثوق من أهلية متخذ تلك الحرفة
وكفاءة معرفته في هذا الفن ولا يعمل بهذه الرخصة الا الى مدة قدرها ٣٦٠ يوما

(١) لاتسرى هذه اللائحة الصادرة من نظارة الاشغال العمومية الا على مينا الاسكندرية
وتد صدرت لائحة أخرى من نظارة المداخلية بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ وهي تسرى على
باقى اللواتى المصرية (تراجع في الباب الا في تحت عنوان الفلايكة)

يكلف خدمة مصلحة خفر السواحل في مينا الاسكندرية وخدمة المينا معا بملاحظة
النظام في ذلك المينا وضبط كل يحصل من الامور المخالفة لاحكام لائحة نظام الميناء المذكور
الصادر بها قرار النظارة في ١٦ مارس سنة ١٨٩١ (أمر من نظارة الاشغال العمومية
رقم ٤ بوقية سنة ١٨٩٨)

(٢) بناء على الفكرى الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠٥ فصلت ادارة مينا الاسكندرية
من نظارة الاشغال العمومية وصارت تابعة لنظارة المالية

فصل ٢

بوليس

ميناء الاسكندرية

ويجوز في كل حين نزعها من صاحبها سواء كان الى مدة معينة أو نهائياً بمجرد أمر من مدير الميناء ولا يذكر في هذا الامر السبب الداعي لذلك الا اذا تقرر نزع الرخصة نهائياً ولا يستأنف هذا الامر و يبلغ الى صاحب الشأن باعلان اعتيادي تعلق صورته على الباب الخارجى لديوان ادارة الميناء

مادة ٣ - كل فلوكة تستعمل لنقل الركاب وبالاجمال كل مركب معد للايجار يجب أن تكون متوفرة فيه شروط المتانة والنظافة المطلوبة

مادة ٤ - كل مركب يعاينه المندوب المنوط بالمعاينة ويتضح له أنه صالح للخدمة العمومية يباح له السير بعد أن تجعل له غمرة متسلسلة تدون في دفتر بوليس الميناء

مادة ٥ - ترقم هذه التمرة في المقدم (البروه) بأحرف افرنجية من الجانب الواحد وبأحرف عربية من الجانب الآخر بحسب أورنيك وودع لذلك في بوليس الميناء ويجب أن تكون هذه الأرقام واضحة مع حفظها نظيفة على الدوام

مادة ٦ - لايجوز للمراكب المعدة لنقل الركاب أو الايجار السير بعد غروب الشمس أو قبل شروقها الا التي يصرح لها بوليس الميناء بالسير في غير هذه الاوقات والتي يختصها شيخ طائفة المراكبية للخدمة الليلية

مادة ٧ - يكون في المراكب المعدة لنقل الركاب والمصرح لها بالسير ليلا فانوس يعلق في المقدم مرقوما عليه غمرة المركب بأحرف عربية وافرنجية

مادة ٨ - كل مركب لا يصرح له بالسير ليلا يجب أن يرسو في الاوقات الممنوع فيها السير ومتوّه عنها في المادة السادسة المار ذكرها في النقطة التي يعينها بوليس الميناء للرسى منزوع الشراع والخيال والمراسى

مادة ٩ - لايجوز قط للمراكبية تنزيل ركاب من الجهة القبيلة للخارج المقام في منتصف الرصيف اذ أن هذه النقطة معدة لطلوع الركاب أو اوقوف بجراكبهم أمام هذه النقطة الا المدة اللازمة لتزول الركاب أو طلوعهم فقط

مادة ١٠ - كل مراكبي يأخذ في مركبه أشخاصا يقصدون صيد السمك بجوار الارصفة يجب أن يقف بمركبه بعيداً عن الرصيف بمقدار ٤ أمتار

- مادة ١١ - عند دخول السفن الحاملة وكلها يجب على القلائد المصرح لها بنقل الركاب أن تقترب من السفينة واحدة فواحدة بالدور بخاطرة شيخ طائفة المراكبية وعلى أرباب المراكب أن يمنعوا المشاجرات بين البحرية ويجتنبوا الخلل في حركة المراكب وأن يوصلوا الركاب الى رصيف قلم البساورتات والعفش ولا يسوغ قط للمراكبية نقل العفش داخل هذه الاقلام أو خارجا عنها
- مادة ١٢ - لايسوغ قط للمراكبية نقل الركاب الى السفن بدون ورقة جواز من قلم البساورتات
- مادة ١٣ - لايجوز للمراكبية أن يطلبوا أجرة تزيد عن التعريفة الملحقه بهذه اللائحة أو عن أية تعريفة أخرى تضعها السلطة ذات الاختصاص حتى ولو كان العلم الاسود مرفوعا في محطة الاشارات وكل مساومة بين الركاب والمراكبية للاتفاق على أجرة أقل من التعريفة تكون برضا بوليس المينا
- مادة ١٤ - لايجوز للمراكبية أن يحملوا في مراكبهم أولادا لايجبهم أحد أو أشخاصا سكارى بدون جواز من بوليس المينا
- مادة ١٥ - لايجوز للمراكبية أن ينزلوا ركابا أو بضائع من السفن المضروب عليها الحجر الصمى أو التي تحت الملاحظة
- مادة ١٦ - لايسوغ قط للمراكبية نقل جثث في مراكبهم الا اذا طلب البوليس ذلك منهم
- مادة ١٧ - على المراكبية أن يودعوا في مكتب بوليس المينا كل شئ أو متاع يتركه الركاب في مراكبهم أو ينفسون فيها
- مادة ١٨ - على المراكبي أو صاحب المركب أن يبرز رخصته كلما طلب منه البوليس ابرازها
- مادة ١٩ - مراكب الايجار لاتقف الا في النقطة التي يعينها بوليس المينا للوقوف فيها
- مادة ٢٠ - لايجوز قط للمراكبي أن يقترب من أية سفينة وسلت أن لم يكن قد أعطى لها جواز الدخول

فصل ٢

بوليس

مينا الاسكندرية

فصل ٢

بوليس

مينالاسكندرية

مادة ٢١ - شكوى الركاب من المراكبية تقدم الى قلم بوليس المينا ويعطى المشتكى غرة المركب التي سببت شكواه

(فيما يختص بمراكب صيد السمك)

مادة ٢٢ - تكون مراكب الصيد تحت أحكام المادتين الاولى والثانية المار ذكرهما

مادة ٢٣ - لا يجوز لمراكب الصيد أن تصطاد بين غروب الشمس وشرقها بدون رخصة من بوليس المينا

مادة ٢٤ - (التي يقتضى القرار الصادر من نظارة المالية في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤) (١)

مادة ٢٥ - لا يجوز مطلقا صيد المحار من ٣٠ ابريل الى ٣١ أغسطس (٢)

مادة ٢٦ - لا يسوغ صيد هذا المحار على امتداد الارصفة وعلى مسافة أقل من خمسين مترا من اللسان

مادة ٢٧ - لا يجوز قط لمراكب الصيد بيع المشروبات

مادة ٢٨ - تجعل مراكب صيد السمك تحت أحكام المواد ١٤ و ١٠ و ٢٠ و ٢١ المار ذكرها

(فيما يختص بالمراكب الجرافة)

مادة ٢٩ - تجعل المراكب الجرافة تحت أحكام المادتين الاولى والثانية المار ذكرهما

مادة ٣٠ - لا يجوز قط التجريف بدون رخصة من بوليس المينا

مادة ٣١ - تجعل المراكب الجرافة تحت أحكام المادة السابعة والعشرين المار ذكرها

(١) هذه المادة كانت تمنع صيد السمك بمجهيزات معدة تقرقا أو بالديناميت. والقرار الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٤ وضع مقالب مخصوصة في هذا الموضوع (راجع غرة ٥٨)
(٢) راجع في الجزء الخامس بالفلانيكية بالباب الاق القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥ يمنع صيد المحار في المياه المصرية من أول مايو الى أول سبتمبر من كل سنة وتقرر برامه من ٢٠ الى مائة قرش والمجلس من ٢٤ ساعه الى أسبوع على من يخالف ذلك

- مادة ٣٣ - لا يجوز التجريف بجوار اللسان الاعلى مسافة تحسب متراعته
مادة ٣٣ - كل ما يعثر عليه في قاع البحر أثناء التجريف يجب أن يسلم
الى مكتب بوليس المينا ماعدا القسم
فصل ٢ بوليس
مينا الاسكتلندية

(فيما يختص بالمواعين)

مادة ٣٤ - يجب أن تكون جميع المواعين منمرة وتجعل النمرة على
كلا جانبي المقدم (البروه) ويرقم عليها بأحرف عربية وافرنيجه مقدار حولتها
وتكون بحسب الاورنيك المودع في قلم قبودان المينا

مادة ٣٥ - كل ماعون خال من الاستعمال أى باق بلا عمل يجب أن
يرسو في النقطة التي يعينها بوليس المينا لمرسى المراكب

مادة ٣٦ - لا يجوز وقوف المواعين في حوض الممره وعلى امتداد الارصفة
بعد غروب الشمس

مادة ٣٧ - لا يجوز قط للمواعين الحاملة بترول أو غيره من المواد
الالتهابية أن تمكث بعد غروب الشمس في حدود التربة المحمودية أو في حدود
المينا الداخلية

(فيما يختص بمراكب المؤنة)

مادة ٣٨ - تجعل مراكب المؤنة تحت أحكام المادتين الاولى والثانية
الما ذكرهما

مادة ٣٩ - لا يصرح لمراكب المؤنة ببيع المشروبات

مادة ٤٠ - لا يجوز لهذه المراكب بيع المؤنة قبل شروق الشمس
وبعد غروبها

مادة ٤١ - لا يسوغ لمراكب المؤنة أن تقترب من السفن الحاملة
عساكر ولا أن تبيع بجوار هذه السفن بدون تصريح من بوليس المينا
ومن قومندان عموم العساكر

فصل ٢

بوليس

مينا الاسكندرية

(فما يختص بالعربات)

مادة ٤٢ - لايسوغ للعربات عموماً بدون استثناء زحام الطريق الموصل الى رصيف الركاب

مادة ٤٣ - لايسوغ لأية عربة أن تقف على هذا الرصيف الا المدة اللازمة لتزول الركاب منها فقط ولأن تدخل اليه خالية من الركاب مالم يكن قد طلب دخولها

(أحكام عمومية)

مادة ٤٤ - كل من يخرج من الجرسياً أيا كان (ماعداء الفحم) يجب أن يسلمه الى بوليس المينا

مادة ٤٥ - لايسوغ مطلقاً استعمال أسلحة نارية في الحدود المتبع فيها تعريفه المينا

مادة ٤٦ - كل من خالف الاحكام المتقدم ذكرها يعاقب بدفع غرامة من ٢٠ قرشاً الى ١٠٠ قرش وبالسجن من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع أو بواحدة فقط من هاتين العقوبتين وراعى دواماً الظروف الموجبة لتخفيف العقوبة

مادة ٤٧ - تضبط كل مخالفة بمحضري محرره بوليس المينا والنشئ الذى تكون المخالفة قد نشأت عنه أو يكون قد استندم لاجرائها يضبط ويحجز على نفقة صاحبه ومسؤوليته ولايرد اليه الا عند ما يدفع الغرامات القانونية ومصاريف خفر النشئ المحجوز وحفظه فان لم تطلب الاشياء المحجوزة في ميعاد ٦٠ يوماً تضى من تاريخ حجزها فتباع تلك الاشياء بالمراد أو بدون الاجراءات اللازمة للبيع اذا رأى موافقة ذلك

مادة ٤٨ - يتبدئ العمل بهذا القرار بعد مضي شهر واحد من تاريخ اصداره

مادة ٤٩ - على مراقب عموم مينا الاسكندرية اجراء ما يكفل تنفيذ قرارنا هذا

(مصلحة مينا الاسكندرية)

تعريفه فلايك الاجبار من أول نوفمبر الى ٣١ مارس بين الساعة السابعة صباحاً والساعة السابعة مساءً ومن أول ابريل الى ٣١ اكتوبر بين الساعة الخامسة صباحاً والساعة التاسعة مساءً

(نهمبارا)

فصل ٢

- ٤٠ عن كل راكب واحد أو اثنين من الرصيف الى سلم السفينة في الميناء داخل
اللسان الجديد
٢٠ عن كل راكب زيادة
٨٠ من الرصيف بالقرب من الجمر الى خارج اللسان الجديد
٢٠ عن كل راكب زيادة
٨٠ » ساعة اذا كان بالمركب اثنان
١٢٠ » » » » أربعة

(لسلا)

- ٦٠ من الرصيف بالقرب من الجمر الى السفينة داخل حدود اللسان الجديد
٣٠ عن كل راكب زيادة
١٢٠ » ساعة اذا كان بالمركب اثنان
١٨٠ » » » » أربعة
٢٠ » صندوق أو شقة
٥ » رباطه صغيرة ليست بيد الراكب
جميع الطرود الصغيرة لا يدفع عليها ثمن

الفلايكيه

نمرة ١٥٨

لائحة الفلايكيه
وبوليس المواني

القرار الصادر من نظارة الداخلية

(في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦)

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٨٩٦

(فيما يختص بفلايك نقل الركاب والايجار)

مادة ١ - كل من يتعاطى الآن حرفة تأجير الفلايك أو يريد تعاطى
هذه الحرفة في المستقبل يجب أن يكون عنده رخصة بذلك تعطى له من
المحافظة بثمن قدره قرشان

فصل ٢
الفلايكية

مادة ٢ - لا يجوز لأحد اتخاذ حرفة فلايكي بدون رخصة قانونية تعطى له المحافظة ولا تعطى هذه الرخصة إلا بعد الوثوق من أهلية متخذ تلك الحرفة وكفائه فيها ويجوز للمحافظة أن تأمر بنزع الرخصة من صاحبها في أى وقت سواء كان لمدة معينة أو نهائيا ولا يذكر في الامر السبب الداعي لذلك إلا اذا تقرر نزع الرخصة نهائيا ولا يستأنف هذا الامر ويكون تـبـلـيـغه الى صاحب الشأن باعلان اعتيادي تعلق صورته على الباب الخارجى لقلم الباسورنات أو لكتـب بوليس المينا

مادة ٣ - كل فلوكة تستعمل لنقل الركاب وعلى العموم كل فلوكة معدة للايجار يجب أن تكون متوفرة فيها شروط المتانة والنظافة اللازمة

مادة ٤ - كل فلوكة يعاينها المنسوب المنوط بالمعانة ويتضح له أنها صالحة لاستعمال العموم يباح لها السير بعد أن تجعل لها نمرة متسلسلة تدون في دفتر بوليس المينا أو قلم الباسورنات

مادة ٥ - توضع هذه النمرة في المقدم (البروه) بأرقام افرنكية من الجانب الواحد بأرقام عربية من الجانب الآخر بحسب أوزنيك يودع في بوليس المينا أو قلم الباسورنات ويجب أن تكون هذه الارقام واضحة مع حفظها نظيفة على الدوام

مادة ٦ - لا يجوز لفلايك المعنة لنقل الركاب أو للايجار السير بعد غروب الشمس أو قبل شروقها إلا بتصريح خصوصى من بوليس المينا أو قلم الباسورنات

مادة ٧ - يجب أن يكون في الفلايك المعنة لنقل الركاب والمصرح لها بالسير ليلافوس ميين عليه نمرة الفلوكة بأرقام عربية وافرنكية

مادة ٨ - كل فلوكة غير مصرح له لها بالسير ليل يجب أن ترسو في الاوقات الممنوع السير فيها بمقتضى المادة السادسة من هذه اللائحة في النقطة التى يعينها بوليس المينا للرسي وتكون حينئذ متروعة الشراع والحبال والمراسي

مادة ٩ - لا يجوز للفلايكية أخذ أو انزال الركاب الا من رصيف قلم البساورتات أو من النقطة التي يعينها البوليس لذلك كما أنه لا يجوز لهم الوقوف أمام رصيف البساورتات زيادة عن الوقت اللازم لنزول الركاب في المراكب أو طلوهم منها

مادة ١٠ - عند دخول السفن الحاملة ركبا يجب أن يكون اقتراب الفلايك المصح لها بنقل الركاب منها واحدة فواحدة بالدور بتناطرة المنسوب الذي يعينه البوليس لهذا الغرض وعلى أرباب الفلايك أن يمنعوا وقوع المشاجرات بين البحارة ويحتنبوا حصول خلل في حركة الفلايك وأن يوصلوا الركاب الى رصيف قلم البساورتات والعفش ولا يجوز قط للفلايكية نقل العفش داخل هذه الاقلام أو خارجا عنها

مادة ١١ - لا يجوز مطلقا للفلايكية نقل الركاب الى السفن بدون ورقة جواز من قلم البساورتات

مادة ١٢ - لا يجوز للفلايكية مهما كانت حالة البحر أن يطلبوا أجرة تزيد عن التعريفة التي يقررها المحافظ

مادة ١٣ - لا يجوز للفلايكية أن يحملوا في مراكبهم أولادا لا يعصبهم أحد أو أشخاصا سكارى بدون جواز من البوليس

مادة ١٤ - لا يجوز للفلايكية أن ينزلوا ركبا أو بضائع من السفن المضروب عليها الحجر الصحي أو التي تحت الملاحظة ولا أن يقتربوا منها

مادة ١٥ - لا يجوز مطلقا للفلايكية نقل جثث في مراكبهم إلا اذا طلب البوليس ذلك منهم

مادة ١٦ - على الفلايكية أن يودعوا في مكتب البوليس كل شيء أوتاع يتركه الركاب في مراكبهم أو ينسونه فيها

مادة ١٧ - على الفلايكي أو صاحب الفلوكة أن يبرز رخصته كلما طلب منه البوليس إرازها

مادة ١٨ - فلايك الإيجار لا تقف إلا في النقطة التي يعينها البوليس
لذلك

مادة ١٩ - لا يجوز مطلقا للفلايكي أن يقترب من أية سفينة حال
سيرها ولا عند وصولها ولا أثناء وقوفها في المينان لم يكن قد أعطى لها
جواز الدخول

(فيما يخص براكب صيد السمك)

مادة ٢٠ - تكون مراكب الصيد تحت أحكام المواد الأولى والثانية
والرابعة والخامسة والسابعة والثامنة والرابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة
عشرة من هذه اللائحة

مادة ٢١ - لا يجوز لمراكب الصيد أن تصطاد بعد غروب الشمس
أوقبل شروقها بدون رخصة من البوليس

مادة ٢٢ - (ألغيت بمقتضى القرار الصادر من نظارة المالية في ٢٥ يونيو
سنة ١٩٠٤) ^(١)

مادة ٢٣ - لا يجوز مطلقا لمراكب الصيد بيع المشروبات ولا استعمال
فلايكها في نقل الركاب أو في أي أمر آخر خلاف الصيد

٢٣ - مكررة - لا يجوز اصطيد الفقم المتساقط في البحر الا للاشخاص
المخصصين لهذا الغرض من طرف محلات تجارة الفقم ومع ذلك يجب على هؤلاء
الاشخاص أن يكونوا حائزين لتصريح خصوصي من البوليس (مادة اضافية
بناء على القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١١ يونيو سنة ١٩٠٥) ^(٢)

(١) هذه المادة كانت تمنع صيد السمك بجهيزات محدثة تفرقا أو بالديناميت . والقرار
الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٩٠٤ وضع عقوبات مخصوصة في هذا الموضوع (راجع مرة ٥٨)

(٢) صدر هذا القرار بناء على ما قرره الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٠٥

فصل ٢
الفلايكيسه

(فيما يختص بالمواعين)

مادة ٣٤ - كافة المواعين والبراطيم وما يماثل ذلك من الفلايك الكبيرة والمخصصة لنقل البضائع والمهمات وغيرها يجب أن تكون مئمة وتبين التمرة ومقدار الحولة على جانبي المقدم (البروه) بأرقام عربية وافرنيكية بحسب الاورنيك المودع في المحافظة

مادة ٣٥ - كل ماعون حال عن العمل يجب أن يرسو في النقطة التي يعينها البوليس لرعى المراكب

مادة ٣٦ - لايجوز مطلقا للمواعين الحاملة بترولا أو غيره من المواد السريعة الالتهاب أن تمكث بعد غروب الشمس في حدود المواضع التي يعينها البوليس

(فيما يختص بمراكب وبائتي المؤنة وغيرها)

مادة ٣٧ - المراكب المعدة بصفة خصوصية لبيع المؤنة وأصناف التجارة الاخرى تكون تحت أحكام المواد الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة من هذه اللائحة

مادة ٣٨ - لايجوز مطلقا استعمال هذه المراكب لنقل الركاب

مادة ٣٩ - يجب على كل شخص يتعاطى الآن أو في المستقبل حرفة البيع في السفن أن يقيد اسمه في بوليس المينا أو في قلم البساورتات بعد تقديم شهادة بحسن السير والسيرة من بوليس المركز التابع اليه اذا كان من رعايا الحكومة المحلية أو من القنسلاتو اذا كان أجنبيا

وتعطي له شهادة قيد على هيئة شرك يبين فيها اسمه ولقبه وسنه ومحل اقامته ونمرة قيده ويكون ثمن هذا الشرك قرشين

ويجهل الاشخاص الذين يتعاطون الآن هذه الحرفة مدة قدرها خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ العمل بهذه اللائحة لاجل استيفاء ما ذكر

فصل ٢
الفلايكيه

مادة ٣٠ - يجب على كل بائع مؤنة أو غيرها في المراكب أن يضع على ذراعه صفحة من النحاس بحسب الاورنيك الذي يعطيه البوليس وترقم عليها نمرة قيد الشخص واسم الحرفة

مادة ٣١ - لايجوز للبائعين الذهاب الى السفن التي تمنع الشركات أو القبودانات دخولهم فيها الا اذا صرحوا لهم بذلك ككابة بصفة خصوصية ويجب تقديم هذا التصريح الى مكتب بوليس المينا أو الى قلم البساورتات لقيده في سركى صاحبه

مادة ٣٢ - الدخول في السفن الحربية وسفن النقل العسكرية يكون بمقتضى تصريح يستحصل عليه البائع من قسلاوة الدولة التابعة اليها السفينة

مادة ٣٣ - لايجوز مطلقا للبائعين

(أولاً) الاقتراب من المراكب أثناء سيرها

(ثانياً) الاقتراب من مركب تحت الجمر العصى

(ثالثاً) بيع المشروبات الروحية أو المخمرة والصور المغارة للأداب وأي صنف آخر ممنوع بيبعه

(أحكام عوممية)

مادة ٣٤ - كل من يخرج من البحر شياً أيا كان يجب أن يسلمه الى بوليس المينا

مادة ٣٥ - لايجوز مطلقا استعمال أسلحة نارية في حدود المينا

مادة ٣٦ - كل من خالف الاحكام المتقدم ذكرها يعاقب بدفع غرامة من عشرين قرشا الى مائة قرش وبالسجن من ٢٤ ساعة الى اسبوع أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط وتراعى دواما الظروف المخففة للعقوبة

مادة ٣٧ - تضبط كل مخالفة بمحضري محرره البوليس والشئ الذي تكون المخالفة قد نشأت عنه أو يكون قد استخدم لاجرائها يضبط ويحجز على نفقة

فصل ٢
القلايكية

صاحبه ومسؤوليته ولا يرد اليه الا عند ما يدفع الغرامات القانونية ومصاريف خفر الشئ المحجوز وحفظه فان لم تطلب الاشياء المحجوزة في ميعاد ٦٠ يوما تخفى من تاريخ حجزها يجري بيعها بالمراد

مادة ٣٨ - يتدئ العمل بهذه اللائحة في المواني المصرية التي يري لزوم سريانها فيها بمقتضى قرار من المحافظ بعد مضي شهر واحد من تاريخ نشر القرار المذكور في الجريدة الرسمية

ويستمر العمل في مينا الاسكندرية باللائحة السارية عليها الآن (١)

مرة ١٥٩
مرات اللائحة في مينا
بورسعيد

القرار الصادر من محافظة عموم القنال (في ١٢ فبراير سنة ١٨٩٦)

مادة ١ - لائحة القلايكية الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ يعمل بها بمينا بورسعيد

مادة ٢ - تعريفه أجر القلايكية تقررت على الوجه الآتي

نهارا مليح	ليلا مليح	الأجر بالتوصيلة
١٢	٢٤	من الاسكلة الى سلم الواور الراسي بالمينا... عن كل شخص
١٥	٣٠	{ من الاسكلة الى مدخل القتال (الترعة الخلو) } { وقدر ذلك بالعكس } عن كل شخص
٨	١٢	{ من الاسكلة الى البر الشرقى من القتال وقدر } { ذلك بالعكس } عن كل شخص

نهارا مليح	ليلا مليح	(التعريفه بالساعة)
٤٠	٨٠	عن نصف ساعة أو أقل من ذلك
٨٠	١٢٠	عن ساعة واحدة أو أكثر من النصف ساعة الاولى
٢٥٠	٥٠٠	عن يوم
٥٠٠	٥٠٠	عن ليلة

(١) راجع المرة السابقة -

فصل ٢

الفلايكية

نمرة ١٦٠

مريانا اللائحة في ميناء
السويس

القرار الصادر من محافظة السويس

(في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٦)

مادة ١ - لائحة الفلايكية الصادرة في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ يعمل بها
بيننا السويس

مادة ٣ - تعريف أجر الفلايكية تقررت على الوجه الآتي

(من السويس لحد الغاطس وبالعكس نهارا)

١٦٠ عن أجر القطيرة التي بها ركاب من ١ لغاية ٤ بعفسهم وما زاد عن
ذلك يؤخذ على كل راكب ٣٠ مليا

(من الحوض لحد الغاطس وبالعكس نهارا)

٨٠ عن أجر القطيرة التي بها ركاب من ١ لغاية ٤ بعفسهم وما زاد عن
ذلك يؤخذ على كل راكب ١٥ مليا

(من السويس لحد الغاطس وبالعكس ليلا)

٢٤٠ عن أجر القطيرة التي بها ركاب من ١ لغاية ٤ بعفسهم وما زاد عن
ذلك يؤخذ على كل راكب ٤٠ مليا

(من الحوض لحد الغاطس وبالعكس ليلا)

١٢٠ عن أجر القطيرة التي بها ركاب من ١ لغاية ٤ بعفسهم وما زاد عن ذلك
يؤخذ على كل راكب ٢٠ مليا

القرار الصادر من محافظة دمياط

(في ٧ ابريل سنة ١٨٩٦)

مادة ١ - لائحة الفلايكية الصادرة في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ يعمل بها
في ميناء دمياط

مادة ٣ - تعريف أجر الفلايكية بينا دمياط تكون على الوجه الآتي

٢ ١/٤ من دمياط الى بر السنانيه ذهابا فقط أعنى تعدية

٣ ١/٤ من دمياط الى الشيخ سديد الكائن ببر السنانيه ذهابا فقط

١٥ من دمياط الى حفش المرقين وجزيرة الكحيل ذهابا وايابا بفلوكة مخصوصة

نمرة ١٦١

مريانا اللائحة في ميناء
دمياط

- ملح ٥ اذا كان ضمن فلوكة أشخاص من ٣ أنفار فأفوق يكون عن نفر الواحد
١٠ من دمياط الى الشيخ درغام ذهابا وايابا ضمن أشخاص بفلوكة بها ٣ أنفار
فأكثر
- ٤٠ من دمياط الى الجهة المذكورة ذهابا وايابا بفلوكة مخصوصة
٣٠ من دمياط الى الجهة المذكورة ذهابا بفلوكة مخصوصة
٥٠ من دمياط الى عزبة البرج ذهابا فقط
١٥ من دمياط الى الجهة المذكورة ضمن فلوكة مع أشخاص من ثلاثة
أنفار فأكثر ذهابا فقط
- ٨٠ من دمياط الى الجهة المذكورة ذهابا وايابا بفلوكة مخصوصة
٢٠ من دمياط الى رأس البر ضمن فلوكة مع أشخاص آخرين من ثلاثة
فأكثر ذهابا فقط
- ٦٠ من دمياط الى الجهة المذكورة بفلوكة مخصوصة ذهابا فقط
١٠٠ من دمياط الى الجهة المذكورة بفلوكة مخصوصة ذهابا وايابا باعتبار اليوم
الواحد أعنى من الصباح للعشاء
- ٥ من دمياط الى جزيرة الشيخ والسنانية الجديدة ضمن فلوكة بها عدة
أشخاص من ثلاثة فأكثر
- ١٥ من الجهة المذكورة الى الجهتين المذكورتين ذهابا بفلوكة مخصوصة
٢٠ شرح ماقبله ذهابا وايابا بفلوكة مخصوصة
- ٢٠ من دمياط الى العنانيه ضمن فلوكة ذهابا فقط بها عدة أشخاص من
ثلاثة فأكثر
- ٣٠ من دمياط الى الجهة المذكورة ذهابا بفلوكة مخصوصة
٤٠ شرح ماقبله ذهابا وايابا بفلوكة مخصوصة
- ١ من دمياط الى كفر البطيخ ضمن فلوكة بها عدة أشخاص من ثلاثة فأكثر
٢٠ من دمياط الى الجهة المذكورة ذهابا فقط بفلوكة مخصوصة
٦٠ شرح ماقبله ذهابا وايابا بفلوكة مخصوصة

فصل ٢
الفلايكية

مادة ٣ - قد تعينت النقط الآتي يبينها المرسى المراكب الفارغة أو للشحونة بضائع أو الحاملة ركابا سواء كانت تلك المراكب ماحية أو نبيلة ولا يجوز مرسى المراكب في غير هذه النقط بدون تصريح خصوصي من المحافظة (أولا) نقطة في السنانية تجاه كسك الجمر لتفريغ وشحن الأحطاب الواردة من الخارج برسم شحنها بالسكة الحديد أو بالنيل وكذا الغاز الوارد من الخارج برسم تخزينه وتصديره للآرياف والبندرة والجلود وغيرها الواردة من الآرياف بمراكب نبيلة برسم التصدير للخارج (ثانيا) نقطة بمحل القشلاق القديم بالسنانية لتفريغ وشحن الفحم الحجري (ثالثا) نقطة بمركز دخولة الخس بين رعنى الرئيس والمظالم لتفريغ وشحن الأحطاب وغيرها الواردة من الخارج برسم التصدير للآرياف بطريق النيل (رابعا) نقطة بمركز دخولة شاطئ البحر بالقرب من جامع البحر لتفريغ وشحن البضائع الواردة والصادرة من وإلى المدينة بطريق النيل (خامسا) نقطة أسكلة الجمر الموجود بواور الميرى القديم بحرى المدينة بمجوار منزل السدم محمود قنديل لتفريغ وشحن كافة البضائع الواردة والصادرة من وإلى دمياط والخارج. (سادسا) نقطة القراييص بحرى المدينة لشحن الاسماك والفسخ المنتصدين بطريق السكة الحديد والنيل

مادة ٤ - من يخالف نص هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة بالمادة السادسة والثلاثين من لائحة الفلايكية

القرار الصادر من محافظة دمياط (في ٢٩ يولييه سنة ١٨٩٦)

نمرة ١٦٢ -
وقوف الفلايكية
بدمياط في محطة
السكة الحديد

مادة ١ - يجب على الفلايكية الذين ينتظرون ركاب السكة الحديد الواردين لدمياط أن يقفوا في انتظار هؤلاء الركاب خارج درابزين محطة السكة الحديد عبر السنانية ولا يجوز لهم الدخول من الدرابزين المذكور حال وصول القطارات أو مزاحمة الركاب بأي صفة كانت

مادة ٢ - من يخالف نص المادة السابقة يجازى بدفع غرامة من خمسة قروش إلى خمسة وعشرين قرشا

فصل ٢	القرار الصادر من محافظة دمياط في ١٩ يوليو سنة ١٩٠٢
تقريفة الوابورات	تكون أجر الوابورات بين دمياط ورأس البر كالتعريفة الآتية :
نمرة ١٦٣	٤٠ أجرة النفر الواحد من والى دمياط ورأس البر ذهابا بالدرجة الاولى
تقريفة الوابورات بين دمياط ورأس البر	٢٠ » » » » » » » » الثانية
	١٠ » » » » » » » » الثالثة
	٦٠ » » » » » » » » ذهابا وإيابا الاولى
	١٠ أجرة القنطار الواحد من العفش من والى دمياط ورأس البر

قرار صادر من نظارة المالية في ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٩٨ (١) نمرة ١٦٤
 بعد الاطلاع على قرارى مجلس النظار رقم ٧ يوليو سنة ١٩٠٨ و١٩ يوليو سنة ١٨٩٨
 نمرة ١١٧ المختصين بنقل ساحلى مصر القديمة وبلاق الى الساحل الجديد
 الواقع بحرى كوبرى امبابة ابتداء من أول يناير سنة ١٨٩٩
 وبعد الاطلاع على الذكر بنو الصلاد بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ المختص
 بالغناء العوائد المتحصلة على المراكب التى تمر من كوبرى قصر النيل ابتداء
 من أول يناير سنة ٩٩

(١) صدر قراران بشأن مرعى المراكب أحدهما من نظارة المالية بتاريخ ٨ نوفمبر
 سنة ١٨٩٩ وثانيهما من نظارة اداخلية بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ٩٠٣ ونصهما هو

قرار المالية

مادة ١ - المحل الذى أعدته نظارة المالية بأثر الترخى قبل مصر القديمة بصير اعتباره
 سحلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٠

مادة ٣ - جميع أنواع التبن والحطب والبوس وأدوات العمارات كالجلبس والجير
 والطوب والمذشب وما أشبه ذلك يكون ايجادها بالمحلات التى أعدت لها بالساحل المذكور
 وتصر فيها يكون تحت مباشرة جمال المخولات

مادة ٣ - جميع المراكب التى تره مشحونة بهذه الاصناف يجب مرها بالساحل
 البادى ذكره دون غيره ومن خالف ذلك يحازى بغش الترامه المتصوص منها بقرار المجلس
 المتصوص رقم ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٢

فصل ٢

القلايكه

قد تقرر ابتداء من أول يناير سنة ٩٩ ما هوأت

(أولاً) جميع المراكب المشحونة بغلال ودهونات وسكر وبنج وعسل وبصل وما يكون منها مشحونة موائى بسائر أنواعها وخضارات وفواكه وبضائع أو أصناف ما كولات يلزم مرسأها بالساحل الجديد الذى جعل ساحلا عموميا لمدينة مصر

(ثانياً) جميع المراكب المشحونة تنوت وبوص والمشحونة أدوات عمارة ترى بقم التخليج

قرار الداخلية

مادة ١ - يكون مرسى المراكب التيلية بساحل أثرالنبي وبساحل روض الفرج بالطريقة الآتى بيأها

(أولاً) المراكب التى تصل الى القاهرة حاملة بضائع تفرغ بضائعها اما بساحل أثرالنبي واما بساحل روض الفرج

(ثانياً) المراكب التى ترسو بساحل أثرالنبي يلزم أن تفرغ بضائعها بالسرعة المناسبة وبعد ذلك تنتقل اما الى قبل جامع أثرالنبي واما الى الشاطئ الآخر واما الى ساحل روض الفرج

(ثالثاً) المراكب التى تكون أفرغت بضائعها ومنتظرة حمل بضائع أخرى يجب أن تنتظر ذلك بالشاطئ المكان قبل جامع أثرالنبي ثم يجوز رجوعها الى الساحل لأجل التعميل

(رابعاً) لكن لا تقراكم البضائع بساحل أثرالنبي يلزم نقلها بالسرعة المناسبة

(خامساً) المراكب التى ترسو بساحل روض الفرج لاحت لدة التى ترسو فيها

(سادساً) البضائع القابلة للالتهاب المينة بعدلا يجوز تخزينها بساحل روض الفرج بل يكون تخزينها بساحل أثرالنبي ويسوغ تعديل هذا البيان بقرار من تظارة الداخلية كلما اقتضى الحال ذلك

١ - الاسبقو

٢ - غاز الاستمباح (البترول)

٣ - البوص

٤ - التبن

مادة ٢ - من يخالف شيئاً من مصوص المادة السابقة معاقب بفرامة لا تتجاوز مائة قرش

- (ثالثا) جميع الذهبيات والركاب الخصوصية ترمى قبلى محطة دخولية كوبرى قصر النيل على الشاطئ الغربى من النهر
- (رابعا) وابورات شركتى كولك والتوفيقية تستمر بالرسى فى محلاتها الحالية
- (خامسا) مراكب النائرة السنية تستمر على التفرغ أمام مخازن الدائرة الكائنة ببولاق
- (سادسا) يكلف مندوب من قبل مراقبة الاموال الغير مقررته للملاحظة تحصيل عوائد الرسالة عند مرور المراكب من الهويس ومنع كل من يتعرض لاراكبية فى حال مرورهم بأى علة كانت (١)
- (سابعا) كل من يخالف منطوق هذا القرار يصير معاقبه طبقا لنص قرار المجلس المخصوص الرقم ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٢ نمرة ٦
- (ثامنا) على حضرة مراقب الاموال غير المقررة والادخوليات تنفيذ هذا القرار

قرار صادر من مديرية اصوان فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٢ نمرة ١٦٥
 مادة ١ - كل من يتعاطى الآن حرفة تأجير الفلايك أويريد تعاطى هذه الحرفة فى المستقبل يجب أن يكون عنده رخصة بذلك تعطى له من المديرية بنين قدره قرشان

مادة ٢ - لا يجوز لأحد اتخاذ حرفة فلايك بدون رخصة قانونية تعطى له المديرية ولا تعطى هذه الرخصة إلا بعد الوثوق من أهلية متخذ هذه الحرفة وكفائه فيها ويجوز للمديرية أن تأمر بنزع الرخصة من صاحبها فى أى وقت سواء كان لمدة معينة أو نهائية ولا يذكر فى الامر السبب الداعى لذلك إلا اذا تقرر نزع الرخصة نهائيا ولا يستأنف هذا الأمر ويكون تبليغه الى صاحب الشأن باعلان اعتيادى تعلق صورته على باب المديرية الخارجى

(١) صدر أمر حال فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بالقاه مواد الملاحه (مال الرسالة) الجارى تحصيلها على المراكب والفلايك من أى نوع كانت فى النيل والتفرغ

مادة ٣ - كل فلوكة تستعمل لنقل الركاب وعلى العموم كل فلوكة معدة للايجار يجب أن تكون متوفرة فيها شروط المتانة والنظافة اللازمة وأن تكون مفروشة ولها تنده ومستكاملة المقاديف والقلع والفلايكية المعدة لها

مادة ٤ - كل فلوكة يعاينها المندوب المنوط بالمعاينة ويتضح له أنها صالحة للاستعمال يقدر عدد الفلايكية اللازمة لها وعند الركاب الجائر نقلهم فيها وتجعل لها غمرة متسلسلة ويقيد جميع ذلك في دفاتر البوليس

والفلايك التي تعد للاستعمال بحرى خزان اصوان يجب أن تكون من الفلايك الكبيرة وأن يكون لكل فلوكة منها على الأقل ثمانية مقاديف بمثابة فلايكية تحت رئاسة رئيس ذى خبرة تامة ولا يجوز أن تستعمل في بحرى الخزان فلايك غير متوفرة فيها هذه الشروط أما الفلايك التي تعد للاستعمال قبل الخزان المذكور فيكون بكل منها على الأقل أربعة مقاديف بأربعة فلايكية تحت رئاسة رئيس خبير أيضا وهذا كله علاوة على الشروط المقررة بالمادة الثالثة من هذه اللائحة

مادة ٥ - توضع غمرة الفلوكة في المقدم (البروه) بأرقام افرنكية من الجانب الواحد وأرقام عربية من الجانب الآخر بحسب أورنيك يقرره البوليس ويجب أن تكون هذه الأرقام واضحة مع حفظها نظيفة على الدوام

مادة ٦ - يتعلق بدخل كل فلوكة جدول يكتب فيه باللغتين العربية والافرنكية غمرة الفلوكة وحولتها وعدد الفلايكية المقررها وأقصى عدد الركاب الجائر نقلهم فيها وتعريفة أجر الفلايك المقررة من المديرية

مادة ٧ - لايجوز للفلايك المعدة لنقل الركاب أو للايجار السير بعد غروب الشمس أو قبل شروقها الا بتصریح خصوصى من البوليس

مادة ٨ - يجب أن يكون في الفلايك المعدة لنقل الركاب والمصرح لها بالسير ليلا فانوس يوضع في مقدمها مبين عليه غمرة الفلوكة بأرقام عربية وافرنكية ويجب اضاءة هذا الفانوس في أثناء السير ليلا بين غروب الشمس وشروقها

- مادة ٩ - كل فلوكة غير مصرح لها بالسير لا يجب أن ترسو في الاوقات المنوع السير فيها بمقتضى المادة السابعة من هذه اللائحة في النقطة التي يعينها البوليس وتكون حينئذ منزوعة الشراع والجبال والمقاديف
- مادة ١٠ - لا يجوز للفلايكية أن يحملوا في فلايكهم أولادا صغارا لا يحسنهم أحد أو أشخاصا سكارى بدون تصريح من البوليس
- مادة ١١ - لا يجوز للفلايكية مطلقا نقل جنث في فلايكهم الا اذا طلب منهم البوليس ذلك
- مادة ١٢ - على الفلايكية أن يودعوا في مكتب البوليس كل متاع أو أى شئ ينسأه الركب في فلايكهم
- مادة ١٣ - على الفلايكي وصاحب الفلوكة أن يبرز الرخصة كلما طلب البوليس منه ابرازها
- مادة ١٤ - فلايك الايجار لا تقف الا في النقطة التي يعينها البوليس
- مادة ١٥ - لا يجوز للفلايكية أن يطلبوا أجره زيادة عن المقرر بالتعريفة التي قررتها المديرية
- مادة ١٦ - من يخالف مانص بهذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة لغاية مائة قرش وبالحبس لغاية أسبوع أو بالحدى هاتين العقوبات فقط

قرار صادر من مديرية أصوان

(في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٢)

ثمرة ١٦٦
أجر الفلايك بأصوان

بعد الاطلاع على لائحة الفلايكية بأصوان الصادرة من هذه المديرية بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٢

أجر الفلايك بأصوان تكون على حسب التعريفة الآتية بيانها وهي

- ٥ - أجره نقل الشخص الواحد من أمام محل مركز أصوان الى سافواي
أوتيل أو من سافواي أوتيل الى البر الشرقى أو بالعكس

فصل ۲
التلاويك

أجرة تعدية الشخص الواحد من البر الشرقي بالشلال الى جزيرة فيلاي
(أنس الوجود) وبالعكس

١٠ أجرة نقل الشخص الواحد من أمام المركز الى كتركت أوتيل وبالعكس
٥٠ أجرة نقل الشخص الواحد من الخزان الى الشلال (قصر أنس الوجود)
وبالعكس

١٠٠. أجرة نقل الشخص الواحد من اصوان للخزان أو بالعكس

10- » » » » » » ذهانا وانانا

١٠ » القلوة عن الشخص الواحد في الساعة الواحدة وإذا نقصت المدة عن ساعة واحدة تعتبر الاجرة عنها كأجرة ساعة كاملة

أما أجرة الفلوكة الواحدة في المسافة من اصوان للخران فلا تقل عن ستين قرشا ولا تزيد عن ثمانين قرشا في الذهاب فقط ولا تقل عن تسعين قرشا ولا تزيد عن مائة وعشرين قرشا في الذهاب والاياب

لا يجبر الفلايكي على القيام بفلاوكة لنقل ركاب يقل عددهم عن ستة أشخاص ومن يرغب قيامها بأقل من هذا العدد فعليه دفع الأجرة عن ستة ركاب.

قرار صادر من محافظة عموم القنال

(في ٨ أغسطس سنة ١٩٠٤)

غرة ١٦٧

مریان اللاحقة علی مینا
الاممائیة

مادة ١ - يسرى مفعول اللائحة الصادرة في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ بشأن الفلايك وبوليس المواني في مينا الاسماعيلية الآتي بيان حدودها وهي تمثل مينا الاسماعيلية بحيرة التماسح بأكلها وحدودها من الجهة البحرية خط مفروض على القنال في النقطة عمرة ٦ المعروفة باسم معدية الاسماعيلية في الميل الحادي والاربعين ومن الجهة القبليّة خط مفروض على القنال في الميل الرابع والاربعين

مادة ٣ - القرار الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٧ يعتبر لاغيا

مادة ٣ - القرار الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٧ يعتبر لاغيا

فصل ٢

القلايكه

قرار صادر من نظارة الداخلية

(في ١٨ أغسطس سنة ١٩٠٤)

نمرة ١٦٨

مسير المراكب
في قنال السويس

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ١٨ يونيو سنة ١٩٠٤

مادة ١ - لا يجوز استعمال أومسير أى مركب في قنال السويس خارجا
عن حدود موافى بور سعيد والاسماعيلية والسويس عند المراكب المخصصة
للوافى المذكورة والمرخص لها بموجب قانون آخر إلا بموجب رخصة تعطى
لهذا الغرض من تفتيش الشرق التابع لمصلحة خفر السواحل
وحكم هذه المادة لا يسرى على المراكب التى تجتاز القنال ولا على
المراكب المستعملة لشركة القنال

مادة ٢ - كل مركب يرخص بها بمقتضى المادة السابقة تقيد بدقة
لدى التفتيش المذكور بنمرة متسلسلة وهذه النمرة تكتب في مقدم (بروم)
الركب بأرقام افرنكية على أحد الجانبين وأرقام عربية على الجانب الثانى
بحسب الشكل المودع في التفتيش ويجب أن تكون هذه الأرقام واضحة
وظاهرة مع حفظها نظيفة على الدوام

مادة ٣ - لا يجوز استخدام أحد بصفة مراكبى في إحدى المراكب
التي يسرى عليها حكم المادة الاولى بدون تصريح من التفتيش المذكور
ويجوز سحب هذا التصريح في أى وقت سواء كان لمدة معينة أو نهائيا بأمر
الباشفتش أو وكيله ولا يذكر في الامر السبب الداعى لذلك إلا اذا كان سبب
التصريح نهائيا ويعلن هذا الامر الى صاحب الشأن بمجرد اعلان ادارى
ولا يجوز استئنافه

مادة ٤ - لا يجوز للمراكب المرخص لها بمقتضى المادة الاولى السير
بعد غروب الشمس ولا قبل شروقها إلا برخصة تعطى بذلك من التفتيش وكل
مركب يرخص لها بالسير ليلا يوضع فيها فانوس مكتوب عليه نمرة قيسدها
بأرقام عربية وفرنكية والمراكب التى لا يرخص لها بالسير ليلا يجب أن

فصل ٢ ترسوف الاوقات الممنوع السير فيها في النقطة المخصصة لذلك بمعرفة التفيتش
المريحيه وتكرن حينئذ متروعة الشرايع والحبال والمقاديف والمراسى

مادة ٥ - الرخص والتصاريحات المنصوص عنها بالمواد الاولى والثالثة
والرابعة يجب ابرازها لرجال خفر السواحل أو البوليس عند الطلب

مادة ٦ - لا يجوز الاقتراب لاحدى المراكب المارة بالقنال خارجا عن
حدود موانى بورسعيد والاسماعيلية والسويس سواء كان أثناء سيرها أو أثناء
وقوفها ويستثنى من هذا النوع المراكب المستعملة بمعرفة شركة القنال
أو المرخص لها منها في صالح أشغال الملاحة

مادة ٧ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالحبس مدة
لا تزيد عن أسبوع أو بغرامة لا تتجاوز مائة قرش ويكون اثبات المخالفات
بمحاضر يحررها رجال خفر السواحل أو رجال البوليس

قرارات صادرة من المديريات والمحافظات

مرة ١٦٩

لأمانة مرفأ النقل
والصنلوق

نشر في ١٠ يناير سنة ١٨٩١ وتعديل بمقتضى القرارين الصادرين

من نظارة الداخلية في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ و ١٨ يونيو سنة ١٩٠١

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر

بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠

مادة ١ - (عللت بالصفة الاتية بمقتضى القرار الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٠١) (١)

يجب على كل من له عربات نقل وعربات صندوق معدة للقائولة أو لحرقه
النقل أن يقيد في المديرية أو المحافظة اسمه ولقبه وجنسيته وصنفته ومحل
سكنه وعدد عربات النقل والصندوق التي يشغلها أو المزمع على تشغيلها

(١) قرار صادر بناء على ماقدرته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ٣٠

ايريل سنة ١٩٠١

فيجب أن تكون عربات النقل والصندوق في حالة جيدة ويجب أن عربات الصندوق بنوع خصوصي تكون مصنوعة ومستعملة بكيفية تمنع سقوط شيء من محمولها وأن تكون على كل عربة غرة متسلسلة مخصوصة

وتوضع التمر بأرقام افرنكية وعربية على صفائح تعلق في وسط كل من جانبي العربة عينا وشمالا والمديرية أو المحافظة أن تعين حجم الصفائح المذكورة عربات النقل والصندوق لايحوز أن تحمل أكثر من طاعة الهائم التي تجرّها والعربات التي يحمل عليها ماء للشرب يكون تمييزها بكيفية مخصوصة تميزها عن العربات الأخرى

وللمحافظة أو المديرية دون غيرها الحق في اعطاء الرخصة بتشغيل العربات وعربات النقل والصندوق وما أشبهها الخاصة بالمحلات التجارية أو للمعامل أو بمنفعة ملاكها يجب أن يكتب على جانبها باللغتين العربية والافرنكية اسم المحل أو العمل التابعة له أو صاحبها وذلك بحسب الشكل الذي تقرره المحافظة أو المديرية وإن وجد زيادة عن عربة واحدة من هذا القيل للمحل أو شخص واحد توضع لكل منها غرة متسلسلة بجانب الاسم

مادة ٣ - يجب أن تكون الهائم المعلقة لجر العربات مهيضة البنية ومعروفة جيدا وذات قوة كافية وخالية من القروح والأمراض

والخيول والبغال والخيول والبقر وغيرها من الهائم التي ليست ممتزجة على الجزر لا يجوز تشغيلها في هذا العمل

كل حيوان يراه البوليس غير متوفرة فيه شروط الصحة المنوّه عنها آنفا يمنع تشغيله إذا تراى للحكيم البيطري ضرورة ذلك ولا يجوز اعطائه لتشغيل ثانية إلا بعد التصريح من ذات الحكيم البيطري بأنه لائق للتشغيل وهذا بدون إخلال فيما يختص بالفرامة المقررة لمخالفة هذه اللائحة (فقرة اضافية بناء على القرار الصادر في ١٨ يونيو ١٩٠١)

مادة ٣ - لايجوز تشغيل أي عربة نقل أو صندوق مالم تكن ممتزجة (١)

(١) انظر في القسم التالي الفقرة الخاصة بغير الحيوانات والعربات في الطريق

مادة ٤ - (عذبت بالصفة الآتية بمقتضى القرار الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٠١)
لا يجوز لأى شخص أن يمارس حرفة قيادة عربة نقل أو صندوق أو ما أشبه
الآلات شروط الآتية

(أولاً) أن يكون منه ثمانية عشرة سنة على الأقل
(ثانياً) أن يكون قوى البنية وسليم البصر
(ثالثاً) أن يكون تقدم بنفسه للحفاظ أو للديرية المقيم في دائرتها وأثبت
لديه كفايته لممارسة هذه الحرفة واستحصل منها على رخصة
بالاشتغال فيها

مادة ٥ - (عذبت بالصفة الآتية بمقتضى القرار الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٠١)
يجب على كل عربي نقل أو صندوق أن يضع على ذراعه الأيسر بكيفية
ظاهرة صفيحة منقوشة عليها نمرة رخصته الشخصية بأرقام عربية وفرنسية
حسب الشكل الذى تقرره المحافظة أو المديرية

وعليه أيضاً أن يبرز الرخصة لرجال البوليس متى طلب منه ابرازها
مادة ٦ - (جديدة) كل عربي يرتكب خطأ خاصاً بمهنته يصير إيقافه
عن الشغل مؤقناً بأمر المحافظ أو المدير وفي حالة تكرار الخطأ منه تسحب
رخصته اذا رأى المحافظ أو المدير موافقة ذلك وهذا بدون اخلال في الحالتين
بما يختص بالعرامة المقررة لمخالفة هذه اللائحة

وفي الحالة الأخيرة يجب على العربي إعادة الرخصة والصفيحة للبوليس
وانا أراد أحد أرباب العربات المذكورة عدم تشغيل عربته فعليه إعادة
رخصتها الى البوليس ومحو النمرة عن العربة

مادة ٧ - (جديدة) يجب على كل مالك عربة نقل أو صندوق أو
ما أشبه أن يقدم للبوليس عند الطلب العربي المستخدم طرفه وفي حالة
امتناعه عن ذلك أو تقصده شخصاً غير العربي المطلوب للبوليس يجازى
بالعقوبة المدونة في قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧
ويجوز للقاضي أن يأمر بشطب العربة من دفتر القيد (أى سحب رخصتها)

موقتا أو قطعيا وأما انا كانت من العربات الخاصة بأحد المحلات التجارية أو الصناعية أو أحد الافراد فيعاقب صاحبها بالغرامة المقررة في القرار المذكور فقط مادة ٨ - (وهي المادة السادسة القديمة) على كل عربيجي أن يسير بجانب الأيمن من الطريق وأن يقود عربته بغاية ما يمكن من الهدوء

ويجب أن عربات نقل الاجار وأدوات البناء تمهل في مسيرها ولا يجوز مطلقا مرور الحيوانات سواء كانت جازة لعربات أم لا على الارصفة الا عند دخولها في حوش منزل أو اسطبل

مادة ٩ - (وهي المادة السابعة القديمة) يجب على كل عربيجي أن لا يفارق عربته في الطريق وعليه أن يقف متى طلب ذلك أحد رجال البوليس مادة ١٠ - (وهي المادة الثامنة القديمة) يجب أن يعلق على كل عربة نقل أو صندوق معدة للشغل ليلا قنديل يضاء بعد غروب الشمس في الوقت المعين لتنوير قوانين عربات الركوب

مادة ١١ - (أضيفت من القرار الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٠١) لا يجوز وقوف عربات النقل أو الصندوق أو ما أشبه في غير المواقف التي تعينها المحافظة أو المديرية لذلك بقرار خصوصي ويسوغ استبدال تلك المواقف أو إلغاؤها كلما اقتضى الحال

مادة ١٢ - (وهي المادة التسعة القديمة) (منذت بمقتضى القرار رقم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ كباقي)

كل من خالف نص هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من ٢٥ قرشا إلى ١٠٠ قرش

ويجوز قبول الظروف الموجبة لتخفيف العقوبة

(١) صدر هذا القرار بناء على مافرته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧ .

فصل ٢
العريضة

القراران الصادران من محافظة مصر

(في ٢٨ يوليو سنة ١٨٩٦ و ١٨ سبتمبر سنة ١٩٠٣)

نمرة ١٧٠
وقوف عربات الكارو
بمدينة القاهرة

مادة ١ - قد تخصصت المواقف المينة بالجدول الآتي لوقوف عربات الكارو بمدينة المحروسة وضواحيها وللحفاظة تعديل هذه المواقف كلما رأى لها لزوم ذلك

مادة ٢ - لا يجوز وقوف العربات المذكورة في غير المواقف المنصوص عنها بالمادة السابقة الا بقدر مدة الشحن والتفريغ ومن يخالف ذلك يجازى بالعقوبات المينة في المادة التاسعة من لأئحة العربات النقل والصندوق الصادرة من المحافظة في ١٠ يناير سنة ١٨٩١

(بيان مواقف عربات الكارو)

الجهة الكائن بها الموقف	القسم	عدد العربات المصرح بوقوفها في الموقف
١ ميدان باب الحديد	الأزبكية	٢٠
٢ شارع المهدي	»	٢٠
٣ ميدان الخازن	»	١٥
٤ محطة سكة حديد مصر	»	٢٠
٥ » السبينة	»	٢٠
٦ ميدان باب القوساين رأس شارع جامع حركس ورأس شارع القنواله	عابدين	١٥
٧ الجهة الغربية من كوبري قصر النيل	»	٥
٨ شارع السقاين الذي يلي شارع الجزيرة الجديد	»	١٥
٩ كوبري اتقبة بشوارع الساحل	بولاق	١٥
١٠ ميدان رأس شارع الاتيكته	»	١٥
١١ شارع أبو العلا	»	١٥
١٢ » السراة قرب محطة العوايد	»	٢٠
١٣ » » » المطبعة الأميرية	»	٢٠
١٤ » الزمعة قرب آخر شارع السبينة	»	١٥

فصل ٢
العريضة

(تابع) (مواقف عربات الكارو)

الجهة الكائن بها الموقف	القسم	عدد العربات المصرح بوقوفها في الموقف	الرقم
ميدان شارع السبتية قريب مدرسة عباس	بولاق	١٠	١٥
أمام مرأى أنجهم هانم	شبرا	١٠	١٦
السلطان حسن بالمتشبه	الخليفة	٢٠	١٧
الناصره بقرب منزا، التوتحي	السيد زينب	١٥	١٨
محطة غوايد المخوليه	مصر القديمة	٢٠	١٩
» » قم الخلق	»	١٠	٢٠
شارع سوق الخضار الجديد بالنسبة الخضرا	الموسكى	٢٠	٢١
ميدان باب الخلق	العرب الاحمر	١٥	٢٢
شارع بيت القاضى	الجلاليه	٢٠	٢٣
» القصاصيين باب النصر	»	٢٠	٢٤
بجانب مرأى زبيده هانم والباسيه	الوايل	١٠	٢٥
قبلى شون اخوان موارس بساحل روض القرج (أضيفت بمقتضى قرار ٨ سبتمبر سنة ١٩٠٣)	شبرا	١٠	٢٦

قرار صادر من مديرية الشرقية في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٠

نمرة ١٧١

مواقف عربات النقل
والصندوق
بيندر الزقازيق

(وصار تعديله بالقرار الصادر في ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٢)

مادة ١ - (تعديل بالصيغة الآتية بمقتضى القرار الصادر في ٢٤ يولييه سنة ١٩٠٢)

ألقى موقف عربات النقل والصندوق بيندر الزقازيق المعين بالمادة الاولى من قرار المديرية الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٠ واستبدل بالمواقف الآتى بيانها

(أولا) موقف بالنقطة الواقعة على جنبانية السكة الحديد بشارع ثابت بالجهة الشرقية على بعد ٢٥ مترا من مبدأ الشارع من جهة شارع عباس

(ثانيا) موقف فى نقطة ثانية بشارع ثابت تقابل حلقة القطن من الجهة الشرقية

فصل ٢ المرمييه
(ثالثا) موقف في النقطة الواقعة بين جسر بحر موسى الغربي وبين محطة السكة الحديد الضيقة (شركة الدلتا)

مادة ٢ - لا يجوز وقوف عربات النقل والصندوق ودوابها في نقطة أخرى خلاف الموضع عنها في المادة السابقة

مادة ٣ - من يخالف نص هذا القرار يعاقب بمقتضى المادة التاسعة من لائحة ١٠ يناير سنة ١٨٩١ المذكورة آنفا المعلقة بقرار النظارة الصادر بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧

مادة ١ - قد تخصصت المواقع الآتية بيانها لوقوف عربات الكارو والصندوق بالسويس وضواحيها
ثمة ١٧٢ المرات بالسويس

الجهة الكائن بها الموقف	القسم	عدد العربات المصرح بوقوفها في الموقف	الترتيب
قرمقول الورثة من الجهة الغربية	قسم ثاني	٧٠	١
الدخولية ثمة ٣ من الجهة القبليية	»	٢٠	٢
ميلان الشونه من الجهة الغربية	»	٦٠	٣
محطة التريلان	الحوض	٤٤	٤

مادة ٣ - لا يجوز وقوف العربات المذكورة في غير المواقع المنصوص عنها بالمادة السابقة إلا بقدر الشحن والتفريغ ومن يخالف ذلك يجازى بالعقوبات المينة في المادة التاسعة من لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة من محافظة السويس في ١٠ يناير سنة ١٨٩١

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ١٦ مايو سنة ١٩٠٠
مادة ١ - قد تخصصت المواقف المينة بالجدول الآتي لوقوف عربات
الكلاب بمدينة اسكندرية

نمرة ١٧٣
المواقف باسكندرية

عدد العربات	الجهة الكائن بها الموقف	اسمه الاقسام
١٢	المنشية الصغيرة	المنشية
٦	شارع جامع الشيخ (١)	»
٦	» منان بشا على ساحل البحر	»
١٠	» الترساه	الكمرل
٦	» الكمرل القديم	»
١٠	» الكوبرى القديم	البان
٥	» كوم للناضورة	»
٥	» ورشة الطوبجيه	»
١٠	» الجياه	ميناء البصل
١٥	» بريجس	»
٣	» رصيف محطة القبارى بالقرب من الباب	»
٥	» القبارى تجاه العوايد	»
٥٠	» رصيف المحطة	»
٦	» مخزن الغاز	»
٤٠	» الكوبرى الجديد	»
١٥	» جريل بشارع شرق	الطارين
١٠	» سليم قبودان	»
٨	» استبالية الميرى	»
١٠	» حوش محطة اسكندرية	»
١٥	» باب سدره البراني بالقرب من الجياه	محمدين
١٥	» باب الجديد بالقرب من طاية نمرة ١٠	»
١٠	» المدهد بالقرب من المحطة	»
٣	» السوق بشارع رشيد	الزل
٣	» مشمس الجير	»
٢٠	» دوان الكمرل	الارصقه
١٥	» تقشيش البساووت	»

(١) بنه على قرار صادر في ١٣ يوليو سنة ١٩٠٠ ألقى موقف شارع جامع الشيخ
واسيندل بموقف ميدان محمد على أمام قهوة أوروبا .

فصل ٢ مادة ٢ - لا يجوز وقوف العربات المذكورة في غير المواقف المنصوص عنها في المادة السابقة الا بقدر الشحن والتفريغ ومن يخالف ذلك يجازى بالعقوبات المبينة في المادة التاسعة من اللائحة المذكورة

نمرة ١٧٤ قرار صادر من مديرية بني سويف في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠
المواقف ببني سويف مادة ١ - قد صار تعيين الموقفين الآتي بيانهما بعد لوقوف عربات النقل والصندوق والحمار بيندر بني سويف

مدد

١ موقف بجوار كوبري الغراوى

١ « عينان الحمام قرب حلقة السمك

مادة ٢ - صار ابطال الموقفين السابق بتخصيصهم للحمار بيندر بني سويف ضمن الجدول الملحق باللائحة الصادرة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦

مادة ٣ - من يخالف هذا القرار يعاقب بالعقوبة المنصوص عنها في اللائحة الخاصة بحرقته

نمرة ١٧٥ قرار صادر من محافظة دمياط في ١٧ يوليو سنة ١٩٠١
المواقف بدمياط مادة ١ - قد تخصصت المواقف المبينة بعد لوقوف عربات النقل والصندوق بمدينة دمياط

مدد

١ موقف بمحطة الخس بجوار رعة البرية الرودوم

٢ « بأحر شارع الخليج من شرق بجوار الشيخ أبو قرية

٣ « في متوسط شارع الخليج من الغرب بجوار منزل المتزلاوى القديم

مادة ٢ - لا يجوز وقوف العربات المذكورة في غير المواقف المنصوص عنها بالمادة السابقة الا بقدر مدة الشحن والتفريغ

مادة ٣ - من يخالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المنصوص عنها باللائحة

- فصل ٢
العريضة
نمرة ١٧٦
المواقف بسيوط
- قرار صادر من مديرية أسسيوط في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠١
- وقوف عربات النقل والصندوق بيندر أسسيوط ومنفلوط وأبو تيج وناحية صدفا
يكون بالمواقف الآتية
(بيندر أسسيوط)
- موقف بجوار المنسوب
» بالمحطة من الجهة البحرية
» بالجرا بجوار وابور المياه من جهته القبليّة
(بيندر منفلوط)
- موقف في مدخل البلد بين حوش يونس افندي رأفت ومدفن الشيخ المبشر غرب البلد
» بسوق الغلال القديم
(بيندر أبو تيج)
- موقف بالميدان الموجود شرق الاستاذ الفرغل
» بالميدان الموجود شرق محطة السكة الحديد
(بناحية صدفا)
- موقف بالميدان الكائن شرق محطة السكة الحديد

- نمرة ١٧٧
المواقف بيندر المنصورة
- قرار صادر من مديرية الدقهلية في ٣ يونيو سنة ١٩٠٢
- وقوف عربات النقل والصندوق بيندر المنصورة يكون في المواقف الآتية

المواقف	عدد العربات	الجهة الكائن بها الموقف
١	١٠	موقف في الميدان المذلل لتألف العمودية بأول شارع الخلا
٢	٢٥	» بجافة القطن القديمة بجوار شارع البحر نمرة ٢١ من الجهة القبليّة
٣	١٠	» بجهة وابور بلانت بجوار حائط الراور المذكور من الجهة الغربية
٤	٢٠	» بنشاطي البحر الصغير بالأرض ملاك الحكومة الكائنة بالجهة الشرقية من جسر البحر
٥	١٥	» بجهة سيدى بلين بأرض الحكومة المجاورة للجمع من الجهة الشرقية
٦	٥	» بجهة قرية خضر بأرض الجبابة القديمة بجوار شارع الجملة من الجهة الغربية
٧	٤٥	» بأول شارع التلانيه بأرض الجبابة القديمة بجوار الجامع الجديد من الجهة القبليّة

فصل ٢

الغربية

نمرة ١٧٨

المواقف بئندرى
المواقف بئندرى

قرار صادر من مديرية قنا في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٠٢
(وصار تعديله بمقتضى القرار الصادر في ٦ يوليو سنة ١٩٠٣)
وقوف عربات النقل والصندوق بقنا والاقصر يكون في المواقف الآتية
(في بئندرقنا)

مواقف عند العربات

١ ١٠ موقف على جسر الخور بالوسعة تجاه شارع سوق الغلال
(في بئندراقصر)

١ ٣ موقف داخل الدرازين قبل المحطة (قرار ٦ يوليو سنة ١٩٠٣)
٢ ٥ » بموردة الاقصر الغربية تجاه المنزل الاثرى لمعبد الاقصر
٣ ٥ » بسوق الاقصر من الجهة الغربية

قرار صادر من مديرية الغربية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤

وقوف عربات النقل والصندوق في بنادر طنطا وكفر الزيات وزقنى والمحله
الكبرى يكون بالمواقف الآتية : -

نمرة ١٧٩

المواقف في بنادر
طنطا وكفر الزيات
والمحله الكبرى

(بئندر طنطا)

مواقف عند العربات

١ ٣٥ في النقطة الكائنة خارج مخازن السكة الحديد الاميرية قبل
مكتب البوستة

١ ٨ في سوق العدى قبل ترعة الجعفرية

(بئندر كفر الزيات)

١ ١٥ في شارع البحر بجانب محطة السكة الحديد الاميرية

(بئندر زقنى)

١ ٨ في شارع سندبسط بجانب فابريكة قسطندى كندينيكو

(بئندر المحله الكبرى)

١ ٢٠ في النقطة ملك مصلحة السكة الحديد الاميرية الكائنة خارج

سور مستودع البضائع بحرى باب هذا المستودع

سائقو الحيوانات

فصل ٢
سائقو الحيوانات

قرار صادر من محافظة مصر في ١١ ابريل سنة ١٨٩٤

مادة ١ - كل سائق حيوانات جل يجب عليه أن يقيد اسمه ولقبه
وسمه ومحل سكنه في دفتر يحفظه البوليس لهذه الغاية
نمرة ١٨٠
لأحكام سائق الحيوانات
بمدينة القاهرة

وهذا القيد يحصل بناء على شهادة تعطى للسائق من شيخ حارته دالة على حسن سلوكه ولا تعطى هذه الشهادة لكل من لم يبلغ سن العشرين سنة أولن يكون تجاوز الخمسين سنة وبعد القيد تعطى شهادة بذلك من البوليس للسائق فعليه أن يبرزها لرجال البوليس متى طلبت منه

وفي المديريات تعطى هذه الشهادة من عمدة البلد أو شيخ الحارة (راجع القرارات الآتية بعد)
مادة ٢ - يجب على كل سائق أن يضع على ذراعه الشمال صفيحة من نحاس منقوشا عليها نمرة قيده المتسلسلة بالعربي والفرنكي

مادة ٣ - لا يجوز لأى سائق أن يكون يعهده أكثر من أربعة جبر اذا كان حمارا أو أكثر من بعيلين اذا كان بغالا أو أكثر من جيلين اذا كان جالا أو أكثر من رأس بقرا أو جاموس اذا كان كلالا

ويجب أن تكون الحيوانات سليمة وخالية من الجروح

مادة ٤ - لا يجوز للسائقين أن يحملوا حيواناتهم أكثر من طاقتها

ويجب عليهم أن يمشوا الهويئا وأن يبروا بالجانب الايمن من الطريق

مادة ٥ - كل مخالفة لنص هذه اللائحة يجازى مرتكبها بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا ميريا

قرار صادر من مديرية القايمومية في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٩٣

نمرة ١٨١
مديرية القايمومية

(ونشر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣)

(كص القرار نمرة ١٨٠)

فصل ٢ العريحية

قرار صادر من مديرية المنيا في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٣

(ونشر في ٣ فبراير سنة ١٨٩٤)

كنص القرار غرة ١٨٠ ويسرى في المنيا وأبو قرقاص والمعصرة وسمالوط
وقلوصنا ومطاي وبني مزرا وأبا ومغاغة والقشن والشخ فضل وبني حسن الشروق

غرة ١٨٢

مديرية المنيا

قرار صادر من محافظة السويس في ١٠ يناير سنة ١٨٩٤

(ونشر في ٣١ يناير سنة ١٨٩٤)

كنص القرار غرة ١٨٠ ويسرى في مدينة السويس

غرة ١٨٣

مدينة السويس

قرار صادر من محافظة دمياط في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤

(ونشر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٤)

كنص القرار غرة ١٨٠ ويسرى في مدينة دمياط

غرة ١٨٤

مدينة دمياط

قرار صادر من مديرية الدقهلية في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٤

(ونشر في ٣١ مارس سنة ١٨٩٤)

(كنص القرار غرة ١٨٠ ويسرى في بندري المنصورة وميت غمر وفي
نواحي السنبلان وذكرفس ومنية سمند وفارسكور والمنزلة)

غرة ١٨٥

مديرية الدقهلية

قرار صادر من مديرية البحيرة في أول مارس سنة ١٨٩٤

(ونشر في ١٩ مارس سنة ١٨٩٤)

(كنص القرار غرة ١٨٠ ويسرى في منهور والمحمودية وأبو حصص وكفر الدوار)

غرة ١٨٦

مديرية البحيرة

قرار صادر من مديرية بني سويف في ٣ مارس سنة ١٨٩٤

(ونشر في ١٧ مارس سنة ١٨٩٤)

(كنص القرار غرة ١٨٠ ويسرى في بندر بني سويف ونواحي فن العروس
والمصاوب والزراوية وبوش وبلغيا وبيا وقنيش والسقطات)

غرة ١٨٧

مديرية بني سويف

قرار صادر من محافظة رشيد^(١) في ٥ مارس سنة ١٨٩٤
(ونشر في ٢٤ مارس سنة ١٨٩٤)
(كنص القرار غمرة ١٨٠ ويسرى في مدينة رشيد وضواحيها)

قرار صادر من مديرية قنا في ١٨٩٤ مارس سنة
(ونشر في ١١ ابريل سنة ١٨٩٤)
(كنص القرار غمرة ١٨٠ ويسرى في بنادر قنا وقوص ونقادة والاقصر
واسنا وبشنا ونجع جادى و٣٠ جوره وفرشوط وارمنت والمطاعنة)

قرار صادر من مديرية الفيوم في ٢١ مارس سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤)
(كنص القرار غمرة ١٨٠ ويسرى في مدينة الفيوم وسنورس والعدوة
وأبوكساء والطسا وإنشواى الرمان وطهار)

قرار صادر من مديرية الشرقية في ٢٦ مارس سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤)
(كنص القرار غمرة ١٨٠ ويسرى في بنادر الزقازيق وبليس ومنيا القمح
والابراهيمية ومحطة فاقوس وهيا)

قرار صادر من مديرية أسسوط في شهر مارس سنة ١٨٩٤
(ونشر في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤)
(كنص القرار غمرة ١٨٠ ويسرى في أسسوط ومنفلوط وملوى ودبروط
وأبنوب وصدف وأبوتيج)

(١) بناء على الامر العالي الصادر في ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٥ أُلغيت مخالطة رشيد
وجعلت مركزا تابعاً للمديرية البصرية

قرار صادر من مديرية الجيزة في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٤ (ونشر في ١٦ ابريل سنة ١٨٩٤)	فصل ٢ سائقو الحيوانات نمرة ١٩٣ مديرية الجيزة
كنص القرار نمرة ١٨٠ ويسرى في بندر الجيزة وامبليه والبدرشين والمناشي وبولاق الدكرور	
قرار صادر من مديرية الغربية في ١٧ ابريل سنة ١٨٩٤ (ونشر في ٢٥ ابريل سنة ١٨٩٤)	نمرة ١٩٤ مديرية الغربية
كنص القرار نمرة ١٨٠ ويسرى في بنادر طنطا والحلة الكبرى وزقني وسمنود وكفر الزيات وسوق وقوه وشربين وكفر الشيخ وطلخا وبلقاس ونبروه والجعفرية وميت بره وبحلة أبو على الغربية	
قرار صادر من محافظه القنال في ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٤ (ونشر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٤)	نمرة ١٩٥ برسعيد والاسماعيليه
كنص القرار نمرة ١٨٠ ويسرى على مدينتي بورسعيد والاسماعيليه	
قرار صادر من مديرية المنوفيه في ٢٣ يوليو سنة ١٨٩٤ (ونشر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٤)	نمرة ١٩٦ مديرية المنوفيه
كنص القرار نمرة ١٨٠ ويسرى في شين الكوم ومنوف وتلا والباحور ومليج وبركة السبع وأشمون	
قرار صادر من مديرية جرجا في ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٤ (ونشر في ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٤)	نمرة ١٩٧ مديرية جرجا
كنص القرار نمرة ١٨٠ ويسرى في نواحي طما ومشطا وطهطا والمرانا وجزيرة شندويل وسوهاج واخميم والمنشاء وجرجا والعسيرات والبلينا	
قرار صادر من مديرية اصوان في ٢٣ اكتوبر سنة ١٩٠٠ كنص القرار نمرة ١٨٠ ويسرى في بندر اصوان وفي الشلال	نمرة ١٩٨ بندر اصوان

البويعية (مساحو الجزم)

فصل ٢
البويعية
(مساحو الجزم)

نمرة ١٩٩
لائحة البويعية
مساحو الجزم

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٤
(وصار تكيله بالقرار الصادر في ١٦ يناير سنة ١٨٩٩)

مادة ١ - يجب على كل شخص متعاطي الآن أو يتعاطى في المستقبل صناعة بويعي (مساح جزم) في أى مدينة أو بلدة أن يحضر لديوان المحافظة أو المديرية المقيم في دائرتها لتفيد اسمه ولقبه ومحل سكنه وشيخ حارته وتعطى له رخصة مجاناً وأصحابها أوصافه وتجدد هذه الرخصة في كل سنة

ويجب على صاحب الرخصة إبرازها لرجال البوليس كلما طلبت منه

ليس تجدد الرخصة ضرورياً الآن (منشور نظارة الداخلية نمرة ١٣٣ الرقم ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥)
« لا تعطى رخصة بويعي (مساح جزم) لأى شخص يزيد عمره عن الأربع عشرة سنة إلا إذا كان عاجزاً عن التكسب من حرفة أخرى بسبب ضعف أو عاهة في جسمه

» تمنح الرخصة من كل بويعي يبلغ سن الأربع عشرة سنة ما لم يكن عاجزاً عن التكسب من حرفة أخرى كما ذكر آنفاً (مقرناً بزيادة بناء على القرار الصادر في ١٦ يناير سنة ١٨٩٩)

مادة ٢ - كل بويعي (مساح جزم) يجب عليه أن يضع صفحة من نحاس بصفة ظاهرة على ذراعه الأيمن وأخرى على الصندوق وأصحابهما نمرة بالأرقام العربية والفرنكية بحسب الرسم الذى تقرره المحافظة أو المديرية

« لا يجوز للبويعي (مساحو الجزم) اتباع المارة أو مضايقتهم أو الأكل من الألاح عليهم وكذلك لا يجوز لهم أن يتجمعوا في الشوارع أمام القهاوى والمحللات العمومية (فترة إضافية بناء على القرار الصادر في ١٦ يناير سنة ١٨٩٩)

مادة ٣ - إذا فقدت الرخصة من أحد البويعي (مساحو الجزم) فعليه أن يجبر المحافظة أو المديرية بذلك ومتى تحقق لها صحة فقد الرخصة تصرف إليه خلافها أما إذا فقدت النمرة فتعطى إليه خلافها بالثمن

مادة ٤ - كل من خالف نصوص هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا ميرا ومن عادتها الى ارتكاب المخالفة تضاعف عقوبته ويكون للمحافظة أو المديرية الحق في سحب الرخصة منه لمدة معينة أو نهائيا

فصل ٢
التراجعة والادلاء
العموميون

التراجعة والادلاء العموميون

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥
(وصار تعديله بمقتضى القرار الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧)
بعد الاطلاع على المادة (٣٤٠) من قانون العقوبات المختلط والمادة (٣٥١) من قانون العقوبات الاهلي

مادة ٢٠٠
لائحة بشأن تعاطي
حرفة التراجعة والادلاء
العموميين

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥

مادة ١ - يجب على كل شخص يريد تعاطي حرفة ترجان أو دليل عمومي أن يطلب قيد اسمه في المحافظة أو المديرية التابعة اليها الجهة التي يرغب تعاطي هذه الحرفة بها مع بيان اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته

ومع ذلك فلا يجوز اجراء القيد المذكور الا بعد الاطلاع على شهادة عن سوابق الشخص وبعد أن يثبت معرفته بأحدى اللغات الاجنبية

مادة ٢ - صورة القيد التي تعطى لاصحاب الشأن على شكل مركي تكون بمثابة رخصة ويوضع عليها نمرة قيد كل ترجان أو دليل واسمه ولقبه ومحل اقامته مع بيان اللغة التي يعرفها

ويجب ابراز هذا المركي كلما طلب ذلك رجال البوليس أو المسافرون ويكون غن المركي المذكور قرشين

مادة ٣ - يجب تقديم المركي المنصوص عليه في المادة السابقة الى البوليس في آخر السنة للتأشير عليه
فاذا صدر حكم على الشخص في أثناء السنة لارتكابه جناية أو فحشاء فخل باستقامته يسحب منه المركي

مادة ٤ - يجب على الترجان أو الدليل العموي الذي يفقد السركى المعطى له أن يبلغ ذلك للحافظة أو المديرية لتعطى له سركيا آخر بعد إجراء التحقيقات اللازمة لاثبات فقد السركى الاول

فصل ٢
التراجمة والادلاء
العمويون

مادة ٥ - لا يجوز للتراجة والادلاء العمويين أن يعترضوا المسافرين الا اذا أثبتوا انهم طلبوا لمرافقتهم ويجب عليهم أن ينتظروهم في الموارد بدون الحاح عليهم

مادة ٦ - تحديد تعريفه أجر التراجمة والادلاء العمويين ونسرها يكونان بعمرة نحافظ أو مدير كل جهة وله أن يعدلها كلما رأى ضرورة لذلك ولا يجوز المطالبة بأجرة أزيد من التعريفه

مادة ٧ - يجب على الأشخاص الذين يتعاطون الآن حرفة ترجان أو دليل عموي استغناء ما تقتضيه الاحكام السابقة الذكر في ظرف ٣٠ يوما من تاريخ العمل بهذه اللائحة

مادة ٨ - تسرى أحكام هذه اللائحة على جميع التراجمة والادلاء العمويين سواء كانوا يتعاطون حرقهم على الانفراد أو كانوا مخصصين للفنادق أو لمكاتب السفر الخاصة بالسياح أو لاي محل من هذا القبيل كما أنها تسرى أيضا على الأشخاص الذين حرقهم قيادة الجاج وخدمتهم واسكانهم وهؤلاء الأشخاص هم المعروفون باسم سماسرة

مادة ٩ - لا يجوز للادلاء والسماسرة وغيرهم الذين يجلبون الجاج الى محلات الميت والمنصوص عنهم في المادة السابقة أن يبيعوا لهم تذكرة سفر سواء عند ذهابهم الى مكة المكرمة أو عند العودة منها بل لهم فقط أن يرافقتهم الى توكيل الملاحه للحصول منها عليها

مادة ١٠ - (تمتد بمقتضى القرار الصادر في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ كما يأتي) كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ الى ١٠٠ قرش ويجوز مراعاة الظروف المخففة للعقوبة

(١) لقد صدر هذا القرار بعد الموافقة عليه من الجمعية العمومية بمكة الاستثناف المختلطة في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧

وفي حالة العود لارتكاب هذا الامر يجوز للقاضي الذى يتطرق في المخالفة أن يحكم بسحب الرخصة مؤقتاً أو نهائياً
مادة ١١ - يسرى مفعول هذه اللائحة في الجهات التى يرى فيها ضرورة لذلك بمقتضى قرار يصدر من المحافظ أو المدير ويتبدئ العمل به بعد مضي ٣٠ يوماً من تاريخ نشره وتلقى جميع الاحكام التى تكون مخالفة لهذه اللائحة

فصل ٢
التراخيص والادلاء
العموميون

قرار صادر من محافظة مصر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦
مادة ١ - يسرى مفعول لائحة التراجة والأدلاء العموميين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة محافظة مصر
مادة ٢ - تعريف الدليل العموى أو الترجان تكون على الوجه الآتى بالعملة الصاغ

نمرة ٢٠١
ميران اللائحة في مدينة
القاهرة

٨ عن كل ساعة
٢٠ عن كل يوم بدخل المحروسة
٣٠ * * * خارج المحروسة

القرار الصادر من مديرية قنا في ١٣ يناير سنة ١٨٩٦
مادة ١ - يسرى مفعول لائحة التراجة والأدلاء العموميين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة هذه المديرية
مادة ٢ - أجرة الترجان أو الدليل العموى تكون على حسب التعريف الآتية
٤٠٠ في الساعة الواحدة متى كانت المدة لحد ثلاث ساعات
٢٠ عن كل ساعة متى كانت المدة تستغرق زمناً زيادة عن الثلاث ساعات لحد البمان ساعات
٢٠٠ أجرة عن كل يوم كامل

نمرة ٢٠٢
ميران اللائحة
في مديرية قنا

فصل ٢ التراجه
والادلاء العموميين

نمرة ٢٠٣

مرافعة الاشحة
في مدينة السويس

القرار الصادر من محافظة السويس في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٦

ومار تعديله بالقرار الصادر في ١ نوفمبر سنة ١٩٠٥

مادة ١ - يسرى مفعول لأشحة التراجه والادلاء العموميين الصادرة
من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة محافظة السويس

مادة ٢ - (تعديت بالقرار الصادر في ١ نوفمبر سنة ١٩٠٥)

تعريف الدليل العموي أو الترجان تكون على الوجه الآتي بالعملة الصاغ

٦٠ عن الساعة الواحدة في خلال الثلاث ساعات الاولى

٣٠ عن كل ساعة تزيد عن الثلاث ساعات الاولى

٢٥٠ عن يوم كامل بداخل المدينة

٣٠٠ عن يوم كامل خارج المدينة

القرار الصادر من مديرية القليوبية في ٢٨ يناير سنة ١٨٩٦

نمرة ٢٠٤

مرافعة الاشحة
في مديرية القليوبية

مادة ١ - يسرى مفعول لأشحة التراجه والادلاء العموميين الصادرة
من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة هذه المديرية

مادة ٢ - تعريف الدليل العموي أو الترجان تكون على الوجه الآتي
بالعملة الصاغ داخل وخارج البلاد

٨ عن كل ساعة

٢٠ » يوم

القرار الصادر من مديرية البحيرة في ٣٠ يناير سنة ١٨٩٦

نمرة ٢٠٥

مرافعة الاشحة
في مديرية البحيرة

مادة ١ - يسرى مفعول لأشحة التراجه والادلاء العموميين الصادرة
من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة هذه المديرية

مادة ٢ - أجرة الترجان أو الدليل العموي تكون على حسب التعريف الآتية

٦٠ عن كل ساعة

٢٥٠ » يوم كامل

القرار الصادر من محافظة عموم القنال في ١٣ فبراير سنة ١٨٩٦

فصل ٢
التراجع والادلاء
العموميون

وصار تعديله بالقرار الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٠١

مادة ١ - يسرى مفعول لائحة التراجع والادلاء العموميين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة محافظة عموم القنال

نمرة ٢٠٦
مران اللائحة في دائرة
حقوق محافظة عموم
القيال

مادة ٢ - تعريفة الدليل العموي أو التبرجان تكون على الوجه الآتي بالعملة الصاغ

١٠ عن الساعة الاولى

٨ كل ساعة بعد الساعة الاولى

٤٠ عن كل يوم بناء على القرار الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٠١

قرار صادر من محافظة الاسكندرية في ٢٤ فبراير سنة ١٨٩٦

نمرة ٢٠٧

مادة ١ - يسرى مفعول لائحة التراجع والادلاء العموميين الصادرة من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٩٥ في دائرة هذه المحافظة

مران اللائحة في مدينة
الاسكندرية

مادة ٢ - تعريفة الدليل العموي أو التبرجان هي ثمانية قروش أميرة في الساعه وعشرون قرشا عن كل يوم بداخل مدينة الاسكندرية وثلاثون قرشا عن كل يوم خارج الاسكندرية ولا يجوز له أن يطلب أجرة أكثر منها ولمحافظة اسكندرية تعديل هذه التعريفة اذا شاعت

قرار صادر من مديرية اصوان في ١٦ اكتوبر سنة ١٩٠٠

نمرة ٢٠٨

مادة ١ - يسرى مفعول لائحة التراجع والادلاء العموميين المذكورة آنفا في دائرة مديرية اصوان

مران اللائحة في مديرية
اصوان

مادة ٢ - أجرة الدليل العموي أو التبرجان تكون على حسب التعريفة الآتية

٤٠ في الساعة الواحدة متى كانت المدة لحد ثلاث ساعات

٢٠ عن كل ساعة بعد الثلاث ساعات الاولى

٢٠٠ عن كل يوم كامل

فصل ٢

الكتبة العمومية
(العرض الحجي)

نمرة ٢٠٩

ترجمة اسكندرية

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ٧ مايو سنة ١٩٠٤

كل ترجان أو دليل عمومي عدل من يكون مستخدما في أحد الفنادق أو يطرف أحد متعهدي السائحين ويكون لابساً علامة الفندق أو التعهد يجب عليه أن يضع على صدره صفحة من نحاس بكيفية ظاهرة وبحسب الشكل الذي تعطيه المحافظة وهذه الصفحة ينقش عليها اسم مهنته ونمرة قيده باللغة العربية ولغة افرنيكية ويكون ثمنها ثمانية قروش صاغ ويجب عليه أيضا أن يحمل شهادة تحقيق شخصية تصرف له من المحافظة وتحتوي على بيان أوصافه وعلى صورة الفوتوغرافية وأن يبرزها عند الطلب .

الكتبة العمومية (العرض الحجي)

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٦ يناير سنة ١٨٩٤

نمرة ٢١٠

لائحة بشأن
الكتبة العمومية
(العرض الحجي)

مادة ١ - كل شخص يشغل الآن أو يريد أن يشغل في المستقبل بحرفة كاتب عمومي (عرض الحجي) في أي مدينة أو بندر يجب عليه أن يقدم طلبا للمحافظة أو المديرية المقيم في دائرتها على ورقة تمغة من فئة ثلاثة قروش مينا فيه اسمه ولقبه وجنسه ومحل سكنه ومقذارسه وما يعرفه من اللغات ويرفق مع هذا الطلب شهادة من مخصين معتمدين دالة على استقامته وحسن سلوكه .

مادة ٢ - تعد كل مديرية أو محافظة دفترًا لتقيد هذه الطلبات بفترة متسلسلة متى كانت الشهادات المقدمة معها معتمدة ومستوفاة

مادة ٣ - في ظرف عشرة أيام من تاريخ تقديم كل طلب يخبر الطالب في القات التي يريد الاشتغال بالكتابة بها وهذا الاختبار يكون بواسطة لجنة يعينها المدير أو المحافظ من موظفي المديرية أو المحافظة ومتى قررت هذه اللجنة لياقته تعطيه المديرية أو المحافظة رخصة من دفتر قسمة تبين لصاحبها الاشتغال بحرفة كاتب عمومي (عرض الحجي) في القات التي تبين فيها وفي الجهة التي تبين بها

فصل ٢

الكتابة العمومية
(العرض الحلية)

مادة ٤ - يجب على كل كاتب عمومي (عرض الحلية) أن يضع اسمه في ذيل كل ورقة أو عريضة يكتبها مع إيضاح اسم الجهة والتاريخ الواقعة فيها الكتابة ويجب عليه ملازمة الأمانة والصدقة في ممارسة حرفه مع اجتناب ما يخالف القوانين أو يخل بالنظام العام أو يغير الآداب العمومية

مادة ٥ - كل كاتب عمومي (عرض الحلية) يريد الانتقال من البلد المجرى ممارسة حرفه بها إلى بلد أخرى عليه أن يخبر المديرية أو المحافظة المقيم في دائرتها بذلك وهي تؤثر في دفترها قريين اسمه في الرخصة التي بيده بما يفيد انتقاله للجهة المنتقل إليها

وكذا يلزمه أن يطلب قيد اسمه بدفاتر المديرية أو المحافظة التي انتقل إلى دائرتها ويستحصل على تأشير منها بذلك على رخصته قبل أن يمارس حرفه في البلد المنتقل إليها

مادة ٦ - كل كاتب عمومي (عرض الحلية) يريد ترك هذه الحرفة عليه رد الرخصة للجهة المقيم في دائرتها وهي تؤثر في دفترها بذلك

مادة ٧ - تنتخب المديرية أو المحافظة في كل مدينة أو بندر من ترى فيه الحاجة والاستعداد من الكتابة العمومية ليكون شيئا عليهم ويكون هذا الشيخ مكلفا بملاحظة الكتابة العمومية المقيمين في جهته وتبليغ البوليس عن يخالف نصوص هذه اللائحة ومن يمارسها بدون رخصة

مادة ٨ - من يمارس هذه الحرفة بدون رخصة يعاقب بدفع غرامة من ٥٠ قرشا إلى ١٠٠ قرش ومن يخالف باقي نصوص هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من ٥ قروش إلى ٢٥ قرشا وفي حالة تكرار وقوع المخالفة يجوز للمحافظ أو المدير سحب الرخصة من المخالف عن مدة لا تتجاوز شهرا واحدا وأما إذا تكرار وقوع المخالفة من أحد الكتابة العمومية ثلاث دفعات في بجرنته واحدة من ممارسته حرفه فيجوز سحب الرخصة منه نهائيا

البيوت المالية المستغلة بتسليم النقود على رهونات

فصل ٢ تسلف
النقود على رهونات

مادة ٢١١

لائحة البيوت المالية
المستغلة بتسليم
النقود على رهونات
فيما يتعلق بالاجانب

(الامر العالي الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠)

المختلطة

مادة ١ - لا يجوز انشاء بيت مالى لتسليف النقود على رهونات بغير اذن الحكومة ومع ذلك فلا يسرى مفعول امرنا هذا على المحلات التى تسلف النقود على رهونات معنوية (مثل السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التى تسلف على البضائع الجديدة والاصناف الزراعية

مادة ٢ - تصدر الرخصة من ناظر الداخلية وله الحق فى تفتيش المحلات المذكورة عند ما يرى لزوما لذلك ويجوز لأفتشين أن يطلعوا على الدفاتر ويتحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الأشياء المرهونة ويتأكدوا من مراعاة الأحكام التى قضى بها القانون أو أوجبها الرخصة

فإذا كان صاحب المحل أجنبيا لزم إخطار القسلاو التابع لها مقدما لكي تتمكن من الحضور فى التفتيش اذا شئت

مادة ٣ - يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على الرهونات أن يؤمن إحدى الشركات المقبولة لدى الحكومة على الأشياء المرهونة وعلى الاماكن المودعة فيها

فإذا احترق الرهن أو ضاع كان المحل مسؤولا عن القيمة المقدرة له مع اضافة الربح عليها

مادة ٤ - عند تسليم النقود الى المستلف يعطى له أيضا وصل يشتمل على البيانات الآتية

فصل ٢

تسليف النقود
على رهون

- (أولاً) مقدار السلفة
(ثانياً) بيان الرهن بالتفصيل
(ثالثاً) قيمة الرهن
(رابعاً) تاريخ استحقاق السلفة

ويجب على كل مودع أن يعرض على عقد ايداع الرهن فاذا كان أميناً
وقع ضامنه على العقد المذكور
ويجوز أن تستثنى من هذا الحكم عقود ايداع الخاصة بأشياء قيمتها أقل
من ٢٥٠ قرشاً صاعاً

مادة ٥ - ولا يجوز أن يزيد مقدار الفائدة السنوية عن ٩ في المائة
وفضلاً عن ذلك يجوز تحصيل عوائد عن تقدير القيمة والمقاس والتخزين
ولا يجوز أن يزيد مقدار هذه العوائد عن ٤ في المائة اذا كانت السلفة أقل
من ٢٥٠ قرشاً صاعاً ولا عن ٣ في المائة اذا كانت فوق ذلك ويكون تحصيل
هذه العوائد باعتبار سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة

مادة ٦ - تكون السلفيات لميعاد ثلاثة أو ستة شهور ويجوز تجديدها
باتفاق المسلف والمستلف

مادة ٧ - في حالة عدم الدفع عند حلول الميعاد تباع الاشياء المرهونة
طبقاً للقواعد المقررة في القانون بخصوص الرهن التجاري
وزيادة على ذلك ففي حالة ما اذا كان مقدار السلفة زائداً عن عشرة جنيهات
مصرية يصير أخطار الأشخاص الذين وقعوا على عقود ايداع بخطاب موصى
عليه قبل تقديم الطلب الى قاضي الامور الوقتية بمثابة أيام

مادة ٨ - اذا كان المبلغ المتحصل من البيع يزيد عن المستحق على
المستلف من رأس مال وفوائد وعوائد حفظ ومصاريف بيع فتمنع الزيادة
تحت طلبه مدة ثلاث سنوات ولا يستحق لها فوائد ما فذا لم يطلبها في الميعاد
المذكور صارت حقاً للمستلف

مادة ٩ - فتح أو تسخير محل تسليف النقود على رهونات بدون الرخصة المنصوص عليها يستوجب العقوبة بالحبس من يوم واحد الى ٧ أيام ويصدر الحكم على كل حال باقفال المحل

فصل ٢
تسليف النقود
على الرهونات

أما سائر المخالفات الأخرى لأحكام أمرنا هذا فتكون عقوبتها الحبس من ٢٤ ساعة الى أسبوع والغرامة من ١٠ قروش صاغ الى مائة قرش صاغ أو إحدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز قبول الظروف المخففة ويجوز الحكم باقفال المحل

مادة ١٠ - لا يجوز التسليف على رهونات للأولاد الذين يقل سنهم في الظاهر عن ١٢ سنة ولا للأشخاص الذين في حالة السكر أو الذين تسلمن عليهم الحشيش أو الذين هم بالبداهة غير أهل للتعاقد نظرا لحالهم العقلية

مادة ١١ - تقويم غنى المرهونات يكون بمعرفة أشخاص مأذونين بذلك من ناظر الداخلية

مادة ١٢ - إذا حصلت المطالبة برد الشيء المرهون بسبب السرقة أو بأي سبب آخر وجب على المالك إجراء ما يأتي (أولا) أن يثبت بالطرق القانونية حقه في الملكية

(ثانيا) أن يدفع المبلغ المطلوب على الرهن من رأس مال وفوائد إلا إذا كان الدائن قد أمكنه العلم في وقت التسليف بأن الشيء المرهون لم يكن ملكا للمقترض أو ان المقترض لم يكن يجوز له رهنه

مادة ١٣ - يجري العمل بهذه الأحكام بعد شهر من نشرها طبقا للأحكام المقررة في المادة ٣ من الكتاب الأول من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة

مادة ١٤ - على ناظرى الداخلية والمقاتية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

فصل ٢

تسليف النقود
على رهونات

مادة ٢١٢

تنفيذ الامر العالى

قرار من تطاردا الحفانية في ٣ مارس سنة ١٩٠١

ان الامر العالى الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشأن البيوت المالية المستغلة بتسليف النقود على رهونات قد نشر في الوقائع المصرية المؤرخة ٢٨ منه نمرة ١٤٨ وابتداء من يوم ١٩ فبراير الماضى صار ايداع نسخ من هذا الامر بكل لغة من اللغات القضائية في كل مديرية ومحافظة وبطرف كل قنصلات وفي أقلام كتاب محكمة الاستئناف وباقي المحاكم المختلطة طبقا للمادة ٣٥ من الكتاب الاول من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة

فبناء عليه يعمل بحكام ذلك الامر ابتداء من ١٩ مارس الجارى

الامر العالى الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٠١

بعد الاطلاع على امرنا الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ بشأن البيوت المالية المستغلة بتسليف النقود على رهونات وذلك بناء على الاتفاق الذى حصل مع الدول التى وافقت على انشاء المحاكم المختلطة

مادة ٢١٣
لائحة البيوت المالية
المستغلة بتسليف
النقود على رهونات
فيمانية على الأهالى

وحيث انه يقتضى سريان امرنا المشار اليه على الأهالى أيضا لتكون كافة البيوت المالية المستغلة بتسليف النقود على رهونات خاضعة لنظام واحد بدون تمييز

مادة ١ - لا يجوز انشاء بيت مالى لتسليف النقود على رهونات بغير اذن الحكومة ومع ذلك فلا يسرى مفعول امرنا هذا على المحلات التى تسلف النقود على رهونات معنوية (مثل السهام والسندات المالية ونحوها) وكذلك التى تسلف على البضائع الجديدة والاصناف الزراعية

مادة ٢ - تصدر الرخصة من نظارة الداخلية التى يجوز لها أن تفتش المحلات المذكورة عندما ترى لزوما لذلك ويجوز للفنشين أن يطلعوا على الدفاتر ويتحققوا من وجود عين الرهن ومن حالة الاشياء المرهونة ويتأكدوا من مراعاة الأحكام التى قضى بها القانون أو أوجبها الرخصة

مادة ٣ - يجب على كل محل يشتغل بالتسليف على الرهونات أن يؤمن
أحدى الشركات ضد الحريق المقبولة لدى الحكومة على الاشياء المرهونة وعلى
الأماكن المودعة فيها

فإذا احترق الرهن أو ضاع كان المحل مسؤولا عن القيمة المقدرة له مع إضافة
الربيع عليها

مادة ٤ - عند تسليم النقود الى المستلف يعطى له أيضا وصل يشتل
على البيانات الآتية

(أ و لا) مقدار السلفة

(ثانيا) بيان الرهن بالتفصيل

(ثالثا) قيمة الرهن

(رابعا) تاريخ استحقاق السلفة

ويجب على كل مؤدع أن يرضى على عقد ايداع الشيء المرهون فلذا كان
أنبيا وقع ضامنه على العقد المذكور

ويجوز أن تستثنى من هذا الحكم عقود الايداع الخاصة بأشياء قيمتها أقل
من ٢٥٠ قرش صاغ

مادة ٥ - ولا يجوز أن يزيد مقدار الفائدة السنوية عن ٩ في المائة
وفضلا عن ذلك يجوز تحصيل عوائد تامين ومقاس وتخزين

ولا يجوز أن يزيد مقدار هذه العوائد عن ٤ في المائة اذا كانت السلفة
أقل من ٢٥٠ قرش صاغ ولا عن ٢ في المائة اذا كانت فوق ذلك

ويكون تحصيل هذه العوائد باعتبار سنة كاملة مهما كانت مدة السلفة

مادة ٦ - تكون السلفيات لميعاد ثلاثة أو ستة شهور ويجوز تجديدها
باتفاق المسلف والمستلف

مادة ٧ - في حالة عدم الدفع عند حلول الميعاد تباع الاشياء المرهونة
طبقا للقواعد المقررة في القانون بخصوص الرهن التجاري

فصل ٣

تسليف النقود
على رهونات

فصل ٢

تسليف النقود
على رهونات

وزيادة على ذلك ففي حالة ما اذا كان مقدار السلفة زائداً عن عشرة جنيهات مصرية يصير اخطار الأشخاص الذين وقعوا على عقود الابداع بخطاب موسى عليه قبل تقديم الطلب الى قاضى الامور الوقتية بمثابة أيام

مادة ٨ - انازاد المبلغ المتحصل من البيع عن المستحق على المستلف من رأس مال وفوائد وعوائد حفظ ومصاريف بيع تحفظ الزيادة تحت طلبه مدة ثلاث سنوات بدون فائدة فاذا لم يطلبها فى الميعاد المذكور صارت حقاً للمستلف

مادة ٩ - فتح أو تشغيل محل لتسليف النقود على رهونات بدون الرخصة المنصوص عليها يستوجب العقوبة بالحبس من يوم واحد الى ٧ أيام ويصدر الحكم على كل حال باقتال المحل

أما سائر المخالفات الأخرى لأحكام أمرنا هذا فتكون عقوبتها الحبس من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع والغرامة من عشرة قروش صاغ الى مائة قرش صاغ أو احدى هاتين العقوبتين فقط ويجوز قبول الظروف المخففة ويجوز الحكم باقتال المحل

مادة ١٠ - لايجوز التسليف على رهونات للأولاد الذين يقل سنهم فى الظاهر عن ١٢ سنة ولا للأشخاص الذين فى حالة السكر أو الذين تسلطن عليهم الخشيش أو الذين تدل عليهم حالتهم العقلية أنهم غير أهل للتعاقد
مادة ١١ - تقويم ثمن الرهونات يكون بمعرفة أشخاص مأذونين بذلك من نظارة الداخلية

مادة ١٢ - انا حصلت المطالبة برّد الشيء المرهون بسبب السرقة أو بأى سبب آخر وجب على المالك اجراء ماأتى
(أولاً) أن يثبت بالطرق القانونية حقه فى الملكية
(ثانياً) أن يدفع المبلغ المطلوب على الرهن من رأس مال وفوائد ما لم يكن بلغ المسلف وقت التسليف بان الشيء المرهون لم يكن ملكاً للمستلف أو أنه لم يكن جائز التسلف رهنه

مادة ١٣ - على ناظرى الداخلية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه ويسرى مفعوله بعد مضى خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية

فصل ٢
المخالفات العمومية

المخالفات العمومية

مادة ٢١٤
لائحة المخالفات العمومية

(اللائحة الصادرة بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤)

بعد الاطلاع على اللائحة الصادرة بشأن المخالفات العمومية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١

وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ بمنع تعاطي الحشيش وبيعه في المخالفات العمومية المعدل بقرار آخر صادر في ١٩ مايو سنة ١٩٠٠ وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٠٣ الصادر طبقا لامر العالي المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ مادة ١ - تعتبر بموجب أحكام أمرنا هذا من المخالفات العمومية القهاري والمطاعم والتجارات والحانات ومخالفات بيع المشروبات الروحية (بار) ومخالفات بيع الجعة (البيرا) والمرايح (التيارات) وملاعب الخيول المعروفة باسم (سرل) ونوادي الاجتماعات المعروفة باسم (سرل وكلوب) ومماثلة ذلك من المخالفات المفتوحة للجمهور

مادة ٢ - لا يجوز فتح محل من المخالفات العمومية في الاخطاط التي يعينها المحافظ أو المدير من الاخطاط المخصصة فقط لسكن العائلات والغير مسموح معاطاة التجارة فيها ولا بالقرب من الاماكن المعدة لاطامة الشعائر الدينية أو لتعليم الاحداث ولا بالقرب من الجبانات والاضرحة التي هي موضع الاحترام عند الجمهور

مادة ٣ - لا يجوز للاشخاص الآتي ذكرهم فتح أو تشغيل محل عمومي لا بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين ولا استئجارهم فيه بصفة مديرين أو مباشرين وهم

- (١) القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمججور عليهم
- (٢) المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جنابة من النصوص عنها في قانون الجنابات

(٢) المحكوم عليهم بالحبس بسبب سرقة أو نشل أو إخفاء أشياء مسروقة أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة بعد الاثتمان أو إخفاء جاني أو هتك حرمة الآداب أو تحريض القاصرين على الفسق أو إدارة محل مقامرة أو بيع أصناف مغشوشة ومضرة بالصحة وذلك في حالة ما إذا كانت العقوبة لم يمض عليها خمس سنوات

(٤) أصحاب المحلات العمومية الذين حكم عليهم بأفعالها لأموار متعلقة بإدارتها وكذلك مدبرو تلك المحلات ومباشرو أعمالها متى كانت العقوبة لم يمض عليها ثلاث سنوات

مادة ٤ - صدور الأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب محل عمومي سبق قيده أو على مديره أو على مباشر أعماله يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله أو على مباشرة إدارته في المند الموضع عنها في الفقرتين المذكورتين وذلك من اليوم الذي يصير فيه تلك الأحكام نهائية

مادة ٥ - كل من يرغب فتح محل عمومي يجب عليه أن يخطر المحافظة أو المديرية بالكتابة قبل فتح المحل بخمسة عشر يوما على الأقل

مادة ٦ - الاخطار المذكور في المادة السابقة يكتب على ورقة تمغة من فئة ثلاثين مليما بحسب المثال الذي يقرره البوليس ويكون محتويا على الأيضاحات الآتية

(١) اسم كل من مقدم الاخطار ومدير المحل أو مباشر أعماله ولقبه وسنه ومحل ولادته وصناعته ومحل إقامته وتابعته

(٢) نوع المحل المطلوب فتحه أو الغرض الذي سيخصص له وموقعه

(٣) اسم مالك العقار ولقبه ومحل إقامته وتابعته

مادة ٧ - يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار وعن المدير أو مباشر أعمال المحل أو شهادة من السلطة التابع لها كل من المذكورين دالة على عدم صدور الحكم عليهم بإحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة

ويتعهد مقدم الاخطار تعهدا صريحا بأنه يدير أعمال المحل بحسب أحكام هذه اللائحة وعلى الخصوص بأن لايسمح لأحد بلعب أى نوع من ألعاب القمار فى محله على الاطلاق وأن لايقدم حشيشا للتعاطى ولايسمح للغير بتعاطيه ولابيعه

مادة ٨ - يجوز فتح المحل فى اليوم السادس عشر من تاريخ الاخطار المتوّه عنه فى المادة الخامسة مالم تعلن المحافظة أو المديرية فى بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها فى ذلك مستندة على أحكام المبادئين الثانية والثالثة من أمرنا هذا أو على كون الاخطار غير مستوف

مادة ٩ - اذا تغير صاحب أى محل عمومى وجب على صاحب المحل الجديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية فى ظرف ثلاثة أيام وأن يقدم فى غضون تلك المدة أيضا شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها

ويجب على كل صاحب محل عمومى أن يعلن فى مثل الميعاد المذكور عند حصول تغيير مدير المحل أو مباشر أعماله وأن يقدم شهادة مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة أخرى تقوم مقامها عن المدير أو مباشر أعماله الجديد

مادة ١٠ - ينبغى الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الاقل ويجوز النقل فى اليوم السادس عشر مالم يعلن المحافظ أو المدير فى بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضته فى ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من أمرنا هذا

مادة ١١ - ينبغى أيضا الاخطار فى ظرف ثلاثة أيام عن كل تغيير ولو وقى فى نوع المحل أو الغرض المخصص له فى الاخطار الاول

مادة ١٢ - لايجوز بيع المنشريات الروحية أو المخمرة فى المحلات العمومية بدون رخصة خصوصية وللصلحة دون سواها الحق فى منح هذه الرخصة أو رفضها وتعطى هذه الرخصة مجانًا وتكون شخصية

مصل ٢

المحلات العمومية

أما ما يتعلق بالمحلات الكائنة بالأخطاط الاورباوية المقررة بمعرفة المحافظات في مصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية والسويس فن باب الاستثناء يعتبر اخطار اربابها بفتحها على حسب الشروط المتوة عنها في أمرنا هذا كأنه رخصة ببيع المشروبات

قد تقرر أن لا تعطى رخصة ببيع المشروبات المذكورة في أى بلدة سواء كانت من البلاد الصغيرة أو من البلاد الكبيرة إلا بآذن من تظلمة الداخلية
(منشور ثمة ٣٨ بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٩٠٥)

مادة ١٣ - ينبغي وضع لوحة فوق الباب الاصلى لكل محل عمومي مكتوب فيها بيان نوعه وكذلك ينبغي أن يعلق فوق كل باب من أبوابه فانوس يستمر مضيئا من غروب الشمس لحين اقفال المحل

مادة ١٤ - لا يجوز فتح المحلات العمومية قبل الساعة ٦ صباحا من ١٥ أكتوبر الى ١٤ أبريل ولا قبل الساعة ٥ صباحا من ١٥ أبريل الى ١٤ أكتوبر وميعاد اقفال هذه المحلات يكون في نصف الليل ابتداء من ١٥ أكتوبر الى ١٤ أبريل وفي الساعة الواحدة بعد نصف الليل من ١٥ أبريل الى ١٤ أكتوبر والسلطة المحلية (أى المحافظة أو المديرية) أن تعطى اذنا خصوصيا بالسهر بعد هذه المواعيد للمحلات الكائنة في النقط المتوسطة

واذا وجد أحد المحلات العمومية مفتوحا بدون اذن بعد الميعاد المقرر فلبوليس أن يقفله حالا ولا يجوز فتحه مرة أخرى الا في المواعيد المقررة وعلى كل حال يعمل محضر مخالفة حين اجراء الاقفال

مادة ١٥ - كل محل عمومي يحصل فيه أمور مغايرة لتنظام يجوز اغلاقه بمعرفة البوليس قبل المواعيد المقررة وفي حالة تكرار تلك المغايرات ينبغي اغلاق المحل في الوقت الذى يعينه البوليس لمدة من الزمن يحددها بمعرفته

مادة ١٦ - لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أو لمستخدميها أو لخدمة فيها قبول أو ابقاء أناس في تلك المحلات وصرف أى نوع من أنواع المشروبات أو المأكولات في غير الاوقات المقررة لفتحها

مادة ١٧ - لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أو مستخدميها أو الخادمة فيها قبول أشخاص في حالة السكر ولا إبقاؤهم فيها ولا صرف مشروبات لهم

مادة ١٨ - لا يجوز لأصحاب المحلات العمومية أن يتركوا أحدا يلعب بألعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب البكارا والانسكينة والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين والفرعون والروليت وما كينة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب

وفي حالة مخالفة ذلك تضبط النفود الموضوعه للعب وكذلك الاشياء التي حصل اللعب بها

مادة ١٩ - لا يجوز تقديم الخشيش للتعاطى أو تركه أحد يتعاطاه أو يبيعه بأي طريقة كانت في المحلات العمومية

وفي حالة مخالفة ذلك يضبط الخشيش والادوات التي استعملت في ارتكاب المخالفة وضبط الخشيش بين الاصناف الموجودة في محل عموى يتخذ دليلا على بيع الخشيش فيه

مادة ٢٠ - يجوز لبوليس الدخول في المحلات العمومية (ماعدا محل السكن الخاص) وذلك في الاحوال وبالشروط الآتية

(١) ضبط البوليس وأمور الضبطية القضائية يجوز لهم الدخول في جميع المحلات العمومية بقصد اثبات ما يقع مخالفا لنصوص أمرنا هذا أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أى شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد التمس إلى أحد هذه المحلات

(٢) يجوز لأنفار البوليس الدخول في المحلات العمومية عند حدوث مشاجرة أو تعد أو أى أمر يحل بالنظام العموى أو لضبط من يشاهد متأسبا بالجناية لكل رجل من رجال القوة العمومية الدخول في أى محل عموى يطلب دخوله فيه لمناسبة وقوع أمر يحل بالنظام أو للاغاثة

(٤) يجوز لضباط وأنفار البوليس الذين تعينهم المحافظة أو المديرية لهذا الغرض أن يدخلوا في المراسم ومحلات لعب الخيول (سيرك) وقاعات الاجتماع ومحلات القرجه والمراقص العمومية لاجل تأييد النظام فيها

فصل ٢

المجلات العمومية

مادة ٢١ - تعين إدارة مصالح الصحة مندوبين خصوصيين يجوز لهم الدخول في المجلات العمومية لفحص المشروبات المعروضة فيما للبيع

أما المجلات التي يكون أربابها أجانب فعلى المندوبين المذكورين عند زيارتهم إليها أن يحضروا القوصلاتو التابع اليه صاحب المحل بالكتابة وفي هذه الحالة للقوصلاتو أن يرسل مندوبا من طرفه لمراقبة مندوبي الصحة وان لم يرسل مندوبا في الحال فلا يتوقف العمل على حضوره

انذا ثبت من تقرير أولئك المندوبين أن أحد أصحاب المجلات العمومية الحائزين للرخصة المنو عنها في المادة الثانية عشرة قد باع أو عرض للبيع في محله مشروبات مغشوشة محتوية على مخلوطات مضرّة بالصحة فيعمل عن ذلك محضر مخالفته ضده ويجوز سحب الرخصة منه بأمر القاضي بدون الإخلال بما يترتب على ذلك من إقامة الدعوى أمام محكمة الجنج

مادة ٢٢ - الأشخاص الذين يفتقون مؤقنا قهاوى أو مراح أو محلات لبيع المشروبات أو ما أشبه بمناسبة الموالد أو الأعياد العمومية أو الاجتماعات الأخرى التي تمتازها لا يكلفون بتقديم الاخطار المنو عنه في المادة الخامسة ولكن عليهم أن يتحصوا قبل ذلك على رخصة من البوليس والا يصير اغلاق محلاتهم حالا بجمرفة البوليس فضلا عن محاكمتهم جنائيا

مادة ٢٣ - أحكام المواد السابقة ماعدا المواد ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ تسرى على الفنادق (أوتيلات) والبيوت المفروشة والحانات والمجلات التي تمتازها وكذلك على أصحابها ومديرها ومباشرى أشغالها

مادة ٢٤ - على أصحاب المجلات المذكورة في المادة السابقة إيجاد دفتر عندهم محتويا بختم المحافظة أو المديرية على كل صحيفة منه ويكون مطابقا للنال الذي يقرره البوليس وعليهم أن يدرجوا فيه فوراً كل شخص يقيم عندهم في يوم حضوره بدون ترك مسافة على بياض ولا قشط ولا كتابة بين السطور مع بيان اسمه ولقبه وصناعته وتابعيته ومحل إقامته واسم الجهة القادم منها ويأدروا بإيضاح تاريخ مبارحته للمحل

ويجب عليهم أن يقدموا هذا التقرير إلى من تعينه المحافظة أو المديرية من ضباط البوليس أو من مأموري الضبطية القضائية لمراجعته وعلمهم أيضا أن يعطوا للبوليس كل ما يكون مفيدا له من المعلومات

مادة ٣٥ - على أصحاب المحلات المذكورة أيضا أن يسلموا في صباح كل يوم إلى مندوب البوليس المعين لذلك كشفا بأسماء الأشخاص الذين سكنوا في محلاتهم أو بأرجوحها مدة الأربع والعشرين ساعة الماضية

ويكون هذا الكشف محتويا على نفس البيانات الواضحة في التقرير المذكور

مادة ٣٦ - يجوز لضباط البوليس الدخول في الفنادق (أوتيلات) والمنازل المفروشة المعدة للتأجير والمحلات المماثلة لها لمراجعة التقرير المنصوص عنه في المادة (٢٤) والتحقق من خفمة هذه المحلات عن صحة ماورد فيه وبالأجمال ليأخذوا منهم كل المعلومات اللازمة للبوليس

ويجوز لانتفاذ البوليس الدخول فيها لأجل الحصول على الكشف المنصوص عنه في المادة السابقة

مادة ٣٧ - كل مخالفة لأحكام هذا الامر عدا أحكام (المادة ١٩) يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ

وفي حالة ارتكاب مخالفة أخرى في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة (١٩) فيعاقب الفاعل بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وبالحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

مادة ٣٨ - في حالة ارتكاب مخالفة لأحكام المادة (١٨) يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والأشياء التي تكون قد ضبطت

ويحكم أيضا بمصادرة الحشيش والأدوات المصنوعة في المخالفات التي تقع ضد أحكام المادتين (١٩)

مادة ٣٩ - عند ما يكون الحكم صادرا بسبب ترك التعير يتعالمى الحشيش يحكم القاضي أيضا باقتال المحل مدة شهر واحد ويحكم باقتال المحل نهائيا عند صدور حكم في إحدى المخالفات الآتية

- فضل ٢ (١) قمع أو تشغيل محل عمومي بطريقة مخالفة لأحكام المواد ٢ و ٣ و ٤
المحللات العمومية (٢) بيع المشروبات الروحية أو المخمرة بدون رخصة
(٣) بيع الخشيش أو تقديمه لا تعاطي
(٤) ترك الغير يتعاطى الخشيش متى كان سبق صدور حكم في مثل هذه
المخالفة في أي وقت كان
(٥) ترك الغير يلعب القمار إذا كان صدر في بحر الثلاث سنوات الماضية
حكمان ضد أصحاب المحل ولو متعاقبين في مثل هذه المخالفة
- مادة ٣٠ - الحكم الصادر بإقفال المحل ينتفذ بدون تعويل على أي
تنازل لم يكن حصل الاخطار عنه طبقاً لنص المادة التاسعة من هذا الامر
- مادة ٣١ - اذا رفعت الدعوى العمومية ضد أجنب ووطنين بسبب
مخالفة واحدة تكون المحاكم المختلطة مختصة بمحاكمة جميع المتهمين
- مادة ٣٢ - ألغيت أحكام اللائحة الصادرة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٢
بشأن المحلات العمومية وكذا القراران الصادران في ١٤ يناير سنة ١٨٩٥ و
١٩٠٠ مايو سنة ١٩٠٠ بشأن الخشيش
- مادة ٣٣ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ويسري مفعوله بعد
مضى ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

قرار من محافظة السويس في ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٥

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٥

نمرة ٢١٥

المحللات العمومية
الحجاج

مادة ١ - يجب على أصحاب المحلات والقهاوى المعدة لمبيت الحجاج
أن يعلقوا على أبوابها جداولاً مينا فيه الأجر وأن يعملوا الحجاج بالاجر
المذكورة شفاعها بمجرد دخولهم وذلك فضلاً عن اتباعهم الأحكام الواردة
في لائحة المحلات العمومية الصادرة في ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩١ (١) وتكون الاضافة
ومياه الشرب التي تعطى للحجاج محسوبة من ضمن الاجر المذكورة

(١) استقبلت اللائحة الصادرة في ٩ يناير سنة ١٩٠٤

ولا يجوز لأصحاب المحلات والقهوى أن يأخذوا أجرا تزيد على الاجر المينة بالجدول
فصل ٢ المخلات العمومية

مادة ٣ - كل من خالف هذا القرار يعاقب بغرامة من ٥٠ إلى ١٠٠ قرش
وبالحبس من يوم الى ثلاثة أيام سواء كان ذلك بضم العقوبتين الى بعضهما
أو بقصرهما على واحدة منهما
ويجوز مراعاة الظروف المخففة للعقوبة

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ١٥ مارس سنة ١٩٠٤
بعد الاطلاع على المادة الثانية من لائحة المحلات العمومية الصادر بها
الامر العالي بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤
نقرة ٢١٦
الخطاط المخصصة
السكن بـ اسكندرية

تعتبر الشوارع والحوارى والاماكن المينة بالجدول المرفق بهذا من
الخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة
(أسماء الشوارع والحوارى والاماكن)

(قسم المنشية)	تابع (قسم الجمرک)	(قسم الجمرک)
حارة الطوبى	حارة سيدى محمد وكيع	حارة الصاغة
» الزاهى	» سيدى الجملارى	شارع زاوية الست المسيرة
» زاوية العطن	» الحلال	حارة زاوية الرجبانى
» المقررى	» الحدينى بك	» بدر الدين
شارع ابن بلوطه	» سيدى الطرودى	شارع سيدى الجملوى
» الفزال (بزه من شارع	» قراقيش	حارة سيدى لالو
الكوكب الى شارع	شارع جوده	» باب الجير
ورشة الطوبجية)	حارة زاوية القباية (لحد	شارع سيدى عبد الرحمن
حارة الخولى	السوق بالقراية)	حارة خليل بك
» ابن سهل	حارة سيدى خضر	» زاوية السمارة
» مطارد	» العدل	» الفرملى
» فريجة	» التوسلى	شارع سيدى نصر الدين
» كنيسة الشوام	شارع مصطفى باشا العرب	» البسالة
» الشاذلى	» مسجد طاهر بك	حارة سيدى ياقوت

(تابع) أسماء الشوارع والحواري والأماكن

فصل ٢

المجلات العمومية

تابع (قسم البنان)	تابع (قسم البنان)	تابع (قسم المنشية)
حارة سينديونس من حارة	حارة الطبراني	حارة أبو الخير
المهلي وأبي القرح لحد	» أبي تمام	» مسجد القروي
شارع العناني	شارع منطلوم باننا	» سلس
حارة المولوي (من شارع العناني	حارة للهاهير	شارع مسجد عبد الطيف
لحد حارة الوراق)	» المتوكّل	حارة كراع
شارع التصع (من شارع ابراهيم	» حسنة	» الشيخ جنيد
الاول لحد شارع العناني)	» ابن حمول (لحد شارع	» قيو الغربي
حارة الباجوري (من حارة الوراق	سليمان بنشا القرنساوي)	» الشيخ اللقاني
لحد حارة الباجوري)	شارع مراد بنشا (من شارع ابراهيم	شارع سيدى سليمان
حارة الوراق (من حارة الباجوري	الاول لحد شارع نظير)	حارة قرو
لحد شارع العناني والطوايله)	» سيدى المنير	» المتنبى
شارع سيدى سعيد (من شارع	» الممرى	(قسم البنان)
سيدى سعد لحد شارع	» الجله خانه (من شارع	شارع زاوية حسين نصر
الامام علي وشارع سيدى	الكبرى القديم لحد	حارة الطاف
عمادوشارح الجنينة)	ساحل البحر)	شارع علي بابا الكبير (من شارع
حارة مصيفقره (من شارع	حارة الامين	الورشة لحد شارع جامع
ابراهيم الاول لحد شارع	حارة الاخفش	القمقام)
العناني)	» صيدان بن مبارك (لحد	حارة الاخفش
حارة الثعالي (من شارع ابن خير	شارع الجله خانه)	» التصاح
لحد شارع الامير صيدان بنم)	» المهلي	» مهابرج الساحة
شارع ابن جبر (من شارع	» المعصم	» القاضي بند (من شارع
ابراهيم الاول لحد شارع	» حاتم الطائي	ابراهيم الاول الى شارع
سيدى عماد)	» جهة نمرة ٤	انستاسي)
شارع ماسكودريس (من شارع	حارة ابن صباد (لحد شارع	» النضاري
الساحة لحد شارع الامير	الجله خانه)	» زاوية السطن
عبد المنعم)	حارة المهلي (من شارع التمنج	» الفزالي
حارة ابن باجر (من شارع ابن	لحد شارع سيدى عماد)	» الثرند الراضي
خير لحد شارع ابراهيم	حارة آبي القسرج (من حارة	» الكعكي
الاول)	سيدى ونس لحد شارع	شارع الفارابي (من شارع
حارة الفزاله (من شارع الامير	الطوايله وحارة المهلي)	ابراهيم الاول الى شارع
عبد المنعم لحد شارع سيدى		نظير فقط)
عماد)		

(تابع) أسماء الشوارع والحواري والاماكن

فصل ٢
المخالفات العمومية

تابع (قسم البنان)	تابع (قسم البنان)	تابع (قسم زموس)
جهة السنوى (من حارة التماهي)	بستان الغربي (من شارع)	شارع الزمزي
لحد شارع سيدي عباد	القراهد لحشارع	» الشيخ ناجي
وشارع الامير عبد المتعم	(الواسطي)	» محمد افندي عبد الله
شارع الطوايله (من شارع العناني)	حارة النجلاء (من شارع الامير)	حارة يوسف حنين
لحد شارع الطوايله)	لحد حارة النجلاء)	» العربي
حارة الشمس (من شارع سيدي	—	» القوي
اسكندر لحشارع امصاف	(قسم مينا البصل)	نصف شارع طيبة
التديم)	شارع الامام الاظم	شارع احمد الاناوي
رقق الشمس	» الاشوان	» سوق الفم
حارة بنير (من شارع البيضاوي	» كوري نو القفل	» قصر صالح
لقافة المدرسة التليانية)	» أبو بكر الصديق	حارة بلناجي
شارع المدرسة التليان (من	» باسيلوس بك	» احمد رطفي
شارع رهام بلناغاية شارع	» مسجد الشرفوي	شارع الموادي
سيدي أبي الفرداء)	» الرحة	» الهري
حارة سيدي محمد التمني (من	» مسجد الحاج عيسى	حارة الملك الاشرف
شارع القراهد لحشارع	» شون التمينات	» الحاج علي البنان
الجنينة الكبيرة)	» الفلزي القباري (الشارع	» متولي حسن
حارة سهيل (من شارع القراهد	الموصل لمخازن القلنجلف	» يوسف الخشاب
لحد شارع الجنينة الكبيرة)	صور محطة القباري)	» القرموطي
حارة ابن العربي (من شارع	حارة الخضره	» ابراهيم حسان
الامير عبد المتعم لحشارع	» جنينة حسين هلي	» التمني
التمني)	» طاب صالح	شارع الوزي
حارة أحمد واصف (من حارة	—	حارة اسنا
النجمة لحشارع القراهد		
وشارع سيدي اسكندر		
حارة القمر (من شارع القراهد		
لحد شارع الجنينة الكبيرة)	(قسم كرموس)	(قسم العطارين)
شارع سيدي الواسطي (من شارع	حارة التيمسكي	شارع زنجيرول
القراهد لحشارع سيدي	شارع الحيدى	» الحبث
أبي الفرداء وشارع الامام)	» محي الدين	» بطركة اليونان
		» ماريث بلنا

(تابع) أسماء الشوارع والحواري والاماكن

ميدان ٢
المحلات العمومية

(تابع) قسم العطارين	(قسم محرم بك)	(تابع) قسم محرم بك
شارع بونج	شارع محرم بك (من الاستبالية)	شارع الابراهيمية (ماعدان شارع الرمل ومحطة الابراهيمية وشاطئ البحر) حارة سيدى جابر
» المتحف	الاستبالية قناية كازينو الشان ايليزيه	
» أنطونيوس	» الرصافة (من سكوري	
» المانيا (من ملأ الامان	السكة الحديد التي يشارع	
» قناية باب رشيد)	متنزه قناية المجموديه	
» الاسقفية		
حارة مدارس الأروام	» بغداد	(قسم الرمل)
» درويش	» القاهر	
شارع سيدى عبد الرزاق	» منشه (من محرم بك قناية	شارع سيدى جابر (من سيدى جابر قناية أو تيل كارتون)
» البرديسى	» واجود المياه)	جبهات مصطفى باشا
» سيدى الخيلسى	» استبالية البروسيا	» بولكى (ماعدان المحطة والمثلث)
» بنى الصبل	» حسن باشا الاسكندراني	» فلهنج
» القراصنه	» الجديد	» باكون (ماعدان السوق)
» جوسيو	» محسن باشا	» شوتس (ماعدان المحطة)
» البطالسه	» زين العابدين	» سان استيفانو (ماعدان ساحل البحر)
» كورنت	» مرغان باشا	» القاهرة (ماعدان محطة القاهرة وواله قصه)
» نيروتسويك	» أمير البحر	» حجر النواتيه والعتب (ماعدان سوق حجر النواتيه)
» القواطم	» الكنوز	
» جريل	» الصوالج	
» سيريرى	» الابعاديه	
» جعفر الصادق	» المأمون	
» جليس بك	» الوزيرى	
» المستشفى المصرى		

فصل ٢
المجلات العمومية

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ١٥ مارس سنة ١٩٠٤ (١)

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من لائحة المجلات العمومية الصادر بها الامر العالي بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤

الاخطاط الاوروبية

المفاتيح الرخصة

بيوع المشروبات

الروحية بسكندرية

تعتبر الشوارع والحواري والاماكن المينة بالجدول المرفق بهذا من الاخطاط الاوروبية وذلك بمقتضى المادة الانف ذكرها

(اسماء الشوارع والحواري والاماكن)

(قسم المنشية)	تابع (قسم الطارين)	تابع (قسم الطارين)
شارع البورصة القديمة (من البورصة الجديدة لغاية التفراق الانكليزي)	شارع اديب	تابع (قسم الطارين)
شارع البوصة المصرية	الجنرال اول	» رحيم بك
» شامليون	» كليوباتره	» المحي
» فرباشا	» غوردون باشا	شارع رفعت بك
شارع السبع بنات	» هكس باشا	» على باشا مبارك
» القائد جوهر	» ميوسفريس	» صباغة باشا فكري
» انستاسي	» سيدى ابي القرداء	» قوتلى بك
» الهاميلين	» الامير عبد المتم	» بعلبك
ميدان محمد على بالمنشية	» كنيسة اليونان	» سان اطناسي
(قسم الطارين)	» البوتساما	» الخديوي الاول
شارع النبي دانيال	» حلم انجب	» الشيخ علي البقي
» باب رشيد	» ابن خلدون	» صلاح الدين
» شريف باشا	» الحوهرى	» ميريس
» طوسون باشا	» ابي القدا	» سان فرنسوا جرافيه
» انطونيلاس	» حارة بيروت	» مسجد الطارين
» محمود باشا القليبي	» بالقوس بك	» سيدى المتولى
» كنيسة دبله	» اورشليم	» الآمام مالك
	» حلب	» حارة زاوية سلطان
	شارع سيدى القليبي	شارع بيكر باشا
	حارة الخيلاني	» مقنبر باشا
		حارة القبط

(١) صدر قرار في ٦ سبتمبر سنة ١٩٠٦ باضافة بعض شوارع الاخطاط الاوروبية وهذا شوارع هي

قسم محرم بك

شارع الرمل

» محطة الابراهيمية من الجهتين لغاية محطة كمبرسيزه

» شاطئ البحر كمبرسيزه

(قسم الرمل)

شارع السوق بمحطة بالقوس

شارع السوق بمحطة شمس

(تابع) أسماء الشوارع والحواري والأماكن

فصل ٢
المحلات العمومية

تابع (قسم الطارين)	تابع (قسم الطارين)	تابع (قسم الطارين)
شارع اسلامبول	حارة التبريزي	شارع المسلة
حارة مريان بك تادرس	» يوسف مغرة	حارة سيدى محرز
شارع قصير	» غوردون بلشا	» الوردى
» صباه بن الصلحت	» اندرير	» سيدى يعقوب
حارة نصري بك لبحر	» الكزنك	» العروسي
شارع افروف	» دلمره	شارع سوق كوم اللهك
» المينا الشرقية	شارع أمين بلشا فكرى	حارة سيدى على البدوى
» مستشفى اليونان	» ابن زبدون	حارة سيدى قشتم
» ألمانيا	» سيدى الصورى	شارع نوم اللهك
حارة السقا	» الجمعاى	حارة الشيخ درويش
شارع محطة الرمل	» الرافعي	شارع ابن نباته
» كنيسة القبط	» سوق	» أبو بكر الرازي
حارة بابا	» حوران	حارة صقلية
» سربيليا	» الحارزين	» أرمر
» رسلان	حارة الصبان	» مارسيلا
شارع محطة مصر	شارع منقش	شارع ليبسيوس
» سليم قودان	حارة صيدا	حارة مدين
» قوقى الاول	شارع الشافى	شارع صبور
» عمرو بن العاص	» القلمه	

قرار صادر من مديرية قنا في ١٧ مارس سنة ١٩٠٤
تعتبر الشوارع والحواري والأماكن الآتى بيتهما من الاخطاط المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

مادة ٢١٨
الاخطاط المخصصة
لسكن مديرية قنا

مركز نجع حادى	(تابع) ناحية نجع حادى	(تابع) ناحية نجع حادى
(ناحية نجع حادى)	» البوست	حارة الشيخ أبو زيد طلحه
شارع المحكمة الاهلية والمرکز	» عثمان بك عزت	» الشعانة
» الجنينة وعجزن الرى	» العبد	» القوالة
والبوليس	شارع الشيخ محمد الولى	» دوار البرنس
» الشيخ عمران	» المدرسة القديمة	شارع أبو دريش ولوزة سليمان
		خطاطم

(تابع) أسماء الشوارع والجوارى والاماكن

فصل ٢
المحلات العمومية

(لاحية بيجور)	تابع (لاحية فرشوط)	تابع (لاحية فرشوط)
حارة درب الجامع	درب العارف بالله الشيخ ذفرى	درب حنفى الدقاق
» » الغمام	» الهوامش	» محمد الحكيم
» » الشرفا	» أبو معلوك	» أبو سلام
» » الوزرى	» أبو قديسه	شارع المحطة
» » هزاره	» على عدوى	» البوسنة
» » داود بك	» الحطاطيه	درب الخضريه
» » أبو عبداللا	» العارف بالله الشيخ سراج	» المحبوب
» » الخزاوين	» القصاين	» أبو شوق
» » الخياطين	» العلات	» على صالح
» » الدار	» العارف بالله الشيخ داود	» السقنقوه
» » الكنيسه	» القره	» القصاره
» » نونان تكله	» الهجانين	» البكره
» » أبو حيد القوى	» حنفى الترابلى	» ورس سليمان
» » التباريه	» الدقاق	» محمود مهدي
	» السيرات	» القندقله
(لاحية فرشوط)	» محمود على	» أبو طروق
درب العارف بالله الشيخ	» رضوان على مصلى	» الخلب
أوفدان	» احمد على مشرى	» العارف بالله الشيخ العراق
» سليمان خليل مخلوف	» مسعود قنديل	» ميد القف
» عبداللّه عوض	» الخولى	» القومية
» محمود عثمان مخلوف	» محمد النطوط	
» أبو ميمود	» احمد ميد النبي	مرکز ديشنا
» البريه	» القاوش	
» العارف بالله الشيخ يوسف	» العارف بالله الشيخ البها	(جميعه يندردشتا)
» الحدادين	» طابدين عزوز	حارة محمد سلام
» أبو مصلى	» احمد السيد الموارى	شارع سلمان رشوان
» دويش على مصلى	» الشرفا	حارة ميبد احمد
» صالح على مصلى	» القضا	شارع يوسف سلمان حبوب
» على صالح	» المصلين	حارة محمد على رتيبي
» احمد الفقى	» العارف بالله الشيخ المقلد	» محمد عثمان
» الصيارف	» الهوين	» غيسى مصطفى

فصل ۲

المحلات العمومية

تابع (مركز دنشا)	تابع (مركز قوص)	تابع (بندر الانصر)
حارة النصرى الصرية	ناحية نقادة	شارع الجزارين
» » القبيلة	شارع دير الكلوثل	» محمود أبو الحاج حسن
» نجع الصايدة	» كنيسة الاقباط	» القبحارى الموصل للشيخ
» نجع الخولى	» الجامع	» أبو الحاج والبنائين
مركز قوص	» المحمد	» الشيخ الحلبي الموصل لقازنة
(بندر قنا)	» القاضي	» والهمارة
حارة الانصارى	» الشيخ مصطفى طي	» العاتق
» بنى حسن	» الشارع الكبير	» الحملات
» الحلوى	ناحية قوص	» أبو عليوه
» كوم منيس	حارة درب الشيخ الطوباء	» خلف المركز
» المصرة	» » المسقلاني	» يوسف حسن من ميدان
» الصليبة	» الشيخ عثمان	» المركز لقناة اتصاله بأول
» هريدى	حارة الحلب	» شارع المومسات
» الحاج ماعدا الجزينها	» النصرى	» شارع مدرسة الكلوثل
» المبتدئين أملاك اخوان	» الزينه	» بين المدرستين
» مييدان فدان على السيد	» الشيخ راشد	» الحنينة
حارة المصايد بنى مستقمنها	» المحققات	» الشيخ محمد محمد طاهر الدين
» النقطة المخصصة لاقامة	» الشيخ بحر	» اتلواحه بادرس
» العاهرات المعانة بحارة	» التوبه	» البركة
» القوازي		» الهامارى
حارة النقيب		
ناحية قفط	مركز الانصر	
» الشارع الحسوى من نقطة	(بندر الانصر)	
» البوليس لقناة منزل المرحوم	» شارع الوكاكيد من الجز القاعة	
» محمد افندي يوسف	» اتصلا به بشارع الجبلية	
حارة أبو جيل	شارع المسلة	» شارع سعد الله
درب الحمارة	» الصباغ	» الجسة
حارة أبو علم	» الحلياة	» الفضلي
» السبه	» المتقنن	» جيد سبعة
درب أبو شيخ	» الشيخ الغريب	» غبرى الاسنوطى
حارة نجع حارس		
» انلياز		

فصل ٢
المخالفات العمومية

(تابع) أسماء الشوارع والحواري والأماكن

تابع (سند الاقصير)	تابع (لحاية أرمنت)	تابع (لحاية أرمنت)
شارع متاروس	شارع محمد اسماعيل	شارع مكي علي
» الشيخ محمد محمد لواء الدين	» مكي بصري	» الضوى ابراهيم
(وابررات أرمنت)	» احمد محمد نصير	» عبد التور عوض
شارع عثمان افندي امام	» احمد محمد جاد الله	» أبو الحسن علي نجيب
» ابيد نفوس ناظر التوبة	» خاطر علي	» سلامة ابراهيم
» محمد طه	» ابراهيم علي	» حسين غلام
» قام جرجس	» ملطي جرجس عبد	» عبد الجليل عثمان
» الخواجه لوقا مرقس	» احمد رزق عثمان	» عوض ابراهيم
» عبد المسيح مغاريوس	» حسين عمر ديب	» احمد حنايه صيد الله
» الحدادين	» قناوى علي	» محمد السيد عوض
» عبد الله صفر	» فطلس جرجس	» احمد عطار
» محمد حموده	» ابراهيم صيد العزيز	» طاهر مزي
» قرين مصطفي	» جرجس شوده	مركز اسنسا
» الجندي جرجس	» مفتاح مجاوي	(جميعه في بند اسنسا)
» خناقندى روفيل	» ادريس سليمان	الخط القري المعروف بالشوارع
(لحاية أرمنت)	» عمر نصر القاضي	الزربية
شارع محمد افندي علي	» آدم محمد راس	الخط البصري المعروف بالشوارع
» الطاهر علي	» احمد حسين الشبي	البصرية
» محمد حمد حوه	» علي عوض	من خط السوق وميمر
» قناوى محمد نصير	» ذكروني عمر	لحاية القصير
» مكي ركيه	» عبيد علي	شارع الاسناد الشيخ عبد الخازن
» سلطان قناوى	» جرجس بولس	» المنشية
	» ابراهيم محمد	» الامتالية

قرار صادر من محافظة السويس في ٢ ابريل سنة ١٩٠٤

نمرة ٢١٩
الانخطاط المخصصة
لسكن بالسويس

تعتبر الشوارع والحواري الآتي بيانها من الأخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

شارع المساجيه	حارة الشيخ فرج	حارة الصعايد
حارة الغرب	» المنشية القديمة	» القزاز
شارع الرقة	شارع التقادى	» الشوام
حارة القاضي	» سليم بك	شارع شيم بك

قرارات صادر من محافظة السويس في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٤

تعتبر الشوارع والحواري الآتي بيانها من الاخطاط الاوروباوية وذلك بمقتضى المادة ١٢ من اللائحة الصادرة في ٩ يناير سنة ١٩٠٤

شارع النمس

عطفا التعريف الانكليزي

شارع السكة الحديد

التربلان

الحوض

نمرة ٢٢٠
الاخطاط الاوروباوية
المخاض من الرخصة
اللازمة لتسليم
المشروعات الزوجية
بالسويس

قرار صادر من مديرية الدقهلية في ٣ ابريل سنة ١٩٠٤

تعتبر الشوارع والحواري والاماكن الآتي بيانها من الاخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

نمرة ٢٢١
الاخطاط المخصصة
للسكن بمدينة
الدقهلية

(تدوير المتصوره)	(تدوير المتصوره)	(تدوير المتصوره)
حارة الشارقة بريح الحوار	حارة مهابي بريح الهوى بريح الحوار	تايح (تدوير المتصوره)
» درب الجنيته »	» السيد ابو حنين »	حارة الناظر بريح صيام
» الشويه »	» مابله »	» العادل »
» الشيخ ابو زيد »	» عبدالله السقا »	» شارع الخيامي »
» المادنه »	» الاخوين »	» الاربعين »
» الخاروف »	» البشلاوي »	» الصيادين »
» شارع كتومه »	» اويله »	شوارع الحسينية (جميعها تايح)
» المايه »	» القار »	» شارع رزق الله عوض »
» دوار الترافوا »	» نعمه شيلي »	» مختار شلي »
» سيد الاصل »	» السطوي »	» علي عشور »
» الشيخ صلي »	» صيده صلي »	» العراقي »
» محمد موسى المستى »	» الغزه بريح صيام »	حارة القايه »
» الرشيه »	» جباله الاقباط »	» القبايه »
» داه »	» كنيس اليهود »	» النجوى »
» المكوي حمران »	» الحونيه »	» شارع الجسر »
	» الكشكف »	» الشيخ سعد »

(تابع) أسماء الشوارع والحواري والأماكن

فصل ٢
المخالفات العمومية

تابع (بندر المنصوره)	تابع (بندر المنصوره)	تابع (بندر المنصوره)
حارة المحارقه	حارة دربا للمع ربع ربحان	حارة الشويكى
» النصار	» المهدى	» الشيخ الزنقى
» العمل	» الشحات خليل	» أولاد غالى
» الجامع الجديد	» أبو سلامه	» بنت أيوب
» الحاج سليمان	» أبو النصر	» البهايه
» الكثر الجديد	» أبو الجند	» صفته
» المواق	» الحيار	» الكليل
» القناس	» عثمان السيد	» فواكه
» الشيخه زينب	» ابراهيم رجب	» كفر البراريه
» الابكلى والعربان	» النضى	» مزرعة شكر الله
» الحنفى	» الشريضى	» حبيب
» مجاهد احمد	» النضى	» غالى وشركه
» حسن شاويش		» الست زقوبه
» مرزوق	(بندر ميت غمر)	» على بيه
» الشيخ سطلح عبد الله	حارة الشيخ بهاء الدين	» شارع صالح
» محمد الجبل	» المحرقه	
» البناء	» شوك	(اليميلادون)
» زين الدين	» المقاته	حارة الدنايه
» الشيخ طاهر	» القريب الاخضر	» المدايد
» محمد أبو مصطفى	» الجيارين	» الشوايه
» ابراهيم فيصل	» على عبدالله	» البهايه
» الشيخه ميتة ربع ربحان	» الشيخ اسماعيل	» السحاب
» سيدى ربحان	» الصعايد	» الحوارد
» البهلول	» الشيخ الجوهري	» السوجه
» فيث الله	» البصري	» أولاد طه
» درب الحجر	» أبوت	» الجبله القله

فصل ٢
المحلات العمومية

مادة ٢٢٢
الانحطاط المخصصة
للسكن بدمياط

قرار صادر من محافظة دمياط في ٧ أبريل سنة ١٩٠٤
تعتبر الشوارع والاماكن الآتى بيانها من الاخطاط المخصصة لسكن
العائلات فقط وليست معدة للتجارة
شارع الخليج القديم بحارة النصرى ويتسدى من منزل سرور وينتهى
بشرق الشارع الاعظم
شارع البحر مبتدأ من القهوة الوفى نظارة عبد السلام بك خفاجى
وينتهى بالمزارع بنقطة القشلاق القديم
حارة الشرباصى

» الشبطنى

» المحاريفه

» الخطاب

» المربه والحذادين بخلاف الشارع العموى وشارع ساحة الغلال الموصل
لسوق القنطرة وشارع سوق الخضار

شارع القنطرة بخلاف الشارع العموى

» البركة بخلاف الجزء الداخلى بالشارع العموى

» النهائية

» المرقب

» العيد ابتداء من قاعة مراد بشارع الحاج متولى نور لغاية السلطان

» أبو المهاجى ابتداء من نقطة المدبغة لمنزل صبحى الغرونى للفلا

» الرباعى ابتداء من منزل محمد أبو خوخ بحارة العيد لشارع محمد العايدى

» حسن صياديه ابتداء من منزل وثرة السيد سرحان لمنزل حسن دياب

بشارع السندوبى

شارع السندوبى ويتسدى من منزل السيد خفاجى بشارع حسن صياديه

وينتهى لمنزل الحاج على الطحان بالشارع الموصل لحارة العيد

شارع ابراهيم الزهار ويتسدى من منزل الزهار بحارة العيد وينتهى

لطاحونة قرفله بالنسيه

فصل ٢
المحلات العمومية

شارع البن القديم ابتداء من قهوة الخضرى وينتهى بالمكبسه بأول حارة العيد
شارع ابراهيم الخزارلى وينتدئ من لو كندة بنى حسن بشارع الكائنيه
وينتهى لمنزل الحاج حسن فرج بشارع الكائنيه الموصل لشارع النفيس
شارع قطومه السودا ابتداء من منزل قطومه السودا بشارع صفوت
وينتهى بالقهوة ملك سيده اليمضا بشارع النفيس
شارع النفيس ابتداء من قهوة الخضرى بجوار سيدي المتولى وينتهى
بمنزل القناجيل بشارع القنطرة
شارع الناصرى ابتداء من الدكان وقف الشيخ شطا بسوق الحسيه لغاية
منزل الابان الفاصل بين الكائنيه والمنشيه
شارع قوعه ابتداء من منزل قوعه بشارع النفيس لغاية منزل حافظ
فوز الدين الموصل لنقطة للموسات
شارع فو يصر ابتداء من منزل حسن فو يصر بشارع البدرية لغاية قرن
محمد العشماوى الفاصل بين حارة القنطرة وحارة الكائنيه
حارة المنشيه ماعدا سوق المنشيه المتبتئ من ضريح الشيخ عمر الموصلي
لغاية شارع الخليج وينتهى لشارع باب الجرس بالزراع
شارع السنانين ابتداء من دكان حسن فايد الصغير بالشارع الاعظم لغاية
محل حسن شوربه بسوق الحسيه
شارع المتزلاوى ابتداء من منزل الخطيبي لغاية منزل ابراهيم كراويه بشارع
الخدادين
شارع الخليج ابتداء من ضريح سيدي عبد الرازق لغاية دكان عبده الخرافات
في نقطة المقابلة بشارع القنطره
شارع المربه ابتداء من منزل على الصعدي الفجار وينتهى بشارع السنانين
شارع طراره ابتداء من منزل محمد بناوى الخشاب بشارع سوق الغلال
لدكان القنايم بشارع الغلال

فصل ٢

المحلات العمومية

شارع التبليطه ابتداء من جامع البحر لغاية منزل حسين بك بكري
بشارع البحر

شارع زقاق الجوه ابتداء من سوق الخيلس لغاية منزل الشيخ سيد أبو النصر
بشارع الاعظم المناخيلية ابتداء من عمارة وهبه عبود بسوق الحسيه لغاية
منزل البطراوى بشارع السنادين

شارع الفغار ابتداء من منزل عبد الفتاح السبع بسوق الخيلس لغاية
منزل محمد ثقاته التاجر بسوق الاكباب أمام الشارع الاعظم بما في ذلك
العطفان المتفرعتان منه لغاية الشارع الاعظم

شارع الست قبيله ابتداء من دكان المكاوى بامتداد سوق الحسيه لغاية
منزل ورفه العرب بشارع السنانيه

قسم القنطرة جمع حوارى القنطرة المتفرعة من شارع القنطرة ابتداء
من منزل الحاج أحمد نقطه بشارع الخليل لغاية جامع المتبولى ماعدا شارع
القنطرة العموى

شارع سوق الجمعة ابتداء من حمام القرموطى بحارة الشرباصى لغاية
منزل سمعان قوصى بشارع الصاغه

شارع نور الدين ابتداء من سوق الجمعة لغاية سوق الرب

شارع الشيخ على السقا ابتداء من منزل عوض معوى لغاية منزل
اصحاق ملكه بشارع سوق الرب

شارع بكير ابتداء من منزل اصحاق ملكه بسوق الرب لغاية دوار
حسين بك بكري

شارع الزعفرانى ابتداء من منزل الشيخ محمد الثقات بسوق الرب لغاية
منزل سليمان حزه بسوق الرب وينتهى للثلا

شارع عزبة التمر ابتداء من منزل الشيخ بدوى نقشاره بقرن ابراهيم الشاى
بسوق الرب

فصل ٢
المخالفات العمومية

نمرة ٢٢٣
الخطاط المخصصة
لسكن بني سويف

قرار صادر من مديرية بني سويف في ١٣ أبريل سنة ١٩٠٤

تعتبر الشوارع والحواري والأماكن الآتي بيانها من الخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليس معدة للتجارة ينسدر في سويف وهي

درب الزبالي	درب جهاد	درب الزيتون
» البايده	» شهاب الدين	» حورية
» الفاخود	» الشريف	» البحر الشرق
» العشري	» سوق القمح	شارع مقبل
» البحر الغربي	» الجمانه	درب العنش الشرقية
» ربيع	» القيد	» » القرية
» أهالم	» المنيه	

نمرة ٢٢٤
أخطاط أخرى
مخصصة لسكن
بني سويف

قرار صادر من مديرية بني سويف في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٥

الشوارع والحواري والأماكن الكائنة في الخطاط الآتي بيانها تضاف على الشوارع والحواري والأماكن السابق درجها بالقرار المؤدى اليه وتعتبر من الخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة في بنسدر في سويف وهي

(أولا) الشوارع والحواري والأماكن الكائنة في خط حورية المحدود من البحرى بشارع عريان ومن الغربى من ميدان حارث بشارع جرجس يعقوب لجسر البحر الاعظم ومن القبلى بشارع جسر البحر الاعظم الموصل لشارع القشلاق ومن الشرق بشارع القشلاق

(ثانيا) الشوارع والحواري والأماكن الكائنة في خط مقبل المحدود من البحرى بجسر السكة الحديد ومن القبلى بشارع مقبل ومن الشرقى بالسقى الآخذه من القرعة الابراهيمية ومن الغربى بالطريق الموصل من المحكة الاهلية الى جسر السكة الحديد

فصل ٢ (ثالثا) الشوارع والحواري والاماكن الكائنة في خط المنشية الجديدة المحاذية للبحر
المحدود من الجرى بشارع مقبل ومن القبلى بمجسر طراد البحر الاعظم ومن الغربى بالشارع الكائن غرب المحكمة الاهلية المار على الاستناليه ثم ينتهى مغربا لمزل مصطفى افندى كامل القماروى حتى يتلاقى بشارع القشلاق ويستقيم مقبلا الى أن يتلاقى بالجدد القبلى ومن الشرقى بمجسر طراد البحر الاعظم ومنه للسقى الآخذة من التربة الابراهيمية

نمرة ٢٢٥ قرار صادر من مديرية بني سويف فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٥
الاشواط المخصصة للسكن ببنيا
الشوارع الآتى بيانها تعتبر من الاشواط المخصصة لسكن العائلات فقط وليس معدة للتجارة فى بندربيا

شارع مكنته الذى يبتدى من منزل سليمان مكنته ومغرب تربة الشراسته
» الفطايير » المحكمة الترمية ومجر الارض الزراعية
» فرحات » منزل محمد فرحات ومشرق الشيخ ربيع
» القاضى » محمد أبو طالب ومقبل الحد البوسه
» الكنيسه » الكنيسه ومجر الارض الزراعية
» الفوانيه » منزل عبد المجيد مكنته ومقبل البحر الاعظم
» الصيلافى » سليمان مكنته ومشرق »
» الفرحاتيه » على محمد محمود ومقبل »
» الناجيه » الشيخ ربيع »
» الحاجيه » منزل الحاجيه ومشرق لشارع الكنيسه
» الزايله » البوسه القديمه ومشرق البحر الاعظم
» وزير » شارع المحطه »

قرارات صادرة من مديرية الغربية

أحدها في ٢٠ أبريل سنة ١٩٠٤ والثاني في ٤ يناير سنة ١٩٠٥
والثالث في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٥

باعتبار الشوارع والحواري والأماكن الآتية بيانها من الأخطاط المخصصة لسكن
العائلات فقط وليست معدة للتجارة

فصل ٢
المخالفات العمومية
نمرة ٢٢٦
الأخطاط المخصصة
للسكن بمدينة
الغربية

(بندر طنطا)	تابع (بندر طنطا)	تابع (بندر طنطا)
شارع القصبى	شارع محمد على	شارع سعدية
» جهوده بك	» العوائى	» محمد عبد الرحيم
» الديب	» احمد طاهر	» النازى
» مقبرة والتبروى	» الشيخه صبيح	» محمد مزاح
» خليل ابراهيم المقاول	» الحلوانى	» الابنيسى
» العنصر	» أبو طالب	» الملاح
» سيد بك الخادم	» المزين	» الساقية
» المنشاقى	» المنزله	» محمد بك أبو العز
» الست مبركه	» الجوديجى	» سدى مهديق الصغير
» خالهمصور	» القبطان	» والكبير
» قفاهه الشرقى	» حفيق هشم	» كفرة القضاى
» كفرة على قول	» الجرن	» سعد الحلاوى
» أبو خضره	» سبلى سالم	» العرضة
» بلنط	» قشقة	» السيد عبد الطيف
» ابراهيم القلا	» عثمان بك محمد	» ترة قفاهه الغربى
» الغرواى	» الحوض	» رزق الله شدياق
» مبدالله ترملى	» الحولى	» محمد افندى منير
» يوسف على الطباخ	» احمد افندى أمين	» صبره
» أخلقة ه	» الحناية	» المنشاوى
» التعرير	» القنطى	» احمد بك عبد الله
» الحضرى	» عباس البصرى	» محمد اللبى
» بهنى الجباز	» جمعه حماده	» حسين الصندى
» قنبر	» أبو العز	» حنا يوسف
» الصباغين	» عبد الجواد	» المديرية البصرى
» موسى مينا	» شرف	» القبلى
» عبد الملك يوسف	» احمد افندى محمد	» الغربى

(تابع) مديرية الغربية

فصل ٢
المجلات العمومية

(بندر كفر الزيات)	(تابع بندر كفر الزيات)	(تابع بندر المحلة الكبرى)
شارع عباس من تقاطعه مع	شارع أبو السلو	حارة النوبة
شارع همازين لثايتمتناه	الشيخ صالح	» زهير
من الجهة الغربية	» قبله	» الوسة
شارع الجامع من الجامع الكبير	» الجندي	» الشون
لثايتمتناه من الجهة الغربية	» القطب واصل	» أبو السيفين
شارع الحلقة من تقاطعه مع	» الحاج سليم	» النجي
شارع همازين لثايتمتناه من	» ابراهيم واصل	» الشيخ صوان
الجهة الغربية	» الخفادين	» الوراقة
شارع مرخ من تقاطعه مع	» الجبروتى	» درب العلوى
شارع الحلقة لثايتمتناه من	» فنان	» ممدونه
الجهة الشرقية	» الياس البشا	» المحصراتيه
شارع الروض من تقاطعه مع	» البربرى	» أبو القاسم
شارع الحلقة لثايتمتناه من	» لعلك	» الشواقيه
الجهة الشرقية	» مراد	» الجياره
شارع همازين من تقاطعه مع	» النهان	
شارع الحلقة لثايتمتناه من	» النحاس	(بندر ممنود)
الجهة الشرقية	» السندوبى	حارة الشويل
شارع غرابه من تقاطعه مع	» متولى الجوهري	» السويدانية
شارع الخطيب لثايتمتناه	» بنوى	» الترابيحى
من الجهة الشرقية	» ترعة الملوانيه	» الشيخ بكار
شارع صفورين تقاطعه مع		» الزغاله
شارع الحلقة لثايتمتناه من	(بندر المحلة الكبرى)	» الصباميه
الجهة الشرقية	حارة المنسوب	» الجاياله
شارع الشيخ عمر من تقاطعه مع	» الورشة	» التصارى
شارع الحلقة لثايتمتناه من	» أبو الحسن	» الحجار
الجهة الشرقية	» المحبوب	» الخلفاه
شارع المحصره	» التعمصار	» الخواص والخواجه
» بدر	» القاضى	» الصمى
» الضبطيه	» المنشة	» القوان
» الخطيب	» سوقه الساحل	» نالى
» باقوس بن	» السيلة زيبى	» التمهيد
» كساب	» الصباغة القديمة	» الداربه
» الكبايس	» سوق القسيس	» الشيخ سلامه

فصل ٢٠
المحلات العمومية

تابع (مديرية الغربية)

تابع (بندر طنطا)	تابع (بندر دسوق)	(بندر زقازيق)
شارع أبو السطا	تابع العمري	شارع المر الاعظم
» الكرازة	» البلوى	» العباسية
» الميوطية	عطفة عرقه	» الغرب الاحمر
» السقانة	شارع أبو مایل	» عزبة المصري
» الضواير	» الضبطية	» الكنيسة
» أبو عبد المال	» العطاية	» درب الحمل
» أبو موسى	» الجبلية	» المداوي
» الجندي	» الرواسه	» الملبى
» ابراهيم السقمان	» الوقف	» درب شعلان
حارة النشارين	» عموره	» عزبة هيبس
» بصير	» المحايط	» أبي شرف الدين
(بندر شربين)	(بندر طنطا)	» أبو طقيه
خط الطريقه والنجارين	شارع دابر الناحيه	» عزبة شوبا
» المسجد	» الهجارسه	(بندر كفر الشيخ)
» العمل والمناحين	حارة أبو رمضان	حارة الخياط
» عبد الوهاب الزيني	» المحبوب	» الشيخ مبارك
» الخليلب الشريف	» الاقندى	» زفدان
(بندر قوه)	» ابراهيم فايد	» وسط البلد
خط أبو المكارم والشيخ زوين	» أبو حماده	» الزاويه
والقوى	شارع المرسى	» الشيناقى
خط أبو شعره والشيخ غره	حارة المغاربه	» جامع الفلاحين
» الشيخ نصرالله والقناوى	» الزهره	» المصاره
» الكرايسه والبرلس	» هبل	» جامع سيدى طلحه
وأبو اللقب	» المصطفى	» العكاشه
خط العرق والشيخ شعبان	» أبو محمود	(بندر دسوق)
» الشيخ طحان والبطراوى	» أبو صبه	شارع منشا حيدر
» وأبو عيسى	» التظه	عطفة الخضاره
خط زاوية عبد الجواد وسيدى	» الجاى	شارع العيسى
موسى	شارع الجماره	

قرار صادر من مديرية الفيوم في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٤

نقرة ٢٢٧
الاضطاط المخصصة
للسكن بمديرية الفيوم
تعتبر الشوارع والحواري والأماكن المينة بالجدول المرفق هنا من الاخطاء
المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

مدينة الفيوم

شارع النويرى وحواريه

» منشأة النواعير من ابتداء منزل جرجس موسى لغاية منزل أحمد عاشور
على بحر ترسا ومن المنزل المذكور لغاية فم قطرة بحر ترسا بما في ذلك الحواري
الآخذة منه ومن جامع منشأة النواعير لغاية المنزل البحرى تعلق على محمد عمار
المجاور لسكة الحديد المصرية

شارع القوال من منزل أحمد بك جدى لغاية منزل الحاج أبو النيل القواص
والحواري الآخذة منه

درب أبو الطيب

» المعلم سالم

شارع درب الضاسين وحواريه

» » الجامع المعلق من وكالة حنا بك نخله لغاية فم قطرة باب الدواع وحواريه

درب الطباخين

شارع درب الربوى وحواريه

» » القرقاوى وحواريه

درب سعد وصفر وحواريه

درب الدنانة من منزل أحمد حسنين مریدن لغاية ورشة محمد النجار ومن

الورشة المذكورة لغاية وابور يوسف الخورى الشهير بوابور الزناتيرى وحواريه

درب سوق الحجير وحواريه

» الشمالية وحواريه

فصل ٢
المخالفات العمومية:

حواري درب المقدم سلامه

» » الخولا

» » الحسينية

» » علام

درب الجامع الجديد وحواريه

الشارع البحري لدرب الخلق من ابتداء منزل الخواجه نقولا اسبنا كيدس
القبال الى دكاكين ورثة محمد موسى الشجاع ومن الدكاكين المذكورة الى مسجد
قايدياي ومن تلك الدكاكين أيضا الى جامع الاستاذ الروبي

درب الزامر وحواريه

» الكاتنه وحواريه

» قصبة سليم وحواريه

حواري درب الكاشف ثم شارع درب الكاشف من ابتداء منزل أحمد افندي
ممتاز لغاية منزل خالد بك الشرق المقابل لجامع أبوسبيح ومن المنزل المذكور
الى مقابلته بشارع درب الزامر

درب الطلاع وحواريه

شارع درب الخواتم المشهور باسم شارع بحر عنز من وابور أصلان لوابور
جرجس مطر وحواري درب الخواتم

درب السبع دروب وحواريه

درب خرازه من ابتداء منزل ورثة الرحوم على افندي شرابي لغاية منزل
ورثة حسن سعد بهام ومنه الى منزل حضرة مصطفى بك أمين ثم من المنزل
المذكور الى منزل محمد افندي رفعت الحامى ومنه الى وابور جرجس مطر
ثم من منزل مصطفى بك أمين الى كوبرى السكة الحديد الضيقة الموجود على
البحر الیوسنى وجميع حواري درب خرازه

شارع ضواحي البندر وحواريه

قرار صادر من مديرية الجيزه في ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٤
تعتبر الشوارع والحارات والاماكن الآتي بيانها من الاخطاط المخصصة
لسكن العائلا فقط وليست معدة للتجارة

أولا - في بندر الجيزه

نمرة ٢٢٨

اللاخطاط المخصصة
لسكن بمديرية الجيزه
درب البارودي - يتبدئ من شارع البحر بجوار السجن الى الجهة الشرقية
ويتهى لغاية شارع الخلا من الجهة الغربية

حارة الباشا - تتبدئ من شارع الوسط وبها أزقة وهي زقاق (الجعيص)
وزقاق يوصل الى جامع (الحولا) وزقاق عشمى (خليل النمر)
وزقاق يوصل الى سبلى (ذى الدين) الى شارع الخلا
درب الكرنزى - يتبدئ من سبلى الكوفى وبه أزقة وهي زقاق غربى غير
نافذ وحارة الشيخ سالم

شارع جامع الحولا - يتبدئ من شارع الوسط ويتهى الى الشارع الخلا وبه أزقة
وهي حارة (الجماموى) وزقاق نافذ الى حارة الباشا

حارة ضو - تتبدئ من شارع الوسط وبها أزقة وهي زقاق (أبو النجا)
وزقاق (خليل شيطه) وزقاق (سبلى الخواص)
شارع سعد الدين - يتبدئ من شارع البحر وبه أزقة وهي (درب قافه) وزقاق
شارع (المنوفى والبوستة) وزقاق (الجوش)

درب كشك - يتبدئ من شارع الوسط وبه أزقة وهي زقاق موصل الى
شارع الخلا من الجهة الغربية وزقاق (عجاج) وزقاق
(على شمعاته المبيض) وزقاق (فرغل محمد)

حارة الملق

حارة الطبال - وبها أزقة داخله فيها وهي زقاق (حنفى شمات) وزقاق (قنانه)
حارة محمد رمضان - واقعة ما بين حارة (الخصوف) من الجهة الشرقية وشارع
وسط البلد من الجهة الغربية وبها زقاقان وهما زقاق
(ابراهيم الجابرى) وزقاق (خليل افندى خلدى)

- حارة التخوت - تبتدئ من غاية سوق الأحدا القديم ووصولاً الى (أمير الجيوش) فعل ٢
وبها زقاقان وهما زقاق (معروف الصباغ) وزقاق سعد المالح المحلات العمومية
- حارة القصر - تبتدئ من رقعة الغلال من الجهة القبليّة وبها أزقة وهي
الزقاق الموجود به (الكنيسة) وزقاق شارع (الكنيسة)
وزقاق (احمد نيقه)
- حارة العويسية - تبتدئ من شارع الوسط الغربي من الجهة الغربية الى
النيل من الجهة الشرقية وبها أزقة وهي زقاق يبتدئ من
سينى (مجهور) وينتهي الى شارع السوق القبلي وزقاق
(درب الجندي) وزقاق (حوش الصيادين) وزقاق
(الشيخ قداح)
- درب البلايط - يبتدئ من نهاية شارع الوسط من الجهة الغربية وينتهي
الى النيل من الشرق وبه زقاقان وهما زقاق (فرغل)
وزقاق (محمود دره)
- درب يسمين - غير نافذ وبه زقاق داخله
شارع الاربعين القبلي - يبتدئ من نهاية (رقعة الغلال) الشرقية وينتهي في آخر
النيل من الجهة القبليّة وبه زقاقان وهما زقاق (درب
السوق القبلي) وزقاق (درب حصص)
- شارع القواخير - يبتدئ من نهاية شارع الوسط الغربي ويوصل الى الخلا
من الجهة الغربية وبه أزقة داخله وهي حارة (الشيبي)
وحارة (القطاطري) وحارة (سيد عبدالعال) ودرب (الجنينة)
حارة حسن عبدالله - تبتدئ من نهاية شارع الوسط ويوصل الى شارع أبي هريره
وبها زقاق وهو زقاق (أحمد شلتوت)
- حارة الممل - وبها أزقة وهي حارة (أبو سلمه) وزقاق (أبو بدر) وشارع
(غرب) وشارع المدرسة وزقاق (غانم) وزقاق (محمود أبو احمد)
وزقاق (الشنطوطي) وحارة (أبو خاطر) وحارة (علي عبدالله)

ثانياً - في ناحية امبابه

شارع جزيرة امبابه - يتبدى من منزل عثمان افندى عبد السميع وينتهى لمنزل
عثمان جسنين بدر

شارع ريشه - يتبدى من منزل ابراهيم عبدالصالحين وينتهى لمنزل أجد الغنام

شارع الرقة - يتبدى من منزل ابراهيم محمد سلامه وينتهى لضريح
الأستاذ الشيخ اسماعيل الامبابي

حارة محمود ننه - يتبدى من منزل منصور محمد سلامه من بحرى وتنهى
بمنزل أبو زيد نصار من قبلى

حارة على زايد - يتبدى من منزل الشيخ أجد زهران وتنهى لمنزل
محمد حسنين العطار

حارة سيد أجد أبو جاد الله - يتبدى من بحرى بمنزل الحاج مكاوى وونس وتنهى
لمنزل عبد الطماوى الوسى

حارة محمد السداوى - يتبدى من منزل السيد زغله من بحرى وتنهى لمنزل
السيد عبد الله دياب من قبلى

حارة أجد عظيم - يتبدى من منزل أجد قاعود من بحرى وتنهى لمنزل السيد
دسوقى الشاهد

حارة السيد جود - يتبدى من منزل أجد على جلى من بحرى وينتهى لمنزل هندي
سليمان عبد

حارة على بدوى - يتبدى من منزل هندواوى على فتح الباب وتنهى لمنزل عمر سويلم

» محمد عمار » عبد السيد وتنهى لمنزل عبد الله غريب

» يوسف على ربه » أجد ورده وتنهى لمنزل رمضان جاد المولى

» محمد سليمان الترساوى } يتبدى من منزل عبد الباقي بسيوفى وتنهى لمنزل أجد
العمرانى

» عزيز حسن سيف - يتبدى من منزل السيد عطيه وتنهى لمنزل محمد سليمان

شارع العصاره - يتبدى من منزل الشيخ محمود نونه وينتهى لغاية البنك الزراعى

» القوال » حسنين عثمان وينتهى بشارع الجنة

» الأربعين » جوهر أنا وينتهى بالبنك الزراعى

شارع بركة أم هند يقتدى من منزل عفيف مهدي وينتهي بجسر البحر
 » الانصارى » مصطفي الاكوج وينتهي بجسر البحر
 » البحر » أبو كوهنة وينتهي لمنزل بطران عفيف
 » الرشيدى » الرشيدى وينتهي لمنزل أبو السعود مطر
 » الجنينة من جسر البحر وينتهي بجنينة ورثة حسن بك يكن
 » جوهر آغا الجزء المبتدئ من جنينة علي بك رضا لغاية حارة العشري
 » نطاطه » من وابور نطاطه لغاية قطرة الحلي
 » البحر بكفر الشوام ينتدى من منزل محمود بك جدى وينتهي لمنزل عاشور مقلة
 » الامبارى . . الجزء المحصور من شارع جزيرة امبابه لغاية منزل مصطفى
 احمد حلاله

ثالثا - فى ناحية العيساط

حارة المركز القديم
 » ابراهيم الشماشجى
 (المتدئة بمنزل احمد افندى الشكرى من بحرى ومنتهية
 الحارة الكائنة بوسط البلد) بمنزل درويش فوده من قبلى
 حارة الجامع

قرار صادر من محافظة مصر فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤
 وتعدل بقرار صادر من المحافطة بتاريخ ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٦
 تعتبر الشوارع والحوارى والأماكن الآتى بيانها من الاخطاط المخصصة
 لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

نمرة ٢٢٩
 الاخطاط المخصصة
 لسكن بمصر

(قسم الازبكية)	تابع (قسم الازبكية)	تابع (قسم الازبكية)
شارع الترمه الاسماوية	شارع الزهار على الترمه	تابع (قسم الازبكية)
خط التوفيقية بأجده ماعدا	الاسماوية	خط التالى بأجده ماعدا
شارع جلال بلشالموصل	شارع البطر كساعة بالحياره	الشارع الوسطى المسمى
من ميدان قطرة الدكة	خط الحياره بمقابله أرض الزهار	بشارع القللى
لشارع عفيف	وأرض الخناوى	الشارع العبدى والشوارع
		الموصلة له

(تابع) محافظات مصر

فصل ٢

المحلات العمومية

تابع (قسم الازبكية)	تابع (قسم الازبكية)	تابع (قسم الازبكية)
شارع كنيسة الروم الكاثوليك	شارع القبيسي بأجمعه ماعدا	شارع القبيسي بأجمعه ماعدا
بالقجالة	الشارع الوسطاني المعروف	الشارع الوسطاني المعروف
عش الخمر وطلي	بشارع القبيسي	بشارع القبيسي
شارع الخليل	خط القجالة البرانية بأجمعه	خط القجالة البرانية بأجمعه
حبيب جلي	والشوارع الموصلة	والشوارع الموصلة
شارع بطرس بلنا	لشارع الظاهر والقجالة	لشارع الظاهر والقجالة
الجبل	حارة درب الإبراهيمي وأزقة	حارة درب الإبراهيمي وأزقة
كليس	شارع الجبروني وأزقتها	شارع الجبروني وأزقتها
حارة بطرس بلنا	حارة درب السهرنج	حارة درب السهرنج
عطقة احمد تافع	درب الحديده	درب الحديده
حارة جرجس فرج	حارة البارودية	حارة البارودية
عش جرجس فرج	عطقة السكرية	عطقة السكرية
حارة صومعه	حبيب	حبيب
عطقة الصوفان	حارة باغوص	حارة باغوص
خوخة العطارين	حارة القراوية	حارة القراوية
الوطن	حوش القطري وأزقة	حوش القطري وأزقة
(قسم عابدين)	حارة الجنينة	حارة الجنينة
شارع ترعة الامم صليحة	الجبل	الجبل
القصر العيني	مفتاح	مفتاح
شوارع قصر الحارة بأجمعه	الحضر	الحضر
شارع الفلكي	عطقة المستوفد	عطقة المستوفد
الحوانق وحارة الحوانق	حارة كمال	حارة كمال
منصور	عطقة الاسقف	عطقة الاسقف
قهى	القبيسي	القبيسي
حارة جاد	شارع مقار عبد الشهيد	شارع مقار عبد الشهيد
قبودان	غنايل أبو جرجس	غنايل أبو جرجس
شارع الجزيرة الجديدة	قطاوى	قطاوى
حارة خنقون	مدرسة اليسوعيين	مدرسة اليسوعيين
الزبلاوى	حارة عبد العال السيد	حارة عبد العال السيد
تابع (قسم عابدين)		
قناوى		
المكتب		
التل		
الشرطوى		
حارة القنطرة الكبيرة والصور		
الصغيرة وما يتفرع بها		
شرف وما يتفرع بها		
شارع المبدولى وحارة المبدولى		
حارة الزير الملق		
شارع البراموص وحارة التمساح		
حارة درب الحمام وما يتفرع بها		
الوالمى		
حيدر		
البلاصة		
أبو حمزة		
الكريدى		
العتري		
درب السرجه		
التماشه وما يتفرع بها		
الشيخ صيد الله حارة فضه		
زقاق الشيخ عبد الله		
سكة الشيخ عبد الله		
وما يتفرع بها		
حارة شليوك وحارة البكتي		
وحارة الشيخ ربحان		
وما يتفرع بها		
شوارع عارة جنينة الانجال		
وما يتفرع بها		
ميدان سرى عابدين		

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢
المخالفات العمومية

تابع (قسم عابدين)	تابع (قسم عابدين)	تابع (قسم عابدين)
حارة الحسكر البرانية وحارة الحسكر	شارع الخليج الجديد	تابع (قسم الموسكى)
الجوازات وما يتفرع بها	ميدان قصر النيل وشوارع	درب الحزامه
حارة الصوفاة وما يتفرع بها	البر الغربى	» المصابيح
حارة أبو السباع	منزلة آدم	حوض المنعصره
شارع الشيخ حمزه	شارع المنارة وعطفا المنارة	شارع المدرب الجديد
» المدد مالى	» الكوبرى من ميدان	» أبو الحسن
» عمارة منشة الموصل	الازهار لثاية ميدان	درب المزين
شارع قصر النيل	قصر النيل	عطفا السادات
حارة الخلالية	شارع سليمان بلنا الجديد	حارة درب البرابره
» دلم الدين	—	» القرون بدرب البرابره
» المبحان	—	عطفا درب تنوخ
» البير	(قسم الموسكى)	» كنيسة الارمن
» الجزائر	درب الهى	» البصرى
» التصارى	قلعة الكلاب	» الشيخ ابراهيم
» درب المشايخ	درب القصاص	» » نما
» فايد	حارة الامير حسين	» الجامع
» الباز	» درب الدقاق	درب السلال
حارة الطولوسى	درب الكلبة	» المقدم
» العشى	درب الطلحوة	» الجمسه
» شافى	سكة المتاصره	عطفا سيدى عبد الحق
» النجار	حارة الخليج المرحم	حارة جرجر
» الطويجى	درب الطولوسى	درب الخواجه
» ضبط العدة وما بها من	» المهايسل والصف	حارة الزرايب
الحوارى والشوارع	الفاخرة فيه	—
الداخلية	درب الخبصه	(قسم السيد)
حارة قواديس وما يتفرع بها	عطفا البصره	بارة السادات
» الخلق	درب الزيت	شارع البعوره
شارع الخلق وشوارع وجبة	درب البشايشه	» أبو قوره
عابدين جميعها ما عدا	شارع علوة الكوم	حارة السيد
شارع جامع وجبة عابدين		

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢

المحلات النومية

تابع (قسم السيد)	تابع (قسم الجبلية)	تابع (قسم الجبلية)
شارع الخليج من قنطرة سنقر	حارة المترين	درب الطبلاوى
لغاية قنطرة السيد	سكة كفر الطماعين الجوانى	عطفة الموردي
ومنها الى قنطرة قم	زقاق المقرين	» احمد باشا طاهر
الخليج	حارة كفر الطماعين البراقى	» القفاص
شارع الزيادة	عطفة الحوش	درب المسقط
حارة درب القرودى	شارع العلوه	حارة الميضة
» المياتم	زقاق العلوه	عطفة بيرس
شارع يعقوب	عطفة الشيلي	حارة الدرب الاصفر
» الطرق الشرق	» الراوى	» حوش عطا
» البستان	» الشطيه	درب الرشيدى
» الدواوين	درب الدوشارى	العطفة الجوانيه
» منصور	» المجازى	عطفة الزره
» الفلكى	حارة عمر	» الشرقا
» الانشا	عطفة ميد	» القطش
» جلال باشا	» أبو النخيل	» البدرى
حارة سوق ممكة	» مجاهد	» منان
» خليل طينه	حارة الزراب	» الهندى
عطفة حمام ياما	» الزاويه	» الهوارى
شارع بير الوطلوب	عطفة المدرج	زقاق الحلاقى
» سالى	درب القزازين	درب نخله
» زين العابدين ومايتيمه	» الحموى	عطفة عافوس
من الحوارى بخط البقاله	عطفة الاقطي	» الكرسى
شارع نصره	» الست بدره	» القلوبى
» الشيخ عبد الله	» الجادر على	زقاق السنيق
	» درب الحمام	عطفة المطراوى
(قسم الجبلية)	شارع قصر الشوق	زقاق الزريه
حارة الصوافره	درب على الدين	عطفة حوكى
زقاق التبرى	» القراخه	حارة الصواف
عطفة الخوخه	حارة قصر الشوق	عطفة التراقوه
حارة كفر الطماعين الجوانى	عطفة الشيخ موسى	زقاق الهوارى

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢
الحلات الموقوفة

تابع (قسم الجبلية)	تابع (قسم الجبلية)	تابع (قسم الجبلية)
عطقة احمد السوارى	عطقة شرارة	حارة الخناوى
شارع زويلة	حارة الحلة	عطقة البيلى
حارة نجيب علس	عطقة مسعود	» المدرس
عطقة شويخ	» أبو قول	درب زاوية الحسين
حارة بين الاقرا	» الشيخ سويدان	عطقة كسكش
عطقة الغربى	عطقة الاحواى	» اليرقدار
درب انعام	» الضبانى	» الخضر
عطقة شهاب	» نهر	» الاشقر
» الزينق	درب الزياتين	» شديد
» كف الموز	» حسين	حارة الحصر
درب القمري	» المغاربة	زقاق أبو شوشه
عطقة الشيخ مرشد	» الوراقه	عطقة ندا
» الجداوى	حارة الطوقه	زقاق البنان
زقاق الشرارى	» السنانين	درب القسطه
عطقة عبد الكريم	درب قرمز	عطقة فلفل
» السيلابى	حارة بيت القاضى	حارة الخوامس
حارة دبرغوان	» الضلعين	عطقة السويطى
عطقة قاضي البهار	عطقة الشايعين	» أبو خضر
سكة الخرنفش	حارة جوشي السيارى	» البلاغ
زقاق المستوفد	عطقة العدوى	» أبو شنب
عطقة البرقوقيه	حارة زقاق الميان	» القبانى
شارع سوق النمل	عطقة الشنوائى	» أبو العلا
عطقة سر المارستان	حارة الشنوائى	» ربه
زقاق القهي	شارع فريد	» السكبيى
درب المصريين	عطقة باطله	» ديس
» السيل	» الباب الاخضر	» البسطى
» الحلي	حارة الركطه	» الشيخ أوب
شارع درب البان	عطقة البوسه الجديدة	زقاق الجليل
» مبكر الخشب	زقاق الترقاوى	درب الجيزه
درب الملط	» الجوهري	عطقة القزاز

فصل ۲

المحلات العمومية

[illegible]

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢
المخالفات العمومية

تابع (قسم الخليفة)	تابع (قسم الخليفة)	تابع (قسم الغرب الاحمر)
عطية السجينة	درب القرن	حارة الصعايدة
حوش الزين	زقاق الشرفا	» المري
درب المأذنة	عطية هاديه	الحارة الكبيره
» داود الكبير	» اليثيق	حارة كاتم السر
» » الصغير	حارة القظه	عطية اسلام
» القليوبى	عطية متبول	» كوم الصعايدة
» البرقع	» الفضه	» الفرقى
» المنوره	درب المعري	حارة العرقوس
زقاق المنوره	» الجبله	عطية المحكمه
عطية الحشش	عطية حن افندى	» الحنا
» جاد الحق	» بدوى	حارة القود
» المنجره	» سيد منانى	عطية مراد بلث
» الباشا	» المتعش	حارة العنبرى
درب الوسمه	» الفراجيه	» النعيمون
شارع قرقول المشيه	» حاقط	» البالى حسين
» درب البومن	» القتانه	درب القصرى
» المنفر	» الريمحاي	الحليه الجديدة من ابتداء
عمارة خليل أنا	درب البحار	أجنحة صبور لقاية
شارع مناح الوقف	» القطة	الشارع الموصل لمعوان
درب البومن	» ملوخيه	المعارف بدرب الجمنايز
حارة المراحله	عطية حوش	
عمارة الكراوى	» النشار	• (قسم الخليفة)
حوش الحدادين	» سورس	حارة كوانين
عطية الحلوجى	زقاق الجبله	» الرمل
حارة السماكين	عطية حوش العرب	» الطارنى
عطية السماكين	» القسيج	عطية الى
عمارة أبو جيا	» المعلم باشا	زقاق مزوق
درب المضه	درب مجيرى	عطية رجب شمس
حارة خراة منصور	عطية السياره	حارة الحركمى
عطية خراة منصور	شارع السجيه	عطية اسماعيل افندى

(تابع) محاقطة مسمر

تابع (قسم الخليفة)	تابع (قسم الخليفة)	تابع (قسم الخليفة)
عطقة هيبه	عطقة أبو اسماعيل	حارة اصل
شارع البلاص	درب غزبه	» الاربعين
» السيد نفيسة	عطقة الخنزيرى	شارع الاثني الجزء البصرى منه
» الترب	» ملوخيه	عازة سيل والمتمسك بالنا
عطقة خوخة ديب	» سيدى بهادر	عطقة العيش
» الجزارين	» الشيخ محمد	» بقريلك
شارع الامرف	زقاق أبو داود	» لطفى احدى
درب راجح	حارة السرجه	درب البرايز
عطقة أوكيله	زقاق المبان	عطقة كوهه
» المسرى	شارع القبر الطويل	» المرطوى
درب الكلاله	عطقة التبتى	» يارم آنا
حارة الاثني	» الحسانيه	» قنبر
» بنت الممار	شارع السيد سكينه	درب صبيح
عطقة العمارة الصغيرة	عطقة حوش السيد	حارة الجبله
سكة الاثني	درب الاكرات	عطقة رشوان بل
حارة نور التلام	عطقة الكرداوى	حارة أبو داود
عطقة الميمه	عطقة احمد جلي	درب الرتني
حارة النظارة	الدرب المسدود	عطقة العياديه
عطقة النصال	درب الشطو	» السطايه
» الحسن على	عطقة النصارى	» قنارس
» المكارسه	» الشنتورى	عطقة الرماح
حارة الماس	» مكى	شارع البقل
سكة عمارة الشماسرى	حارة العيد	عطقة الحلو
عمارة جلي	عطقة السيد	درب البير
درب الخفام	حارة الصايغ	» التيميدى
عمارة الرقاى العليا	» البير	عطقة أبوسه
حارة درب البان	عطقة تفتقه	» البقل
عطقة البان	» حوش البارود	حارة التله
حارة البان	» البلدية	زقاق الشراقوه
عطقة سيدى جوهري	درب الحلوانى	» طقة المدققين
درب رقت		

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢
المحلات العمومية

تابع (قسم الخليفة)	(قسم باب الشرية)	تابع (قسم باب الشرية)
عطفة الحكيم	سكة سوق الزلط وما يتبعها	تابع (قسم باب الشرية)
» والله بنا	من الحواري	شارع الخليج
حارة الحكيم	عطفة الشيخ عبد الله	» البكره
عطفة الزاوية أم عمود	درب الزكراكي	» السبع والغبيص
درب المارستان	» سعيده	» الصواني
حارة المارستان	» سنابل	بركة الرطل بقروصها
عطفة المارستان	سكة سوق البقر	شارع المنى
سكة الكوي	عطفة القرائ	» درب البركة
عطفة القصاره	درب الزكيان	حارة سيدى مدين
درب السكرى	» الملاح	» السيلدار
عطفة يس	» الخف	درب حاتم
درب اسماعيل	» أبو بكر	حارة قريش
حارة الشيخ بكر	» البرقي	شارع الهدى
عطفة الكسمرجى	حارة درب الجامع	» تل أبو الريش
حارة الطلوى	عطفة القرن	» الحد
حوش الزئى	» همش	عطفة لؤلؤ
زقاق العرقوسى	حارة القوطيه	حارة عمود
حارة ابراهيم باشا يكن	درب الاقاصيه	» البرقع
عطفة الحمام	حارة البير الحلوى	» برج على
درب القبلى	درب المحكمه	» القمحله
عطفة الزئى	» العنازده	» التوبى من جامع التوبى
درب كحيل	شارع البغاله	لثابة الحدوده القاسية
عطفة الزرية	سكة الطاهر	بين القسم وقسم الموسكى
وكلة الشمع	عطفة درب الشرفا	(قسم الوايل)
عطفة القمارانى	درب السماكين	شارع الخليج المتدى من محطة
سكة المقرنات	شارع درب مجور	ترامواي الخليج بشارع
شارع الخطابه عدا شارى	زقاق الخشب	الطاهر لثابة الشارح
الدحدوده والقلمه	شارع بين السيلار وما يتفرع منه	البلى
شارع الامام الشافعى وشارع	درب المدبح	شارع مزبنا عازت بمتدى
الامام اليس من الميعان	حارة الطمار	من أمام المدبح ويتهى
		لشارع البلى

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢
الحلات العمومية

تابع (قسم الوايلي)	تابع (قسم الوايلي)	تابع (قسم الوايلي)
شارع قبة القداوية يبتدئ من أمام السبيل من شارع العباسية القبلية العموي وينتهي بالشارع العباسي	شارع الاستبالية الفرنسية يبتدئ من شارع القبليّة العموي ويعبر الاستبالية الفرنسية ومنها إلى الجبل	شارع كنيسة الاروام يبتدئ من شارع الظاهر أمام المدبح ويعبر بأرض السكاكيني وينتهي بالشارع العباسي
شارع الحسن مراد وما يتفرع منه لغاية القشلاق	الشارع الصغير المتفرعة من شارع العباسية القبليّة العموي وطالعة لشارع الجبل وتنتهي لسفح الجبل	شارع المثلث يبتدئ بشارع الظاهر وينتهي لشارع الظاهر أمام بوابة الحسنية
شارع العباسية العموي ابتداء من بوابة الحسنية لغاية قشلاق السور	شارع المدبح القديم يبتدئ من أمام السبيل من شارع العباسية القبليّة العموي وينتهي لقومية البازية	شارع كنيسة الاسرائيليين بشارع الظاهر في مقابلة شارع السبع والفتيح وينتهي بالشارع العباسي
شارع المطرية جميعها ملصدا شارع محطة المطرية لغاية منزل خطاب بك	شارع الاستبالية المتساوية يبتدئ من أمام السبيل من شارع العباسية القبليّة العموي وينتهي بقومية البازية	شارع دوران السكاكيني يبتدئ من شارع الظاهر في مقابلة بوابة الحسنية وينتهي بالشارع العباسي
شارع الزيتون جميعها ملصدا شارع محطة الزيتون	شارع عشرة يبتدئ من أمام السبيل من شارع العباسية القبليّة العموي وينتهي بشارع الوايلية	شارع الزهرة يبتدئ من أمام بوابة الحسنية بجوار السبيل وينتهي بالشارع العباسي
(قسم مصر القديمة)	شارع عشرين يبتدئ من أمام السبيل من شارع العباسية القبليّة العموي وينتهي بشارع الوايلية	شارع الجبل يبتدئ من أمام بوابة الحسنية خلف السبيل ويعبر بتوسط المنازل الكائنة بالجهة الشرقية بشارع العباسية القبليّة
شارع كوم غراب الموصل لتسرب سكة حديد حلوان	شارع عشرين يبتدئ من أمام السبيل من شارع العباسية القبليّة العموي وينتهي بشارع الوايلية	
شارع دير النصارى من شرق التين لغاية استبالية الاتكيز	شارع عشرين يبتدئ من أمام السبيل من شارع العباسية القبليّة العموي وينتهي بشارع الوايلية	
شارع دير النصارى من شارع العلاء		

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢
المخالفات العمومية

تابع (قسم شبرا)	تابع (قسم مصر القديمة)	تابع (قسم شبرا)
شارع باغوص بلشا غالي	شارع ساعي البحر	حارة محمود بك طلعت
عزبة باغوص بلشا غالي	» المستوقد	» المنشيه
» حسن آغا المنوف	» البلوك الزنساوي	» الجامع
» حسن افندي حسي	» السكر واليمن	» الشيخ نجيم
بهمشه الكبيره	—	» درب السوق
خط مهمشه الكبيره	(قسم شبرا)	» الشيخ احمد
عزبة الحاج علي خليفه	عزبة علي بلشا شريف	» جبور
» باغوص بلشا غالي	» محمد حمدان	» الجزار
» ابراهيم بلشا آدم	» الوقف	شارع محمد بك رفعت
» الحاج موسى القصير	» عبد الحميد افندي	» قواد
عزبة الشيخ عبد الرحيم	العزبة الجديدة	حارة علي البرديسي
الدمرداني	عزبة السرداد	» طاشور
عزبة الشيخ عبد الرحيم	» الجزار	» كفر الجزار
الدمرداني الشهيرة بعزبة	» احمد بك الخواجه	شارع قصر الزنقة
الساقية	» الخواجه كرنيل	عزبة محمد بلشا راتب
عزبة الميسى الغنشاوي	» رستم بك	» احمد بك أسعد
» رفقه عبيد	» موسى آغا	» زيب هاتم
» علي افندي اليسرجي	» نوحى بك	» محمود افندي البازجي
» الخياط	» حيدر بلشا	بالقرب من شارع شبرا
» الجيزه	» أبو السعد	عزبة محمود افندي البازجي على
» شعبان التجار	» المحلة	شارع جسر البحر
» الملا	شارع الشيخ فرج	شارع القرن بالساحل
» محمد خميس	» كوبرى امباه	» عبد الرحيم بك مجازي
» ورنه مسد القادر	» روض القرج	شارع يوسف الجندي
» الخروطلي	حارة روض القرج	» نخوة الصيني
عزبة بلال افندي ابراهيم	» النبطانيه	عزبة الجزيرة
» أمين افندي الخروطلي	» هجازي	حارة العداسه
» المراسه	عزبة الخواجه فلبو ديتري	شارع مهمشه والشرابه
» محمد عقده الصباغ	شارع جزيرة بدران الموصل	» اسكندر بك كوك
» ابراهيم بلشليم	الى بولاق	» الالابلي

(تابع) محافظـة مصـو

فصل ٢

المحلات العمومية

تابع (قسم شبرا)	تابع (قسم شبرا)	(قسم حلوان)
مزقة الشيخ الوابوي	مزقة حنا بك نصراته	شارع برهان باشا
» حسن باشا حلي	شارع شيكولاني	» لاطأ أوغلي
» العسال	» حارة الجامع	» عبد الرحمن باشا
شارع مياد بك	» » الدرمالي	» محمد سيد احمد باشا
» محمد بك حسن	» الزهور	» ميدان عباس
» الشيخ محمد	» أنجيا هاتم	» راقب باشا
» الكنيسه	» سليم ومهمان صيدناوي	» فؤاد باشا
» سليم ومهمان صيدناوي	» عبد الله بك صبوراني	» رياض باشا
حارة البصري	» حنا بك زقنيري	» جعفر باشا
شارع علي بك الزيني	» الشمسرجي	» لطيف باشا
حارة ارمينوس بك	» نخله	» شريف باشا
» خليل بك السراد	» كنيسة المواره	» مصطفى باشا
حارة خورشيد افندي	» بركت	» امماصيل باشا
» الجامع	» الصاحب	الشارع الغربي
شارع يوسف بك نجاي	» روسي بك	شارع آدم باشا
حارة الخواجه أنطون مارون	» حسن باشا الطويل	» خيرى باشا
» حسن افندي الدخاخي	» يوسف بك رشدي	» رايل
شارع المرقان	حارة يعقوب نخله	» ذو الفقار باشا
حارة أمين علي صالح	» مجازي	شارع رستم باشا
» احمد افندي شعبان	» ابراهيم الزين	» عبد الله باشا
» احمد افندي اسماعيل	» الشيخ سعد	» خسرو باشا
» محمود افندي بنداوي	» الهدار	» ابراهيم باشا
» حسن افندي بنداوي	» محمد صالح	» يوسف باشا (الشارع
» حسن افندي علي	مزقة الميضة	الشرقي الموجود به
» العربي	» طوسون باشا	لوكائيه الحياه)
» السيد بك قزقي	» الزاويه الحمراء	شارع حسن كامل باشا
شارع جاهين باشا	» منة السرج	» زكي باشا
حارة البدرلوي	» الأميره	» حيدر باشا
مزقة جاهين باشا		

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢
المحلات العمومية

(قسم بولاق)	تابع (قسم بولاق)	تابع (قسم بولاق)
شارع مرزا	حارة الحفائده	شارع درب الفشارين
» الممراني	» العصاره	درب ملوخية
مطقة شارع مرزا	» أبو الدلايل	حارة خوخة السني
شارع عش القفل	» الفيطلي	» وكلة العسلي
درب ربيع	» العوالم	» شرف منجود
» الشرفا	شارع الحمى	» وكلة البحر
» بلج	» الترنساوي	درب البراره
حارة طوة عدى	حارة رزيقه	» النماكين
درب البوار	» خطب	» الرزاقه
حارة النماكين	» الصحة	» الير
درب التنور	» نجم	شارع موفق
حارة طوة سيدى نصر	» تصيلب	عطقة سيدى حماد
حوش الخينه	» سرور	شارع باب الميضة
شارع شق	» الطوة	» باب السر
شارع محمد بكر	» مزوق	» الخطابه
» محمد ناعم	» العليبي	حارة الخطابه
مطقة القزازين	» سيدى مكى	مطقة الخطابه
حارة أرض شرف	» عثمان أبو طالب	شارع الخبوصى
شارع وابور النور	» زيد عبد الله	» البوصه
درب القصاصين	» الرئيس سليمان	» درب ممانخ
» الغناشه	الشارع الوسطاني	حارة عبد الحليم
» المساله	شارع تيمه الاقطاط	درب السرايله
» الملقاوى	حوارى البصليه	» المسايه
» منصوره	حوارى القلايه	» المشنوقه
حارة سوق التبن	شارع الخطيرى	» الير
» القليه	حارة العالي	درب ديماس
» البسايطه	» القشار	» المصينه
» قلم بل	» العبد	» المتفرق
» السندليس	» زعتره	حوارى شش جركس
» الجابه	مطقى الخطيرى	مطقة الشاى

(تابع) محافظة مصر

فصل ٢

المحلات العزمية

تابع (قسم بولاق)	تابع (قسم بولاق)	تابع (قسم بولاق)
حارة قسوات	شارع البوصه	عطفة الدراج
شارع الحلبي	» وكلة البلع	حارة المعصره
» الحمامات	عطفة وكلة البلع	» الثقلي
» الراسطي	خط الترجان الجديد	» الطوبه المجاجي
» الشهدا	» » القديم	عطفة حوش الجنبينه
» درب مسعود	حواري ورشة القطن	درب جبر
عطفة درب مسعود	عشش كيش	» الجباله
» الشيطان	شارع التكيه	» القلاخله
حواري عشش مقلد	درب سقله	» محبوب

قرارات صادرة من محافظة مصر

نمرة ٢٣٠

الاضطط الاوروبىة
المفتمن الرخصة
اللازمة لبيع المشروبات
الروحية بمصر

أحدها فى ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٤ والثانى والثالث فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٦

تعتبر الشوارع والحوارى والأماكن الآتى بيانها من الأخطاط الأوروبىة وذلك بمقتضى المادة الثانية عشر من لائحة المحلات العمومية الصادر بها الامر العالى بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٠٤

تابع (قسم الازبكيه)	تابع (قسم الازبكيه)	تابع (قسم الازبكيه)
» النجالة من ميدان باب الحديد الى شارع العرج	» القسقية بقنطرة لذكه	شارع ميدان باب الحديد
شارع الطاهر من شارع النجالة لغاية منزل الباشا	» وجه البركة	» باب الحديد
جميع الحواري النافذة اسكاته بين وجه البركة وشارع القبيلة	حارة المدرستين	» جلال باشا القديم من منزل قسلاو اليونان
وهي درب اللبلات ودرب طياب ودرب البغدادي	شارع باب الجنينه البحرى	شارع قنطرة لذكه
شارع القبيلة	حارة جلبى شارع المهدي	شارع بولاق
شارع قوقى بجاية الميدان من شارع بولاق لغاية مانتقه	سوق عبدالله عزب شارع المهدي	» الميجي
بشارع صباى	شارع الرمحانات	» حاشينيندر
	حارة الحسينين وجه البركة	» كلال باشا
	ميدان الخازندار	حارة الزهار الموصلة من شارع كلال باشا الى حارة المدرستين
	شارع الجنينه من ميدان الخازندار لغاية اسلند بلز	شارع المهدي
	شارع كلوت بلز	

فصل ٢
المخالفات العمومية

(تابع) محافظة مصر

تابع قسم (الاذنيك)	تابع (قسم عابدين)	(تابع) قسم الموسيقى
شارع فطرة الدكة من شارع فوارب باشا لنهاية ملتقى شارع عيسى	شارع عماد الدين من شارع بولاق لغاية شارع جامع جركس	شارع طاهر ميدان القبة الخضراء سوق الخضرا الجديد وشواربه
الشارع المعروف بشارع التماس وهو يمتد من شارع كامل وينتهى بـ ابدان توفيق	شارع التمر » دير البنات » معروف » قشلاق قصر النيل » البنات الوطني » شريف » الشريفين » أبو السباع » الكتبة الجديد » زرقوداكي	شارع الموسيقى شارع المزين لغاية كتيسة الكلوكيلك الاثينيه شارع الشواديه شارع عبد العزيز شارع السبيل الكائن خلف محل مائة آف صنف شارع التربه من شارع عبد العزيز لغاية شارع محمد علي
(قسم عابدين)	(قسم الموسيقى)	(قسم باب الشعرية)
شارع المغربي » المناخ ميدان التياترو شارع قصر النيل » وابور المياه شارع المدابغ	شارع محمد علي من ميدان القبة الخضراء لغاية الكتبة شارع الضبطه القديمه حارة الرومي النافذة على ميدان الخازندار شارع الخازندار » باب الجنينة الشرقى » البواكى شارع نفري » الجوهري بما فيه عمارة القطاوى شارع البوسه شارع التياترو بما فيه عمارة متابيا	شارع الوسمه أى الميدان الواقع وسط هذا الشارع وهو ينتهى من بحرى وقبل الشارع المذ كوروين قربى بحارة الجامع الاحمر شارع محطة الترتون » المطر من محطة المطر لغاية منزل خطاب بنان شارع حطوان شارع منصور باشا

قرار صادر من مديرية القليوية في ٧ ماي سنة ١٩٠٤
تعتبر الشوارع والحواري والاماكن الآتي بيانها من الأخطاط المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معنة للتجارة
(في بنسبتها إليها)

ميدان ادريس
المنطقة الكائنة أمامها الخواجات اخوان فرحات ووابور الخواجة قسطندي كآوه
وما يجاورهما من المباني الى منزل نصر شنوده
شارع جسر البحر من كوبرى السكة الحديد القديم الى المنزل مصلحة لارى
» جامع البحر
» الفلاحين
حارة الشباسي
الجزء الغربي من شارع وسط البلد من واپور أبو مفتاح الى أول شارع الطابونه
شارع الطابونه والحارات الداخلة فيه
شارع جمال الدين
» الزقاقه والقضاء والحارات الداخلة فيه من محل المحكمة الأهلية الجزئية
الى مسجد الخلفا
شارع النصرى
حارة المعصره
» أبو شاهين
» العاشورى
» الدرايده
حارة العيايه
» الأكلهه والرباطه المتصلتان ببعضهما
» الجايره والحوالا المتصلتان ببعضهما
شارع شيدى عبد الله التجار والحارات الداخلة فيه

حارة عرنده من ملك وورثة الحاج ابراهيم النورى الى كنيسة الأقباط
 » السيد العطار المبتدئة من منزله الى منزل على أبو هوى ثم تيل الى جهة
 الشرق الى منزل فرج الله القصار ثم تيل الى بحرى لغاية منزل أبو العلا
 مسعود
 حارة ابراهيم جعفر من منزله الى منزل محمد ابراهيم عطابا وأخيه
 حارثا الجلاويات المنفصلتان الاخضران من شارع المنهورى
 شارع العواديه من منزل وورثة أبو عبد الى مسجد سيدى محمد بن خضير
 » الضعيف من منزل محمد أبو عبدالا الى مسجد الضعيف
 عطفة اسماعيل افندى ابراهيم
 حارة الهياكله من عطفة منزل الشيخ مصطفى هيكلى الى منزل وورثة محمد افندى
 الطنطاوى

شارع الاستبالية القديمة والحارات الداخلة فيه
 المنطقة الواقعة قبلى الشارع المذكور لغاية منزل الشيخ بيومى عصفور الجديد
 (فى بندر طوخ)

درب السواقي	درب التصارى	درب المطاجنة
» الزنابر	حارة الطمى	حارة اليهود
» سيف الدين	» الثانية	» البنائين
» العراقية	» التجارين	درب الجلمع
» حارتو طالبلدومايتبعها	» سعودى	حارة السواحليه
	درب العواقي	

(فى بندر قليب)

شارع سيدى مواش	شارع سيدى جمال الدين	شارع زعفران
» » يوسف	» أحمد بر	» القواوير
» » عبدالرحمن	» أحمد بن دريب النجى	» درب التصارى
» » خالد	» السيد البليسى	» سيدى المراتشى
» » الاربعين	» الكنيسه	» » الصالحين
» البوايه المحروقه	» الطوى	» » درب خايد

(تابع) بندر قلوب

صل ٢

المحلات العمومية

شارع الجامع الكبير » الخرص	جميع الحارات الموجودة بالبلد وليس لها أسماء معلومة	(في ناحية شبرا الخيمة) شارع البحر في البلد » قبلي البلد » بحري
(في ناحية المرج) شارع المحطة المشهور بشارع قبل البلد	(في شين القناطر ومنصورة شين) شارع ترعة الشرطوي	(في ناحية قها) شارع الشوقريه » المشاتله » المحلتر » الكوم العالي
شارع ورثة ابراهيم داود » » عبدالله حشيش » الشيخ علي مخير » فياض مصطفى » عبدالمقن المشهور بشارع بحري البلد للجامع الغربي	» الطنانيه » الحاييه والطماويه » الشماليه وأولاد علي » الشبي » جسر ترعة الشرطوي أمام قنطرة الشبي شارع الفقهاء	(في ناحية عزبة شلقان) شارع المدرسة قبلي البلد » شرقي البلد

قرارات من مديرية المنيا في ١٩ مايو سنة ١٩٠٤

نمرة ٢٣٢

تعتبر الشوارع والحواري والأماكن الآتي بيانها من الأخطاط المخصصة
لسكن مديرية المنيا لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

مركز المنيا

(بندر المنيا)

شارع البحر الأعظم يبتدئ من بحري الترعة العامريسيه وما يليه من
الجهة الغربية لحد شريط السكة الحديد المروري وينتهي للاستبالية الجديدة
بما في ذلك العطفات والحواري والدروب الآخذة منه

شارع درب الحرثيه يبتدئ من أول سور القابريقة المقابل لماك المرحوم
علي باشا شكري وينتهي لحد حنفية المجلس البلدي المجاور لتزل موسى عبيد
بما في ذلك العطفات والحواري والدروب الآخذة منه

شارع درب حجاج يتبدى من بحرى منزل مومى عبيد ويتهى من الجهة
القبلية لجامع الشيخ محمد القشيرى بما فى ذلك العطفات والحوارى والدروب
الآخذة منه فصل ٢ المحلات العمومية

شارع درب ورور المشهور بالح. بنى يتبدى من جامع الشيخ القشيرى
من بحرى من غرب ويتهى لمنزل الخواجه يأنكو القيرى من قبل من الجهة
الغربية ومن الجهة الشرقية ملك الخواجه ناعوم قسطندى بما فى ذلك
العطفات والحوارى والدروب الآخذة منه

(عطفات مخصصة لسكن العائلات آخذة من الشارع الذى قبله)
عطفة يتبدى من ملك الخواجه ناعوم قسطندى من بحرى من غرب
وتتهى من شرق لمنزل ورثة ابراهيم بك ميخائيل
عطفة يتبدى من منزل ميخائيل فانوس من الجهة قبلية الغربية
» يتبدى من منزل ميخائيل حنا تاو وروس من الجهة قبلية الشرقية
» يتبدى من منزل ورثة ابراهيم أحمد
درب التربه يتبدى من منزل عثمان حسن الزيات
» المقدم يتبدى من منزل ورثة حسن باشا ذهنى
شارع درب الحفيان يتبدى من دكان عثمان افندى محفوظ ممكن
على افندى حسين الأجزاى ويتهى للاسبتيالية الجديدة بما فى ذلك العطفات
والشوارع والحوارى والدروب الآخذة منه
شارع الكوبرى المتصل بشارع رشدى يتبدى من مخزن مصلحة الى
ويتهى الى المدرسة الاميريه بما فى ذلك الشوارع والعطفات والحوارى
والدروب الآخذة منه

شارع السوق الذى يتبدى من محطة السكة الحديد ويتهى لحد مودة
البحر الأعظم يمنع فيه فتح المحلات فى الاجزاء الآتية
الجزء الشرقى من هنا الشارع ابتداء من نقطة حنفية مياه المجلس المحلى
لحد مودة البحر الأعظم بما فى ذلك العطفات والجارات الداخلة فى هذه المنطقة

فصل ٢
المحلات العمومية

- عطفة درب الوكايل
- » كوم الحدادين
- » تابعة لدرب المحكمة القديمة
- » ابراهيم كتع
- » درب الشجرة
- » تابعة لدرب التربة
- » درب المقدم

شارع درب الجزارين يتدنى من دكان على سليمان وينتهى لمنزل على باشا
شكري بما في ذلك العطفات والحواري والدروب الآخذة منه

شارع المنشية الجديدة البحرية يتدنى من محل البورصة ملك كتيسة
الاروام وينتهى لسور الفابريكة بما في ذلك الشوارع والحواري والدروب
الآخذة منه

شارع المنشية الجديدة اتجاه الرعة النماريسه يتدنى من بحري منزل
الحواجه أوجين اليه الكائن بحري الموكانة وينتهى من بحري لحد صفيه
وابورات السكة الحديد بما في ذلك الشوارع والحواري والدروب الآخذة منه
شارع درب الصلادين يمنع فيه الاجزاء الآتية

عطفة عبد اللطيف السماله

» عوض الزيات

» درب المقدم

» » الاخضر

شارع رعة دماريس الكائن شرق محطة السكة الحديد يمنع فيه فتح المحلات
العمومية من ابتداء ملك مصطفى بك عاكف لحد انتهاء الشارع

شارع درب عبد البلسط المعروف بشارع غرة ٣ سكن العاهرات يمنع فيه
فتح المحلات في الاجزاء الآتية

الجزء البحري الذي يبتدئ من مصبغة غالى عبد الملك وينتهي من بحرى
لنزل أحد سعد الطراوى

عطفة صابر

» محمد العركى

» ملكة بنت تاروز

عزى التفتيش والفابريقة الكائنتين غرب التربة الابراهيمية المجاورة للبندر

مركز أبو قرقاص

(ناحية الفكرية)

شارع البوسته يبتدئ من الشارع العموى الشرقى وينتهى الى المنتزه مرة ١

» الجندي يبتدئ من منزل موسى العالم وينتهى من الغرب لارض المزارع

» الجامع يبتدئ من شون الخواجه ناعوم ومغرب طولى لحد ارض المزارع

» الكوبرى مرة ٢ الكائن بالفكرية بجوار الجامع من شرق ومن غرب

المدرسة يبتدئ من نفس الكوبرى ويتجه لبحرى حتى يلتقى بأرض المزارع

في نهاية البلد من بحرى

شارع العبور يبتدئ من منزل الخواجه بسطوى من شرق وينتهى لأرض

المزارع في الحدود الغربية من البلد

شارع بجوار منزل مأمور الفابريقة من قبلى ويبتدئ من رعة الجناسية

من شرق وينتهى لآخر البلد من غرب

شارع بجوار منزل مأمور الفابريقة من بحرى وينتهى من جوار المنزل

ومن بحرى الجنينة وينتهى مغربا لنهاية البلد ويمر على الجنب البحرى لمنتزه

مرة ٢ بحرى البلد

(ناحية أبو قرقاص)

شارع أديب بك يبتدئ من بحرى من منزل اليك المذكور وينتهى لحد

منزله من قبلى والشارع الآخذ منه بلجهة غرب لحد منزل مختايل السبيو

فصل ٢
المحلات العمومية

شارع الكنيسة يتبدئ من منزل خليل صالح ويتجه مشرقا الى كنيسة
الاقباط الارثوذكس

الشارع الوسطاني من منزل حنا صالح ومغربا معتدلا لقبلى لحد آخر البلد
من الجهة القبلىة

شارع الكرامة يتبدئ من منزل صالح الدين لآخر منزل الخواجه ناعوم
يوسف التقديم الموصل للدرب القبلى

شارع الجامع يتبدئ من الكنيسة ومشرقا لحد الطريق العموى للبلد
» المسلمين يتبدئ من بوابة امام الجامع وينتهى من الطريق العموى للبلد
» مجلى يتبدئ من منزل جريس منصور وينتهى لحد جنيثة فرج الدين
البصريه

حارة تبندئ من شارع أديب بك من بحرى لحد الطريق العموى من شرق

مركز سمالوط

(ناحية سمالوط)

درب الشرعي. أوله الجامع البصرى وينتهى لمنزل عبيد على من الجهة القبلىة
» الجامع الوسطاني أوله من بحرى منزل احمد خشبه وينتهى لمنزل احمد الحولى
» احمد حبيده أوله منزل الحاج محمد الصولى وينتهى لضريح الشيخ احمد
من غرب

درب الكيلان أوله من بحرى منزل ريدى الاقطش وينتهى من قبلى لمنزل
احمد اسماعيل قنديل

درب محمد أحمد قناوى أوله من الجهة القبلىة منزل محمد عثمان جامع وينتهى
من شرق كوم عبيده

الشارع القبلى العموى أوله من شرق منزل محمد كيلانى وينتهى من غرب
لضريح الشيخ أحمد

الشارع البصرى أوله من شرق ورثة عبد العال قنديل وينتهى من غرب
لضريح الشيخ أحمد

فصل ٢

(ناحية معصرة ممالوط)

الحلات العمومية

درب الشقراني أوله منزل سيد عبد الله الشقراني وينتهي لمنزل المرحوم محمد سليمان وكفافي عبد الرحمن

درب أبو سند أوله منزل حنا خليل وينتهي لمنزل ورنه الحرمة مصرية

» الفاخورة أوله منزل حسن جسنين أبو السعود وينتهي لمنزل ناو وضروس الزيات

» محمد أبو حسين صالح أوله منزل ضرار حسن وينتهي لمنزل خليل التجار

شارع الجامع أوله للجامع المذكور وينتهي لحرم السكة الحديد

» أبو سيدهم أوله شوية الشيخ عبد الهادي محمد وينتهي لحرم السكة الحديد

» البحر أوله منزل الشيخ عبد الهادي محمد وينتهي لمنزل مخايل افندي الدفني

» الشيخ سالم أوله منزل الشيخ سالم المذكور وينتهي لمنزل سيد عبد الله الشقراني

» طراد البحر الاعظم يتبدئ من منزل عبد السيد افندي حنا وينتهي

لمنزل المرحوم بياوي عطيه

درب النصاري أوله منزل الشيخ خليفه سيد وينتهي لمنزل مخايل حنا زيطه

» أبو خضر أوله منزل المذكور وينتهي لمنزل أحمد حسن

» جعه الشيمي يتبدئ من منزل عرب افندي يوسف وينتهي لمنزل

محمد حسين صالح

درب عبد الملاك شلي أوله منزل أيوب صليب المساح وينتهي لمنزل ورنه

حنين مخايل

درب مخايل يوسف أوله منزل المذكور وينتهي لمنزل عبد السيد جرجس

(ناحية قلو صنا)

شارع الغربيين أوله منزل بطرس فام من الجهة البحرية وينتهي لحد منزل

الخواجه قسطندي

شارع النصاري أوله من الجهة البحرية منزل حنا بانوب وينتهي لمنزل أسعد التلاوي

» الحماره أوله منزل جرجس افندي بانوب القديم وينتهي لمنزل الخواجه

وسيلي قبلي البلد

فصل ٢
المحلات الموصية
شارع الشوكه أوله من بحرى منزل الخواجه يوسف مرعب وينتهى فى نهاية
شارع الحماره
شارع التواغن أوله الجامع الوسطانى وينتهى لمنزل خضر سنخ
» الشرفه أوله محل دجاج ملثشلى جرجس وينتهى لمنزل دفس من قبلى

مركز بنى مزار

(ناحية بنى مزار)

شارع بحرى المركز يمر مشرقا مغربا أوله التربة الابراهيمية ومنزل الدكتور
على افندى رؤف لغاية منزل العمدة
شارع يمر من أول منزل العمدة ومجرا لحد جامع الشيخ أبو الليل
» يمر مجرا مقبلا أوله منزل الشيخ عبد العزيز من بحرى لحد منزل
عبد العال غفارى من قبلى
شارع يمر مشرقا مغربا أوله من شرق منزل محمد افندى مصطفى وآخره
من غرب منزل محمد على غنيمه الجديد
شارع يمر مجرا مقبلا أوله من بحرى منزل اسماعيل رول وآخره من قبلى
منزل موسى فرحات المشهور بمحل المدرسة القديم وبهذا الشارع جارة صغيرة
تمر مشرقا على منزل هرمينا افندى
شارع أوله من شرق التربة الابراهيمية ومنزل دوس افندى عطيه وآخره
من غرب مشهور بطاحونة النفل ملك ابراهيم الشافعى
شارع يمر مجرا مقبلا أوله من بحرى منزل حنا افندى مينا وآخره من قبلى
على سليمان
شارع أوله من قبلى طاحونة النفل يمر مجرا لحد منزل محمد القراش
» يمر مشرقا أوله من غرب منزل ورثة محمد أحمد يدوى سكن الخواجه
أنطون وآخره منزل على غنيمه وملك موسى فرحات
شارع يمر مجرا مقبلا على التربة الابراهيمية أوله من قبلى منزل درويش
افندى عطيه وآخره من بحرى منزل عبد الرحمن حسين

فصل ٢
المحلات العمومية حارة مشهورة بدرب العلافين تمر مشرقا أولها من غرب منزل محمد موسى وآخرها من شرق مخبز كيلافى على

حارة مشهورة بدرب الترامسية أولها من غرب منزل بدر حسين وآخرها من شرق منزل محمد افندى اسلام

حارة تمر مجرا مقبلا أولها من بحرى منزل عوض بياوى وآخرها من قبلى ملاك محمد الشناوى

حارة تمر مغربا أولها من شرق جامع المرحوم محمد بك عبد السميع وآخرها من غرب حسن محمد الفراش

(ناحية عزبة فابريقة مطاى)

الشارع الماز مقبلا مجرا غرب نقطة البوليس والمدرسة يبتدى من نخارة انلواجه دعترى وينتهى من قبلى سكن العزبة بنقطة البوليس

شارع السوق القديم غرب بحرى وابور الفابريقة يبتدى من الشارع العموى من بحرى وينتهى من قبلى سكن الاهالى

بقية الشارع العموى مشرقا مغربا ويبتدى من مخزن الفابريقة من شرق لغاية مقام ولى الله الشيخ أبو بكر بما فى ذلك القطعة الارض الفضا التى بين المساكن على يسار الماز من الشارع العموى المذكور وكذلك الجزء الباقى من الشارع المذكور بعد المقام المبدى ذكره وينتهى لترعة مطاى

(ناحية منشأة الشيخ فضل)

الشارع المعروف بشارع العباسى يبتدى من جهة قبلى لشارع البحر الاعظم وينتهى لجهة بحرى ترعة الكيلو

الشارع المعروف بشارع الديوان يبتدى من جهة غرب بشارع غمرة ١ المذكور قبله وينتهى من جهة شرق السكة الزراعية

الشارع المعروف بشارع العزبة يبتدى من بحرى بشارع غمرة ٢ المذكور قبله وينتهى من جهة قبلى شارع البحر الاعظم

فصل ٢

المحلات العمومية

مركز مغاغة

(بندر مغاغة)

شارع يمر وسط القسم البحرى من البلد ويسمى شارع السكة الحديد الزراعى

عطفة مرقص سعيد وأولاد ذكرورى غير نافذة

» جرجس جريس غير نافذة

» حنا فندى رسوم نافذة للشارع العمومى

» حنا عبد الملك

» على أبو طالب التجار

» دياب على

» محمد الهوارى

» حسين عبد الجليل

» محمد خليفه

» على بكر والحماره

» حسين جد

درب السخاينه واقع بشارع السكة الحديد الزراعى الموصل للشارع العمومى

عطفة الجعافره

» ابراهيم مرزوق

» أولاد أبو خاطر

» عطيه محمود

» اسماعيل عبد الله المزين

» محمد زكى

» احمد زيان

شارع البنك الزراعى المصرى المازن من الشارع العمومى لحد السكة الحديد الزراعيه

» مازماين أملاك شركة السكر وأملاك الاهالى موصل لشارع السكة الحديد

الزراعى من بحرى ومقبل لطراد البحر الاعظم ويسمى شارع طراد البحر الاعظم

شارع المصرى بك السعدى المازن شارع المحطة وموصل لشارع السكة الحديد الزراعى وماز بوسطه ترعة سعادة على باشا فهمى
عطفة عبد اللطيف فرج غير نافذه واقعة بالشارع المذكور قبله

(ناحية آبا الوقف)

شارع البلد العموى من الجهة الشرقية يتدنى من قبلها وينتهى لبحريها
عطفة محمد الديب الكائنة بالشارع المذكور غير نافذه

حسن بلس	»	»	{ نافذه لشارع الشيخ يعقوب الكائن وسط البلد
محمد حسن عبد اللطيف	»	»	غير نافذه
درب الجناديه	»	»	نافذ لشارع الشيخ يعقوب
عطفة أبوجه	»	»	غير نافذه
درب القياده	»	»	نافذ لشارع الشيخ يعقوب
عطفة أبو بربر	»	»	غير نافذه
درب الحاج حسين عبد الله	»	»	نافذ لشارع الشيخ يعقوب
المفرقين	»	»	موصل لدرب الرحابيه
عطفة محمد على الشبى	»	»	غير نافذه
احمد عبد الله يس	»	»	
حسن احمد أبو العطا	»	»	

درب زيادى مهدى الكائن بالشارع العموى غير نافذ
شارع بحرى البلد يتدنى من الشارع العموى الشرقى وينتهى لآخر البلد من الجهة الغربيه

درب الرحابيه الكائن بالشارع المذكور نافذ لشارع الشيخ يعقوب
عطفة أولاد أبو منسى واقعة بالدرب المذكور غير نافذه
درب العوامر الكائن بالشارع البحرى المذكور نافذ لدرب الرحابيه
» » » » » »

فصل ٢
المحلات العمومية

عطفة بشارة مصطفىاوس غير نافذة

درب التجارين غير نافذ

» العراسه

عطفة حنا سليمان

» مخايل أيوب

» المناصره

» محمد زيلدى عبدالله

» محمد مقلد

شارع غربى البلد يتدنى من الشارع البحرى وينتهى لشارع قبلى البلد
ويسمى شارع غربى البلد

عطفة عبد النبي العبد غير نافذة

» على احمد الجهمى

درب الصياغ نافذ لدرب الرحابيه

عطفة محمد أوزيد غير نافذة

» جرجس أبو النيل غير نافذة

» احمد حسين أبو بكر

درب الجواهين نافذ لشارع الشيخ الشلقاوى

عطفة احمد الريدى غير نافذة

» على احمد قاسم

درب الشرفا

عطفة حسن السيد غير نافذة

درب الشيخ الشلقاوى واصل لشارع الشيخ يعقوب

شارع قبلى البلد يتدنى من الشارع الغربى وينتهى للشارع العموى الغربى

ويسمى الشارع القبلى

عطفة ابراهيم عبد الله الشيخ غير نافذة

درب حسن خليفه نافذ لدرب الشيخ الشلقاوى

فصل ٢
المخالفات العمومية

درب عثمان الشعراوي نافذ لدرب حسن خليفة المذكور
» محمد حسين فتوح » » »
عطفة سرحان جزء غير نافذة
درب طه غانم يوصل لدرب محمد حسين فتوح
» الرقايقة موصل » »
عطفة مرسي أبو جاد الكائنة بالشارع القبلي غير نافذة
درب العطارين الكائن » » نافذ لدرب محمد حسين فتوح
عطفة أبو حنيفة الكائنة » » غير نافذة
شارع الحمارية الكائن » » نافذ لشارع الشيخ يعقوب
درب الجزارين » » نافذ لدرب الحمارية
شارع الشيخ يعقوب » » مار من وسط البلد وواصل
لدرب العراسية المار من الشارع البحري

مركز الفشن (بندر الفشن)

شارع شرق البلد يبتدى من منزل بهنساوي عوض وانتهاءه آخر مدرسة
البري بالبندر
شارع محمد شحات يبتدى من منزل المذكور وينتهي لمنزل محمد علي عبد المولى
الشارع المجاور لأرض المزارع يبتدى من منزل أيوب أفندي صبرى
وينتهي الى منزل تافروس سعد
شارع الحاج حسن الحفنى يبتدى من جامع شبرون ومقبل لانتهاه منزل
مصطفى شحات
شارع الشيخ علي عبد يبتدى من منزل المذكور وينتهي بمجر لعاية انتهاه
حدودة مدرسة البري
شارع سيد فراج نصر يبتدى من منزل المذكور ومغربا لانتهاه منزل الشيخ
ابراهيم محمد أبو الشيخ ويعتدل مقلدا لحد منزل مسجحه أفندي ويعتدل مغربا
لحد منزل اسماعيل أفندي حتى انتهاه

فصل ٢
المجلات العمومية

شارع يتندى من منزل على أبو النيل القديم واتهأوه مغربا لحد جامع السوق
» النصارى يتندى من كنيسة الأقباط وينتهى لمنزل بساده يوسف
» منشية عبدالله هاشم يتندى من ديوان مركز الفشن وينتهى لحد
قنطرة التربة القديمة شرق البلد

شارع المنشية يتندى من ديوان المركز وينتهى لأرض المزارع من غرب
» غيته يوسف يتندى من منزل جعه العص. واتهأوه مقبلا لمنزل
مكارى السنورى

حارة الجارة يتندى من منزل ورثة مرزوق حسن واتهأوها غرب منزل
حسين محمد شيخ السنايه

حارة العمارية يتندى من منزل حسن شعبان واتهأوها منزل حنا افندى
مرقص

نمرة ٢٣٣
الانخطاط المخصصة
للكن مديرية اصوان

قرار صادر من مديرية اصوان فى ٢١ مايو سنة ١٩٠٤
تعتبر الشوارع والخوارى والاماكن الآتى بيانها من الانخطاط المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

أولا — مركز اصوان (بيندر اصوان)

حارة منصور بك حابه	حارة المنلى	نجع ابراهيم موسى
» القضا	» الارملة	الشطب الصغير
» الشيخ صالح	» الحسينب	الشطب الكبير
» الجلائى	» القطانية	مزبة نجع الشيخ موسى
» الكتيبب	» جملون	نجع العرب
» العونب	» الخطيب	» الفلبة
» الطهباب	» الحكروب	كرم الذيب الذى بمعه الجبل
» الحدادين	» الجزيرة	شرقا والخر غربا ومنزل محمد على
» الشقراب	» ناحية دراو	سعدتمالا ومنزل دياب محمد
		موش الله جنوبا

فصل ٢
المحلات العمومية

ثانياً — مركز ادفو (بندر ادفو)
شارع البربا يبتدئ من كوبرى ادفو لغاية المبد (البربا)
» الطواله » محل المركز لغاية الجامع العمري
» الخولا » مكتب الصيارف لغاية منزل أحمد اسماعيل
» المهاجرين » كوبرى ادفو لغاية منزل حسين بك محمد يوسف
ثالثاً — مركز الدر (بناحية الدر)

شارع التحليه	حارة أبو زرقان
نصب كرسية	شارع القاضي
» الدكن	نصب الجلسي
	شارع الجسر

قرار صادر من مديرية أسيوط في ٢١ مايو سنة ١٩٠٤
تعتبر الشوارع والحواري والأماكن الآتي بيئاتها من الاخطاط المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

(بندر أسيوط)

شارع درب فضيه	درب الحماره	درب الخرباطي
» قبلي البلد (توابه كالاتي)	» البستان	شارع القدم
درب الرينه	» الخطيب	» كوم جيلس
» الرزاحي	» الزلمي	» المرائي
» الغنله	شارع كوم القزا	درب الشيخ صالح
خوخلت أبو السعود	» غرب البلد (توابه أذا)	» أبو الجمال
درب التاخويه	درب الشعراء	» الركايل (توابه أذله)
» صابر	» الشمر	» الركايل
» المزين	» الامور	» الركب
» المقدم القبلي	» صفاة	» ربه المخبوب
» خلاصه	» التراقوه	» ظهر الحمام
» البقاره	» الجامع	شارع السجق والصباغ

(تابع) بندر أسوط

فصل ٢

المحلات العمومية

شارع مجرى البلد (وتابعه أذن)	درب الدار	شارع التقيس (أسوط)
درب كوم عباس القوقى	المعمل	» حباس
» » » التتلى	» الخولا	» أبو النور
» التزله المستبد	شارع الشيخ يوسف	» عامر
» زفغان	» بين الجنان	» شرق الحمراء
شارع الست محالطه (وفرومه	» الوليديه	» مجرى وامر المياه
اذله)	» شكرى	» وامررات البوسنة
درب السقاين	» بين الجنان البحرى	» المزلقان
» مرم	» الشريف	» الحمراء
		» جسر الوليديه

(مركز أبو تيج)

شارع أبو تيج (الفضيله)	شارع العراقة (الفضيله)	شارع أبو خصير (بندر أبو تيج)
» نعاة أبو تيجى	» العزارة	» الحلايشه
» الرهب	» أولاد صبا الهادى	» الحمراء
» الواسع	» الشكطه	» القنطرو
» الصايغ	» الزفرى	» مجرى البلد (صنفا)
» الشايه	» فزارى (الزراى)	» غربى البلد
» الجعاره	» بلوس ملامه	» قبل البلد
» الزينى	» القطب	» شرق البلد
» الحلاولات	» الاشراف	» الكتيه
» أولاد على	» القفايشه الترى	» درب القصبه
» الجزازوه	» بيوش (بندر أبو تيج)	» » الماده
» الفاختوره	» الضابطه	» الست عيشه
» البواقر	» أبو زيد عامر	» درب الشيخ على
» الطوال	» التلى	
» التليب	» الشكرى	

فصل ٢
الحالات العمومية

(مركز ديروط)

شارع الطويحي	شارع حارة	شارع حارة	شارع الحماي	(مبنى)
» العطنجي	»	»	» الجملة	»
» الاصابية	»	»	» الجندي	»
» الحمام	»	»	» شعبية	»
» المغالطة	»	»	» درب الخضيرى	»
» الترامسة	»	»	» القصاين	»
» القناني	»	»	» الكداوة	»
» الجوامع	»	»	» هواري	»
» عديباد	»	»	» عزوز	»
» القديسة القديسة	»	»	» الامير	»
» محمد علي	»	»		

(مركز البداري)

شارع البوستة	شارع الزوايد	شارع الشيخ عديباد	(البداري)
» التناصر	»	»	» أولاد حميد
» مواجر	»	»	» ديوان المركز
» أولاد عمار	»	»	

(مركز انبوب)

شارع داود (انبوب)

(مركز أصيوط)

شارع مهران عليوه	شارع السمطي	شارع فوري عديباد	(الطبعة)
» عديباد موش	» صالح عديباد	» عديباد المال قلم	»
» خزين يسوفى	» حسن محمد الديب	» عديباد الملايخيت	»
» احمد فرشل	» القس مقي عديباد الشهيد	» الصلاحي (الوليد)	»
» السبالة	» أبو موش	» مطية	»
» الكنيصة	» فوريلى حسين فرحط	» أبو اله لا أبو القاسم	»
» بكار	» فوريلى زياتى	» محمد الاشول	»
» بكير قلم	» حسن عديباد حسين	» عليوه	»
» الشيخ حموه	» سمح من الله	» حسين عديباد المال	»
» الشويحي	» يوسف حفس	» حنين موش	»
» حنا فريال	» جرحى جلوه		

فصل ٢

المجلات العمومية

(مركز ملوى)

درب الجراوى (ندرملى)	درب الباقورى (ندرملى)	درب بركات صالح (اتلدم)
» القشارين »	» الكلف »	» السلايه »
» شرف »	» الشكى »	» أولاد عبد الله »
» حصان »	» القمص (اتلدم)	» الشرفا »
» المله »	» المراء »	» أولاد حسين »
» الخيز »	» الجماله »	» شرح المخطه (الروضه)
» القمص »	» الجزارين »	» البوسه »
» الحمام »	» التوبه »	» عرافندى »
» احدان »	» ملطى »	» التجارين (قاندول)
» الاشراف »	» الناظر »	» الشكابه »
» البراره »	» جادوى »	» التزه »
» الثلاثين »	» الفلا »	» القضايله »
» القراجيه »	» التجارين »	» أولاد حنى »
» النصارى »	» محدسين »	» البصره »

(مركز منقلاوط)

شارع الجراسه (مسير)	درب عبداللثريق (القوميه)	درب العمري (القوميه)
درب السدره »	» الشيخ بخت »	» الحصابى (ندرمناوط)
» أولاد يونس »	» سليمان بخت »	» المجل »
» الكنيه »	» قوما »	» ايمستان »
» القرع »	» محاج »	» حدان (ندرمناوط)
» الحشائين »	» السعابه »	» الارجاج »
» أولاد صلاوى »	» التجارين »	» الرافط »
» الطوبه (القوميه)	» السد »	» القانخور »
» كنيسه تمارى حنا »	» الحجاره »	» الاسايطه »
» الدار »	» التراسه »	» صايس »
» كرتنه »	» خليف »	» شرف »
» ملطى »	» الفلا »	» انطولا »
» السيوطى »	» المختون »	» أم العز »
» الزاويه »	» الموكف »	» الدرب الكبير »
» الهفوفه »	» دشته »	» الشونه »
» عبدالمسيح »	» عبدالحق عبد الرحيم »	» فضاله »
» كتيه الملائك »	» القانخور »	» الكنيه »

فصل ٢
المخالفات العمومية

قرار صادر من مديرية الشرقية في ٢٣ ماي سنة ١٩٠٤

نمرة ٢٣٥
الخطاطا المخصصة
للسكن بمديرية الشرقية

تعتبر الشوارع والحواري والاماكن الآتي بيانها من الخطاطا المخصصة
لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

(مركز بليس)

شارع السوقه	حارة الخوام	(ناحية سنهوا)
» أمير الجيش	» الدفونه	حارة اشرفا
» الخيلدين	» الطرطره	» جبر
» الكوي والقباقي	» الهياكله	(» سلمان
» التلمسين والتنداره	» البحارقه	» السواديه
(ناحية انشاس الرمل)	» المواقض	» الطوله
درب العتر	» المراجعه	» العمل
حارة درب البنا	» الخمار	» أولاد زرد
» » هلال	» الصوفه	» عقال
» » ضحاه	» أولاد مجاره	» المروسيه
» » الرخمه	» الجاجين	(ناحية مشتل السوق)
» » التجارين	» البراره	شارع وسط البلد
» » القروين	» الحرايه	حارة أولاد منصور
» » يوسف	» المقدم	» أولاد عطا
» » أبو النز	» الشاطر	» » شومان
» » الجنارزه		» الجمار
» » شرف	(ناحية بليس)	» الخمارين
» » القنادره	شارع البقانه ودرب الترم	» العور
» » العبابه	» التجارين والحلاله	» المناصره
» » المنى	» عثمان انا والماريه	» الجبايه
شارع قبلى السكن يمتدئ	» درب عمر والحليلية	» القوانسه
منزل السيد شعبان وينتهى	» » اليهود والحيثي	» أولاد مصطفى سيد احمد
لتمز لمصطفى جمه	» » الوكله وزويد	» العشوش
شارع بحري السكن يمتدئ	» » ملوان والصخره	» الجمارين
من منزل محمد علي أبو عجل وينتهى	» » القناصى	
لتمز لمحمد علي أبو عجل		

فصل ٢

المحلات العمومية

(تابع) مركز بليس

حارة الحسانية	(لاحية شبا الفظه)	شارع شرق السكن بيتسلى
» البعائنه	حارة التوشيه	من منزل وورثه منصور حور
» الزقاقه	شارع الدوار	ويتمى لقرنل محمد فوح
» العيساويه	» الجامع	الصغير
» درب الجندي	» الغرب الوسطاني	—
شارع الشوام	حارة الرماديه	(لاحية كفر ابراش)
» السبضه	» الجهاويه	حارة الملاحين
» نصرالله	» الجهاجنه	» الربيع
» الزقاقه	» أولاد شرف الدين	» الصباره
» درب الجندي	» موسى	» درب القرع
» الخضاريه	» الخولا والطرايه	» الدرب الكبير
	» المسليه	» القبايه
(لاحية ابراش)	—	» الحوش
حارة الملاكيه	(لاحية البلاشون)	» الشيخ سعيد
» الحماديه	حارة درب الشيخ	» الجهاينه
» الكسايه	» الخضاريه	» الزقاقه
» الصباره	» المراقه	» الدوار
» السعاده	» المعزه	—
» البناده	» نصرالله	

(مركز منيا القمح)

شارع السكه الزراعيه بحري السكن	شارع دائر الناحية القديم	(لاحية منيا القمح)
حارة معروف	من ابتداء منزل بني ناعوم	شارع الشيخ علي البيوي
» أبو خضره	لحد منزل علي محمد ومنه	» المدرسه الامريكانيه
» الشيخ سالم شرف الدين	لشارع الدين من مكتب	» أورمضان
» الوسط	هتسمة المركز لقرعة	» خريجن افندي الياس
» الجامع القديم	مصطفى افندي	» دائر الناحية القديم من
» الاصغر	» القضايه	ابتداء منزل اسير وا لحد
		منزل بني ناعوم

فصل ٢
المخالفات العمومية

(مركز الزقاقين)

شوارع وحواير ناحية القنانيات من الجهات الغربية والقبليّة والشرقية	شوارع وحواير ناحية الثل الكبير بمساكن البلد شوارع وحواير ناحية جهنباى لحد المساكن التي يفصلها بحر جهنباى	شوارع وحواير ناحية أبو حماد بمساكن البلد شوارع وحواير ناحية بردين بمساكن البلد
--	--	---

(مركز كفر صقر)

حارة السبعين » الحاج علي خليفة » الثرابيه » البحارنه » الصبايح » المصيفات » البنابين » أبو بلوى » الكراسه » جامع البنا » مشرو » انصافين والشعرا » الزوايه » الجرفه » كفر أولاد زغل » الصوالجيه	(ناحية أبو كبير) شارع كفر الصاى » » أبو خليل » » التصلّى » كفر أولاد فضل » البناويه » الزوايه » التوابله » الحقاوه » مشرف حسن على » » القوه » » أبو كوهيه شارع البجايه (ناحية كفر أبو كبير) حارة القصاصين » الصبايح » القبايح » القرايه	(ناحية كفر صقر) كفر صقر الجديد مزنة القبر » ياولو » ديمترى منصور » صيد السلام (ناحية أبو الشقوق) حارة القوالي » السيله » المساكره » العطاونه » الصبريين » كفر القواشم » القبر (ناحية البوها) حارة السبايح » المناجج » المناجج
---	--	--

(مركز فاقوس)

شارع مار من منزل محمد علي القهوجى داخل السكن ونهايته منزل الشيخ اسماعيل إبراهيم شارع ابتداء منزل علي آتأ السبكسي ونهايته منزل علي محمد القلي	(ناحية فاقوس) شارع مار من علي حمزة ترعة السما منه انه قد تم ابتداء منزل علي آتأ السبكسي ونهايته منزل حسين الصبايح
---	--

تابع مركز فاقوس

ص ٢

المحلات العمومية

شارع ابتداء منزل محمد صديقه ونهايته منزل عبد الرحمن اخندي	شارع ابتداء منزل ونهايته منزل عبد زغلول ونهايته منزل عليه الخطاط
شارع ابتداء منزل الستة منصور ونهايته منزل محمد حسن القران	شارع ابتداء منزل علي عزام ونهايته منزل ضريح الشيخ حسن الجري
شارع ابتداء منزل حسن بدر الزيت ونهايته مضامه ابراهيم الخشاب	شارع ابتداء منزل السستريه ونهايته منزل المعلم عمران
شارع ابتداء منزل الشيخ احمد حسن هيبه ونهايته موسى هلال	شارع ابتداء منزل مختاريل يوسف ونهايته منزل الحاج محمد شاي
شارع ابتداء منزل حسن خليل الفترافى ونهايته منزل الحاج درويش القماش	شارع ابتداء منزل محمود علي زيد ونهايته منزل ورنه محمد خليل
شارع ابتداء منزل السستريه نبأ ام احمد ونهايته منزل محمد زغلول	شارع ابتداء منزل لورثه على المصري ونهايته منزل احمد علي
شارع ابتداء منزل محمد انباني ونهايته منزل محمد المصري	شارع ابتداء منزل حوض صليب ونهايته منزل متولي سليم
شارع ابتداء منزل خلف قراج ونهايته منزل محمد محمد القسطلقي	شارع ابتداء منزل حوض الصباغ ونهايته منزل طه التري
شارع ابتداء منزل حسن المكوى ونهايته منزل علي المكوى	شارع ابتداء منزل احمد اخندي ميله ونهايته منزل المعلم توفيق
شارع ابتداء منزل محمود عبيد ونهايته رزق شدي	شارع ابتداء منزل صلاح مصطفى بن خليل ونهايته ضريح البلاص
شارع ابتداء منزل محمود عبيد ونهايته منزل محمد حسن	شارع ابتداء منزل المعلم عبد النور ونهايته السلامة علي جسر رمة السمائه

مركز ههيا

حارة الخواطره	حارة عبدالكرم	(لحية ههيا)
» الساك	» النيات	عطفة أبو شري
» الرد	عطفة الزوايد	» السيد ابراهيم
شارع عبد الحبيب	حارة القطاطوه	» أبو عمر
عطفة شحاته شعلان	» أبو مختاريل	شارع المركز من جهة منزل احمد
شارع احمد عبد الفتاح الصبي	عطفة الانبش	حارة صالح الحصين
» محمد زبواي	» أبو اليل	شارع ابراهيم الصبار
» الانور الشهد	» عليه الصبي	» الحصين
» الانزاهه	حارة الماروده	» عبد الحميد

(تابع) مركز ههيا

فصل ٢
المخالفات العمومية

حارة الخولوة	حارة عرعر	حارة الطبايعين وبدر سيلاجد
» الجامع	» الشيخ عبدالرحيم المأفون	بكر احمد افندي
» السراخنة	» الناظر والجوز	» عبدالرحمن النخاي بكفر
» الشيخ محمد مصطفى	» علي جمعه	احمد افندي
» الجهني	» المحمل	» الحاجه حليمه
» النصراري	» الكفافي	» محمد الملك وأبو فوده
» أبو شتلوي	» الموديه	» علي حسن الصباغ
» سرحان	» عمر موسى كرد	» الشيخ علي الوفيق والمكي
» الحدادين	» محمد ابراهيم القماش	والقبلي
» السبيلناوي	» أبو فسيم	» عطيه العواد
» الحاجه آمنه	» شارع علي افندي وعلى السيد	» الشنامول وشاويش
(ناحية الازهرية)	افندي عبدالله	» النبال
حارة الحاج يوسف القسطنطيني	حارة محمد يوسف	» فوس ابراهيم وعلى عسر
» ابراهيم محمد حمزه الجزار	» جامع الحاج ابراهيم	الصبياغ
» الجزار بن بكفر طبل	» القفار	» بكفر افندي
» نصار منصور	» أبو حبيب	» شارع من المدرسة موصل لمنزل
» أبو سعد	» الجوز	» علي بك حفيظ
		حارة محمد افندي خن

بنسبة الرقازيق

(قسم الضيادين)	(قسم الاشارة)	(قسم الحكة)
» شارع بجر موسى	» شارع بجر موسى	» شارع القاويش
» المتولي	» القراه	» مصطفى علي
» السراقة	» عبد المجيع	» أحمد افندي عبد الله
» السنه	» ترعة القنات القبلي	» مصطفى مكوي
حارة القسيس	» » »	» سالم محمد
» اسماعيل محمد القبلي	» عبد الهادي	» علي افندي بركات
» القراوي	» السبعه	» عزب غنيم
» شارع بجر موسى	» البنت الاهلي	» الضبيطة القديمة
حارة مسمان	» الواورات	» عبدالخالق
» فريد سليمان	» عبداللطيف	» حسن جمال
		حارة محمد افندي حسن
		» شارع بجر موسى

(تابع) بندر الزقازيق

فصل ٢

الملاحة العامة

(قسم النظام)	(قسم الجامع)	حارة النش
شارع ثابت	شارع عبدالرحمن جني	» السيد هزاع
» فرنس	» سيدا محمد سالم	» نعمة الله محمد
» الهوارى	» الحاج مصطفى السرى	(قسم معوض)
» الطونجى	» حسن محمد	» صليحة ابراهيم افندي رشدى
» مقلته	» صابر	حارة باغوص
» القندور	» الصباية	» احمد ابراهيم
» النائب	» الصباغ	» صليحة احمد ابراهيم
» منصور	» علي افندي الشريفى	» » »
حارة »	(قسم المنشية)	» سليمان داود
» مقلته	شارع حسن صالح	» محمد معوض
» شرف	» أمين الشاى	» محمد افندي العوامرى
» الرمله	(قسم يوسف بن)	(قسم المتزة)
» أبو حنا	شارع باب الشرية	حارة السككين
شارع القاضي	» الهد	» حسن الطهراوى
» الحاج احمد المبيض	» علي حستين	» الهراتية
» كوريل	» السلاوى	» أبو هذ
حارة خرق	» الرشيدى	» البارودى
» يوسف بكر	» المسلية الشرق	» أبو هبة
» أسيروا	» الجبابة	شارع مصطفى نعيم
شارع التوفيق	» محمود سليمان	» احمد افندي حلى
(قسم أبو الريش)	(كفر عبد العزيز)	حارة ابراهيم والى
شارع السكة الزراعية	شارع جامع الغرب	» صالح الصباغ
» موش	» جودم تليل	» السيد طاهر
» الشيخ حلى	» مرخان أحمد	» ابراهيم رزيوان
» النظام	» عبد الباقي حلى	» عيسى السقا
» القبط	حارة خليل طلمع	» احمد لهه
» سليمان بله احمد باطله	» السيد احمد الحصرى	» صالح حدى
(كفر الزقازيق البعري)	» عطيه ابراهيم	» محمد حسن
حارة الخلاوة	» طلحه محمد	» محمود حسن
» الهبابه	شارع ابراهيم حاد	» حسن ورد
» القنانه		» حمد
» أبو حستين		» الحاج هلال العريجي

فصل ٢
المجلات العمومية
نمرة ٢٣٦
الخطاط المخصصة
لسكن بيورسعيد
والاسماعيلية

قرار صادر من محافظة عموم القنال في ٤ يونيه سنة ١٩٠٤
تعتبر الشوارع والحواري والاماكن الآتية من الخطاط المخصصة لسكن
العائلات فقط وليست معدة للتجارة

بيورسعيد

(قسم الانترج)	شارع السلطان مراد من نقطة	شارع ريس من نقطة تلاقيه
رصف فرانسوا جوزيف من	تلاقيه مع شارع السلطان	مع شارع ديليبس شمالا
نقطة تلاقيه مع شارع	محو شرقا الى نهايته غربا	الى نهايته جنوبا
المقطم الى آخر البناء شمالا	» المقطم	شارع رشيد
شارع أمريكا من نقطة تلاقيه	شارع البحار من نقطة تلاقيه مع	» قواله من نقطة تلاقيه
مع شارع أوغينا الى آخر	شارع اسماعيل شرقا الى	مع شارع اسماعيل غربا الى
البناء شمالا	نهايته بشارع محمد علي غربا	شارع ريس شرقا
» النيل من نقطة تلاقيه مع	» طنطا	» التماسح
شارع السلطان مراد الى	» حلوان	» اسكندرا الكبير
آخر البناء شمالا	» القنات	» الطور
» السويس	» الجيزي	» عكا
» السلطان محمود	» الطاييف	» واجهورن
» صلاح الدين	» السلام	» أفريقيا
» الاهرام	» أوغينا من نقطة تلاقيه	» تيمس من نقطة تلاقيه
» قايدباي	مع شارع القسطنطينية	مع شارع اسماعيل غربا
» الظاهر	شرقا الى عنتهاء غربا	الى نهايته شرقا
» مرقات	» النصر	» ابراهيم
» السلطان نجيب المجيد	» المأمون	» واصف
» شين	» عباس	» المشرق
» الجبل	» القسطنطينية من نقطة	» المغرب
» المحروسة	تلاقيه مع شارع قواله	» ميزوسترس
» أبي الفدا	شمالا الى نهايته جنوبا	ميدان عباس
» الخيلية	» قويق	» واصف
» قلاوون	» فرعون من نقطة تلاقيه	المنطقة الواقعة جنوب شارع
	مع شارع ديليبس شمالا	واجهورن
	الى نهايته جنوبا	

فصل ٢
المحلات العمومية

(تابع) بورسعيد

(قسم العرب)	شارع حلى	شارع عباس
شارع أوجينا	» نيازي	» فوفيق
» شريف	» راغب ماعدا الجزء المشغول	» ابراهيم ماعدا الجزء المشغول
» الغازي خنار	» محلات المومست حالا	» محلات المومست حالا
» اسكندرية	» فرار	» واصف ماعدا الجزء المشغول
» رياض	» القلعة	» محلات المومست حالا
» نهى ماعدا الجزء المشغول	» عرقى	» آدم
» محلات المومست حالا		

كلما لا زقة الى عرضها أربعة أمتار ومعروفة بشوارع أربعة
الجهة الواقعة غربى شارع فيه الى نهاية قسم العرب من حدودها الثلاثة الجنوب
والغرب والشمال

(الاسماعيلية)

شارع عمرة ٣	شارع عمرة ٤	شارع اسكندرية
» » »	» » »	» اسلامبول

قرار صادر من محافظة عموم القنال فى ٤ يونيه سنة ١٩٠٤
تعتبر الشوارع والحوارى والأماكن الآتى بيانها من الاخطاط الأورباوية بمقتضى
المادة الثانية عشرة من لائحة المحلات العمومية الصادر بها الامر العالى بتاريخ
٩ يناير سنة ١٩٠٤

نقطة ٢٣٧
الاخطاط الأورباوية
المنظمة من الرخصة
اللازمة لبيع المشروبات
الوجبة

بورسعيد

(قسم الافرنج)

رصف فرنسوا جوزيف من ابتدائه جنوبا الى شارع المقطم

شارع منفيس

» السلطان عثمان

» النيل من ابتدائه جنوبا الى نقطة تلاقيه مع شارع السلطان مراد

» القسطنطينية من نقطة تلاقيه مع شارع قواله جنوبا الى نهايته شمالا

فصل ٢
الحالات العمومية

شارع السلطان مراد من نقطة تلاقيه مع شارع السلطان محمود غربا الى رصيف
فرنسوا جوزيف شرقا
» رمسيس من نقطة تلاقيه مع شارع ديليبس جنوبا الى نهايته شمالا
» فرعون » » » » »
» اسماعيل
» قواله من ابتدائه شرقا الى نقطة ملتقاه بشارع رمسيس غربا
» ديليبس
» جدى
» البحله
» التجارة من ابتدائه شرقا الى نقطة ملتقاه بشارع اسماعيل غربا
» بابل
» سعد
» دمياط
» أوجينا من ابتدائه شرقا الى نقطة ملتقاه بشارع القسطنطينية غربا
» محمد علي
» عرق
» ميدان ديليبس

(الاسماعيليه)

شارع نجريلى

قرار صادر من مديرية المنوفيه فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٠٤
نعتبر الشوارع والحوارى والاماكن الميئنة بالكشف المرقق بهذا القرار من
الانخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة
نمرة ٢٣٨
الانخطاط المخصصة
السكن بمديرية
المنوفيه
مركز أشمون

(ناحية أشمون)	حارة الناصره	حارة كشك
حارة البرى	» شكر	» مشور
» احمد بدالتى	» البوابة الحمراء	» خليل خنبر
» بسيوف	» بنوى	» زلايه
» ابن طاهر	» التراسين	» هدى

فصل ٢

المخلات العمومية

(تابع) مركز أشمون

شارع بحري الناحية من كوبري	حارة صملاوي جعفر	حارة بحري
ترعة سبل البحري حد	» القساري	» الاسكافيه
الى منزل عبدالواحد سليمان	» البحريه	» سيد احمد الطيار
» فرقي الناحية من منزل	» البنا	» غانم
حسن زقوت الى منزل	» أبو سبه	» القساريه
موضعا لايه	» أبو ضلع	» الجلمع
» قبل الناحية من منزل	» محفوظ الحقاد	» حماد
موضعا لايه الى كوبري	» مطر	» فضه
ترعة سبل	» المماعة	» أبو فرارح
» شرق الناحية من كوبري	» أبو حنايه	» المدرسة
ترعة سبل الى منزل	» واصف	» القاضي
عبد السلام التماس		

مركز منسوف

شارع درب أبو النور	شارع الشوايه	(بندر منسوف)
» سيدى موسى	» درب الخولي	شارع درب العلم
» درب خاطر	» » الجيار	» » الرجه
» الدرناني	» » الجيوشي	» الشيخ سميد
» المصري	» » البندادي	» درب أبو خريز
» الحصر	» » الجيزاوي	» دابر الناحية الشرق
» القرموني	» دابر الناحية القبلي	» » » البحري
	» البياضى	» المختاصبه

مركز شمين

شارع رستم	شارع الطنبلاوي	(بندر شمين)
» المديرية القبلي	» الشرطوى	درب جبل الحلي
» المديرية البحري	» حطة الطنبلاوي	شارع سيدى حميس
» السجن البحري	شارع المدرسة القبلي	درب المسباط
» بحري البندر	» راعب	شارع قربي المديرية القديم
» السلام	» المدرسة الشرق	» قبل »
» درب ماهر	» المديرية الشرق	» القضاة
» سيدى فايد		

فصل ٢
المجلات العمومية

(تابع) مركز شيع

(ناحية شتوان)	شارع المدرب الأخضر	(ناحية الباتون)
شارع بحري البلد	» الحمضاوية	شلوع دار الناحية
» شرق البلد	» الشيخ مقوب	» الانصاري
» وسط البلد	» العنابة	» الكتيبة
	» الجمادات	» درب الفقهاء
(ناحية ملج)	» الملبى والتعبا	» » بلنا
شارع العطفية	» بحر المجاهد	» الانصاري
» أبو مسلم	» درب الجزائريين	» الجزائريين
» الرحمة	» الرواق	

مركز قويسنا

(ناحية منشأة صبرى)	حارة ملبى ببل متقروين	حارة أولاد على
حارة ابراهيم خيال	» متقروين اخندي	» أبو رجب
» محمد على	» مصطفى الشامي	» العلامة
» خنساء منصور	» اسماعيل المواجهي	» درب القباب
» معوض عبد الرحمن	» حنين افضل رضى الله	» القادوسية
» زهير	» الجنينة	» الكيلانية
» الجزيري	» السيد أبو الخير	» الكمالون
» ابراهيم بكر	» حسين أحمد	(ناحية كفر انليم)
» الباجوري	» محمد صكر	من منزل على السيد الرافعي الى
» القشلاق الغربي	» السكة الزراعية من ابتداء	منزل بسوق العناني
» المدرسة والجوامع	منشأة صبرى الى منزل	من منزل حسن محمد صطا الله الى
» متولى شلي	متولى شلي	منزل السيد عبد الفتاح
» بركانة ابراهيم	(ناحية انليم)	
» مصطفى شلي	حارة أولاد أحمد	(ناحية طمبغا)
» محمد الشناوي	» المناصرة	حارة الفقهاء
» سالم على	» المحالة	» النصارى
» السيد بسوقى	» أبو صالح	» المدرب الوسطى
» ابراهيم أبو الخير	» الحوالة	» الخناصرة
» البوسطة	» المدرب الكبير	» المدومة
» الغرب اليابس	» مصطفى	» الدحايشة

(تابع) مركز قويسنا

فصل ٢

المحلات العمومية

حارة مصطفى عيد	(حاجية أسطفا)	حارة شميدل القبليه
» بيوى الترمى	حارة البوالقه	» » البصريه
» سالم تراز	» البكير	» أوزانج
(حاجية ابنهس)	» أولاد عمر	» الغنايشه
حارة قيسى احمد زود	» المساعده	» أبروهان
» البديوى	» الحراره	» أولاد عملة
» الداعوس	» الحمايد	» أولاد أبوسلامه
» التنايه	» درب الشنج	» عطيه
» الشطانقه	» الحرمانه	» القفران
» درب المشايخ	» العوله	
» العبيته	» الخياطين	(حاجية كركه السبع)
» السوامله	» العيا كشه	حارة البزارين
» درب الفاشوره	(حاجية ديا الكوم)	» الخفايه
» » العللاويه	حارة تاوريشه	» الخواطره
» » الشاروه	شارع المراسيمه	» الزهارنه
» » الفقهاء	حارة تاوزين	» الحمايره
» » النصارى	» سبى اسماعيل	» البلاوشه
» » الخراسيه	» أوزيدان	» العرب
» » التشن	» الشعره	» الفقهاء
» أبوقوره الصغيره	» المطاله	» الكفره
» » الكبيره	» أولاد موسى	» البراقوه
» » الدالى	» محمد الحترى	
» » الشينين	شارع الجنيه	

مركز تولا

حارة القوايقه	حارة وذن	(حاجية تولا)
» السلاطيه	» للملاح	حارة أبوسعد
» الرافعى	» الشيخ هبيل	» العراق
» عبدالباقى	» أبو عامر	» شيارى
» يوسف عامر	» الرسانه	» زنگول
» شتا	» مجاهد	» الرجبه
» جمعه	» الهوارى	» السناجر

(تابع) مركز نلا

فصل ٢

المحلات العمومية

(ناحية كفر سماليح)	حارة للبراري	(ناحية شمياطس)
شارع العيساوى	» الربيع	حارة درب الخوار
» أولاد موسى	» أبو حشيش	» » زيدان
» أبو الروس	» الحمادي	» » الشرق
—	» المماري	» » الخرايته
(ناحية طوخ دلكه)	» القرايين	» » الفجل
درب المزين	» المزارعه	» » القنايه
حارة درب أبو خلبه	» عبدالله عبدالرازق	» » البواطره
» » القرب	(ناحية بيم)	» » التواهنه
» الشيخ حسن	حارة التواصقيه	» » السعنه
» الجلمع	» النصارى	—
» العزبه	» الكمشيش	(ناحية كفر السكريه)
» الحارة البصريه	» الجناريه	حارة الخمارين
	» العبادي	» » الترانينه
	» الصبائين	» » الماوانته
		» » أبو سبيد

قرارة ٢٣٩ قرار صادر من مديرية البحيرة في ١١ يوليو سنة ١٩٠٤
 الاخطاط المخصصة تعتبر الشوارع والحواري والاماكن المبنية بالكشف الآتي بعد من
 لسكن بمديرية البحيرة الاخطاط المخصصة لسكن العائلات فقط وليست معدة للتجارة

بنسب دمنهور

شارع دابر ناحية قوطا (أى)	حارة الزرقا	شارع الرجه والجيزره
المحيط بها)	شارع ناحية قوطا (أى)	» سيدى حجاج
» الخفراء	المحيط بها)	حارة النزهه
حارة الحمادي	حارة الحرقه	» » المحلاويه
شارع موسى	» ملوخييه والعزب (وهما	شارع باب النصر
» ابن مسعود	شارع واحد)	» » أبو طاقه
» النصر	حارة عليه	» » دابر ناحية شبرا (أى
» دابر ناحية طاموس (أى	شارع ذويل	المحيط بها)
المحيط بها)	» البلاسي	شارع أبو علو
شارع الخوالقه	» السبعه	حارة القلمه
» الوسط	» أبو عبد الله	» أم شوشه

(بندر آتياي)
الشارع القبلي خلف الشارع العمومي ويتبدئ من محل المركز لجسر رعة الخندق
الشارع البحري خلف الشارع العمومي ويتبدئ من منزل حسن سليمان
المرزبان لمنزل الخواجه خرمه
الشارع المسجد قبلي البلد من منزل سكن محمد افندي ورجب لحد منزل علي دياب
شارع وسط البلد من المنزل سكن عبد الله زرين الدين لحد منزل عائلة السككي
الشارع الغربي لمنزل جرجس افندي يدوي لحد منزل قطب مخيمر
» الشرقي من المسجد لحد منزل أحمد المنعوص
» الموجود خلف الشارع المسجد ويتبدئ من منزل محمد افندي وهي
لحد منزل حسن افندي اسماعيل

(بندر رشيد)

حارة علوان بك	شارع دهليز الملك	حارة محمود عجميه
» التوقلي	»	» شهاب
» العراي	»	» حسن البيسى
» بدر الدين بك	»	» القلوي
» عثمان طلق	»	» محمد عجميه
» الخاخ يوسف	»	» الشيخ محمد سعيد
» محمد افندي المغربي	»	» سوق البين
» يس محارب	»	» البوسنة
» غرا	»	» كنيسة الاقباط

(بندر المحمودية)

شارع البوسنة يتبدئ من منزل عبد المنعم سويدان ومنزل جرجس سعد
لانتهاه الشارع من الجهة القبيلة
شارع البوسنة يتبدئ من منزل أحمد افندي سعيد لانتهاه الشارع
من الجهة القبيلة
شارع مسجد الحكومة من ابتداء المسجد لانتهاه الشارع من الجهة القبيلة
» غريب يتبدئ من محل ورثة ابراهيم مكلوي لانتهاه من الجهتين

فصل ٢
المحلات العمومية

شارع الطابونه من ابتدائه لانهائه من الجهتين
» عزبة الكيالين من أولها لآخرها
» عزبة الجايرة الذي يتدنى من بحرى من منزل السيد عبد المنعم
لمنزل السيد حسين النافه ومن غربى من منزل سعد الادكاوى لمنزل القاوى
الخلوى ومن قبل من منزل فاطمه أم رمضان لمنزل قطومه التخرانية ومن شرق
من منزل وكنيسة الاقباط لمنزل محمد البنى
حارة بالشارع المذكور قبل من منزل عبده بدوى لمنزل متولى الشربى
» » » » » ورثة عبيد القادر الخزار لمنزل
محمد الخولى العبد

نمرة ٢٤٠ قرار صادر من مديرية جرجا فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٤ (١)
الانحطاط المخصصة تعتبر الشوارع والاماكن الآتى بيئاتها من الانحطاط المخصصة
لسكن بديرية جرجا لسكن العائلات فقط وليست معنة التجارة
(بندر سوهاج)

شارع بحرى البلد الشهير	درب النوى الشهير بالمساكين	حارة مضروب
بالمسائية	شارع الكباش	» الباشاكتب
شارع جوبى النهر بشارع	جميع شوارع وحوارى تزه	شارع الحياة القديمة
طافور	الترايل	حارة أبو رجه
شارع الشيخ العارف	جميع شوارع وحوارى نجع	» الشراوى
» الشريف	الشيخ ثبحر	درب ناجى
» بحرى الديرة	جميع شوارع وحوارى نجع	حارة البقارة
» النيل	الشيخ على	درب القزالة
درب أبو الحمد	شارع الكنسه	شارع الطباخ
شارع الفخوره	» الطهطاويه	حارة عبد النور
» قبل البلد الشهير بشارع	درب أولاد الشيخ العارف	شارع المعاصر
الاستبالية	حارة الحمصى	
درب الخبز	» المقدم	حارة موافى

نشر هذا القرار أول مرة بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٠٤ وبسبب بعض أخطاء حصلت
فى تسمية الشوارع نشر ثانياً وذلك فقط فى الطبعة العربية لبريدة الرسمية نمرة ٢٧ الرقم ٢٩
أغسطس سنة ١٩٠٤ بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٩٠٤ وهذا التاريخ يلزم أن يعتبر التاريخ
الحقيقى الوحيد لنشر هذا القرار

فصل ٣
المجلات العمومية

(بندر انجيم)

شارع مجد الأمير حسن	شارع عبد القادر	جميع شوارع وحواري خط
» الشيخ يس	» الشيخ كمال الدين	القاصود
» البقارة	حارة البغالات	جميع شوارع وحواري خط
» الشيخ أبو القاسم	» حسين بك حمادة	الحولا
» الشوكة	جميع شوارع وحواري خط	جميع شوارع وحواري خط
» الشيخ مسلم	الحزازة	الشيخ طه
» الشرفاء	جميع شوارع وحواري خط	شارع أبو بكر
» السبعة	المراوات	
» القبّة		

(بندر طهطا)

الشارع العموي شرق البلد	حارة المرمية	حارة أبو القاسم
حارة الحراي	» حوش الناظر	شارع عموم غربي البلد
» الزربية	» الجنبته	حارة المقدم
» الشملة	شارع عمري البلد	» المصاراة والغضاربه
» حمادة	حارة ماطلة	» الكشاشي الأنزي
» أبو حاموس	» الشيخ يحيى	شارع العرب
» الصمدى	» الشيخ عبد الله	» الحمام
» الجامع		

(بندر طما)

حارة السريه	حارة أولاد على	حارة القوايد والبعاده
» الصباغ	» البصله	» القاضى
» النصرارى	» انطضر	» الغرايه

(بندر جرجا)

شارع القاضى عيسى	شارع السقويقة	حارة المدابنه
» الداوديه	» القصاره	شارع البحر (١)
» الامارة	» الهشاش	
» القتيحي	» الشيخ صباس	

(١) أنشيف بقرار من المديرية بتاريخ ٩ يوليوسنة ١٩٠٥ ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩ منه

تأجيلية المنشأة

شارع جامع الهيكة	الشارع الشرقى من البحر لحد	شارع الفار
» سقيفة القمص	النورى	» الكنيسة البحرية
» البشوق	شارع بوابة العرب	» الشيخ كامل
» الحلي	» الكنف	» السماكين
» الشيخ مرقف	» بيت السمان	» الشبانة
» كراس	حارة القفاص	» الكهرحله
» بيت مكي	شارع بيت الخولى	» البحر
» لاوتى	» النقطة	» بركة الشرف
	» الناخورة	

(بند البليت)

شارع المصلحة	شارع عوى ابتداء من بحرى منزل الخواجه سكة
» عوى غربى البلد ابتداء من الجهة	بساطاوس وينتهى لحد أملاك البطاوسه
البحرية لمنزل أحمد جاد الله وصاف	من قبلى
وينتهى من الجهة القبليه لمنزل الخواجه	شارع عوى ابتداء من دكان كمال الدين أبو قله
زكى بطرس	وينتهى لضريح ولى الله الشيخ أبو بكر

خفراء الاحرام

قرار صادر من مديرية البحيرة في ١٤ ابريل سنة ١٩٠٠

نمرة ٢٤١

مادة ١ - الحرف المصرح بتعاطيها في الاحرام هي الخفر أو الدلالة
وقيادة الجمال والحير ليس الا والاشخاص الذين يتعاطون هذه الحرف يكونون
تابعين لشيخ واحد وله وكلاء بقدر اللازم على كل حرفة
وتعين الشيخ والوكلاء المذكورين يكون بمعرفة المديرية ولها عزل أيهم
من وظيفته متى رأت اهماله أو عدم كماله

الحرف المصرح
بتعاطيها في الاحرام

مادة ٢ - يجب على الشيخ ووكلائه أن ينتخبوا الافراد اللازمين لكل
حرفة ويقدموهم للمديرية وهي تعين العدد اللازم منهم ويكون الشيخ ووكلائه
مكلفين بترتيب أفراد هذا الحرف والمحافظة على النظام

مادة ٣ - تعطى المديرية لافراد كل حرفة الرخص اللازمة بتمن قدره
ثلاثة قروش عن كل رخصة بعد قيد أسمائهم في دفتر مخصوص
ولا تعطى أية رخصة الا بواسطة الشيخ والوكلاء ويكون هؤلاء مسؤولين
عن كل شخص يقدمونه

وتحدد الرخصة في أول شهر اكتوبر من كل سنة

مادة ٤ - يضع الخفراء أو الادلاء وقائدو الجمال أو الجير على النراع
الأيمن صفحة بلمرة متسلسلة بحسب الاورنيك المودع في المديرية

مادة ٥ - أجرة الخفراء أو الادلاء الذين يرافقون السباح وغيرهم للتفرج
على الاهرام أو على آثار الجيزة تكون بحسب التعريفة الآتية عن كل متفرج

١٠ الصعود على الاهرام

١٠ الدخول في الاهرام

٥ التفرج على الآثار

٢٠ الصعود على الاهرام والدخول فيها والتفرج على الآثار في آن واحد

وبعرفة المديرية تعين النقط التي يتواجد فيها هؤلاء الخفراء

ويجب أن يرافق كل متفرج ثلاثة أنفار للصعود والدخول

ويجب على الشيخ والوكلاء أن يرافقوا الخفراء في أعطاه كافة الايضاحات

اللازمة للتفرجين بدون طلب مكافأة ويكون الشيخ والوكلاء مسؤولين عما

يتقدم من الشكاوى في هذا الشأن

مادة ٦ - ليس من الضروري أن المتفرجين يستعجبون الخفراء أو الادلاء

للتفرج على الآثار وإنما لايجوز الصعود على الاهرام ولا الدخول فيها بدون

دليل من الخفراء

مادة ٧ - أجر الجمال والجير تكون على حسب التعريفة الآتية

أجرة الجمال أجرة الجير

٥ عن كل ساعة أو كسور الساعة

٢٠ عن اليوم بأكمله

- فصل ٢ نقاشوا الاختتام
- مادة ٨ - يجب على قائدى الجمال والحير أن يفتقروا على خط واحد فى المحل الذى تعينه لهم المديرية وأن لا يتركوا محلاتهم الا عند الطلب ولا يجوز للجمال أو الحمار أن يقود غير حيوان واحد
- مادة ٩ - كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من عشرين قرشا الى خمسين قرشا وللديرية سحب الرخصة من مرتكب المخالفة متى رأت لزوم ذلك
- مادة ١٠ - يلغى القرار السابق صدوره من المديرية بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ٩٥ بشأن خضر الاهرام

(نقاشوا الاختتام)

- قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٩٤
- مادة ١ - لا يسوغ لاحد أن يتعاطى حرفة نقش الاختتام مالم يكن حائزا على تصريح خصوصى من المديرية أو المحافظة القاطن بها
- مادة ٢ - على من يرغب الحصول على التصريح أن يقدم طلبا مكتوبا على ورقة تمغه من فيه ٣٠ مليما وأن يرفق به الاوراق الآتية وهى أ ولا - شهادة دالة على لياقته تعطى له من شيخ طائفة النقاشين ثانيا - شهادة من النيابة دالة على عدم صدور حكم ضده إما لسرقه أو لتزوير أو لتسبب
- أما الذين يتعاطون الصناعة المذكورة الآن فيعاقبون من تقديم شهادة دالة على لياقتهم

- مادة ٣ - يجب على كل نقاش أن يحفظ دقرا أوراقه منيرة ومحتومة بمعرفة المديرية أو المحافظة ويحصل رسم قيمته ثمانون مليما عن كل دقرا (١)
- مادة ٤ - عند ما يحضر أى شخص لعمل ختم فعلى النقاش أن يدرج بدقيره اسمه ولقبه ومهنته ومحل اقامته مع تاريخ الطلب وإذا لم يكن للنقاش معرفة بالشخص فعليه أن يأخذ ضمانا من شخصين آخرين يشهدان بشخصيته
- (١) مقدار الرسم المنو عنه فى أصل المادة الثالثة كان مشرين قرشا وتعدل بمجمله ثمانين مليما فقط عن كل دقرا يقتضى قرار من الداخلية فى ٩ فبراير سنة ١٨٩٨

ويوقعان أختامهما بذييل الايضاحات المدونة بالدقتر وإذا طلب أحد الأشخاص نقش ختم باسم آخر فعلى النقاش أن يطلب منه شهادة شخصين يقران بأنهما يعلمان أن الطالب مكلف من قبل الشخص الآخر بنقش ختم له وتجرر هذه الشهادة على الدقتر نفسه وتختم من الشاهدين

ويجوز أخذ هذه الشهادة من الساعدين الأولين الذين تقدموا لاثبات شخصية الطالب

مادة ٥ - باتمام نقش الختم يصير طبعه على الدقتر بكيفية واضحة حتى تسهل قراءته ويصير اثبات تسليمه الى الطالب في ذات الدقتر بحضور الشاهدين الذين يوقعان ختمهما على اجراء التسليم بوجودهما

مادة ٦ - الايضاحات المنصوص عنها يجب تدوينها بالدقتر بدون ترك محلات خالية من الكتابة (على بياض) أو شطب أو قشط أو كلفة بين الاسطر أو تحشير كلمات فوقها مما يكون سببا للاستنباه في أمرها

مادة ٧ - يجب على شيخ هذه الطائفة أن يفنن على الأقل مرة كل ثلاثة أشهر دفاتر النقاشين التابعين له وأن يقع ختمه على كل دقتر بذييل آخر عبارة مدونة به تماما مع ايضاح تاريخ عمل التفنن المذكور

وإذا وجد فيه بعض الخلل فعليه أن يضبط الدقتر ويقدمه الى المديرية أو المحافظة مرفوقا بتقرير عن الخلل الذي وجد

مادة ٨ - على كل نقاش أن يعرض دفتره على شيخ طائفته أو على المديرية أو المحافظة بحال ما يطلب منه ذلك

مادة ٩ - كل من يخالف أمرا مما نص عليه في هذه اللائحة يعاقب بغرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش مبرى وبالحبس من يومين الى أسبوع ويمكن توقيع احدى هاتين العقوبتين فقط

وهذا بدون الاخلال في حقوق الدعوى المدنية إذا كان هناك وجه للطالبة بالعدل والاضرار

فصل ٢

القباينة والكيالون

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٩ فبراير سنة ١٨٩٦

مادة ١ - يجب على نقائى الاختام أن ينقشوا على كل ختم يصنعونه كامل أرقام السنة التى ينقش فيها (أى أرقام الآحاد والعشرات والمئات ورقم الالف)

نمرة ٢٤٣

وضم تاريخه على

مادة ٢ - كل من خالف نص هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة فى المادة التاسعة من اللائحة الصادرة من نظارة الداخلية فى ٤ يناير سنة ١٨٩٤

القباينة والكيالون العموميون

أمر عال صادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩

نمرة ٢٤٤

حرية تعاظمى حرة القباينة

مادة ١ - اعتبارا من أول يناير سنة ١٨٩٠ تصبح حرة القباينة حرة

مادة ٢ - تلغى من ابتداء التاريخ المذكور عوائد القباينة الجارى تحصيلها لجهة الميرى

مادة ٣ - تلغى أيضا فيما يتعلق بوزن البضائع جميع الاجراءات التى كانت مفروضة على التجار وكذلك الاحكام القاضية على أفراد الناس بعدم ابقاء آلات وزن بطرفهم

مادة ٤ - على ناظرى الداخلية والمالية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه

قرار صادر من نظارة الداخلية فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٩٥

نمرة ٢٤٥

لائحة القباينة والكيالون

وصار تعديله بمقتضى القرار الصادر فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٩٦

مادة ١ - يترتب فى كل مدينة وفى كل سوق من الاسواق العمومية فى المدن وباقى البلاد قباينة وكيالون مقررون أى مصرح لهم بتعاظمى الحرة تستعين بهم الافراد متى شاءوا (أى بحسب الاختيار) للوثوق من ضبط عمليات وزن وكيل بضائعهم

حرية القباينة والكيالون لازالة موجودة كما كانت قبلا وكل شخص له تمام الحبار فى تعاظمى متى شاء بدون أن يكون فى ملاد المقررين رسما السارية عليهم أحكام هذه اللائحة (منشور نمرة ١٢٥ الرقم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥)

فصل ٢
القبائس والكبارون

مادة ٢ - يجب على الأشخاص الذين يريدون تعاطي حرفة القبالة أو الكفالة العمومية الاستحصال مقدما على تصريح يعطى لهم من المحافظين والمديرين بعد ثبوت استقامتهم وكفالة تهم

ويجوز في أى وقت سحب هذا التصريح بعد إعطائه

مادة ٣ - يجب على من أراد الحصول على التصريح المذكور أن يقدم للمحافظة أو المديرية طلبا على ورقة تحفة من فئة ٣ قروش مينا فيه اسمه ولقبه وسنه وجنسيته ومحل إقامته والجهة التي يريد تعاطي حرفته فيها

ويجب أن يرفق بهذا الطلب

أولا - شهادة من الجهة القضائية التابع اليها مثبتة عدم صدور أى حكم على الطالب بسبب اختلاس أو نصب أو غش أو سرقة

ثانيا - شهادة أخرى بحسن السير والسيرة موقعا عليها من شخصين معتبرين معلومين لجهات الحكومة

ثالثا - شهادة دالة على بلوغه من العمر ثمان عشرة سنة كاملة

يلتقى بالبحث من السوابق من مجلات نمرة ١١٦ بدلا من الشهادة المذكورة منعا لمصاريف (منشور نمرة ١٢٥) فحة ١٨٩٥

مادة ٤ - تقيد الطلبات في دفتر خاص بكل حرفة على حدة بما يحرقه المحافظة أو المديرية بتمرة متسلسلة وبتاريخ تقديمها

وفي طرف الثمانية أيام التالية لتقديم الطلب يمتحن طالب الاحتراف بحرفة فبأن يقرر في القراءة والكتابة والحساب البسيط وأشغال الحرفة أمام لجنة مؤلفة من اثنين من أعيان المدينة أو البندروين اثنين من رجال الحرفة بتتبعهما المحافظة أو المديرية وتكون تحت رئاسة المحافظ أو المدير أو الموظف الذي يتبناه لهذا الغرض

مادة ٥ - يذكر في دفتر الطلبات أمام اسم كل طالب نتيجة إمتحانه ويعطى لكل طالب ينجح في الامتحان رخصة بالتصريح اليه بتعاطي حرفة القبالة ويدفع عن هذه الرخصة ٥ قروش صلح

فصل ٢

القباينة والكيالون

مادة ٦ - يجوز لكل شخص يرفض الترخيص اليه لعدم توفر السن أو لعدم الكفاءة أن يجدد الطلب متى ثبتت فيه الشروط المطلوبة ويرفق به الشهادات المؤه عنها في المادة الثالثة وبعد ذلك يؤدي الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة ولا يقبل هذا الطلب الا اذا توفر في مقدمه السن المطلوب أو بعد مضي ستة شهور بالاقبل من تاريخ الطلب الاول اذا كان رفض هذا الطلب مبنيا على عدم الكفاءة

مادة ٧ - أحكام الثلاث مواد السابقة والمواد الثانية عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة الآتية لا تسرى على الكيلين الا بمقتضى قرار يصدر بهذا الخصوص من محافظ أو مدير الجهة ومع ذلك فيسرى عليهم الشرط المختص بالنسب وبالاعلام المتعلقة بالحرفة

مادة ٨ - يجدد المحافظون والمديرون كل منهم في دائرة اختصاصه عدد القباينة والكيلين لكل سوق بحسب احتياجات التجارة

مادة ٩ - لا تسرى أحكام هذا القرار على القباينة والكيلين الذين في خدمة المصالح الاميرية ولا يجوز لهؤلاء القباينة والكيلين تعاطي حرقهم خارجا عن هذه المصالح

ويتنخب القباينة والكيلون المقررون من بين الذين يتعاطون الآن احدى هاتين الحرفتين ومن يتعين منهم يعفى من الامتحان المنصوص عليه في المادة الرابعة وتعطى الاولوية لمن يعرف فيهم القراءة والكتابة ومع ذلك فاذا اقتضى الحال تعيين قباينة أو كيلين ممن لا يعرفون القراءة والكتابة تكميلا للعدد اللازم لكل جهة وجب على هؤلاء أن يستعملوا كتابا ليساعدتهم على العمل تحت مسؤوليتهم ولا يكون استخدام الكتاب الزاميا بالنسبة للكيلين الا في الحالة المنصوص عليها في المادة السابعة

مادة ١٠ - يجب على كل قبائي أو كيل مقرر يرد الانتقال الى محافظة أو مديرية أخرى للاقامة فيها أن يجري قيد اسمه في المحافظة أو المديرية التابعة اليها الجهة التي انتخبها للاقامة فيها

إذا أراد قبض أو كمال الانقطاع عن تأدية حرقته أو الانتقال نهائيا إلى إدارة محافظة أو مديرية أخرى وجب عليه أن يحضر بذلك مقدما جهة الإدارة التابعة إليها محل إقامته وأن يرد إليها الرخصة

مادة ١١ - لا يجوز للقبانية والكيلين المقررين أن يستخدموا عند أحد من التجار

من الأسباب التي أوجبت هذا القيد التوصل لندم مزاجاة القبانية والكيلين المقررين لتغير المقررين في أمر الاستخدام فإذا رغب أحد المقررين الاستخدام وجب عليه أن يرد التصريح الذي بيده لجهة الإدارة (منشور نمرة ١٢٥ في سنة ١٨٩٥)

مادة ١٢ - عدلت بمقتضى القرار الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٦ كما يأتي
يجب على القبانية المقررين أن يعطوا للمشترين علم خبر بالوزن وأن يعطوا أيضا نسخة منه للبائعين الذين يطلبون ذلك ويستخرج علم الخبر المذكور من دفتر قسمة ويكون موقعا عليه من القباني الذي أجرى العملية ومشملا على البيانات الآتية

أولا - نمرة متسلسلة لعملية الوزن

ثانيا - تاريخ العملية

ثالثا - اسم الناحية

رابعا - اسم ولقب كل من البائع والمشتري والشخص الذي أجرى العملية

خامسا - نوع البضاعة ووزنها

سادسا - قيمة الاجرة المتحصلة عن العملية

وتوضع هذه البيانات على دفتر القسمة كذلك

وتصرف دفاتر القسمة من المحافظات أو المديريات بعد دفع ثمنها والتأشير عليها وختم كل ورقة منها بختم المحافظة أو المديرية

مادة ١٣ - يجوز لأصحاب الشأن الاستناد على علم الخبر المعطى من القبانية والكيلين المقررين في إثبات صحة الوزن أو الكيل

فصل ٢ المادة ١٤ - ينبغي أن يكون لدى كل قبائي مقرر خلاف دفتر القسيمة القبائية والكيلون السابق الذ كر دفتر يومية يبين فيه تفصيلات كل عملية بحيث يكون مجموعها مضاهيا للرقم المبين في علم الخبر وعليه كذلك أن يجعل لكل طرد غمرة متسلسلة وتوضح هذه الغمرة وكذلك قيمة الوزن على نفس الطرد

البضائع التي ليست في طرود يسهل الكتابة عليها لا توضع عليها الغمرة ولا قيمة الوزن المذكورة (مقترح غمرة ١٢٥ في سنة ١٨٩٥)

مادة ١٥ - يجب أن يراعى في هذين الدفتين النظافة وأن يكونا في حالة جيدة ولا ينبغي أن يكون بهما شطب ولا قشط ولا تصليح

مادة ١٦ - تعدل الدفاتر التي ينتهي استعمالها إلى المحافظة أو المديرية في آخر كل شهر وهما يراجعان مشتملاتها قبل وضعها ضمن المحفوظات وفي حالة ما يشاهدان فيها خلافا ينبغي بمحصول غش يحال القبائي أو الكيلال المكلف بأعمال الكتابة على الحاكم

ينبغي القبائية والكيلون المطر بطرفهم حتى ينتهي فيها العمل فلما حينئذ يسلم بها للمكسومة في آخر الشهر (مقترح غمرة ١٢٥ في سنة ١٨٩٥)

مادة ١٧ - يقرر المحافظ أو المدير تعريفه الوزن والكيل على حسب عوائد كل جهة وبعد أخذ رأى لجنة تشكل في مركز المحافظة أو المديرية من مشاهير التجار الوطنيين والأجانب ويكون عددهم بنسبة أهمية الجهة وتنتشر التعريفات المذكورة في الجريدة الرسمية وتعلق على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وفي كل سوق

يطلب بعض عد القبائية المصور في اللجنة لاشتراكهم في تقدير الاجر ويكون الامر كذلك فيما يختص بالكيلين (مقترح غمرة ١٢٥ في سنة ١٨٩٥)

مادة ١٨ - لا يجوز للقبائية والكيلين أن يأخذوا أجره تزيد عن التعريفات ولأن يتعرضوا للبائعين أو المشتريين لأجل جعلهم على وزن أو كيل بضائعهم عندهم

مادة ١٩ - يجب على القبائية والكيلين المقررين أن يستعملوا أوزانا ومكاييل مؤسدة على القاعلة المترية الاعشارية المنصوص عليها في الامر

العالى الصادر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٩١ أو أوزانا ومكايل مصرية مضاهية
للاوزان والمكايل الموجودة في مركز كل محافظة أو مديرية

فصل ٢
القباية والكيلون

مادة ٣٠ - ويجب عليهم أن يستعملوا آلات وأوزانا ومكايل تكون
في غاية من الدقة متموعة بتمعة الحكومة وأن يقدموها لمعايتها قبل استعمالها
وبعد مرة في كل سنة بمعرفة المحافظات والمديريات وتعطى لهم شهادة بصحتها
يعني القباية والكيلون من دفع رسوم على فتح آلات الوزن والكيل وعلى الشهادات
التي تعطى لهم بصحتها أما الصنف والمكايل فتبقى رسوم التمهيد بشأنها على ما هي عليه لأنها
مقرر بتمتضي الامر العالى الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨١ (١) الا أن الشهادة التي تعطى
بصحتها تكون مجانا بلا رسوم (منشور رقم ٣٧ الرقم ٣٠ مارس سنة ١٨٩٦)

(١) الامر العالى الصادر في ١٤ يونيو سنة ١٨٨١

مادة ١ - (تمت بتمتضي الامر العالى الصادر في ٣٠ أغسطس سنة ١٨٩٧ كإلحاق)
عوائد ثمة مصوغات الفضة تقررت على الوجه الآتي
أربع بارات من كل درهم من صيار ٩٠ و ٨٠
ثلاث بارات من كل درهم من صيار ٦٠
بارتان من كل درهم من صيار ٤٥
ولا يجوز تحصيل عوائد خلاف هذه على ثمة مصوغات الفضة سواء كان لغير أولئك
زانية أو لخاصة

مادة ٢ - قصاصات الفضة التي تحصل من المصوغات ترد لأرباب المصوغات المذكورة
بعد الكشف ومعرفة العيار

مادة ٣ - عوائد ثمة الصنف والمقاييس والمكايل تقررت على الوجه الآتي
عشرة فضة على ثمة كل صنف لا تزيد من نصف رطل
عشرون فضة على ثمة كل صنف تزيد من نصف رطل ولا تجاوز أنة
ثلاثون فضة على ثمة كل صنف تزيد من الاثني ولا تجاوز عشرة أرطال
كل صنف تجاوز عشرة أرطال يؤخذ عليها عوائد الثمة بامانة خمسة فضة على كل رطل
وما يظهر فيها من الكسور بغير رطل كامل
عشرة فضة على ثمة كل ميكال لا يزيد عن قذح
عشرون فضة على ثمة كل ميكال يزيد من قذح
عشرون فضة على ثمة كل مقياس مهما كان مقدار طوله

فصل ٢ مادة ٣١ - ينشط المحافظون والمديرون بمراقبة القبائية والكيلين القبائية والكيلون وتحقيق سير أعمالهم بواسطة العمال الذين يكونون تحت إدارتهم

مادة ٣٢ - ينشط مأمورو الإدارة على العموم بالأمور الآتية

أولاً - التحقق في أوقات محددة من ضبط الآلات والأوزان والمكاييل التي يستعملها القبائية والكيلون المقررون ومن كونها موجودة بحالة جيدة

ثانياً - اجراء الجشائي في أوقات متعددة عن عمليات الوزن والكيل للتحقق من أن وزن البضائع أو كيلها مضبوط ومضاء بالتمام في جزئياته أو في المجموع للأرقام المينة في دفتر اليومية وفي علم الخبز

ثالثاً - التحقق من انتظام أعمال الدفتر ومراقبة صحة الوزن أو الكيل ومطابقة أعلام الخبز لدفتر القسمة ومطابقة هذا الدفتر لدفتر اليومية وذلك بواسطة تكرار المضاهاة حيناً بعد حين

رابعاً - ملاحظة عدم طلب القبائية والكيلين أجره زائدة عن التعريف

مادة ٣٣ - يجب على المحافظين والمديرين اجراء مراجعة آلات وأوزان القبائية في شهر أغسطس من كل سنة أي قبل ابتداء فصل تجارة الاقطن وذلك عند التفتيحات المقتضى اجرائها في أوقات مختلفة والمنصوص عليها في المادة السابقة

(في الجزر آت)

مادة ٣٤ - كل قبائي أو كيل مقرر يؤثر نفسه (١) من تاجر أو يعطى علم خبر بالوزن أو الكيل على أو راق اعتيادية أو مستخرجة من دفتر قسمة خلاف المعطى له من جهة الإدارة أو لم يبين في دفتر القسمة أو في علم الخبز جميع البيانات القانونية أو يقيد في الدفترين بيانات غير مطابقة للقسمة أو يجري عمليات بدون تقييدها في الدفاتر يرف من وظيفة قبائي أو كيل مقرر بأمر من المحافظ أو المدير

(١) أي يستخدم بأجر معتداً أحد الثبار

مادة ٢٥ - كل قباني أو وكيل مقرر يوجد لديه آلات أو أوزان أو مكيال ليس موضوعا عليها تنغة الحكومة يرفق من وظيفته وفضلا عن ذلك تصدر القياسية والمكيالون الآلات والأوزان والمكيال إلا انا ظهر أنها مضبوطة

مادة ٢٦ - كل قباني أو وكيل مقرر يطلب أجره زائدة عن أقصى قبه في التعريفة التي تحددها جهات الحكومة المحلية يعاقب في المرة الأولى بالايلاق مدة شهر واحد وفي المرة الثانية بالايلاق مدة ثلاثة شهور وفي المرة الثالثة برفقه من وظيفة قباني أو وكيل مقرر

ويكون توقيع هذه الجزاءات بمعرفة المحافظ أو المدير

مادة ٢٧ - كل قباني أو وكيل مقرر يوجد لديه آلات غير مضبوطة أو يغش البائع أو المشتري أو يشرع في ذلك بواسطة عدم بيانه في الدفاتر أو في علم الخبروزن أو وكيل البضائع التي جرى وزنها أو كيلها توقع عليه العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٣٢١ و ٣٢٢^(١) من قانون العقوبات الاهلي وذلك خلاف الجزاءات الادارية

مادة ٢٨ - كل من وقع منه مخالفة أخرى لاحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من عشرين الى مائة قرش

قرار صادر من مديرية قنا في ٣٠ يوليو سنة ١٨٩٥

مادة ١ - تعريف الكيل تكون كالاتي باعتبار كل أرب ٢٤ قيراطا تعريف مديرية قنا للمكيال المصرية المختومة بختم المديرية

١ غلال تجارى بالجله باعتبار الارب الواحد

٢ غلال تباع بالقطاعي

مادة ٢ - تعريفه الوزن تكون كالاتي باعتبار القنطار ١٠٠ رطل والجله مائتا أوقه

(١) مادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الاهلي الجديد

فصل ۲

القبالة والجمالون

الم

- | | |
|------|--|
| ١٠ | مسلى يباع بالجله عن كل قطار |
| ٢٥ | مسلى يباع بالقطايع باعتبار القطار |
| ٥ | زيت يباع بالجله باعتبار القطار |
| ٢ | عسل قصب وعسل نحل يباع بالجله باعتبار القطار |
| ٥ | عسل قصب وعسل نحل يباع بالقطايع باعتبار القطار |
| ٢١/٢ | سكر من جميع أنواعه يباع بالجله باعتبار القطار |
| ٥ | سكر شرحه يباع بالقطايع باعتبار القطار |
| ٥ | ليف خام وحبال يباع بالجله أو قطايع باعتبار القطار |
| ٥ | تين بالجله باعتبار كل جله مائتا أوقه |
| ٢ | خم وحطب باعتبار كل قطار |
| ٥ | نضام عطريه وغيرها من بن وصاوين وأرز وفلفل وهم باعتبار القطار |

74752

تعريف مديرية
القلعه

قرار صادر من مديرية القليوبية في ٤ أغسطس سنة ١٨٩٥

وصار تعديله بمقتضى القرار الصادر في ١٩ يوليو سنة ١٨٩٦

مادة ١ - تعريف الوزن والكيل بذات الاختصاص مديرية القليوبية تكون كالآتي

أولاً - (تعريف الوزن)

(تعليق بمقتضى القرار الرقم ١٩ يوليو سنة ١٨٩٦ كما يأتي

ملیہ

- [illegible]

فصل ٢	٥	عن القنطار الواحد من العسل الاسود	٦
القمانية والكتلون	»	»	١٠
»	»	»	٤٠
»	»	»	٢٠
»	»	»	٣٠
»	»	»	٥
»	»	»	٣٠
»	»	»	١٥
»	»	»	١٠
»	»	»	١٠٠
»	»	»	٢٠
»	»	»	٥٦
»	»	»	٢٠
»	»	»	١٥
»	»	»	١٠
»	»	»	٥
»	»	»	٦
»	»	»	٥
»	»	»	١٠
»	»	»	٥
»	»	»	٥
»	»	»	٥
»	»	»	٦
»	»	»	٥
»	»	»	٣
»	»	»	١٠

فصل ٢

القبائية والكيلون

(ثانيا تعريفة الكيل)

- ١٠ أجرة الادب الواحد بالاسواق من جميع الحبوب
٥ » » حال المشتري بين الاهالى والتجار بغير الاسواق
٣ » » حال التصديرات

نمرة ٢٤٨

دراسة الوزن
في مديرية الجيزة

قرار صادر من مديرية الجيزة في ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٥
مادة ١ - أجر الوزن بالحملة مديرية الجيزة تكون على حسب التعريفة
الآتية وهي

ملسم	ملسم
١٠ تبن لحد ١٥ حل	١٠ على قنطار قطن الشعر
٥ تبن زيادة من ١٥ حل	١٥ » قطن البزء
١٠ على قنطار الكائن	١٠ » المسلى
١٠ القنطار القواكه على اختلاف اجناسها	١٠ » الجبنة الضاقي
٥ وزن الخشب بواقع الحملة ١٦٥ رطلا	١٠ » الزيت
١٠ وزن العموم باعتبار القنطار	١٠ » العسل الابيض
١٠ وزن قنطار ثصوم دهونات	٥ » العسل الاسود
٥ » الحديد الخام	١٠ » الجبنة القرش الصمى
٨ » الحديد المشقول	٨ » الجبنة القرش البصرى
٥ » الكهنة	٣٠ » القناس القطاى المشقول
٨ » السكر	١٥ » القناس الخام
٥ » الارز	١٥ » القناس فى الجبله
١٢ » الصابون	١٠ » القناس القديم
٢٠ » البن	١٥ » صوف الشعر
٢٠ » أصناف العطاره	٥ » البعل والحضرات

نمرة ٢٤٩

تعريفة الكيل فى
مديرية الجيزة

قرار صادر من مديرية الجيزة فى ٣ اكتوبر سنة ١٨٩٥
مادة ١ - أجر الكيل بالحملة مديرية الجيزة تكون حسب التعريفة الآتية وهي

- ٢/٢ أجرة كيل الادب الواحد الطالع من البحر لثمة التجار
١/٤ » » النازل من الشون أو المخازن للبحر

ملح ٥. أجرة كبل الأردب الواحد عن المباع في نفس المراكب بالموحدة النصف
 على المشتري والنصف على البائع
 ٨. أجرة كبل القطاعي من أردب إلى عشرة أردب فقط وما زاد عن ذلك
 يكون الأردب ٥ ملجم
 ١/٢. أجرة الكيله الواحدة القطاعي

قرار صادر من مديرية الشرقية في ٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٥
 مادة ١ - أجرة الوزن والكيل بجهات المديرية تكون على حسب التعريفة
 الآتية وهي

أولا - (أجر الوزن)

ملح ٢٥. عن القنطار القطن الذي وزنه ٣١٥ رطل زهر وذلك بحلقة الاقطان الزقازيق
 ١٠. » » » ٣١٥ رطل زهر بالبلاد خارج بندر الزقازيق
 ٥. » » » ٣١٥ رطل زهر بالواووات سواء كان بيندر
 الزقازيق أو خارجا عنه وبالحازن العمومية المعدة للتجارة ومحطة السكة
 الحديد وموارد الأبحر الموجودة بيندر الزقازيق
 ١٠. عن القنطار الواحد في عموم الاصناف الأخر بيندر الزقازيق وخارجا عنه

ثانيا - (أجر الكيل)

٢ ١/٢. أجرة الكيل عن كل أردب من جميع الاصناف التي تكال سواء كان
 بيندر الزقازيق أو خارجا عنه

قرار صادر من مديرية أسبوط في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٥
 مادة ١ - أجرة الوزن والكيل بجهة مديرية أسبوط تكون على حسب
 التعريفة الآتية وهي

أولا - (أجر الوزن)

ملح ١٠. ١/٢. عن الرطل الواحد من المسلى والزبد
 ١٠. القنطار الكامل من المسلى

فصل ٢ القبائنية والسيالون	مليح ٢ ١/٢	القطار الكامل من العسل الاسود
١٠	»	»
٥	»	»
٢ ١/٢	»	»
٢٠	»	»
١٠	»	»
٥	»	»
٢ ١/٢	»	»
٥	»	»
٥	»	»
٢ ١/٢	»	»
٢ ١/٢	»	»
٢ ١/٢	»	»
٢ ١/٢	»	»
١٠	»	»
٢ ١/٢	»	»
٥	»	»
٢ ١/٢	»	»
١٥	»	»
١٠	»	»

ثانياً - (أجر الكيل)

١/٢ مل
القيوط أى الربع لغاية ١٢ قيراطا
٢ ١/٢ الأربب الكامل ومازاد عن الخمسة أرباب يكون الأربب على حساب
خمس فضة وذلك عن كافة أنواع الغلال والحب والذور

فصل ٢
القبائنية والكيلون

نمرة ٢٥٢
سريان اللائحة
على الكيلين
فعمدية الغربية

قرار صادر من مديرية الغربية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٥
مادة ١ - تسري أحكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة والثانية عشرة
والرابعة عشرة والخامسة عشرة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ يونيو
سنة ١٨٩٥ على الكيلين الذين يتقربون بانحاء مديرية الغربية

نمرة ٢٥٣
تعريف مديرية
الغربية

قرار صادر من مديرية الغربية في ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٥
ومار تعديله بالقرار الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٠١
مادة ١ - أجر الوزن والكيل بكل انحاء المديرية تكون على حسب
التعريف الآتية

عذلت بالصفة الآتية بالقرار الصادر في ١٣ يناير سنة ١٩٠١
أولا في بنادر طنطا وكفر الزيات وزققي وسنود والمحلة وطلخا
وبلقاس وشربين وسوق وكفر الشيخ وفوه
(١) أجر الوزن في الخلقات

٢٠ عن كل قنطار زهر باعتبار ٣١٥ رطل انا كان الموزون من قنطار واحد
لغاية عشرة قناطير
١٥ عن كل قنطار انا كان الموزون أكثر من عشرة قناطير
(ب) أجرة الوزن في مخازن التجار
١٠ عن كل قنطار مطلقا

ثانيا أجرة الوزن في باقي بلاد المديرية
١٥ عن كل قنطار انا كان الموزون من قنطار واحد لغاية عشرة قناطير
١٠ عن كل قنطار انا كان الموزون أكثر من عشرة قناطير
(أجر الكيل)

١٠ أجرة الارذب الواحد بالاسواق من جميع الحبوب من أردبين فأقل
» » من جميع الحبوب بين الاهالي والتجار من أردبين
فأفوق سواء كان بالاسواق أو بغيرها

٣ أجرة الارذب الواحد من جميع الحبوب بين التجار وبعضها والتجار
والخفالك أو الأواشي أو أرباب الزراعة الحسمة

نصل ٢
القباية والسكولون

(تعريف الكيل)

- ١٠ أجره الأرب الواحد بالاسواق من جميع المحبوب
٥ أجره حال المشتري بين الاهالي والتجار بغير الاسواق
٣ أجره حال التصديرات

أجره الوزن وأجره الكيل بمدينة ترشيد

نمرة ٢٥٥
تعريف مديرية البصره
(عن مدينة ترشيد)

قرار صادر من مديرية البحيره في ١١ يناير سنة ١٨٩٦

(تعريفه الوزن)

١٠ أجره وزن القنطار القطن النعري في الجله داخل وخارج البلد

٢٠ » » » » بالقطاعي داخل البلد

١٠ » » » » الزهر في الجله

١٠ » » » » المسلي في الجله

٥٠ » » » » القطاعي

١٠ » » » » الجينه في الجله على سائر أنواعها

٢٠ » » » » القطاعي

١٠ » » » » الزيت في الجله والقطاعي على سائر أنواعه

٥ » » » » العسل » » » »

١٠ » » » » النحاس المشغول في الجله والقطاعي

٥ » » » » النحاس » » » »

٥ » » » » القديم » » » »

١٠ » » » » الصوف الشعر » » » »

٢ » » » » البصل والخضراوات الطازجه على سائر أنواعها

في الجله والقطاعي

١٠ » » » » الحبل التين في الجله والقطاعي

١٠ » » » » الكتان والمشاقي في الجله والقطاعي

٥ » » » » القواكه على سائر أنواعها في الجله والقطاعي

٥ » » » » الخشب ١٠٠ افه في الجله والقطاعي

فصل ٢
القبائنة والكيلون

مسطح	أجرة وزن القنطار الطوم	في الجله والقطاعي
١٠	» » الشعير والدهونات	» »
٥	» » الحديد الخام والخرده	» »
٥	» » الكهنة والعظام	» »
١٠	» » السكر والصابون والبن وباقي أصناف العطاره	في الجله والقطاعي
٢ ١/٢	أجرة الارديب الارز الرشيدى الابيض	
٢ ١/٢	أجرة وزن الشوال الارز الافرنكى	

١٠	» القنطار من التبنال والنخان في الجله والقطاعي	
٥	» » القمح الحطب	» »
٥	» » الدقيق	» »
٥	» » البياض والقطران	» »
٢	» » الخوص واليف	» »
١٠	» » الجلود المدبوغة	» »
٥	» » الجلود الغير مدبوغة	» »
١٠	» » التيله الهندى والبلدى	» »
١٠	» » الخلاوة على سائر أنواعها	» »
٢ ١/٢	» » الفول السودانى	» »
١٠	» » البج الاربعى الذى وزنه ٢٥٠ وطل في الجله والقطاعي	
٥	» » الجهموق في الجله والقطاعي	

(تعريفه الكيل)

مسطح	أجرة الارديب من الجيوب على سائر أنواعها من بائع لمشتري
١ ٣/٤	» » على نمة صاحبه (أى التاجر)
٥	» » من زبل الطيور المعبر عنه بالرمال (التجار في الجله)
٨	» » » » » (لزارعين)
١٠	» » » » » (بالقطاعي)

قرار صادر من مديرية المنوفية بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٨٩٥
مادة ١ - تعريف الوزن والكيل بذات اختصاص مديرية المنوفية
تكون كالاتي

نمرة ٢٥٥ مكررة
تعريف مديرية المنوفية

أولا - تعريف الوزن

الاقطار بحسب القنطار الواحد مائة رطل ظهر قائم

ملح	٥	أجرة القنطار الواحد لغاية تحمين قنطارا
٣	»	»
٢٠	»	»
١٠	»	»
٥	»	»
٥	»	»
٧	»	»
١٥	»	»
١٠	»	»
٢	»	»
٦	»	»
٥	»	»
٦	»	»
١٠	»	»
١٠	»	»
١٠	»	»
٢٠	»	»
٥	»	»
٣	»	»
٢	»	»

فصل ٢

الغنائم والكيلون

ثانيا - تعريف الكيل

١. أجرة الارنب الواحد بالاسواق من جميع الجيوب
٥ » » حال المشتري بين الاهالي والتجار بغير الاسواق
٣ » » من جميع الجيوب حال التصديرات

قرار صادر من مديرية الدقهلية في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٥
(أجر الوزن)

نمرة ٢٥٦

تعريف
مديرية الدقهلية

القطن داخل حلقات بندر المنصورة ومراكم المديرية تكون أجرة كل قنطار باعتبار ٣١٥ رطل زهر قرشين صاغ وفي ضواحي بندر المنصورة تكون أجرة القنطار الواحد لغاية ١٠ قناطير قرشين صاغ ومن ١٠ قناطير لغاية مائة قنطار من اسم واحد قرشا واحدا صاعا وما زاد عن المائة يكون بعشرين فضه صاغ وفي بلاد المديرية الخارجة عن دائرة مواقع البندر وحلقات المراكم تكون أجرة القنطار الواحد قرشا واحدا وفي الواويرات والزرابي ومحلات التجار تكون أجرة القنطار الواحد ١٢ فضه

أما القطن الشعر والاسكرو باعتبار القنطار الواحد ١٠٠ رطل فيكون باجرة ١٠ فضه صاغ القنطار الواحد

أما بزرة القطن بواقع الارنب الواحد ٢٧٠ رطلا فتكون الاجرة عن كل أرنب ٥ فضه صاغ

المسلى من رطل الى قنطار يكون باعتبار أجرة القنطار الواحد ٣ قروش صاغ ومن قنطار وما عدا تكون الاجرة قرشا واحدا عن القنطار

العسل على اختلاف أنواعه من رطل الى قنطار تكون أجرة كل قنطار قرشا واحدا وما زاد يكون بأجرة ١٥ فضه

الفحم البلدى من قنطار الى ١٠ قناطير باعتبار القنطار الواحد ١٠٠ رطل
 يكون بأجرة ٢٠ فضه صاغ وما زاد يكون بأجرة ١٠ فضه صاغ
 خشب توركى وبلدى باعتبار القنطار الواحد ٣٠ رطل تكون الاجرة من قنطار
 الى ١٠ قناطير على كل قنطار ٢٠ فضه صاغ وما زاد تكون الاجرة عشرة فضه
 النحاس من رطل الى قنطار تكون الاجرة عن كل قنطار ٤ قروش صاغ
 وما زاد لغاية المائة قنطار يكون بأجرة قرشين
 الجنبه من رطل الى قنطار تكون الاجرة عن كل قنطار ٢٠ فضه صاغ وما زاد
 يكون ١٥ فضه
 الكنان والاحبال باعتبار أجرة القنطار الواحد ١٠ فضه صاغ
 الحجر باعتبار القنطار الواحد ١٥٠ رطل تكون الاجرة على كل قنطار خمسة
 فضه صاغ
 الحجر باعتبار القنطار ١٠٠ رطل تكون الاجرة عن كل قنطار نصف مليم
 أى نصفين فضه
 أصناف الزيت من رطل الى قنطار تكون بأجرة عن كل قنطار قرش واحد
 وما زاد يكون ١٥ فضه
 أصناف الحديد والرصاص باعتبار القنطار ١٠٠ رطل من رطل الى قنطار
 تكون الاجرة عن كل قنطار ٢٠ فضه وما زاد تكون باعتبار القنطار الواحد
 بعشرة فضه
 أصناف الجلود تكون أجرة كل قنطار قرشا واحدا صاغا
 البصل والثوم تكون أجرة القنطار الواحد ٢٠ فضه صاغ وما زاد عن القنطار
 يكون بأجرة ١٠ فضه
 اللبني تكون أجرة كل قنطار ٥ فضه صاغ
 اللبن بالحلل باعتبار مائتين أقه يكون بأجرة ١٠ فضه صاغ
 الارز بالضرية باعتبار الضريبة ٢١ قنطارا يكون بأجرة قرش واحد
 و ٢٠ فضه عن كل ضريبة

فصل ٣ . الجبس والاسمنت القنطار الواحد باعتبار ٢٧٠ رطل يكون بأجرة ١٠ فضه
القيام والكيلون : القنطار الواحد

أصناف دكاخين وتيالك .. باعتبار القنطار الواحد مائة رطل .. ١				
»	ياميش	»	»	»
»	القصوم	»	»	»
»	النيلة	»	»	»
»	الصوف شعر ومغزول	»	»	»
»	الكهنة	»	»	»
»	السمار والديس ...	»	»	»
»	بياض المراكب ...	»	»	»
»	الزيتون	»	»	»
»	الحبر المشغول والحام	»	»	»
»	الشمع	»	»	»
»	العرقوس	»	»	»
»	الخروب	»	»	»
»	التمر	»	»	»
»	الجهوه	»	»	»
»	الذرة الكيزان باعتبار الضريبة ١٦ قنطار	»	»	»
»	أكيلس قطن وزكائب جديده باعتبار ١٠٠ رطل	»	»	»
»	الرومان باعتبار ١٠٠ رطل	»	»	»

ثانيا - (أجر الكيل)

جميع أصناف القلال والحبوب التي تكيال تكون بأجرة من كيله واحده
الى أردب واحد ملهم واحد عن كل كيله وما زاد عن الارب تكون أجرة كل
ارب ٢٠ فضه صاغ على المشتري

أما الوارد الى التجار أو المتصدر منهم فتكون أجرة كل أردب ١٠ فضه صاغ

وتكون أجرة المباع بالجر عن كل أردب ٢٠ فضه النصف على البائع
والنصف الآخر على المشتري
وفي حالة أخذ الحشاني تكون أجرة الارذب الواحد ١٠ فضه على المصوم
نصفها على البائع ونصفها الآخر على المشتري

قرار صادر من مديرية الفيوم في ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٩٥
نمرة ٢٥٧
تعريفه الكيل عن جميع أصناف الجبوب بالكايل المصرية المحتومة بختم
المديرية تكون كالآتي

١ غلال تباع بالقطاي أى من كيله الى أردب	٢ » بالجله أى من أردب فما فوق	تعريفه الوزن تكون كالآتي باعتبار القنطار مائة رطل والجله مائتين أنه
٢٥ منى يباع بالقطاي	١٠ زيت يباع بالجله	٥ منى قصب يباع بالجله
٨ » » بالقطاي	١٠ منى نخل » بالجله	١٥ » » بالقطاي
٥ سكر من جميع أنواعه يباع بالجله	٨ » » بالقطاي	٢ ليف خام وجبال يباع بالجله
٣ » » بالقطاي	١ خم وحطب يباع بالجله	٥ لحوم تباع بالجله
٨ » » بالقطاي	٥ تبن الجمل يعتبر كل حل ٢٠٠ أنه	
٢ ١/٢ قطن زهر	٥ » شعر اسكارو	٢ ١/٢ كهنه وظلام خام
٢٥ نحاس جديد وقديم مستعمل وقراضه	١٠ جميع أصناف الخنا	١٥ جميع أصناف العطاره
٢ ١/٢ جملارى وياض	١٠ تيله هندي وبلدى	٥ جميع أصناف اليايش
٢ ١/٢ خضراوات وفواكه	٥ حديد خام ومشغول	٥ مروف شعر
٢ ١/٢ جلود مدبوغه وغير مدبوغه	١٥ منى يباع بالجله	

فصل ٢
القائمة والكيلون

قرار صادر من محافظة الحدود (١) في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٩٥

مادة ١ - تعريفه الوزن تكون كالآتي عن كل قنطار باعتبار القنطار الواحد ١٠٠ رطل

نمرة ٢٥٨
تعريف مديرية اصوان

ملبي	ملبي
٥ بضائع عطارة من بن وصابون وأرز وفلفل وخلطه بالجملة	١٠ مصل بالجملة
١٠ بضائع عطارة من بن وصابون وأرز وفلفل وخلطه بالقطاى	٢٠ » بالقطاى
١٠ نخاس بالجملة	٥ زيت ونصم بالجملة
٢٠ » بالقطاى	١٠ » بالقطاى
٥ فواكه خشقة وما يماثل ذلك كالجهوه والزبيب بالجملة	٥ سكر من جميع أنواعه بالجملة
١٠ فواكه خشقة وما يماثل ذلك كالجهوه والزبيب بالقطاى	١٠ » بالقطاى
١٠ السوم من كامل أنواعها	٣ صسل نخل وصل قصب بالجملة
٢٠ روائح عطرية	٥ » بالقطاى
٦ كان وجبل تيل وقش قلع	٣ نغم وخطب
٥ يابس	١٠ سنامكى
١٠ خل ونيندومستكه (عرق) وسمنه	٨ صمغ
٢ كهنه	٣٠ سن قيل وريش نعام
٣ تان من كل حل باعتبار الحمل الواحد	٥ أرسل بضائع على نمة تصديرها للسودان
ماتنا آفه	٥ أصناف الحديد بالجملة
	٨ » بالقطاى
	٣ ليف خام وجبال
	١٠ قطن بالجملة
	١٥ قطن بالقطاى

مادة ٣ - تعريفه الكيل تكون كالآتي عن كل أردب باعتبار الارذب الواحد ٢٤ قيراطا بالكيل المصرية المحتومة

ملبي	ملبي
٢ جرمه	٢ قتال من جميع الحبوب بالجملة
٢ خسن	٦ » بالقطاى
٢ قوطم	١ بلج
٢ بمصل	١ قرض
	١ جبر

(١) هي الآن مديرية اصوان

فصل ٢
القباية والكيالون

نمرة ٢٥٩
تعريفات مديرية
بني سويف

قرار صادر من مديرية بني سويف في ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٥

مادة ١ - تعريف الكيل تكون كالاتي باعتبار كل أرب ٢٤ قيراطا
بالمكايل المصرية المختومة بختم المديرية

٢ أجره الارذب الغلال التجارى من جميع الجيوب بالجملة استلام ومصرف
١ أجره الارذب الغلال التجارى من جميع الجيوب بالجملة استلام فقط
أو مصرف فقط

٦ أجره الارذب الغلال الذى يبلغ قطاعي

مادة ٢ - تعريفه الوزن تكون كالاتي

١٠ أجره وزن قنطار القطن الكبير الذى هو كناية عن ٣١٥ رطل زهر
وذلك من قنطار الى ٥٠ قنطارا

٢ ١/٢ أجره قنطار القطن الذى هو كناية عن ٣١٥ رطل زهر من ٥٠ قنطارا
وما فوق

٢٠ أجره القنطار من المسلى والزبد بالجملة والقطاعي

١٠ » » أنواع الزيتون والشحم والعسل الفحل

٥ » » جميع الخضارات التازة

٥ » » العسل الاسود

٧ » » جميع الفواكه التازة

١٥ » » جميع الخس على سائر أنواعه جديد وقديم

٥ » » جميع أنواع العطاره

٢ » » جميع الفخومات وأخشاب الحريق على سائر أنواعها

٦ » » جميع الفواكه الناشفة والخضارات الناشفة وما يماثل

ذلك مثل البلج وما أشبه

٥ » » الجبنه على سائر أنواعها

٦ » » اللحوم البقرى والجاموسى والجلجلى

فصل ٢ القانية والكلاون	ملص	أجرة القنطار من اللحوم الضأن والمعز
	١٠	» » السمك التازة والملح على سائر أنواعه
	٥	» » الدقيق بأنواعه
	٢ ½	» » البصل الناشف بواقع القنطار ٣٦٠ رطلا حسب المتعارف بالمديرية
	٥	أجرة الحمل الثبن على سائر أنواعه باعتبار الحمل المعدل ٢٠٠ أقه
	٢٠	أجرة القنطار الصوف باعتبار كل قنطار ١٠٠ رطل وذلك من قنطار الى عشرة
	١٠	أجرة القنطار الصوف باعتبار كل قنطار مائة رطل وذلك من ١٠ قناطير فصاعدا
	٥	أجرة القنطار من الجلود النيه
	١٠	» » الجلود المدبوغة
	٥	الكهنة باعتبار القنطار مائة رطل

نمرة ٢٦٠ قرار صادر من مديرية بني سويف في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥

مرمان اللائحة
على الكلاين
مديرية بنسوييف والرابعة عشرة والخامسة عشرة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٥ على الكلاين الذين يتقرون بانحاء مديرية بني سويف

مادة ٣ - يعمل بهذا القرار بعد مضي عشرة أيام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

فصل ٢
القباية والبيكون

نمرة ٢٦١
تعر يف مديريه للنيا

قراره ادر من مديرية المنيا في ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٥

مادة ١ - تعريفة أجر الوزن والكيل بالنحاه المديرية تكون كما يأتي

أولا - (أجر الوزن)

القطن داخل بندر المنيا تكون أجرة القنطار الواحد لغاية عشرة قناطير
بواقع القنطار ٣١٥ رطلا ١٥ مليم ومن عشرة قناطير لغاية مائة قنطار ١٠ مليم
وما زاد عن المائة قنطار يكون ٥ مليم

وفي بلاد المديرية الخارجة عن دائرة البندر تكون أجرة القنطار الواحد
١٠ مليم وفي الواورات والزراي ومحلات التجار تكون أجرة القنطار الواحد
٢ ١/٢ مليم

أما القطن الشعر والاسكرو باعتبار القنطار الواحد ١٠٠ رطل فيكون
بأجرة ٢ ١/٢ مليم

أما بذرة القطن بواقع الارب الواحد ٢٧٠ رطلا فتكون الاجرة عن كل أرب
١ ١/٤ مليم

للسلي من رطل لغاية ٢٥ بواقع القنطار الواحد ٥٠ مليم ومن ٢٥ لغاية
قنطار أى مائة رطل يكون أجرة القنطار باعتبار ٣٠ مليم ومن قنطار فافوق
يكون باعتبار ١٠ مليم

الجينة الضاني من رطل لغاية ٢٥ بواقع القنطار الواحد ٢٠ مليم ومن ٢٥
لغاية قنطار واحد ١٠ مليم وما زاد عن ذلك يكون بواقع ٢ ١/٢ مليم

الجينة الخشنه من رطل لغاية ٢٥ بواقع القنطار الواحد ١٠ مليم ومن ٢٥
لغاية قنطار واحد ٥ مليم وما زاد عن ذلك يكون بواقع ٢ ١/٢ مليم

العسل النحل من رطل لغاية ٢٥ تكون أجرة القنطار الواحد باعتبار ٢٥ مليم
ومن ٢٥ لغاية مائة رطل تكون باعتبار ١٥ مليم وما زاد عن القنطار يكون
٥ مليم

والعسل البلدي على اختلاف أنواعه تكون أجرة القنطار الواحد باعتبار ٥ مليم

فصل ٢

خشب توركي وبلدى باعتبار أجرة القطار الواحد لغاية عشرة قناطير ٢ مليم
وما زاد عن ذلك يكون باعتبار القطار الواحد ١ مليم

الفحم البلدى من قطار الى عشرة قناطير باعتبار القطار الواحد ١٠٠ رطل
يكون بأجرة ٥ مليم وما زاد عن ذلك تكون الاجرة ٢١/٢ مليم

النحاس من رطل الى قطار تكون الاجرة عن كل قطار ٤٠ مليم وما زاد
لغاية المائة قطار تكون أجرته ٢٠ مليم

الكان والايجال باعتبار القطار الواحد ٥ مليم وما زاد عن ذلك يكون أجرة
القطار الواحد ٢١/٢ مليم

أصناف الزيت من رطل لغاية ٢٥ باعتبار القطار ١٥ مليم ومن ٢٥ لغاية
قطار ١٠ مليم وما زاد عن ذلك يكون القطار بواقع ٥ مليم

أصناف الحديد والرصاص من رطل لغاية قطار تكون الاجرة عن كل قطار
٥ مليم وما زاد عن ذلك يكون باعتبار القطار ٢١/٢ مليم

أصناف الجلود يكون بواقع أجرة القطار الواحد ١٠ مليم
البصل والثوم يكون أجرة القطار الواحد كل مائة رطل ٥ مليم وما زاد عن

ذلك يكون بواقع القطار الواحد ٢١/٢ مليم
الذيق يكون أجرة القطار باعتبار ١٠٠ رطل ١ ١/٤ مليم

التبن بالجلل باعتبار مائتي أقه ٢١/٢ مليم
الصوف الذى يباع فى البندر يكون بواقع القطار الواحد ١٠ مليم والذى

يتصدر لجهات أخرى ٥ مليم
أصناف دناخين وتبال باعتبار القطار الواحد ١٠٠ رطل ١٠ مليم

» ياميش » » » ١٠
» الحوم » » » ١٠

» التبله » » » ٢٥
» الكهنه » » » ٥
» بياض المراكب » » » ٥

مص ٢	مليم	أصناف الزيتون	باعتبار القنطار الواحد ١٠٠ رطل	٥
القبايئة والبيانون	»	الخبر المشغول وانظام ...	» » » »	٥
	»	الشمع	» » » »	١٥
	»	الخروب	» » » »	٥
	»	التمر والخبز	» » » »	١٥
	»	أكياس القطن وز كائب جديدة	» » » »	١٥
	»	البن	» » » »	١٥
	»	الصابون والجلدري	» » » »	٥
	»	السكر المكرر	» » » »	١٥
	»	انظام	» » » »	١٥
	»	السنطرفيش	» » » »	٥
	»	المديلاق	» » » »	٥
	»	الليف	» » » »	٢ ١/٢

ثانيا - (أجر الكيل)

جميع أصناف الغلال والحبوب من كيله الى أردب تكون الاجرة ٢ ١/٢ مليم ومن أردب لغاية عشرة يكون بواقع الارذب الواحد ٤ مليم وهذا في القطاعي وما زاد عن ذلك يكون بواقع الارذب الواحد ١ ١/٤ مليم مع ما يصير كيله في الاشوان ويتصدر في الجهات البحرية وكذلك ما يصير بيعه على موارد البحر يكون بتلك الاجرة

قرار صادر من محافظة السويس في ١٩ تمير سنة ١٨٩٥

نمرة ٢٦٢
تعريفه محافظة
السويس

تعدل تعريفه أجر الوزن والكيل الصادرة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٥ على الوجه الآتي

(أجر الكيل)

مليم
٥ أجره الارذب الواحد القطاعي من الغلال وبقي أنواع الحبوب
١ ١/٢ » » » في الجله » » »

(أجر الوزن)		فصل ٢	ملح
أجرة القنطار الواحد القطاعي من أصناف المسلى والزبد والعسل والجبنه	١٠	القنانيه والكيلون	١٠
وه ملجم في الجمله	٨		
أجرة القنطار الواحد القطاعي من العسل الاسود والتحم وأنواع الزيوت	٨		
وه ملجم في الجمله	٨		
خضارات وفواكه بالطرد	٢ ١/٢		
أجرة القنطار الواحد القطاعي من الخضارات الناشفة و ٢ ١/٢ ملجم في الجمله	٥		
البصل والثوم والبطاطس و ١ ملجم	٥		
اللحوم البقرى والجاموسى والجلى	٥		
الضانى والماعز	١٠		
السمك الملع والطازه	٢ ١/٢		
الجلود المعلة	٢		
دقيق على أنواعه بالكيس	٥		
تين بالطرد	٢ ١/٢		
(نخاس جديد وقديم بالقنطار)			
جديد قطاعي	٢٠		
» في الجمله	١٠		
قديم قطاعي	١٠		
قديم في الجمله	٥		
أجرة القنطار الواحد من النحاس انعام والقصدير	٥		
القطاعي من الصابون والسكر وأصناف العطاره	٥		
و ٢ ١/٢ ملجم في الجمله			
فلفل وقرنفل وكرم وشطه وزنجبيل وقرفه وباقي أصناف العطاره	٢ ١/٢		
الهنديه جميعه بالطرد			
سمار وخوص بالطرد	٢ ١/٢		

فصل ٢
القباينة والكاثون

(بن قهوة جنبى وصفى ولبان جميعه بالطرد)

تجارى	
مليم	
٥ مباع	
٢ ١/٢ وزن اعتبار	
١ ١/٤ جنبى	
مباع بالدينه	
مليم	
١٠ طرود كبيرة	
٤ » وسط	
٢ » صغيرة	

(بن قهوة جنبى وهندى بالطرد)

مليم	
٥ طرود كبيرة	
٢ ١/٢ » صغيرة	

(خومات بلدى وروى جميعها بالطرد)

تجارى	
مليم	
٢ ١/٢ طرود كبيرة	
١ ١/٤ » صغيرة	
مباع بالبندر بالكيس	
مليم	
٤ اكيس كبيرة	
٢ » صغيرة	

١٠ أجرة القططار الواحد القطاعى من التبنك والسنان وه مليم فى الجله

٣٠ » » » من الرصاص والحديد الجديد	
١ ١/٤ » » » » القديم	

فصل ٢ القنانية والكيلون	مليم	مسم بالطرد
	١ ١/٤	مسم بالطرد
	٥	أجرة القنطار الواحد من أنواع الياش و ٢ ١/٢ مليم في الجله
	٤	» » » من المشاق والكمان والاسطه والاحبال التيل الجديد
	٢	» » » من التماس والاحبال الكهنه
	٣	دم الاخوه بالطرد
	١ ١/٤	قلى بالكبس
	٥	أجرة للقنطار الواحد من أصناف الحجر
	٣	» » » من البسماط والخيز
	١٠	» » » من الافيون والنيلة وسن الفيل والعتر والحراير
	٥	» » » من أنواع البويه وزيت النفض
	٢ ١/٢	سنامكي بالطرد
	٢ ١/٢	أرز هندي ورشيدى
	١٠	أجرة القنطار الواحد القطاى من القطن والصوف وه مليم في الجله
		(يعوه وبلغ جميعه بالطرد)

تجارى

مليم	طرود كبيرة
٢ ١/٢	طرود كبيرة
١ ١/٤	» صغيرة
	مباع بالمدينه
مليم	طرود قطاى
٤	طرود قطاى
٢	» في الجله
١ ١/٤	عن كل طرد من الاصناف الجارى شحنها بالمراكب بالترعة الحلوه
١٠	أجرة القنطار الواحد القطاى من الحنا والادن والجاوى والقاسوخ
٢ ١/٢	عن كل طرد تجارى

فصل ٢
القبائيل والكجاليون

(يلج فت بالطرد)

مليم	١٠	طرد كبيرة
»	٥	» صغيرة
»	٥	يلج أبرجي وعمري بالطرد
»	٥	أجرة القنطار الواحد من الكشك
١ ١/٤	»	» أنواع الجير
٢ ١/٢	»	حطب وخشب كسر بالملح

قرار صادر من مديرية جرجا في ٢٥ مارس سنة ١٨٩٦
تسري أحكام المواد الرابعة والخامسة والسادسة والثانية عشرة والرابعة
عشرة والخامسة عشرة من قرار نظارة الداخلية الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٥
على الكجاليين الذين يتقربون بانحاء مديرية جرجا
نمرة ٢٦٣

قرار صادر من مديرية جرجا في ٤ ابريل سنة ١٨٩٦
تعريفه الوزن والكيل بدائرة اختصاص مديرية جرجا تكون كالآتي
نمرة ٢٦٤

(تعريفه الوزن)

مليم	١٠	أجرة القنطار من المسلى والزبد و ١ مليم من رطل الى ١٠ أرطال
٤	»	العسل الابيض و ١ مليم من رطل الى ٢٥ رطلا
٢	»	العسل الاسود و ١/٢ مليم »
٤	»	الجبنه الضافي و ١ مليم »
٥	»	اللين و ١/٢ مليم »
٢	»	الجبنه القريش و ١/٢ مليم »
٥	»	الزيت و ١ مليم »
١٠	»	الحصا المشغول جديد وقديم ونعام و ١ مليم من رطل الى ١٠

ملـ ٢		فصل ٢	القباية والكيلون
١٠	أجرة القنطار من الصوف الشعر والمغزول و ١ ملیم من رطل الى ١٠	١	
١	البصل والثوم والخضروات	»	»
٤	الفواكه على اختلاف أجناسها و ١ ملیم من رطل الى ٢٥ رطلا	»	»
١٠	اللحوم ضاني وماعرز	»	»
٥	اللحوم جاموسي وبقرى وجمال	»	»
٥	الشحوم الدهون وت و ١/٢ ملیم من رطل الى ١٠	»	»
٥	السكر والارز والصابون والبن والشمع وأصناف	»	»
	العطارة والفواكه الناشفة (عیش) و ١/٢ ملیم من رطل الى ١٠	»	»
٢ ١/٢	البلج على اختلاف أنواعه بما فيه العجوه و ١/٢ ملیم من رطل الى ٢٠	»	»
١٠	السمك الطرى أو الملع و ١ ملیم من رطل الى ١٠	»	»
١٠	القطن الشعر أو ٢١٥ رطلا يبرزه	»	»
٥	القطن الاسكرتو و ١ ملیم من رطل الى ٢٥ رطلا	»	»
٢	أجرة حمل التبن باعتبار ٢٠٠ أفه و ١ ملیم عن نحسين رطلا	»	»
٤	أجرة القنطار من السكّان و ١ ملیم من رطل الى ٢٥ رطلا	»	»
٢	أخشاب الحريق من سنط وخلافه وكافة أصناف الفخومات	»	»
١	الحديد الخام والمشغول	»	»
١	الكهنة	»	»
٢ ١/٢	اللف الخام والمشغول	»	»
٥	الجلود المدبوغة والغير مدبوغة	»	»
٥	النظرون	»	»
١	الجير	»	»
(تعريفة الكيل)			
أجرة الكيل عن جميع الجبوب			
١ ملیم أجرة الارذب أما ماقل عن الارذب فكل كيله ١/٤ ملیم			

فصل ٢
القباية والسيكون

نمرة ٢٦٥
تقرير لجنة محافظة مصر

قرار صادر من محافظة مصر في ٢٦ ابريل سنة ١٨٩٦
أجر الوزن والكيل في دائرة المحافظة قررت كالآتي
(أجرة الوزن باعتبار القنطار)

- ٨ العسل النحل والمسلى والزبد والجبنه الحلوم
- ٥ الجبنه الروى والجبنه القديه المباعه بين الزياتين وبعضهم والجبنه القريش والزيتون وأصناف الزيت
- ٢/١ الزيتون الشامى والسيرج الشامى داخل البراميل والعسل الاسود والسكر والارز البلدى والافرنكى وشمع السمك والغاز (زيت البترول) وأصناف الخمر والبقول مثل اللوبية والفاصوليه والبقول الافرنكى والبطاطس وكذا الشعيره والباطرمة والسمك المملح والفسنج
- ٢/١ الشمع داخل الطرود داخل
- ٥ اللوز القصره والوز القلب والجوز الافرنكى والجوز القلب والبندق القلب والفسق والقراصيه والوشنه والشمس والعتاب والملبس والحلوى
- ٢/١ اللوز العظم والجوز العظم والبندق العظم والحرفوب
- ٢/١ الزبيب والتين والبقول السودانى ولب القرع والسمسم والبلج والجهوه بجميع أصنافها
- ٥ الكشكش البلدى والصعيدى والكسكى والثوم
- ٢/١ البصل والخضراوات
- ٢ القلقاس
- ٢/١ الفواكه مثل التفاح والكمثرى والعنب
- ٢/١ البطيخ
- ٥ الخوم الضأن والخشن
- ٦ الجلد الجاموسى والبقري المدبوغ
- ٥ الجلد الفطير والجلد السواكى والمصوى المملح
- ١٠ الدخان والتبناك

مسمي	فصل ٢	القباية والكيلون
القطن الشعر والصوف الشعر	٦	
القطن التي به بزة والكثان والمشايق	٥	
البقعة الخام وغزل الكثان والصوف المغزول والصوف التجاري	٥	
قماش قلعو المراكب	١٠	
قماش القلعو الكهنه	٢ ١/٢	
الكهنه	٢ ١/٢	
الفحم البلدي والرومي والسيال	٤ ١/٢	
الحطب الرومي والحشب البلدي	١	
الفحم الجري والفحم الرجوع والبقعه	٢ ١/٢	
نحاس أصفر ونحاس خام	٥	
نحاس مشغول بالقطاعي	٢٥	
رصاص وحديد خام	٢ ١/٢	
حديد خرد	١	
اهره ومايمانلها	٥	
زيت نفص	٢ ١/٢	
بن قهوه أخضر وفلفل اسود وصابون بالقطاعي ولبان ولادن ومصكي	٥	
وقرنفل وقرفة وجوز طيب وزنجبيل ومحب وكافوره وكراويه ومغات		
وكركم وورد وليف ومر وصبر وزاج وزرننج وزنجاره		
عرقسوس وأطرون وزمراس وخشب بقم وصندل وأبنوس وشعار	٥	
وعود خام وترهندي جلالي وقشر رمان وحبال تيل وتيل خام وودعه		
وسليماني		
صابون بالشوال وحناء مجازي وكحل حجر وصمغ بالقطاعي وخرز أجناس	٢ ١/٢	
وششم جلالي وترهندي سواكن وميعه سايله وشمع اسكندراني مشغول		
وليف بلدي وليف حجر ورق		
كبريت عمود ولبان شامي وشبه زفره وبياض وقطران	٢ ١/٢	

فصل ٢
القباية واليكلون

١	مليم	صندق وسنامكي وسمار وقش أرز ورق
٣٠		أصناف العطر والزعفران
١٥		الجهان والشاي والحرير والدوده والنيله وشعر الخيل وسن القيل
١٠		النيله السنارى والبلدى
١٠٠	مليم	ريش عوامه
٥٠		» أسود
٢٠		» بريره وأبو حريه
٥		على كل جل من التبن الابيض والاسود
٨	مليم	ثانيا - (أجر الكيل على كل أردب من جميع الجيوب)
		على الجيوب التي تباع من البحر اما الداخل البلد أو لشون أخرى أو للبيع
		منها في الساحل لداخل البلد أو لتصدير لجهة ويكون نصف الاجرة على
		البائع والنصف على الشارى
٤		الجيوب التي تكون على النمة وتؤخذ من البحر للشوين في الساحل
٥		ما يصرف من الشون من الغلال التي أصلها على النمة وذلك لتصدير
		لجهة أخرى
٥		على ما يباع من الغلال التي أصلها على النمة وموجودة بالشون ويدفع ذلك
		من طرف المشتري

قرار صادر من محافظة دمياط في ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٧
أجر الوزن والكيل تكون على حسب التعريفة الآتية وهي
(أجر الكيل)

أجرة الكيل عن الوارد من القطر المصرى

٢ ١/٢	مليم	الوارد على نمة التاجر برسم التخزين واقع كل أردب واحد
١٢ ١/٢		على ما يباع في البلد من طرف المشتري عشرة ملبات ومن البائع
		اثنين مليم ونصف وذلك عن كل أردب

نمرة ٢٦٦
تعريفة مماثلة لدمياط

فصل ٢ القبانية والكيالون ملسم
أجرة الكيل على ما يرد من بحر إلى الكرك وذلك عن جميع أصناف الحبوب

٥ أجرة كيلة ما يكون صبه عن كل أردب
٢ أجرة كيلة ما يكون معي في جوالات ويعمل عنه جشتي للكرك
فيكون أخذ الاجرة عن كامل الرسالة بواقع كل أردب اثنين ملسم
(أجر الوزن)

ملسم	ملسم
٨ صابون الطرد	١ غم صوري بالفوزاه
٢ » بالصندوق	١ ١/٢ » الجوال الصغير والكبير
٦ دخان لوزيه	١ يصل بالقطار
١ ٢ ١/٢ قطن زهر بالقطار ٣١٥ وطلا	٢ كبرى وصب وشمش السبت
٥ » ملحوج	٥ خوخ كل مائة آفه
٥ جوالا تيديش كبيره	٧ مغره بالرميل
٣ » » صغيره	٥ صلي بالقطار
٥ تفاح بالصندوق	٥ سكر الجوال
١٠ موز كل مائة آفه	١ حلاوه شاي بالصفحه
١٠ جلد مدبرج بالاله	١ جيس وورخام بالقطار
٣ صل اسودوا يرض بالقطار	١ قرقه وقرنفل وشربه وكون وجهه سودا
٥ نحاس قديم بالقطار	١ بالطرده
١ زيت الصفحه	٥ قطن مفزول بالقطار
٥ صابج بالقطار	٥ حبال المراكب بالقطار
٥ دقيق الجوال	٥ زيب طربلي بالطرده صندوقين
٥ سمسم الجوال الكبير	٥ مشعر بالطرده صندوقين
٣ » » الصغير	١ ١/٤ حطبروي وأشراف بالقطار
٥ شعر به الطرد	١ ٣/٤ تين القروس والشرحه بالفلق
٣ فول سوداني الجوال	٥ تين قطين الجوال
٨ زيب خطلي بالصاوه	٥ صرقسوس مطيون الجوال
٥ تمر ابري وسلطاني الطرد	٨ بن الطرد
٨ تمرش قوي بالوهيه	١٥ نخل البنيه
١ خروب بالقزاه والجوال الصغير	٨ نخل بالرميل
٢ » الجوال الكبير	٥ ياض مراكب باليه ميل

تابع (أجر الوزن بمحافظه دمياط)		مليم	مليم
فصل ٢			
القباية والكيلون			
٥	قنص القلع بالقطار	٥	بلغ أحر كل مائة أنه
١٠	دوباره بالحوال	٥	رمان كل مائة أنه
٥	زبيب قرص بالحوال	١	جير محروق ووجروش بالقطار
٥	أرز صير بالضرية	١٠	نحاس وحديد بالقطار
	أرز أبيض بالاروب	١٠	زيت سويرج ناي بالبريل
	مليم	٥	قشر رمان كل مائة أنه
١/٢	من الاروب الكبير ٣ زبيل	٣	مشاق وساس بالقطار
٧/٤	من الاروب الانصاص ٦ زبيل	٢	أمبليه الطرد

قرار صادر من محافظة عموم القنال في ٥ ابريل سنة ١٩٠٢
أجر الوزن والكيل بذاتة محافظة الاسماعيلية قررت كالآتي
(أجر الكيل)

مليم	
١٠	أجرة الاروب الواحد القطاعي من القلال وباقى أنواع الحبوب
١ ١/٢	» » » في الجمله » » »

(أجر الوزن)

مليم	
١٠	أجرة القنطار الواحد القطاعي من أصناف المسلى والزبد والعسل والجبنه و٥ مليمات في الجمله
٨	أجرة القنطار الواحد القطاعي من العسل الاسود والشحم وأنواع الزيوت و٤ مليمات في الجمله
٢ ١/٢	خضارات وفواكه بالطرد
٥	أجرة القنطار الواحد القطاعي من الخضارات الناشفة واثنين مليم ونصف في الجمله
٥	أجرة القنطار الواحد القطاعي من البصل والثوم والبطاطس و١ مليم في الجمله
٥	» » » » القحوم البقرى والجاموسى والجملى

نمرة ٢٦٧
عمدة محافظة
الاسماعيلية

فصل ٢
القباية والديكلون

أجرة القنطار الواحد بالقطاعي من اللحوم الضاني والماعز	١٠	بليم
السمل المخلط والطازه	٢ ١/٢	» » » »
الجلود الملحمة	٢	» » » »
دقيق على أنواعه بالكيس	٥	
تين بالطرد	٢ ١/٢	
(نحاس مشغول قديم وجديد بالقنطار)		
جديد قطاعي	٢٠	
» في الجله	١٠	
قديم قطاعي	١٠	
» في الجله	٥	
أجرة القنطار الواحد من النحاس الخام والقصدير	٥	
القطاعي من الصابون والسكر وأصناف العطارة	٥	» » »
واثنين مليم ونصف في الجله		
فلفل وفرنفل وكر كم وشطه وزنجبيل وقرقه وباقي أصناف العطارة	٢ ١/٢	
الهنديہ جميعه بالطرد		
سمار وخصوص بالطرد	٢ ١/٢	
بن قهوه يني وصف ولبان جميعه بالطرد مباع ماين التجار بالدينه	٥	
وزن اعتبار	٢ ١/٢	» » » » » » » »
جشنی	١ ١/٤	» » » » » » » »
بالدينه طرود كبيره	١٠	» » » » » » » »
وسط	٤	» » » » » » » »
صغيره	٢	» » » » » » » »
هندي طرود كبيره	٥	» » » » » » » »
صغيره	٢ ١/٢	» » » » » » » »
خومات بلدی وروی جميعها بالطرد مباع ماين التجار طرود كبيره	٢ ١/٢	
صغيره	١ ١/٤	» » » » » » » »

فصل ۲

	٤	مجلس خومات بلدى وروحي مباعه بالمدينه بالكيس أ كياس كبيره
	٣	» » » » » » » » صغيره
أجرة القطار الواحد القطاعى من التبنك والذخان وه مليات فى الجمله	١٠	
	٣	» » » » الرصاص والحديد الجديد
	٢½	» » » » القديم
	٢½	ميمس بالطرد
أجرة القطار الواحد من أنواع اليايمش واثنين ملين ونصف فى الجمله	٥	
	٤	» » » » المشاق والكنا والاسطبه والاچبال
		التيل الحديد
	٢	» » » » القماش والاچبال الكهنه
	٣	دم الاخوه بالطرد
	١½	قلى بالكيس
أجرة القطار الواحد من أصناف الحجر	٥	
	٣	» » » » البقسماط والتجز
	١٠	» » » » الافيون والنيله وسن القيل والعطر
		والخرار
	٥	البويه وزيت النفض
	٢½	سنامكى بالطرد
	٢½	أرز هندى ورشىدى بالطرد
أجرة القطار الواحد القطاعى من القطن والصوف وه مليات فى الجمله	١٠	
	٢½	عجوه بلدى ويلج بالطرد مباح ماين التجار طرود كبيره
	١½	» » » » » » » » صغيره
	٤	بالمدينه قطاعى
	٢	» » » » فى الجمله
عن كل طرد من الاصناف الجارى شحنها بالمرآكب بالتريعه الحافوه	١½	
أجرة القطار الواحد القطاعى من الخنا والادن والجاوى والفاسوخ	١٠	
	٢½	عن كل طرد بحارى

فصل ٢	ملسيم	١٠	ملح بالطرد طرود كبيرة
المختمون	٥	» » » »	صغيرة
	٥	» » » »	ملح أريجى وعامرى بالطرد
	٥	» » » »	أجرة القنطار الواحد من الكشك
	١ 1/2	» » » »	أنواع الجير
	٢ 1/2	» » » »	الحطب والحطب الكسر بالجملة

المختمون

- مرة ٢٦٨ قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٢
- لائحة بشأن المختمين بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٠٢ طبقاً للأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٠٦ (٣١ يناير سنة ١٨٨٩)
- مادة ١ - على كل من يتعاطى الآن أو يريد أن يتعاطى في المستقبل حرفة تقديم الخدم من الرجال أو النساء أن يستحصل على رخصة بذلك من محافظة أو مديرية الجهة المقيم فيها
- مادة ٢ - يقدم طلب الرخصة على ورقة تمغة ويبين فيه اسم ولقب وسن وتبعية ومحل سكن الطالب وأنواع الحرف التي يقصد التوسط في استخدام أربابها وأجرة التقديم التي يقصد تعيينها والمحل المعد لأشغاله والمحل الذي يعده لإقامة أو اجتماع طالبي الخدمة وهذه المحلات يجب أن تكون مستوفاة كافة شروط الصحة العمومية والنظام والأمن
- مادة ٣ - لا تعطي الرخص إلا للطالبين الذين يبلغ سنهم ٢١ سنة على الأقل ويرى البوليس أنهم لائقون لتعاطى هذه الحرفة وللإدارة الحق المطلق في إعطاء الرخصة وعدم إعطائها
- على حائز الرخصة أن يقرر صريحاً بأنه اطلع على نصوص هذه اللائحة ويتعهد بالعمل بموجبها بكل دقة

مادة ٤ - الرخصة تكون شخصية ولا يسوغ للخادم نقل المحل المقدر لأشغاله أو الذي أعدته لإقامة طالب الخدمة مالم يوافقته البوليس على ذلك فصل ٢
المخدمون

مادة ٥ - على كل مخدّم أن يستعمل دفترًا مماثلاً للشكل الذي يقرره البوليس وهذا الدفتر ينمّر ويختتم على كل من صفحاته من البوليس ويجب تقديمه للبوليس من أول إلى خامس يوم من كل شهر لأجل التأثير عليه يجب القيد أولاً فأولاً في الدفتر المذكور بدون شطب أو كتابة بين السطور وتقديمه إلى رجال البوليس عند طلبهم الإطلاع عليه

مادة ٦ - على المخدّمين أن يقيّدوا في الدفتر المذكور اسم ولقب كل شخص يريدون التوسط له في الخدمة بعد الوثوق من استيفائه للشروط المقررة في هذه اللائحة مع إيضاح سنه وتبعيته ومحل ولادته ورفقته ومحل إقامته وسوابقه في الخدمة وبيان الأوراق التي أبرزها لإثبات شخصيته واستقامته

مادة ٧ - لا يجوز للخدّم أن يقيد في دفتره أي شخص أو يودعي عليه أو يتوسط في خدمته إن لم يستحصل الشخص وقت قيده على شهادة من البوليس دالة على إثبات شخصيته أو أن يكون مستحصلاً عليها من قبل ومؤثراً من البوليس عليها في تاريخ جديد

بعد قيد اسم الطالب في الدفتر يجب على الخدّم أن يقيد أيضاً اسمه هو وعنوانه على ظهر شهادة إثبات شخصية الطالب في الخانة المعدة لذلك

شهادة إثبات الشخصية يعمل بها لمدة سنة ويجب تجديدها عند انتهاء هذه المدة

مادة ٨ - يجب على الخدّم أن يستعلم بالتدقيق عن أسباب انفصال الخدّم (التوسط لهم) من الخدمة حتى يتمكن معرفة كل ما عيى باستقامتهم وإذا كان السبب جنحة أو جناية فعليه أن يخطر البوليس بذلك لأجل ضبط الواقعة

مادة ٩ - لا يجوز مطاقاً للخدمين أن يخدموا أولاداً قصرًا في البيوت المشبوهة أو عند أشخاص سيئ السيرة وعلى العموم لا يجوز لهم المساعدة في أي أمر من شأنه الإخلال بالآداب

مادة ١٠ - ينبغي أن يكتب بكيفية ظاهرة على باب المحل المعدل لشغل المخدم ما يدل على صفة المحل واسم المخدم باللغتين العربية والفرنساوية ويجب أن تعلق بداخل المحل نسخة من هذه اللائحة ونسخة من تعريفه أجر التخديم المصدق عليها من الادارة

أما أجرة التخديم فلا تستحق للمخدم إلا من ابتداء الشهر التالي من الخدمة مادة ١١ - لجهة الانارة الحق في سحب الرخصة من كل مخدم عند ما يتضح لها أنه لم يبق أهلا لنقطة الجمهور

مادة ١٢ - على المخدم أن يعطى لكل خادم توسط له في الخدمة شهادة حسب الشكل الذى يقرره البوليس يبين فيها اسم وصفة كل من مخدوميه السابقين وأسباب انفصاله عن خدمة كل منهم وفى حالة ما إذا كان الخادم سبق استعماله بواسطة مخدم آخر فعلى مخدومه الحال أن يطلب الاطلاع على الشهادة المذكورة ويستعلم عن سوابق الخادم من مخدومه السابق

مادة ١٣ - عند ما يريد الخادم ترك مهنته أو الانتقال من عهدة مخدم لعهدة آخر فعلى المخدم الأول أن يؤشر بذلك فى دفتره وفى شهادة اثبات الشخصية مع ايضاح تاريخ التأشير

مادة ١٤ - يجب دائما على المخدم أن يشطب من دفتره متى أعلنه البوليس اسم كل خادم لا يسوغ تخديمه نظرا لسوابقه

مادة ١٥ - اذا ترك خادم مهنته أو شطب اسمه من دفتر المخدم ولم يبرز له شهادة اثبات شخصيته للتأشير عليها كما هو منصوص بالمادة الثالثة عشرة فعلى المخدم أن يخطر حينئذ البوليس بذلك لاجل عدم تجديد الشهادة للخادم

مادة ١٦ - كل من خالف نفا من نصوص هذه اللائحة يعاقب بدفع غرامة من ٢٥ الى ١٠٠ قرش

مادة ١٧ - أحكام هذه اللائحة لا تشمل الملايى وما يشاكلها من المحلات التى تكون تحت حماية سلطة قنصلية

فصل ٢
الشيالون

(الشيالون)

قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨

مادة ١ - يجب على كل شخص يتعاطى الآن أو يرغب في المستقبل لأئحة الشيالين حرفة شيال عمومي أن يجري قيد اسمه في المحافظة أو المديرية الكائنة بها الجهة التي يريد أن يتعاطى حرفته فيها وفي حالة ما إذا لم يكن صدر عليه حكم في مواد السرقة أو النصب تعطيه المحافظة أو المديرية شهادة قيد تشمل على اسمه ولقبه وسكنه ومحل ولادته والتصريح له بتعاطى حرفته

مادة ٢ - يجب على كل شيال أن يحمل على صدره صفيحة من النحاس على حسب الشكل الذي تقرره المحافظة أو المديرية وبين بها عمرة قيده بأرقام عربية وفرنسية

ويجب عليه أيضا أن يبرز شهادته كلما طلبها منه أحد رجال البوليس

مادة ٣ - إذا فقد أحد الشيالين شهادته وجب عليه إخطار المحافظة أو المديرية بذلك فوراً وتعطى له شهادة أخرى بعد التحقق من فقدانها

مادة ٤ - كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٥ قروش إلى ٢٥ قروش

وفي حالة العود إلى ارتكاب المخالفة تضاعف العقوبة ويجوز للمديرية أو المحافظة سحب الرخصة مؤقتاً أو قطعياً

أما إذا تعاطى شخص حرفة شيال بدون رخصة يعاقب بغرامة من ٥٠ قرشاً إلى ١٠٠ قرش

مادة ٥ - تُلغى لائحة الشيالين الصادرة في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٣ من محافظة الاسكندرية واللوائح المماثلة لها الصادرة بعد ذلك التاريخ من سائر المحافظات والمديرين

(السقاؤن)

قرار صادر من القومسيون البلدى بالاسكندرية

(فى ٢٣ مايو سنة ١٨٩٥)

فصل ٢

السقاؤن

غرة ٢٧٠

لائحة بشأن السقاؤن
في مدينة اسكندرية

مادة ١ - السقاؤن الذين ينقلون لمنازل الافراد الماء المباع من الخنفيات العمومية تعلق قويمانية مياه الاسكندرية باعتبار ٨ بارات صاغ أى ملين القرية التى تسع ٢/٦٦ لitra يحصلون من الافراد الذين يوردونه لهم ١٦ باره صاغ أى أربعة مليات مجاميعه عن كل قرية بما فيه ثمن الماء المدفوع من هؤلاء السقاؤن للقويمانية وأجرة نقله باعتبار ٨ بارات أى ملين القرية للعلات الكائنة بالادوار الارضية أو بالادوار الاولى من المساكن

أما الادوار العليا والاسطحة الكائنة فوق الدور الاول فيضاف على هذا الثمن مليم واحد أى ٤ بارات عن كل قرية

مادة ٢ - السقاؤن الذين ينقلون الماء المباع من القويمانية لايحوز لهم أن يستعملوا الاقربا تسع الواحدة ٢/٦٦ لitra عاما وهذه القرب يكشف عليها بعرفة ٥. وأورى المجلس البلدى ويوضع عليها ختم المراقبة للدلالة على اجراء الكشف عليها ويكون وضع الختم المذكور بعرفة مجلس بلدى الاسكندرية

مادة ٣ - كلما أنقصت قويمانية المياه ثمن الماء المباع بعرفة نظرا لزيادة ايراداتها كما هو متوه فى المادة الاولى من الاتفاق المفقود ٥. بها يلتزم السقاؤن بتقبض قيمة ما يحصلونه من الافراد بقدر ما تكون أنقصته القويمانية أما أجرة المسال فتبقى دائما محددة باعتبار ٨ بارات أى ملين القرية للعلات الكائنة بالادوار الارضية والادوار الاولى من المساكن ١٢ باره أى ثلاث مليات للادوار العليا

مادة ٤ - السقاؤن الذين يوردون الماء بالقرية للافراد يأخذونه من محلات أخرى غير الخنفيات العمومية للقويمانية يجب عليهم استعمال قرب تسع الواحدة منها ٢/٦٦ لitra أو انصاف قرب تسع ٣/٣٣ وعليهم أن يطلبوا اجراء الكشف بعرفة المجلس البلدى على ما تسعه قريهم وهو يجرى وضع ختم خصوصى عليها

السقاؤون المتوّه عنهم في هذه المادة لهم الحرية بجميع المياه التي يتقانونها
بأى عن شاؤوا بحيث لا يتجاوز هذا الثمن ٥ مليات القرية بما فيه أجره المبال السقاؤون
مهما بلغ ارتفاع الدور

مادة ٥ - على كل سقا أن يكون بيده صفيحة محررة عليها نمرة متسلسلة
بأرقام عربية وافرنكية وتكون هذه الصفايح على نوعين مختلفة وذات لون
مختلف أحدهما للسقاين الذين يأخذون المياه من حنفيات القومانية والثاني
للسقاين الآخرين

مادة ٦ - يجب على السقاين أن يتبعوا دائما فيما يختص بتوزيع
المياه الاوامر التي يمكن اصداها من حيث الصحة العامة

مادة ٧ - كل مخالفة لنصوص المحررة قبل يعاقب مرتكبها بالعقوبات
المتوّه عنها في المادتين ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات المختلط وفي المادتين
٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات الاهلي (١)

قرار صادر من مديرية الدقهلية في ٩ يوليوسنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على قرار القومسيون البلدى لمدينة المنصورة بتاريخ ٢٢ نوفمبر
سنة ١٩٠٤

نمرة ٢٧١
لائحة السقاين
بالتصوير

مادة ١ - لا يجوز للسقاين أن يأخذوا من الاهالى عن أجره نقل المياه
أكثر من مليون عن كل قرية للدورين الأرضى والأول أما الادوار العليا
بعد الدور الأول فتزد تلك الأجرة مليا آخر
فإذا كان الماء مأخوذا من حنفيات المجلس البلدى فيضاف على أجره النقل
المتقدمة ثمن الماء وهو مليون واحد لكل قرية
ويؤخذ نصف هذه الأثمان عن النصف قرية

مادة ٢ - لا يجوز للسقاين أن يستعملوا الا القرب التي تكون حولها
٧٠ لترا أو أنصاف القرب التي تسع ٣٥ لترا وكل هذه القرب يجب أن تعابر
بعرفة المجلس البلدى ويختم عليها ببصمة المراجعة

(١) مادة ٣٤٨ من قانون العقوبات الاهلي الجديد

فصل ٢ مادة ٣ - يجب على كل سقاء أن يكون متحصلا على رخصة من المجلس الصيدون الشكارى البلدى وحاملا لثمرة منسلسلة مكتوبة أرقامها باللغتين العربية والفرنسية

مادة ٤ - يجب على السقاين اتباع كافة الأوامر التي تقرر فيما يخص بالصحة العمومية

مادة ٥ - كل مخالفة لهذه النصوص يعاقب فاعلها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ أو بالحبس مدة لا تتجاوز الأسبوع وإذا تكررت المخالفة ثلاث مرات في سنة واحدة فيكون للبلدى الحق أن يسحب الرخصة من المخالف

(الصيدون الشكارى)

نمرة ٢٧٢ قرار صادر من مديرية البحيرة في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥ (١)

مادة ٨ - يجب على كل صياد (شكارى) يتعاطى صيد السمك في مديرية البحيرة أن يكون حائزا على رخصة مخصوصة وهذه الرخصة تعطى من المديرية بعد دفع ١٠ قروش وتجدد كل سنة ويوضع فيها اسم الصياد مع بيان الجهات المصرح بالصيد فيها مديرية البحيرة ويجب إبراز هذه الرخصة كلما طلبها أحد عمد أو مشايخ بلاد المديرية

مادة ٩ - لا يجوز لأى صياد التنازل عن رخصته لأحد أو إعارتها له ففى شخصية محضة

مادة ١٠ - يعلق بالمديرية كشف بأسماء الصيادين المتحصلين على رخص وآخر ببيان الجهات المصرح بصيد السمك فيها ولا يجوز الصيد المذكور في الجهات الأخرى الغير واردة في الكشف

مادة ١١ - لا يجوز للشكارى مرافقة أحد الصيادين الغير حائزين على رخص صيد

ويجوز له أن يستعصب ثلاثة رجال أو أولاد عند مرافقته لاي صياد متحصل على رخصة

(١) راجع في الفرع الثانى من هذا النصل للمواد من ١ الى ٧ من هذا القرار وهى المختصة بصيد السمك في مديرية البحيرة

وفي أثناء طبع هذا الكتب صدرت لائحة من تطارة الداخلية بتاريخ ٢٧ إبريل سنة ١٩٠٧ بشأن الصيادين الشكارى وتقرر بها إلغاء قرار مديرية البحيرة هذا

- مادة ١٢ - كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٣٠ فصل ٢
الى ١٠٠ قرش صاغ وبالحبس من ٢٤ ساعة الى خمسة أيام
ويجوز للدير سحب الرخصة من مرتكب المخالفة سواء كان لمدة معينة أو نهائية

(البياعون السريجة)

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩١
وصار تعديله بالقرارين في ١٢ مايو و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣
ثمة ٢٧٢
لائحة بشأن البياعين
السريجة بمكتدريه

مادة ١ - يجب على كل شخص بيع سرج وعلى من يريد ممارسة هذه
المهنة في المستقبل أن يحضر لديوان المحافظة ليقيد اسمه ولقبه ويحل اقامته
بذاتها وبعد ذلك يعطى اليه تصريح قانوني يصير تجديده في كل سنة

مادة ٢ - يجب على كل بيع على عربة يد أن يضع صفيحة من نحاس
بصفة ظاهرة على العربة من الجهة اليسرى ويكتب عليها الثرة باللغة الافرنكية
والعربية على حسب الرسم الذي يعطى من المحافظة على ذلك ويجب عليه أن
يقدم تصريحه في أى وقت متى طلب منه بمعرفة رجال البوليس

مادة ٣ - اذا فقد من أحد البياعين تصريحه فعليه اخطار المحافظة
عن ذلك وهي متى تحقق لها صحة الافقاد تعطى له خلافا

مادة ٤ - (تعديل بالقرارين الصادرين في ١٢ مايو و ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣
بالصفة الآتية)

لا يجوز للبياعين السريجة بعربات يد أن يسعوا بالشوارع الآتي بيانها المنكأثر
المرور منها ولا يجوز لهم الوقوف فيها بعرباتهم

شارع شريف باشا	جميعه	شارع البوسنة المصرية	جميعه
» توفيق باشا	»	» محطة الرمل	»
» باب شرقي	»	» السكة الجديدة	»
» السبع بنات	جميعه	» فويار باشا	جميعه
» انستاسي لغاية قره قول البان	جميعه	» سوق الكائنو (ماعدا يوم الاحد)	جميعه

ولا يجوز مطلقا وقوف البياعين المذكورين بأقوام الحواري والشوارع الأخرى

فصل ٢ مادة ٥ - كل من خالف نص هذه اللائحة يعاقب بغرامة ٥ قروش اليامون السريحة الى ٢٥ قرشا وكذلك كل من حصلت منه مخالفة ثانية أو مارس هذه المهنة بغير أن يكون بيده تصريح أو لم يكن واضعا غمرة العربية عليها فيجازى بدفع غرامة قدرها من ٥٠ قرشا الى ١٠٠ قرش ومعنى تكررت المخالفة من أحد الباعين فيصير أخذ التصريح منه سواء كان وقتيا أو قطعا

غرة ٢٧٤ قرار صادر من مديرية قناني ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٣ مادة ١ - يجب على كل بايع سريح مشغل الآن أو يريد الاشتغال بهذه المهنة في مدينة الاقصروفي بلدة الكرنك أو في بلدة القرنة أن يستحصل على رخصة بذلك من مأمور المركز ويجب على كل بايع سريح أن يبرز رخصته للبوليس متى طلب منه ذلك مادة ٢ - على حائز الرخصة المذكورة أن يحمل على ذراعه الأيمن صفحة مشتملة على غرة رخصته بأرقام عربية وافرنيكية وكل بايع سريح بعربة يجب عليه وضع صفحة أخرى على كل جانب من العربية في موضع ظاهر منها تشتمل أيضا على غرة رخصته بأرقام عربية وافرنيكية وهذه الصفائح تصرف من طرف مأمور المركز بعد دفع ثمنها

مادة ٣ - لا يجوز للباعين السريحة أن يقفوا لبيع بضائعهم الا في النقط الآتية بياناها أو في النقط التي تعين لهم بقرار آخر من المديرية (أولا) - في ناحيتي الاقصرو والكرنك

في النقطة الكائنة بحرى مونتف الجمارة على شارع البحر غربي سور برية الاقصروفي النقطة الكائنة بحرى جبالة الاقصرو القديمة بين شارع الجران وأوتيل ونيدان المركز

(ثانيا) - في ناحية القرنة في النقطة الكائنة قبلى محل استراحة كولج بجوار الدبر البحرى

مادة ٤ - إذا فقدت من أحد الباعين السريحة رخصته أو غمرته أو غمره العربية فعليه اثبات ذلك للركز والاحتصال على بدل ما فقد

مادة ٥ - من يخالف شيأ من أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لغاية ٢٥ قرشا وفي حالة تكرار المخالفات أو في حالة الاشتغال بهذه المهنة بدون تصريح أو في حالة عدم وضع الثمرة تكون الغرامة من ٥٠ الى ١٠٠ قرش ويجوز للركز سحب رخصة المخالف مؤقتا أو نهائيا

قرار صادر من مديرية اصوان في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٣
(كنص القرار السابق وهو عن مدينة اصوان)
نقرة ٢٧٥
البياعون السريحة
باصوان

النقط المصرح للباعين السريحة الوقوف فيها

في النقط الكائنة بجوار موقف الحارة أمام أنديا أوتيل من الجهة القبلية
في النقط الكائنة بجوار موقف الحارة أمام اصوان أوتيل من الجهة القبلية

قرار صادر من محافظة عموم القنال في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣
(كنص القرار نقرة ٢٧٤ وهو عن مدينة بورسعيد)
نقرة ٢٧٦
البياعون السريحة
ببورشيد

والرخص تطلب من المحافظة وكذلك الصفايح ولكن المادة الثالثة من هذا القرار تقضى بما يأتي

لا يجوز للباعين السريحة بعربات يد أن ينعروا بالشوارع الآتي بيانها
ولا أن يقفوا فيها بعرباتهم
(في حي الإفريج)

شارع فرنسوا جوزيف

» السلطان عثمان والنيل

» القسطنطينية

» رمسيس

» فرعون من نقطة تلاقيه بشارع سعيد الى شارع دولنيس

فصل ٢ شارع أوجينا من أوله عند سبيل فكتوريا الى تلافيه بشارع رمسيس
عربات الركوب
ومرات الاومنيوس

» التجارة
» دوليس

ميلان منشية دوليس

(في حي العرب)

شارع عبد العزيز المعروف بالتجاري

ولا يجوز مطلقا وقوف الباعين المذكورين بأفواه الحواري والشوارع
الانخرى أوفى النقط التي يأمرهم رجال البوليس بعدم الوقوف فيها متى رأوا
لذلك لزوما بحسب مقتضى الاحوال

(عربات الركوب بالاجرة وعربات الاومنيوس)

نمرة ٢٧٧

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٦ يوليه سنة ١٨٩٤

لائحة عربات الركوب
ومرات الاومنيوس

ومصارع عليه بمقتضى القرارين الرقمين ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ و ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ (١)

بعد الاطلاع على قرار مجلس الاستئناف المخطط الصادر بتاريخ ١١ يونيو

سنة ١٨٩٤ بمقتضى المادة الثانية من الامر العالي المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

الموافق ٢٩ جادى الاولى سنة ١٣٠٦

مادة ١ - تعلت بمقتضى القرار الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ بالعينة الآتية:-

يجب على كل من أصحاب عربات الركوب المعدة للاجرة بالموافق والعربات
التي تخرج من العربجات عند الطلب وعربات الاومنيوس المعدة للاجرة
أو الخاصة بالفنادق (الاوليات) أو بالمدارس أو بأى محل آخر وعلى من يريد
في المستقبل تشغيل عربات من هذه الأنواع أن يبلغ المحافظة أو المديرية التي
تشتغل عرباته في دائرة اختصاصها عن اسمه ولقبه وتبعينه وصناعته ومحل
سكنه ويبين عند وأوصاف العربات الجارية تشغيلها وألتي يريد تشغيلها مع

(١) قرار ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ الصادر على قرار جمعية محكمة الاستئناف المخططة

العمومية الصادر في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠١

الايضاح عن نوعها وكيفية استعمالها لقيد ذلك بالمحافظة أو المديرية ثم تعطى
منها رخصة عن كل عربية باسم صاحبها بمن قدره خمسة قروش صاغ متى تأتت
العربية حائزة للشروط المدونة بالمادة الثانية

مادة ٣ - تعدلت بمقتضى القرار الصادر في ٢٥ ماي سنة ١٩٩١ بالصيغة الآتية:-

يجب أن تكون العربات متينة ونظيفة وذات حجم ونقل مناسبين وأن تكون
أطقم الخيول في حالة جيدة وأن تكون الخيول المعدة للبرسليمه ومعلوفة جيدا
وذات قوة كافية وخالية من القروح والمرض

مادة ٣ - العربية التي تتضح لياقتها للتشغيل بعد الكشف عليها بمعرفة
مندوب البوليس المعين لذلك تقيد بتره متسلسلة ويعرف صاحبها بتلك التمره

مادة ٤ - تعدلت بمقتضى القرار الصادر في ٢٥ ماي سنة ١٩٩١ بالصيغة الآتية:-

لا يجوز تشغيل أى عربية مالم تكن عليها غمرتها وهذه التمره ترسم على مؤخر
العربية وعلى ألواح زجاج الفوانيس المواجهة للشارع بحسب الرسم الذى تقرره
المحافظة أو المديرية وتكون تلك التمره باللون الاحمر على عربات المواهب
وباللون الاسود على عربات الطلب أما عربات الاومنيوس المعدة للاجرة
فتكون غمرها على جانبيها وعلى مؤخرها بصفة واضحة وكل عربية أو منيوس
تستغل ليللا يجب أن تكون غمرتها مرسومة على فلووسها أيضا

وأما عربات الاومنيوس الخاصة بالفنادق أو المدارس أو أى محل آخر
فيكتب على جانبي كل عربية منها اسم المحل التابعة له باللغتين العربية والافرنكية وإذا
كان للحل زيادة عن عربية واحدة فتوضع على كل منها بجانب الاسم غرة متسلسلة
مادة ٥ - تكتب التمره بالارقام العربية والافرنكية معا

مادة ٦ - لا يجوز تغيير غمر العربات ولا رسمها على عربات أخرى بدون
تصريح (من المحافظة أو المديرية)

مادة ٧ - يتوضح في الرخصة غرة العربية وشكلها بالدقة مع عدد
الاشخاص الذين يجوز ركوبهم فيها ولقب وتبعية صاحبها واسم قائدها

مادة ٨ - تجدد الرخصة سنويا بعد معاينة العربية بمعرفة البوليس
واضاح لياقتها

فصل ٢
عربات ركوب
وعربات الاومنيوس

فصل ٢ مائة ٩ - لا يجوز للعربية قبول أشخاص بعرباتهم زيادة عن المتدار
مصريات الركوب
وعربات الاومنيوس
والموضح بالرخصة
وأما عدد الاشخاص الذين يصير قبولهم بعربات الاومنيوس فيصير تقديره
واعلانه بكل عربة اومنيوس

مادة ١٠ - يجب على البوليس ضبط كل عربة أجرة توجد غير حاضرة
لشروط الموضع عنها بالمادة الثانية من هذه اللائحة واحضارها الى مركز
البوليس وحينئذ تؤخذ من قائدها الرخصة المعطاة بتشغيلها اذا دعت الحالة
لذلك وكل حيوان يراه البوليس غير متوفرة فيه شروط الصحة المنوّه عنها بالمادة
الثانية أيضا يمنع البوليس تشغيله بعد الكشف عليه من حكيم بيطرى البوليس
والاقرار منه على عدم لياقته للتشغيل ولا يجوز اعادته للاشتغال الا بعد
التصريح من ذات الحكيم البيطرى بتشغيله (١) وكل مخالف لنصوص هذه
المادة يعاقب بالعقوبات المنوّه عنها في المادة ٣١ من هذه اللائحة

مادة ١١ - (تمدلت بمقتضى القرار الصادر في ٣٥ مارس سنة ١٩٠١ بالصفة الآتية)
لا يجوز لاي شخص أن يمارس حرفة قيادة عربة من العربات المبنية أنواعها
في المادة الاولى بالاشروط الآتية وهي

(أولاً) - أن يكون سنه ثمانى عشرة سنة على الأقل

(ثانياً) - أن يكون قوى البنية سليم البصر

(ثالثاً) - أن يكون تقدم بنفسه لجهة الادارة المقيم في دائرتها (المحافظة
أو المديرية) وأثبت لديها مهارته في أشغال هذه الحرفة وكفاءته لممارستها
واستحصل منها على رخصة بالاشتغال بها

ولا تعطى هذه الرخصة لمن يكون محكوما عليه بأى عقوبة بسبب جنائية
أو بعقوبة الحبس شهرا فما فوق لسبب جنحة سرقة الا اذا كان قد مضى بعد
تنفيذ الحكم عليه مدة ثلاث سنوات

(١) راجع فيما يأتى النصوص المختصة بسوء معاملة الحيوانات

مادة ١٢ - (تمتد بتعني القرار الصادر في ٢٥ ماي سنة ١٩٠١ بالصفة الآتية) فصل ٢
لا يجوز لأرباب العربات المعدة للاجرة قيادة عرباتهم بأنفسهم ما لم يكونوا
عربات الركوب وعربات الأونسيوس
حائزين للرخصة المنوّه عنها في المادة السابقة ولا يجوز لهم أيضا تسليم عرباتهم
لعريجة غير حائزين لتلك الرخصة

ويجب على مالك كل عربة أن يقدم للبوليس عند الطلب من كان قائدا
لعربته في أي وقت من الاوقات فإذا امتنع عن ذلك أو قدم شخصا غير
العريجي المطلوب يجازى بالعقوبة المدونة في قرار نظارة الداخلية الصادر
بتاريخ ٢٧ ماي سنة ١٨٩٦

ويجوز للقاضي أن يأمر بشطب العربة من دفتر القيد (أي سحب رخصتها)
موقتا أو قطعيا .

مادة ١٣ - (تمتد بتعني القرار الصادر في ٢٥ ماي سنة ١٩٠١ بالصفة الآتية)
يجب على كل قائد عربة معدة للاجرة أن يكون لديه صفيحة منقوش عليها
نمرة رخصته الشخصية بأرقام عربية وفرنكية حسب الشكل الذي تقرره
المحافظة أو المديرية وهذه الصفيحة تعلق بالعربة خلف محل العريجي بحيث
تكون ظاهرة للركاب ويجب عليه إبراز رخصته لرجال البوليس متى طلب
منه ذلك .

مادة ١٤ - (تمتد بتعني القرار الصادر في ٢٥ ماي سنة ١٩٠١ بالصفة الآتية)
كل عريجي يرتكب أي خطأ خاص بمهنته يجوز إيقافه عن الشغل موقتا
بأمر المحافظ أو المدير وفي حالة تكرار الخطأ منه تسحب رخصته إذا رأى المحافظ
أو المدير موافقة ذلك وفي كلتا الحالتين لا يكون ذلك موجبا للاخلال بترتيب
الترامة المقررة على مخالفة هذه اللائحة

ويجب على العريجي في حالة سحب الرخصة منه وفي حالة ما إذا أراد ترك
مهنته أن يعيد الرخصة مع صفيحة نمرتها الى البوليس
وكل صاحب عربة تسحب رخصتها أو يريد عدم تشغيل عربته يجب عليه
أيضا إعادة الرخصة للبوليس ومحو النمرة عن العربة

فصل ٢ مادة ١٥ - يجب على كل عربي أن يلازم حال مسيره الجهة التي صرحت الركوب على عينه ولا يجوز له أن يتجاوز عربة أخرى الا اذا وجد الطريق الذي على عربات الاومنيوس يساره ذا اتساع كاف

مادة ١٦ - (تمثلت بمقتضى القرار الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٠١ بالمحيفة الآتية): -
لايجوز مسير خيول العربات ذات الياى الابالسير المصطلح عليه (بالجاجة) ومنوع كلية مسيرها سريعا (أى دورت نعل) أما العربات التي بدون ياى فيلازم مسيرها بالحركة المعروفة (بالتسكين)

والعربات التي تسير بقوة الكهرباء أو البخار أو أى قوة أخرى محركت ينبغي أن يكون سيرها معتدلا بكيفية واقية من حدوث أى ضرر

ويجب ابطاء سير العربات على اختلاف أنواعها عند انعطافها من شارع الى آخر ومنوع كلية مرور الخيل والعربات على الارصفة (التونارات) سواء كانت التحليل مربوطة بالعربات أو غير مربوطة بها الا فى حالة لزوم دخولها فى حوش منزل أو اسطبل

مادة ١٧ - يجب على كل قائد عربة أومنيوس أن يكون معه صفارة للتنبيه بها عند اقتراب العربة قيادته

مادة ١٨ - لايجوز لقائدى عربات الركوب أو الكارو أو خلافها ترك عرباتهم بالشوارع والطرق العمومية

مادة ١٩ - يجب على العربية الوقوف بمجرد تنبيه رجال البوليس عليهم بذلك

مادة ٢٠ - (تمثلت بمقتضى القرار الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩٠١ بالمحيفة الآتية): -
للعاقلة أو المديرية تعيين الشوارع التي تمر منها عربات الاومنيوس وعدد وغر ما يتصرح بمروره من هذه العربات فى أى شارع ويعطى عن كل عربة منها تصريح خصوصى ويجب أن يكون هذا التصريح مع قائد العربة وعليه ابرازه لرجال البوليس متى طلب منه ذلك

وعربات الاومنيبوس التي تمر في طريق لم يتجاوز عرضه سبعة أمتار يلزم
أن لا يزيد عرضها (العربات المذكورة) عن عرض عربات الركوب المعتادة
ويجوز للبوليس منع أو تقليل مرور عربات الاومنيبوس كلها أو بعضها في شارع
أو بجلة شوارع مؤقتا أو نهائيا ومحب أو تعديل التصريح المذكور بحسب
اللزوم

مادة ٢١ - يجب أن يكون بكل عربة فانوسان يصير تنويرهما من
غروب الشمس لغاية الفجر

مادة ٢٢ - وقوف عربات الركوب يكون في المواقف التي تقررها
(المحافظة أو المديرية)

مادة ٢٣ - وقوف العربات خارجا عن تلك المواقف يعد مخالفا

مادة ٢٤ - لا يجوز لقائدي العربات التي تحت الطلب الوقوف
بعرباتهم بالطريق العمومي ولا لتخرج بها من امطباتهم الا عند الطلب

مادة ٢٥ - لا يجوز للعربية أن يسيروا بعرباتهم في الشوارع للبحث
على ركاب ولأن يقفوا بالعربات فيها ولا أمام الابواب زيادة عن الوقت اللازم
لتنزل الركاب أو ركوبهم الا اذا أمرهم الركاب بانتظارهم وفي هذه الحالة
يكونون ملزمين بالانقياد الى أوامر البوليس لمنع ازدحام الشوارع وأما عربات
الاومنيبوس فلا يجوز وقوفها خارج النقط المعينة لها الا مقدار الوقت اللازم
لركوب الركاب أو نزولهم وفي أي حالة من الاحوال لا يجوز وقوفها في أول
الشوارع أو عند انعطافها من شارع الى آخر

مادة ٢٦ - حال وجود العربات بالمواقف يلزم أن يكون وقوفها بجهة
منتظمة الواحدة بجانب الاخرى مسطحة طولا أو عرضا حسب مواقع المواقف
بكيفية لا توجب ازدحام المرور وعدد العربات اللازم وقوفها في كل موقف
يصير اعلانه بصفة ظاهرة والعربات التي لا يوجد لها محل للوقوف يلزم توجيهها
لموقف آخر

فصل ٢

معدات الركوب
وعربات الاوميتيبوس

مادة ٢٧ - لايحوز خروج العربيه من الصف في الموقف لمقابله من يرغب استئجار عربيه بل يجب على العريجييه بدون مزاحه أن يتركوا الراكب يأخذ العربيه التي يستحقها

مادة ٢٨ - لايحوز للعريجييه طلب أجره زياده عن التعريفه التي تقررها كل محافظه أو مديريه ويلزم أن يكون معهم على الدوام نسخه من التعريفه لاطلاع الركاب عليها عند اللزوم ولا يحوز لهم الامتناع عن تأجير عرباتهم لأى راكب يطلب استئجارها الا اذا كانت مؤجرة لشخص آخر أو متوجهة الى الاسطول

مادة ٢٩ - لايحوز نقل الاموات في عربات الركوب أو التي تحت الطلب الابناء على طلب البوليس في الاحوال الاجباريه المتعلقة بإجرائات وظيفته

ولايحوز للعريجييه التأخير عن نقل شخص مريض أو مصاب متى طلب منهم البوليس ذلك

مادة ٣٠ - اذا ترك الراكب أشياء سهوا في احدى العربات وجب على العريجي الاسراع في توصيلها اليه أما اذا كان ليس معلوما له محله فعليه أن يسلمها فوراً بأحد مراكز البوليس وفيه يتحرر بحضر موضع فيه المعلومات المؤدية لمعرفة أصحاب تلك الأشياء

مادة ٣١ - (هـ) نائب بمقتضى القرار الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٦ كياناً

من يخالف مائت من هذه اللائحه يجازى بغرامة من ٢٥ قرشا الى مائة قرش

مادة ٣٢ - يعامل أيضا عربات الاوميتيبوس وقائدها بمقتضى نصوص هذه اللائحه

مادة ٣٣ - (جديدة) أضيفت بمقتضى القرار الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٠١

نصوص المواد ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ و ٢١ تسرى أيضا على العربات الخصوصية التي تجرها الدواب وعلى العربات التي تسير بقوة محركه (أو توموبيل) وهذه العربات الاخيره لايحوز تشغيلها بالاجرة الا بمقتضى رخصة خصوصيه من البوليس .

قرار صادر من محافظة مصر بتاريخ ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٤
 وصار تعديله وتكميله بالقرارات الصادرة في ٢٨ يوليو سنة ١٨٩٦ و ٣ ديسمبر
 سنة ١٨٩٩ و ٢٩ يوليو سنة ١٩٠١ و ٨ سبتمبر و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢
 مادة ١ - وقوف العربات بمدينة المحروسة يكون بالواقف الآتي بيانها
 عربات الأجر بمدينة
 القاهرة

قرار بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٨٩٦
 مواقف عربات الركوب

الرقم	الجهات الكائنة بها الموقف	القسم	عدد العربات الموقوف بوقت ذهابها للموقف
١	ميدان باب الحديد تجاه القرقول	الازبكية	١٢
٢	شارع المهدي	»	٢٠
٣	» الميضي (١)	»	١٢
٤	ميدان الاوبرا في مقابلة الوكنة الجديدة	»	١٠
٥	شارع حاد الدين (٢)	»	٤
٦	محطة كوبري الجمون (بجوار محطة العوايد من شرق)	»	١٦
٧	شارع القرني تجاه قنصلية الانكليز	»	٥
٨	ميدان الخازندار	»	٣٠
٩	مفارق التوفيقية	»	١٢
١٠	شارع المدابيح تجاه قنصلية الانكليز	عابدين	١٢
١١	» المدابيح وشارع قصر النيل	»	١٢
١٢	» أم السباع وشارع قصر النيل (٣)	»	٦
١٣	» جامع جركس الذي على ميدان باب الحوش	»	١٠

(١) مخصوص للعربات التي تنتظر ركابها بلوكنة شيد

(٢) مخصوص للوكنة المتجرا

(٣) مخصوص للوكنة السكونية

(تابع) مواقف عربات الركوب

فصل ٢

مواقف الركوب

الرقم	الجهة الكائن بها الموقف	القسم	عدد المركبات المسموح بوقوفها في الموقف
١٤	تجاه فتلانق قصر النيل (الباب العموي)	عابدين	٦
١٥	بؤابة فتلانق الحرية بشارع الشيخ رمضان	»	١٠
١٦	محطة باب اللوق	»	١٢
١٧	الجهة الغربية من جهة كوبري قصر النيل	»	٦
١٨	مرسى لوتس سرى الجزيرة	بولاق	٣
١٩	ميدان شارع الانتكنايه	»	٧
٢٠	شارع أبو العلا بقرب الجمع	»	٦
٢١	ميدان شارع السيفه بقرب مدرسة عباس	»	١٠
٢٢	شارع قصورة الشوام بين الكوبري الصغير والمحكمة الاهلية	شبرا	١٠
٢٣	الرقاعى بشارع محمد على	الخليقة	١٥
٢٤	شارع الشيخ يوسف	السيلعزيف	١٥
٢٥	التناصره قرب منزل التوتقى	»	١٥
٢٦	ميدان باب الخلق	الندوب الاخر	٢٥
٢٧	مدرسة المرسلين الانكليز (أمام المدرسة بقرب ساحل البحر)	مصر القديمة	٤
٢٨	شارع طاهر بجانب الاوبرا	الموسكى	١٢
٢٩	ميدان العتبه الخضراء	»	١٢
٣٠	ميدان الكتنبه بالموسكى	»	١٠
٣١	شارع بيت القاضى (بجوار المحكمة الشرعية من الجهة البحرية)	الحاليه	٥٠
٣٢	بجانب سرى البرنسيس زبيده هام	الوايلى	٦
قرار بتاريخ ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩			
٦	ميدان قصر العولاه بجهة الارض القضا	—	٦
قرار بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩٠١			
٣٣	قطرة الخلق بالطاهر تجاه منزل الشيخ الاتباي	الازبكية	١٢
٣٤	شارع دهليز الملك بالقهله	»	٦
٣٥	أمام كلوب جلال باشا بالتوفيقية	»	٦

فصل ٢ موافق عربات الركوب (تابع)

صولة الركوب

الجهة الكائن بها الموقف	القسم	عدد العربات المسموح بوقوفها في الموقف
شارع الخنينة أمام تهوة النيشة الوحيد	الازبكية	٢٥
بيوار الفسقية أمام نيوبار	عابدين	٨
ميدان الازهار تجاه بيت التلكني	»	٦
ميدان قصر الدبارة شرق ضريح الشيخ العبيط	»	٦
شارع درب الجمايز تجاه المدرسة الخديوية	السنة	٦
الداودية خلف منزل شريفي باننا	الحرب بالاجر	٦
ميدان الحلبه	الخليفه	٦

قرار بتاريخ ٨ سبتمبر سنة ١٩٠٣

٤٣ | شارع ساحل روض القرج شبرا | ١٥

مادة ٢ - العربات تؤجر بالتوصيلة أو بالساعة على الركاب أن يجبروا مقدما العربي عما اذا كانوا يريدون تأجير العربات بالتوصيلة أو بالساعة وإذا حصل خلاف ذلك يكون للعربي الحق في أن يطلب الاجرة عن التوصيلة

قرار بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (١)

(تعريف عربات الركوب)

الركوب بالساعة

إذا استؤجرت العربات وصرفت بداخل دائرة المدينة (الدائرة المشار اليها كرها ميدان الأوبرا ونصف قطرها أربعة كيلومترات أو ميلان ونصف تقريبا) عن مسافة كيلومتر أو قل ٣
عن كل كيلومتر زيادة أو جزء من كيلومتر ٢

(١) هذا القرار الذي التزمته السابقة المنصوص عنها في القوانين الصادرين في ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٤ و ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٥

فصل ٢
مربيات الركوب
إذا استؤجرت العربات داخل الدائرة وصرفت خارجها فيدفع علاوة على الاجرة المقررة للدخل الدائرة مبلغ قرشين صاغ عن كل كيلومتر أو جزء من كيلومتر خارج الدائرة

الركوب بالساعة

إذا كان الركوب بالساعة فيجب اعلان العريجي بذلك
عن ساعة أو أقل ليلاً أو نهاراً ٨ قروش
عن كل ١٥ دقيقة أو أقل مما يزيد عن الساعة ٢ قرشين
عن اثني عشر ساعة ليلاً أو نهاراً ٦٠ قرشاً
(أجر خصوصية)

مدة الانتظار	تغلبوا المصع انتظار	ذهاب	
ساعة	قرش صاغ	قرش صاغ	
١	١٥	٥	أرض ملعب الكورة
١	١٥	٥	لوكانة الجزيرة
٢	٣٠	١٠	عمل الجالوس بميدان السيق
٢	٢٠	١٠	حديقة الحيوانات بالبحيرة
٣	٦٠	٤٠	الأهرام
١	١٥	٨	قصر الخلع
١	١٨	١٠	مصر القديمة
١	١٥	٨	قناتات العلية
١	٢٠	١٢	جملات القبة
٢	٤٠	٢٥	من شمس وشجرة العذراء
١	١٥	٨	القلعة
٢	٣٠	١٠	قبور الخلفاء
٣	٢٠	٨	روض الفرج
١/٢	١٥	١٠	سراي شبرا

(أجرة اضافية)

سواء كان الركوب بالمسافة أو بالساعة
يدفع عن كل طرد يوضع على كرسي العربة ١ قرش صاغ
إذا زاد عدد ركاب العربة عن ثلاثة فيكون للعريجي الحق {
في كل زيادة عن كل شخص ١
إذا كان الركوب بالمسافة فيدفع عن كل ساعة ربع انتظار ٢

فصل ٢
عربات الركوب

نمرة ٢٧٩
مواقف وتعرفة
عربات الاجرة
في مديرية الشرقية

القرار الصادر من مديرية الشرقية في ٢٢ اغسطس سنة ١٨٩٤

مادة ١ أجرة عربات الركوب صار تقديرها كما يأتي

٢٠	من المحطة الى آخر حدود كفر النظام	٢٠
٣٠	» » نقطة في البندر وباني الكفور	٣٠
٦٠	» » كفر الحصر	٦٠
٥٠٠	من البندر » السبلاوين وميت نمر	٥٠٠
٣٠٠	» » أبو جاد	٣٠٠
٤٠٠	» » أبو كبير	٤٠٠
٣٠٠	» » أبو مسلم	٣٠٠
٢٥٠	» » الأبراهيمية	٢٥٠
١٥٠	» » ههيا	١٥٠
٨٠	» » شرويه	٨٠
١٠٠	» » طهرة العبوة	١٠٠
٨٠	» » شبة النكارية	٨٠
١٠٠	» » القنابات	١٠٠
٢٠٠	» » منيا التمح	٢٠٠
٦٠	» » كوبري السليلة	٦٠
١٢٠	» » نوردين	١٢٠
٤٠	» » شوبك بسطه	٤٠
٤٠	التقدير بالساعة داخل البندر بشرط أن لا تنقص المفاولة عن ثلاث ساعات	٤٠
٦٠	» » خارج البندر » » عن أربع ساعات	٦٠
مادة ٢	القط الآتي بيانها صار تخصيصها لوقوف عربات الركوب	
	فيها يتندر الزقازيق	
١	خلف المحطة الجديدة	١
١	أمام الكلوب	١
١	» دكان ابراهيم التمرسي على بحر مويش	١
١	بحوار سور الجنينة الشرقي بمقابلة منزل الخواجه سليم شديد	١

فصل ٢

عربات الركوب

قرار صادر من مديرية الدقهلية في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٤

نمرة ٢٨٠

تعريف ومواقف
عربات الاجرة في مديرية
الدقهلية

مادة ١ - أجرة العربات في المسافات الممتدة خارج البندر تعتبر بحسب الساعة وتقرر لها الفيات الآتية بالعملة الصاغ

٥ ٠ ٠ ٠
بالنهار
٨ ٠ ٠
بالليل

التوصيلات العادية ينسند المنصورة تقرر لها الاجر الآتية بالعملة الصاغ
أثناء النهار أثناء الليل

من نقطة البوستة الى المحكمة الاهلية ومحطة المنصورة ٢ ٢٠ ٢ ٠٠

ودوان المديرية والمحكمة المختلطة وما يشابه هذه المسافات

من نقطة البوستة الى الاستبالية ٢ ٢٠ ٢ ٠٠

٢ ٢٠ ٢ ٠٠ » » البحر الصغير

العربات للترزفة في أيام الجمعة والاحد والسبت أو المواسم تقرر للساعة الواحدة ٦ قروش صاغ ميرى - أوقات الانتظار تكون في كل ساعة ٤ قروش صاغ ميرى

مادة ٢ - وقوف العربات يكون في المواقف الاتي بيانها
موقف أمام المحكمة المختلطة

» » ديوان المديرية الحالي بالارض البراح

» » محطة سكة حديد المنصورة

» » المحكمة الاهلية

» » ورشة المسترديل

» » ميدان سيدى ياسين

فصل ٢
مسابك الركوب

قرار صادر من مديرية البحيرة في ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٤

وصار تعديله بالقرار الصادر في ١٢ يوليو سنة ١٩٠٢

مادة ١ - قد تخصصت مواقف عربات الركوب بالجهات الموضحة كالآتي مواقف متفرقة عربات
الاجرة في مديرية
البحيرة

(بندر دهنور)

- (أولاً) - موقف حوالى المنتزه الخيري بجوار المحطة العمومية
- (ثانياً) - » بكوبرى افلاقه من الجهة الغربية
- (ثالثاً) - » بجوار وابور شحانه أيوحسن بناحية طاموس

(بندر المحموديه)

موقف واحد تجاه وابورات الرى

(بلطة اتباى البارود)

- موقف واحد بالنقطة المتجهة للحطة من الجهة الغربية
- مادة ٢ - أجرة عربات الركوب تقرر حسب البيان الآتى

توسيله زهاباوايا

- ٢٠ ٣٠ من محطة دهنور الى جهات أبو الزيش وأبو عبد الله وسيدى عمر
مليم مليم
وكوبرى افلاقه ووابور الانكليز وانتظار ١ دقائق للراكب ذهابا وايابا
- ١٥ ٢٠ من المحطة الى سيدى خضر ودار شبرا وسيدى مجاهد وانتظار
١٠ دقائق شرح مافله
- ١٥ ٢٠ من موقف حمام دندان إلى المحطة وكوبرى افلاقه وأبو الزيش
وسيدى مجاهد والمديرية وتفتيش الرى بالقابريفة وانتظار ١٠
دقائق شرح مافله
- ٢٠ ٣٠ من الموقف المذكور الى سيدى خضر ودار شبرا والانتظار شرح
مافله

فصل ٢
مهربان الركوب

توصيله نهالوايا

مليم مليم

من موقف نقطة باب السوق القديم الى ابوالريش ودار ناحية
طاموس أحد أقسام البندر وشارع البوستان وأبو عبد الله واور
الانكليز وسيدى مجاهد وفتيش الري والمحطة والانتظار شرح ماقبله
٢٠ ٣٠ من الموقف المذكور لدار شبرا وسيدى خضر والانتظار شرح ماقبله
٢٥ ٤٠ من الثلاثة مواقف الموصلة قبل الى ناحية افلاحة والانتظار شرح ماقبله
مدة الانتظار
للا كسبها بالوايا
دقيقة ساعة

٥٠	٨٠	من مهنور الى زرقون القديمة	٠٠	١
٩٠	١٧٠	» » » عزبة الكونت سيزينا والقنفا	٣٠	١
٢٠٠	٣٠٠	» » » بندر المحموديه	٠٠	٢
٥٠	٨٠	» » » زاوية غزال	٠٠	١
٢٥	٤٠	» » » ناحية قراقص	٣٠	٠
٣٠٠	٤٥٠	» » » شبرا خيت	٠٠	٢
٤٠	٦٠	» » » عزبة حضرة محمود بك الحبشى	٣٠	٠
٣٠	٤٠	» » » قنطرة أم الحناش وكوبرى سعاده حافظ باشا	٣٠	٠
٢٥٠	٤٠٠	» » » الدلتجات	٠٠	٢
٢٠٠	٣٥٠	» » » صفط الملول	٠٠	٢
٦٠	٩٠	من بندر المحموديه الى عزبة الكونت سيزينا	٣٠	٠
١٠٠	١٥٠	» » » زرقونه	٠٠	١
٢٠٠	٣٠٠	» » » مهنور	١٥	١
١٥٠	٣٠٠	من اتيالى البارود الى ناحية الطود	٣٠	١
٢٠٠	٣٥٠	» » » الدلتجات	٠٠	٢
٢٠٠	٣٥٠	» » » شبرا خيت	٠٠	٢
١٥٠	٣٠٠	» » » ناحية نكلا العنب	٠٠	١

أما أجرة الساعة الواحدة في جميع الايام فتكون ٦٠ مليم وأجرة اليوم الواحد ٦٠٠ مليم

- القرار الصادر من مديرية أسسيوط في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٤
- مادة ١ - وقوف عربات الركوب بيندر أسسيوط يكون بالواقف الآتية
- ١ نقطة بالميدان الكائن خلف محلات سراية المجدوب القديمة من الجهة البحرية
- ١ » بجوار محطة السكة الحديد غرب المحطة من بحرى
- ١ » بميدان سوق المواتى
- ١ » » المحرا بجوار وابور المياه
- مادة ٢ - أجر عربات الركوب بأسسيوط وضواحيها تكون بحسب
- التعريف الموضحة بعد
- ٢٠ من قنطرة المجنوب لنقطة المحرا
- ٢٠ » » داخل البلد
- ٦٠ » » لقنطرة الجبل ذهابا وإيابا
- ٣٠ » » المحطة للنشبة وأى نقطة داخل البلد
- ٥٠ » » أى نقطة داخل البلد الى الجبانة
- ٨٠ الزهاب والاياب من أى نقطة داخل البلد الى الجبانة
- ٦٠ » » من المحرا للجبانه
- ١٠٠ » » والاياب من المحرا للجبانه
- ٣٥٠ عن نصف اليوم
- ٤٠٠ عن اليوم الكامل
- ٥٠ الساعة الواحدة فى المسير وأما فى الانتظار فتكون الساعة باعتبارها مليما

قيل ٢
عربات الركوب
نمرة ٢٨٢
مواقف تعريفية
عربات الاجرة بمديرية
أسسيوط

فصل ٢ عربات الركوب قرار صادر من مديرية الغربية في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٤^(١)

مادة ١ - عين موقف واحد لعربات الاجرة يندر المحله الكبرى وهو تعرفه بمواقف عربات موقف المحطه
نمرة ٢٨٣ الاجرة في مديرية الغربية

مادة ٣ - أجرة عربات الركوب يندر المحله الكبرى تقررت كالا في
أجرة باعتبار الساعة الواحدة بالبندر المذكور

مبلغ	مبلغ
بمصابيح واحد	عربه محوز
بمصابيح	بمصابيح
٥٠	٧٠
٦٠	٨٠
٢٥	٥٠
٤٠	٦٠
٢٥	٣٥
٦٠	٨٠

الاجرة بالساعات

مبلغ	مبلغ
من موقف المحطه الى صندوق	من موقف المحطه الى صندوق
١٥	٢٠
١٥	٢٠
١٥	٢٠
٢٠	٢٥
٢٥	٣٠
٣٥	٤٠

(١) الترفقة ومواقف عربات الاجرة بلنطا كان منصوبها منهما أيضا في هذا القرار
ثم صار استبدالهما بالترفقة والمواقف التي صيبت بموجب القرار الصادر في ١ أغسطس
سنة ١٨٩٨ (أنظر النمرة التالية)

فصل ٢
عربات الركوب

غرة ٢٨٤
مواقف وأجر عربات
الاجرة بيندرطنطا

قرارد صادر من مديرية الغرييه في ١ أغسطس سنة ١٨٩٨

مواقف وأجر عربات الركوب بيندرطنطا عدلت بالصفة الآتية وهي

الاجرة بالساعة

مرة مفرد مليم	مرة مجموع مليم	
٥٠	٧٠	خارج البندر نهارا
٦٠	٨٠	خارج البندر ليلا
٣٥	٥٠	داخل البندر نهارا
٤٠	٦٠	داخل البندر ليلا
٢٥	٣٥	الساعة في الانتظار ليلا أو نهارا
٦٠	٨٠	الساعة في الانتظار أيام المواسم والاعباد

الاجرة بالمسافات

١٥	٢٠	من موقف المحطة الى الضبطية وبالعكس وكذا سكة فرع دمياط
٢٥	٣٠	من موقف المحطة وفرع دمياط الى الكفرة الشرقية أى الخلية وبالعكس

١٠	١٠	من موقف المحطة وفرع دمياط الى كفرة الصاغة وبالعكس
٢٠	٢٥	» كفرة اسكاروس » » »
٢٥	٣٠	» كفرة على أعنا » » »
١٠	١٠	» الجامع الاحمدى » » »
٢٥	٣٠	» مدرسة القرير » » »
٢٠	٣٠	من موقف شون الوالة الى المحطة » » »
١٥	٢٠	» الصاغة » » »
١٥	٢٠	» كفرة على أعنا » » »
٢٠	٢٥	» مدرسة القرير » » »

الاجز بالمساوات

فصل ٢

مركبات الركوب

مركبة
مفرد مجوز
تعليم
مليم

١٠	١٥	من موقف شون الوالدة الى كفره اسكاروس	وبالعكس
١٠	١٠	» » » » الكفرة الشرقية أى الخبيزة	»
١٠	١٠	» » » » البورصة والضبطية	»
١٥	٢٥	» » » » المدرسة الاميرية	»
١٥	٢٠	من موقف سوق الخضار القديم الى المحطة	»
١٥	٢٠	» » » » كفره على أغا	»
٢٠	٣٠	» » » » الصاغة	»
١٠	١٥	» » » » كفره اسكاروس لغاية مدرسة البنات	»
٢٥	٢٠	» » » » مدرسة الفرير	»
٢٠	٢٥	» » » » الكفرة الشرقية	»
١٠	١٠	» » » » البورصة والضبطية	»
١٠	١٥	من موقف ميدان أرض طلعت باشا بالخبيزة الى البورصة والضبطية	»
٢٠	٢٥	» » » » المحطة	»
١٥	٢٠	» » » » اسكاروس	»
٢٠	٢٥	» » » » مدرسة الفرير	»
١٥	٢٠	» » » » كفره على أغا	»
٢٠	٣٠	من موقف أمام قهوة الياس الى المحطة	»
١٥	٢٠	» » » » البورصة والضبطية	»
١٥	٢٠	» » » » كفره الصاغة	»
٢٠	٢٥	» » » » كفره اسكاروس	»
١٠	١٥	» » » » كفره على أغا	»
١٠	١٥	من موقف أمام قهوة الياس الى الخبيزة	»
١٥	٢٠	من موقف جاني كوبري الفرير الى البورصة والضبطية	»

مربع مربع مفرد مجوز مليم مليم		(تابع) الاجر بالمسافات				مربع مربع مفرد مجوز مليم مليم	
٢٠	٣٠	من موقفي جاني كوبري القرير الى المحطة				٢٠	٣٠
٢٥	٣٥	»	»	»	»	٢٥	٣٥
٢٥	٣٥	»	»	»	»	٢٥	٣٥
٢٥	٣٥	»	»	»	»	٢٥	٣٥
٢٥	٣٥	»	»	»	»	٢٥	٣٥
٢٥	٣٥	»	»	»	»	٢٥	٣٥

المواقف

- ١ داخل حوش المحطة
- ٢ بأول سكة فرع دمياط
- ٣ أمام شئون الولاية - ببدأ في مقابلة حلقة القطن القديمة ونهايته بأول شارع سوق العدس
- ٤ سوق الخضار القديم بشارع سعد الدين
- ٥ ميدان أرض طلعت باشا بالخيزه
- ٦ أمام قهوة الباس وقرقول الخيزه
- ٧ موقف كوبري القرير من الجهة الشرقية
- ٨ » » » » » الغربية

قرار صادر من مديرية البحيرة في ٢٩ أغسطس سنة ١٨٩٤ غرة ٢٨٥

مادة ١ - عربات الركوب التي تخضع من المحرسة بركاب الى الاهرام
أو البحيرة أو الانتكحانة أو الجنينة أو مركز المديرية يكون وقوفها في المحلات
الآتية

(١) عربات الركاب القاصدين المديرية تقف بقم شارع سراي دولتو
البرنس حسين كامل باشا بجوار حائط سور وابور المياه

فصل ٢ عربات الركوب (٢) عربات الركاب زوار جنيئة الجيزة تقف بدوران الجنيئة الكائن فيه باب الدخول بحيث لا تتعدى خط ترتوار الشارع العموي
(٣) عربات الركاب زوار الانبيكخانه تقف بالشارع متجهة لبحرى بجوار الترتوار الشرقى متباعدة عن مواجهة باب الانبيكخانه الى الجهة القبليه بعشرة أمتار

(٤) عربات الركوب الى الجيزة تقف بوسط البندر بالحل المعروف بسوق الاحد في أيام الاسبوع ماعدا يوم الاحد لوجود سوق عموي فيه فتقف قبلى السحن الاسود تحت الجسر العموي بالموقف المعد للحماره الآن
(٥) عربات ركوب متفرجى الاهرام تقف على حافة جسر الهرم من الجهة القبليه بحيث تكون مواجهة العربات الى الشرق على خط مستقيم
مادة ٢ - أجرة المسافات في عربات الركوب مقرر كالآتى

١٠	من الكوبرى الاعمى الى بندر الجيزة وبالعكس
١٥	» » » مركز المديرية »
١٥٠	» » » الاهرام ... »
١٠٠	من الاهرام الى الجيزة
١٢٠	» » » المديرية
٣٠	من الكوبرى الاعمى الى جنيئة الجيزة .
٣٥	» » » الانبيكخانه ..
٥٠	أجرة العرب في الساعة الواحدة بشرط أن لا تقل عددا لساعات عن ثلاثة

مادة ٢٨٦ قرار صادر من مديرية بنى سويف فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٦
مادة ١ - وقوف عربات الركوب ببندر بنى سويف يكون بالمواقف الآتية
مواقف وتعريفه
عربات الاجرة في بندر بنى سويف
١ - ميدان سوق الثلاث في الجهة البحرية الشرقية
١ - بجوار المنتزه من الجهة البحرية تحت الشجرة الكبيرة

مادة ٣ - أجر عربات الركوب يبقى موقوف يكون بحسب التعريفه
الموضحة بعد
مطبوع

فصل ٢
عربات الركوب

- ١٥ من أى موقف لحد أى نقطة داخل سكن البلد توصيلة فقط
- ٢٠ من أى موقف لحد أى نقطة داخل السكن ذهاب وإياب
- ٦٠ عن الساعة الواحدة خارج البلد في المسير وأما في الانتظار فتكون الساعة باعتبار ٤ مليما بحيث ان المسير أو الانتظار لا يقل عن ساعة واحدة وإذا قل عن ذلك فتعصب الأجرة على ساعة كاملة
- ٢٥٠ عن نصف اليوم (ست ساعات)
- ٤٠٠ عن اليوم الكامل من الصباح الى الغروب

قرار صادر من مديرية المنيافى ١٣ يوليوسنة ١٨٩٧
وصار تكيله بالقرار الصادر في ٢١ أغسطس سنة ١٨٩٩
مادة ١ - النقط الآتي بيانها صار تخصبها لوقوف عربات الركوب
فيها مدينة المنيافى
صدد

ثمرة ٢٨٧
مواقف وتعرفة
عربات الأجرة في بندر
المنيافى

- ١ موقف في أول الشارع الكائن شرق محطة السكة الحديد المتصل بأرض
براح ملك مصطفى افندي عاكف (قرار ٢١ أغسطس سنة ١٨٩٩)
- ١ موقف بجوار محل المستشفى الأميرى وبجوار النقطة المعروفة بمالطه
- ١ خلف سور القابريقة القبلى بجوار طلبة المياه المركبة بتلك النقطة
- مادة ٣ - أجرة عربات الركوب صار تقديرها كما يأتي

- ٢٠ من المحطة لآخر نقطة من سكن البندر توصيله فقط نهارا
- ٢٥ أجرة التوصيلة من المحطة الى ديوان المديرية الحالى أو الى مركز
المستشفى الأميرى أو الى النيل إذا كان ليلا
- ٥٠ أجرة الساعة الواحدة خارج البندر نهارا
- ٦٠ » » » ليلا
- ٢٠ أجرة التوصيلة بداخل سكن البندر ليلا مهما كانت المسافة
- ٣٠٠ أجرة اليوم الواحد أى ثمان ساعات نهارا

فصل ٢

عربات الركوب

قرار صادر من مديرية جرجا في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٩٧

مادة ١ - عربات ركوب الاجرة ينسدر طهطا يكون موقفها بالجهات

الآتية

نمرة ٢٨٨

مواقف وتعريفة

(أولاً) - موقف داخل البندر كائن بخرى منزل حضرة نخله بك رزق الله

مرابنة الاجرة في بندر

طهطا

بشارع المحطة قبلى بورصة برسكو البقال

(ثانياً) - موقف خارج درابزين محطة السكة الحديد بطهطا

مادة ٢ - أجرة عربات الركوب تقررت حسب البيان الآتى

نصبه نهاما وإيالا

مليم

١٥ ٢٥ من بندر طهطا الى محطة السكة الحديد وبالعكس

»	ساحل طهطا	»	»	٣٠	٢٠
»	موردة طهطا	»	»	٥٠	٣٠
»	السوالم	»	»	٥٠	٣٠
»	الشيخ زين الدين	»	»	٦٠	٤٠
»	بنصا	»	»	٦٠	٤٠
»	بنى عمار	»	»	٦٠	٤٠
»	الصوامع	»	»	٨٠	٦٠
»	عنيس	»	»	٨٠	٦٠
»	نزّه	»	»	١٢٠	٨٠

أما أجرة كل عربة في الساعة الواحدة فتكون ٤٠ مليما

القرار الصادر من محافظة القنال في ١٨ ماي سنة ١٨٩٨

(واصل تعديله بالقرار الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٢)

مادة ١ - تعريفة أجرة عربات الركوب والمواقف بمدينة بور سعيد

والاسماعيلية تعتبر كالآتى بيانه

نمرة ٢٨٩

مواقف وتعريفة

عربات الركوب

بمدينتى بورسعيد

والاسماعيلية

فصل ٢
معدات الركوب

(بور سعيد)
(تعريفية عمومية)
(عزلت بمقتضى القرار الصادر في ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٢ بالكيفية الآتية)

عربة بمحسان واحد	عربة بمحسانين	نهارا من الساعة ٦ صباحا الى الساعة ٨ مساء
٦٠	٨٠	عن الساعة الاولى
٢٠	٣٠	كل نصف ساعة زيادة أو جزء من نصف ساعة
		(للا من الساعة ٨ مساء الى الساعة ٦ صباحا)
٨٠	١٠٠	عن الساعة الاولى
٣٠	٤٠	كل نصف ساعة زيادة أو جزء من نصف ساعة
		(تعريفية خصوصية)
		(نهارا)
٢٠	٣٠	توصيلة لمحطة السكة الحديد وبالعكس
٤٠	٥٠	» للرسم وبالعكس
٤٠	٥٠	» للعبانة وبالعكس
		(للا)
٣٠	٤٠	توصيلة لمحطة السكة الحديد وبالعكس
٥٠	٦٠	» للرسم وبالعكس
٥٠	٦٠	» للعبانة وبالعكس

عدد العربات موافق
٨ شارع السلطان عثمان
٦ » دلسيس
١٠ » أوجينه
٨ » رعميس
١٠ » محمد علي

المواقف التي تقررها المحافظة في المستقبل اذا دعت الحاجة

لمحطة - حال الركوب توصيلة يكون ظمري حتى في السمين الطريق الاقرب وصولا
الجهة المقصود

(الاسماعيلية)

(تعريفية عمومية)

فصل ٢

عربات الركوب

عربة بمحطتين	عربة بمحطة واحدة	عربة بمحطتين
مليم	مليم	مليم
نهارا من الساعة ٦ صباحا الى الساعة ٨ مساء		
عن الساعة الاولى	٥٠	٦٠
كل نصف ساعة زيادة أو جزء من نصف ساعة	٢٠	٢٥
توصيلة بالمدينة	١٥	٢٠
(للا من الساعة ٨ مساء الى الساعة ٦ صباحا)		
عن الساعة الاولى	٦٠	٧٠
كل نصف ساعة زيادة أو جزء من نصف ساعة	٢٥	٣٠
توصيلة بالمدينة	٢٠	٣٠
(تعريفية خصوصية)		
(نهارا)		
توصيلة غمرة ٦	٣٠	٤٠
من محطة السكة الحديد للاسكة أو الاوتيل فكتوريا وبالعكس	٤٠	٥٠
(للا)		
توصيلة غمرة ٦	٤٠	٥٠
من محطة السكة الحديد للاسكة أو الاوتيل فكتوريا وبالعكس	٤٠	٥٠

عند العربات مواقف

- ٥ شارع فرانسوا جوزيف
- ٥ بقدر الزوم أمام محطة السكة الحديد
- ٥ قرية العرب
- ٥ الاسكة

المواقف التي تقررها المحافظة في المستقبل اذا دعت الحاجة

مادة ٣ - التعريفة السابق تحديدها بقرار المحافظة المؤرخ ٢٣ أغسطس
سنة ١٨٩٤ تعتبر لاغية
مجلس الركوب فصل ٢

القراران الصادران من محافظة السويس في ١٥ مايو
سنة ١٨٩٩ و ٢٧ مايو سنة ١٩٠١
قد عدل القرار الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ بالصفة الآتية وهي
أولاً - وقوف عربات الركوب يكون إما بميدان قمره قول الورشة أو بنقطة الشون
ثانياً - (عدلت بالقرار الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩٠١ بالكيفية الآتية)
تعريفة أجر العربات تكون حسب ما يأتي

تعريفة بواقع المسافة		تعريفة الساعة	
للذهاب	للذهاب والاياب بما فيها الانتظار نصف ساعة	الساعة الاولى	كل نصف ساعة زيادة
مليم	مليم	مليم	مليم

(١) داخل المدينة

عربة ذات حصان	١٥	٤٠	٥٠	٢٠
» » حصانين	٢٠	٥٠	٦٠	٢٥

(ب) خارج المدينة بما فيها بورت توفيق والبساتين

عربة ذات حصان	٥٠	١٠٠	٨٠	٣٠
» » حصانين	٧٠	١٢٠	٩٠	٣٥

(ج) أثناء الليل يراد على التعريفة ٥ مليات عن المسافة ١٠ مليات
عن الساعة الواحدة

(د) في أيام الآحاد والأعياد يزداد ١٠ مليات على التعريفة بالساعة

عمرات الركوب

(٥) اذا صرفت العربية خارج المدينة يعطى لسائقها ١٠ مليمات زيادة على التعريفة

مواقف اخرى بمدينة
السويس

قرار صادر من محافظة السويس في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠
قد تبينت المواقف الآتية لعربات الركوب بالأجرة بمدينة السويس علاوة
على الموقف المعنة لها بمقتضى القرار السابق

- | | | | |
|---|------------------------|------------------|----------|
| ١ | موقف بجوار محطة التماس | من الجهة الغربية | ثمن ثانی |
| ٢ | » » قمر قول الفجالة | من الجهة الغربية | ثمن ثالث |
| ٣ | » » سويس كلوب | من الجهة البحرية | ثمن أول |
| ٤ | » » محطة التريلان | | بالخوض |

مواقف وتمريضة
مربات الركوب
معدنة دماغ

قرار صادر من محافظة دمياط في ١١ يوليو سنة ١٩٠٠

مادة ١ - عربات الركوب الاجرة في مدينة دمياط يكون وقفها بنقطة الخس

مادة ٢ - اجرة عربات الركوب بدمياط وبلاد الشطوط التابعة لها تكون بحسب التعريفة الممننة بعد

٨٠ عن الساعة الواحدة في المسير
٤٠ عن الساعة الواحدة في الانتظار

مواقف وتعرينة
عربات الركوب
عذبة القيوم

قرار صادر من مديرية القيوم في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٠
مادة ١ - عربات ركوب الاجرة بمدينة القيوم يكون موقفها بالجهة
القابلة من مدان السجن العمومي

مادة ٢ - تعتبر تعريفة أجور عربات الركوب كالآتي

أولاً - من محطة القيوم الى منشأة النواعير ١٥ ملم

- » » » » » أبي جراب ٢٠ »
» » » » » العمود ٣٠ »
» » » » » درب صفرومايحاوره ٣٠ »

من محطة القيوم الى السبع دروب وما يجاورها . . . ٢٠ ملية	فصل ٢
» » » سوق التين وما يجاوره . . . ٢٠ »	عربات الركوب
» » » درب الزاهر وواور أصلان . . . ٢٠ »	
» » » واور مطر . . . ٢٠ »	
» » » واور الخورى والشيخ حسن . . . ٢٠ »	
» » » السلطنة والمخازن . . . ٣٥ »	
» » » مركز الصوفى . . . ٢٥ »	
» » » الى محطة الصوفى . . . ٤٠ »	
» » » الشيخ حسن . . . ٢٠ »	
» » » الخواتم . . . ٢٠ »	
» » » السلطنة . . . ٤٠ »	
» » » من شارع الدواوين الى محطة الصوفى . . . ٢٥ »	
» » » الشيخ حسن . . . ٢٥ »	
» » » الخواتم . . . ٢٥ »	
» » » السلطنة . . . ٢٥ »	
» » » دار الرماد . . . ١٠ »	
أما الذهب والاياب فيكون بقيمة الضعف.	

ثانيا - أجرة الساعة داخل المدينة ٦٠ مليما وخارجها ٧٠ مليما ومثل ذلك ساعة الانتظار وكل مازاد في الانتظار عن الساعة يعتبر بنصف أجرة

قرار صادر من مديرية اصوان في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٠	نمرة ٢٩٤
مادة ١ - موافق عربات الركوب في اصوان تكون بالجهات الآتية	موافق وتعرفة عربات الركوب بمدينة اصوان
١ أمام كتاركت أوتيل	
١ » اصوان »	
١ » اندريا »	
١ بجوار محطة السكة الحديد	

- فصل ٢ مادة ٣ أجرة عربات الركوب تكون بحسب التعريف الآتية
- عربات الركوب ملصم
- ٢٠ عن كل توصيلة بالبندر
- ٥٠ عن كل توصيلة من البندر الى كماركت أو تيل أو الرست كامباً وبالعكس
- ٨٠ عن الساعة الواحدة
- ٨٠٠ عن اليوم الواحد ١٢ ساعة

قرار صادر من مديرية المنوفية في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٢

- مادة ١ - مواقف عربات الركوب بيندري شين الكوم ومنوف تكون
- مواقف وتعريف عربات الركوب بيندري شين الكوم ومنوف بالنقط الموضحة بعد
- ١ موقف امام باب ديوان المديرية الشرقى بجوار عمارة الخواجه اسكندر
- فرقس من بحرى شين الكوم
- ٢ موقف على شاطئ بحر شين أمام جنينة رستم بك بشين الكوم
- ٣ » عند المحكمة القديمة بشين الكوم
- ٤ » بجوار محطة منوف
- مادة ٣ - أجرة عربات الركوب تكون بحسب التعريف الآتية
- ٢٠ عن كل توصيلة داخل بندري شين ومنوف
- ١٥٠ عن كل كيلومتر خارج البندرين المذكورين اذا كانت توصيلة فقط والمسافة غائبة ستة كيلومترات وأما ما زاد عن تلك المسافة فتكون أجرة الكيلومتر من تلك الزيادة بحساب عشرة مليات
- ١٢ عن كل كيلومتر خارج البندرين المذكورين ذهاباً وإياباً ويعلى على الأجرة ثلاثون مليات عن كل ساعة من ساعات الانتظار
- ٨٠ أجرة العربىة عن الساعة الواحدة داخل البندر
- ٥٠٠ أجرة العربىة فى مقلاتهار من الساعة ٦ صباحاً الى الغروب وفى حال مييت العربىة مع الراكب بحسب لها نظير ذلك مائة مليم علاوة على أجرة مدة النهار

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ١ سبتمبر سنة ١٩٠٢
 وصار تكيله بالقرار الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٠٢
 مادة ١ - تعدلت مواقف عربات الركوب بمدينة اسكندرية المينة
 بالمادة الثانية من قرار المحافظة الصادر في ٢٢ اغسطس سنة ١٨٩٤ كما يأتي
 فصل ٢
 عربات الركوب
 غمرة ٢٩٦
 مواقف وعربات
 الركوب الاسكندرية

عدد العربات	الجهة الكائن بها الموقف	القسم
٢٥	المنشيه امام البورصة الخديوية	المنشيه
١٥	» خلف نخال محمد على	»
١٥	» امام قهوة أوروبا	»
١٢	بورصة طوسون شارع محطة العطارين	العطارين
٥	امام أوتيل ابان بالمنشيه الصغيره	المنشيه
١٥	المنشيه الصغيره عند ابتداء شارع شمس التين	»
٥	شارع سنوروس الجهة الثانيه	العطارين
عند غير محدود	محطة الرمل شارع حمام كلونتراب قرب برج الرومانين	»
» »	بورصة ميناء البصل	ميناء البصل
١٢	شارع البراديزو امام قهوة بانه كرتال	المنشيه
٥	شارع دائره طوسون تحت الشجره	العطارين
١٥	» باب شرقي امام المجلس البلدى	»
٤	» » امام دائره شريف	»
٤	» » » أوتيل كديشال	»
٤	» » » النيايه الاهليه	»
٥	» استاليه أوروبا	»
٥	» كنيسه الجزويت بعطف المدرسه	»
٥	قشلاق رأس التين	الجزء
٥	شارع قهوة القراز	البان
٥	» رأس التين بميدان زكى	الجزء

(تابع) مواقف عربات الركوب بمدينة الاسكندرية

فصل ٢

عند العربات	الجهة الكثر بها الموقف	القسم
٥	شارع المانيا بميدان العامود	العطارين
٥	« الخديوي الأول الموصل للسجن	ميناء البصل
٥	ميدان باب سدره	محرم بك
١٠	شارع المحاطة	الجرم
١٥	« الجرم	»
١٠	باب القباري	ميناء البصل
٤	شارع النبي دانيال	العطارين
١٠	« منتهى الموصل الى شارع محرم بك	محرم بك
١٠	فسحة وابور الميناء	»
(قرار ٢٥ مايو سنة ١٩٠٣)		
١٠	شارع سنوستريرس	العطارين
٤	« أفروف	»
٤	« البورصة القديمة أمام وكالة سمسق	»
٤	« البوطة المصرية	المنشية

قرار صادر من قوميون بلدى اسكندرية فى ٤ مايو سنة ١٩٠٤

نمرة ٢٩٧

بناء على قرار القومسيون البلدى الصادر فى جلسة ٦ ابريل سنة ١٩٠٤ ومصدق عليه من عطوفة ناظر الداخلية بأذنة رقم ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٤ قد وضعت تعريفه عربات الركوب فى الاسكندرية وضواحيها على الوجه الآتى

تعريفه عربات الركوب باسكندرية

الاجرة بالتوصيله
مربة بفردي عربة بزواج
مليم مليم

أجرة التوصيله التى لا تزيد عن خمس دقائق أو كيلومتر واحد ٢٠ ١٥
» » » » ربع ساعة ٣٠ ٢٠
» » » » نصف ساعة ٤٠ ٣٠
من الساعة ١٠ مساء الى الساعة ٦ صباحا يضاف على ماتقدم ١٠ ١٠

وإذا زادت التوصيلة عن نصف ساعة تعتبر الأجرة بالساعة
والتوصيلات التي تتعدى من محطة مصر يراد عليها ١٠ مليات

فصل ٢
مريات الركوب

الأجرة بالساعة			
نهاراً	ليلاً	ملياً	ملياً
عربة بفرد	٤٠	٦٠	٦٠
» بزوج	٦٠	٨٠	٨٠

وبعد الساعة الأولى يعتبر ما قبل من كسور الساعة عن نصف ساعة كأنه
نصف ساعة وما زاد عن نصف ساعة كأنه ساعة كاملة
وحدود المدينة هي :

بوابة القبارى - واور المياه - جبانة الأوربين - الشاذليزية
(تعريفه خصوصية عن المسافات من داخل الى خارج حدود المدينة وبالعكس)
ذهاباً فقط ذهاباً وإياباً فقط

أجرة المسافة للخصرة وسراى غسرة ٣ ولومبر وزووكازينو الابراهيمية . .	فرد زوج		من نصف ساعة انتظار
	٥٠	٨٠	
أجرة المسافة للابراهيمية وسيدى جابر والورديان والمجزرة	فرد زوج		مع ساعة انتظار
	٦٠	٨٠	
أجرة المسافة الى بولكلى لغاية الثلث أجرة المسافة الى فلمينج والسوق بياكوس وأفطون يادس	فرد زوج		مع ساعة انتظار
	٨٠	١٠٠	
أجرة المسافة الى سان ستيفانو والمكس وأوتيل بوريفاج ومحطة الرمل الاميرية وهجر النواتية	فرد زوج		مع ساعة انتظار
	١٢٠	١٦٠	

وإذا زادت مسافة الانتظار عما هو مقرر فيما تقدم فحسب مدة الزيادة
باعتبار الساعة وفي الليل يراد على هذه التعريفه ١٠ مليات للعربة بالفرد
و ٢٠ مليا للعربة بالزوج

فصل ٢ وإذا أجزت العربى ثم صار الاستغناء عنها فى خارج حدود المدينة فتمتسب عربات الركوب الأجرة بمقتضى التعريفه الخصوصية عن نقطة الركوب الى نقطة النزول من العربى وأما التوصلات الخارجة عن المحلات المينة فى هذه التعريفه فيتفق على أجرهما مع السابق

قسم الرمل وسيدى جابر

تعريفه أجر العربات فى المدينة عن الساعة وعن التوصيلة تسرى فى قسم الرمل فى حال استئجار العربى وتركها فى حدود القسم المذكور أى بين قهوة المثلث وأوتيل بوريفاج ومحطة غبريال

فرد زوج

ومن محطة سيدى جابر لغاية كوس والسوق من طريق رشيد ولغاية كنيسة الأروام (ززينيا) من طريق سيوف

وفى باعد تلك الغاية أى من محطة سيدى جابر الى سان ستيفانو وأوتيل بوريفاج وهكذا

قراره ادر من مديرية قنبا بتاريخ ٢٤ يناير سنة ١٩٠٤

مادة ١ - أجر عربات الركوب فى بندر الأقصر وضواحيه تقررت كالآتى (بالمسافة)

نمرة ٢٩٨

تعريفه عربات الركوب ببندر الأقصر

٣٠ من المحطة للبلد

١٠٠ من الأقصر الى الكرنك توصيلة فقط

٢٥٠ ذهب واياب وانتظار ساعة

٨٠ الى محل السبق

(بالساعة)

٦٠ عن الساعة الواحدة نهارا

٨٠ » » ليلا

٦٠٠ عن مدة النهار الكامل

فصل ٢
السيارات

الفرع الثاني (في طرق حفظ النظام والأمن العام)

السيارات

- لائحة صادرة من نظارة الداخلية في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٣ نمر ٢٩٩
بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختصة الصادر
بتاريخ ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٣ طبقا لامر العالي المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
مادة ١ - لا يجوز سير أى سيارة (أو موبييل) بالطرق العمومية بدون
أن يكون قد سبق قيدها في المحافظة أو المديرية ويجب أن يشمل طلب القيد
على اسم المالك ومحل إقامته وتابعيته
وتتوضح في قسيمة القيد النمرة المتسلسلة التي أعطيت للسيارة
القيد في إحدى المحافظات أو إحدى المديريات يسرى مفعوله بالنسبة لساكن
جهات القطر المصري
مادة ٢ - يجب على قائد السيارة الوقوف بها بمجرد تنبيه أحد رجال
البوليس وعليه تقديم قسيمة القيد متى طلبت منه
مادة ٣ - يجب أن يكون في كل سيارة صفيحتان يكتب عليهما بأرقام
عربية وإفريقية نمرة القيد واسم المحافظة أو المديرية حسب المثال الذي يقرره
البوليس وتوضع إحدى هاتين الصفيحتين في مقدم السيارة والأخرى في مؤخرها
بحيث تكونان دوما ظاهرتين ظهورا تاما
وفي أثناء الليل يوضع في مؤخر السيارة فانوس ذو زجاجة مغطاة بصفيحة
مفرغة فيها تلك الأرقام والاحرف ويضاء هذا الفانوس لتظهر الأرقام والاحرف
مضيئة من قراع الصفيحة
وزيادة على ذلك يوضع في مقدم كل سيارة في أثناء الليل فانوس يجب إضاءته
من ابتداء غروب الشمس

فصل ٢
السيارات

مادة ٤ - يجب على قائد السيارة أن يكون دائماً مسؤولاً على زمام سرعتها بحيث يتسّر له أن يقلل سيرها بل يوقف حركتها كلما كان يخشى أنها تكون سبباً لوقوع حادث أو حصول عائق للروور وأن ينبّه باقترابها عند اللزوم باستعمال بوق ويجب تخفيض السرعة لدرجة تعادل سرعة سير الإنسان بالقدم وذلك في مواضع المرور الضيقة أو المزدجة وعند منعطفات الشوارع ويجب ترتيب السرعة بكيفية تكفل منع كل خطر للجمهور ولا يجوز في أى حال من الأحوال أن تزيد السرعة داخل المدن عن ١٥ كيلومتراً في الساعة

مادة ٥ - يجب أن يكون سير كل سياره في الجهة اليمنى من الطريق ولا يجوز أن تتعدى عربة أخرى الا اذا وجدت مسافة كافية في الجهة اليسرى

مادة ٦ - ممنوع مرور السيارات على أرصفة الشوارع الا لأجل النحول في أحد المنازل وفي هذه الحالة يجب تخفيض السرعة لدرجة تعادل سرعة سير الإنسان بالقدم كما ذكر في المادة الرابعة

مادة ٧ - لا يجوز للقائد مطلقاً أن يترك السيارة بدون أن يكون قد اتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل حادث أو لمنع سير السيارة بغتة في الطريق

مادة ٨ - لا يجوز أعداد السيارات للتأجير الا بعقضى إذن خصوصى من المحافظ أو المدير وعلاوة على أحكام هذه اللائحة وأن السيارات التي تعدّ للأجرة تسرى عليها أحكام المواد ٦ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ من لائحة عربات الركوب العمومية

مادة ٩ - لا يجوز لأحد قيادة سيارة بالأجرة مالم يكن حائز الشهادة دالة على كفايته معطاة اليه من المحافظ أو المدير

وقبل اعطائه هذه الشهادة يجوز للمحافظ أو المدير اختبار الطالب اختباراً فنياً بمعرفه أشخاص يختص بهم لهذا الغرض

ويجب إبراز هذه الشهادة كلما طلبها البوليس

مادة ١٠ - كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وإجلاً

مادة ١١ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي ١٥ يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ويجب على أصحاب السيارات المستعملة وقت سريان مفعول هذه اللائحة أن يتبعوا أحكام المادة الأولى منها في ظرف شهر واحد

الاستحمام بجوار السكن (١)

قرار من محافظة الاسكندرية في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٨٨
مادة ١ - لا يجوز لأى انسان كان الاستحمام على شواطئ البحر المالح السكن في الاسكندرية وربة المحمودية الكائنة في حدود مدينة اسكندرية الواقعة أمام محلات السكن وعلى الطرق العمومية

مادة ٣ - كل من خالف هذا القرار يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات المنصوص عنها في المادتين ٣٤١ و ٣٥١ من قانون العقوبات للجرائم الاهلية والمادتين ٣٣١ و ٣٤٠ من قانون العقوبات للجرائم المختلطة

مرور العربات والدواب في الطرق العمومية

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٩ فبراير سنة ١٩٠٣
بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٠٣

مادة ١ - يجازى بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا كل من مرتب عربات ركوب أو نقل أو صندوق أو أى نوع كان من العربات أو يدواب سواء كانت معدة للحمل أو للركوب في شارع أو جزء من شارع ممنوع مرور ذلك فيه بقرار من المحافظ أو المدير

(١) في أثناء طبع هذا الكتاب أصدرت نظارة الداخلية قرارا بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٠٧ مصادقا عليه من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ٥ منه بمنع الاستحمام في البحر أو في النيل أو في القيع العمومية وذلك في المناطق التي عينت أو ستعين بقرار من السلطة المحلية ومعاقبة من يخالف ذلك بغرامة لا تتجاوز ٢٥ قرشا ونشر بالجريدة الرسمية بمرة ٢١ الصادرة في ٢٣ فبراير سنة ١٩٠٧

مادة ٣٠١
مرور العربات والدواب
في الطرق العمومية

قرار صادر من محافظة مصر في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣

بعد الاطلاع على القرار الصادر من المحافظة بتاريخ ١١ القعدة سنة ١٣١٧
(١٢ مارس سنة ١٩٠٠) بشأن منع مرور عربات الركوب أو النقل أو الصندوق
والجمال بشارع الخليج الممتدة به خطوط الترامواي

نمرة ٣٠٢
منع مرور العربات
والدواب بشارع
الخليج بالقاهرة

وبعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ١٢ القعدة سنة ١٣٢٠

٩ فبراير سنة ١٩٠٣

مادة ١ - ممنوع مرور عربات الركوب أو النقل أو الصندوق أو أى نوع
كان من العربات أو الدواب سواء كانت معدة للحمل أو للركوب في شارع الخليج كله
مادة ٢ - يلغى قرار المحافظة الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ ويحل
محله هذا القرار

قرار صادر من مديرية جرجا في ١٤ مايو سنة ١٩٠٣

بعد الاطلاع على قرار نظارة الداخلية الصادر بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠٣
مادة ١ - ممنوع مرور الدواب بالشوارع الآتية بيندر سوهاج

نمرة ٣٠٣
منع مرور الحيوانات
في بعض الشوارع
بسوهاج

(١) شارع البحر من ابتداء قم ترعة السوهاجية لغاية الكوبرى المركب
على ترعة الطهطاوية شرق ديوان الري

(٢) شارع المحطة في جرثة من المحطة لغاية ميدان العارف

(٣) شارع ميدان العارف

(٤) شارع قبلى البندر من منزلقان السكة الحديد لغاية الكوبرى المركب
على ترعة الجرجاوية

(٥) شارع بحرى المديرية من ميدان العارف لغاية شارع واصف

مادة ٢ - كل من خالف هذا القرار يجازى بالغرامة المنصوص عنها
بقرار النظارة السالف ذكره

قرار صادر من محافظة عموم القنال في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٩

نمرة ٣٠٤
منع ترك المواشى
والطيور

يعاقب بغرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا كل من ترك في محلات غير محاطة أو في الشوارع العموى مواشى كثيرة كانت أو صغيرة أو طيوراً منزلية وغيرها

العيارات النارية

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٩ فبراير سنة ١٩٠٣

نمرة ٣٠٥

منع اطلاق عيارات
البارود الخ

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف

المختطة بتاريخ ٢٢ يناير سنة ١٩٠٣

مادة ١ - لايسوغ اطلاق العيارات النارية أو اشعال المواد القابلة للفرقة بدون تصريح على مسافة تقل عن ٢٥٠ متراً من محلات السكن أو الطرق العمومية أو السكك الحديدية أو الآثار الكائنة خارج المدن والبلدان ولا يسوغ أيضاً اطلاق العيارات النارية أو اشعال المواد القابلة للفرقة في النيل أو في الترع المعذة لللاحة أو في قنال السويس أو على مسافة تقل عن ٢٥٠ متراً من الشواطئ

مادة ٢ - من يخالف أحكام المادة السابقة يجازى بغرامة من خمسة قروش الى مائة قرش

مادة ٣ - يلغى القرار الصادر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٠٠ ويستبدل بهذا القرار ويسرى مفعوله بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

الردم

قرار صادر من نظارة الداخلية في ابريل سنة ١٨٩٠

نمرة ٣٠٦
تفريغ الاربة
الناتجة من العيارات
في المحروسة

مادة ١ - لايجوز تفريغ أو القاء الاربة التلججة من عارات مدينة المحروسة الا في الجهات والنقط التي يعينها محافظ تلك المدينة بقرار يصدر منه ويدرج في الجريدة الرسمية

مادة ٢ - من خالف نص هذا القرار يعاقب بالغرامة من خمسة قروش الى مائة قرش أو بالحبس من يوم الى ثمانية أيام

قرار صادر من مديرية أسسيوط في ٥ يناير سنة ١٨٩٩
مادة ١ - الأتربة الناتجة من عمارات مدينة أسسيوط والحجرا يكون
القائما في الجهات والنقط التي تعينها المديرية باعلان يلقى على مكتب التنظيم
بأسسيوط
مادة ٢ - من خالف المادة الاولى يعاقب بغرامة من نجسة قروش الى
نجسة وعشرين قرشا .

فصل ٣
تسمية الشوارع

نمرة ٣٠٧
وضع الأتربة الناتجة
من العمارات
في أسسيوط

تسمية الشوارع

قرار صادر من مجلس بلدى اسكندرية في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩١
مادة ١ - تشرع مصلحة المجلس البلدى في الاسكندرية بتسمية الميادين
العمومية والشوارع والمعاني الموجودة في الدوائر والحارات والازقة بهذه المدينة
ويتميز أما كتبها

نمرة ٣٠٨
تسمية الشوارع وتميز
المنازل بالاسكندرية

مادة ٢ - تعين لجنة الطرق والاشغال العمومية اسما مخصوصا لكل شارع
مع محافظتها بقدر الامكان على الاسماء الشائعة بين الناس

مادة ٣ - توضع في نواحي الشوارع والميادين وغيرها من المحلات التي
تعينها ادارة مصالح المدينة ألواح مكتوب عليها بالعتين العربية والفرنساوية
اسم الميدان أو الشارع أو الحارة أو الزقاق وتكون مصاريف ذلك على
المجلس البلدى

مادة ٤ - يجب على أرباب الاملاك الموضوعة عليها الألواح المذكورة
أن يتركوها موضوعة كما هي بدون أن يكون لهم الحق بطلب تعويض ما
في نظير وضعها

مادة ٥ - تترك المنازل بمعرفة المجلس البلدى بوضع ألواح من الاورنيك
الذى يستحسنه ومع ذلك فانه مباح لأرباب الاملاك أن يرسموا على نفقتهم على
لوحة من صفيح أو خشب في الجهة التي تعين لهم على واجهة المنزل أو بابه
نمرة بأرقام مطابقة للأرقام المحررة على ألواح المجلس البلدى من حيث القياس

واللون على شرط أن يتبعوا التعليمات التي تعطى لهم بهذا الخصوص ومن
يرغب منهم اتباع هذه الطريقة يجب عليه إخطار المجلس البلدي في ظرف
٦٠ يوما تخفى من تاريخ نشر هذه اللائحة وسيعطى لهم إيصال عن الخطابات
التي ترد منهم وفي مدة الستين يوما التي تخفى من تاريخ الاعلان الذي فيه
يبين لهم المجلس غرض أوغر المنزل يجب عليهم أن يحجروا رسم هذه الثمرة أو الثمر
بحسب الشروط الموضحة قبل ويقتضى التعليمات الواجب عليهم طلبها من
المجلس البلدي بهذا الشأن فإن لم يتبعوا هذا الشرط في الميعاد المحدد والتعليمات
التي تكون أعطيت لهم في الميعاد عينه يسقط حقهم في ذلك ويلتزم حينئذ
المجلس البلدي بوضع الألواح اللازمة على منازلهم بدون أن يخطرهم بذلك وهم
يلتزمون أيضا بدفع أثمانها بحسب القيمة المحددة وفي هذه الحالة تسرى عليهم
أحكام المادة ١٠ من هذه اللائحة

مادة ٦ - يبدأ بتنظيف كل شارع وغيره من منتهى أقرب جهة للنسبة
الكبرى ويحصل التبرير بكيفية أن المنازل الكثنة على البين تنبر بالزوج والمنازل
الكثينة على اليسار تنبر بالفرد

مادة ٧ - تكتب النمر على الألواح بالأرقام العربية والألفبائية معا

مادة ٨ - اذا وجدت قطعة أرض خالية البناء بين محلين يترك بين المحل
الاول والثاني عدد من الثمر من الواجهة باعتبار خمسة أمثال لكل غرة بدون
احتساب الكسور

مادة ٩ - كل قسم من بيت يكون مستغلا نظير مخزن أو دكان ومؤجرا
وحده ويكون له منفذ خصوصي على الشارع العمومي توضع له غرة

مادة ١٠ - يتجصل من أبواب البيوت الموضوع عليها الثمرة رسم
خصوصي يحدد القومسيون البلدي مقدارها في المستقبل على شرط أن لا يتجاوز
١٤٠ مليما عن كل لوحة

ويجب عليهم أن يدفعوا هذا الرسم نظريته المجلس البلدي بحسب عدد
الألواح الموضوعة على منازلهم في ظرف ٣٠ يوما تخفى من صدور الاعلان
لهم من مدير مصالح المدينة أو من ينوب عنه

فصل ٢

تسمية الشوارع

مادة ١١ - أرباب الاملاك مكلفة بحفظ الثمر وصيانتها
مادة ١٢ - كل من يخالف أحكام المواد ٤ و ٥ و ١١ من هذه اللائحة
وكذلك من يتلف أو ينزع الألواح المينة فيها أسماء الشوارع أو غير المنازل
يحاكم بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلى
أوبالمادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط مع الحكم عليه أيضا بتعويض الضرر
للجلس البلدى وفى حالة مخالفته للمادتين ٥ و ١١ يدفع عن الألواح بحسب
الأورنيك المعتمد عليه والألواح المذكورة سيصير تركيبها فيما بعد بمعرفة المجلس
البلدى وتصدر هذه الاحكام من قاضى المخالفات

مادة ١٣ - يصير اثبات وقوع المخالفة بمعرفة رجال الضبط والربط
ومقتضى التنظيم ومهندسيه وخلمته ويعتمد على المحاضر المحررة منهم مالم يقيم
دليل بنفسها

مادة ١٤ - قيمة التعويضات المحكوم بها من القاضى تحصل كالجارى
فى مواد المخالفات

مادة ١٥ - المنازل التى يصير بناؤها أو تجديد بنائها فى المستقبل تسرى
على أربابها أحكام هذه اللائحة فى بحر الشهرين اللذين تؤهل فيهما تلك المحلات
بالسكان سواء سكنت كلها أو سكن جزء منها.

مخازن التبن والمواد القابلة للاشتعال

قرار صادر من محافظة مصر فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩١

مادة ١

جميع الاماكن المعدة لتخزين التبن والقش والقاب وباقى المواد
السهلة الاشتعال ينبغى أن تكون على بعد مسافة مائتى متر بالاقبل عن المساكن
والسكك الحديدية والطرق العمومية

مادة ٢
مادة ٣
مادة ٤
مادة ٥
مادة ٦
مادة ٧
مادة ٨
مادة ٩
مادة ١٠
مادة ١١
مادة ١٢
مادة ١٣
مادة ١٤
مادة ١٥
مادة ١٦
مادة ١٧
مادة ١٨
مادة ١٩
مادة ٢٠
مادة ٢١
مادة ٢٢
مادة ٢٣
مادة ٢٤
مادة ٢٥
مادة ٢٦
مادة ٢٧
مادة ٢٨
مادة ٢٩
مادة ٣٠
مادة ٣١
مادة ٣٢
مادة ٣٣
مادة ٣٤
مادة ٣٥
مادة ٣٦
مادة ٣٧
مادة ٣٨
مادة ٣٩
مادة ٤٠
مادة ٤١
مادة ٤٢
مادة ٤٣
مادة ٤٤
مادة ٤٥
مادة ٤٦
مادة ٤٧
مادة ٤٨
مادة ٤٩
مادة ٥٠
مادة ٥١
مادة ٥٢
مادة ٥٣
مادة ٥٤
مادة ٥٥
مادة ٥٦
مادة ٥٧
مادة ٥٨
مادة ٥٩
مادة ٦٠
مادة ٦١
مادة ٦٢
مادة ٦٣
مادة ٦٤
مادة ٦٥
مادة ٦٦
مادة ٦٧
مادة ٦٨
مادة ٦٩
مادة ٧٠
مادة ٧١
مادة ٧٢
مادة ٧٣
مادة ٧٤
مادة ٧٥
مادة ٧٦
مادة ٧٧
مادة ٧٨
مادة ٧٩
مادة ٨٠
مادة ٨١
مادة ٨٢
مادة ٨٣
مادة ٨٤
مادة ٨٥
مادة ٨٦
مادة ٨٧
مادة ٨٨
مادة ٨٩
مادة ٩٠
مادة ٩١
مادة ٩٢
مادة ٩٣
مادة ٩٤
مادة ٩٥
مادة ٩٦
مادة ٩٧
مادة ٩٨
مادة ٩٩
مادة ١٠٠

مادة ٢ - قد تجدد لأرباب الاماكن والمخازن التى من هذا القبيل الغير
المستوفاة للشروط المينة بالمادة السابقة ميعاد شهرين يتبدئ من تاريخ نشر هذا
القرار لنقل مخازنهم المذكورة لمواضع أخرى

مادة ٣ - كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من ٢٥ إلى فصل ٢
١٠٠ قرش صاغ وفي حالة امتناع مرتكب المخالفة عن نقل مخزنه فليولى أن مخازن المواد السريفة
يجرى نقله بمعرفته على مصاريف المخالف المذكور الاتهاب

قرار صادر من مديرية الشرقية في ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤
(الذي صار تعديله بمقتضى القرار الرقم ٣١ مارس سنة ١٨٩٥)
مادة ١ - (ذلك بمقتضى القرار الرقم ٣١ مارس سنة ١٨٩٥ كجائز) مخزن القش وفيه
مديرية الشرقية

المخازن المعدة لوضع القش والغاب والبتول والاشخاب وسائر المواد الأخرى
السريفة الاتهاب التي يخشى منها خطر الحريق يجب أن تكون على بعد
مائتي متر على الأقل من أماكن السكن وخطوط السكة الحديد

مادة ٢ - يحدد لأصحاب المخازن المذكورة التي لم تتوفر فيها الشروط
النصوص عليها في المادة السابقة ميعاد شهرين مضيان من تاريخ نشر هذا
القرار لنقل تلك المخازن

مادة ٣ - كل من خالف الأحكام المدونة بهذا القرار يعاقب بغرامة من ٢٥
قرشا إلى مائة قرش صاغ بناء على المحضر الذي يحرر بمعرفة الجهة صاحبة الشأن

قرار صادر من نظارة المالية في ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٩
مادة ١ - حيث ان حالة التجارة تستلزم إيجاد ساحل خاص لأنواع التبن والبوص
والحطب وأدوات الممارات كالجلبس والجير والطوب والبش وما أشبه ذلك
المحل الذي أعدته نظارة المالية بأثر النبي قبلي مصر القديمة
يصير اعتباره ساحلا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٠

مادة ٢ - جميع أنواع التبن والحطب والبوص وأدوات الممارات كالجلبس
والجير والطوب والبش وما أشبه ذلك يكون إيجادها بالمحلات التي أعدت لها
بالساحل المذكور وتصریفها يكون تحت مباشرة عمال الدخوليات

مادة ٣ - جميع المراكب التي ترد مشحونة بهذه الاصناف يجب مرصاها
بالساحل البادى نذكره دون غيره ومن خالف ذلك يجازى بدفع الغرامة
المنصوص عنها بقرار المجلس المخصوص رقم ٢٧ شعبان سنة ١٢٩٢

فصل ٢

الامارة في المديرية

الامارة على مصاريف الاهالى

قرار صادر من محافظة دمياط في ٢٩ مارس سنة ١٨٩٣

نمرة ٣١٢

مادة ١ - جميع سكان المدينة لازمون بتطبيق مصباح على كل باب
من أبواب منازلهم المطلة على الطريق العموى ويلزم اضاءة ذلك المصباح كل
ليلة من وقت غروب الشمس لحين طلوع الفجر

الامارة الممنوعة
في دمياط

مادة ٢ - كل من خالف ماتدبون بالمادة الاولى يعاقب بغرامة من خمسة
قروش الى ٢٥ قرشا صاغا

قرارات من جهات مختلفة

نمرة ٣١٣

الامارة في المديرية

نصها كالقرار السابق وهى تسرى على المدن والبلاد الآتى بيانها
وقد عين وقت الاضاءة وعند الاماكن التى يجوز اشتراكها فى المصايح
بقرارات بعض هذه الجهات وتوضح ذلك فيما يأتى

(مديرية قنا فى ٣ مايو سنة ١٨٩٣ ومعدل بقرار ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤)

اسنا وقوص ونقادة ونزلة وابورات أومننت ونزلة وابورات المطاعنة ودشنا
ونجح حادى وفرشوط وبهجورة وهو وأبومناع بحرى وأبومناع قبلى وفأوقبلى
والبلاص وقسط ودندره وبجاجة وأصفون المطاعنة وأرمنت الحيط

الاضياء تكون كل ليلة من بعد غروب الشمس بساعة الى قبل شروقها بساعة ماعدا
مدة تكامل القمر أى من ١٢ لغاية ١٨ من كل شهر من الشهور العربية
والسلطة المحلية أن ترخص لاصحاب منازل أو دكاكين أو ثلاثة لحد أربعة منازل أو دكاكين
متلاصقة بأارة فالوس واحد بالاشتراك وذلك اذا حصل اتفاق بينهم وتدون كتابه

مديرية الغربية في ٢٠ مايو سنة ١٨٠٨ و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧ و ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٣ - طنطا والمحلة الكبرى وسمند وزقي وكفر الزيات ودموق وقوة الأمانة في المديرية
وشربين وكفر الشيخ والسنبطة وطنطا

مديرية بنى سويف في ٢٥ مايو و ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ - بنى سويف وبيا

مديرية الجيزة في ٣١ مايو سنة ١٨٩٣ و ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠١ - الجيزة
وعزبة المناشي وانساب ووراق العرب ووراق الحضر وبشتيل واوسيم والمعتمدية
وبرك الخيام وكرامة

مديرية المنوفية في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣ - شين الكوم ومنوف العلاء وتلا
ومليج والبايجور وسرس الليانة

مديرية الدقهلية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ و ٥ يناير سنة ١٩٠٤ - المنصورة
وميت غمر والسجلاوين ومنية سمند وفارسكور وكنس والمنزلة والطرية
في الماراي تكون الاضائة من وقت غروب الشمس لحد الفجر ملحد أيام تكمل القمر
أى من يوم ١٢ لحد يوم ١٨ من النهور الهلالية
للسلطة المحلية أن ترخص لأصحاب كل منزلين أو ثلاثة بأارة فانوس واحد بالاشتركا
إذا حصل اتفاق فيما بينهم وتدون كتابه

مديرية المنيا في ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ و ٧ ديسمبر سنة ١٩٠١ المنيا ومعصرة سمالوط وسمالوط وقاوصنا وصفط الحمار وأبورقاص
وعزبة فأور يقة أبورقاص وبنى أحمد وتله والفشن وصفط العرقا وسلاقوس
ومغاغة وأبالوف وبنى مزار ومطاي وعزبة فأور يقة مطاي وبردوها وصفط
أبي جرج وعزبة فأور يقة الشيخ فضل والفكرية
والاضائة تكون في كل ليلة من الساعة واحدة عربي ليل حتى مطلع
الفجر وذلك في ليلى الظلام من اليوم الثامن عشر ليوم الثامن من الشهر
العربي التالى .

فصل ٢ مديرية القليوبية في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ - بنها وطوخ وقلوب وعزبة
الاراق في المديرية شلقان وشبرا الخيمة والحزانيه وشبين القناطر

مديرية البحيرة في مارس سنة ١٨٩٤ و ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٦ - دمنهور
وشبراخيت والمحمودية والتجيلة ورشيد والمعصرة

مديرية الفيوم في ٢٢ ابريل سنة ١٨٩٥ - الفيوم وسنورس وبنى عثمان
وأبو كسا وابشاواى والجهين وطهار وسنرو والعدوة
(ويجوز اشتراك منزلين أو ثلاثة بالاكتر في مصباح واحد)

مديرية أسيوط في ٥ يوليو سنة ١٨٩٥ و ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٩ و ٣٠ و ٢١
ابريل سنة ١٩٠١ - منفوط وملوى وأبنوب وأبو تيج وصدفا ومحطة ديروط
والقوصيه وبنى رزاح وسوالم أبنوب والروضه
(ويجوز اشتراك منزلين أو ثلاثة بالاكتر في مصباح واحد)

مديرية الشرقية في ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٧ و ٣١ أغسطس سنة ١٩٠١
و ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٣ - منيا القمح وبلبيس وهيا والابراهيميه وفاقوس
والقنايات وشلشليون وشبلنجي والعزريه وكفر صقر وأبي كبير وكفر أبي كبير
الاضياء تكون كل ليلة من بعد غروب الشمس بساعة الى قبل شروقها بساعة ماعدا
مدة تكامل القمر أى من ١٢ لغاية ١٨ من كل شهر من السهور الحلالية
والسلطة المحلية أن ترخص لاصحاب منزلين أو دكانين أو ثلاثة لجدارية منازل أو دكاكين
متلاصقة بإتارة نفوس واحد بالاشتراك وذلك اذا حصل اتفاق بينهم وتدون كتابة

مديرية جرجا في ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٩ - طما وطهطا وانجم وسوهاج فصل ٢
والمنشأة وجرجا والبيلينا والمراعة وجزيرة شنوبل الدخول في القسلافت
الاضاءة تكون في كل ليلة من الساعة واحد عربي ليلا الى الفجر

مديرية اصوان في ١٦ مارس سنة ١٩٠١ - ادفو ودراو
الاضاءة تكون كل ليلة من بعد غروب الشمس الى الفجر وذلك في ليالي
الظلام من ليلة ١٨ من كل شهر الى ليلة ١٢ من الشهر التالي من الشهور الهلالية
محافضة عموم القتال في ١ سبتمبر سنة ١٩٠١ - حتى العرب بمدينة الاسماعيليه

(الدخول في القسلافت)

قرار صادر من محافظة مصر في ٢٨ ابريل سنة ١٨٨٨
١٧ شعبان سنة ١٣٠٥
مادة ١ - لا يجوز لأحد سواء كان من الأهالي أو الاجانب الدخول
في قسلافت العساكر في أى نقطة كان الا برخصة خصوصية تعطى من ضابط
العساكر الموجودين في القسلافت المرغوب الدخول فيه
مادة ٣ - من خالف نص المادة السابقة يجازى بدفع غرامة مقدارها
من خمسة قروش الى مائة قرش وبالحبس من يوم الى ثمانية أيام

قرار من محافظة اسكندرية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٨٨
(كنص القرار السابق)

مادة ٣١٥
منع الدخول في
قسلافت العساكر
في الاسكندرية

فصل ٢
الزريبات الموالي

نمرة ٣١٦

أقلمة الزريبات
فعمدية جرجا

(الزريبات أثناء ربيع الموالي)

قرار صادر من مديرية جرجا في ٧ يوليو سنة ١٨٩٥

حيث ان أهالي هذه المديرية قد اعتادوا في زمن ربيع الموالي على ترك منازلهم والخروج بالمواشي وبالأمته الى المربي ليقبوا زريبات يعملونها من البوص بالأراضي المتزرع بها البرسيم هم ومواشيهم وأمتعتهم وحيث أن تفرق الزريبات وتباعدها عن بعضها يجعلها عرضة لسطو اللصوص عليها وحيث أنه لصياتها بقدر الامكان من هذه السطوات يجب أن يكون بعضها على مقربة من البعض الآخر

فبعد الاطلاع على المادة ٣٥١ من قانون العقوبات للمحاكم الاهلية
مادة ١ - يجب على عمد ومشايخ كل بلد انتخاب النقط اللازمة لاقامة الزريبات بأراضي الزراعة ببلادهم
مادة ٢ - لا يجوز أن يوجد بكل نقطة أقل من عشر زراي
مادة ٣ - يخرج أصحاب الزريبات مواشيهم في يوم واحد يحدده العمدة
مادة ٤ - على العمدة أن يباشر تعيين الخفر الكفاية من طرف أرباب الزراي ومن ضمن الرجال الموجودين فيها
مادة ٥ - يجوز للمديرية في حالات استثنائية التصريح بإنشاء زراي منفردة بحيث ان أربابها يعينون لها الخفر الكفاية

مادة ٦ - كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا وينقل الزريبة الى النقطة المعينة لوضع الزراي

وإذا تأخر المخالف في ذلك فالعمدة ازالها على نفقة المخالف

مادة ٧ - يسرى مفعول هذه اللائحة بجميع أنحاء مديرية جرجا بعد نشرها بالجريدة الرسمية بعشرة أيام

فصل ٢
أعمال اليانصيب

قرار صادر من مديرية أسبوط في ٢٧ يوليو سنة ١٨٩٥
(ونشر في ٧ أغسطس سنة ١٨٩٥ كنص القرار نمرة ٣١٦)

نمرة ٣١٧
الزيارات في مديرية
أسبوط

القرار الصادر من مديرية قنـا

(ونشر في ٣ فبراير سنة ١٩٠٢ كنص القرار نمرة ٣١٦)

نمرة ٣١٨
الزيارات في مديرية قنـا

القرار الصادر من مديرية المنيا في ٤ مارس سنة ١٩٠٣
(كنص القرار نمرة ٣١٦)

نمرة ٣١٩
الزيارات في مديرية
المنيا

(أعمال اليانصيب)

قانون في ٧ مارس سنة ٩٠٥

نمرة ٣٢٠
أعمال اليانصيب الغير
ممنوعة

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ
٣١ يناير سنة ١٩٠٥ الصادر طبقا للأمر العالي الرقم ٢١ يناير سنة ١٨٨٩

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ - لا يجوز لأحدنا أن يعمل بغير رخصة من الحكومة عملا من
الاعمال الآتية

(أولا) - التجول بأوراق اليانصيب (الغورية) وبيعها أو عرضها للبيع
أو توزيعها في المحلات العمومية

(ثانيا) - التجول بحيوانات ميتة أو حية أو أى شئ من الاشياء الاخرى
مع عرضها على الجمهور بصفة يانصيب

(ثالثا) - التعريف بوجود يانصيب أو تسهيل تصريف أوراقه باعلانات
منشورة أو ملصوقة أو بلحدى طرق العرض أو بغير ذلك من وسائل النشر

مادة ٣ - يعتبر من أعمال اليانصيب كل عمل يطرح على الناس بأى
اسم كان ويكون الربح فيه موكولا للمدقة دون سواها

فصل ٢

الرقق بالحيوانات

ولا تعتبر من هذا القليل السندات المالية ذات الأرباح باليانصيب المأذون بها بصفة خصوصية من الحكومة المصرية أو من حكومة أجنبية يكون قد حصل إصدار هذه السندات بمقتضى قوانينها ولكن بيع مجرد البخت في سحب هذه السندات يدخل تحت حكم المنع المنصوص عليه في المادة الأولى

ان أحكام الامر العالى الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٠٥ تشمل جميع أعمال اليانصيب (الوتره) بدون استثناء سواء كانت بقصد عمارة أو لصد خيري أو غير ذلك ولا تعتبر السندات المالية من أعمال اليانصيب ولكن يدخل تحت حكم النعم المذكور بيع أوراق البخت المتعاقبة لها (منشور الداخلية نمرة ٤٩ رقم ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥)

مادة ٣ - كل من يخالف أحكام المادة الأولى يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ

وفي حالة صدور الحكم مرة ثانية يجوز للقاضي أن يحكم فوق الغرامة بعقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا وتصادر الأوراق والأشياء التي استعملت في المخالفة

عدم الترخيص المنصوص منه في الفقرة ٢ من المادة الأولى - يشمل الباعه السريعه الذين يعرضون بطريق اليانصيب بالطرق والمحال العمومية فأكهة أو طيور أو أسمسا أو أى بضاعة ما

رخص اليانصيب تعطى من نظارة الداخلية دون غيرها - منشور نمرة ٤٩ رقم ٢٦ مارس سنة ١٩٠٥

مادة ٤ يسرى العمل بأمرنا هنا بعد نشره بالجوينة الرسمية بثلاثين يوما

مادة ٥ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هنا كل منهما فيما يخصه

(الرقق بالحيوانات)

الامر العالى الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥

(١٣ جادى الثانى سنة ١٣١٣)

نمرة ٣٢١

معالجة

الحيوانات المريضة

مادة ١ - اذا دعت الاحوال المنصوص عليها في الفقرة السادسة من المادة ٢٤٢ وفي الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٧ من قانون العقوبات الاهلى لراحة ومعالجة احدى الدواب وجب على رجال البوليس الذين يعاينون حصول

هذه المخالفة في إحدى المدن التي يوجد بها جمعية للرفق بالحيوان معتبرة لدى الحكومة ان يقودوا الدابة الى مستشفى الجمعية المذكورة للكشف عليها بعمرة الرفق بالحيوانات حكيم بيطرى معتمد لدى الحكومة

فأذا رأى الحكيم البيطرى ضرورة الراحة والمعالجة للدابة فتعالج في المستشفى على مصاريف صاحبها حسب تعريفه تقررها نظارة الداخلية أما اذا أثبت صاحبها حالة فقره فتكون نفقة معالجتها على الجمعية

مادة ٣ - اذا لم يدفع صاحب الدابة مصروف معالجتها مع عدم اثبات حالة فقره فيجوز للجمعية أن تشغل الدابة لحين سداد المصاريف بأكلها ويجوز لها أيضا بيعها بالطرق الادارية بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ الانذار الذي ترسله لصاحبها وعليها أن ترده اليه مازاد من الثمن وفي حال عدم كفاية الثمن للمصاريف لا يرجع عليه بشئ فإذا كانت الدابة غير صالحة لأي عمل جاز اعدامها بناء على شهادة تعطى من حكيم بيطرى في خدمة الحكومة

ولا يجوز بيع أو اعدام الدابة الا بعد ترخيص محافظ مصر أو الاسكندرية بذلك بناء على طلب يقدمه رئيس الجمعية أو وكيله تتين فيه الاسباب ورفق به المستندات وخصوصا ما يستدل منه على انذار صاحب الدابة في حالة طلب البيع وشهادة الحكيم البيطرى في حالة الاعدام

وللمحافظ الحق في كل حال بأن يسمع مقبلا أقوال صاحب الدابة اذا رأى لزوما لذلك

الامر العالي الصادر في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٧

بطل المحاظر أو المدير السكنتية في دائرته جمعية رفق بالحيوانات معتبة لدى الحكومة الترخيص المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من أمرنا الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ فيما يخص بيع أو اعدام حيوان مع مراعاة الاجراءات المتوخى فيها في المادة المذكورة

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٦ يناير سنة ١٨٩٦

بناء على طلب سعادة محافظ مصر بصفتة رئيسا للجنة العاملة لجمعية الرفق بالحيوانات بالقاهرة قد قرر وطوقتلوا نظر الداخلية اعتماد الجمعية المذكورة لدى الحكومة طبقا للمادة الاولى من الامر العالي الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن الحيوانات المريضة

نمرة ٣٢٢
جمعية الرفق بالحيوانات
بالقاهرة

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٦ (كنص القرار السابق وهو عن جمعية الرفق بالحيوانات في مدينة بورسعيد)	فصل ٢ الرفق بالحيوانات نمرة ٣٢٣ بورسعيد
القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٠ يوليو سنة ١٨٩٧ (كنص القرار نمرة ٣٢٢ وهو عن جمعية الرفق بالحيوانات في مدينة السويس)	نمرة ٣٢٤ بالسويس
القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ (كنص القرار نمرة ٣٢٢ وهو عن جمعية الرفق بالحيوانات في مدينة الاسكندرية)	نمرة ٣٢٥ بالاسكندرية
القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٠ ابريل سنة ١٨٩٩ جمعية الرفق بالحيوانات المشكلة بالقاهرة تعتمد أعمالها في دائرة مديرية الجيزة أيضا	نمرة ٣٢٦ بمديرية الجيزة
القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٥ فبراير سنة ١٩٠٠ جمعية الرفق بالحيوانات المشكلة بالقاهرة تعتمد أعمالها في دائرة مديرية القليوبية أيضا .	نمرة ٤٢٧ بمديرية القليوبية
القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٦ فبراير سنة ١٩٠٢ يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل بيندر الاقصر لجمعية الرفق بالحيوانات الموجودة بالقاهرة	نمرة ٣٢٨ بالاقصر
القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٦ مارس سنة ١٩٠٣ يعتمد لدى الحكومة الفرع الذى تشكل بيندر اصوان لجمعية الرفق بالحيوانات الموجودة بالقاهرة	نمرة ٣٢٩ بالاصوان

فصل ٢
الرقق بالحيوانات

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٠٣
يعتمد لدى الحكومة الفرع الذي تشكل بيندر الرقاقين لجمعية الرقق
بالحيوانات الموجودة بالقاهرة

نمرة ٣٣١
بالمنصورة

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٤
يعتمد لدى الحكومة الفرع الذي تشكل بيندر المنصورة لجمعية الرقق
بالحيوانات الموجودة بالقاهرة

نمرة ٣٣٢
بمديرية أسبوط

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٢ مايو سنة ١٩٠٤
يعتمد لدى الحكومة الفرع الذي تشكل بأسبوط لجمعية الرقق بالحيوانات
وتشمل أعماله دائرة مديرية أسبوط جميعها

نمرة ٣٣٣
بطنطا

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٩ أغسطس سنة ١٩٠٤
يعتمد لدى الحكومة الفرع الذي تشكل بمدينة طنطا لجمعية الرقق بالحيوانات
الموجودة بالقاهرة

نمرة ٣٣٤
بمديرية الفيوم

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥
يعتمد لدى الحكومة الفرع الذي تشكل بمدينة الفيوم لجمعية الرقق بالحيوانات
وتشمل أعماله دائرة مديرية الفيوم جميعها

نمرة ٣٣٥
بمديرية المنيا

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٧ مارس سنة ١٩٠٥
يعتمد لدى الحكومة الفرع الذي تشكل بيندر المنيا لجمعية الرقق بالحيوانات
وتشمل أعماله دائرة مديرية المنيا جميعها

نمرة ٣٣٥ مكرره
بمديرية جرجا

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٥
يعتمد لدى الحكومة الفرع الذي تشكل بيندر جرجا لجمعية الرقق بالحيوانات
وتشمل أعماله دائرة مديرية جرجا

القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على المادة الاولى من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بشأن الرقق بالحيوانات

نمرة ٣٣٦

قرار الداخلية بشأن
مصاريف المعالجة
والتنظيف

مادة ١ - (تعلمت بمقتضى القرار الصادر من الداخلية في ٢٥ ابريل سنة ١٩٠٦)
تعريف مصاريف معالجة الحيوانات التي تؤثر بها المستشفيات جمعيات
الرقق بالحيوانات في كافة جهات القطر المصرى تكون كما يأتي :-

٦٠ عن كل رأس من أنواع الخيول والبغال والجمال والمواشى في اليوم
الواحد (٢٤ ساعة)

٣٠ عن كل رأس من نوع الجير في اليوم الواحد (٢٤ ساعة)

مادة ٢ - مصاريف التطبيق (تركيب النعال) للدواب بالمستشفيات
المذكورة تكون على الأكثر ١٢ قرشا لكل رأس من نوعي الخيل والبغال
و ٨ قروش لكل رأس من نوع الجير

مادة ٣ - تلتى أحكام القرارات السابقة المختصة بتعريفات مصاريف
المعالجة والتطبيق

الأمر العالى الصادر في ٥ يونيو سنة ١٩٠٢

نمرة ٣٣٧

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لدى محكمة الاستئناف المختلطة

مقومة استعمال
القنوة مع الحيوانات

الصادر طبقا للأمر العالى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

مادة ١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سبعة أيام أو يدفع غرامة لا تتجاوز
مائة قرش

(أولا) - من أتعب بنفسه أو بواسطة غيره دابة من الدواب المعدة للعمل
أو الجتر أو الركوب بالأحبال الزائدة في الثقل عن حد الطاقة أو استخدم
بنفسه أو بواسطة غيره بهائم مصابة بأمراض أو جروح أو عاهات تجعلها غير
قادرة على العمل

(ثانيا) - من حبس أو قيد سواء بنفسه أو بواسطة غيره حيوانا أو كان في عهده حيوان محبوس أو مقيد فعليه بغير موجب بأن أهمل في أداء ما يلزمه من الغذاء أو الماء أو الهواء أو الأيواء

(ثالثا) - من استعمل سوء المعاملة أو القسوة مع الحيوانات المنزلية أو المستأنسة (رابعا) - من أجرى مناطحة الخردة أو مناقرة الديوك وغيرها من الحيوانات المنزلية أو وافق مع غيره على إجراء ذلك

(خامسا) - من عذب حيوانا من الحيوانات الوحشية أو الغير مستأنسة التي تكون فقدت حرمتها أو استعمل معه بغير لزوم وسائل القسوة لقتله مادة ٢ - كل ما كان مخالفا لأمرنا هذا يعدّ لاغيا

مادة ٣ - يعمل بموجب أمرنا هذا بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشرة يوما

مادة ٤ - على ناظر الحفافية تنفيذ أمرنا هذا

نقرة ٣٣٨
منع وضع الاحطاب
وقيرها في سطوح
النازل

(وضع المواد القابلة للاشتعال على سطوح المنازل)

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٣٠ يونيو سنة ١٨٩٥

مادة ١ - ممنوع منعاً كلياً وضع حطب القطن والذرة والقصب أو الحصر البالية أو الصناديق والبراميل القوارغ أو ما شاكل ذلك على سطوح المنازل

مادة ٢ - كل من خالف نص المادة الأولى يعاقب بغرامة من خمسة وعشرين قرشا إلى مائة قرش

مادة ٣ - يصير العمل بمقتضى هذا القرار في جميع المدن والبلدات وفي البلاد الكبيرة التي يعينها المحافظ والمدير بقرار خصوصي بنشر بالجريدة الرسمية (١) ويسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

(١) لتقديم إيقاف العمل بهذا القرار في البلاد الكبيرة التي صيغها المدير باتوك بناء على تعليمات صدرت له من المصلحة في ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧

(التكف)ف

فصل ٢
التكف

قرار صادر من تطارة الداخلية في ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧
بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة
بتاريخ ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧

نمرة ٣٣٩
التكف

مادة ١ - ممنوع التكف في الاماكن العمومية الكائنة بالجهات التي
يعينها كل مدير أو محافظ في دائرة اختصاصه بقرار يصدر منه عن ذلك

مادة ٢ - من يخالف نص المادة الاولى من هذا القرار يعاقب بدفع
غرامة من خمسين قرشا الى مائة قرش ولبليس من ثلاثة أيام الى أسبوع ويجوز
قبول الظروف المخففة للعقوبة

مادة ٣ - يسرى مفعول هذا القرار في الجهات التي تعين كذا ذكر بالمادة
الاولى بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشر قرار المدير أو المحافظ الخاص
بذلك في الجريدة الرسمية

قرار صادر من مديرية قناني ٧ أغسطس سنة ١٨٩٧

نمرة ٣٤٠

مادة ١ - يجري العمل بقرار تطارة الداخلية الرقم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧
في الجهات المذكورة بهذا

التكف بديرية قننا

(أولا) - بناحية دندره في الاماكن العمومية الآتي بيانها

(١) بربة دندره

(٢) محل مرعى وابورات السواحين

(ثانيا) - بقنا في محطة مرعى الواورات بموردة البحر

(ثالثا) - بالأقصر في الاماكن العمومية الآتي بيانها

(١) بربة الأقصر

(٢) لوكانات الأقصر والكرك وكالتوفيقية

(٣) محطات مرعى الواورات

- (رابعة) - بالكركن بجهة برية طيبة
 (خامسة) - بالقرنة في الاماكن الآتى ببيانها
 (١) جهة باب الملوئ
 (٢) مدينة آبو
 (سادسة) - باسنا بمحطة مرسى الواپورات وبربة اسنا
 (سابعة) - بدشنا بمحطة مرسى الواپورات
 (ثامنة) - بنجع جادى في الاماكن العمومية الآتى ببيانها
 (١) ذابريقات السكر تعلق البرنس احد باشا كمال وشركة سوارس
 (٢) محطة السكة الحديد ومحطة كول
 (تاسعة) - قوص بمحطة مرسى الواپورات
 مادة ٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

قرار صادر من مديرية قنا في ١٥ أغسطس سنة ١٩٠٣
 لايسوغ التكفف في بندر الاقصر بجميع أنحائه
 نمرة ٣٤١
 التكفف ببندر الاقصر

قرار صادر من مديرية البحيرة في ١٩ أغسطس سنة ١٨٩٧
 مادة ١ - يجرى العمل بقرار نظارة الماخطة الرقيم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧
 التكفف بمديرية البحيرة
 في الجهات المذكورة بهذا وهي
 (أولا) - بندر البحيرة في الاماكن العمومية الآتى ببيانها وهي
 (١) الشارع الموصل من الكوبرى الاعلى الى بندر البحيرة وميادين حديقة
 الحيوانات والمتحف وشارع سراى البرنس
 (٢) الشارع الكائن على شاطئ النيل والميادين العمومية بالبندر
 (ثانيا) - بجهة بولاق البكرور بالشارع الموصل من الكوبرى الاعلى
 الى المحطة

فصل ٢
التكثف

- (ثالثاً) - شارع الاهرام من السجين الاسود الى الاهرام
(رابعاً) - محطة البدرشين والشارع الموصل منها الى اهرام صفاره
(خامساً) - منشأة البكارى بالجسر العموى المجاور للاهرام
(سادساً) - بجهة كبداسة بالطريق العموى المجاور للاهرام والجسر القريب
من المنشية
(سابعاً) - محطة عزبة المنانى
(ثامناً) - محطة مزغونة
(تاسعاً) - محطة العياط
(عاشرًا) - محطة كفر عمار
(حادى عشر) - محطة الرقة

نمرة ٣٤٣
التكثف بالبلينا

- قرار صادر من مديرية جرجا فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٩٧
مادة ١ - يجرى العمل بقرار نظارة الداخلية الرقم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧
بالبلينا فى الاماكن العمومية الآتى بيانها
(١) شارع جسر البحر الاعظم من وابور قومبانية المياه بالبلينا لحد وابور
الطحين تعلق عبد الشهيد بك بطرس
(٢) شارع وسط البلد من وابور طحين عبد الشهيد بك بطرس ومازا
بالسويقة لحد مركز البوليس
(٣) الشارع العموى المبتدى من جسر البحر الاعظم ومازا غرب البلد لحد
وصوله بمركز البوليس
(٤) الشارع الموصل من المحطة لحد مقابلته بالشارع الغربى
(٥) بشارع موصل من مصلحة أبوستيت الكاتبة غربى المحطة بأراضى
الحجر والمفش ويتقابل بالشارع العموى غرب البلد

فصل ٢
التكثف

نمرة ٣٤٤
التكثف بمدينة
اسكندرية

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٧

مادة ١ - يجرى العمل بقرار نظارة الداخلية الرقم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ في الجهات الآتية بيانها وهي

محطة اسكندرية ومحطات سكة حديد الرمل	سوق بلوسن بلشا شارع البورصة القديمة » الرمل (الى المحطة) » بولاناكي ورفاقه شارع السبع بنت (الى بورصة ميناء البصل) الارض صفر شارع باب شرق سكة ترعة الرمل (الى سان استقافو)	شارع رأس التين » الضبطية القشبية شارع شريف بلشا » قفيق » جامع الطرابزين (من سوق ابراهيم الى شارع المتولي) شارع البوستة » التلغراف الانكليزي
--	--	---

مادة ٢ - يلغى قرار المحافظة الصادر عن هذا الشأن ومندرج بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٨٩٧ نمرة ٤١

مادة ٣ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

نمرة ٣٤٥
التكثف بمدينة
القاهرة

قرار صادر من محافظة مصر في ٣ يناير سنة ١٨٩٨

مادة ١ - يجرى العمل بقرار نظارة الداخلية الرقم ٢١ يونيو سنة ١٨٩٧ في الجهات الآتية بيانها وهي (١)

(قسم عابدين)

شارع القلي	شارع عبد الهادي	شارع عبد العزيز
» الحوياتي	» الشيخ حمزة	» عابدين
» منصور	» حمزة	» قصر النيل
» فهمي	» البستان	» المتاح
» كوكه	» مصر القديمة	» الساحه
» عماد الدين والكليسه	» الشيخ ريحان	» الكوبري

(١) في اتعاظم هذا المكتب حدثت هذه الجهات بقرار من المحافظة مبدوق ٥ مارس سنة ١٩٠٧

(تابع) قسم عابدين

شارع قصر البوابة	شارع جامع عابدين	شارع نصره
» جامع شركس	» الخلق	» القنواوين
» احمد علي	» رجة التين	» باب الخلق وسيدى
ميدان قصر النيل	» الصنافرى	حسن الأكبر
كوبرى قصر النيل	» مشهر	ميدان عابدين
الجزيرة جميعها	» معروف	ميدان الأزهار
الكوبرى الأسمى	» قسلاق قصر النيل	» كوبرى قصر النيل
	» الشيخ يوسف	شارع الجزيرة

(قسم الأزيكية)

شارع كامل بلشا	شارع أولاد منان	شارع التوفيقه والحوارى
» أزيك	» باب الحديد	النابغة اليه
» الحارات	» القيسى	» بولاق
» المدابغ	» القبالة البرانية	» وجه البركة
» المغرنى	» القبالة الجوانية	» حارة النصارى
» ترعة الاماميلية	» الطاهر	» كلوتيتك

(قسم الموسيقى)

سوق الخضار القديم والشوارع	شارع الجوهرى	شارع الموسيقى
المجاورة اليه	» الصبلى	» العتبة الخضرا
سوق الخضار الجديد والشوارع	» أزيك	» البوسنة القديمة
المجاورة اليه	» طاهر	» الأوبرا
سوق التربة والشوارع المجاورة	» البواكى	» محمد على
اليه	» جدينة الأزيكية	» عبد العزيز
	ميدان العتبة الخضرا	» الروبى

(قسم درب الاحمر)

شارع محمد على الجزء التابع	شارع درب الحليمز من أوله	شارع القرية
للقسم من ميدان باب	لقاية قنطرة ستقر الجهة	» الخيمه
الخلق لقاية الخيمه	النابغة للقس	» قسمة رموان
» منصور بلشا	» المدابغ القديمة	» تحت الربيع

فصل ٢
التكثف

(تابع) قسم الدرب الأحمر

شارع جامع البنات	شارع الأشرافيه	شارع الحكيمين
» بين التهدين	» المنصدين	تبليطة التنويه
» درب سعاده	» القحطمين	شارع الشوايين
» ميدان باب الخلق	» الغوريه	» العقادين
» جوش الشرقاوى	» الأشرقيه	» سريقة مصفود
» الدرب الأحمر	» الصنادقيه	» حوش قدم
» التبتاه	» سوق السلاح	» المؤيد
» سوق العصر القديم	» الجزاوى الكبير والصغير	» الناديه
» السروجيه	» حرم التلات	» مختار بنسا
» الخليلج المرخم	» الحبابيه	» الست صفيه
» السكره	» الشوارع المستقبه بأرض جثينه	» الحليبه

(قسم باب الشعريه)

شارع الوسمه	شارع الجامع الأحمر	شارع عبد المجيد مهدى
» درب مصطفى	» سوق الزلط	» السكره
» الرمل	» الطنبلى	» القنطوشى
» باب الشعريه والبدر اوى	» القمحله الجوزانيه	» المنى
» باب البصر	» سوق الجرايه	» الزعفرانى
» القوطيه والروبيى	» واپور الطحين	» النهاوى
		» درب البزازده

(قسم السبته زينب)

شارع خيرت	شارع مصر القديمه	شارع الانشا
ميدان السيده	» الطرقة القري	» المناخيه
شارع درب الجماهيم	» المالبه	» الشوارع المحاوره لاندان الانترنج
» البوديه ودرب الجميز	» الدواوين الجزء التى يخصه	شارع قم الخلاج
» مرسته لغاية الصليه	ميدان المالبه	» التامريه
» المبتديان	شارع الكوى	» البنه

(قسم ولاق)

شارع أبو العلا	شارع الساحل	شارع السبتيه
» العنل	» الرمله	

فصل ٢
التكثف

(قسم الخليفة)

شارع الاملين	شارع المضر	شارع نور التلام
» السيوفه	» الصليه	الحليه
» مجد على	ميدان مجد على	شارع القلمه
(قسم الوالي)		

شارع الطاهر	شارع البوليصون واسبتالية	القبه
» العباسيه	الميش المصري بالطوبيعيه	الزيتون
» التنداره	» قشلافت الجيش المصري	المطريه
» القمه لثاية المطريه	بالعباسيه	
» العادلى		
(قسم الجعليه)		

شارع السمكه الجديده	شارع الجوهر جيه والخرديجيه	شارع الحسينيه والحوارى
» خان الخليل بأجمه	والصالحين	النازلة عليه
	» بين الصوريين	
(قسم شبرا)		

شارع شبرا العموي	المتجرى	
قصوره الشوام	خزيره بدران	
	(مدينة حلوان)	

جميع شوارع المدينه

مادة ٢ - القراران الصادران من المحافظه عن هذا الشأن بتاريخ
٥ نوفمبر سنة ١٨٩١ يعتبران لاغنيين

قرار صادر من محافظه عموم القنال في ١٩ اكتوبر سنة ١٩٠١

يجرى العمل بقرار تطاره الداخليه الرقم ٢١ بؤنيه سنة ١٨٩٧ في الجهات
الآتى بيانها وهى

بمزم ٣٤٦

التكثف عندئذ
بوسمبيلو الاشماليه

(قسم الافريج)

شارع فرانسواه جوزيف	شارع رئيس	شارع دوليس
» مقيس	» قرمون	» الفجله
» السلطان عثمان	» اسماعيل	» التجاره
» القسطنطينيه	» قوله	» سعيد

فصل ٢
التكف

تابع (قسم الاقرب)

شارع ديباط	شارع السلام	شارع السورس
» أوجينا	» المأمون	» المحروسه
» طولون	» حوان	ميدان دى لسبس
» السلطان مراد	» النيل	

(قسم العرب بيور سعيد)

شارع الجامع التوفيقى
» عبد العزيز

(مدينة الاسماعيليه)

(مدينة الاسماعيليه)	محطتا الحكومة والقومية	ميدان شلمبولون
شارع تجريلي من السراى لغاية	شارع جيتار لغاية الاسكة	الكريه
شارع جيتار	» محمد على	شارع مكه بالعرب القديمه

نمرة ٣٤٧
التكف
في مديرية امصوان

قرار صادر من مديرية اصوان في ٢٤ اغسطس سنة ١٩٠٣

لايسوغ التكف في الأماكن الآتية :

(أولاً) - مركز اصوان

بندر اصوان

(١) شارع البحر الموصل من محطة السكة الحديد الى كنيسة الكاثوليك

من الجهة البحرية الى لوكانة كتركت وما يجاورها من الجهات
الاربعة

(٢) الشارع الموصل من الشيخ محمود مارا بالقصرية ومنتها بسوق الخارص

(٣) الطريق الموصل من اصوان للقران ويجوانب القران

(٤) محطة الشلال وجزيرة فيه (قصر أنس الوجود)

فاحصة دداو

موردة البحر والطريق الموصل منها المعبد كوم امبو وما يجاورها من الجهات الأربع

(ثانيا) - مركز ادفو

بندر ادفو

موردة البحر والطريق الموصل منها الى بركة ادفو وما يجاورها من الجهات الأربع
(ثالثا) - مركز الدر

(١) ناحية دكة

موردة البحر والطريق الموصل منها الى المعبد وما يجاورها من الجهات الأربع

(٢) ناحية فريق

محطة أبي سنبل والطريق الموصل منها الى المعبد وما يجاورها من الجهات الأربع

(٣) ناحية نجع العسيران

من ابتداء موردة البحر المعروفة بموردة كروسكو الكائنة تحت النجع
المذكور لغاية جبل أبي فري الموجودة فوقه الطابية

يلغى القرار الصادر من محافظة اصوان في ٣ أغسطس سنة ١٨٩٧
(٤ ربيع أول سنة ١٣١٥)

قرارصا - من مديرية أسيوط في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣

نمرة ٣٤٨

التكف مديرية
أسيوط

١ - ممنوع التكف بمدينة أسيوط بالنقط الآتي بيانها
شارع الحمرا
ميدان المحطة
شارع المديرية
المجدوب
شارع العديله لحد تقاطع الجبل غرب أسيوط
» الخضرية
» شكرى
» توفيق

٢ - القرار الصادر من المديرية في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٢ صار الغاؤه

(الاشياء والحيوانات الضائعة)

الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨

فصل ٢
الاشياء الضائعة

نمرة ٣٤٩

رد الاشياء والحيوانات
الضائعة

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠ مايو سنة ٩٨ طبقا للمادة الثانية من الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ (٢٩ جلدى الاولى سنة ١٣٠٦) وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة ١ - كل من يعثر على شئ أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده الى صاحبه في الحال يجب عليه أن يسلمه أو أن يبلغ عنه الى أقرب نقطة لبوليس في المدن أو الى العهد في القرى

ويجب اجراء التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في المدن وثمانية أيام في القرى ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها الى مائة قرش وبضاياع حقه في المكافأة المنصوص عنها في المادة الثالثة

فاذا كان جنس الشئ أو الحيوان مصحوبا بنية امتلاكه بطريق الغش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لثل هذه الحالة ولا يبقى هناك وجه للعامة على المخالفة

مادة ٢ - اذا لم يطلب المالك الشئ الضائع في ظرف سنة أو الحيوان المفقود في مدة عشرة أيام فيباع الشئ أو الحيوان بمعركة الادارة بالمراد العموى واذا كان الشئ قابلا للتلف قبل مضي ميعاد السنة يجوز بيعه في ميعاد أقصر يحدده المحافظ أو المدير على حسب الاحوال

مادة ٣ - كل شخص يسلم للأمورى الحكومة الشئ أو الحيوان الضائع يكون له حق في مكافأة قدرها عشر القيمة وفي حالة استرداد المالك الشئ الضائع يكون ملازما بدفع قيمة المكافأة بحسب تقدير الادارة

مادة ٤ - ثمن الشئ أو الحيوان المباع يبقى محفوظا على ذمة المالك مدة ثلاث سنوات وفي حالة الطلب يلزم تسليمه اليه بعد خصم مصاريف الحفظ والبيع وقيمة المكافأة المدفوعة لمن عثر على الشئ أو الحيوان

فصل ٢
الاشياء الضائعة
مادة ٥ - بعد مضي ميعاد الثلاث سنوات من تاريخ البيع يضاف
باقى الثمن بجانب الجزية

مادة ٦ - يصدر قرار ادارى ببيان تفصيلات العمل بموجب أمرنا هذا
وخصوصا فيما يتعلق بنشر كشف بالاشياء والحيوانات التى صار تسليمها لجهات
الحكومة وبالأعلان عن بيعها

مادة ٧ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا

قرار صادر من نظارة الداخلية فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٩٨

نمرة ٣٥٠
لائحة بشأن الاشياء
الضائعة

مادة ١ - يجب على كل مأمور مركز أو ضابط أو رئيس نقطة بوليس
فى المدن والأقاليم أن يحرر محضرا بما يودع لديه من الاشياء أو الحيوانات
الضائعة التى يحصل العثور عليها
ويبين فى المحضر المذكور

(أولاً) - أوصاف الشئ أو الحيوان

(ثانياً) - اسم ولقب وصناعة وبلد المودع الاصلية ومحل اقامته

(ثالثاً) - أقوال المودع فيما يختص بالمحل والوقت والظروف التى حصل
العثور فيها على الشئ أو الحيوان وإذا حصل الايداع المذكور لدى المدة
فيكتفى بذكر هذه البيانات فى دفتره ثم يرسل الشئ المودع الى مأمور المركز
النابع هو اليه مع الدقة والمأمور يحرر المحضر اللازم بذلك

وإذا كان المودع حيوانا فعلى المدة حفظه للأجراء حسبما تقتضيه المادة
الخامسة مع ارسال الدقة للمركز لتحرير المحضر بمقتضاها

ويجب الايضاح عن المحاضر المذكورة فى الدقة نمرة ١٤ وارسالها مع الشئ
المودع للإديرية فى الأقاليم وللمكدارى البوليس فى مدينتى مصر واسكندرية
ومحافظة عموم القنال والمحافظين فى المدن الأخرى ويكون الايضاح بهذا العبارة

(قد حصل العثور على «اسم الشيء» وإيداعه بمعرفة «اسم المودع» الذي صناعته..... القاطن ب..... المولود في..... وقد تحور المحضر اللازم وأرسل مع «اسم الشيء» الى في.....)
مادة ٣ - ينشأ في كل مديرية وفي كل محافظة دفتر تقيد فيه المحاضر المذكورة ويوضع على كل شئ ورقة يبين فيها غرة قيد المحضر المختص به ويقسم الدفتر المذكور الى أربعة أقسام يخصص كل واحد منها الى أحد الأنواع الأربعة الآتية

(أولاً) - المصوغات والأشياء ذات القيمة ويشمل هذا النوع جميع أصناف الحلى والمجوهرات وتقليدها وكذا الأوراق ذات القيمة والنقود

(ثانياً) - الملابس وتشمل جميع أنواع الملابس البيضاء وغيرها والاحذية وملبوس الرأس وجميع المنسوجات على العموم
(ثالثاً) - الأشياء المتنوعة وتشمل جميع الأصناف التي لم تذكر في النوعين السابقين

(رابعاً) - الحيوانات

مادة ٣ - اذا كان الشيء المودع هو صندوق أو علبة أو مثل ذلك مما يكون مغلقاً بفعل فعلي العملة أو رئيس النقطة وضع الاختام عليه وإرساله مباشرة الى المركز مع المحضر أو الدفتر وهناك يفتح الصندوق أو العلبة بحضور المودع ويصير جرد مشتملته وقيلدها بالمحضر

مادة ٤ - يصير تمين الأشياء أو الحيوانات في المديرية والمحافظات الثانوية بمعرفة الموظفين الذين يعينهم المحافظ أو المدير ذلك وفي المدن الكبيرة بمعرفة أحد الموظفين أو ضابط يعينه حكمدار البوليس وللوظف أو الضابط أن يستعين بأهل الخبرة اذا اقتضى الحال ذلك وعليه بيان قيمة التمين في ذيل المحضر المختص بالشيء أو الحيوان كما أنه ينبغي له في الجهات التي بها جاشعيه أن يدعوهم للاشتراك معه في هذا العمل والمديرون والمحافظون وحكمدارو البوليس هم مسؤولون عن مراعاة حصول هذه العملية بغاية الضبط

فصل ٢

الاشياء الضائعة

وفي البلاد يكون تبين الحيوانات بمعرفة العمدة وأحد مشايخ البلد ويقيدون ذلك في دفاترهم

مادة ٥ - وفي البلاد يجب على العمدة أن يحفظ الحيوان الضائع في المحل الموافق وأن يقوم بغذائه مدة عشرة أيام فإذا لم يطلبه صاحبه في هذه المدة فيبيعه بالمراد العموى بأقرب سوق بعن حصول الاعلان المنصوص عليه في المادة السابعة الآتية ويرسل الثمن بأكله للأمور المركز وهو يعطيه مصاريف غذاء الحيوان ويدفع لمن عثر على الحيوان قيمة المكافأة التي يستحقها طبقا للمادة الثالثة من الامر العالي

ولا يجوز للهد أن يشتروا بأنفسهم ولا بواسطة غيرهم الاشياء والحيوانات المودعة التي تباع بالمراد بمعرفتهم

مادة ٦ - أما في المدن والبنادر فيجب تسليم الحيوان على حسب نوعه الى شخص مؤتمن يتعهد بصيافته أو يوضع في اسطبلات البوليس حتى تنتهي مدة العشرة أيام ثم يباع بالمراد العموى بعد حصول الاعلان المقرر

مادة ٧ - يعلق على باب مكتب كل مركز وعلى باب ديوان كل محافظة لوحة يكتب في أعلاها (اشياء وحيوانات حصل العثور عليها) ويلصق بها أولا فاولا كشوفات عن الاشياء والحيوانات التي يحصل العثور عليها في دائرة المركز أو المحافظة بدون أوصاف وكذلك تاريخ يوم العثور عليها والمدة التي سيحصل البيع بعد مضيتها ان كانت الحالة مما ينطبق على المادة الآتية وفضلا عن ذلك تعطى صور هذه الكشوفات الى جرائد الجهة وترسل الى قسم الضبط بالنظارة لدرجها بالنشرة الادارية

وفي البلاد ينبنى للعمدة اخبار الاهالي عن كل شيء أو حيوان يحصل العثور عليه

مادة ٨ - على مدير أو محافظ الجهة أن يقرر ما اذا كانت الاشياء قابلة للتلف ويذكر ذلك مع المدة المقررة للبيع في ذيل المحضر المختص بالشئ

ولصق الكشوفات في اللوحة بالكيفية المتوخ عنها في المادة السابعة هو كافي لاشهار البيع فيما يختص بالاشياء التي من هذا القبيل وبالحيوانات

مادة ٩ - الأشياء التي تخضع سنة على ايداعها يجب قبل الشروع في بيعها بشهر واحد أن يعاد تحرير كشف بها واصفها في اللوحة المنصوص عليها في المادة الاشياء الضائعة السابعة ونشره في الجريدة الرسمية وارسل نسخة منه لقسم الضبط بالنظارة

مادة ١٠ - يكون البيع بالزاد في مركز المديرية أو المحافظة في اليوم والساعة المبينين في الاعلانات وتعرفة الموظفين أو الضباط الذين يعينهم المدير أو المحافظ أو حاكم دار البوليس على حسب الجهات ويحرر بذلك محضر يثبت فيه العمل

ويرفق المحضر المذكور بالمحضر المختص بإيداع الشيء أو الحيوان ويذكر في الدفتر الذي قيد فيه الشيء الثمن الذي يبيع به واسم المشتري ومحل اقامته مادة ١١ - تسلم قيمة ثمن المبيع الى صراف المصلحة وهو يقيدها في دفتر مخصوص لديه ويجب أن يشتمل هذا الدفتر على المبالغ المتحصلة والمبالغ المنصرفة نظير نفقات الحفظ والمكافأة

مادة ١٢ - يجب على كل شخص يدعي ملكية الشيء أو الحيوان المودع أن يبين ظروف ضياعه ويثبت صفة ملكيته له وذلك بواسطة وصف الشيء أو الحيوان وصفا مفصلا وبأية طريقة أخرى تنضج كفايتها ولا يرد الشيء أو الحيوان الا بأمر من المدير أو المحافظ أو حاكم دار البوليس على حسب الجهات وأما في البلاد فيكون رد الحيوان الضائع الذي يعثر عليه بمعرفة العمدة وتحت مسؤوليته بدون انتظار أمر من المدير

مادة ١٣ - اذا حصل بيع الشيء أو الحيوان يدفع لصاحبه الباقي من ثمن المبيع بعد خصم مصاريف الحفظ والصيانة وقيمة المكافأة المعطاة لمن عثر عليه

مادة ١٤ - يدفع للودع عشر القيمة بموجب وصل يوقع عليه ويذكر في الدفتر المختص للاشياء الضائعة

مادة ١٥ - النقود المتحصلة من البيع لا تدخل ضمن عموم حسابات الحكومة بل تكون ادارتها طبقا للاوامر الصادرة من نظارة الداخلية

فصل ٢
البساورتات

نمرة ٣٥١

وجوب تقديم
البساورتات

(البساورتات)

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٩ يونيه سنة ١٨٩٥
مادة ١ - كل شخص من رعايا الحكومة المحلية يحضر من الخارج
أو من البلاد العثمانية بدون أن يكون حاملا لبساورت أو تذكرة مرور يعاقب
بغرامة قدرها عشرون قرشا تدفع لقلم البساورتات بالتغر الذي يصل اليه

مادة ٢ - يعطى قلم البساورتات للشخص الذي يدفع الغرامة شهادة مينا
بها اسمه ولقبه وأوصافه والجهة الآتى منها والجهة الحاضر اليها وتاريخ الوصول
وقية الغرامة المتحصلة

مادة ٣ - تلغى الضمانة التي كانت تطلب فيما سبق من الاشخاص
الغير حاملين لبساورتات

مادة ٤ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي يوم واحد من تاريخ
نشره بالجريدة الرسمية

مستخرج من منشورات نظارة الداخلية الصادرة في ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠١
و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٢ و ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٥ (١)

نمرة ٣٥٢

بساورتات الحاج
والشروط المقتضى
استيفائها لتأدية
فريضة الحج

لا يتصرح لأحد من الاشخاص الراغبين تأدية فريضة الحج بالنزول في وابور
البحر ما لم يكن بيده بساورت مستوف مينا فيه محل اقامته وتاريخ سفره
ومؤشر عليه من مقتضى محنته وقسائم بائداع مبلغ مائة قرش ومائة وستة قروش
المختص عنها بعد بصفة تأمين

ولا تعطى البساورتات قبل التحقق من استيفاء الشروط بمعنى انه
(أولا) - يكون بيد كل شخص تذكرة ذهاب واياب من شركة ملاحه
معترف بها من الحكومة والشركة الوحيدة المعلومة للحكومة هي شركة وابورات
البوسنة الجديدة حيث انه يمكنها القيام بتأدية الشروط

(١) تجدد نصوص هذه المنشورات بالتفصيل كل سنة في موسم الحج لوظفين المواطنين
بتسليم البساورتات (راجع المنشور الاخير المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٠٥ ومندرج في الجريدة
الرسمية الصادرة في ١١ سبتمبر سنة ١٩٠٥)

- (ثانيا) - أن يقدم شهادة دالة على قدرته ماليا على تأدية فريضة الحج
(ثالثا) - أن يذبح تأمينا قدره مائة قرش لسداد ما تصرفه الحكومة في غذائه مدة إقامته في محاجر الكورنتينه اذا حضر اليها في حالة الفقر
(رابعا) - أن يذبح مائة قرش وستة صاغ بصفة تأمين عن رسوم الكورنتينه في الذهب والاياب (١)

- نمرة ٣٥٠
صيد السمان
ومديرية الجبل
(رخص الصيد) (٢)
قرار صادر من مديرية الجيزة في ١٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥
مادة ١ - لا يجوز لاحد صيد السمان بدون رخصة في الاراضي المزروعة بالبلاد التابعة لمديرية الجيزة
مادة ٢ - تباع رخص الصيد بنحو قدره مائة قرش صاغ بمديرية الجيزة وبكاتب كوك وفي أشهر فنادق القاهرة ويبين فيها أسماء البلاد المصرح بصيد السمان فيها في دائرة المديرية
وتكون هذه الرخص شخصية ويعمل بها مدة فصل واحد فقط
مادة ٣ - يجب على كل صياد أن يبرز الرخصة التي بيده كلما طلبها منه عند أو مشايخ بلاد المديرية
مادة ٤ - لا يجوز للصيادين الدخول في حقول يرفض زارعه دخولهم فيه ولكن يجب في هذه الحالة اخطار العمدة بهذا الرفض ليبلغه للمديرية
مادة ٥ - يجوز للعمدة عند وصول الصيادين لأرض بلده تعيين أحد الخفراء لمرافقتهم اذا تراءى له موافقة ذلك منعا للمشاكل ولتحقق من مراعاة أحكام هذه اللائحة

(١) الحاج الدين بسافرون رتبة المجل مطلوب منهم ايداع تأمينات خصوصية تشمل التأمينات الموضحة أعلاه (راجع في الجريدة الرسمية الصادرة في ١ نوفمبر سنة ١٩٠٥ المنشور في ١٤٧ الرقم ٣٠ أكتوبر ١٩٠٥ المختص بالشروط المطلوبة من هؤلاء الحاج
(٢) في أثناء طبع هذا الكتاب أتي قرار مديرية الجيزة هذا بمقتضى لائحة السكرتير الصادرة من المديرية في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٧

فصل ٢
الصيد

مادة ٦ - لا يجوز مطلقا الصيد بالشباك في الارض المحصورة للزراعة أو المبذورة أو المزروعة بدون الحصول على تصريح بالكأبة من مالك تلك الارض أو مستأجرها والا تضبط الشباك وآلات الصيد الأخرى وتصادر فضلا عن توقيع العقوبات المنصوص عنها في هذه اللائحة

مادة ٧ - التقود المتحصلة من بيع رخص الصيد توزع عند نهاية الفصل بمعرفة المديرية بين مزارعي الاراضي التي حصل الصيد فيها بدون أن يكون لهم الحق في أية مطالبة بهذا الشأن (١)

مادة ١٢ - كل من خالف أحكام هذه اللائحة يعاقب بغرامة من ٣٠ الى ١٠٠ قرش صاغ وبالحبس من ٢٤ ساعة الى خمسة أيام ويجوز للدير سحب الرخصة من مرتكب المخالفة سواء كان لمدة معينة أو نهائيا

مادة ١٣ - تعطى صورة من هذه اللائحة مجانا لكل صياد أو شكارى عند تسليمه الرخصة

مادة ١٤ - يلغى القرار الصادر من مديرية الجيزة بتاريخ ٢٣ يوليه سنة ١٨٩٤

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٣ يونيو سنة ١٩٠٣

مادة ٣٥٤
منع الصيد بالخيط
وصيد السمك بالشباك

حيث أنه من الصالح العام حماية الطيور النافعة للزراعة وحيث أنه من اللازم أيضا حماية السمك من سوء المعاملة الناشئ له عن أخذه بالشباك والفتاخ على شاطئ البحر

وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٠ يونيو سنة ١٩٠٣

(١) تراجع المواد من ٨ الى ١١ المختصة بالصيادين الشكارى في الفرج الاول من هذا الفصل

مادة ١ - ممنوع صيد الطيور بواسطة قضبان المخطط وذلك في جميع أنحاء القطر المصري

فصل ٢
المصيد

ممنوع أيضا نقل العصافير المروقة عموما في القطر المصري بعصافير النين (الكفيلك) والتجول بها أو عرضها للبيع وكذا بيعها وشراؤها

مادة ٢ - ممنوع أيضا صيد السمك بواسطة الشباك أو الفخاخ وذلك في كل أراضى الحكومة الكائنة على مسافة تقل عن ألف متر من شواطئ البحر

مادة ٣ - من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ

وفي حال ارتكاب المخالفة تصبح مصادرة الطيور المصادرة وكذلك قضبان المخطط والشباك والفخاخ وكل ما استعمل لارتكاب المخالفة

(أخذ الرمال من شواطئ البحر)

مادة ٣٥٥

أخذ الرمال أو شاطئ البحر
بشكندرية

قرار صادر من محافظة أسكندرية في ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٣

مادة ١ - المحلات الآتية بيانها هي المصرح بأخذ الرمال منها

(١) الأرض الواقعة ما بين سيدى بشر والسراى الخديوية

(٢) الأرض الواقعة على يسار طريق المنتزه بعد ورشه ديامنتى

(٣) تلال الحضرة

مادة ٢ - كل من يتجارى على أخذ رمال من أى محل خلاف المحلات المذكورة بالمادة السابقة يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش

مادة ٣ - يعاقب أيضا بالعقوبة المذكورة آنفا كل من أشغل شواطئ البحر أو الأراضى التى تنكشف عنها مياهه بدون الحصول على رخصة بذلك

فصل ٢
بيوت العاهرات

نمرة ٣٥٦
لائحة شأن بيوت
العاهرات

(بيوت العاهرات)

لائحة صادرة من نظارة الداخلية في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على لائحة بيوت العاهرات الصادرة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦
وبعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ طبقا للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير
سنة ١٨٨٩

مادة ١ - يعتبر بيتا للعاهرات كل محل يجتمع فيه امرأتان أو أكثر
من المتعاطيات عادة فعل الفشاء ولو كانت كل منهن حاكنة في حجرة منفردة
منه أو كان اجتماعهن فيه وقتيا

مادة ٢ - لا يمكن فتح بيوت للعاهرات إلا في الاخطاط التي يعينها لئلك
خاصة المحافظ أو المدير ولا يكون لكل منها سوى باب واحد فقط ولا يجوز وجود
اتصال بينها وبين مساكن أخرى أو دكاكين أو محلات عمومية

مادة ٣ - الأشخاص الآتي ذكرهم لا يجوز لهم أن يغضوا أو يدبروا
بيوتا للعاهرات بأنفسهم ولا بواسطة أشخاص مستعارين

(أولا) - القصر الذين لم يتقرر رشدهم والمحبور عليهم

(ثانيا) - المحكوم عليهم بعقوبة جنائية لارتكابهم جريمة عادية

(ثالثا) - المحكوم عليهم لارتكاب سرقة أو نشل أو اخفاء أشياء مسروقة
أو تزوير أو استعمال أشياء مزورة أو نصب أو خيانة أمانة أو اخفاء جاني
أو انتهاك حرمة الآداب علنا أو تحريض قاصر على الفسق وذلك في حالة
ما إذا كانت العقوبة لم تحض عليها خمس سنوات

(رابعاً) - الأشخاص الذين كانوا يدبرون بيوتا للعاهرات وحكم عليهم
بإغلاقها لأسباب متعلقة بإدارتها ولم تحض ثلاث سنوات كاملة على هذا
الحكم

مادة ٤ - صدور الاحكام المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة السابقة على صاحب بيت للعاهرات سابق قبله يستوجب حتما منع المحكوم عليه من الاستمرار على تشغيله في المدة الموضع عنها اعتبارا من اليوم الذي تصبح فيه تلك الاحكام نهائية

فصل ٢
بيوت العاهرات

مادة ٥ - يجب على من يريد فتح بيت للعاهرات أن يخاطر المحافظة أو المديرية بذلك بالكتابة قبل فتحه بخمسة عشر يوما على الأقل ومتى كان للبيت أكثر من مدير واحد يجب على كل منهم أن يوقع على الاخطار ويكون مسؤولا كذلك في حالة وقوع مخالفة

مادة ٦ - الاخطار المذكورة في المادة السابقة يكتب على ورقة تنفذ من فيء ٣٠ ملما بحسب المثال الذي يقرره البوليس ويكون محتويا على الايضاحات الآتية

(أولا) - اسم مقدم الاخطار ولقبه وسنه ومحل ولادته ومحل اقامته وتابعيته

(ثانيا) - موقع البيت وعدد الغرف التي يشتمل عليها

(ثالثا) - اسم مالك العقار ولقبه ومحل اقامته وتابعيته

مادة ٧ - يرفق بهذا الاخطار شهادة مستخرجة من قلم السوابق عن مقدم الاخطار أو شهادة من السلطة التابع لها دالة على عدم صدور حكم عليه باحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة

ويتعهد مقدم الاخطار تعهدا صريحا بأن يتبع في ادارة البيت أحكام هذه اللائحة

مادة ٨ - يجب على مقدم الاخطار أن يقدم للمحافظة أو المديرية في ظرف ثمانية وأربعين ساعة على الأقل قبل فتح البيت كشفا محررا على 'حسب المثال الذي يقرره البوليس ومحتويا على أسماء العاهرات والخدم وكافة الأشخاص المقيمين في البيت أو الذين يؤدون فيه أى خدمة مع بيان ألقابهم وسنهم وتابعيتهم

فصل ٢

بيوت العاهرات

مادة ٩ - يمكن فتح بيت العاهرات في اليوم السادس عشر من تاريخ تقديم الاخطار المتوه عنه في المادة (٥) وبعد مضي ثمان وأربعين ساعة على الأقل من تاريخ تقديم الكشف المتوه عنه بالمادة (٨) مالم تعلن المحافظة أو المديرية في خلال ذلك بطريقة ادارية معارضتها في فتحه بحيث تكون المعارضة مبنية على أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذه اللائحة أو على عدم استيفاء الاخطار أو الكشف

ويجب اعلان المعارضة أيضا لمالك العقار الموضح عنه في الاخطار

مادة ١٠ - لجهة الادارة في حالة عدم تقديم الاخطار من أصحاب المحل أن تقرر ما اذا كان ينبغي اعتباره من ضمن بيوت العاهرات أما اذا كان أصحابه تابعين لدولة أجنبية فلا يجوز تقرير ذلك الا بعد موافقة القناصل التابعين لهم لهم

ويعلن هذا القرار بطريقة ادارية الى صاحب المحل ويرفق به صورة مصدق عليها من الاذلة المحتوية على رأى القنصل بالموافقة ويتنبه ضمنه بأفعال المحل أو بتقديم الاخطار اللازم عنه بحسب ما يقتضيه الحال في ظرف ١٥ يوما. وفي مضي هذا الميعاد ولم يعمل صاحب المحل بمقتضى التنبيه فعلى البوليس اثبات ذلك وتحرير محضر مخالفة ويصير اخطار مالك العقار بالتنبيه الذي أعلن لصاحب المحل

مادة ١١ - اذا تغير صاحب أى بيت من بيوت العاهرات وجب على صاحب البيت الجديد اعلان ذلك للمحافظة أو المديرية في ظرف ثلاثة أيام مع تقديم شهادة عن نفسه مستخرجة من قلم السوابق أو شهادة تقوم مقامها في المنة المذكورة

ويجب على كل صاحب بيت للعاهرات أن يعلن للمحافظة أو للمديرية في مثل الميعاد المذكور كل تغيير يحصل في الاشخاص الواجب درج أسمائهم في الكشف المنصوص عنه بالمادة (٨) مع بيان كافة الايضاحات المقررة بتلك المادة

مادة ١٢ - ينبغي الاخطار عن نقل المحل من جهة الى أخرى قبل نقله بخمسة عشر يوما على الاقل ويمكن اجراء النقل في اليوم السادس عشر مالم تعلن المحافظة أو المديرية في بحر هذه المدة بطريقة ادارية معارضتها في ذلك بناء على أحكام المادة الثانية من هذا اللائحة

مادة ١٣ - كل شخص تابع لبيت من بيوت العاهرات أو يكون مستخدما فيه يجب أن يكون بالغ سن الرشد القانوني

مادة ١٤ - كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تكون حائزة لتذكرة تعطى لها من البوليس وعليها صورتها . وهذه التذكرة يجب تجديدها سنويا

مادة ١٥ - كل مومسة تكون موجودة في بيت للعاهرات يجب أن تتقدم لاجراء الكشف الطبي عليها مرة في كل أسبوع بمعرفة الطبيب المنوط بمكتب الكشف وان لم يوجد فبمعرفة طبيب مصرح به بذلك من طرف مصلحة الصحة

ويوضح الطبيب تاريخ الكشف والملاحظات التي تقرأ آى له منه على التذكرة المنصوص عليها في المادة السابقة التي تبرزها له كل مومسة والبوليس الحق أن يجري الكشف على العاهرات اللاتي يتأخرن عن الحضور للكشف بدون ابناء عذر مقبول وله مراجعة الشهادات المرضية التي تتقدم منهن لإثبات أعذارهن

مادة ١٦ - كل مومسة يمتنع اصابتها بمرض زهري يجب عليها الامتناع عن الإقامة في بيت من بيوت العاهرات

مادة ١٧ - المومسات من رعايا الحكومة المحلية اللاتي يتنصع للطبيب اصابتن بأمراض زهرية يرسلن الى المستشفى ولا يخرجن منه الا بعد شفائهن . فلذا لم يوجد في المدينة مستشفى للحكومة ترسل المصابات الى مستشفى أقرب مدينة وعلى البوليس اجراء نقلهن . أما مصاريف العالجة وفقدانها أربعة

فصل ٢

بيوت العاهرات

قروش صاغ يوميا فتكون على نفقة كل من صاحب البيت والتساء المصابات بوجه التضامن والتهادة التي يعطيها مدير المستشفى عن مدة اقامة المصابة فيها تعتبر بمثابة صك قابل للتنفيذ لصالح الادارة

كل مومسة مصابة تكون تابعة لدولة أجنبية يبلغ عنها القنصلاتو التابعة لها
مادة ١٨ - أحكام المواد الاربعة السابقة تسري أيضا على صاحبات بيوت العاهرات أما اللائي يزيد سنهن عن ٥٠ سنة فيجوز اعفائهن من الكشف الطبي
مادة ١٩ - لايجوز للمؤسسات أن يوجدن بأبواب بيوت العاهرات ولا بالتوافد

مادة ٢٠ - أصحاب بيوت العاهرات مسؤولون عن المخالفات التي تقع ضد أحكام المواد ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٩ و

مادة ٢١ - لايجوز لأصحاب بيوت العاهرات أن يتركوا أحدا يلعب بالاعاب القمار على اختلاف أنواعها مثل لعب الكارو والانسكينه والواحد وثلاثين والثلاثين والاربعين والفرعون والروليت وما كنة الخيول وما أشبه ذلك من أنواع اللعب . وفي حالة مخالفة ذلك تضبط النقود الموضوعة للعب وكذلك الاشياء التي حصل اللعب بها

مادة ٢٢ - يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهارا في بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحة ويسوغ لهم عند اللزوم أن يستصحبوا طبيباً

ويجوز لضباط والانفار الدخول فيها في أثناء الليل أيضا عند حصول مشاجرة أو تعد أو أي أمر آخر يخل بالأمن العام أو لاجل ضبط من يكون من الجانبين جاريا البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم

ولايجوز للبوليس أن يضبط أي شخص أجنبي يوجد عادة أو عرضا في بيت من بيوت العاهرات الا في الاحوال المنصوص عليها في اللوائح الجاري العمل بها فيما يختص بالاحاطة.

مادة ٣٣ - كل مخالفة لاحكام هذه اللائحة ماعدا احكام المواد ٣٥٢ و ٤٠٥ و ٩٩ و ١٠٥ و ١٦٥ و ٢٧ يعاقب فاعلها بغرامة لاتتجاوز مائة قرش وفي حالة ارتكاب مخالفة ثانية في ظرف سنة أو في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المواد المذكورة في الفقرة السابقة يعاقب الفاعل بغرامة لاتتجاوز مائة قرش وبالحبس لمدة لاتتجاوز أسبوعا أو بلحدى هاتين العقوبتين فقط

مادة ٣٤ - في حالة ارتكاب مخالفة لاحكام المادة (٢١) يحكم القاضي بمصادرة النقود الموضوعة للعب والاشياء التي تكون قد ضبطت

مادة ٣٥ - ينبغي الحكم باقفال المحل في حالة مخالفة احكام المواد ٣٥٢ و ٤٠٥ و ٩٩ و ١٠٥ و ١٦٥ و ٢٧ وكذلك في حالة صدور حكم بسبب حصول لعب القمار انا كان صدر في بحر الثلاث سنوات الماضية حكما في مثل هذه المخالفة ضد أصحاب البيت ولو تعاقبوا في بحر المدة المذكورة ويجوز الحكم باقفال البيت في سائر الاحوال الأخرى

مادة ٣٦ - الحكم الصادر باقفال المحل يصير تنفيذه في حق صاحب المحل بدون التفات لمعارضة مالك العقار أو أى شخص آخر يشغله ويجوز وضع الاختام تأييدا لتنفيذ مفعول الاقفال

والسيوت المحكوم باقفالها لايجوز اعادة فتحها في بحر الثلاثة شهور التالية ليوم اقفالها الا بتصريح من البوليس الذى يسوغ له عند اللزوم أن يمنع بالقوة السكنى فيها بدون اذن منه

مادة ٣٧ - يصرى مفعول هذه اللائحة على الجهات السارية عليها الآن لائحة ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦

ويجوز أن يتقرر سرياتها أيضا على أية جهة أخرى بمقتضى قرار يصدره المحافظ أو المدير ويعين فيه الاخطاات التي تغتصب بيوت العاهرات فيها وبيوت العاهرات الموجودة في الاخطاات الأخرى يجب اقفالها في المتعاضداتى يحدد في القرار المذكور بحيث ان هذا الميعاد لايجوز أن يكون أقل من شهر

فصل ٢ بيوت القاهرة
والبيوت الموجودة في الاخطاط المعينة يجب على أصحابها قيدها في بحر
الثلاثين يوما التالية لقرار طبقا لاحكام المواد ٦ و ٧ و ٨ و ٩ من هذه
اللائحة

مادة ٢٨ - تلغى اللائحة الصادرة بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٨٩٦

مادة ٢٩ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد مضي ثلاثين يوما من
تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية

قرارات صادرة من المحافظات والمديريات

نمرة ٣٥٧

بيوت القاهرة
في المدن والأقاليم
قد تقرر سريان اللائحة الصادرة في ١٥ يوليوسنة ١٨٩٦ (١) في المدن
والبلاد الآتي بينها

مديرية أسسيوط - ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٦ و ١٩ فبراير سنة ١٩٠٣ -
مدينة أسسيوط وبنادر ملوى وأبوتيج ومنفلوط وبلدة الروضه

مديرية النقهيلى - ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٦ و ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٣ -
مدينة المنصوره وبندرى ميت غمر والسنبلاوين

مديرية القليوبية - ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - مدينة بنها وعزبة شلقان

محافظة السويس - ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - مدينة السويس

مديرية المنوفية - ١٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - بندرى شبين الكوم ومنوف
وناجيى ثلا وأتمون

محافظة مصر - ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - مدينة القاهرة وضواحيها

مديرية البحيره - ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - بنادر دمنهور ورشيد
وشبراخيت

(١) استبدلت اللائحة الجديدة الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ التى بناء على البند ٢٧

منها يسرى مفعولها على الجهات التى كانت سارية عليها لائحه ١٥ يوليوسنة ١٨٩٦

- مديرية المنيا - ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - بندري المنيا ونواحي القشن ومغاغة وبني مزار ومقصرة سمالوط وأبو قرقاص (١)
- مديرية الفيوم - ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - مدينة الفيوم وناحية سنورس محافظة دمياط - ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٩٦ - مدينة دمياط
- مديرية الغربية - ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ و ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٩ و ٥ مايو و ٦ أغسطس سنة ١٩٠٢ - بنادر طنطا وكفر الزيات والمحله وكفر الشيخ وسمنود ودسوق وشربين وناحية بلقاس وبندر قوه
- مديرية البحيرة - ١٠ يناير سنة ١٨٩٧ و ٧ مايو سنة ١٨٩٨ - بندر البحيرة وناحية امبابة
- مديرية الشرقية - ١١ يناير سنة ١٨٩٧ - بندر الزقازيق ونواحي منيا القمح وبليس والابراهيمية
- محافظة عموم القنال - ١٣ يناير سنة ١٨٩٧ - مدينتي بورسعيد والاسماعيلية وضواحيهما
- مديرية بني سويف - ١٧ يناير سنة ١٨٩٧ و ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ - بندري بني سويف وبيا
- مديرية قنا - ١٨ يناير سنة ١٨٩٧ و ١٠ اكتوبر سنة ١٩٠١ و ٢٠ مايو و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٢ و ١٦ يونيو سنة ١٩٠٣ - بنادر قنا واسنا والاقصر ونواحي دشنا وقوص ونجع جدى
- مديرية جرجا - ٤ ابريل سنة ١٨٩٧ - بنادر طما وطهطا وسوهاج وانجيم وجرجا والبلينا
- محافظة اسكندرية - ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩١ - مدينة اسكندرية
- مديرية اصوان - ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ - بندر اصوان

(١) قد أوقف مريان اللائحة في لمحيق قلوصلنا ومطاي الواردين في القرار المذكور بموجب قرار مبادرين المديرية ومندرج في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٧ مايو سنة ١٨٩٨

فصل
التيارات

نمرة ٣٥٨

لائحة التيارات بمدينة
الاسكندرية

(التيارات)

قرار من قومسيون بلدى اسكندرية في ٣٠ يوليوسنة ١٩٠٤

بعد الاطلاع على القرار الصادر من القومسيون في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٤
المصدق عليه عطوفة ناظر الداخلية

(أحكام عومية)

مادة ١ - لا ينشأ محل تمثيل الابعد الحصول من البلدية قبلا على ترخيص
بنك بالكتابة

ويجب أن يرفق بطلب الترخيص رسم مينة فيه بالتفصيل أوضاع المحل
من الداخل كذا الطرق والاملاك المجاورة له

مادة ٢ - لا يفتح ويستعمل محل تمثيل الابعد تقديم تقرير من لجنة التيارات
بالموافقة على ذلك يفيد أن كافة الاشتراطات الواردة في الرخصة قد روعيت

مادة ٣ - تعين لجنة التيارات عند صدور هذه اللائحة جميع محلات
التمثيل الموجودة وتحدد لكل منها ميعادا لتنفيذ الاجراءات المطلوبة

مادة ٤ - على أصحاب التيارات القديمة والجديدة أو من يستعملونها
أن يعملوا دائما بالاحتياطات أو الاجراءات التي تأمر بها البلدية بناء على تقرير
لجنة التيارات اذا حصلت أشبه خطيرة تضر بالأمن العام

مادة ٥ - على لجنة التيارات أن تجرى سنويا تفتيشا دقيقا على محلات
التمثيل قبل حلول فصل التخصيص وأن تحرر بنك محضرا

و يجوز حصول تفتيشات اجمالية مرتين أو ثلاثة في الاسبوع بواسطة
ضابط كبير من فرقة المظافئ

مادة ٦ - تشكل لجنة التيارات على الوجه الآتي

رئيس البلدية رئيس

باشمهندس المدينة أو مندوب عنه

المفتش الصحي للمدينة وثلاثة أعضاء آخرون تعينهم الحكومة من موظفيها
بالاسكندرية ويكون أحدهم وكيل قانونيا لهذه اللجنة

المباني

(إنشاء السيارات وأعدادها التمثيل)

مادة ٧ - التنوير بالكهرباء إلزامي في جميع السيارات ومنع بالكلية أن يستعمل فيها تنوير بالغاز أو بأية طريقة أخرى غير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الثامنة من هذه اللائحة

ويراعى في قطاعات الاسلاك النحاسية المعزولة أن تكون كافية لعدم تجاوز شدة التيار عن كل ملليمتر مربع ما يأتى :

درجتان للقطاعات التي تقل عن ٦ ملايين مربعة

درجة ونصف للقطاعات التي تزيد عن ٦ ملايين

ويجب أن يكون أقل قطاع ملليمتر أو اثنين من عشرة

ويجب أن يكون الانعزال بحيث ان انصراف التيار سواء من سلك موصل الى الارض أو من سلك موصل الى آخر يساوى في النهاية العظمى واحدا من عشرين ألف (.....) من التيار الذى يشغل معدات ذلك القطاع ويجب أن يكون لكل سلك من أسلاك التوصيل طبقة مزدوجة من الكاوتشو و يلزم أن تكون البلونات ذات قضيبين وأن يكون الرصاص فيها بحيث يمكن قصورها بسهولة

ولا بد من أن تكون الاسلاك ظاهرة ومثبتة في عوازل من نجاج أوصني
وأن تثبت العوازل على الخشب بمسامير برية وعلى الحوائط بمسامير برية مثبتة
في خواصر مخروطة

ويلزم لثقب الحوائط والاسقف أن تستعمل مواسير من الصني أو على طريقة برجان وينبغي لاختفاء الاسلاف في أى مكان أن توضع في مواسير برجان أو معدنية وأن لا تكسى بأية حلقة

ويجب أن تعرض على مضادة لجنة التيارات الرسوم المتعلقة بإعداد النور الكهربائي في التيارات التي ليس فيها هذا النور لغاية الآن

فصل ٢

التيارات

ونك مع العلم بأنه يجب قبل تشغيل تلك التركيبات أن يعاينها و يصادق عليها الباشمهندس الكهربائي بتظارة الاشغال العمومية

مادة ٨ - المكان المخصص في التيارات للشخصين وكذا الماشي والدهاليز وغيرها يجب أن يكون فيها مصابيح تضاء بالزيت النباقي أو بالشمع المحاط بوقاية حتى لا يكون الظلام كلياً اذا انقطعت الكهرباء

ويجب أن تكون أنوار الدهاليز موضوعة عند كل من أبواب الصالة حتى يضاء الجمهور ويرشد الى أبواب الخروج

والانوار الكاثنة على أرضية المرحم وكذا المصابيح الاخرى التي يمكن أن يلامسها الجمهور أو الشخصون أو خدمة التياترو يجب أن تكون لها وقاية من شبكة من حلك حديدي

مادة ٩ - لا يجوز إطفاء الأنوار في اخر التمثيل إلا بعد خروج جميع الناس من التياترو وبعد تفتيشه بواسطة رجال المطافئ المعينين للتوبة

مادة ١٠ - يكون للمرحم ستار من حديد وأن يرفع هذا الستار وينزل مرة أو اثنتين على الأقل قبل كل تشخيص أمام عامل المطافئ المعين للتوبة

ويجب في التياترات المبنية أن يكون عدد أبواب الخروج ثلاثة عن كل ٣٠٠ متفرج وخمسة عن كل ٥٠٠ متفرج وهكذا ويجب ابلاغ هذا العدد الى ضعفه في التياترات المنشأة من الخشب ولا يسوغ على أى حال أن يكون عرض الباب أقل من مترين ونصف

ويلازم أن يكون عدد أبواب الخروج من المرحم كافياً لتمكن الشخصين من الاسراع بالخروج عند حصول حريق

ويجب أن يكون فتح جميع درف الابواب من الداخل الى الخارج وأن تكون هذه الدرف من مادة يسهل كسرها عند الخطر ولا يجوز أن تقفل الابواب في أثناء التمثيل بالنكوالين ولا بالقرائيس

ويجب أن يكون فتح أبواب اللوجات الى الداخل حتى لا تعوق المروفي الماشي

والحواجز المتنقلة التي توضع في مدخل التيارات لا تنظم الدخول يجب أن
ترفع عند البدء في التمثيل

فصل ٢ التيسيرات

ويجب أن يخصص عمال لفتح الابواب وأن يكون أولئك العمال حتى
في أثناء التشخيص متأهبين دوماً لفتح الابواب فوراً بمجرد حصول خطر وبإذن
أن تفتح جميع الابواب في آخر التمثيل سهلاً لخروج المتفرجين
ولجنة الحق فيما يختص بالتيارات الحالية أو التي تنشأ فيما بعد أن تقرر
بزيادة عدد الابواب فيها عما سبقت الاشارة اليه على حسب مقتضيات اذا
رأت ضرورة ذلك

مادة ١١ - يجب اعتماد الكفاية من خفيات الحريق حتى يتيسر
تنف الماء في كل أطراف محل التمثيل

وينبغي دوماً تعليق ملاءتين مبلتين جيداً بالماء عن يمين ويسار المرمى
وعلى مدير التمثيل أن يعتد على الدوام مصباحين بلازيت لرجال المطافئ
للطواف بهما في أسفل المحل وفي أعلاه أثناء التمثيل
وفي آخر التشخيص يفتش رجال الحفظ مع أحد رجال المطافئ كل انحاء
محل التمثيل

مادة ١٢ - على من يستعملون محلات التمثيل أن تكون لديهم كافة
المعدات اللازمة للاجراآت الابتدائية في أحوال الحريق من خراطيم وجراذل
وطلومبات يد وغير ذلك بحسب البيان الذي يعطى اليهم عن ذلك من السلطة
المحلية تابعة لنوع كل من تلك المحلات

وعلى صاحب المحل أن يحفظ المعدات ويتعهد بها بالصيانة ويجب على رجال
المطافئ أن يعملوا عليها تفتيشاً قبل ابتداء فصل التشخيص ويجوز أيضاً
التفتيش عليها قبل أية ليلة من ليالي التشخيص

وجميع لوازم المرمى من ستائر وحبال ومناظر متنقلة يجب أن تتدنى
تكراراً بمحلول الشب أو أن تعمل من الاسبتوس

مادة ١٣ - يجب أن تثبت في الأرض جميع المقاعد الأرضية من ذلك وكرامى عسائد أو بسيطة

مادة ١٤ - راعى في انشاء محلات التمثيل الجديدة أن تكون المسافة بينها وبين الاملاط المجاورة لا تقل عن عشرة أمتار

مادة ١٥ - يجب أن تكون بين التيارات ومركز المطافئ العموى مواصلة تلفونية خصوصية

مادة ١٦ - يعين للنوبة رجل أو أكثر من رجال المطافئ في كل ليلة من ليالى التخصيص وعلى مديرى التيارات أن يجنبوا فرقة المطافئ قبل كل تمثيل بأربع وعشرين ساعة على الأقل وأن يدفعوا كنفك التعويض اللازم عن العمل الإضافى الذى يقوم به أولئك العمال

مادة ١٧ - على من يستعملون محلات التمثيل أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لضمان ملاحظة كافة أمحله محلاتهم ملاحظة دقيقة ومستديعة

قواعد خاصة بالتيارات المبنية

مادة ١٨ - تعمل بالبناء الحوائط الداخلية وكذا الفاصلة بين لوجات الممثلين ومحل التمثيل والحائط الامامى للرمح والحائط الفاصل للصالة عن الدهليز والسلام ويمنع استعمال الخشب ما أمكن مع الاستعاضة عنه فى الارضيات بقضبان من الحديد المسقى بملأ ما يئنها من المساوات يعقود من الآجر المحفوف

وأبواب المواصلة بين ألواج المتخصصين ومحل التمثيل تكون من درف من حديد ثقيل من نفسها لتكون دائماً مغلقة

ولتمام عزل الرمح عن محل المتفرجين ومنع اتصال الهميب بينهما يجب أن يكون الحائط الموجودة فيه قفحة للرمح التى يغطها الستار الحديد المشار اليه فى المادة ١٠ مبني بالآجر والاسمنت وأن يزيد هذا الحائط فى الارتفاع عن سقف محل المتفرجين بمقدار مترين على الأقل وتعين لجنة التيارات وضعه وشكله وسمكه على حسب نوع ومقامات محلات التمثيل

ويجوز أن تعمل فيه فتحتان توصلان إلى المرسح تكونان مسدودتين بيايين من الصاج
ماده ١٩ - يعلق الستار العازل بالحبال بطريقة مثقنة تصادق عليها البلدية قبلاً

ويجب أن يعين أحد الخدمة للخدمة موضع تعليق الستار والحواجز على الدوام وذلك ليقطع حبال تعليق كل لوازم المرسح عند حصول حريق
مادة ٢٠ - تعمل أسقف التيارات الجديدة بقضبان من حديد مسقى خفيف جداً أو من البتون المقوى بقضبان الحديد ويغطي ما بين القضبان بالألواح من الصاج المتلتم يكون تحريكها سهلاً حتى إذا حصل حريق يمكن بواسطة ذلك إيجاد فتحات يخرج منها دخان الصالة بعد إزالة الستار المعدنى

قواعد خاصة بالتيارات المصنوعة من الخشب

مادة ٢١ - لا يباح عمل لوحات في التيارات الخشب إلا بشرط أن تكون على صف واحد وأن لا يزيد ارتفاعها على الأرض في النهاية العظمى عن مترين ونصف ويجب أن تكون لها ممشى بسلاط خارجية تستعمل في الانصراف
مادة ٢٢ - يجب في التيارات المسقوفة المصنوعة من الخشب أن تكون مسقوفة من صاج متلتم محمول على أعمدة مبنية بالآجر أو بأى نوع من الحجر ماعدا حجر الجيز أو مصنوعة بالبتون المقوى بالحديد

أجراآت تتعلق بالنظام والبوليس

مادة ٢٣ - على كل من يشغل محل تمثيل أن يقدم قبل التشغيل جدولاً لمحافظة المدينة بالمناظر والروايات التي ينوى تمثيلها وأن يحصل منه على الموافقة عليها

ويمنع منعاً باتاً كل منظر وكل رواية من نوع مغاير للأداب وللبوليس الحق في إيقاف تمثيل الروايات والمناظر التي من هذا القبيل

- مادة ٢٤ - ممنوع الوقوف حول محل تمثيل من الخارج
- مادة ٢٥ - يكلف أحد ضباط البوليس بالملاحظة العمومية في أثناء التمثيل ويخصص له محل لائق في داخل صالة المتفرجين
- ويوزع عند كافي من رجال البوليس في داخل محل التمثيل لمساعدة الضابط على ضمان النظام
- مادة ٢٦ - ممنوع الوقوف في الممشى المعدة للروور أو وضع كراسي فيها
- مادة ٢٧ - ممنوع التدخين في داخل محل التمثيل ما لم يمكن ذلك في المحلات المعدة للتدخين خاصة
- مادة ٢٨ - ممنوع احداث غوغاه في محل التمثيل يكون من شأنها التوشيش على التخصيص
- مادة ٢٩ - يجب في جميع الاحوال التي تستلزم استعمال أسلحة نارية في التخصيص أن لا يحصل إطلاقها على اتجاه صالة المتفرجين
- مادة ٣٠ - اذا اقتضى التخصيص استعمال شبه حريق أو إشعال سواريج فيجب اخطار ضابط فرقة المطافئ قبل ذلك بأربع وعشرين ساعة
- مادة ٣١ - ينتهى التخصيص في الساعة الاولى بعد منتصف الليل ما لم يكن هناك اذن خصوصي يتجاوز هذا الميعاد

قهاوى الملاهي وغيرها من محلات التفرج العمومية المماثلة لها

- مادة ٣٢ - تسري أحكام المواد من ٢٢ الى ٣١ على قهاوى الملاهي وغيرها من المحلات المماثلة لها الموجودة الآن

- مادة ٣٣ - على كل من يرغب تحويل محل موجود الى قهوة ملهى أو انشاء محل من هذا النوع أن يطلب ترخيصا بذلك قبلا من البلدية وأن يرفق بطلبه الرضخ المشار اليه في المادة الاولى

مادة ٣٤ - تعين لجنة التيارات بحسب أهمية المحل الشروط التي
يجب على من يستعملونه مراعاتها مما هو وارد في هذه اللائحة متعلقا بإنشاء التيارات
وأعداد المحلات التي من هذا القليل المواد من ٧ الى ٢٢
وللجنة المذكورة أن تشترط أيضا اجراءات خاصة بالأمن عند الاقتضاء ويجب
ذكر هذه الاشتراطات وتلك في ورقة الترخيص

أحكام ختامية

مادة ٣٥ - تسرى الاشتراطات الواردة في هذه اللائحة على التيارات
وقهاوى الملاهي وغيرها الموجودة في وقت اصدارها
مادة ٣٦ - كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة تكون المعاقبة عليها بغرامة
لا تتجاوز مائة قرش مصري وذلك بلاخلال بحق اغلاق محل التمثيل بأمر يصدر
من القاضي لازالة موضوع المخالفة
مادة ٣٧ - تعلق نسخة من هذه اللائحة في محلات التمثيل وقهاوى
الملاهي وغيرها في الموضع الذي تعينه البلدية

(نظام الترامواي)

نمرة ٣٥٩
لائحة تتعلق بنظام
الترامواي في مدينة
القاهرة

قرار من نظارتى الداخلية والأشغال فى ١٤ يناير سنة ١٨٩٩

الفصل الاول - فى تشغيل الترام

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشرة من عقد امتياز الترام فى مدينة
القاهرة المحرر فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٩٤

مادة ١ - لا يجوز لأحد قط الاقتراب من المجرى الكهربائى وختمه
الشركة لا يقربونها الا بواسطة أدوات مخصوصة كسلالم ومفاتيح وغيرها ويكون
بين الاسلاك المعلقة ومنازل السكن مسافة متر ونصف على الأقل ويكون
الموصل الكهربائى مرتفعا عن أرض الشارع بقدر خمسة أمتار ونصف على
الأقل ولا يكون فى العواميد ميل ظاهر بسبب توتر الاسلاك الكهربائىة
المعلقة بها فيجب أن تكون تلك العواميد مثبتة فى الأرض جيدا

فصل ٢

تظام الترامواي

مادة ٢ - يجب الاعتناء التام بجعل الموصلات المعلقة في نقط تقاطعها بأسلاك التلغراف أو غيرها في مأمن حصين من تلاسها بالأسلاك المذكورة ولذلك يجعل لتلك الموصلات قند وأغلفة وقاية من مادة فاصلة ذات متانة كافية تمنع شطرها عند سقوط أحد الأسلاك

مادة ٣ - تضع الشركة في ثلاث عربات على الأقل من عرباتها لمراقبة السرعة جهازيات ترقم من نفسها مقدار تلك السرعة عند ما تطلب المصلحة ذلك منها

مادة ٤ - لا يجوز تغيير المواعيد التي تصادق عليها المصلحة للقطارات الا في القطارات الاضافية التي تسيّر بين القطارات المقررة على أن للبوليس في ظروف مخصوصة أن يوقف سير القطارات مؤقتا

مادة ٥ - اذا تعطل سير القطار بسبب أعمال تباشير في أرض الشارع أو موكب رسمي أو جنازة أو تكون المصلحة قد أمرت بتعطيله لسبب من الاسباب فعلى الشركة إطاعة أوامر المصلحة ولا حق لها بتعويض قط من جراء ذلك التعطيل

مادة ٦ - اذا تعطل سير القطار بسبب عوار حدث للعربة الجارية فيقطره أول قطار يصادفه على ذات الخط ويدسره نحو المخزن من الطريق الأقرب وكل عربة حدث لجهاز من جهازاتها عوارما أبطل عمله تقطر نحو المخزن على هذه الصورة أيضا

مادة ٧ - اذا حدث حريق فلرجال المطافئ أن يفكوا جزء المجري الكهربائي المجاور للنار لابل يقطعونه عند الاقتضاء وليس للشركة أن تطالب بشئ من التعويض من جراء ذلك وعليها استئناف سير القطارات في أقرب زمن ممكن فإذا كان الحريق جسيما فعليها عندما يبلغها الخبر أن ترسل عمالا خبيرين يزولون بجهازاتها المعلقة

مادة ٨ - على الشركة أن تقيم في ملتقيات الشوارع التي تعينها المصلحة ومعتمد حصول الازدحام فيها رجالا تعينهم على نفقتها خاصة للملاحظة تلك الملتقيات حاملين رايات أو قوائم على سواق القطارات الامتثال لتنبيهاتهم

- مادة ٩ - يجب أن يكون بين كل قطارين من القطارات التي تسير تباعا على خط واحد مسافة قدرها ستون مترا على الأقل
- مادة ١٠ - اذا أقبل قطاران على مفرق أو ملتقى فلقطار السائر على الخط المستقيم الأولوية بالأجتنياز قبل القطار الآتي من خط منحني
- مادة ١١ - لا يجوز للشركة ترك عرباتها واقفة على الشارع العمومي في غير ساعات العمل

الفصل الثاني فيما يختص بالمخدم

- مادة ١٢ - لا يمارس أحد وظيفة محصل أو نظيفة سواق قطار أو يعين لاحدى هاتينوظيفتين الا اذا أعطته المحافظة (بناء على طلب الشركة) رخصة قانونية بذلك ولا يعطى تلك الرخصة الا اذا أثبت لياقته للخدمة وكانت بنيتة جيدة وسسته لاثقا لقيامه بمهنة محصل أو سواق ويسلم أيضا صفيحة تعطيها المحافظة مرفوما عليها غمرة الرخصة بأرقام عربية وافرنيكة وهو يدفع عنها
- مادة ١٣ - كل سواق أو محصل يرتكب خطأ من حيث مهنته توفقه الشركة عن العمل موقتا بناء على طلب المحافظ فإذا عاد وارتكب الخطأ أيضا تنزع الشركة منه رخصته اذا رأى المحافظ وجوبا لذلك حرصا على النظام العام
- مادة ١٤ - على الشركة اذا رفعت سواقا أو محصلا أن تحظر المحافظة بذلك وترجع اليها أيضا رخصة ذلك السواق أو المحصل
- مادة ١٥ - على الشركة أن تعين العمل الخاص لكل عامل من عمالها بأمر اداري تعرضه على المصلحة لمصادقتها عليه وعليها أيضا بوجه الخصوص أن تزود عمالها بالتعليمات الهندسية اللازمة لادارة الجهايزات وصيانتها
- ١٦ - يعطى المحصل التذاكر للركاب ويسلم منهم عنها ويكون معه على الدوام القدر الكافي من العملة من قرش ونصف قرش وليمم لتبديل قطع النقود أما قطع الذهب فليس من المحتم عليه تبديلها وهو يعطى الأمر للسواق بالقيام والوقوف بإشارات معلومة بواسطة أجراس وعلى السواق الامتنال حالا للإشارة

فصل ٢

نظام الترامواي

الا اذا منعه من ذلك عائق ما أو حالت أحكام هذه اللائحة دون امتثاله وعلى المحصل عند المحطات أوقى أثناء سير القطار الانتباه الى من يريد النزول أو الركوب فينبه السواق الى ذلك في حينه وذلك منعاً لضياع الوقت ووقوف القطار سدى وهو مسؤول عن تظافة عربته والسواق مسؤول عن الادوات

مادة ١٧ - يكون للعربات المقطورة محصلون اضافيون تحت أوامر محصل العربات الحارة فهو يكون رئيس القطار وللصلحة مع ذلك أن تأذن للشركة بمخالفة هذا الشرط في الساعات التي يقل فيها المرور اذا طلبت الشركة ذلك وأوصحت في طلبها الاسباب ويجوز أن يكون في القطار المركب من ثلاث عربات اثنان فقط من المحصلين اذا رخصت المصلحة بذلك.

مادة ١٨ - اذا حدث عوارقاً أو خروج عن القضيض أو أمر آخر أوجب توقيفا في سير القطارات أو تخفيفا في السرعة فعلى المحصل أن يقدم الى رئيسه تقريراً عن ذلك ويبدل جهده بقدر ما عنده من الوسائل لاستئناف السير بدون تأخير

مادة ١٩ - يراقب المحصل في أعمال وظيفته مفتشون يعينون لذلك
مادة ٢٠ - اذا تعطل سير القطار بخروجه عن الخط أو بأمر آخر فعلى خادمة جميع العربات التي تصل الى موقع الحادثة أن يبذلوا معا جهداً ما يستطيعون لاصلاح الخط واستئناف السير بقرب ما يمكن من الزمن
مادة ٢١ - تكون الشركة مسؤولة للصحة تمام المسؤولية عن الأشخاص الذين في خدمتها

الفصل الثالث

فيما يختص بالادوات الدراجة (ذات العجل)

مادة ٢٢ - يكون في العربات الحارة جميع الجهيزات الكهربائية وجهيزات الامن اللازمة لتنظيم السير لاسباب السير الى الامام والوراء ووزن السرعة والوقوف ويكون أيضاً في العربات فرامل ميكانيكية ويجعل في مقدم العربة جرس للتنبيه تحركه القدم ويجعل في القطار حواجز متحركة توضع بكيفية يتنعم معها على الركاب الصعود أو النزول الا من الجانب الايمن العربته وهي سائرة

مادة ٢٣ - تكون جهازيات الحركة كافية القوة لجر أثقل قطار (أى القطار المركب من عربة جارة وعربتين خلفها وعدد ركابه كامل) في النقط الأكثر صعودا من الخط بغير أن تقل السرعة قليلا محسومة ويجعل في جميع العربات (جارتة كانت أو مقطورة) فرملة كافية لتوقيف القطار في مسافة تقل عن خمسة عشر مترا وهو على معظم سيره في النقطة الأكثر انحدارا من الخط

مادة ٢٤ - يجعل في كل قطارين مخصوصة للحريم وحدهن وتكون تلك العيين مستورة حتى يكون الحريم فيها محجوبات عن النظر أما كيفية سترها فيجب أن تصادق عليها المصلحة

مادة ٢٥ - تشارك عربة من الداخل بثلاثة مصابيح كهربائية قوة نور الواحد منها ست عشرة شمعة على الأقل ويجعل في شرفة المقعد الامامى منها مصباح كهربائى قوة نور ست عشرة شمعة على الأقل وله زجاجة بدل لونها على الخط الذى تختص العربة به وتكون الزجاجات الملونة سهلة الاستبدال بزجاجات جراء وهى الزجاجات التى تستخدم علامة لمؤخر القطارات فقط

مادة ٢٦ - يجعل في كل عربة مصباح ينار بالزيت أو البترول وله مرآة انعكاس توضع في مقدمتها للامن فيما اذا انقطع المجرى الكهربائى

مادة ٢٧ - يكون على كل قطار من القطارات الكتابات الآتية

(أولا) - اسم الخط على جانبي القطار

(ثانيا) - النقطة الأخيرة التى يكون القطار متوجها اليها ونظرا على لوحتين فلابتين احدهما فوق شرفة المقعد الامامى والأخرى فوق شرفة المقعد الخلفى

(ثالثا) - كلمة «مستوف» مكتوبة على لوحتين فلابتين أو لهما مفصلات مدهونتين أحمر وأبيض مثبتة احدهما في مقدم القطار والأخرى في مؤخره وبينهما اتصال يجعل تحركهما معا في آن واحد

(رابعا) - غرة القطار بأرقام عربية وافرنيكية ظاهرة

مادة ٢٨ - يجعل على عيون الدرجة الاولى والثانية والعيون المخصصة للحریم كتابات واضحة تميز تلك العيون بعضها عن بعض ويكون فيها من الداخل المطبوعات الآتية

- (أولاً) - بيان الدرجة والخط ومحطيه النهائيين وعدد محلات العين
(ثانياً) - صورة من هذه اللائحة باللغات العربية والانكليزية والفرنساوية معتمدة من البوليس
(ثالثاً) - التعريف بثلاث لغات

مادة ٢٩ - لاتلتصق الاعلانات على زجاج الفواصل فلا يجوز لصقها الاعلى حشوات العربيه وسقفها وعلى خارجها ولايجوز أن تغطي تلك الاعلانات عند كثرتها وكبر كتابتها الاعلانات التي تعلم منها محطتا الخط النهائيين
مادة ٣٠ - اذا خالفت الشركة حكماً من أحكام هذا القرار ينفذ عليها اداريا شرط العقوبة المذكورة في المادة التاسعة عشرة من عقد الامتياز
مادة ٣١ - على محافظ مدينة القاهرة ومدير عموم المدن والمباني تنفيذ قرارنا هذا كل منهما فيما يخصه

مرّة ٣٠٦
لائحة الترامواي
بالقاهرة
قرار من نظارتي الداخلية والاشغال في ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠
بعد الاطلاع على ماقررته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة
في ١٥ يناير و ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠ طبقاً لأحكام الامر العالى الصادر
في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

الباب الاول فيما يختص بالركاب

- مادة ١ - (١) لا يصعد الراكب الى العربيه أو ينزل منها الا من الجانب الايمن للخط
(٢) لا يصعد الراكب الى العربيه (في المحطات التي تقرها المصلحة)
الامنى كان الخارجون منها قد نزلوا

(٣) على الراكب أن يحفظ تذكرته حتى يبلغ الجهة التي هو يقصدها
وعليه أن يقدمها لعامل الشركة كلما طلب العامل منه ذلك

فصل ٢٠
نظام الترامواي

مادة ٢ - (١) لا يجوز للراكب الوقوف في العربيه أو على السلم الجانبي
(٢) لا يجوز للراكب الصعود الى عربيه عليها العلامة الدالة على استكمال
عدد الراكب فيها

(٣) لا يجوز للراكب أن يشغل المحل برزم ضخمة أو يأخذ معه كلابا
(٤) لا يجوز للراكب أن يمس جهازاات الحركة والنور وعلى الخصوص
حبل الدراع (الاستنجه)

(٥) لا يجوز للراكب مضايقة الراكب

مادة ٣ - على الراكب أن يراعوا تنبيهات المصلين . وكل محدث غوغاه
والسكران أو المصاب بعاهة تشتمر منها النفس يمنع من الركوب في العربيه أو
تكميل مسيره الى الجهة التي هو يقصدها بعد أن يستشهد رئيس القطر عليه
بشاهدين

مادة ٤ - تضع شركة الترام في مكتب العتبة الحضراء والمكاتب الاخرى
دفاتر يدقون فيها الراكب شكوايهم من خدمة الترام أو من ادارته وتكون
تلك الدفاتر تحت طلب المصلحة وهي دفاتر قسيمة تصادق المصلحة على كل ورقة
منها ويكون للشركة في كل محطة عامل يقيس شكواي من لا يعرفون الكتابة
وتسلم ورقة القسيمة التي فيها الشكوى الى المشكى لاقامة دعواه على مقضاها
مادة ٥ - لا يجوز للشركة أخذ أجرة الدرجة الاولى الا في العين المخصصة
لتلك الدرجة التي تصادق عليها المصلحة

مادة ٦ - على الشركة فيما اذا تعطل سير الترام أن تدفع لكل راكب
قيمة تذكرته وتسترد منه تلك التذكرة

فصل ٢

نظام الترامواي

الباب الثاني فيما يختص بالعموم

مادة ٧ - على عموم الناس أن يصغوا للجرس التنبيه فيجيدوا عن الخط اذا لم يكن عائق يعوقهم عن ذلك وعلى العربات وركاب الدواب والدراجات والمشاة وسواق الدواب ودوابهم سواء كانوا يسرون في اتجاه سير الترام أو عكس اتجاهه أن يتخذوا الجانب الأيمن اذا كان خالصا أو كان في الطريق فسحة كافية ولا يستثنى من ذلك الا الجيش والمواكب الرسمية وزحف الأفراس والجنائز وكوكبة رجال المطافئ (عساكر الطلبة) فلا يجوز على الاطلاق أن يعوق الترام مسيرهم

مادة ٨ - لا يجوز اتلاف خط الترام أو إلقاء الاجار وغيرها على قضبانه أو تحريك المفاتيح أو تقليد الاشارات أو تسليق العواميد أو مس الجمارى الكهربائية أو ملامستها بشئ من الاشياء

الباب الثالث فيما يختص بخدمة الشركة

مادة ٩ - خدمة الشركة بالقاهرة هم السواقون والمحصولون (القوميساريه) والمفتشون

مادة ١٠ - يجب على المحصلين والسواقين عند قيامهم بعملهم أن يكونوا بلباس الشركة حاملين الصفيحة التى تعطيم اياها المحافظة ولا يجوز لهم أن يقيموا بدلا عنهم في عملهم أناسا غير مرخص لهم فان فعلوا وجبت المخالفة على الطرفين

مادة ١١ - لا يجوز للحصل اعطاء الاشارة بقيام القطر الا متى تأكد أن جميع الركاب هم في أمان وعليه الالتفات الى مسألة مراعاة عموم أحكام اللائحة وكون الحواجز النقلة للعربات في محلها حتى لا يمكن للركاب الدخول أو الخروج الا من الجانب الأيمن وكون الركاب لا يتجاوز عددهم العدد المقرر والاشارات والمصابيح والاعلانات موضوعة في محلاتها المفروضة لها ثم عليه جمع الاشياء (الامتعة) التى ينسأها الركاب في القطر وإيصالها الى مكتب عموم الشركة وهو يتبع في شأنها أحكام الامر العالى الصادر فى ١٨ مايوسنة ١٨٩٨ فيما يختص بالاشياء الملتقة (١)

(١) أنظر صفحة ٥٧٩ بخصوص رد الاشياء والحيوانات الضايعه

ولا يجوز وقوف القطرين المحطات للركوب فيه أو النزول منه فهو لا يقف
الا في المحطة التي ينتهي اليها وفي المحطات الصغرى التي تعين نظارة الاشغال
العمومية مواضعها بالاتفاق مع مصلحة البوليس وتعلق على أعمدة الخط لوحات
يستدل العموم بها على تلك المحطات

مادة ١٢ - السواق مسئول عن سرعة القطر وملاحظة المواعيد المقررة
وأمن السير ويجب عليه أن يوقف القطر اذا أمره البوليس بإيقافه لابل يوقفه
كلما اقتضت الحال ذلك دفعا للحوادث عن الناس أو البهائم ومجانبة الاضرار
بتنازع الغير ويوقفه أيضا عند طلب أى طالب ويمتنع عليه الكلام حتما في أثناء
الشغل ولا يخفى بهما اليسرى في أثناء السير من ذراع الموازنة ويده اليمنى من ذراع
الربط (الفرملة) وعليه تنبيه العموم الى دقو القطار وذلك بقرع جرس التنبيه
على أنه لا يسوغ له قرع ذلك الجرس في غير الحاجة الى قرعه

مادة ١٣ - على السواق أن يضبط سير القطر بكل دقة لاسيما عند ما يرى
ان عربات أو درجات أو مشاة أو بهائم تقطع لخط أو تسير به أمام القطر وعليه
أيضا أن يخفف سير القطر لابل يوقفه على مسافة كافية دفعا للاعراض وعليه
أن يسوقه بكيفية لا ينشأ عنها تعطيل الاعمال العمومية وعليه أن يطيع المحصل
فيما يتعلق بالإيقاف والمسير تمام الطاعة الا في الظروف التي يرى نفسه مكرها
على مخالفتها لازدحام الشارع العموى وعسر المرور فيه ولا يجوز له قط الوقوف
في المخضيات الخفيفة وفي ملتقى شارعين أو قبل ملتقى شارعين

مادة ١٤ - على السواق بوجه عام أن يحدد السرعة بحسب المواعيد
المصادق عليها من المصلحة غير أنه لا يجوز أن تكون تلك السرعة في أية نقطة
من النقاط أكثر من خمسة عشر كيلومترا في الساعة وعليه تخفيض السرعة
الى أقلها عند مقرب المفاتيح وفي ملتقى شارعين وفي المخضيات والنقط المزدهجة
بالمائة

مادة ١٥ - على المفتشين أن يهتموا بنوع خاص في أن يجلس الراكب
في الدرجة التي له الحق بها وفي أن يحل الحريم يحفظ لهن فقط

مادة ١٦ - يجب على مستخدمى الترام معاملة الركاب بالادب والوقار
والاحترام ولا يجوز لهم قط محادثتهم الا فيما يتعلق بشغل الترام فقط

الباب الرابع أحكام عمومية

مادة ١٧ - من يخالف هذه اللائحة يعاقب بغرامة من عشرة قروش
الى مائة قرش وتسمى أحكام الامر العالى الصادر فى ١٠ فبراير سنة ١٨٩٢^(١)
(المختص بالصلح فى المخالفات) على المخالفات المذكورة فى هذه اللائحة وكل راكب
يخالف شيئاً من أحكام الباب الاول يكتفى بطرده من عربية الترام وعلى البوليس
اذا استنجد رئيس القطر أن يساعده فى ذلك وعدا عن طلب المحاكمة عن
المخالفة للصحة أيضا أن تقيم الدعوى على الشركة اذا اقتضت الحال بحسب
أحكام المادة التاسعة عشرة من عقد الامتياز

مادة ١٨ - على محافظ مدينة القاهرة ومدير عموم المدن والمباني تنفيذ
هذه اللائحة كل منهما فيما يخصه

الدراجات (عربات الرجل)

قرار من محافظة مصر بتاريخ ١٢ مارس سنة ١٨٩٤
بعد الاطلاع على المادة ٢٥١ من قانون العقوبات الاهلى^(٢) والمادة ٣٤٠
من قانون العقوبات المختلط وبعد تصديق محكمة الاستئناف المختلطة بجمعيتها
العمومية فى الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٨٩٤

مادة ١ - كل عربة معنة للسير فى مدينة مصر يلزم أن يوضع فى دليل
ما كتبته جرس أو بوق لتنبية المازين ويجب أن يكون لها فانوس تصير انارته
عند غروب الشمس

مادة ٢ - يجب على راكب عربة الرجل المسير دائماً فى جهة اليمين
وأن يخفف سيره عند تلاقى الشوارع

(١) هذا الامر العالى استبدل بنصوص المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ من قانون تحقيق الجنايات الجديد

(٢) المادة ٢٤٨ من قانون العقوبات الاهلى الجديد

نمرة ٣٦١
لائحة بشأن سير
الدراجات فى مدينة
القاهرة

- مادة ٣ - لا يجوز لراكبي عربات الرجل أن يسيروا بسرعة زائدة في الشوارع والجهات الكثير المرور فيها ولا أن يتسابقوا فيها ولا يجوز لهم أيضا أن يسيروا على المعاشي (التروارات) الا حين دخولهم في منازلهم
- مادة ٤ - لا يجوز الركوب على العربات ولا النزول عنها في وسط الطريق بل يكون ذلك على حافة التروار
- مادة ٥ - يجب على الراكب الوقوف متى دعاه البوليس
- مادة ٦ - يعاقب المخالفون لنص هذه اللائحة بالغريم من ٢٥ قرشا الى مائة قرش

نمرة ٣٦٢

لائحة الدراجات
بالاسكندرية

قرار من محافظة اسكندرية في ١٢ مارس سنة ١٨٩٤
(كنص القرار السابق ويسرى مفعوله على مدينة الاسكندرية)

نمرة ٣٦٣

لائحة الدراجات في
بورسعيد والاسماعيلية

قرار صادر من محافظة عموم القنال في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٧
ونشر في ١٦ يونيو سنة ١٨٩٧ (كنص القرار السابق والتي قبله)
(ويسرى مفعوله على مدينتي بورسعيد والاسماعيلية)

تنبيه - لقد نشرت مصلحة الكبارك اعلانا في الجريدة الرسمية بتنظيم مسير الدراجات على الارصفة بالاسكندرية وقد ترا آتقا وبقية درجه هنا ولوائه ليس في الحقيقة من لوائح الضبط وهناك الاعلان المذكور وهو وارد بالجريدة الرسمية الصادرة في ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٧
مصلحة الكبارك المصرية

بما أن حرية تجول الدراجات على الارصفة ضمن حاجر الكمرل قد نجم عنها مغايرات فيما يتعلق بدفع رضى المخول فادارة عموم الكبارك تقتصر باخطار الجمهور انها قد قررت اتخاذ الطرق الآتية اعتبارا من ١٥ أغسطس سنة ١٨٩٧

أولا - يقتضى على جميع الأشخاص الذين يأتون من البلدة بقصد المسير على الرصيف مع دراجاتهم أن يحضروا بأول دفعه الى الباب المسمى بباب العسل الكائن بين الكمرل ومخازن الاستيداع وحيثئذ خفي الكمرل في المحل المتوخة رافقهم وفقا لطلبهم الى الكشف المحاذي لتفتيش الارصفة لاجل وضع ختم الرصاص على الدراجة وهكذا يمكن لصاحب الدراجة بعد وضع الختم المذكور التجول ضمن دائرة الرصيف والمرو من كل ابواب الكمرل بدون ممففة

فصل ٢ الدراجات

ثانياً - كل دراجة لا يوجد عليها ختم الرصاص المذكور تمنع حقاً من السير ضمن دائرة رصيف الكمرل

ثالثاً - ان الدراجات المختصة بطاقم السفن المراكبية على الرصيف أو الراسية في الميناء يعلق بها فيما عدا ختم الرصاص صفيحة معدن مثقبة ويجب على ضباط هذه السفن فيما خلا ذلك أن يدفعوا جنسها ونصفا مصرى بوجه التأمين عن كل دراجة وهذا التأمين يدفعه قبل سفرهم لدى ابرازهم الوصل المختص به وبحالة ما اذا مضت ستة شهور بدون أن تعاد الدراجات للكمرل لاجل رفع الرصاص والصفيحة منها فالتأمين المدفوع يصير ملكاً للصفيحة الكمرل ويستغنى الكمرل بوجه الاستثناء من طلب دفع التأمين اذا قدم صاحب الشأن خطب كفاية محرر من وكيل الشركة التابعة لها بالاثارة الراكب بها صاحب الدراجة ويجب على الوكيل المشار اليه أن يضمن تحت تبعته دفع مبلغ الجنيه ونصف مصرى في حالة عدم اعادة الدراجة للكمرل

رابعاً - يستوفى تفتيش الاوصفة بموجب قسائم قانونية قرشا مضافا على كل رصامة وصفيحة تعلق على الدراجات

قرار صادر من محافظة السويس في ١٥ مارس سنة ١٩٠٠
(كنص القرارات السابقة ويسرى مفعوله على مدينة السويس)

نمرة ٣٦٤
لائحة الدراجات
بالسويس

قرار صادر من مديرية الدقهلية في ١٩ مارس سنة ١٩٠٠
(كنص القرارات السابقة ويسرى مفعوله على بندر المنصورة)

نمرة ٣٦٥
لائحة الدراجات
بالمقصورة

قرار صادر من مديرية الجيزة في ٢٥ مارس سنة ١٩٠٣
كنص القرارات السابقة وذلك عن سير الدراجات في المحلات الآتى بيانها
(أولا) - بندر الجيزة

نمرة ٣٦٦
لائحة الدراجات بالجيزة

(ثانيا) - الشارع الممتد من الكوبرى الاعلى الى سجن الجيزة ومنه الى الاهرام
(ثالثا) - الشارع الممتد من الكوبرى الاعلى الى بولاق الدكرور
(رابعا) - الشوارع الناحلة في النقطة المحدودة بالشوارع المذكورة وبخط السكة الحديد الاميرية

قرار صادر من مديرية الغربية في ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٥
(كنص القرارات السابقة ويسرى مفعوله على بندر طنطا)

نمرة ٣٦٧
لائحة الدراجات
بطنطا

فصل ٣
السلطات ومجلات
الجزارة

الفصل الثالث - في النجاسة العمومية

الفرع الاول في الصنائع والحرف

(السلطات ومجلات الجزارة)

قرار صادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣
وصار تكميله بالقرار الصادر في ١٥ ماي سنة ١٨٩٩
بعد الاطلاع على مداولة الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٢
يونيه سنة ١٨٩٣

نمرة ٣٦٨
لائحة عمومية بشأن
السلطات ومجلات
الجزارة

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظارة في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٣

الفصل الاول - ذبح الحيوانات

مادة ١ - لا يجوز ذبح الحيوانات المعنة لحومها الا كقول الا في السلطات العمومية
وفي الجهات التي لا يوجد بها سلطات يكون اجراء عملية الذبح في النقط
التي تعينها مصلحة الصحة
أما في أيام عيد الاضحي الاربعة فيجوز للأفراد الذبح في السيوت اتباعا لسنة الدينونة
ولا يجوز بالكلية بيع لحوم الحيوانات التي تذبح خارج السلطات أو النقط
المعينة لذلك

وانما وجبت لحوم من هذا القبيل تضبط ويحكم على المخالفين بالعقوبات
المنصوص عليها في هذه اللائحة

وجميع اللحوم التي تباع في المدينة أو الناحية الموجود بها سلطنة يجب أن
يكون عليها ختم سلطنة والا تنفذ عليها الاحكام المذكورة بالفقرة السابقة
أضيفت هذه الفقرة بناء على القرار الصادر في ١٥ ماي سنة ١٨٩٩

مادة ٢ - قبل دخول الحيوانات الى السلطنة يكشف عليها الحكيم
اليطرى المنتدب لذلك للتحقق من حالة صحتها

فصل ٣

السلطات المختصة
بالمجازرة

أنا وجدت سليمة تقاد الى غنار الذبح حيث تذبح أو تبقى في الزرائب بناء على طلب صاحبها حين الذبح

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب الكشف عليها ثانية قبل الذبح

مادة ٣ - الحيوانات المصابة بأمراض ليس محققا تشخيصها يصير وضعها في زرائب الملاحظة وإبقاؤها فيها حين تشخيص المرض المصابة به

وفي حالة عدم وجود زرائب توضع الحيوانات تحت الملاحظة مدة اثنتي عشرة ساعة وبعد هذه المدة تذبح ولكن تتبع في حق لحومها وجلودها والفضلات الاجراآت التي تقرر فيما بعد

مادة ٤ - لايجوز ذبح الحيوانات الغير سليمة أو الهزيلة التي لاتوافق لحومها للأكل

أنا الحيوانات المصابة بأمراض خطيرة ولو كانت غير معدية فتذبح في الحال ويقرر الحكيم البيطري اذا كان يجب دفن لحومها أو تسليمها الى معمل تشييل جثث الحيوانات

مادة ٥ - الحيوانات التي تدخل الى السلخانة لاجل الذبح لايجوز خروجها حية الا بلذن الحكيم البيطري

مادة ٦ - يجب على مائتي الحيوانات المأخوذة للسلخانة أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عارض يحدث سواء كان أثناء الطريق أو في السلخانة والحيوانات الشرسة تقاد مربوطة أو مقيدة اذا دعت الحاجة

مادة ٧ - تكون الزرائب وصيانة الموائش تحت ملاحظة حكيم بيطري السلخانة مباشرة ويجب عليه الكشف على الحيوانات والمحلات مرة على الأقل في كل يوم

ويجب على الخليفة المعينين بالسلخانة اتباع جميع الاوامر التي تصدر لهم من الحكيم المذكور

مادة ٨ - الموائش التي توضع في الزرائب قبل الذبح بناء على طلب أصحابها يقدم لها الغذاء والماء في نفس الزريبة على مصاريق صاحبها

ومصاريف إقامة وصيانة المواشى في الزرايب ومصاريف ملاحظتها
في السلخانات تكون على أصحابها أيضا
مادة ٩ - يجب تنظيف الزرايب يوميا ونقل الاقذار الى المحل المعلن ذلك
ويلزم غسل هذه الزرايب مرتين على الأقل في الاسبوع وكل ذلك بمصاريف
على أصحاب الحيوانات

مادة ١٠ - طرق المواصلات والمائش وزرايب السلخانة يجب أن
تكون خالية من أى عائق على الدوام

مادة ١١ - يجب ذبح كل نوع من الحيوانات في المحل المعين له
وبعد الذبح يعلق الحيوان في الحال

وتوضع الاحشاء تحت الحيوان الناتجة منه ولا تؤخذ الا بعد الكشف
عليها بمعرفة الحكيم البيطرى

ولا يجوز بالكيفية تفحج الحيوانات بالقلم بل بواسطة منفاخ

مادة ١٢ - لا يجوز تصريف الدم على الارض أو القائه في النهر أو الترع
انما يجب جمعه في أوان وتنويع حالته الاصلية

الفصل الثمانى - توزيع اللحوم والفضلات

الاحتياطات الاولى وواجبات الخلية والمزارين والاحضاس الاخرين الذين يجوز
دخولهم السلخانة

مادة ١٣ - يجب على الحكيم البيطرى بعد عملية الذبح أن يكشف
ثانية في العنابر على الحيوانات المذبوحة

ويكشف على الاحشاء قبل ارسالها للسط

مادة ١٤ - يصير اعدام الفضلات التي يتضح أنها مصابة وعلى الحكيم
البيطرى أن يحكم اذا كانت لحوم الحيوانات الناتجة منها هذه الفضلات يمكن
أكلها ففي حالة عدم موافقتها للأكل يأمر بدفنها أو بتسليمها لعمل تشغيل
جثث الحيوانات

فصل ٣

السلطات ومجلات
الجزارة

مادة ١٥ - اللحوم التي يتضح انها صالحة للأكل يصير ختمها بختم مخصوص قبل خروجها من السلخانة والفضلات السليمة يصير تسليمها الى المسقط لاجل تنظيفها وتجهيزها

أما الشعر والأظافر والقرون فيجوز نقلها الى المستودعات المعدة لها وبعد ختم الجلود يصير نقلها في الحال من السلخانة

مادة ١٦ - اتمودج ولون اللانغات سواء كانت للحوم أو الجلود يصير تحديدهما بمعرفة مصلحة الصحة العمومية

مادة ١٧ - نقل اللحوم في المدن التي بها سلخانات الى دكاكين الجزارة يكون في عربات أو مواعين مبطنة بالزئبق من الداخل حسب اتمودج الذي تعينه مصلحة الصحة العمومية

ويجب أن تكون العربات أو المواعين المعدة لنقل الكروش والفضلات مبطنة بالزئبق أيضا

مادة ١٨ - يجب على الجزارين بعد عملية الذبح الشروع حالا في غسل وتنظيف المحلات التي أقاموا بها وكذا الأدوات والأشياء التي استعملت للذبح وفيما بعد يجزى وضعها بمنزلة مخصوص

مادة ١٩ - المواد التي تحتويها المعدة والأمعاء ان لم يحصل الانتفاع بها وكذلك مخلفات الذبح يجب نقلها من السلخانة في عربات من حديد أو زئبق

مادة ٢٠ - يصير تنظيف الرأس والكوارع في غرفة مخصوصة من المسقط ويمكن طبعها بعمل مخصوص من المسقط هي والكروش أيضا

مادة ٢١ - يجب على الكرشاتبة في آخر النهار تنظيف وغسيل جميع محلات المسقط وكذا أدوات وآلات الشغل ووضعها بعد ذلك في محل مخصوص

مادة ٢٢ - لا يجوز دخول السلخانة لكل شخص لا تعلق له بالسلخانة ويستثنى من ذلك من يكون بيده تصريح من مصلحة الصحة العمومية أو من حكم يطرى السلخانة

- مادة ٢٣ - لا يجوز . أولا احضار كلاب أو حيوانات أخرى غير المعتدة
للذبح للسليخة . ثانيا ادخال سموم ولو كانت لقتل الجرذ أو الفيران . ثالثا
القائه أفتار أو أجزاء حيوانات أو مواد أخرى ضلابة في مجارى أو حفر التصريف
مادة ٢٤ - الجزارون مسؤولون عن كل تلف أو ضرر يحصل في السليخة
سواء كان من مستخدمهم أو من حيواناتهم
- مادة ٢٥ - الجزارون أو الكرشاتبة أو صبيان السليخة الذين لا يتبعون
نصوص الاحكام المدونة في هذه اللائحة وأوامر الحكيم البيطرى في كل ما يخص
بالاشغال الداخلية تقام عليهم الدعوى بناء على طلب الحكيم البيطرى لها كهم
على المخالفة التى وقعت منهم ويعاقبون بالعقوبات المبينة في المادة ٣٧ مع الحكم
عليهم بتعويض العطل والضرر ان دعت الحال لذلك
- مادة ٢٦ - يجب على الحكمة البيطرية أيضا اتباع الاحكام المدونة
في هذه اللائحة وفي غيرها من لوائح الضبطية الصحية المختصة بهم
- مادة ٢٧ - يجب على الحكيم البيطرى أوضاعا صحي للسليخة أن
يقدمها الى مصلحة الصحة في آخر كل شهر تقريرا عن عدد الحيوانات التى ذبحت
ونوعها وحالتها الصحية ويكون محتويا على البيانات التى تهم هذه المصلحة

الفصل الثالث - تجارة اللحوم

- مادة ٢٨ - كل من يرغب تعامل في الجزارة يجب عليه أولا تقديم طلب
لمصلحة الصحة
- ويكون تحرير هذا الطلب على ورقة نفقة من فئة الثلاثين مليما واختارها
اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته والجهة التى يرغب جعل محل تجارته فيها
- كل محل معد لبيع اللحوم يجب أن يتخلله الهواء جيدا وأن يكون حائزا
لشروط الصحة . ويجب أن تكون الارضية مبلطة والجدران مطلية بالجير
والطاولات والطوالات مغطاة بالزنك والابواب مدهونة بالبوية واللحوم مغطاة
بتماش نظيف ويوضع فيه جدول لالقاء الماء القدر فيه

فصل ٣

السلطات ومجلات
الجزارة

وتسرى هذه الاجراءات أيضا على دكاكين الجزارة الموجودة الآن
ويجب على أصحابها أن يقدموا طلبا للصلحة في ميعاد شهرين من تاريخ
نشر هذه اللائحة

مادة ٢٩ - لا يجوز بالكلية بيع اللحوم التي في حالة التعفن وإن وجدت
تضبط وتعلم

مادة ٣٠ - لا يكون إثبات المخالفات النصوص عليها في المادتين
السالفتين إلا بمعرفة المأمورين الحصين

الفصل الرابع - أحكام عمومية

مادة ٣١ - كل مستخدم سلخانة أو جزار أو خلافيهما مصاب بمرض
زهري أو معد لا يقبل بالسلخانة ولا يدخلها إلا بعد شفائه تماما يصير إثباته
بكشف طبي

مادة ٣٢ - يجب أن تكون ملابس الجزارين والكراشاتية وكافة
الأشخاص المكلفين بالذبح نظيفة ولا يتصلعد منها أى رائحة كريهة

مادة ٣٣ - لا يجوز بالكلية استعمال المياه لزيادة وزن اللحوم والرؤس
ولا يجوز أيضا قطع الرؤس أو اللحوم على بلاط السلخانة بل يجب اجراء هذه
العملية في محل مخصوص

مادة ٣٤ - تكون مواعيد فتح السلخانة كياتي
أثناء الصيف أى من ابتداء ابريل لغاية اكتوبر من الساعة ١/٢ الى الساعة
٩ افرنكي صباحا ومن الساعة ١/٢ الى الساعة ٦ افرنكي مساء
أثناء الشتاء أى من أول نوفمبر لغاية مارس من الساعة ١/٢ الى الساعة ٩
افرنكي صباحا ومن الساعة ٣ الى الساعة ٥ مساء

مادة ٣٥ - الذبح والعمليات الخاصة به والكشف على اللحوم يجب أن
تكون عاجلا وعلى التوالي

مادة ٣٦ - يجب على السلطة الادارية عموما وعلى رجال الضبط والربط مساعدة مندوبي الصحة في تنفيذ الاحتياطات التي يتخذونها بمقتضى هذه اللائحة

مادة ٣٧ - العقوبات التي يحكم بها على المخالفات المنصوص عليها في هذه اللائحة هي نفس العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات (فصل مخالفات) ويجوز للقاضي قبول الظروف المخففة للعقوبة

للحوم المضبوطة علابا احكام السابعة توزع على المستشفيات أو محلات الصدقة اذا تحققت صلاحيتها للأكل

مادة ٣٨ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد ثلاثين يوما من نشرها في الجريدة الرسمية

مادة ٣٦٩

الامر العالي الصادر في ١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٦

مواد اللوائح في مدينة القاهرة

مادة ١ - تقررت عوائد ذبج المواشي بمصر القاهرة على مقتضى التعريفة الآتية وهي

٢٥ ٠٠ على كل رأس من الابقار والجاموس والجمال والخيول وباقي المواشي الكبيرة
١٥ ٠٠ على كل رأس من عجول البقر والجاموس ومن الخنازير
٥٥ ٢٠ على كل رأس غنم من الخرفان والتعاج والماعز وخلافه

مادة ٢ - لايسوغ تحصيل رسم آخر على ذبج المواشي من أي نوع كان لامن أصل الذبوح ولا نقدا بخلاف العوائد المينة بالمادة الاولى

مادة ٣٧٠

الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨

مواد اللوائح في المدن الأخرى

مادة ١ - ابتداء من تاريخ صدور أمرنا هذا لا تحصيل عوائد ذبج المواشي في المدن المينة بجندول حرف (١) المرفق بأمرنا هذا وعلى حسب التعريفة التي خفضت كما يأتي

- فصل ٣ موائد الذبيح
٢٠٠ عن كل رأس من الأبقار والجاموس والجمال والخليل وباقي المواشي الكبيرة
١٠٠ عن كل رأس من عجول البقر والجاموس
١٥٠ عن كل رأس من الخنزير
٤٠ عن كل رأس غنم من الخرفان والنعاج والماعز وخلافه
مادة ٣ - يجوز مريان أحكام المادة السابقة بقرار من ناظر المالية في جميع المدن الأخرى التي ينشأ فيها سلطات
(جدول حرف أ)
المدن التي يتحصل فيها عوائد ذبيح

بور سعيد - طنطا - المنصورة - الزقازيق - دمنهور - الفيوم -
بنى سويف - المنيا - أسيوط - السويس - دمياط - قنا - الاسماعيلية
حلاوان

نمرة ٣٧١ موائد الذبيح بحرها وسوهاج
قرار صادر من نظارة المالية في ١٢ ابريل سنة ١٨٩٨
تسرى أحكام المادة الاولى من الدكرية الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨
على مدينتي جرجا وسوهاج ابتداء من ١٦ ابريل سنة ١٨٩٨

قرارات صادرة من نظارة المالية

نمرة ٣٧٢ موائد الذبيح بمحطات مختلفة
كنص القرارات السابقة ويسرى مفعولها على المدن الآتي بيانها
قرار في ٢ يونيو سنة ١٨٩٨ - المحلة الكبرى وكفر الزيات وميت غمر
وزققي وشين الكوم وبها ابتداء من ١٠ يونيو سنة ١٨٩٨
قرار في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٨ - منوف ابتداء من ١ ابريل سنة ١٨٩٩
قرار في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٩ - قليوبه ابتداء من ٥ يوليو سنة ١٨٩٩
قرار في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٩٩ - ملوى ابتداء من ١ نوفمبر سنة ١٨٩٩
قرار في ٩١ نوفمبر سنة ١٨٩٩ - الأقصر ابتداء من ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٩

قرار في ١٨ يناير سنة ١٩٠٠ - الجيزة ابتداء من ٢٥ يناير سنة ١٩٠٠ فصل ٣
قرار في ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٠ - طهطا ومنقلاوط ابتداء من ٢٥ فبراير مواعيد الذبيح
سنة ١٩٠٠

قرار في ٩ مايو سنة ١٩٠٠ - ببا ابتداء من ١٦ مايو سنة ١٩٠٠
قرار في ١٨ فبراير سنة ١٩٠١ - سنورس ابتداء من ٢٣ فبراير سنة ١٩٠١
قرار في ٢٤ أبريل سنة ١٩٠١ - مغاغة ابتداء من ٤ مايو سنة ١٩٠١
قرار في ٩ فبراير سنة ١٩٠٢ - طوخ ابتداء من ١٠ فبراير سنة ١٩٠٢
قرار في ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٢ - السنبلوين وسمنود والجعفرية ابتداء أ.ل.
مارس سنة ١٩٠٢

قرار في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢ - اصوان ابتداء من ٢٥ مارس سنة ١٩٠٢
قرار في ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٣ - رشيد ابتداء من ١ مارس سنة ١٩٠٣
قرار في ٥ مارس سنة ١٩٠٣ - بوش ابتداء من ٧ مارس سنة ١٩٠٣
قرار في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٣ - تلا ودكرنس وفوقوس ابتداء من ١ يونيو
سنة ١٩٠٣

قرار في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٣ - الزيتون ابتداء من ١ يناير سنة ١٩٠٤
قرار في ١ سبتمبر سنة ١٩٠٤ - اسنا ابتداء من ١ سبتمبر سنة ١٩٠٤
قرار في ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٥ - بليس ابتداء من ٨ مارس سنة ١٩٠٥
قرار في ١١ مايو سنة ١٩٠٥ - ابيار ابتداء من ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥
قرار في ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ - بليغية ابتداء من ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥
قرار في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٠٥ - أبو تيج وانجم ابتداء من ١ نوفمبر سنة ١٩٠٥

قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٢ مايو سنة ١٩٠٢
نمرة ٢٧٣
تأسيس زرائب
الوقاية
بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف
المختلطة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٠٢
وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ٨٩٣
لأئحة السلخات وتجارة اللحوم

فصل ٣ مادة ١ - لايجوز ذبح أى حيوان فى السلخانات العمومية التى ينشأ تأسيس زرائب الرفاية بجوارها زرائب للملاحظة الحيوانات وتعين فيما بعد بقرار وزارى (١) الابد بقاءه مدة أربع وعشرين ساعة على الأقل فى هذه الزرائب تحت ملاحظة المفتشين البيطريين المنوطين بأعمال هذه السلخانات مباشرة ويكون لهؤلاء المفتشين الحق بطلب امتداد مدة الملاحظة لأكثر من ذلك اذا لم يكن الحيوان فى حالة جيدة تسمح بذبحه

مادة ٢ - مصاريف اقامة الحيوانات بالزرائب المتوء عنها تكون كالاتى

١٠ عن كل ماشية كبيرة (ثور أو بقرة أو جاموسة أو جمل)

٥ عن كل عجل

٢ عن كل رأس ضانى أو ماعز أو خنزير

وبعد مضى مدة ثمان وأربعين ساعة يحصل نصف هذه الرسوم فقط يوميا عن كل حيوان يستمر بقاءه بالزرائب

غذاء وصيانة الحيوانات مدة إقامتها بالزرائب تكون على مصاريف أصحابها دون سواهم

مادة ٣ يكون أصحاب الحيوانات ملزمين باستخراجها من الزرائب فى مدة لاتتجاوز ١٥ يوما وذلك مقابلة دفع جميع المصاريف المستحقة من أى نوع كان

وبانقضاء هذه المدة تباع الحيوانات بالطريقة الادارية فيوضع اعلان على باب الزريبة وباب السلخانة يعين فيه اليوم والساعة المحددان للبيع ولايجوز البيع الا بعد ثلاثة أيام كاملة تخفى من وقت وضع الاعلان

ويخصم من المبالغ المتحصلة من البيع جميع المصاريف المستحقة من أى كان وتضاف لجاناب الحكومة ويترك مابقى بعد ذلك تحت تصرف أصحاب الحيوانات

مادة ٤ - كل من أدخل حيوانات فى دائرة السلخانة بدون أن يقدم أولا الايصال المبين به اقامة الحيوان أو الحيوانات فى الزرائب المدة اللازمة يعاقب بدفع غرامة لاتتجاوز مائة قرش أو بالحبس لغاية أسبوع أو بالعقوبتين معا

(١) تفتح زرائب الرفاية التى تأسست بالقرب من حلانة مصر ابتداء من ٢٥ ابريل

سنة ١٩٠٣ (كالقرار الصادر فى ٩ ابريل سنة ١٩٠٣)

فصل ٣

السلطات ومجلات
الجزارة

قرار صادر من محافظة مصر في ٧ أبريل سنة ١٩٠٠
بعد الاطلاع على اللائحة المختصة بالسلطنة ولحوم الجزارة الصادرة بقرار

وزارى بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣

نمرة ٣٧٤

مادة ١ - يجب على جميع الأشخاص الذين لهم أشغال بسلطنة المحروسة شروط الدخول
أن يحملوا علامة (غرة) على الذراع الايسر ويكونوا حائزين لرخصة دخول موقعا
عليها من مفتش بيطرى السلطنة

مادة ٢ - ألوان العلامات هي كما يأتي

- (١) علامات الجزائين لونها أسمر
- (٢) « الكرشانية » « وأندق »
- (٣) « بائى الجلود » « وأصفر »
- (٤) « العربية » « وأخضر »

وبصير الحصول على هذه العلامات من مفتش بيطرى السلطنة بعد دفع
مبلغ ٦٠ ملياً عن كل علامة

مادة ٣ - يذكر في الرخصة اسم وصناعة حاملها ونمرة العلامة ولونها

مادة ٤ - لا يجوز دخول بائى الجلود والعربية وعربات نقل اللحوم
وغيرها الى السلطنة الا بعد انتهاء الكشف على اللحوم

مادة ٥ - على كل من يريد الدخول فى السلطنة خلاف الأشخاص المنزهة
عنهم بعاليه أن يحصل على تصريح بذلك أولاً من مفتش بيطرى السلطنة

مادة ٦ - جميع العربات التى تدخل السلطنة لنقل اللحوم أو خلافها
يجب أن تكون مطابقة للشكل الذى تعينه مصلحة الصحة العمومية وكل عربة
لا تكون فى حالة نظافة لا يصير قبولها فى السلطنة

مادة ٧ - كل مخالفة ضد أحكام هذا القرار أو المادة ٢٥ من لائحة
السلطات يعاقب مرتكبها بسحب العلامة منه بحرقه مفتش بيطرى السلطنة
لمدة لا تتقص عن يومين ولا تتجاوز عشرة أيام

فصل ٣
السلطات ومجالات
الجزارة
تمة ٣٧٥
لائحة بشأن السلطنة
ومجالات الجزارة
بالاسكندرية

قرار صادر من قومسيون بلدى اسكندرية
فى ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤
بعد الاطلاع على مداولة القومسيون فى جلسته المنعقدة فى ٢٦ سبتمبر
سنة ١٨٩٤ الصادر عليها اعتماد دولتناظر الداخلية
وعلى المادتين ١٥ و ٢٢ من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠ (١)

(الفصل الاول - لائحة ذبح الحيوانات فى السلطنة)
مادة ١ - لايجوز ذبح الحيوانات المنة لحومها للأكل الا فى السلطنة
العمومية
أما فى أيام عيد الاضحي الأربعة وفى الثلاثة أيام السابقة له فيجوز للأفراد
الذبح فى البيوت اتباعا لسنة الدينية
ولايجوز بالكلمة ادخال لحوم الحيوانات التى تذبح خارج السلطنة العمومية
الى المدينة وبيعها فيها
وانا وجدت لحوم من هذا القبيل تضبط ويحكم على المخالفين بالعقوبات
المنصوص عليها فى هذه اللائحة

مادة ٢ - عند دخول الحيوانات الى السلطنة يكشف عليها الحكيم
اليطرى المنتدب لذلك للتحقق من حالة صحتها وانما وجدت سليمة تقاد الى عتابر
الذبح حيث تذبح أو تبقى فى زرائب السلطنة بناء على طلب صاحبها حين الذبح
وفى هذه الحالة الأخيرة يجب الكشف عليها ثانية قبل الذبح
مادة ٣ - الحيوانات المصابة بأمراض ليس محققا تشخيصها يصير وضعها
فى زرائب الملاحظة وأبقاؤها فيها حين تشخيص المرض المصابة به
وفى حالة عدم وجود هذه الزرائب توضع الحيوانات تحت الملاحظة مدة
٢٤ ساعة وبعد هذه المدة تذبح ولكن تتبع فى حق لحومها وجلودها والفضلات
الاجراآت البيئة بعد

- مادة ٤ - لا يجوز ذبح الحيوانات الغير سليمة أو الهزيلة التي لا توافق لحومها للأكل
- ٣ فصل
السلطات ومعاونات
الجزارة
- أما الحيوانات المصابة بأمراض خطيرة ولو كانت غير معدية فتذبح في الحال ويقرر الحكيم البيطري إذا كان يجب دفن لحومها أو تسليمها إلى مهمل تشغيل جثث الحيوانات
- مادة ٥ - الحيوانات التي تدخل إلى السلطنة لأجل الذبح لا يجوز خروجها حية
- مادة ٦ - يجب على سائقي الحيوانات المأخوذة للسلطنة أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عارض يحدث سواء كان أثناء الطريق أو في داخل السلطنة والحيوانات الثرسى تغاد مربوطة أو مقيدة إذا دعت الحال
- مادة ٧ - تكون الزرائب وصيانة المواشي تحت ملاحظة حكيم بيطري السلطنة مباشرة ويجب عليه الكشف على الحيوانات والمحلات مرة على الأقل في كل يوم
- ويجب على الخدمة المعيّنين بالسلطنة اتباع جميع الأوامر التي تصدر لهم من الحكيم المذكور أو من مأمور السلطنة
- مادة ٨ - المواشي التي توضع في الزرائب قبل الذبح بناء على طلب أصحابها يقدم لها الغذاء والماء في نفس الزريبة على مصاريف أصحابها ومصاريف إقامة وصيانة المواشي في زرائب الملاحظة ومصاريف ملاحظتها في السلطنة تكون على أصحابها أيضا
- مادة ٩ - يجب تنظيف الزرائب يوميا ونقل الاقذار إلى محل المعذلة وإزالة غسيل الزرائب مرتين على الأقل في الأسبوع وكل ذلك بمصاريف على أصحاب الحيوانات التي تمكث فيها
- مادة ١٠ - طرق المواصلات والمواشي الكائنة في السلطنة والزرائب يجب أن تكون خالية من أي عائق على الدوام

فصل ٣

الطوائف ومجلات
الجزائر بسكندرية

مادة ١١ - يجب ذبح كل نوع من الحيوانات في المحل المعين له
وبعد الذبح يعلق الحيوان في الحال
وتوضع الاحشاء تحت الحيوان الناتجة منه ولا تؤخذ الا بعد الكشف
عليها بمعرفة الحكيم البيطري ولا يجوز بالكلية تفنخ الحيوانات بالقلم بل بواسطة
منفاخ

مادة ١٢ - لا يجوز تصريف الدم على الارض
انما يجب جمعه في أوان وتنويع حالته الاصلية اذا كان معدا للبيع
مادة ١٣ - يجب على الحكيم البيطري بعد عملية الذبح أن يكشف ثانية
في العنابر على الحيوانات المذبوحة ويكشف عن الاحشاء قبل ارسالها للسمط
مادة ١٤ - يصير اعدام الفضلات التي يتضح أنها مصابة وعلى الحكيم
البيطري أن يحكم اذا كانت لحوم الحيوانات الناتجة منها هذه الفضلات يمكن أكلها
في حالة عدم موافقتها للأكل يأمُر بدفنها أو بتسليمها لعمل تشييل
جثث الحيوانات

مادة ١٥ - اللحوم التي يتضح أنها صالحة للأكل يصير ختمها بختم
مخصوص قبل خروجها من السلخانة

والفضلات السليمة يصير ارسالها الى السمط لأجل تنظيفها وتجهيزها
أما الشعر والاطافر والقرون فيجرى نقلها الى المستودعات المعدة لها
وبعد ختم الجلود يصير نقلها في الحال من السلخانة

مادة ١٦ - جميع اللحوم المعدة للبيع في مدينة الاسكندرية سواء كان
في محلات معلومة أو بواسطة أشخاص يدورون بها تعتبر مهتربة اذا لم تكن
مختومة بختم السلخانة ويصير ضبطها ومصادرتها حيثئذ بمعرفة رجال البوليس
أو رجال المصلحة البلدية

مادة ١٧ - أتمنّوزج ولون الداعات سواء كانت اللحوم أو الجلود يصير
تحديدتها بمعرفة المجلس البلدى

مادة ١٨ - نقل اللحوم الى دكاكين الجزارة يكون في عربات أو مواعين مبطنة بالزئبق من الداخل حسب الانعوج الذي يعينه المجلس البلدى
ويجب أن تكون العربات أو المواعين المعدة لنقل الكرشة والفضلات مبطنة بالزئبق أيضا ولا يجوز لسائق العربات أو الأشخاص الذين يرافقونها الجلوس بين اللحوم أو الفضلات

نصل ٣
السلطات ومجلات
الجزائر بسكندرية

مادة ١٩ - المحلات التي استعملت للذبيح وكذا الادوات والاشياء التي استعملت له يجب الشروع حالا في غسلها وتنظيفها بعد عملية الذبيح بعرفة المصلحة على مصاريف الجزارين وفيما بعد يجري وضع الادوات والاشياء المذكورة بمخزن مخصوص

مادة ٢٠ - المواد التي تحتويها المعدة والامعاء ان لم يحصل الانتفاع بها وكذلك متعلقات الذبيح يجب نقلها من السلطنة في عربات مبطنة من حديداً وزئبقاً

مادة ٢١ - يصير تنظيف الروس والكوارع في غرفة مخصوصة من السمط ويمكن طبخها بعمل مخصوص من السمط هي والكروش أيضاً

أما رؤس الخنازير وكوارعها وغيرها فلا يمكن تنظيفها وطبخها إلا بمعمل منفصل

مادة ٢٢ - يجب في آخر النهار تنظيف جميع محلات السمط بعرفة المصلحة على مصاريف الكرشاتيه وكذا أدوات وآلات الشغل وهم يضعونها في المخزن المخصص لها

مادة ٢٣ - لا يجوز دخول السلطنة لكل شخص لانهلق له بالسلطات ويستثنى من ذلك من يكون بيده تصريح من المجلس البلدى أو من الحكيم البيطرى أو من مأمور السلطنة

مادة ٢٤ - لا يجوز . أولاً احضار كلاب أو حيوانات أخرى غير المعدة للذبيح بالسلطنة ماعدا المواشي التي تجر العربات . ثانياً ذبح حيوانات غير واردة ومقبلة فيها . ثالثاً ادخال سموم في السلطنة ولو كانت لقتل الجوزاء أو الفيران . رابعاً القاء أبقار أو أجزاء حيوانات أو مواد أخرى صلبة في بحارى

فصل ٣

أوحقر التصريف . خامسا ادخال عربات بسائر أنواعها في غبار الذبح ويلزم قيادة العربات خطوة بخطوة في السلخانة . سادسا قطع الرؤس أو اللجوم على أرضية السلخانة بل يجب اجراء هذه العملية في محل مخصوص . سابعا استعمال المياه لزيادة وزن اللجوم أو الرؤس . ثامنا حصول منازعة مختصمة وغوغاب السلخانة

السلخانات ومجلات
الجزائر بلسكندرية

مادة ٣٥ - الجزائرون مسؤولون عن كل تلف أو ضرر يحصل في السلخانة سواء كان من مستخدمهم أو من حيواناتهم

مادة ٣٦ - الجزائرون أو الكرشاتية أو صبيان السلخانة الذين لا يتبعون فصوص الاحكام المدونة في هذه اللائحة وأوامر الحكيم اليطرى أو مأمور السلخانة فيما يخص بالاشغال الداخلية تقام عليهم الدعوى بناء على طلب أحد هذين الموظفين لحاكتهم على المخالفة التي وقعت منهم ويعاقبون بالعقوبات المينة في المادة ٣٦ مع الحكم عليهم بتعويض العطل أو الضرر اذا دعت الحال لذلك وعلى الحكيم اليطرى اتباع أحكام هذه اللائحة وجميع اللوائح النظامية الصحية المختصة به

مادة ٣٧ - لا يقبل لذبح الحيوانات أو تحضير الفضلات الا الجزائرون وفرامو اللجوم والكرشاتية والذباحون الذين يبلهم تصريح

مادة ٣٨ - كل مستخدم سلخانة أو جزار أو خلافيهما مصاب بمرض زهري أو معدى لا يقبل بالسلخانة ولا يدخلها الا بعد شفائه شفاء تاما يصير انباه بمعرفة طبيب من أطباء المجلس البلدى

مادة ٣٩ - يجب أن تكون ملابس الجزائرين والكرشاتية وكافة الاشخاص للكلفين بالذبح نظيفة ولا تتساعد منها أية رائحة كريهة

مادة ٤٠ - تكون مواعيد فتح السلخانة كما يأتى

أثناء الصيف أى من ابتداء ابريل لغاية اكتوبر من الساعة ٦ الى الساعة ٩ افرنجي صباحا ومن الساعة ٣ الى الساعة ٥ مساء

أثناء الشتاء أى من أول نوفمبر لغاية مارس من الساعة ٨ الى الساعة ١٠ افرنجي ومن الساعة ٢ الى الساعة ٥ مساء

- مادة ٣١ - الذبح والعمليات الخاصة به والكشف على اللحوم يجب أن تكون عاجلا وعلى التوالي
- مادة ٣٢ - تحصل المصلحة البلدية بعرفة مستخدميهما على الذبح (١) قدرها ٢٥٠ مليما على كل رأس من الثيران والابقار وعجول الابقار والعجول المقطومة والجاموس ذكورا وأناتا والجاموس المقطوم والجمال وأنثيول
- ١٥٠ مليما على كل رأس من العجول الرضيعة أو الخنازير
- ٥٥ مليما عن كل رأس من الخراف والتعاج والماعز والجنداء والجلان (القوازي)
- وبما أن ادارة السلخانة تضع تحت طلب العامة آلات ثلمة متقنة لزوم الامعاء فتحصل الرسوم الآتي ذكرها على الكرشة
- ٢٠ مليما على كل كرشة ثور وبقرة وعجلة وعجل مقطوم وجاموس وعجل جاموس مقطوم وعجل أو حصان
- ١٥ مليما على كل كرشة عجل رضيع أو خنزير
- ٧ مليمات ونصف على كل كرشة خروف أو نجة أو معزى أو جدى أو حمل (قوزي)
- واذا أنشئ معمل للتذويب فتحصل ١٦ مليما عن كل ١٠٠ كيلوجرام من الدهن وتحصل أيضا ادارة السلخانة رسوم ربط واقامة في زرائبها عن كل ٢٤ ساعة كما يأتي
- ٢٠ مليما عن كل رأس من الثيران والابقار وعجول الابقار والعجول المقطومة والجاموس ذكورا وأناتا والجاموس المقطوم والجمال وأنثيول
- ١٥ مليما عن كل رأس من العجول الرضيعة أو الخنازير
- ٥ مليمات على كل رأس من الخراف والتعاج والجلان (القوازي) والماعز والجنداء ولا تحصل هذه الرسوم الا بعد اقامة الحيوانات لمدة ٨ ساعات في السلخانة

(١) أنظر بعه صحيفة ٦٣٣ قرار قوميون، بلدي اسكندرية الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٣ بتعديل مواد الذبح باعتبار ٤ مليمات من كل كيلوجم صلب

فصل ٣

السلطات ومحلات
الجزائر بسكندييه

الفصل الثاني - تجارة اللحوم

مادة ٣٣ - كل من يرغب تعاطى التجارة يجب عليه أولا تقديم طلب
للادارة العمومية البلدية ويكون تحرير هذا الطلب على ورقة مخمعة فيه الثلاثون
ملما واضحا بها اسمه ولقبه وجنسيته ومحل اقامته والجهة التي يرغب جعل
محل تجارته فيها

وكل محل معد لبيع اللحوم يجب أن يتخلله الهواء جيدا وأن يكون حائزا
لشروط الصحة ويجب أن تكون الارضية مبلطة والحيطان مطلية بالجير
والطاوالات والطاولات مغطاة بالزئلك والابواب مدهونة بالوية واللحوم مغطاة
بقماش نظيف ويوضع فيه جردل لالقاء الماء القدر فيه

ونسرى هذه الاجراءات أيضا على دكاكين الجزارة الموجودة الآن ويجب
على أصحابها أن يقدموا طلبا للصحة في ميعاد شهرين من تاريخ نشر هذه اللائحة
مادة ٣٤ - لا يجوز بالكلية بيع اللحوم التي في حالة التعفن وان وجدت
تضبط وتعدم

مادة ٣٥ - يجوز اثبات المخالفات المنصوص عليها في المادتين السالفتين
بمعرفة المأمورين الصحيين التابعين للجلس البلدى

الفصل الثالث - أحكام عمومية

مادة ٣٦ - العقوبات التي يحكم بها على المخالفات المنصوص عليها في هذه
اللائحة هي نفس العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات (فصل المخالفات)
ويجوز للقاضي قبول الظروف المخففة للعقوبة

اللحوم المضبوطة عملا بالاحكام السابقة توزع على المستشفيات أو محلات
الصدقة اذا تحققت صلاحيتها للأكل

مادة ٣٧ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد ٣٠ يوما من اعلانها
في الجريدة الرسمية ثم تعلق في الجهات التي تحددها المصلحة البلدية
وتبقى معلقة على الدوام في السلطنة

فصل ٣
السلطات ومخلات
الجزائر بأكسندرية

نمرة ٣٧٦
تعديل مواد البيع

قرار من قومسيون بلدى اسكندرية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٣
عوائد الذبيح المنقوه عنها في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من المادة ٢٢ من القرار
الصادر من البلدية في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤ حصل تعديلها على الوجه الآتى
يحصل على كل حيوان مذبح رسم على السواء باعتبار ٤ مليات عن كل
كيلو من صافي لحومه

وتسوية هذا الرسم تعمل بصفة نهائية بعد ذبح الحيوان
ولكى تكون الملاحظة أشد تأثيراً يجوز للإدارة أن تحصل مؤقتاً على
الحيوانات الواردة من داخلية القطر عند دخولها المدينة تأميناً موازياً لقيمة عوائدها
أما عوائد الكرشه ومعمل تذويب الدهن ورسم ربط الحيوانات وأقامتها
في الزرائب المنصوص عنها في المادة ٣٢ من القرار الصادر في ٣ نوفمبر سنة
١٨٩٤ وكذا جميع أحكام اللائحة المذكورة الأخرى الغير المخالفة لهذا القرار
فتبقى على أصلها

نمرة ٣٧٧
لائحة تنظيم الدخلى
بجزر الاسكندرية

قرار من قومسيون بلدى اسكندرية في ٢١ فبراير سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على لائحة الجزر ولحوم الجزر الصادرة في ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٤
مادة ١ - يجب على كل من له أشغال بجزر الاسكندرية أن يحمل
على ذراعه الايسر علامة عليها نمرة

مادة ٢ - ألوان العلامات هي الآتية

١ - للجزارين لون أسمر

٢ - للكرشاته » وأزرق

٣ - لبائعي الجلود » وأصفر

٤ - للعربيجه » وأخضر

وتعطى هذه العلامات من مدير الجزر في مقابلة دفع ٦٠ مليات عن كل علامة

مادة ٣ - يذكر في الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢٢ من لائحة

الجزر اسم وصناعة حاملها ونمرة ولون علامته

مادة ٤ - بائعو الجلود والعريجية وكذا العربات المعدة لنقل اللحوم وغيرها لا تدخل في المجزر الا بعد الكشف على اللحوم

مادة ٥ - على من يريدون الدخول في المجزر خلاف من سبقت الاشارة اليهم آتفا أن يحصلوا على ترخيص خصوصي بذلك من مدير المجزر

فصل ٣
السلطات المختصة
المجازرة بالسكندرية

مادة ٦ - كل مخالفة لهذا القرار وللأشعة المجزر وكذا كل إخلال بالترتيب والنظام يقع من المرخص لهم بدخول المجزر تكون العقوبة عليه بنزع العلامة من حاملها وطرده من المجزر مدة لا تتجاوز ١٠ أيام بأمر من رئيس الطب البيطري أو من يقوم مقامه وذلك مع عدم الإخلال بالعقوبات عن المخالفات المنصوص عليها في لأشعة المجزر

(تجارة الكهنة)

قرار من قومسيون بلدى اسكندرية في ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ (وصار تكميله بالقرار الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠١)

مادة ٣٧٨
لأشعة بشأن تجارة
الكهنة بالسكندرية

الفصل الاول في نقل الكهنة من داخل القطر الى الاسكندرية
(مرور الكهنة بداخل المدينة)

مادة ١ - الكهنة الواردة من داخل القطر تنقل مباشرة الى مخازن تجار الصادرات المصرح بغرضها أو عند الأشخاص الذين يصنعون الورق ونحوه الذين يبدعهم قصرى بذلك ولا تلقى في أى جهة بين محل تفريغها والمخازن المذكورة وإن ظهر وباء جاز منع دخولها

مادة ٢ - تنقل الكهنة الى المخزن داخل أكل أو براميل أو شبكات محزومة جيلا بحيث لا يتبدد منها شئ على الطريق أما اذا كانت محزومة بشبكات فالعربات التى تنقلها يجب أن تكون مغطاة بقماش أو بنجيش أما الكهنة الغير المحزومة أو المتفرقة فلا تقبل في المدينة وإذا كانت واردة بالمرأكب فعلى الرؤساء منع قليلها في الترععة اجتنابا لما عساه ينشأ عن ذلك من فساد مياهها

مادة ٣ - ستعطى لمراكز الدخولية الاوامر اللازمة باتباع الاجراءات السابقة المذكور ويمنع دخول الكهنة التي لم ينبع اربابها احكام. هذه اللائحة

فصل ٣
تخزين الكهنة
بمستند

(الفصل الثاني في جمع الكهنة بالمدينة)

مادة ٤ - لا يجوز للعامة الدخول في مستودعات الكهنة التابعة للبلدية التي أنشأتها مصلحة الصيانة في محرم بك والقبارى أو الموجودة في أى جهة أخرى لاجل جمع الكهنة وسترافق المصلحة المذكورة تنفيذ هذا المنع

مادة ٥ - الكهنة الضرورية جدا لاجاء الحمامات العمومية يجوز توريدها لاصحاب هذه الحمامات أو مستأجرها ما لم يحملوا في اتباع التعليمات التي تصدر لهم من مفقش الصحة بشأن ما يجب اتخاذه من الاحتياطات الصحية في هذه الحمامات في هذه الحالة يوقف في الحال توريد الكهنة لهم

أما اذا كانت المدينة مهددة بوباء فيحصل إيقاف توريد كل أنواع الكهنة حالا الى الحمامات العمومية (١)

ولا يجوز لاصحاب الحمامات العمومية أو مستأجرها اجراء جمع الكهنة في الطريق العموى لهم

مادة ٦ - لا يجوز مطلقا فرز الكهنة في الحمامات وبيعها في المدينة سواء كان ذلك بواسطة خدمة هذه الحمامات أو بواسطة الاشخاص الذين يدخلون اليها ويكون أصحاب الحمامات أو مستأجروها مسؤولين عن ذلك

(الفصل الثالث في تخزين الكهنة في المخازن الصغيرة)

مادة ٧ - على أصحاب مخازن الكهنة أو مستأجرها أن يأخذوا نصريحا خصوصا وأن يكونوا على الدوام تحت ملاحظة مصالح الصحة البلدية

مادة ٨ - يجوز إيقاف هذا التصريح بدون تحديد ميعاد لذلك ولا انتظار اذا كانت المدينة مهددة بوباء

(١) راجع في الفرع الآتي تحت عنوان «الاحتياطات الصحية» المادة ١١ من القرار الصادر من النظارة في ١١ مارس سنة ١٨٩٥

فصل ٣

تجارة الكهنة
بلسكندرية

مادة ٩ - لا تفتح مخازن الكهنة للعامة الا في النهار
مادة ١٠ - تكون مخازن الكهنة في الادوار الارضية ولا يجوز أن
تكون متصلة بالسكان

مادة ١١ - يجب أن تصنع أرضية مخازن الكهنة من البلاط أو الاسفلت
أو الاسمنت أو غيرها من المواد التي تعتمد على مصالح الصحة

مادة ١٢ - ينبغي أن يكون بمخازن الكهنة محلان على الأقل كل منهما
على حدته وان يكون محل الفرز منفصلا عن محل التخزين ولا يجوز وضع
الكهنة في هذا المحل الا اذا كانت محرومة حرما جيدا كما هو منصوص
في المادة ٢ من هذه اللائحة كما انه لا يجوز تبديد الكهنة على أرضية المخزن
ولا فرزها الا في المحل المخصص لذلك

مادة ١٣ - لا يجوز مطلقا فرش الكهنة على الطريق العمومي سواء كان
لاجل تخفيفها أو لاي غرض كان فالكهنة التي توجد على الطريق العمومي
تضبط وتعلم بدون دفع تعويض عنها لصاحبها وفضلا عن ذلك فإنه يعتبر مخالفا
مادة ١٤ - يعطى الى أصحاب المخازن الموجودة الآن في المدينة لاجل
ترتيب مخازنهم بحسب الشروط الفنية السابقة الذكر ميعاد ٦٠ يوما من تاريخ
نشر هذه اللائحة بالجريدة الرسمية وبعد هذا الميعاد يعلق حالا كل مخزن
لم يتبع صاحبه الشروط المذكورة

(الفصل الرابع في مخازن تصدير الكهنة وكيفية كبسها)

مادة ١٥ - لا يجوز نقل الكهنة من الدكاكين الى مخازن ومكابس تجار
الصادرات ما لم تكن محرومة حرما كافيا كما هو مبين في المادة ٢ من هذه اللائحة
اذا حصل ايقاف تجارة الخرق البالية كما هو مذكور (في المادة ٢١) من
القرار الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٩٨ فما ينقل منها في الشوارع يضبط وعدم
بدون دفع تعويض لصاحبه أو للشخص المرسل اليه فضلا عن الحكم بالعقوبات
النشئة عنها (في المادة ٢٣١) من قانون العقوبات المختلط (والمادة ٣٤١) من
قانون العقوبات الاهلي (أضيفت هذه الفقرة بناء على قرار المجلس البلدى
الصادر في ٣٠ يونيو سنة ١٩٠١)

مادة ١٦ - لا يجوز فتح الزكائب والبراميل وغيرها الملوثة بالكهنة
الاقى داخل المخازن ولا يجوز مطلقا اجراء ذلك في الطريق العموى
مادة ١٧ - تسرى على أصحاب مخازن التصدير أو مديريها أحكام المواد
٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ من هذه اللائحة ويجب اجراء الفرز
في محل منفصل

مادة ١٨ - متى دخلت الكهنة الى مخازن التصدير لا يمكن مرورها
في المدينة مالم تكن موضوعة ببالن أو على الاقل مغطاة بمش

مادة ١٩ - يجب على أصحاب المكابس أو مديريها أن يربطوا على وجه
السرعة الغمار الناشئ عن تقليب الكهنة ويكون ذلك بواسطة طريقة للتهوية
تراعى فيها قواعد الصحة العمومية

مادة ٢٠ - يجب على أصحاب مكابس الكهنة أو مديريها أن يضعوا
تحت طلب الانفسار الذين يشتغلون عندهم المحلات والادوات اللازمة للتنظاف
بعد اتمام عملهم وان يعطوا لهم الماء والصابون مجانا بمقادير كافية

(الفصل الخامس - أحكام عمومية)

مادة ٢١ - اذا كانت المدينة مهددة بوباء يجوز لمصلحة الصحة ايقاف
تجارة الكهنة ونقلها وتقليبها بدون تحديد ميعاد لذلك ولا ائثار

مادة ٢٢ - كل مخالفة لاحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها طبقا لنص
المادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلى
فضلا عن الحكم عليه من القاضى باقتال المحل أو بابطاله عند اللزوم

مادة ٢٣ - يكون ضبط المخالفات بمعرفة مفتش الصحة وأطباء الاقسام
وضباط أو عساكر البوليس

مادة ٢٤ - تسرى هذه اللائحة بعد نشرها في الجريدة الرسمية بثلاثين
يوما مع مراعاة الميعاد المحدد بالمادة ١٤ منها

فصل ٣
تجارة الكهنة
بإسكندرية

(الزرايب)

قرار صادر من نظارة الداخلية (في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٧)

مادة ١ - كل شخص يرغب إنشاء زريبة معدة للبقر والأبقار والجواميس والخرفان والنعاج والمعيز والكبوش والخنزير والفتريات ينبغي عليه أن يقدم قبل ذلك طلبا الى مصلحة الصحة مينا فيه اسمه ومحل اقامته وتعيين المحل الذي يرغب إنشاء الزريبة فيه بوجه الضبط والدقة وينبغي أن يشتمل على اسم القسم والشارع ومسطح المحل المقضى اعلاؤه وعدد ونوع الحيوانات التي تكون في الزريبة

مادة ٢ - لا تعطى رخصة بفتح زريبة الا بمقتضى الشروط الآتية

(أولا) ان المحل لا يمكن أن يتواجد مطلقا داخل المنازل المسكونة وينبغي أن يكون متسعا رجا ذا أهوية جيدة

(ثانيا) ينبغي تبليط المحل بالاشجار الكافية لجريان السوائل بغاية الانتظام في حفرة أو مجرى أو مستودع مبنية بكيفية يمكن نزحها كلما استدعت الحاجة ذلك وهذه المستودعات ينبغي أن تكون خارج المحل

(ثالثا) ان صاحب الزريبة يجرى تطاقتها وغسلها بواسطة مكان يعمل لتوريد المياه اللازمة لهذا الغرض

(رابعا) ان الزرايب التي تكون في صف واحد لا يمكن أن يكون عرض المذود بها لغاية الحائط المقابل لها أقل من أربعة أمتار وأربعة أمتار ارتفاعا أما الزرايب ذات الصفين فيكون عرض المذود بها الى الآخر سبعة أمتار وفي الحالتين تكون المسافة اللازمة لكل حيوان عرض المذود فيها متران على الامتداد

(خامسا) ان تخزين السبل في الزرايب ممنوع قطعيا وينبغي مثالها يوميا ولا يمكن عملها (مسكه) الا في المحال المخصصة المعينة من قبل مصلحة الصحة

مادة ٣ - أرباب الزرايب الموجودة الآن المصرح بها على حسب الأصول ملزمون بعمل المحلات وإجراء التعديلات الواردة بالمادة الثانية في ميعاد ثلاثة شهور تبدأ من يوم نشر هذه اللائحة

- مادة ٤ - ينبغي على أرباب الزرايب الغير مصرح بها الانقياد لتصوص هذا القرار في ميعاد شهر واحد والا يصير محاكمتهم للمخالفة مع قفل محلاتهم
- مادة ٥ - كل من جبر على قفل زريته بسبب المخالفة فلا يصرح له بإعادة فتحها ولا يفتح غيرها بداخل المدينة
- مادة ٦ - كل مخالفة تقع ضد هذا القرار يصير معاقبة مرتكبها طبقا لنصوص مواد ١٢ و ٤٥ و ٤٨ من قانون العقوبات للعاكم الاهلية ومواد ١٢ و ٤٧ و ٥٤ من قانون العقوبات للعاكم المختلطة وزيادة على ذلك فله يصير الزام مرتكب المخالفة بقفل الزريبة في الحال
- مادة ٧ - هذا القرار لا يسرى مفعوله الا في مدن المحروسة والاسكندرية وبها وطنطا وشبين الكوم ودمهور والنصوه وكفر الزيات والزقازيق ودمياط ورشيد والاسماعيلية والسويس وبورسعيد والجيزة وبنى سويف والمنيا وأسيوط وسوهاج ومدينة الفيوم وجرجا وقنا واسنا

(روث الحيوانات)

- قرار من محافظة اسكندرية في ٢١ فبراير سنة ١٨٩٣
- مادة ١ - ينبغي على كل من أصحاب العربات المعتنق نقل روث الحيوانات أن يقدم اشعارا بذلك الى المحافظة ويضع على كل عربة من عرباته الثمرات التي تعطى اليه
- مادة ٢ - لا يسوغ مرور أى عربة من العربات المتوه عنها بالمادة السابقة في الشوارع العمومية مالم تكن مغطاة ومعلقة بكيفية تمنع تصاعد أى رائحة كريهة منها
- مادة ٣ - لا يسوغ نقل روث الحيوانات في داخل الثغر الا بواسطة عربات بالكيفية المبينة بالمادة الثانية
- مادة ٤ - كل من وقع منه مخالفة للاحكام السابقة يعاقب بغرامة قدرها من ٥ قروش الى ٥٠ قرشا صافا
- مادة ٥ - يسرى مفعول هذا القرار من ابتداء اليوم الخامس لتشره

نمرة ٣٨٠
لائحة نقل روث
الحيوانات
بالاسكندرية

فصل ٣

صناعة الطب

مادة ٣٨١

لائحة بشأن تعاطي
صناعة الطب

(صناعة الطب)

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١

بعد الاطلاع على مقررته الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في يوم
أول يونيو سنة ١٨٩١

مادة ١ - لا يجوز لأى شخص كان أن يتعاطى صناعة الطب ولا فرعاً من
فروع هذا الفن ما لم يكن حائزاً لدرجة صادرة من إحدى المدارس المعتمدة
ومحصلاً على تصريح من مصلحة الصحة يتعاطى هذه الصناعة

وهذا التصريح يحرر على ورقة تمغة من فئة الثلاثين مليماً (١)

مادة ٢ - الأشخاص الذين يتعاطون صناعة الطب في القطر بدون أن
يستحصلوا على رخصة بذلك يجب عليهم في ظرف شهرين من ابتداء نشر هذه
اللائحة أن يقدموا شهادتهم الى مصلحة الصحة وأخذ التصريح اللازم

مادة ٣ - يجب على كل طبيب أو حكيم رمد أو حكيم أسنان أو حكيم
أوحكيم بيطرى بيده تصريح يتعاطى صناعته في القطر المصرى أن يشعر
الصحة عن الجهة التي يرغب الإقامة بها

مادة ٤ - لا يجوز للعلاقيين ولا لأى شخص كان من المصرح لهم بتعاطي
صناعة الجراحة الصغرى أن يأمروا أو يصفوا أى دواء كان من الادوية
الوقائية (أعنى الادوية التي تجهز أولاً فثلاً) ولا فعل عمليات جراحية خلاف
عمليات الختان (الطهارة) وتلقيح الجدري والحجامة ووضع أو تركيب العلق
والقيام بالجراحى البسيط

مادة ٥ - ليس مصرحاً للقوابل الا بمباشرة الولادات السهلة
ولا يمكن صرف تذكرة بأدوية خلاف الحشايش البسيطة والمسهلات
الخفيفة الغير المضرة

(١) قد أُلغى بمقتضى الامر العالى الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ رسم التسجيل
وقدرة ماتناً قرش الذى كان مقرراً في المادة الاولى من هذا القرار من التصريح المذكور

مادة ٦ - يجب على جميع الأطباء الذين يتعاطون صناعتهم في القطر المصري أن يخطرُوا مصلحة الصحة عما يشاهدونه من الأمراض المعدية التي يشاهدونها ويمكن أن ينشأ عنها وباء ويكون الاخطار على استمارات مطبوعة تعطىها البوسطة مجاناً

أحكام عمومية

مادة ٧ - كل مخالفة تقع لأحكام هذه اللائحة يعاقب مرتكبها بالعقوبات المقررة للمخالفات وهذا فضلاً عن العقوبات الأخرى التي تترتب على هذه المخالفة

مادة ٨ - تنشر مصلحة الصحة في كل سنة جدولاً بأسماء الأطباء وحكام الرمد وحكام الاسنان والحكيم والحكمة البيطرية وخلافهم

(الصيديات وبيع الجواهر السامة)

لائحة تعاطى صناعة الصيدلية والاتجار بالجواهر السامة
(الصادرة في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٤)

بعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٧ يونيو سنة ١٩٠٤ طبقاً للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

الباب الاول في الصيدلة

مادة ١ - لا يجوز لأى شخص كان أن يتعاطى صناعة الصيدلية في القطر المصري ما لم يكن حائزاً لدبلومة صيدلى من إحدى المدارس الكلية المعتمدة ونال مقدماً رخصة بذلك من نظارة الداخلية

وتعطى هذه الرخصة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ويجب أن يكون طلب الرخصة مرفقاً بشهادة رسمية صادرة أو مؤشراً عليها من جهة الاختصاص التابع لها الطالب حسب جنسيته مثبتة لشخصيته وحسن سلوكه

مادة ٣ - ليس من الضروري أن يكون صاحب الصيدلية صيدلياً حائزاً للدبلومة بل يكفي أن يعين لادارتها صيدلياً مأذوناً بتعاطى صناعته في القطر المصري

فصل ٣

صناعة الصيدلة
والاعتماد بالجواهر
السامة

وليس على صاحب الصيدلية في هذه الحالة سوى الحصول على الرخصة من
تظارة الداخلية بصفته مالكا للصيدلية وتعطى هذه الرخصة بناء على طلب مدير
عموم مصلحة الصحة بعد تقديم الشهادة المثبتة للشخصية وحسن السالوك المنصوص
عنها في المادة الاولى ويذكر في هذه الرخصة اسم مدير الصيدلية المأذون
في حالة نقل ملكية الصيدلية أو ادارتها الى شخص آخر يجب الابتداء
باعلان مصلحة الصحة بذلك للتأشير بهذا النقل في الرخصة

مادة ٣ - اذا كان للشخص الواحد جملة صيدليات وجب عليه أن يعين
لكل منها مديرا مخصوصا وانما كان هو نفسه صيدليا ومأذونا بتعاطي الصناعة
وجب عليه أن يعين مديرا لكل صيدلية طبقا لأحكام المادة السابقة ماعدا
الصيدلية التي يديرها هو بنفسه

مادة ٤ - يجب الابتداء باعلان مدير عموم مصلحة الصحة عن أى محل
يراد اعداده صيدلية وعن نقل أى صيدلية من مكان الى آخر
ويجب أن يكتب على واجهة الصيدلية باللغة العربية وبأحدى اللغات
الاروبية وبجروف واضحة اسم الصيدلى ان كان هو المالك والمدير للصيدلية
معا أو اسم المالك والمدير ان كان للصيدلية مدير غير المالك

مادة ٥ - كل دواء يحتوى على أحد الجواهر السامة الواردة في الجدول
الاول الملحق بأمرنا هذا لا يجوز تحضيره الا بمعرفة صيدلى مأذون بتعاطي
صناعته في القطر المصرى

واذا كان الدواء المحتوى على أحد هذه الجواهر السامة معدا للاستعمال
من الباطن فلا يجوز صرفه إلا بناء على تذكرة من طبيب بشرى أو بيطرى
مأذون بتعاطي صناعته في القطر المصرى ومع ذلك يجوز صرف مستحضرات
الارجوتين بناء على تذكرة من حكيمة مأذونة بتعاطي صناعتها في القطر المصرى
مادة ٦ - كل تذكرة صرف دواؤها يجب قيدها في دفتر صفحاته منرة
ومؤشر عليها من مصلحة الصحة ويكون القيد فيه منرا ومؤرخا بالتسلسل
بدون ترك بياض أو فراغ أو كلمة في الحواشى وانما كانت التذكرة تحتوى على

أحد الجواهر السامة المذكورة في الجدول الاول الملحق بهذا فعلى الصيدلى المأذون الذى جهزها أن يضع علامته أمام قيدتها في الدفتر وإذا أعيدت التذكرة لصاحبها وجب وضع ختم الصيدلية عليها مع تاريخ تسليم الدواء وغمرة قيده في الدفتر

فصل ٣
صناعة الصيدلية
والانحياز بالجواهر
السامة

مادة ٧ - على كل صيدلى أن يصرف في مقابلة قبض الثمن تذاكر الطبيب البشرى أو البيطرى المأذون بتعاطى صناعته في القطر المصرى

مادة ٨ - كل دواء يصرفه الصيدلى يجب أن تكون عليه بطاقة تحوى على اسم الصيدلى وعنوانه وتعريف الدواء وجميع ما يانزم لاستعماله من البيانات

وكل زجاجة أو علبة أو أى وعاء آخر يحتوى على دواء معد للاستعمال من الظاهر فقط يجب أن توضع عليه أيضا بطاقة حراء مطبوع عليها باللغة العربية وبأحدى اللغات الأوروبية هذه الجملة «يستعمل من الظاهر» وإذا كان في تعاطى هذا الدواء من الباطن خطرا وجب أن يكتب عليها أيضا باللغة العربية وبأحدى اللغات الأوروبية أنه سام

مادة ٩ - جميع الجواهر السامة المينة بالجدول الاول المرقى بهذا يجب حفظها بمعرفة الصيدلى في زجاجات أو علب أو غير ذلك من الأوعية وعليها أسماء ماتحتويه من الجواهر السامة وعلامة مميزة تدل على انها تحتوى على سمات

وعند ذلك يجب أن تكون هذه الزجاجات أو العلب وغيرها من الأوعية المحتوية على المواد السامة ذات شكل يسهل تمييزه بواسطة اللس عن الزجاجات واللب والأوعية الأخرى الموجودة في الصيدلية مالم توضع هذه الجواهر السامة كلها منعزلة في غرفة مغلقة أو في دولاى مقفل ويحفظ المفتاح مع صاحب الصيدلية أو المدير المأذون دون غيرها

مادة ١٠ - لا تفسر أحكام هذا الباب ماعدا المادة الثامنة منه على الادوية التى يحضرها الاطباء البشرى والبيطرى لاستعمالها لمن يقصدونهم للعلاج متى كانوا مأذونين بتعاطى صناعتهم في القطر المصرى وليس لهم صيدليات

فصل ٣

صناعة الصبالة
والإتجار بالجواهر
السامة

الباب الثاني في بيع الجواهر السامة

مادة ١١ - الجواهر السامة المينة في الجدول الاول المرفق بهذا عند وصولها للكملة توضع منعزلة عن بقية البضائع ولا تسلم الا للأشخاص الحائزين لرخصة عمومية أو خصوصية صادرة بالكتابة من مصلحة الصحة أو لوكلائهم

ولا حاجة لهذه الرخصة للصادلة أو لغيرهم من الأشخاص المأذونين ببيع الجواهر السامة

مادة ١٢ - على كل من أراد الاتجار بالتفصيل (بالقطاعي) في صنف واحد أو أكثر من الجواهر السامة المينة في الجدول الثاني المرفق بهذا أن يحصل أولاً على رخصة بذلك من نظارة الداخلية

وتعطي هذه الرخصة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ويجب على طالب الرخصة أن يثبت للدبر المشار اليه بأنه يعرف القراءة والكتابة وضرر المواد السامة التي يرغب الاتجار فيها وأنه يمكنه أن يميز كل صنف منها عن الآخر ويجب أن يرفق طلب الرخصة بالشهادة المثبتة للشخصية وحسن السلوك المنصوص عنها في المادة الاولى

مادة ١٣ - يعين في الرخصة المحل الذي يترخص للبائع بتفصيله تجارته وإذا رغب الانتقال الى محل آخر وجب عليه أولاً اعلان مصلحة الصحة بذلك لذكر المحل الجديد في الرخصة

ولا تعطى رخصة لإعلان المحلات الكائنة في المحافظات أو في بنادر المديرية أو بنادر المراكز

ويجب أن يكون اسم بائع الجواهر السامة مكتوباً على الدوام بحروف واضحة باللغة العربية وبلغة أوروبية على واجهة كل محل معد تجارته

مادة ١٤ - الرخصة تتحول لصاحبها الحق في بيع الجواهر السامة المعينة للاحتياجات الصناعية أو الزراعية ولكن ذلك لا يكون بالوزن الطي

مادة ١٥ - بيع الجواهر السامة لا يكون الا للاشخاص المعرفين من
البائع أولن يتحقق من شخصيتهم بشهادة أشخاص معروفين لديه
ولا يجوز البيع مطلقا لأشخاص يظهر له أنهم دون سن البلوغ

فصل ٣
صناعة الصيدلانية
والانحمار بالجواهر
السامة

مادة ١٦ - كل ما يباع من الجواهر السامة يقيد في دفتر مخصوص من
وعليه علامة مصلحة الصحة ويكون القيد فيه وقت البيع بدون ترك بياض
أو فراغ أو كناية في الحواشي ويذكر فيه نوع وكمية الجواهر السام المبيع
والعرض المطلوب لأجله واسم المشتري ولقبه وصناعته ومحل سكنه ويتصدق
على صحة ذلك بأمضاء المشتري وأمضاء شهود المعرفة اذا دعت الحال لذلك هذا
اذا لم يكن البيع بناء على طلب بالكناية وفي هذه الحالة يحفظ الطلب مع الدفتر

مادة ١٧ - على كل مخبر في الجواهر السامة أن يكون عنده أيضا دفتر
يقيد فيه بالتاريخ المسلسل وبدون ترك بياض أو فراغ أو كناية في الحواشي
كل ما يشتريه بالجملة من الجواهر السامة مع بيان نوع وكمية الجواهر وتاريخ
شرائه واسم البائع ولقبه وصناعته ومحل أقامته

مادة ١٨ - جميع الجواهر السامة الموجودة في مخزن التاجر يجب وضعها
في أوعية على حداثها وعلى كل وعاء منها اسم الجواهر السام الذي يحتويه ولقطة
«سم» باللغة العربية وبلغة أوروبية

مادة ١٩ - لا يباع الزرنيخ أو مركباته الا مغروبا بالنيلة أو هباب الفحم
بمعدل ثلاثة في المائة من وزنه على الأقل مالم يكن مطلوباً لغرض لا يصلح له
منع هذا المزيج

ولا يباع الزرنيخ أو مركباته الا للاشخاص الذين معهم شهادة من البوليس
مبين بها الكمية المقتضى صرفها منه والعرض المطلوب لأجله واسم المشتري
ولقبه وصناعته وتحفظ هذه الشهادة مع الدفتر المنصوص عنه بالمادة السادسة
عشرة

مادة ٢٠ - لا يجوز بيع أو عرض أى صنف من أصناف الأكلونات
أو الأشربة المعبأة لغذاء الانسان في المحلات المخصصة لبيع الجواهر السامة

فصل ٣

صناعة الصيدلانية
والإتجار بالجواهر
السامة

مادة ٢١ - يسوغ للصيدلة مع مراعاة أحكام المادة الخامسة عشرة والمادة السادسة عشرة أن يصرفوا جواهر سامة للأطباء البشريين والبيطريين والحكيمات المأذونين بتعاطي الصناعة في القطر المصري وذلك لحاجات صناعتهم ويسوغ لهم أيضا أن يصرفوا الجواهر السامة التي تطلب منهم لأجل الأبحاث العلمية

وعدا ما تدون بهذه المادة لا يسوغ للصيدلة بيع الجواهر السامة إلا بالوزن الطلي مالم يكونوا مأذونين بصفة بائعي جواهر سامة

مادة ٢٢ - لأجل الإتجار في الجواهر السامة بالجملة يجب الحصول على رخصة خصوصية تعطى من قطارة الداخلية بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة وبيع الجواهر السامة بالجملة لا يكون إلا للأطباء البشريين والبيطريين والصيدلة المأذونين بتعاطي صناعتهم في القطر المصري ولبائعي الجواهر السامة المأذونين بذلك طبقا لأحكام هذه اللائحة أو لمصالح الحكومة

والتجارة بالجملة تكون بمراعاة أحكام المادة السادسة عشرة والمادة السابعة عشرة وتكون في محلات مخصوصة غير المحلات المعدة للصيدلية أو في قسم من الصيدلية يختص لذلك ويكون منفصلا عنها تمام الانفصال والجواهر السامة التي تنقل من محل البيع بالجملة إلى محل البيع بالتفصيل (بالقطاعي) يجب قبدها كما لو كانت بيعت

قد تقرر تقسيم تصاريح بيع الجواهر السامة إلى ثلاثة أنواع وهي

(أولا) تصريح خاص بالجواهر السامة المندرجة بالجدول الأول بالجملة ويكون هذا البيع قاصرا على الأطباء البشريين والبيطريين والاجزائية ومصالح الحكومة فقط وذلك طبقا لنصوص المادة ٢٢ من اللائحة

(ثانيا) تصريح آخر لبيع الجواهر السامة المندرجة بالجدول الثاني بالجملة وهذا التصريح يعطى لأصاحبه الحق في بيع الجواهر المذكورة للأشخاص المصرح لهم ببيعها بالقطاعي فقط

(ثالثاً) تصريح لاجل بيع الجواهر السامة المندرجة بالجدول الثاني بالقطاعي
لافراد الاهالى للاحتياجات الصناعية أو الزراعية
وعلى ذلك يجب على كل بائع للجواهر السامة الحصول على تصريح واحد
أو تصريحين أو ثلاثة من التصاريح المذكورة بحسب أنواع التجارة التي يرغب
تعاطيها

فصل ٣
صناعة الصبغة
والانتاج بالجواهر
السامة

(منشور صادر من مصلحة الصحة العمومية غزة ٢١ بتاريخ ٢١ مايسنة ١٩٥٥)
مادة ٢٣ - علما الأحكام المدونة بهذه اللائحة لا يجوز مطلقا بيع
الجواهر السامة المبيئة في الجدول الاول الملحق بهذا سواء كانت بحالتها الطبيعية
أو مزوجة بجواهر أخرى .

وجميع الأحكام المدونة بهذا الباب فيما يتعلق ببيع الجواهر السامة يجب
مراعاتها في صرف هذه الجواهر ولوجبانا

الباب الثالث

(أحكام عمومية)

مادة ٢٤ - الرخص التي تعطي تنشر في الجريدة الرسمية بمعرفة نظارة
الداخلية وتفيد في سجل يحفظ في مصلحة الصحة

مادة ٢٥ - جميع الدفاتر النصوص عنها في هذه اللائحة يجب حفظها
مدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ آخر قيد فيها ويجب أن تكون
في أى وقت كان تحت طلب مندوبي الصحة

مادة ٢٦ - الأدوية والعقاقير والمجهرات المخصوصة والجواهر السامة
التي تباع بمقتضى هذه اللائحة يجب أن تكون جيدة النوع ولا تكون تالفة
ولا متحللة ولا مغشوشة

يجوز بيع المستحضرات (الاسبيجاليته) المصرية متى اتبعت فيها الشروط الآتية
(١) بين تركيبها بالتفصيل ويودع بمصلحة الصحة العمومية مع عينتين من كل صنف
منها ومد البطاقات (الاتيكت) أيضا

(٢) اذا كان أحد هذه المستحضرات يحتوي على جوهر من الجواهر السامة الآتية
بيانها فينبى على البطاقة (الاتيكت) كمية الجوهر السام الموجود في كل مقدار
يؤخذ منها

حمض الروسيل أو السيانيديك - حمض الزرنيخوز وجميع المركبات الزرنيخية -
المركبات الزينية لمعدن الزهر - سيانور البوتاسيوم وجميع السيانورات - الفوسفور -
كلورال هيدرات - الزراريخ ومشتقاتها (صينها أو خلاصه) - سم السمك بيكروتيكسين -
المركبات الجوزية السامة مثل الميكتالين والاسترولاتين - الاكونيت أو خالق
القنب - البلادونا أو ست الحسن - البنج - الدافور - النوركان الجوز المقيث -
الاستروفلتوس - الاميون ومشتقاته مثل الصبغات والخلاصات وجميع القلوبات بوجه
العموم لمعدن قلوبات الكينا

ومن خصوص التركيب فلا يجوز لأحد غير الصيدلية القانونيين دون خلافهم تحضير
ممن من المستحضرات المركبة ولكن بيعها يكون حرا وبما حكا تقدم

أما أقراص (تابلويد) بوروز وكم وشركاهما *Burroughs, Wellcome and Co.*
وحبوب أب جون *Upjohn* فلا يسوغ بيعها إلا بمعرفة الصيدلية

(منشور نمرة ١١٨ رقم ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ من مصلحة الصحة العمومية)

مادة ٢٧ - لأجل التحقق من العمل بأحكام هذه اللائحة يسوغ
المدني مصلحة الصحة أن يفتشوا في أى وقت كان أى محل فيه صيدلية أو
مخصص لبيع الجواهر السامة

ويسوغ لهم أيضا تفتيش محلات العطارة اذا اشتبهوا في بيع جواهر سامة
فيها بدون اذن فانا ظهر من التفتيش حصول أى مخالفة لحكم من الأحكام
للكورة يحرر بها محضر ويرسل للنيابة

فإذا كان الصيدلة أو بائعو الجواهر السائمة أو أصحاب محلات العطارة من الأجانب وجب أولاً إعلان القضية التابعين إليها عن اليوم والساعة المعينين للتفتيش كي تعين صيدلياً أو مندوباً من قبلها لمرافقة مندوبي الصحة إذا رأت لزوماً لذلك وعلى أى حال يجب عمل التفتيش في اليوم والساعة المحددين

مادة ٢٨ - كل من خالف أى حكم من أحكام هذه اللائحة يعاقب بالعقوبات المعينة للمخالفات وللقاضي أن يأمر أيضاً بمصادرة الجواهر التي وقعت بشأنها المخالفة

فصل ٣
صناعة الصيدلة
والالتجار بالجواهر
السائمة

ويجوز إغلاق الصيدلية إذا كان صاحبها غير مأذون بتعاطي صناعة الصيدلية أو إذا عهد بإدارتها إلى شخص غير مأذون

فإذا وقعت المخالفة من أحد بائعي الجواهر السائمة وجب الحكم بإغلاق محله إذا كان غير مأذون ويجوز للقاضي أيضاً الحكم بإغلاق المحل بصفة استثنائية وحرصاً على الصحة العمومية إذا كانت المخالفة ذات أهمية تستوجب ذلك أو إذا ثبت عود المخالف لارتكاب المخالفة

الأحكام التي تصدر بالإغلاق أو برفضه يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف بناء على طلب الأخصام أو النيابة ورفع الاستئناف بتقرير يكتب بقلم كاتب المحكمة في ظرف عشرة أيام ويتبدئ هذا الميعاد فيما يتعلق بالأحكام الغيابية من يوم انقضاء ميعاد المعارضة حسب ما هو مقرر في المادة ١٥١ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى والمادة ١٣٥ من قانون تحقيق الجنايات المختلط ويتبدئ فيما يختص بالأحكام الحضورية أو الأحكام الغيابية الصادرة بعد المعارضة من يوم النطق بها

والاستئناف يرفع من النيابة أمام محكمة الاستئناف وهي تحكم فيه بوجه الاستجبال

مادة ٢٩ - ويجوز لظلاله الداخلية بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة أن تضيف إلى الجدول الأول الملحق بهذا كل جوهر معدنى أو نباتى ذو خواص سامة ترى أنه نشأ عنه خطر ولها أيضاً أن تضيف إلى الجدول

فصل ٣

صناعة الصيدلة
والإتجار بالجواهر
السائلة

الثاني كل جوهر سام اذا برؤى فيما بعد أنه يصلح للوازم الصناعية أو الزراعية
وينشر بيان هذه الجواهر ثلاث مرات في الجريدة الرسمية وبعد مرور ثلاثين
يوما من آخر نشرة تسرى عليها أحكام هذه اللائحة

مادة ٣٠ - يجوز لتظارة الداخلية في الجهات التي لا يوجد بها صيدليات
أن ترخص لأى طبيب من الاطباء المأذونين بتعاطى الصناعة في القطر المصرى
بأن يفتح صيدلية ويجوز الاستمرار في ادارة الصيدليات المرخص بها بهذه الصفة
في الجهات المذكورة ولو فتحت بها صيدليات أخرى فيما بعد

وتعطى هذه الرخصة بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة ولا يعمل بها
الا في الجهة المعنية فيها والطبيب المأذون بالصفة المذكورة يجب عليه
اتباع جميع أحكام هذه اللائحة فضلا عن الشروط الخصوصية التي تدون
في الاذن الصادر له

مادة ٣١ - لانسرى أحكام هذه اللائحة على المجهزات الخصوصية
الأجنبية بشرط أنه حال ورودها تكون داخل مغلفات مغلقة وان تباع بدون
فتح مغلفاتها

ومع ذلك فلتنظارة الداخلية الحق متى رأت أن في أحد هذه الأدوية خطرا
وأنه يجب مراقبه يبعه محافظة على الصحة العمومية أن تضيفه الى الجدول الاول
المعلق بهذا طبقا للمادة السابقة وفي هذه الحالة يعتبر من السميات وتسرى
عليه الاحكام المختصة بها من هذه اللائحة

مادة ٣٢ - اذا أقيمت الدعوى على أجانب ووطنيين معا من أجل مخالفة
واحدة تكون المحاكم المختلطة هي المختصة بالنظر بالنسبة لجميع المتهمين

مادة ٣٣ - يلغى القراران الصادران في ١٣ يونيه سنة ١٨٩١ بشأن تعاطى
صناعة الصيدلية الملكية وتجارة الجواهر السامة والقرار الصادر في ٢١ نوفمبر
سنة ١٨٩١

كل رخصة معمول بها الآن فيما يتعلق بتعاطي صناعة الصيدلية في القطر المصري ومطعنة بناء على القرار الصادر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ المختص بذلك تعتبر كأنها صادرة بناء على هذه اللائحة وتسرى عليها أحكامها من كل الوجوه يجب على كل بائع جواهر سامية مأذون بناء على قرار ١٣ يونيو سنة ١٨٩١ المختص بذلك أن يحضر للإدارة الصحية في ظرف التسعين يوما التالية لنشر هذه اللائحة للحصول على رخصة جديدة فإذا مضى هذه الميعاد صارت الرخصة القديعة لاغية ولا يعمل بها

مادة ٣٤ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذه اللائحة ويكون العمل بها بعد مضي ٣٠ يوما من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

المجدول الأول - الجواهر السامة

حمض البروسيك أو السيانيك
حمض الزنيكوز وجميع المركبات الزنيكية
المركبات الزنيكية ماعدا المرهم
سيانور البوتاسيوم وجميع السيانورات
الفسفور
هيدرات كلورال
الكلوروفورم ماعدا الماء الكلوروفورمي والروائح التي تستعمل من الظاهر
زيت أو عطر السندب أو الأهل
الزرايح والمستخرج منها (صبغات وخلصات)
الطرطير المقني وأكسيد اللانثيمون
الكريوزوت وزيت حب الملولة
الجوينار القرني والأرجوتين
مم السمك واليكروثكسين
المركبات الجلو كوزيه السامة مثل النيحيثالين والاسترفونين

فصل ٣
صناعة الصيدلية
والبيع بالجواهر
السامة

فصل ٣

معاملة المبدلة
والاختار بالمجوهر
السامة

الكورار
الاكونيت أو خاق الذئب
البلاذونا أو نبت الحسن
البنج
الداتوره
الشوكران
الجوز المقيئ
فول القديس انياس
الانجستور الكاذبة
الاستروفانتوس
جنذور الابدستيس بربريس
جنذور الفيرارين (السيادله)
الافيون ومشتقاته القودنم على اختلاف أنواعه

ومشتقاتها مثل الصبغات
والخلاصات

جميع القلوبات بوجه العموم ماعدا الكينين وجميع الجواهر الواردة في كتب
التذاكر الطبية (الفارما كوبيا) بكية أقل من جرام أو تعادل جراما واحدا
على الأكثر

وعدا ذلك الجواهر الواردة في الجدول الثاني

الجدول الثاني

(الجواهر السامة المستعملة للوازم الصناعية أو الزراعية)

جنس الزرنيخوز وجميع المركبات الزرنيخية

المركبات الزرنيخية ماعدا الكبريتور

سيانور البوتاسيوم وجميع السيانورات ماعدا سيانور البوتاسيوم مع الحديد

الاصفر

الفسفور الأبيض أو المتحصلات المحتوية على فوسفور أبيض

٣ فصل	الكلوروفورم
صناعة الصبلة	مركبات الانثيمون ماعدا الكبريتور
والاخطار بالجواهر	جميع الفلورورات ماعدا فلورور الكسيوم
النسالة	حوض الكبريت
	خلاصة أو عصير الدخان (التبغ)
	أملاح البارييت ماعدا السلفات
	أملاح الزنك القابلة للذوبان
	أملاح النحاس القابلة للذوبان ماعدا السلفات
	حوض الاوكساليك
	أملاح الرصاص القابلة للذوبان

نقرة ٣٨٣
انشاء اجزائيات
الاجزائية الحائزين
لدبلومة من مدرسة
الطب بمصر

القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣
الذي صار تكميه بالقرار الرقم ٣١ مارس سنة ١٨٩٧

مادة ١ - يجوز لمصلحة الصحة بناء على طلب يتقدم له من كل مصري
حائز لدبلومة^(١) صادرة من مدرسة الطب بمصر أن تنشئ له اجزائية في إحدى
الجهات التي تستحسنها وأن تعتمد على سبيل السلفة بقيمة تكاليف الانشاء والمعدات
والادوية اللازمة

مادة ٢ - يتعهد الاجزائي الذي يحصل على هذه المساعدة أن يستند
قيمة المصاريف المذكورة وعن الادوية في مدة ثمان سنوات بأقساط تدفع كل
سنة شهور وعليه أن يقدم ضمانه مقبولة لدى مدير عموم مصلحة الصحة عن
قيمة ما هو مطلوب منه

كل اجزائي أو طبيب لا يبق لمصلحة الصحة ثقة فيه بسبب سوء سلوكه وترى
أنه لا يلقى لادارة اجزائية تنزع منه بالطرق الادارية الاجزائية المعهود اليه
بادارتها ويستبدل بغيره من الاطباء أو الاجزائية (أنشئت هذه الفقرة بمقتضى
القرار الرقم ٣١ مارس سنة ١٨٩٧)

وعليه أيضا أن يقوم بوفاء الشروط الآتية

(١) دبلومة اجزائي

أولا - أن يشتري من مصلحة الصحة كافة الادوية التي تازم في المستقبل لادارة أجزائها

ثانيا - أن يبيع تلك الادوية بالائمان التي تحددها مصلحة الصحة وأن يبرز قائمة الاثمان لكل من رغب الاطلاع عليها

ثالثا - أن لا يتصرح بأى كيفية كانت بالاجزائه ولا أن ينقلها بدون تصريح خصوصى من الحكومة

رابعا - أن ينشئ ويحرر بكل دقة كافة الدفاتر التي ترسمها مصلحة الصحة وأن يقدمها عند كل تفتيش يصير اجراؤه بالاجزائها

خامسا - أن يتبع الاجراء في ادارة الاجزائها طبقا للوائح المربعة وعلى موجب التعليقات التي تصدره من مصلحة الصحة وان خالف ذلك تنزع منه الاجزائها بالطرق الادارية ويستعوض بالاجزائى آخر

مادة ٣ - الجزاء المنزه عنه في البند السابق لا يمنع ما يترتب من العقوبات المنصوص عنها بلائحة تعاطى صناعة الاجرائية الملكية

مادة ٤ - الاجزائى الذى تكون نزعته من الاجزائها بالطرق الادارية يأخذ من مصلحة الصحة مكافأة عن قيمة المعدات وعن الادوية التي توجد بالاجزائها بحالة جيدة باعتبار ما تكون احتسبت عليه

تحدد هذه المكافأة بمعرفة واحد أو ثلاثة من آل الخبرة يعينون بمعرفة مدير عموم مصلحة الصحة وحكمهم يكون غير قابل للعارضة وتنفذ المفعول على كل من الطرفين

يستزل من هذه المكافأة كل ما يكون مطلوباً للحكومة من الاجزائى المذكور وان لم يكف ذلك لسداد المطلوب منه فالحكومة تحفظ لنفسها الحق في اتخاذ الطرق اللازمة للحصول على قيمة الفرق

مادة ٥ - الادوية التي يشتريها الاجزائى من مصلحة الصحة تصرف اليه بأثمان مشتراها بما فيه مصاريف العبوة والنقل

مادة ٦ - على مدير عموم مصلحة الصحة تنفيذ هذا القرار

فصل ٣
الجبايات

مادة ٧ - ان اقتضى الحال لاجراء تغييرات بجباياته من الجبايات الموجودة الآن يلزم أن يكشف عليها أولاً لاجراء ذلك

مادة ٨ - الحق المقنن للقبر متران للكحول ومتر ونصف للصبيان الذين لا يبلغ سنهم اثنى عشرة سنة وقد يزداد هذا الحق على حسب طبيعة الارض والاحوال التي تستوجب زيادته وينبغي أن الجثث المدفونة في الارض تكون بعيدة عن بعضها بمقدار خمسين سنتيمتراً لأتلى من كل جهة

مادة ٩ - لا يجوز أن تدفن الموتى في الجنائز والجوامع والكنايس والهيكل وغيرها من سائر المحلات المعدة للعبادة والآثار العمومية ولا بالجبايات المتروكة بل يمنع منعاً عموماً الدفن فيها وفي أى محل غير الجبايات المخصصة لذلك (١) ويستثنى من هذه القاعدة العمومية بعض أموات يؤذن بدفنه في المواضع المنهى عن الدفن فيها تمجيذاً لقدمهم وتعظيماً لشأنهم وذلك لا يتأتى الا بأمر من ادارة مصالح الصحة العمومية

مادة ١٠ و ١١ و (٢)

مادة ١٢ - من الممنوع اخراج جثة متوفى سواء كان ذلك لاجل الكشف على ميت والتحقيق من أنه هو بعينه أو لاجل البحث عن أثر جنابة جثته عليه أو لنقله من مدفنه بناء على رغبة أهله وأقاربه أو لاجراء أى شغل من الاشغال بمدفنه انما يجوز ذلك باذن من مصلحة صحة الجهة وبحضور معاونين مخصوصين يندبون من طرفها لهذا الغرض ولا يجوز أيضاً فتح قبر أوتربة من أجل وضع جثة حديثة بدون تصريح من مصلحة الصحة

(١) راجع فيما يأتي بفرقة ٣٨٦ صحيفة ٦٦١ المادة الثانية من الامر العالي الرقم ١٢ مارس سنة ٩٨

(٢) لقد أسقطت المادتان ١٠ و ١١ لانهما أصبحتا غير معمول بهما نظراً لتعلقهما بإجراء آت الففن التي هي الآن تحت أحكام جديدة منصوص عليها في الامر العالي الرقم ٩ فينبر سنة ١٨٩١ المختص بالمواليد والوفيات (راجع في صحيفة ٦٩٦ المادة ١٩ وما بعدها من الامر العالي المذكور)

مادة ١٣ - لا يجوز اخراج جثة متوفى بقصد تصديرها لخارج القطر
أو نقلها بذات الجبانة إلا بعد مضي سنة واحدة لأقل تخفى من تاريخ الوفاة
وذلك في حالة ما اذا كان الموت بسبب مرض عله (الجدري والحمى التيفوسية
والتييفوس تعتبر أمراض عله) (١)

مادة ١٤ - لا يجوز اخراج جثة متوفى بالطاعون أو بالهضة أو بالحمى
الصفرا إلا بمقتضى أمر من ادارة مصالح الصحة العمومية وبمجالسة كورنتينة
ويصل على من استخرج الجثة خمسة أيام كورنتينة بالأزاريتمو

مادة ١٥ - لا يجوز اخراج عوم الجثث المدفونة بجهة من الجبانة لأجل
وضعهم بالحفرة العمومية إلا بعد مضي عشر سنوات من آخر دفن حصل
ويكون بمقتضى ترخيص من ادارة مصالح الصحة العمومية

مادة ١٦ - يستثنى من المادة ١٣ ما اذا كانت الجثة المراد اخراجها
جرى أولا تجهيزها حسب القواعد الصحية المختصة بتصدير الجثث لخارج القطر

مادة ١٧ - كل جثة مرغوب تصديرها لخارج القطر حالا بعد الوفاة
ولم يجر تصديرها يقضى وضعها داخل تابوت من رصاص بوضع داخل صندوق
من خشب مدور متين مبرغى وبصيرلف الجثة بمواد التجيير أو الوقاية مثل
نشارة خشب جاف وسلفات الزنك وكلورور الجير ويجوز استبدال هذه المواد
بمطهرات أخرى مماثلة لها بحسب الاحوال

مادة ١٨ - اذا كان في حالة الشروع في اخراج الجثة لتصديرها لخارج
القطر بعد مضي سنة أو أكثر من تاريخ الوفاة يتضح أن التابوت كمل وبجالة
شروطه الواقية مستوفية يكفي الجبال بفتحته ووضع مقدار كاف من مواد
التجيير المذكورة لأجل ملء الفراغ منه وبعد هذه العملية يجرى وضعه داخل
صندوق من الرصاص وصندوق من خشب متين كما تقدم القول عن ذلك
في مادة ١٧

(١) راجع المادة ١٦

فصل ٣

مادة ١٩ - لا يجوز وضع جثة داخل صندوق أو تابوت لاجل تصديرها
الجثث القطر أو خارجة بدون أن يكشف أولاً على ذلك من حكم محمي يكون عين
الاجراءات المنصوص عنها بمادة ١٧

مادة ٢٠ - كل جثة متوفى جرى تصديرها ومرغوب تصديرها لخارج
القطر لا يجوز التصريح بتسفيرها الا بعد معاينتها بعرفة حكيم يعين من
مصلحة الصحة قبل نقل الصندوق

مادة ٢١ - التابوت الخارجي يصير ختمه بعرفة مندوب الصحة ومن
الحكومة التابع لها المتوفى

مادة ٢٢ - بعد اتخاذ الاجراءات السابقة الذكر يحرم مأمورو الصحة
محضرا تبين به الحالة التي وجدت بها الجثة والاحتياطات التي اتخذت
لنقلها ويذكر أيضا بالمحضر المذكورة المرض الذي تسببت عنه الوفاة بناء
على شهادة الاطباء الذين عالجوا المريض وكذلك اسم المتوفى وعمره وجنسيته
وصناعته

وانا حصل تصدير الجثة فيرفق مع المحضر صورة تقرير الحكيم الذي أجرى
عملية التفسير

ويعطى المحضر المذكور والاوراق المرفقة به الى آتارب المتوفى أولوكيلهم
من أجل تقديمها الى جهة الاقتضاء

مادة ٢٣ - لا يجوز شحن تابوت به جثة متوفى واردة من داخل القطر
بالركب بدون ترخيص من مصلحة صحة الجهة المرغوب نزول الجثة منها
ولا يعطى هذا الترخيص الا بعد استلام المحضر المبين فيه حصول استيفاء
الاجراءات الصحية عليها

مادة ٢٤ - لا يصرح بدخول تابوت به جثة متوفى وارد من خارج القطر
برسم القطر المصري الا اذا تقدم عنه لمصلحة الصحة المصريه المحضر المعطى
من حكومة الجهة الوارد منها المبين فيه استيفاء الاجراءات المختصة بتصدير

الجنث وبعد معانة المحضر المذكور يصير توجه مندوب الصحة للوابور لمناظرة
التابوت وتحقيق صحة الاختام وبعد ذلك يصرح بنزوله ويصحب معه ورديان
صحي لحد الجبانة المراد دفنه فيها أولا رساله الى بلدة من القطر (١)

نمرة ٣٨٥

نقل الجبانات الى
تصحيح في مصلحة

أمر عال صادر بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

(٢٢ رجب سنة ١٣١١)

حيث انه يوجد ببعض المدن والقرى جبانات أصبحت لا تصلح للغرض
المقصود منها بدون أن تكون مضرّة بالصحة العمومية
وحيث انه بهذه الحالة صار نقلها أمرا ضروريا جدا
وحيث ان سكان تلك المدن والقرى هم المكفون طبعا بهذا العمل نظرا
لاتفاعلهم به ولكن الصالح العمومي يقضى على الحكومة من جهة أخرى بالتخاذ
كافة التدابير الموافقة التي تضمن انجاز العمل المذكور وتسهيله
وبعد مصادقة حضرات أعضاء صندوق الدين العمومي

مادة ١ - يجوز لناظر الداخلية بناء على التقرير الذي يقدمه اليه مدير
عموم مصلحة الصحة أن يأمر بنقل الجبانة الكائنة في مدينة أو قرية متى
اتضحت ضرورة ذلك النقل

مادة ٢ - يحدد ناظر الداخلية في نفس القرار البادئ ذكره ميعاد ذلك
وبعد انقضاء هذا الميعاد لا يجوز الدفن في الجبانة القديمة مطلقا ويعين أيضا
بناء على طلب مدير عموم المصلحة المذكورة المحل اللازم لجعل الجبانة الجديدة فيه

(١) لم ين على أصله من العوائد الصحية المقررة في المواد ٢٥ الى ٢٩ من هذه
اللائحة الا العوائد التي قدرها نخسبون قرشا المختصة بتحقيق صحة الاختام الموضوعة على
التابوت الذي يرد من خارج القطر أو من داخله وأما باقي العوائد المقررة تظهر التصريح
بإخراج الجثث أو نظير حضور مندوب الصحة في حالة نقلها فقد ملئت بمقتضى الامر العالي
الرقم ٦ ديسمبر سنة ١٨٨٧ راجع بمجموعة قوانين ولوائح البوليس - (صفحة ٥٤٣)
ومع ذلك فبمقتضى أمر عال بتاريخ ٢ يناير سنة ١٨٩٦ لا تحصل هذه العوائد التي
ملئت فيما اذا اقتضى نقل جثة من جبانة قديمة الى جبانة جديدة

فصل ٣
الجبايات

مادة ٣ - يعتبر هذا النقل من المنافع العمومية والارض اللازمة تخصيصها للجباية الجديدة نزع ملكيتها عند الاقتضاء بحسب القواعد المتبعة في نزع الملكية أما اذا كانت الحكومة تمتلك في ضواحي المدينة أو القرية أرضاً متوفرة فيها الشروط المطلوبة فيجب جعل الجباية الجديدة فيها وتعطى هذه الارض مجاناً وفي حالة ما اذا كانت الحكومة لا تمتلك أرضاً متوفرة فيها الشروط المطلوبة ولكن كان لها أرض أخرى حرة في ذات الجهة فتبيعها كلها أوجزاً منها وتشتري بالتمن أرضاً تصلح لجعلها جباية

مادة ٤ - (١)

مادة ٥ - اذا لم يتفق أهالي المدينة أو القرية اللازمة نقل الجباية اليها على انجاز الاعمال الميمنة بالمادتين السابقتين قبل مضي الميعاد المحدد بالمادة الثانية بشهر واحد فالمدبر أو المحافظ أن يجزى ذلك على مصاريقهم ويكون الامر كذلك اذا ابتدئ في الاعمال في الوقت اللازم ولكنها لم تتم في الميعاد المذكور

مادة ٦ - في حالة نزع الملكية يصرف من خزنة المديرية أو المحافظة الثمن المطلوب لصاحب الارض المزروعة ملكيتها

ويخصص المبلغ المذكور والذي يكون صرف في الاعمال السابقة الذ كر على أهالي الجهة بنسبة حالة كل منهم ويكون التخصيص بعرفة لجنة مؤلفة من المدير أو المحافظ بصفة رئيس ومن الباشمهندس ومفتش الصحة بالمديرية ومن اثنين من الاعيان ينتخبهما الرئيس ومن عمدة المدينة أو القرية ذات الشأن وعند تساوى آراءه يكون رأي المدير أو المحافظ هو المرجح

وتكون القرارات الصادرة من هذه اللجنة غير قابلة للطعن بأي وجه من الوجوه وتحصيل المبالغ المذكورة يكون طبقاً لاحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

(١) تنقضي هذه المادة بارتفاع سور الجبايات الجديدة وقدره مئو ونصف وقد عرفت احكام خصوصية هذا الشأن في الامر العالي الرقم ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ الواردة بالتمرة الآتية

مادة ٧ - بمجرد اتمام انشاء الجبابة الجديدة يصير الدفن في الجبابة القديمة ممنوعا منعاً مطلقاً ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة من مائة قرش الى خمسمائة قرش الجبانات
وتقرر هذه الغرامة على كل من يكون قد استترك بأية صورة في الدفن سواء كان ذلك بحمل الجثة أو لحدها أو أمر بالدفن
وفضلاً عن ذلك تنقل الجثة الى الجبابة الجديدة على مصاريف مرتكبي المخالفة
مادة ٨ - لا تسرى أحكام أمرنا هذا على الجبانات العمومية الموجودة في القاهرة والاسكندرية
ويصدر منا بعد أمر تحدد فيه الكيفية والشروط اللازمة لنقل هذه الجبانات

نمرة ٢٨٦
لجباطات عمومية
تكميلية

الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ (١٩ شوال سنة ١٣١٥)

مادة ١ - الجبانات القديمة التي لا ترى مصلحة الصحة داعياً لنقلها تحاط بقوائم مبنية يبعد كل قائم منها عن الآخر عشرين متراً لتعيين الحدود
ولهذه المصلحة أن تقرر احاطتها بصور ارتفاعه متر ونصف بدلاً من القوائم المذكورة اذا رأت لزوماً لذلك في أحوال مخصوصة

والجبانات الجديدة المنشأة بمقتضى أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ يجوز احاطتها أيضاً بقوائم مبنية بحسب الأبعاد المذكورة ما لم تستوجب بعض أحوال مخصوصة احاطتها بصور

وتكون نفقات البناء على ذوى الشأن من الأهالي ويعطى لهم ميعاد لتمامه فإذا مضى الميعاد ولم يتم بناء القوائم أو السور يقوم بإجرائه المدير أو المحافظ التابعة له الجهة ثم تخصص قيمة النفقات عليهم وتحصل منهم طبقاً لأحكام المادة السادسة من أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ بشأن نقل الجبانات لا تسرى أحكام هذه المادة على الجبانات العمومية الكائنة في القاهرة والاسكندرية

فصل ٣ مادة ٢ - اذا دفنت جثة بغير اذن في أحد الاماكن المينة بالمادة
دفن رمم الحيوانات التاسعة من لائحة الجيانات المصدق عليها من مجلس الصحة الدول في جلسته
المنعقدة في ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٦ و ٢٦ مارس و ٣٠ أكتوبر سنة ١٨٧٧
تستخرج وتدفن في الجبابة العمومية ويعامل كل من اشترك في دفنها بمقتضى
المادة السابعة من أمرنا الصادر في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤

(دفن المواشي)

نمرة ٣٨٧

أمر عال صادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠

القواعد الخاصة بدفن
الحيوانات في محلات
مخصصة

مادة ١ - لا تؤخذ من الآن فصاعدا رسوم على دفن المواشي

مادة ٢ - الحيوانات التي تنفق بصير دفنها حسب القواعد الصحية
في محلات مخصصة تعين لذلك في كل مدينة أو بندر أو ناحية بمعرفة حكم
التمن أو القسم بالاتحاد مع الضبطية (١) أو المديرية وكل من خالف هذا الأمر
ولم يدفن في المحلات المينة الحيوان الذي يتفق عنده بصير تجريمه مائة قرش
عن كل مرة تقع منه فيها المخالفة

ولذا فتسأل مشايخ الاعيان والبلاد ولم يمنعوا حصول هذه المخالفة أولم يخبروا
عن وقعت منه بصير تجريم كل واحد منهم مائة قرش

نمرة ٣٨٨

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٢

نقل الحيوانات التي
تنفق الى محل تشييل
رمم الحيوانات بمصر سنة ١٨٨٠ بشأن دفن رمم الحيوانات

وبعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة والثالثة والعشرين من الامر العالي
الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ - قانون ضبط وربط الصحة البيطرية
فيمما يتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية

(١) لاجنود الضبطية الآن

- فصل ٣ أمراض الحيوانات الوبائية
- ومحبت أنه لا يوجد الآن بمدينة القاهرة غير محل واحد معد لتشغيل رمم الحيوانات كائن بأبو السعود بمصر القديمة يخص قومية بانية نقل المواد البرازية مادة ١ - جميع الحيوانات التي تنفق في دائرة مدينة القاهرة يجب نقلها الى المحل المذكور المعد لتشغيل رمم الحيوانات
- مادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من خمسة قروش الى مائة قرش وبالسجن من يومين الى أسبوع
- مادة ٣ - على محافظ مصر تنفيذ هذا القرار الذي يعمل به بعد درجه في الجريدة الرسمية بسبعة أيام

نمرة ٢٨٩
لائحة الاحراآت المتعلقة بالصحة
السلطنة بتمتخص
بأمراض الحيوانات
الوبائية

(أمراض الحيوانات الوبائية)

الامر العالي الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ الذي صار نكيله بموجب أمر عال بتاريخ ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ (١)

الفصل الأول

- (في الاحكام المتعلقة بتجارة الحيوانات للتزلية ونقلها)
- مادة ١ - الحيوانات المنزلية المصابة بالامراض المعدية أو المشبوهة بها لا يجوز الاتجار فيها ولا نقلها (٢)
- تعتبر مشبوهة بالامراض المعدية الحيوانات السليمة التي تكون أقامت مع الماشية المريضة في اصطبلات وزرايب واحدة أو رعت معها في مراعى واحدة أو شربت معها من حياض سقى واحدة أو يكون قام بخدمة نفس الأشخاص الذين قاموا بخدمة الحيوانات المريضة وكذلك الحيوانات التي تكون علفت في الاواني التي استعملت لعلف الماشية المصابة بالمرض المعدى وبالجملة فأن جميع الحيوانات التي خالطت بواسطة أو بغير واسطة الحيوانات المريضة تعتبر مشبوهة بالمرض

(١) انه وان كانت هذه اللائحة سابقة على قوانين المحاكم الا أنه لا يزال العمل جاريا بها لمعدا ما يكون من أحكامها مخالفا لأحكام القوانين المذكورة

(٢) لائحة الحجر الصحي الرقمية ٥ ابريل سنة ١٨٨٤ تشمل على الاحتياطات الواجب اتخاذها فيما يخص بالحيوانات الواردة الى القطر المصري والمشتبه في إصابتها بأمراض معدية

فصل ٣

أمراض الحيوانات
الوبائية

مادة ٣ - على مصالح الصحة أن تلاحظ في كل وقت الاسواق والموايد التي تباع فيها الماشية وعليها أن تتخذ عند ظهور أمراض معدية في الحيوانات جميع التدابير والوسائل اللازمة لمنع انتشارها ولزمتها أن تتخذ بالأخص في هذه الحالة الوسائل والتدابير المنوّه عنها في مواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ من هذا القانون

مادة ٣ - إذا ظهر مرض معد في قطيع من الماشية أثناء نقلها بالسكة الحديدية وبالمرابك يتعين حجز جميع الماشية المذكورة في أقرب الجهات وملاحظتها بعمرقة مصلحة الصحة التي عليها أن تتبع في ذلك نصوص مواد ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ وأما العربات والمرابك التي استعملت لنقلها فينبغي الاعتناء بتنظيفها وتخفيفها

الفصل الثاني

(فيما يلزم اجراءه عند ظهور أمراض الحيوانات الوبائية بوجه العموم من الوسائل والتدابير منعا لانتشارها)

مادة ٤ - على أرباب الحيوانات المنزلية وخدمتها أو القائمين بحراستها وعلى النظارة والوكلاء القائمين بإدارة الكفور والعرب والحفاك والاباعد ونحوها أن يبادروا بأشعار شيخ الحارة أو شيخ البلد بظهور أى مرض يصيب جملة حيوانات في آن واحد ويلزم أن يكون الأشعار المذكور محمى أو محتوما ويؤخذ به وصل ممن استلمه وعلى شيخ الحارة أو شيخ البلد أن يبادر بتبليغ ذلك لمصلحة صحة الجهة بالكاتب كما أنه يجب على الحكماء البيطرية والأطباء وسائر مأموري الصحة والضبطيات أن يشعروا مصلحة الصحة بكل ما يبلغهم من الأحوال المشبوهة بأمراض الحيوانات الوبائية

مادة ٥ - على مصلحة صحة الجهة عند ما يردها الأشعار المذكور بالمادة السابقة أن تتوجه بدون تأخير إلى محلات الواقعة لتحقيق من نوع المرض الذي ظهر بها وتأمر بإجراء التدابير والاحتياطات الموافقة لتوقيف انتشاره وسريانه ثم تجبر محافظاً ومدير الجهة بذلك وتشعربه بمجلس الصحة العمومية بواسطة التلفزيون ويجب على مأموري الحكومة بالجهة أن يبذلوا لجهة لحين صدور أوامر مجلس الصحة العمومية في عزل الحيوانات المريضة عن الحيوانات السليمة ومنع اختلاطها بأي حيوان كان

ولا يسوغ لأرباب الحيوانات المريضة أن يرسلوها بأي سبب كان إلى الأسواق أو الموالد ولا إلى المراعى ولا إلى حياض السقى العمومية بل عليهم أن يضعوها في أمراض الحيوانات محللات منفردة وأن يتبعوا في حقها جميع أوامر مصلحة الصحة التي تصدر في شأنها وعلى رئيس مجلس الصحة أن يجبر بواسطة أقرب الطرق محافظى الجهات ومديرى الاقاليم المجاورة بظهور المرض وأن يبين لهم التدابير والوسائل التحفظية المقتضى اتخاذها

مادة ٦ - على مديرى الاقاليم التي لم يكن دخل فيها المرض المذكور ان يأمرها باتخاذهم مع مصلحة صحة الجهة بالكشف على زرايب الماشية ومعابيتها كلما يترأى لهم لزوم ذلك وان يسنلوا الجهد في الملاحظة وأن يتخذوا الوسائل اللازمة لامكان سرعة اجراء سائر التدابير والاحتياطات التي من شأنها توقيف انتشار وباء الحيوانات عند ظهوره وتبميزها في الحال في جميع الجهات التي يلزم اجرائها بها

مادة ٧ - يمنع في زمن وباء الحيوانات الاتجار في الماشية المريضة أو المشبوهة بالمرض وفي الاشياء الخالم التي تنتج منها كجلودها وغظاءها وقرونها ورؤوس قرونها وحوافرها وتصوصها الغبر المذابة وشعورها وأصوافها ونحو ذلك وأما لحم الحيوانات المشبوهة بالامراض الذي يتضح بعد ذبحها أنه سليم فيجوز أكله اذا صار اتخاذ الاحتراسات التي بواسطتها لا يمكن أن يترتب على أكله انتشار المرض بأي وجه كان

مادة ٨ - (تعلت هذه المادة بموجب أمر عال في ١٠ ابريل سنة ١٨٨٣ كىأتى) لمصلحة الصحة أن تأمر بذبح الحيوانات المصابة بالمرض المعدى منها لانتشار مرض الحيوانات الوبائى الذى يكون معديا خطرا ومشهورا بعدم امكان مداواته واذا ظهر المرض في زريبة وأصاب أكثر الماشية الموجودة بها فعلى مصلحة الصحة أن تجبرى ذبح جميع الحيوانات التي بالزريبة المذكورة

وأما اذا امتد المرض وانتشر في جلة زرايب فلانذبح الالحيوانات المصابة ومع ذلك اذا انتشر المرض وتسلطن في عدة مواقع في القطر المصرى فيسوغ لئثار الداخلية بناء على طلب مجلس عموم الصحة أن يوقف ذبح الحيوانات المصابة

فصل ٣
أمراض الحيوانات
الربائية

فصل ٣

أمراض الحيوانات
الروائية

وينبغي تجنيز أو حرق الحشائش والتبن والادوات وأواني الزرابب الغير

النظيفة ونحوها والزريبة أيضا

مادة ٩ - اذا أمرت مصلحة الصحة بدمج الحيوانات فلا يكون لأربابها حق في أى تعويض عن الحيوانات المصابة وأما الحيوانات التى يصير ذبحها نظرا لشبهتها بالمرض فإنه يعطى لأربابها تعويض معادل لقيمتها الحقيقية ويصير تحديد قيمة الحيوانات المذكورة بمعرفة من سيدكرون في المادة الآتية ويتخذ أساسا لذلك أسعار الماشية بالسواق الأخيرة التى انعقدت في الجهة أو في الناحية

مادة ١٠ - على الحكيم البيطرى أو الطبيب في الجهات التى يكون وراء الحيوانات متسلطنا فيها أن يكشف بحضور مأمور الحكومة بها وثلاثة من عمد الجهة على جميع الحيوانات المريضة أو المشبوهة بالمرض وأن يدوّن التى ينبغي ذبحها في الحال نظرا لاصابتها بالمرض ودفعها بالتطبيق لنصوص المادة الحادية عشرة

وانتابت حصول الاجراءات يكون بواسطة محضر يوقع عليه من مأمور الحكومة ومن البيطرى أو الحكيم ومن ثلاثة من عمد الجهة ومن صاحب الماشية والمحضر المذكور يوضع فيه تاريخ الامر الصادر بالذبح ويوم حصوله والدفع واسم وصنعة ومسكن صاحب الماشية المذبوحة وعددها وطولها وسنها والذكور والاناث ونوعها والتمن التى تقومت به ثم ترسل صورة من المحضر لمجلس الصحة العمومية وصورة للمديرية أو المحافظة لتوصيلها الى نظارة الداخلية ويكون صرف التمن لصاحب الماشية من المديرية أو المحافظة التابع لها محل اقامته

مادة ١١ - الماشية التى يصير ذبحها أو موتها بمرض معد لا ينبغي جرها ومحبها على الارض بل يلزم نقلها بمجرد ذبحها أو موتها الى المحل الذى تعينه مصلحة الصحة من أجل دفنها فيه أو يصير تسليمها الى السلطة ويجرى تطهير العربات أو الثقلات التى استعملت في نقلها

مادة ١٢ - يمنع لقاء الحيوانات الميتة في الطريق العموى وفي نهر النيل والترع والمساقى والبرك والسواق ونحوها وكذلك دفنها في محل آخر خلاف المعين من طرف مصلحة الصحة

فصل ٣
أمراض الحيوانات
الوبائية

الفصل الثالث في إجراءات خصوصية (الفرع الأول في الوباء البقري (٢) والجذرة الخبيثة والجدرى الضاني والسقاوى والسراجة) (١)

مادة ١٣ - عند ظهور الوباء البقري (٢) أو الجذرة الخبيثة أو الجدرى الضاني أو السقاوة أو السراجة في أى جهة من جهات القطر المصرى على مصلحة الصحة أن تتخذ خلاف الإجراءات العمومية الموضحة سابقا التدابير والاحتياطات الآتية وهي

- (١) راجع اللائحة المختصة بمرض السراجة بالإسكندرية
 - (٢) بالنظر لظهور الطاعون البقري في القطر المصرى اصدت الحكومة أمرا عالميا في ٢٧ فبرسنة ١٩٠٣ بالإجراءات الاستثنائية المقننة ابتاعها لمنع انتشار هذا الوباء وحيث أن العقوبات المقررة بناء على هذا الامر العالمى هي أشد من العقوبات المقررة في مواد المخالفات فكان الأحرى درج الامر الملكى المشار اليه في الباب التالى من هذه المجموعة الخاص بقوانين العقوبات المخصوصة راجع صحيفة (٥٠٠)
- لكن مع ذلك لم يوجب درج ذلك الامر العالمى في الباب المذكور لأن نصوصه مستتعة الا أنه روى من المفيد درجه هنا كتذييل مع ذكر القوانين الصادرين من تظاهرة الداخلية بتاريخ ٣ مارس و ١٥ فبرسنة ١٩٠٤ بناء على الامر الملكى الآنف ذكره الخاصين الواحد بمنح الحيوانات التى من الفصيلة البقرية وتنفق بسبب الطاعون البقري والأخرى بنقل الحيوانات أثناء انتشار هذا الوباء

أمر عال صادر في ٢٧ فبرسنة ١٩٠٣

بعد الاطلاع على الامر العالمى الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٣ المتعلق على تقنين ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية والنظر لظهور الطاعون البقري في القطر المصرى

مادة ١ - كل من لا يبلغ في الحال لمدة الناحية أو للقصم أى مرض أو موت يحدث في الحيوانات التى من الفصيلة البقرية (البقر والجمالوس) ويكون مالكاً أو حائزاً لها أو قائماً بحراسها أو متوطلاً علاقتها بصفة وكيل مالك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن الستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط :
وإذا كان المالك أو الحائز أو الحارس أو الوكيل هو المدة نفسه يجب أن يكون هذا البلاغ لأقرب مرز أو لأقرب إدارة صحة

مادة ٣ - يعاقب بهذه العقوبات نفسها :

(أولاً) كل من أخفى حيواناً أو أكثر من الحيوانات التى من الفصيلة البقرية (البقر والجمالوس) المصابة بمرض أو النافقة

المبادرة بإخبار عموم أهالي الناحية التي يحصل بها المرض بظهوره ومنع الحيوانات من الاختلاط ببعضها والتنبيه بالحجر على الاصطبلات والزايا حجرا مطلقا ومنع الحيوانات القابلة للعدوى من المرور في الجهة الموجود بها المرض

فصل ٣
نراض الحيوانات
الوبائية

(ثانيا) كل من باع حيوانا من الحيوانات التي من التفصيلة البقرية (البقر والجاموس) المصابة بمرض أو المشتبه فيها أو عرض ذلك الحيوان للبيع أو نقله أو أمر ببيعه أو نقله (ثالثا) كل من باع أو عرض للبيع لحم الحيوانات التي من التفصيلة البقرية (البقر والجاموس) النافقة بمرض أو شيا من متصلاتها (مثل الجلد والنعم ونحوهما) أو من متصلات الحيوانات المشتبه فيها التي تكون ذبيحت

مادة ٣ - يعاقب بالجس مدة لا تزيد عن الثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين فقط :
(أولا) كل من باع أو عرض للبيع بغير تصريح من الادارة الصحية لحم الحيوانات التي تكون ذبيحت بأمر الادارة المذكورة

(ثانيا) كل من باع أو عرض للبيع في محل عموى حيوانا أو أكثر من التفصيلة البقرية (البقر والجاموس) في جهة من الجهات التي تكون أغفلت فيها أسواق المواشي (ثالثا) كل من خلف أى حكم آخر من أحكام الامر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ مادة ٤ - يعاقب بالجس مدة لا تزيد عن شهر واحد وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولا) كل من خلف أحكام أى قرار يصدر من ناظر الداخلية أو المدير أو المحافظ بقصد منع انتشار المرض

(ثانيا) كل من أبى الامتنال لامر صادر لهذا الغرض نفسه من الادارة الصحية مادة ٥ - يكون للادارة الصحية الحق في تلقيح جميع الحيوانات السليمة التي من التفصيلة البقرية (البقر والجاموس) لوقايتها من المرض سواء كانت هذه الحيوانات في جهة موزعة أو غير موزعة

وكل من أخفى حيوانا من الحيوانات التي من التفصيلة البقرية (البقر والجاموس) تخلفا من عملية التلقيح أو حاول إخفاءه يعاقب بالجس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين فقط

مادة ٦ - اذا حصلت مخالفة لأحكام الامر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ أو أمرنا هذا أو أحد القرارات المتوة ضها في المادة الرابعة يسقط حق صاحب الحيوانات التي ارتكبت بشأنها المخالفة في أى تعويض عن الحيوانات التي تعمد بتقصي الامر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣

مادة ٧ - يسرى مفعول أمرنا هذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويبقى نافذ المفعول الى أن يصدر قرار من ناظر الداخلية باعتبار القطر سليما من الطامون البقرى والمخالفات السابقة لقرار المذكور يعاقب عليها طبقا لاحكام أمرنا هذا

فصل ٣ ومنع خروج أى حيوان كان من الجهة الحاصلة فيها المرض وكذلك الجلود الطرية والصوف الخام واللحوم والشحم الغير المذاب والقرون والاطافر والعظام والحشائش والتبن والادوات ونحو ذلك أمراض الحيوانات الرابطة

(الفرع الثانى - فى الاتهاب الرئوى المعدى)

مادة ١٤ - كل حيوان مصاب بالاتهاب الرئوى المعدى يصير ذبحه ودفنه حسب المدون فى المادة ٥ و ٨ و ١١

مادة ١٥ - الحيوانات المشتبه فى اصابها بالاتهاب الرئوى المعدى يصير حجرها والنلقح لها حسب ماهو مدون بقانون الصحة البيطرية

مادة ١٦ - الحيوانات الملقح لها ينبغي وضعها وحدها ومنع اختلاطها بأى حيوان كان من نوع البقر ولا بالجمال ولايجوز اطلاقها الا بعد تمام الشفاء بعشرين يوما

مادة ١٧ - اذا لم يرغب صاحب الحيوانات المشتبه فى اصابها بالاتهاب الرئوى المعدى التلقح لها فعليه أن يذبحها حالا ويجوز فى هذه الحالة الانتفاع بعلومها للاكل ومن المعلوم أن الحيوانات التى تذبح على هذا الوجه لا يكون لصاحبها حق فى أى تعويض كان

مادة ١٨ - الاسطبلات والازايب التى حصل فيها المرض لايجع أن توضع فيها حيوانات من نوع البقر والجمال الا بعد أن تخضع مدة على تمام تبخيرها من أربعة أسابيع الى اثني عشر أسبوعا وأما ما يخص بغير ماذكر من الاجراءات المتعلقة بضبط وربط الصحة وتبخير الأواني ونحو ذلك فيتبع فيه مائدون فى المادة ٥ و ٩ وما يتلوها

(الفرع الثالث فى الكلب) (١)

مادة ١٩ -

(١) ألفيت بناء على الامر الملكى الصادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ بشأن لائحة الكلب (راجع صحيفة الأتية بعد)

فصل ٣

أمراض الحيوانات
الوبائية

(الفرع الرابع في التريخينوس)

مادة ٣٠ - الخنازير وغيرها من الحيوانات المصابة بالتريخينوس ينبغي ذبحها واعدامها بأى طريقة كانت

(الفرع الخامس في السورلنج أى الحى القلاعية والجرب)
مادة ٣١ - الحيوانات المصابة بالسورلنج أى الحى القلاعية أو الجرب يلزم حبسها في الزريبة ومنع اختلاطها بالحيوانات السليمة والحوم الناتجة من الحيوانات التى تكون مصابة بهذين الدائتين يجوز صرفها للاكل

الفصل الرابع في العقوبات والمكافآت

مادة ٣٢ - كل من قصر من أرباب الماشية في اجراء الاشعار المتوّه عنه بمائة ٤ يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ وبالجلس من يومين الى أسبوع

وخدمة الحيوانات وخضرأؤها ونظار ووكلاء الكفور والاباعد والجفالك ونحوها الذين لايجرون الاشعار المذكور يعاقبون بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ وبالجلس من يومين الى أسبوع

ومشايخ الحوارى أو مشايخ البلاد الذين لا يرسلون لمصلحة الصحة الاشعار المتوّه عنه في المادة الرابعة يجازون بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ وبالجلس من يومين الى أسبوع

مادة ٣٣ - كل من يخالف النصوص المذكورة في المادة الخامسة والسابعة والحادية عشرة والثانية عشرة يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش صاغ وبالجلس من يومين الى أسبوع

مادة ٣٤ - يحكم بالعقوبات المذكورة بالمادتين السابقتين من جهات القضاء المختصة بذلك

- مادة ٣٥ - يعطى نصف قيمة كل من الغرامات المذكورة في المواد السابقة على سبيل المكافأة للشخص الذى يخبر بوقوع المخالفة أو لنسبب الضبطية الذى يضبط المخالف حال وقوع المخالفة منه
- مادة ٣٦ - صاحب الماشية الذى يكون من تلقاه نفسه أول مخبر فى قسم أو مركز أو محافظة بظهور مرض وبائى فى ماشيته يكون له الحق فى أخذ مكافأة تعادل قيمة كل من ماشيته المصابة أو الماشية فى أصابها
- مادة ٣٧ - خفراء الماشية وخدمتها الذين يكونون أجروا الاخبار الموضح عنه فى المادة السابقة لهم الحق فى مكافأة من خمسين الى مائتى قرش (أحكام عمومية)
- مادة ٣٨ - على مأمورى الحكومة الملكية والعسكرية وأعوان الضبط والربط العمومى أن يعاونوا مصلحة الصحة عند ما يطلب منهم ذلك على سرعة تجاوز الاجراءات المدونة فى هذه اللائحة
- مادة ٣٩ - كل ما كان مخالفًا من جميع الاوامر واللوائح السابق صدورها للاحكام المقررة بهذا الامر صار لاغيا ومنسوخا

(مرض السراجه)

نمرة ٣٩٠

قرار من قومسيون بلدى أسكندرية فى ٣١ سبتمبر سنة ١٨٩٥ لائحة بشأن مرض السراجه بالاسكندرية بعد الاطلاع على مداولة القومسيون البلدى فى جلسته المنعقدة فى ١٠ يولييه سنة ٩٥ الصادر عليها اعتماد دولتوناظر الداخلية بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٨٩٥ وعلى اللائحة الصادرة فى ٢٣ مايو سنة ١٨٩٥ بشأن تحصيل الرسوم البلدية بطريقة الحجز والتنفيذ الادارى

وعلى المادتين ١٥ و ٢٣ من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠

مادة ١ - على اصحاب الخيول والبغال والحمير وعلى الحائزين لها بأية صفة كانت أو خفرائها أن يحضروا حال المجلس البلدى عن كل اصابه بالسراجه أو السقاوه وعما يشبه به فيها من نوع هذه الامراض التى تحدث عند حيواناتهم

فصل ٣
مرض السراجه

ويلتزم بذلك الاطباء أيضا البيطريون الذي يتعاطون صنعهم في المدينة
كلما وصل الى علمهم حدوث اصابات بالسراجه أو السقاوه

مادة ٢ - يشرع حالا المجلس البلدى بناء على طلب مفتش الصحة في حجز
الحيوانات المشتبه فيها أو المصابة بالسراجه وعزلها بمكان منفرد توضع فيه
تحت الملاحظة الى أن يتحقق وجود المرض فيها أو يتحقق أنها سليمة منه .
ومصاريف حفظ وصيانة الحيوانات وغذائها يتكلف بها أصحابها أو الحائزون
لها وهي محبذة على واقع

— ٥ —
٠٠ على كل رأس من الخيول أو البغال في اليوم
٢٠ ٢ » » » الجير »

ويكون تحصيل تلك المصاريف بطريقة الجز والتنفيذ الادارى عند اللزوم
طبقا لاحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٣ - يعتبر مشتبه فيها

(أولا) - الحيوانات التي تدل وقت اجراء الكشف عليها طيبيا على ظواهر
مشابهة لظواهر السراجه أو السقاوه

(ثانيا) - الحيوانات التي كان لها اختلاط مباشرة أو بواسطة مع حيوان يتحقق
انه مصاب بالسراجه أو السقاوه أو مشتبه فيه طبقا لنص الفقرة السابقة

مادة ٤ - كل حيوان يتحقق أنه مصاب بالسراجه أو السقاوه يعدم
في الحال ولاحق لصاحبه بطلب تعويض عنه ولا يأخذ جلده

ويعمل محضر بمعرفة مفتش الصحة أو مندوبه عن كل حيوان يعدم ويبين
في المحضر كيفية الحالة

مادة ٥ - كل اسطبل يتحقق وجود اصابة بالسراجه فيه يظهر بمعرفة
المجلس البلدى وعلى نفقته وكذا الاطعمة وكل المواعين التي استعملت لحيوانات
هذا الاسطبل

وان ظهر للأمورى الصحة ان من الضرورى اجراء تحسينات فى الاسطبل منعا من رجوع المرض كازالة القراب والتخائب والاطقة وتلابين الحوائط وغيرها فعلى صاحبه اجراء ذلك على نفقته قبل وضع حيوانات فيه مرة أخرى

مادة ٦ - كل مخالفة للاحكام السابق ذكرها يعاقب مرتكبها بالعقوبة المنصوص عليها بالمادة ٣٢١ من قانون العقوبات المختلط وبالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات الأهلى

(داء الكلب)

قرار صادر من بلدية اسكندرية فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٥
بعد الاطلاع على المادتين ١٥ و ٣١ من الامر العالى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩٠

نمرة ٣٩١
لاعتناء الكلاب
وداء الكلب معدية
الاسكندرية

وعلى القرار الصادر من القومسيون البلدى فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥ وصادقت عليه قلالة الماخلة بمكاتبة رقم ١٢ ابريل وأخرى رقم ١٤ مايو سنة ١٩٠٥ نمرة ٢٧٣٧ حرف (ب) قرر ما هوآت

مادة ١ - على كل من لديه كلاب بأية صفة كانت أن يخطر البلدية بذلك فى ميعاد ١٥ يوما موضحا فى الاخطار محل اقامته وعدد الكلاب التى فى حوزته وكل كلب يخطر عنه بهذه الصفة تعطى له نمرة تقيده بازاء اسم صاحبه فى دفتر خاص بذلك

مادة ٢ - كل كلب يسير فى الطرق العمومية مربوطا أو غير مربوط يجب أن يكون فى عنقه طوق عليه صفيحة معدنية مبيته عليها النمرة المسلسلة المقيد الكلب بها وتعطى الصفيحة المعدنية من البلدية بلا مقابل وانما أراد صاحب الكلب أن يتحمل مصاريف عملها فيجب أن تكون موافقة من حيث الشكل للنموذج المعتمد من المجلس البلدى

مادة ٣ - للأمورية البلدية أن تأمر بواسطة اعلانات تنشر فى الجرائد المحلية بأن الكلاب السائرة فى الطرق العمومية يجب على حسب الظروف أن تكون مكمة أو مربوطة أو مكمة ومربوطة معا ويجب أن تكون الكمامة المستعملة موافقة للنموذج المودع بالمجلس البلدى

مادة ٤ - الكلاب التي توجد هاتمة في الطرق وليس في عنقها الطوق بالصفحة المنصوص عليها قانونا تضبط وترسل الى المستودع البلدى وكذا يكون الحال في الكلاب التي تسير في الطرق العمومية بلا كمامة أو غير مربوطة في الاوقات التي تؤمر فيها بتكسيماها أو ربطها

ويقرر الطبيب البيطرى بالمجلس البلدى بوجه السرعة اذا كان من الواجب اعدام الكلاب المضبوطة بالصفة المتقدمة على الفور أو ابقاؤها تحت طلب أصحابها مدة نسة أيام واعدامها بعد ذلك اذا لم يطلبوها

وإذا سلم الكلب لصاحبه فعليه أن يدفع للبلدية مصاريف ارساله الى المستودع وحراسته وتغذيته بواقع ٤ قروش مصرية عن كل يوم أو جزء من يوم ولحال البلدية أن يسرعوا في كل وقت في اعدام الكلاب الهاتمة في الطرق سواء بالتسميم أو غيره اذا لم يكن في عنقها الصفحة القانونية أو اذا لم تكن مكمنة في الاوقات المأمور فيها بتكسيماها وذلك بعد الاعلان في الجرائد المحلية

مادة ٥ - على كل صاحب كلب مصاب بداء الكلب أو مشتبه في اصابته بهذا الداء وعلى كل انسان مكلف بالعناية بكلب بتلك الصفة أو بحراسته أن يحجر البلدية بذلك على الفور

وعلى البيطريين الذين يدعون لمعالجة كلب بالصفة المتقدمة أن يقدموا بذلك الاخبار والحيوان المصاب أو المشتبه في اصابته بداء الكلب يجب في الحال وقيل أن تحجب السلطة الادارية على الاخطار المرسل اليها عنه أن يحبس ويعزل ويبقى مفصولا تمام الانفصال عن الناس والحيوانات الاخرى وذلك لغاية ارساله الى المستودع البلدى تحت الملاحظة

مادة ٦ - اذا اتضحت اصابة حيوان بداء الكلب وجب اعدامه وعدم ارجاء ذلك بأية حجة كانت

وإذا عضت كلاب أئسا وخيف من داء الكلب وجب وضعها تحت الملاحظة بالمستودع البلدى اذا أمكن القبض عليها بدون اعدامها وذلك لى أن تتضح حقيقة حالتها بواسطة التشخيص

الكلاب التي تكون قد تواجدت مع كلاب أخرى أو حيوانات مصابة بداء الكلب أو التي يجوز أن تكون قد عضتها أو لامستها تلك الكلاب أو الحيوانات يجب أن تعدم في الحال

مادة ٧ - جميع النصوص الموجودة في هذه اللائحة متعلقة باصابات بداء الكلب تسرى على جميع الحيوانات المصابة أو المشتبه في إصابتها بهذا الداء
مادة ٨ - كل مخالفة للنصوص المنقطة تكون المعاقبة عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش مصرى ويسرى مفعول هذه اللائحة بعد شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية

أمر عال صادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٥
نمرة ٢٩٢
احتياطات واجب اتخاذها في أحوال الكلب

الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلب

مادة ١ - إذا أصيب كلب بالكلب أو اشتبه في إصابته بهذا الداء وجب إبلاغ ذلك جهة الإدارة في أقرب وقت والواجب عليه الإبلاغ هو صاحب الكلب وكل شخص مكلف بالاعتناء به أو بحراسته وكل يبطري دعى لمعالجته وكل من قصر من هؤلاء الأشخاص في هذا الإبلاغ يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه اللائحة مالم يثبت أن قصيره كان بسبب شرعى ويكون الإبلاغ كفاياً في المحافظات الى المحافظة أو القسم وفي الاسماعيلية الى وكيل المحافظة

وفي بنادر المديرية والمراكز الى المركز

وفي النواحي الى العمدة أو الى أقرب مركز لبوليس

مادة ٣ - الأشخاص الواجب عليهم الإبلاغ طبقاً للبادة الأولى مكلفون أيضاً بلا انتظار لتدخل جهة الإدارة بقتل الكلب أو بوضعه بمعزل تام عن الناس والحيوانات

فصل ٣

داء الكلب

مادة ٣ - عند وصول البلاغ لجهة الادارة عن اصابة كلب بالكلب أو الاشتباه في اصابته جاز لرجال الادارة المأذونين بذلك من ناظر الداخلية عمل تحقيق لمعرفة ما اذا كان الكلب الكلب أو المشتبه في اصابته عض كلابا أخرى أو غالطها ولهم أيضا في هذه الحالة كل ما للأمرى الضبطية القضائية من السلطة في أحوال التلبس بالجناية من استدعاء شهود وسماع شهادتهم

مادة ٤ - كل كلب مشتببه فيه يجوز قتله بمعرفة جهة الادارة ولا يترتب على ذلك أدنى عوض ولكن اذا قبل صاحبه دفع نفقات مؤنته باعتبار قرشين صاغ في اليوم أمكن وضعه تحت المراقبة في المحل المعد للحجز حتى يتحقق تشخيص الاصابة فانما تحققت الاصابة وجب قتل الكلب المصاب والكلاب التي عضها

مادة ٥ - كل كلب خالط كلبا مصابا بالكلب أو مشتببه فيه أو عضه كلب مشتببه في اصابته جاز قتله ولا يترتب على قتله أدنى عوض مالم يقبل صاحبه دفع نفقات مؤنته باعتبار قرشين صاغ في اليوم وفي هذه الحالة يسوغ لجهة الادارة حجز الكلب في المحل المعد للحجز وإبقاؤه تحت المراقبة حتى يتحقق تشخيص الاصابة ويكون العمل كذلك أيضا فيما يتعلق بالكلاب التي تعض أشخاصا اذا وجد ما يدعو الى الخوف من أنها مصابة بداء الكلب

مادة ٦ - جثث الكلاب المصابة بالكلب أو المشتبه في اصابتها بهذا الداء لا يجوز دفنها قبل اخبار جهة الادارة التي لها حيثئذ أن تأمر بتسريحها

مادة ٧ - على كل صاحب كلب وكل شخص مكلف بالاعتناء أو بحراسته أن يسجل لجهة الادارة تنفيذ الأحكام السابقة حسب مقتضى الحال

مادة ٨ - تسري الأحكام السابقة على أى حيوان آخر يصاب بالكلب أو يشتبه في اصابته بهذا الداء

في الاحتياطات ضد الداء

مادة ٩ - كل جهة تطهر فيها مادة كلب أو حوادث يشبه فيها للمدير أو المحافظ أن يصدر عنها قرارا يعمل به بعد نشره بثلاثة أيام يقضى بأن الكلاب التي توجد في الطرق أو الأماكن العمومية تكون مكفمة أو مقودة بزمام وسوغ له أن يقرر بأن الكلاب المقودة بزمام تكون مكفمة أيضا اذا رأى لزوما لذلك

وفي كلا الحالتين يدون في القرار بأن كل كلب يجب أن يوضع له طوق بصفحة من معدن عليها اسم صاحبه ومحل سكنه
مادة ١٠ - الكمامة تكون مصنوعة بكيفية تمنع الكلب من العض بحيث لا تمنعه من الشرب

مادة ١١ - الكلاب التي تمر في الطرق أو الأماكن العمومية في أي جهة من الجهات التي تنفذ فيها أحكام القرار المنصوص عليه في المادة التاسعة وتوجد مخالفة لما تدون به يجوز للبوليس ضبطها وإرسالها إلى المحل المعدل للجزر وإذا كان الكلب المحجوز طوق وعليه اسم صاحبه ومحل سكنه وجب على البوليس إعلان صاحبه الذي له أن يطلبه في مدة سبعة أيام نظير دفع نفقات مؤونته باعتبار قرشين صاغ في اليوم وهذا لا يمنع من اتخاذ الطرق القانونية فيما يتعلق بالعقوبة

وإذا لم يكن للكلب طوق يحتوي على هذا البيان أو لم يطلبه صاحبه في الميعاد المذكور يبقى الكلب تحت تصرف البوليس

مادة ١٢ - لجهة الإدارة أن تشريع في أي وقت كان في نسيم الكلاب التي توجد ضالة في الطرق والأماكن العمومية أو إعدامها بأي طريقة أخرى

في العقوبات

مادة ١٣ - كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة أو القرارات التي تصدر تنفيذها لما تدون بها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنبا مصرها
مادة ١٤ - تلغى المادة التاسعة عشرة من الأمر العالي الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ بشأن أمراض الحيوانات الوبائية

في تنفيذ هذه اللائحة

مادة ١٥ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذه اللائحة التي يعمل بها بعدمضي سبعة أيام من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ما

نمرة ٣٩٣

منع احداث حفرة
أورك بالقرب
من المساكن

الحفر بالقرب من المساكن

(البرك)

أمر عال صادر في ٢٩ ابريل سنة ١٩٠٠

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ٤ ابريل سنة ١٩٠٠

مادة - ممنوع احداث حفرة داخل المدن والقرى والعزب ولا في الجهة الشمالية منها على مسافة أقل من ثلاث آلاف متر من السكن سواء كانت هذه الحفرة لضرب الطوبى أو لأى غرض آخر ينشأ عنه تكون بركة أو مستنقع وممنوع أيضا احداث هذه الحفر بالجهات القبليسة والشرقية والغربية في الاراضى الواقعة على مسافة أقل من ألف متر من السكن

ويسرى هذا المنع أيضا على الحفر أو نقل التربة الذى يتسبب عنه توسيع البرك والمستنقعات الموجودة من قبل أو تعميقها

مادة ٢ - من خالف أحكام المادة السابقة يعاقب بغرامة من خمسين الى مائة قرش ولا يقتصر الحكم بهذه الغرامة على من باشر العمل بنفسه بل يشمل أيضا كل من أمر به أو أغرى على الحفر أو على نقل التربة سواء كان بصفته مالكا للأرض أو مديرا للعمل أو مأمورا به أو بأى صفة كانت

مادة ٣ - يحكم على من تكبى المخالفة فضلا عما ذكر بإعادة الاراضى الى ما كانت عليه قبل الحفر وان لم يرجعوها الى حالتها الاصلية بعد مضي شهر من تاريخ صدور الحكم يجزى المدير أو المحافظ هذا العمل على نفقتهم

مادة ٤ - تحصل نفقات العمل طبقا لاحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ٥ - ألغى الامران العاليان الصادران في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ واستبدلا بهذا الامر الذى يعمل به بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدتين الرسميتين

مادة ٦ - على ناظر البلدية تنفيذ أمرنا هذا

نمرة ٣٩٤
تقرير غزل خزانات
صم لمواحيات
صحة أخرى في الجوامع
والحمامات العمومية

(مراحيض الجوامع والحمامات العمومية)

الامر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢

(١٢ ربيع الثاني سنة ١٣١٠) (١)

مادة ١ - تعمل لكافة مراحيض الجوامع والحمامات العمومية خزانات صماء وأتأ الخزانات التي بدون قاع فلا يمكن استعمالها الا لقبول مياه الميض أو المغاطس فقط

وقد تحدد للعمل بمقتضى هذا الحكم ميعاد ثلاث سنوات

مادة ٢ - متى انجز بناء الخزانات الصماء بصير تطهير الخزانات القديمة ودمها بحيث أنه اذا لم يوجد براح لبناء خزانات جديدة فيكون بناء تلك الخزانات الصماء محل الخزانات القديمة

مادة ٣ - ممنوع كلياً تركيب مواسير على الخزانات الصماء سواء كان لتصريف المواد التي تزيد عن سعتها أو لتصريف ما بداخلها من المواد في التبل أو الترع أو البرك أو في الاراضي البراح

ويجب أن تكون كل الخزانات مهما كانت أنواعها ذات منافس لتجديد الهواء

مادة ٤ - يلزم تجديد مياه الميض والمغاطس مرة واحدة في كل أسبوع على الأقل

مادة ٥ - اعتباراً من تاريخ صدور أمرنا هذا لا يجوز بناء جامع أو حمام عمومي مالم تعرض أولاً على مصلحة الصحة الرسومات اللازمة عن مراحيضه وعن كيفية توريد المياه اليه ويتصدق عليها منها

(١) بناء على مقررته الجمعية العمومية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ طبقاً للامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ صادقت محكمة الاستئناف المختلطة بالإسكندرية على مريضة أحكام الامر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ المختص بمراحيض الجوامع والحمامات العمومية على الاجانب والوطنيين مما (٢) مارس سنة ١٩٠٠)

فصل ٣
مراجض الجوامع
والحمامات العمومية

ولا يجوز استعمال أى خزان أو مرحاض جديد أو مرهم مالم يكشف عليه بمعرفة مصلحة الصحة ويتصرح منها بجواز استعماله

أما اذا أراد أحد أن يبنى جامعاً بلا مرحاض ولا ميضأة ولا مغطس فلا يكلف بطلب الرخصة من مصلحة الصحة

مادة ٦ - اذا لم تنفذ هذه الاحكام فى الجوامع والحمامات العمومية بعد مضى المدة المحددة فى المادة الاولى يصير غلق مرحاضها بعد ثلاثين يوماً تخفى من تاريخ الانذار الذى يرسل بالسيكورتاه من مصلحة الصحة الى ديوان عموم الاوقاف أو الى ناظر الوقف أو الى المتمرى على الجامع أو لصاحب الحمام العموى أو لعل خزانات صماء لها وتكون مصاريفها ومصاريف الاعمال الاخرى التى تلتزم لها على نفقة مصلحة الاوقاف أو ناظر الوقف أو المتمرى على الجامع أو صاحب الحمام

مادة ٧ - تطلى مراجض الجوامع والحمامات العمومية بالجبر مرة واحدة فى كل سنة على الاقل

مادة ٨ - يعاقب من يخالف المواد السابقة بغرامة من خمسين الى مائة قرش صاغ

ويكون اثبات المخالفات بمعرفة رجال الصحة وتحال على قاضى المواد الجزئية الذى تقع هذه المخالفات فى دائرة اختصاصه

مادة ٩ - لاتسأل مصلحة الاوقاف عما يتعلق بالاجراآت الواجبة بأمرنا هذا الا عن الجوامع التابعة اليها

مادة ١٠ - صار الغاؤها بالامر العالى الصادر فى ١٥ ماي سنة ١٩٠٣
مادة ١١ -

فصل ٣

الاحتياطات الصحية

أمر عال صادر في ١٥ مايو سنة ١٩٠٣

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة الصادر
في ٣٠ ابريل سنة ١٩٠٣
نمرة ٣٩٥ سرمان الامر العالي
نمرة ٣٩٤ على جميع
انحاء القطر المصري

مادة ١ - تسرى أحكام أمرنا المؤرخ في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ الآنف
الذكر على جميع انحاء القطر المصري

مادة ٢ - ألغيت المادتان العاشرة والحادية عشرة من أمرنا المشار
اليه وكذا أوامرنا الثلاثة الأخرى السالفة الذكر الرقمة ٦ ابريل سنة ١٨٩٥
و ٦ فبراير سنة ١٨٩٦ و ١٥ مايو سنة ١٨٩٧

مادة ٣ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا الذي يعمل به بعد مضي
ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

(الاحتياطات الصحية) (١)

القرارات الصادرة من تطارة الداخلية

في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ (٢) و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤
نمرة ٣٩٦
تشكيل واختصاصات
العيان الصحية
في الجبلت

(احتياطات مستعجلة)

مادة ١ - يشكل في كل مديرية أو محافظة أو مركز لجنة صحية مؤلفة
بالصفة الآتية

(١) قرارات جهات الادارة البلدية أو أوامر البوليس المؤقتة الصادرة أثناء ظهور
الامراض الوبائية ليست مندوبة في هذا الكلب لان أحكامها مأخوذة من الاوامر العالية
أو القرارات الوزارية المتدرجة فيه ومنطوقها عمومي

(٢) بناء على مقرره الجمعية العمومية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٠٠ للامر العالي الصادر
في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ صادقت محكمة الاستئناف المختطة بالاسكندرية على سرمان أحكام
الامر العالي الصادر في ١١ مارس سنة ١٨٩٥ الخلاس بظهور الامراض الوبائية على الاجانب
والوطنيين معا (٢٢ مارس سنة ١٩٠٠)

فصل ٣

الاحتياطات الصحية

(في المديرية)

رئيس	المدير
	حكمدار البوليس
	مفتش الصحة
	مهندس التنظيم
أعضاء	حكيم الاستشارة
	مندوب من ديوان الاوقاف
	اثنان من الاعيان ينقضا المديري

(في المركز)

رئيس	مأمور المركز
	ضابط البوليس
أعضاء	مفتش صحة المركز
	اثنان من الاعيان ينقضا المأمور

(في محافظة مصر - قرار ١٩ ديسمبر سنة ١٩٠٤)

رئيس	المحافظ
نائب رئيس	وكيل عموم مصلحة الصحة أو من يقوم مقامه
	حكمدار البوليس
أعضاء	باشمفتش بطري مصلحة الصحة العمومية أو من يقوم مقامه
	مفتش صحة مدينة القاهرة
	مندوب من قطارة الاشغال العمومية
	مندوب من ديوان الاوقاف

(في المحافظات الاخرى ماعدا محافظة الاسكندرية)

رئيس	المحافظ
	مفتش الصحة
	حكيم الاستشارة
أعضاء	حكمدار البوليس
	مهندس التنظيم
	مندوب من ديوان الاوقاف

وعلى اللجان المذكورة أن ترافق تنفيذ جميع الاحكام الآتية وأحكام اللوائح
الصحية الجارية العمل بها بالدفعة التامة وتقوم مقام اللجان الصحية الاستشارية الاحتياطية
الصادر عن تشكيلها القرار المؤرخ في ١٦ أبريل سنة ١٨٨٧

مادة ٢ - كل بناء سواء كان ربعا أو وكالة ملكا للاوقاف أو لبيت المال
أو للأفراد يجب رشه بالجير من الداخل مرة في السنة على الأقل ويجب كسح
وتطهير مجاري هذه المباني مرة في السنة على الأقل ولجنة مع ذلك أن تأمر
بلصها وتطهيرها أكثر من مرة في السنة متى رأت لزوما لذلك وإذا تأخر
تنفيذ الامر الصادر بالكسح والتطهير فلجنة أن تنفذ ذلك بنفسها على نفقة
المالك طبقا للقرار الصادر بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٨٨٧

مادة ٣ - يجب رش مراحض الجوامع والزوايا والحمامات العمومية
بالجير من داخلها مرة في السنة على الأقل ويجب أيضا كسح مجاري المراحيض
المذكورة وتطهيرها بماء الجير مرة في السنة على الأقل وتجديد مياه البض
والمغاسل مرتين في الاسبوع على الأقل

وهذه الاعمال ينبغي أن يقوم بها دوان الاوقاف أو المصلحت على الجامع
أى الساطر وإذا حصلت مخافة فيما يتعلق بالمراحيض تأمر مصلحة الصحة
بإفعالها طبقا للامر العالى الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ (١) بعد مخبرة
نظارة الداخلية أما ما يختص بكسح وتطهير المجاري فبقبريه اللجنة بنفسها كما
تدون بالمادة السابقة

مادة ٤ - جميع مجاري المراحيض التى تتصل بالنيل أو بالترع أو التى
تصب فى البرك يجب غلقها بعد معاينتها بمعرفة اللجنة الصحية ومخبرة نظارة
الداخلية ويحدد لذلك ميعاد فإذا انقضى ولم تغلق تشترع اللجنة بنفسها
فى غلقها على نفقة صاحب الماك

ولا يجوز مطلقا فتح المجاري التى يصدر قرار اللجنة بغلقها

فصل ٣ مادة ٥ - مياه الآبار التي يشبه فيها ترسل بمعرفة اللجنة الصحية الى
الاحتياطات الصحية مصلحة الصحة لتحليلها فإذا وجدت غير صالحة للشرب تغلق الآبار بمعرفة اللجنة
المذكورة على نفقة المالك لها

مادة ٦ - على اللجنة الصحية أن تقرر لكل جهة الاحتياطات اللازمة
لعدم فساد المياه المعدة للشرب وهي منع القاء الاقنار على ضفاف النيل
أو الترع وغسل الملابس والحيوانات في النقط التي يؤخذ منها ماء الشرب وذلك
يجب على اللجنة أن تعين لكل جهة النقط التي يؤخذ منها ماء الشرب والنقط
التي يجوز غسل الملابس والحيوانات فيها

مادة ٧ - يجب اجراء الملاحظة التامة في الاسواق وبالاخص على المأكولات
المعرضة لبيع وضبط واعدام الاسماك واللحوم المتعفنة وغيرها من المأكولات التالفة
(احتياطات استثنائية تنفذ عند اللزوم بأمر نظارة الداخلية)

مادة ٨ - كل بناء سواء كان ربعا أو وكالة ملكا للاوقاف أو وليت المال
أو للأفراد يجب رشه بالجير من الداخل في الحال بلا تأخير
ويجب كسح وتطهير مجاري الانية المذكورة أما مراحيضها فتطهر يوميا
وزراعي هذه الاحكام أيضا في العيش وغيرها من المساكن التي يرى اللجنة
أنها مضره بالصحة واللجنة أن تقرر أيضا الاجراءات اللازمة لاصلاح حالتها
الصحية بعد مخافة نظارة الداخلية

وفي حالة التأخير في تنفيذ الاعمال المذكورة تشرع اللجنة بنفسها في تنفيذها
على نفقة صاحب الماك وذلك فيما يختص بالعيش المبنية أو المصنوعة من
الخشب وعلى نفقة المستاجر فيما يختص بغير العيش من المساكن

مادة ٩ - يجب رش مراحيض الجوامع بالجير من الداخل في الحال
وتطهيرها بماء الجير يوميا يكون بأمر مصلحة الصحة ويجب تغيير مياه البض
ثلاث مرات في الاسبوع على الأقل

ويقوم بهذه الاعمال ديوان الاوقاف أو المتحدث على الجامع أى الناظر

وفي حالة حصول مخالفة فيما يتعلق بالراحض تأمر مصلحة الصحة بغلقها طبقا للأمر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بعد مخافة نظارة الداخلية أما ما يختص بكسح ونظهير المجاري فتشرع اللجنة في اجرائه بنفسها على نفقة المالك

مادة ١٠ - جميع المجاري التي توجد متصلة بالنيل أو بالترع أو التي تصب في البراء يجب غلقها بلا تأخير حسب تعليمات اللجنة الصحية

وان تأخر غلقها تشرع اللجنة في تنفيذ ذلك بنفسها على نفقة صاحب المالك
مادة ١١ - لا يجوز مطلقا لأرباب الحمامات العمومية استعمال متصلاين كئس الشوارع في تسخين المياه وإذا حصلت مخالفة في هذا الشأن يجوز لمصلحة الصحة أن تأمر بغلق هذه الحمامات وتنفيذ ذلك بعد مخافة نظارة الداخلية

مادة ١٢ - يجب على كل طبيب أو أجراءي أو حلاق أو قابله أن يشعر حالا مكتب صحة الجهة الاقرب عن الامراض المشبهة التي يعلم بظهورها

مادة ١٣ - يجوز للجنة أن تقرر جميع الاحتياطات اللازمة فيما يختص بالمحلات المضرّة بالصحة الكائنة في المدن ولها أيضا أن تأمر بغلقها بعد مخافة نظارة الداخلية

(أحكام عمومية)

مادة ١٤ - كل مخالفة تحصل في أحد الأحكام السابقة يعاقب مرتكبها بغرامة من خمسين الى مائة قرش أو بالسجن من يومين الى أسبوع

مادة ١٥ - جميع ماتنفقه اللجنة في حالة تأخير أرباب الشأن عن تنفيذ الاجراءات الصحية وما يحكم به من الغرامات يكون تحصيله طبقا لاحكام الامر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠

مادة ١٦ - في حالة ظهور الكوليرا في القطر تقرر احتياطات صحية أخرى خصوصية

مادة ١٧ - يجري العمل بهذا القرار بعد مضي خمسة أيام من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية

فصل ٣

الاحتياطات الصحية

نمرة ٣٩٧

الاحراجات المقتضى
اتخاذها في حالة ظهور
الكوليرا

قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٥

- مادة ١ - تغلق جميع مدارس الحكومة وغيرها
- مادة ٢ - تمنع إدارة كافة الموالد ماعدا الاسواق المحلية
- مادة ٣ - الاعلانات المطبوعة التي وضعها مصلحة الصحة تعلق على جميع الاماكن العمومية بالمديريات والمحافظات والمراكز ومحطات السكة الحديدية ومراكز البوليس وبالأقل في كل محل شهر من كل ناحية
- مادة ٤ - اللجان الصحية المشكلة بمقتضى قرارات صدر من نظارة الداخلية بتاريخ ١١ مايو سنة ٩٥ تكون مسؤولة عن كل تأخير يحصل في تنفيذ الاحكام المدونة بهذا القرار أو التعليمات التي تصدر من مصلحة الصحة بنظارة الداخلية في أى وقت كان

- مادة ٥ - يجب على الجهات الادارية بذل كل مساعدة لرجال الصحة
- مادة ٦ - يجب حالاً وحسب جميع الحمامات العمومية والربوطة والوكابل ومراحيض الجوامع بالجبل من داخلها وتطهير مراحيضها يومياً بماء الجير تحت ملاحظة رجال الصحة
- مادة ٧ - كل مريض عموى تابع للجامع أو للمحل آخر ترى اللجنة الصحية أن وجوده يترتب عليه ضرر بالصحة العمومية يصير تطهيره حالاً وغلقه ويتقدم تقرير لمصلحة الصحة بنظارة الداخلية عن ذلك
- مادة ٨ - تكسح وتطهر جميع المخابر في المراكز التي لم يظهر فيها الوباء لأن اتجاهاً محال ظهوره بها ينبغي إيقاف عملية التسح
- مادة ٩ - ينبغي توجيه الالتفات بنوع خصوصى الى نقاوة مياه البض والمقابس بالجامع ولذلك يجب تجديدها مراراً وإذا تراى أن بعض البض أو المقابس تكون مضرّة بالصحة العمومية فيصير غلقها بأمر اللجنة الصحية

مادة ١٠ - اذا ظهرت اصابة بالكوليرا في احدى المدن أو النواحي فصل ٣
فيصير عزل المريض حالاً مع اخلاء المنزل المقيم فيه ويصير وضع جميع باقي الاحتياطات الصحية
أعضاء عائلته تحت الملاحظة في المحلات التي يصير إيجادها فيها وقتياً بمعرفة
الجهات الادارية

مادة ١١ - اذا اتضح للصحة أن الاستباليات التقالي الخصوصية المعدة
للمهاجرين في المدن والنواحي ليست كافية لوسائل الانعزال فيصير ارسال المصاب
الى استبالية المهاجرين واخلاء المنزل ويصير وضع باقي السكان تحت الملاحظة
مدة ٦ أيام بالاقل في المحلات المؤقتة التي يصير إيجادها بمعرفة الجهة الادارية
مادة ١٢ - يمكن إيجاد محلات وقته سواء كن بواسطة استئجار منازل
خالية أو بواسطة بناء عيش (أ كواخ) وقته وهذا هو الافضل والمصاريف
التي تلزم لذلك تؤخذ من الاعتماد الخاص المقرر لمقاومة الكوليرا

مادة ١٣ - حيث أنه من الامور المهمة منع فساد المياه المعدة للشرب
بواسطة جرائم الكوليرا فينبغي منع غسل الملابس أو الامتعة في النيل أو الترع
ويمنع أيضاً استعمال ضفاف النيل أو الترع بصفة مراحيض ويجب على الجهات
الادارية أن تعين النقطة التي يمكن للاهالي أن يأخذوا منها ماء الشرب تحت
ملاحظة البوليس لغاية انتهاء الوباء

مادة ١٤ - يصير إيجاد عربة مخصوصة ضمن عربات السكة الحديد
المعدة لنقل الركاب لاجل معالجة المهاجرين بها فانا ظهرت اصابة بالكوليرا
يصير نقل المريض الى العربة المذكورة عند وقوف الواور في أول نقطة وتعتبر
العربة التي حصلت بها الاصابة أنها مذفورة وتفصل من قطر السكة الحديد
ولا يصير استعمالها بالثاني الا بعد تطهيرها بمعرفة الصحة الموجودة في أقرب
جهة ويصير نزول المهاض من القطر في أول نقطة يوجد بها استبالية للمهاجرين

مادة ١٥ - يصير عمل ملاحظة دقيقة على الواورات التي تمر في النيل
أو الترع واذا ظهرت اصابة في أحد الواورات المذكورة فيصير إيقاف الواور
ووضع الركاب وختمه الواور تحت الملاحظة مدة ستة أيام

فصل ٣

وإذا لم يستجد إصابات أخرى بعد انقضاء المدة المذكورة يتصرح للواوور باتباع مسيره ويصير نقل المصاب الى استيالية المناضين الموجودة في أقرب جهة أو عزله ومعالجته في الحال داخل عشة (كوخ) من حصير

الاحتياطات الصحية
في حال ظهور الكوليرا

مادة ١٦ - يشار برش شوارع المدن المرقرة بمحلول ماء الجير

مادة ١٧ - أنه لاجل منع زيادة ارتفاع أسعار الاصناف كالجبر وخلافه التي تستعمل مدة وجود الوباء والحكومة تحفظ لنفسها الحق في أن تضع لتلك الاصناف أثماناً محدودة (تعريفه)

مادة ١٨ - كل جبانة يتراعى أن دفن المناضين بها يترتب عليه ضرر بالصحة العمومية يمكن غلقها مؤقتاً بأمر القومسيون الصحي المحلي ويصير تعيين نقطة أو جبانة أخرى لدفن جميع المناضين

ويصير الاجراء هكذا أيضاً اذا كانت المدن أو النواحي كائنة بالقرب من انخلا (الغلا) فإنه يصير انتخاب محل لدفن المناضين في الغلا

مادة ١٩ - النعش الذي يستعمل لنقل الجثث ينبغي أن يكون مبطناً من الداخل بالزئبق أو القصدير ويصير تطهيره حال الدفن بالجبانة بماء الجير عند نقل كل متوفى وذلك بحفره رجال الصحة المعينين لهذه الغاية يسرى مفعول هذا القرار في كل مدينة يظهر بها الوباء

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٣٠ مايو سنة ١٨٩٦

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ١٧ أكتوبر سنة ١٨٩٥ بشأن الاجراءات اللازمة لمقاومة الكوليرا

نمرة ٣٩٨
الاحتياطات
الاضافية الواجب
اتخاذها في حال ظهور
الكوليرا

مادة ١ - تنفذ الاحتياطات الاضافية الآتية في كل مديرية أو محافظة يعلن وجود الكوليرا فيها بقرار يصدر من الداخلية

(أولاً) غلق الميضاآت والمغاطس في سائر الجوامع بعد نزحها وتركها جافة أما الجوامع الموجودة بها حنفيات فتغلق مغاطسها فقط

(ثانيا) نزع كل صهريج أو سبيل يرى أنه مضر بالصحة وتركه جانبا
 (ثالثا) غلق الحمامات العمومية التي يرى انها مضرّة بالصحة
 مادة ٢ - كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من ٥٠
 الى ١٠٠ قرش أو بالسجن من يومين الى أسبوع

أمر عال صادر في ٢٧ ماي سنة ١٨٩٩
 (٢٧ محرم سنة ١٣١٧)
 حيث ان مقاومة الطاعون والكوليرا واستئصالهما حين ظهورهما في القطر
 هو من الأمور ذات الضرورة القصوى للمحافظة على الصحة العمومية
 فبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار
 وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر
 في ٢٢ سنة ١٨٩٩ طبقا لاحكام الأمر العالي المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩
 مادة ١ - متى أعلنت مصلحة الصحة العمومية بأن مدينة أو قرية أو قسما
 من مدينة أصيب بالطاعون أو الكوليرا يسوغ للأموري الصحة تفتيش أى
 منزل أو مسكن كان للتحقق مما اذا كان محتفيا فيه أشخاص مصابون بأحد
 المرضين المذكورين وعلى الأشخاص الموجودين في المنزل أو المسكن أن يساهلوا
 هذا التفتيش

وعندما يراد الدخول الى منزل أحد الاجانب أو اجراء أحد الاختبارات
 المنصوص عنها في المواد التالية يجب على ادارة الصحة أن تعلن ابتداء الفصولات
 التابع له بالساعة المزمع التوجه فيها لأجل ارسال مندوب من قبله اذا رأى
 لزوما لذلك

واذا كان لا يوجد وكيل للفصولات في المدينة أو القرية التي تحدث فيها
 الاسباب وكان ينتج عن التأخير خطر فيسوغ الدخول الى المنزل حالا ثم يخطر
 الفصولات بذلك بلا تأخير

فصل ٣ مادة ٣ - كل مصاب بأحد هذين المرضين المعديين يكون في حالة لا يتيسر الاحتياطات الصحية معها عزله عزلاً تاماً ينقل الى المستشفى المعد لمعالجة الامراض المعدية ما لم ير في حال ظهور الكوليرا طبيب الصحة أن المريض في حالة التزنج أو أن النقل يضربه

مادة ٣ - إذا عولج المصاب في منزله تتخذ إدارة الصحة الوسائل المقتضية لعزله هو والمختلطين معه عن باقي سكان المنزل وتراقب هذا الانعزال مراقبة دقيقة

مادة ٤ - إذا رأت إدارة الصحة لزوماً لعزل أهل أو أقارب المصاب بأحد المرضين المذكورين لمدة ما في خيام أو مأوى منفصلة عن المساكن فعليهم أن يتناولوا لذلك بدون أدنى معارضة

مادة ٥ - ممنوع كلياً نقل الشخص المصاب بأحد المرضين المعديين السابق ذكرهما من ناحية الى أخرى أو من منزل الى آخر أو الاشتراك في نقله مباشرة أو بواسطة

مادة ٦ - على أهل المنزل الذي تحدث فيه إصابة بأحد المرضين المعديين السابق ذكرهما تطهير جميع الغرف والأماكن والأسرة والبياضات والملابس التي تشير إدارة الصحة بتطهيرها وعمل التطهير بملاحظة مأموري الصحة وإذا حصل تأخير أو إهمال من المكلفين بعمل هذا التطهير فلا إدارة الصحة أن تبشر عملها بنفسها على عهدتهم وعلى نفقتهم

أما الفقراء فيعمل لهم التطهير مجاناً بمعرفة الادارة المذكورة

مادة ٧ - إذا حصلت وفاة بأحد هذين المرضين المعديين في منزل تعمل في الحال جميع الاحتياطات التي تأمر بها إدارة الصحة لتطهير الجثة بملاحظة مأموري الصحة وإذا تأخر أو أهمل اجراء هذه الاحتياطات فلا إدارة الصحة أن تبشرها بنفسها على عهدة أهل المنزل المطلوب منهم ذلك وعلى نفقتهم

مادة ٨ - على أهل المنزل الذي تحدث فيه إصابة بأحد المرضين المعديين المذكورين وعلى الجيران وعلى كل من يعلم بها أن يبلغها لأقرب ادارة صحية بلا إهمال

مادة ٩ - على رجال البوليس اجراء الملاحظة المقتضية لعدم حصول فصل ٣
أى تجمع من الاهل أو الاصحاب أو المعارف داخل المنازل الموبوءة ويسوغ الاحتياطات الصحية
لهم ابعادهم في حال ظهور الكوليرا

مادة - ١٠ - كل مخالفة لحكم من الاحكام المدونة بأمرنا هذا يعاقب
متركها بالسجن من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع أو بغرامة من خمسة
الى مائة قرش صاغ أو بهاتين العقوبتين معا

مادة ١١ - يستمر العمل بأحكام الاوامر العالية والقرارات المعمول بها
في هذا الشأن الا ما كان منها مخالفا لأمرنا هذا

مادة ١٢ - على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا الذى يعمل به حال
نشره في الجريدة الرسمية

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٣ يوليوسنة ١٨٩٩
نمرة ٤٠٠
يعتبر حكميائى مصلحة السكة الحديد وباقى أطباء هذه المصلحة بصفة
مأمورين صحيين لتنفيذ الاحتياطات المدونة بالأمر العالى الصادر في ٢٧ مايو
سنة ١٨٩٩ بشأن مقاومة الطاعون واستئصاله

قراران صادران من نظارة الداخلية
نمرة ٤٠١
تظهر المنازل المأهولة
وبحرف الكوليرا
(في ٢٣ مايو و٢٦ يونيو سنة ١٩٠١)
ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ بشأن الاحتياطات
الصحية المقتضى اتخاذها لمنع ظهور أمراض وبائية أو معدية
وبعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن
الاحتياطات التى يقتضى اتخاذها حين ظهور الطاعون أو الكوليرا في القطر
المصري

فصل ٣

المواليد والوفيات

مادة ١ - يجوز لمفتشى مصلحة الصحة أن يظهر وبواسطة العمال التابعين اليهم جميع ما يرون لزوماً لتطهيره من المنازل أو المساكن مراعاة للصحة العمومية في جميع المدن أو القرى التي يثبت لمصلحة الصحة وجود أصابات بالطاعون فيها (١)

مادة ٢ - إذا حصل رفض أو مقاومة من المقيمين في المنزل أو السكن المراد تطهيره فعلى العامل المنوط بعمل التطهير أن يخطر طبيب الجهة بذلك وعلى الطبيب أن يحضر إلى المحل ويشرع في فتح الباب أو الأبواب مع استعمال القوة إذا اقتضى الحال ويأمر عمل التطهير وكل ذلك بحضوره وتحت ملاحظته وغير انقطاع ويجبر المحضر اللازم عن جميع هذه الأعمال

مادة ٣ - إذا كان سكان المنزل أو المسكن غائبين لا يشرع في قصه إلا بعد إخطار مكتب البوليس بذلك

مادة ٤ - على المديرين والمحافظين تنفيذ هذا القرار كل منهم فيما يخصه ويكون العمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية في الحال .

(المواليد والوفيات)

أمر عال صادر في ٩ يونيو سنة ١٨٩١

(٢ نى القعدة سنة ١٣٠٨)

أحكام عومية

نمرة ٤٠٢

التبليغ من المواليد والوفيات

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف

المختلطة في أول يونيو سنة ١٨٩١

مادة ١ - المواليد والوفيات في القطر المصري وملحقاته يصير التبليغ عنها وقيداً في الدفاتر المخصصة لذلك (٢)

مادة ٢ - الدفاتر المذكورة توضع في المدن بمكاتب الصحة وفي القرى بطرف الصيارف تحت مراقبة المشايخ

(١) وضعت هذه الأحكام منذ ظهور الطاعون في سنة ١٩٠١

(٢) راجع في النمرة الآتية الأمر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ مادة ١

أما العرب والكفور والاباعد والتزل والقبائل التي ينقص تعدادها عن ثلثمائة نسمة ولا يوجد بها ذكرا فيصير التبليغ عن مواليدها ووفياتها في البلد التي هي تابعة لها (١)

مادة ٣ - مشايخ القرى يكلفون الصيارف بقبيل المواليد والوفيات في دفتر الموضوع بطرفهم

مادة ٤ - يصير تنبر كافة صحائف دفاتر قيد المواليد والوفيات ويوضع على كل ورقة منها بصمة ختم المحافظة أو المديرية

مادة ٥ - لا يقيد شيء في الدفاتر خلاف التبليغات الميمنة بأمرنا هذا

مادة ٦ - الشهود الذين يحضرون أمام جهة الاقتضاء يجب أن يكونوا ذكورا راشدين

مادة ٧ - المواليد والوفيات يصير قيدها بدون تأخير وعقد التسجيل يصير تلاوته في الحال على الحاضرين والمبلغين والشهود الذين يوقعون عليه أو يحتضونه فورا

مادة ٨ - لا يجب أن يترك بياض في التسجيلات ولا يدرج بها كلمات ناقصة الاحرف

وإذا حصل شطب أو تهتميش فيصير التصديق عليهما من الموقعين على العقد ولا يجوز تدوين التواريخ بالأرقام

مادة ٩ - يحرر عقد التسجيل على نسختين أصليتين ولا يدفع رسم ما عن التبليغ والتسجيل

مادة ١٠ - إدارة مصالح الصحة تلاحظ انتظام التسجيلات وتبلغ لجهة الاقتضاء ما ثبت وقوعه من المخالفات

ويعطى لذوي الشأن في الحال وبدون مصاريف صورة من عقود المواليد والوفيات مصدقا عليها بمطابقتها للأصل (٢)

(١) راجع في التمرة الآتية الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ مادة ٢

(٢) يستعاض الآن عن هذه الصورة بصورة قسطنطين من دفتر قيد المواليد (راجع

في التمرة الآتية الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ مادة ٤

فصل ٣ لكل شخص حق في أخذ صورة أي عقد من عقود الموالييد والوفيات
الموالييد والوفيات: مصدق عليها بجبايتها للأصل وذلك بواسطة تقديم طلب على ورقة تمغة
ثمها ٣ قروش ودفع رسم قدره ٦ قروش عن كل صورة

وأذا طلب ذور الثأن صورة من العقود المذكورة بخلاف الصورة الأولى
ويجب عليهم مراعاة هذا الشرط

مادة ١١ - ينبغي في ظرف الثمانية والأربعين ساعة التالية للولادة
التبليغ عن المواليد للشخص الموضوع بطرفه دفتر الجهة التي حصلت فيها الولادة
مادة ١٢ - يصير التبليغ عن ولادة الطفل بمعرفة والده وفي حالة عدم
وجوده بمعرفة أحد أطرافه الذكور أو الحكيم أو القابلة أو أي شخص حضر
الولادة أو بمعرفة شيخ البلدة

مادة ١٣ - يجب على المبلغ أن يكون مصحوبا بشاهدين

مادة ١٤ - يذكر في عقد الولادة الساعة واليوم والسنة والمدينة
أو القرية التي تحرر فيها ويدون فيه أيضا الساعة واليوم والسنة والجهة التي
حصلت فيها الولادة وجنس الطفل واسمه ولقبه وأسماء وألقاب وسن وصناعة
ومحل إقامة الوالد والوالدة والمبلغ والشهود وتذكر أيضا صفة المبلغ

مادة ١٥ - كل شخص يجد طفلا حديث الولادة يجب عليه أن يأتي
به إلى مقر الإدارة الملكية بالجهة مع ما عليه من الملابس وأن يبين الزمن والمكان
والحالة التي وجد فيها

وفي الحال يتحرر بكل ذلك محضر مشتمل على كافة التفصيلات ويذكر فيه
الساعة واليوم والسنة التي تسلم فيها الطفل للحكومة واسم ولقب وصناعة ومحل
إقامة الشخص الذي وجدته إذا لم يعارض في ذلك ويدون فيه أيضا سن الطفل
على حسب الظاهر والمكان والساعة واليوم والسنة التي وجد فيها والأسماء
التي يلقب بها الشخص المذكور أو الحكومة في حالة عدم وجوده وينص
أيضا على الإدارة الملكية التي استلمت الطفل

وهذا المحضر يوقع عليه أو يختتم في الحال من جهة الادارة التي حرره ومن الشخص الذي وجد الطفل اذا قبل ذكر اسمه فيه

فصل ٣
للمواليد والوفيات

وفي ظرف الاربع وعشرين ساعة التالية لتاريخ المحضر ترسل منه صورة للجهة الموضوع بطرفها دفتر المواليد التي عليها أن تجري بدون تأخير تسجيله في الدفتر المذكور (١)

ومتي تمت هذه الاجراءات لا يجوز للشخص الذي وجد الطفل المولود حديثا أن يقيه بطرفه الا اذا أثبت حسن أخلاقه واستقامته أطواره وأنه قادر على القيام بواجبه

مادة ١٦ - اذا حصلت الولادة أثناء السفر داخل القطر فعلى أهل الطفل عند وصولهم أن يبلغوا عنها في ظرف ٣ أيام الى مكتب الصحة أو الى مأمورها في الجهة التي حضروا اليها (٢)

اذا حصلت الولادة أثناء السفر خارج القطر فعلى أهل الطفل عند عودتهم الى محل اقامتهم أن يقدموا للشخص الموجود بطرفه دفتر المواليد عقد الولادة المحرر بمعرفة حكومة الجهة التي حصلت فيها الولادة وفي الحال يصير قيد هذه الشهادة في الدفتر المذكور

أما اذا حصلت الولادة في أثناء الحج فيصير التبليغ عنها لمنسوب الصحة الموجود بالقافلة وهو يعطى لأهل الطفل شهادة بذلك وعند عودتهم يقدمونها للشخص الموجود بطرفه دفتر مواليد جهتهم لأجل قيدها فيه بدون تأخير كل من خالف هذا النص الاخير يعاقب بالعقوبات المترتبة على من أهمل في التبليغ عن الولادة

مادة ١٧ - اعتراف الوالد بانه الذي ولده من سفاح يصير قيده في دفتر المواليد ويذكر هذا الاعتراف على هامش عقد الولادة

(١) راجع في الفقرة الآتية الامر الملكي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ مادة ٣

(٢) راجع الاحكام التكميلية لهذه المادة في المادة ٥ من الامر الملكي الصادر في ١٢

مارس سنة ١٨٩٨ صحيفة ٧٠٠

فصل ٣

ويشقي أن يكون عقد الاعتراف مسجلاً على اسم ولقب وسن وصناعة
المواليد والوفيات ومحل إقامة الشخص الذي اعترف بأن الطفل هو ابنه ويصير التوقيع عليه
أويختم منه ومن جهة الادارة التي حرره

مادة ١٨ - قيد المواليد لا يمكن اجراؤه بعد ثمانية وعشرين يوماً كاملة
تخضع من تاريخ الولادة لاجتياز ومساعدة مفتش صحة الجهة وبمقتضى حكم
صادر من جهة القضاء بعد التحقيق

(في عقود الوفيات)

مادة ١٩ - لا يجوز اجراء الدفن قبل مضي ثمان ساعات في الصيف
وعشر ساعات في الشتاء ويلزم اجراؤه قبل مضي أربع وعشرين ساعة من
ساعة الوفاة

ولا يسوغ دفن أي ميت الا بتصریح على ورق عادي يعطى مجاناً من مصلحة
الصحة

مادة ٢٠ - لا يعطى هذا التصريح الا بعد تسليم شهادة بالوفاة وأسبابها
صادرة من حكيم معروف لدى مصلحة الصحة أو من الأمور الصحية في حالة
عدم وجوده

مادة ٢١ - التبليغ بالوفاة المرفق بالشهادة المنصوص عليها في المادة ٢٠
يقدم لمكتب أو الأمور صحة الجهة في ظرف اثنتي عشرة ساعة بالاكثرو يكون
هنا التبليغ بعرفة شخصين ذكرين راشدين من أقارب المتوفى اذا أمكن
ذلك والا فن الجيران أو المشايخ أو الخفراء أو الخانوقية

مادة ٢٢ - قيد الوفيات في الدفتر يصير اجراؤه في الحال بحضور المبلغين

مادة ٢٣ - هذا القيد يشتمل على الساعة واليوم والسنة التي حصل فيها
التبليغ واسم ولقب وسن وصناعة ومحل إقامة المبلغين والمتوفى ووالده ووالدته
ومحل ولادة المتوفى والساعة واليوم والسنة والجهة التي حصلت فيها الوفاة

مادة ٢٤ - اذا حصلت الوفاة في مستشفى أو معجن أو لوكاتنة (فندق)
أو أي محل عمومي فيجب على أصحاب هذه المحلات أو مديريها أن يبلغوا عن الوفاة

وإذا حصلت الوفاة أثناء السفر داخل القطر فيصير قيدها في أقرب مكتب صحي
مادة ٣٥ - إذا كان هناك علامات أو آثار تدل على أن الوفاة تسببت
عن جنابة أو أحوال أخرى توجب الاشتباه فيها فلا يجوز إجراء الدفن إلا بعد
الكشف الطبي الشرعي الذي يأمر به قلم النيابة العمومية بالحاكم الأهلية إذا كان
الشخص المتوفى من الأهالي

وأما إذا كان من الأجانب فلا يعطى إذن الدفن إلا بعد إخطار القنصلانو
حتى يتسنى لها أن تأمر بنفسها بإجراء جميع التحقيقات التي ترى لها لزوما
وإذا وجدت جثة ملقاة على الأرض أو في الماء فالشخص الذي عثر عليها
يجب عليه أن يشعر عنها الحكومة المحلية وحينئذ يصير الإجراء طبقا للحكم
المدون قبل هذا

وفي حالة ما إذا لم يعلم اسم المتوفى أو محل إقامته وأصله يتحرر محضر بيان
أوصافه والظروف التي حصلت فيها الوفاة وكل الإيضاحات التي لها دلالة وتحرر
هذا المحضر يكون بمعرفة مأمور الصحة الذي كشف على الوفاة ويرسل هذا
المحضر إلى الحكومة المحلية

وكتاب المحاكم الجنائية يجب عليهم في ظرف الأربع وعشرين ساعة التالية
لحصول الاعدام أن يرسلوا إلى الشخص الموضوع بطرفه دقروفيات الجهة التي
حصل اعدام المحكوم عليه الإيضاحات المنصوص عليها بالمادة ٢٣ (١)

أحكام نهائية

مادة ٣٦ - الأشخاص المكفون بالتبليغ عن المواليد والوفيات الذين
يهملون في إجراء ذلك في المواعيد القانونية يعاقبون بدفع غرامة قدرها من
٢٥ قرش إلى ١٠٠ قرش صاغ وبالسجن من ٢٤ ساعة إلى أسبوع
وتتوقع بالعقوبات على هؤلاء الأشخاص بحسب ترتيبهم في المواد المختصة بها

(١) راجع في المادة ٧ من الذكر يتو الملاحق في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ صحيفة ٦٩٩ ملنة
مقطو الحق في المعاقبة على المخالفات

والاحكام المدونة بالمادة (٣٥٢) من قانون العقوبات الاهلى وبالمادة (٣٤١) من قانون العقوبات المختلط تكون دائما نافذة المفعول للمواليد والوفيات

مادة ٣٧ - لا يسوغ بعد تحرير عقود المواليد والوفيات اجراء أى تصحيح فيها مالم يصدر حكم من جهة القضاة بعد التحقيق وذلك مع حفظ حقوق الغير بصير قيد التصحيح والتصریح في دفتر العقود المختصة بها وبذكر ذلك على هامش العقود نفسها

مادة ٣٨ - لا تسرى على الاجانب المقيمين بمصر أو المجاورين بها الا الاجراآت المختصة بالمخالفات المنصوص عليها في امرنا هذا مع العقوبات المقررة عليها

وحينما يكون المولود أو المتوفى تابعا لدولة أجنبية فان الواجبات المفروضة على الأشخاص المنصوص عليهم في المادتين ١٢ و ٢١ تنحصر في الامور الآتية (أولا) فيما يختص بالولادة - تسليم ادارة الصحة في ظرف ١٥ يوما من تاريخ الولادة بيانا يشتمل على مستخرج من عقد الولادة المحرر أمام البطريركخانه أو السلطة المدنية التابع لها الطفل بحسب نظام الاجوال الشخصية

(ثانيا) فيما يختص بالوفيات مراعاة الاجراآت المقررة في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢٥ فيما يختص بالدفن

ويستغنى عن أحكام المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ بتسليم بيان محتو على خلاصة عقد الوفاة المحرر أمام السلطة التي كان المتوفى تابعا لها في نظام الاحوال الشخصية ويكون ذلك في بجر أربع وعشرين ساعة من تاريخ الوفاة

مادة ٣٩ - فيما يختص بالعشور على الاطفال المولودين حديثا يجب على الأشخاص التابعين لدول أجنبية اتمام الاجراآت المقررة في المادة ١٥ بدون أن يكونوا ملازمين مع ذلك بتسليم الطفل اذا فضلوا أن يتكفلوا به ورخصت لهم بذلك القنصلوات التابعون لها

مادة ٣٠ - بيانات التبليغ عن المواليد والوفيات المنصوص عليها في المادة ٢٨ تكون مطابقة لاستمارة مطبوعة تعطى من مصلحة الصحة بمجانا
مادة ٣١ - يكون أمرنا هذا نافذ المفعول بعد ثلاثة شهور تمضي من نشره

الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨

مادة ١ - قيد المواليد والوفيات يكون باستيفاء البيانات الموضوعه في خانات الدفتر المعد لذلك بمعرفة مصلحة الصحة ويتلى في الحال على الحاضرين والمبلغين وهم يقعون عليه أو يحتتمونه فورا ولا حاجة لغير ذلك من الاجراءات أو الشهادات

مادة ٢ - تعيد المواليد والوفيات في دفتريين أصليين بوضعان في المدن بمكاتب الصحة وفي القرى يكون أحدهما عند الصراف والآخر عند العمدة
مادة ٣ - يستغنى عن التسجيلات المنصوص عليها في المادتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة من الامر العالي المشار اليه بقيد الميلاد في الدفتر المخصص لذلك فقط

والبيانات التي نص الامر العالي المذكور على قيدها بالهامش تكتب في خانة المحفوظات

مادة ٤ - صور تذاكر المواليد والوفيات التي تعطى الآن لذوي الشأن مصدقا عليها بمطابقها للاصل بناء على المادة العاشرة من الامر العالي الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨٩١ تستبدل بصورة من المقييد بالدفتر المخصص لذلك تستخرج بمعرفة الشخص المودعة عنده الدفاتر

ولا تعطى لذوي الشأن الا بناء على طلبهم والصور التي تعطى طبقا للقيد بالدفتر ومصدقا عليها من قاضي المواد الجزئية تكون معتمدة الا اذا حصل الاعتناء بتزويرها

ولاحاجه بعد الآن لتحرير تذكرة ميلاد أو وفاة على حدة

نمرة ٤٠٣
تدبلات في قيد
المواليد والوفيات

- فصل ٣ المادة ٥ - القاضي الذي يحكم في المخالفة في الحالة المنصوص عليها بالمادة الثامنة عشرة من الامر المشار اليه يصدر أمره أيضا بالقيء في الدفتر
- وان لم ترفع الدعوى يصدر الامر بالقيء من قاضي الجهة المختص بالحكم في المواد الجزئية بناء على طلب النيابة العمومية وتتبع هذه القواعد أيضا في قيد الوفيات التي يحصل تأخير في التبليغ عنها
- مادة ٦ - التصحيح في تذاكر المواليد والوفيات المنصوص عليه في المادة السابعة والعشرين من الامر المشار اليه يكون بأمر قاضي الجهة المختص بالحكم في المواد الجزئية بناء على طلب النيابة العمومية
- فالذا كان التصحيح يتعلق بتحقق ذاتية شخص أو بثبوت نسبه فالفصل في ذلك يكون من اختصاص قاضي الاحوال الشخصية
- مادة ٧ - مدة سقوط الحق في المعاقبة على المخالفات لعدم الابلاغ عن ميلاد أو وفاة لا تبدأ الا من اليوم الذي يحصل القيد فيه
- مادة ٨ - أحكام الامر العالي الصادر في ٩ يونيه سنة ١٨٩١ المخالفة لأمرنا هذا تكون لاغية ولاعمل لها
- مادة ٩ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا الذي يجرى العمل به بعد شهر واحد من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

(نظافة الشوارع)

قرار من قومسيون بلدى اسكندرية في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩١

مادة ١ - ممنوع وضع أفذار أو كاسة أو أوساخ من أى نوع كانت وفي النباتات بالتوافق في الشوارع العمومية أو على الاراضى البراح وغيرها

مادة ٢ - جميع الافذار والكسمة والاساخ وفي جلتها الورق والقش وغيرها يلزم وضعها بمعرفة السكان ما بين الفجر والساعة الثامنة صباحا وبين الساعة الاولى والساعة الثالثة بعد الظهر في أوعية لائقة وبسهولة الاستعمال بالقرب من البروتورات بجانب باب أو عتبة البيت أو المخزن وغيرها

مادة ٤٠٤

ممنوع وضع قاذورات وتنقيش الصحاحد وفي النباتات بالتوافق في الشوارع العمومية أو على الاراضى البراح وغيرها

- مادة ٣ - تفرغ الاوعية المذكورة بعمق خدمة مصلحة الطرق في عربات المصلحة المذكورة ثم ترد الى محلاتها ليسترجعها أربابها في الحال
- مادة ٤ - ممنوع على الاطلاق تنفيذ السجاجيد والابسة والاعطية وغيرها من الابواب والسيابيك أو الشرؤن (البلكونات) المطة على الشارع العموي
- مادة ٥ - ممنوع سقي الزهريات وصناديق الزهور الموجودة على الشيايك أو الشرؤن (البلكونات) أو المواردات بنوع أن المياه تصب منها على الشارع العموي كما أنه ممنوع أيضا اجراء تصفية المياه المستعملة لغسل الشيايك والبلكونات على الطرق والارصفة
- المخالفات المنوء منها للمادتين الرابعة والخامسة من لائحة تظافة الشوارع الصادرة في ٤ ديسمبر سنة ١٨٩١ بصير اثباتها ضد من يشغل للكان القى وقعت فيه المخالفة (قرار صادر من القومسيون البلدى في ٢٤ جويلية سنة ١٨٩٥)
- مادة ٦ - تسرى أحكام هذه اللائحة في داخل المدينة وفي ضواحيها
- مادة ٧ - كل مخالفة لنص هنا القرار يعاقب مرتكبها بالعقوبة المنوء عنها بالمادة ٣٣١ من قانون العقوبات المختلط والمادة ٣٤١ من قانون العقوبات الاهلى أى بدفع غرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا

قرار صادر من محافظة مصر في ١٣ يونيو سنة ١٨٩٥ .
بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢٨ مايو سنة ٩٥
نمرة ٤٠٥
تم وضع الاوساخ وتنفيذ الابسة في مدينة القاهرة

- مادة ١ - جميع الاوساخ الناتجة من الاستعمال وكذلك الكساة لايجوز وضعها في الطريق العام الا بين الفجر والساعة الثامنة افرنكى صباحا ويكون وضعها على حافة التروواور أو بجانب باب المنزل أو المخزن لترفع بعمق مأمورى مصلحة الطرق
- مادة ٣ - لايجوز تنفيذ الابسة والسجاجيد والاعطية وغيرها بالابواب والنوافذ والبلكونات المطة على الطريق العام بعد الساعة الثامنة افرنكى صباحا

- مادة ٣ - لا يجوز القاء المياه وغيرها من الشبائك والنوافذ الأخرى على الطريق العام
- مادة ٤ - تسرى أحكام هذا القرار داخل المدينة وفي ضواحيها
- مادة ٥ - كل من خالف أحكام هذا القرار يعاقب بغرامة من ٥ إلى ٢٥ قرشاً والمخالفات المتوّه عنها بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القرار يصير اثباتها ضد أصحاب الاملاك الذين يشغلون أماكنهم أو ضد المستأجرين لها
- نقرة ٤٠٦
بورسعيد
والاسماعيلية
- (١) قرار صادر من محافظة عموم اقاليم في ١٩ مايو سنة ١٨٩٦
- (٢) كنص القرار السابق ويسرى مفعوله على مدينتي بورسعيد والاسماعيلية وضواحيها
- نقرة ٤٠٧
بنفسوف
- (١) قرار صادر من مديرية بني سويف في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠١
- (٢) كنص القرار نقرة ٤٠٥ ويسرى مفعوله على مدينة بنيسوف وضواحيها
- نقرة ٤٠٨
المصودة
- (١) قرار صادر من مديرية الدقهلية في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٠١
- (٢) كنص القرار نقرة ٤٠٥ ويسرى مفعوله على بندر المتصورة
- نقرة ٤٠٩
المنيا
- (١) قرار صادر من مديرية المنيا في ٢٢ يناير سنة ١٩٠٥
- (٢) كنص القرار نقرة ٤٠٥ ويسرى مفعوله على بندر المنيا
- نقرة ٤١٠
السويس
- (١) قرار صادر من محافظة السويس في ٣٠ يناير سنة ١٩٠٥
- (٢) كنص القرار نقرة ٤٠٥ ويسرى مفعوله على مدينة السويس وملحقاتها بما فيها بور توفيق
- نقرة ٤١١
الزقازيق
- (١) قرار صادر من مديرية الشرقية في ٣٠ مارس سنة ١٩٠٥
- (٢) كنص القرار نقرة ٤٠٥ ويسرى مفعوله على بندر الزقازيق

(١) صدرت هذه القرارات بناء على تصديق الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المحاطة في ٢٨ مارس سنة ١٨٩٥ و ٢١ أبريل سنة ١٨٩٦

فصل ٣
تلفات الشوارع

قرار صادر من محافظه دمياط في ٢٣ مايو سنة ١٩٠٥ (١)

غرفة ١٢٤
دمياط

(كنص القرار غرفة ٤٠٥ ويسرى مفعوله على مدينة دمياط)

غرفة ١٣٤
اصوان

قرار صادر من مديرية اصوان في ٢٤ مايو سنة ١٩٠٥ (١)

(كنص القرار غرفة ٤٠٥ ويسرى مفعوله على بندر اصوان)

غرفة ١٤٤
طنطا

قرار صادر من مديرية الغربية في ١ يوليو سنة ١٩٠٥ (١)

(كنص القرار غرفة ٤٠٥ ويسرى مفعوله على بندر طنطا وكفر الزيات والمحلة وزققي)

غرفة ١٥٤

الرش والكس
في مديرية جرجا

قرار صادر من مديرية جرجا في ٢٩ يوليو سنة ١٨٩٩

مادة ١ - يجب على سكان بندر طما وطهطا وانجيم وسوهاج والمنشاء وجرجا والبلينا وناحيتي المراغة وجزيرة شندويل

(أولا) أن يتطفوا أمام وحول منازلهم أو حوانيتهم أو وكابلهم أو حيشاتهم

أو مخازنهم المسكونة والغير مسكونة بواسطة الكنس كل يوم

(ثانيا) أن لا يدعوا قاذورات في خلال اليوم أمام أو حول الاماكن للذكورة

مادة ٢ - (٢)

مادة ٣ - لا يجوز وضع القاذورات ولا التبرز على شواطئ النيل أو في نقط

الموارد العمومية

مادة ٤ - كل من خالف أحد نصوص هذه المواد يجازى بدفع غرامة

من ٥ قروش الى ٣٠ قرشا

مادة ٥ - يلغى القراران السابق صدورهما من المديرية في ٢٢ يونيو

سنة ١٨٩٣ وفي ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ويحل محلهما هذا القرار ويسرى مفعوله

بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

(١) صدرت هذه القرارات بناء على تصديق الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف

المختلطة في ٢٨ مايو سنة ١٨٩٥ و ٢١ ابريل سنة ١٨٩٦

(٢) المادة ٢ تختص بالامارة

فصل ٣
تظافة الشوارع

قرار صادر من محافظة السويس في ١٤ يونيو سنة ١٨٩٣

نمرة ٤١٦
الزام أهالي السويس
بـ

مادة ١ - يجب على أهالي مدينة السويس أن يتطفوا أمام منازلهم ودكاكينهم وحولها ولهذه الغاية ينبغي عليهم مباشرة الكنس والرش في كل يوم مرتين الأولى في مسافة ساعتين من شروق الشمس والثانية قبل الغروب بساعتين

مادة ٣ - كل من خالف أحكام المادة السابقة يجازى بدفع غرامة من خمسة قروش الى خمسة وعشرين قرشا

قرارات صادرة من جهات أخرى (١)

نمرة ٤١٧
الرش والكنس في مساكن
مدن الاقاليم

(كنس القرار السابق وتسرى على المدن والبلد الآتي بيانها)

محافظة دمياط في ٢٩ مارس سنة ١٨٩٣ - دمياط

مديرية الجيزة في أول مايو سنة ١٨٩٣ - بندر الجيزة

مديرية الغربية في ٩ مايو سنة ١٨٩٣ و ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧

و ٢١ سبتمبر سنة ١٩٠٣

مدن طنطا والمحلة الكبرى وسمند وزققي وكفر الزيات ودمشق وقوة
وشربين وكفر الشيخ والسنته وطنطا

مديرية بني سويف في ٢٥ مايو و ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠١
مدن بني سويف وبيا والواسطى

مديرية قنا في ١٦ يونيو سنة ١٨٩٣ و ٣٠ أغسطس سنة ١٩٠٤

قنا وفرشوط ونجع حادى ودشنا وقوص ونقادة والاقصر واسنا وهق
وأبومناح بحرى وأبومناح قبلى وفؤاد قبلى والبلاص وقفت ودندره وحجازة
واصفون المطاعنة وأرمنت الحيط ومنجورة

(١) أغلب هذه القرارات لم يدرج الا في الطبعة العربية من الجريدة الرسمية وقد دون
في بعضها أقصى عقوبة الترامة بأزيد مما في قرار محافظة السويس

فصل ٣

مديرية أسيوط في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٠١

منفلوط وماوى وأبوتيج وابنوب وصدا وديرط المحطة والروضة والبدارى تنطقة الشوارع
والخيل والوليدية وبني رزاح وسوالم ابنوب والقوصية
(الغرامة من ٥ قروش الى ٢٥ قرشا)

مديرية المنوفية في ٢٢ يونيو سنة ١٨٩٣ وفي ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٠
شبين الكوم ومنوف العلاء وتلا ومليح والبلجور وسرس البلاء واشمون

مديرية النقهية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣

المنصورة وميت غمر والسنبلاوين ومنية سمند وفارسكور وكرنس والمنزه

مديرية المنيا في ٩ يوليو سنة ١٨٩٣ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ و ٧ ديسمبر سنة ١٩٠١
المنيا ومعصرة سمالوط وسمالوط وقاوصنا وصفت الخمار وأبو قرقاص
وعزبة فابريقة أبو قرقاص وبني احمد وتله والفشن وصفت العرفا وسلاقوس
ومغاغة وأبا الوقف وبني مزار ومطاي وعزبة فابريقة مطاي وبردوها وصفت
أبي جرج وعزبة فابريقة الشيخ فضل ومدينة الفكرية

مديرية القليوبية في ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ و ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٥

١١ و سبتمبر سنة ١٩٠٢

بنا وطوخ وقليوب وعزبة تعلقان وشبرا الخيمة والحرازية وشبين القناطر
وباقى البلاد والعرب

مديرية البصرة في مارس سنة ١٨٩٤ و ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٦

نمهور وشبراخيت والمحمودية والخيل وناحية البصرة

محافظة رشيد في ٨ يوليو سنة ١٨٩٥ - مدينة رشيد

مديرية الشرقية في ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٧ و ٢١ أغسطس سنة ١٩٠١

منيا القمح وبليس وهيا والابراهيمية وفاقوس والقنايات وشلمون
وشبلحيا والعزيزية وكفر صقر وأبو كبير وكفر أبو كبير

مديرية اسيوان في ١٦ مارس سنة ١٩٠١ - بندر ادفو وناحية دراو

فصل ٣
الأراضي القضا

نمرة ٤١٨

الكفس والرث
بالمطرية

قرار صادر من مديرية الدقهلية في ٥ يناير سنة ١٩٠٤
مادة ١ - يجب على سكان المطرية أن ينظفوا أمام وحول منازلهم
وحوائطهم بواسطة أجزاء الكفس والرث دفعتين في اليوم أحدهما في خلال
ساعتين من شروق الشمس والثانية في خلال الساعتين السابقتين لغروبها
ويجب عليهم إجراء نقل الكلسة جميعها والقائها بمحرقهم في مياه مجرى المزرعة
بالتقط الآتي بيانها وهي

(أولا) التقط المعينة لسكان القضا

(١) نجاه جامع الجملاطه

(٢) » ملك حسن عيوبه

(٣) » جسر وابور احمد الجيار

(٤) » » أبو النور قبلى المساكن

(ثانيا) التقط المعينة لسكان العقبيين

(١) نجاه جسر ورثة الزنجي عبد الرحيم

(٢) » جبانة العلاويه

(٣) » جسر سيد احمد افندي عبد الرازق

(٤) » جبانة العقبيين القديمة

مادة ٢ - (١)

مادة ٣ - من يخالف مانص بهذا القرار يجازى بدفع غرامه لاتبواز
مائة قرش

(الأراضي القضا)

نمرة ٤١٩

تسوير الأراضي
القضا في مدن المدن

قرار من نظارة الداخلية في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ (٢)

مادة ١ - كافة الأراضي الكائنة داخل المدن المينة بعد يجب
تسويرها بمجاز من خشب أو حائط بحيث يمنع دخول الجمهور فيها

(١) تختص بالآلة.

(٢) محكمة الاستئناف المختلطة وصفت بقرارها الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣ على هذا

القرار طبقا لنصوص المادة ٢ من الامر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩

- مادة ٣ - يعاقب بدفع غرامة من نجسين قرشا الى مائة قرش صاحب الارض الذي لم يجزى العمل بمقتضى المادة السابقة في مدة ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القرار
- مادة ٣ - كل مخالفة من هذا القبيل يصير تحقيقها بمعرفة رجال البوليس واحالتها على القاضي المختص بالحكم فيها
- مادة ٤ - يحدد القاضي في الحكم ميعادا جديدا لمرتكب المخالفة لتسوير أرضه
- وفي حالة صدور أحكام أخرى عليه فيما بعد بشأن الارض ذاتها لا يجوز أن تكون الغرامة أقل من الحد الاعلى المقرر لذلك
- مادة ٥ - لا يجوز قبول أدنى تسوية فيما يتعلق بالمخالفات البادية كرها
- مادة ٦ - هذا القرار يكون نافذ المفعول في مصر واسكندرية وطنطا والمنصورة والزقازيق ودمهور وبور سعيد وكفر الزيات وأسيوط ويجوز العمل به في مدن أخرى بمقتضى قرار يصدره المدير أو المحافظ ويتبدل العمل بهذا القرار بعد نشره في الجرائد الرسمية بعشرة أيام

قرارات صادرة من جهات أخرى

نمرة ٤٣٠
مراتن القرار على مدن
أخرى

قد تقرر سريان القرار الصادر من نظارة الداخلية في ١٥ يونيو سنة ١٨٩٣ على المدن والبلاد الآتي بيئاتها

- مديرية الغربية في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ و ١٥ فبراير سنة ١٩٠٤
المحله الكبرى ومحمود زققي وفوه ودموق وكفر الشيخ وطلمبا وبلغاس وشربين
مديرية البحيرة في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ و ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٦
و ١٩ يوليو سنة ١٩٠٠ - شبراخيت والطف والمصبرة ورشد
مديرية النقهيلى في ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٣ و ١٢ مارس سنة ١٩٠٥
ميت غمر ومنية مهنود والسنبلاوين وفارسكور وذكركس والمنزه والطرية

مديرية القليوبية في ٥ يوليو سنة ١٨٩٣ - بها وطوخ وقليوب وشين القناطر

مديرية الجيزة في ٥ يوليو سنة ١٨٩٣ - الجيزة وانبايه

مديرية بني سويف في ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ - بيا وبني سويف

مديرية المنيا في ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ و ٢٠ مارس سنة ١٩٠٥

المنيا والفكرية ومعصرة ممالوط وبني مزار ومغاغة والقشن

مديرية المنوفية في ٦ يوليو سنة ١٨٩٣ - شين الكوم ومنوف العلا

محافظة السويس في ٩ يوليو سنة ١٨٩٣ و ٢٥ مايو سنة ١٨٩٨ - السويس

مديرية الفيوم في ٢٢ يوليو سنة ١٨٩٣ - الفيوم

مديرية قنا في ٢٦ أبريل سنة ١٨٩٦ وفي ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣

قنا ونجح حامدي ودشنا وقوص والاقصر واسنا

مديرية جرجا في ٢٣ مارس سنة ١٨٩٧

طبا وطهطا وسوهاج وانجيم والمنشة وجرجا والبلينا وضواحيها

مديرية الشرقية في أول سبتمبر سنة ١٩٠٠ - بندر بلبيس

مديرية ااصوان في ٣ مارس سنة ١٩٠١ - بنادر ااصوان وادفو

محافظة عموم القنال في أغسطس سنة ١٩٠٢ - مدينة الاحماعيلية

(التعليم)

أمر عال صادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠

(وعمل بمقتضى الامر العالي الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٨٩٧)

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلط الصادر

بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٠

مادة ١ - يعمل أمرا بالصادر في ١٠ يوليو سنة ١٨٩٠ (٢٣ ذى القعدة

سنة ١٣٠٧) على الوجه الآتي

مادة ٤٢١

وجوب تعليم

الاطفال الحداثي

الولادة

- مادة ٢ - تطعيم المولودين هو الزاى في كافة انحاء القطر المصرى ولحقاقه فصل ٣
- مادة ٣ - ينبغي تطعيم الطفل في ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته التطعيم
- مادة ٤ - يجب على والد الطفل أو المتولى أمره في حالة عدم وجود الولد أن يحضره الى مكتب مأمور الجهة الصحى فاذا لم يكن بها مأمور أو مكتب فيكون احضاره الى المكتب للوجود بأقرب جهة من نفس القسم الكائنة به جهتهم ومتى أحضر الطفل يصير تطعيمه مجاناً
- وفي ظرف السبعة أيام التالية للتطعيم ينبغي أن يؤتى بالطفل ثانية الى نفس المكتب أو المأمور للتحقق من نتيجة العملية فاذا كانت ناجحة يعطى لاهل الطفل شهادة تطعيم بدون مصاريف واذا لم تنجح فيصير اجراء التطعيم مرة ثانية في كل شهرين ويصير التحقق من نتيجة العملية في ظرف السبعة أيام كما هو مقرر للعملية الاولى
- وبعنى من احضار الطفل كل من يقدم في ظرف الثلاثة شهور المذكورة شهادة صادرة من طبيب مصرح له بتعاطى مناعته دالة على اجراء التطعيم ونجاحه اذ ينأخرون عن تقديم أبنائهم للأطباء في ثلث اسبوع لتطعيمهم الجدرى لمخاطرة نجاح العملية من عدمه يمازون بدفع غرامة قدرها خمسون قرناً وفي حالة عدم اقتدار المذكورين تستبدل الغرامة بسجن نوبة أيام (فرار صادر من تطارة المخاطية في ٢٣ سبتمبر سنة ١٣٠٢)
- مادة ٥ - اذا مرض الطفل وجب على والده أو المتولى أمره في حالة عدم وجود الوالد اثبات المرض بشهادة طبية وحينئذ يصير تأجيل عملية التطعيم الى حين الشفاء
- مادة ٦ - كل بلدة أو قبيلة يبلغ تعدادها ثلاثمائة نسمة فأكثر يجب أن يكون بها دفتر تطعيم على حسب الاستمارة التى تقررها ادارة الصحة القرى والعرب والاباعد والكفور والتزل والقبائل وغيرها التى يتقص تعدادها عن ثلاثمائة نسمة يكون قيد تطعيم المولودين بها في أقرب قرية من المركز التابعة وقطع الجدرى بهذه الجهات يكون بواسطة حكمى المركز أو غيره من الحكمة أو بواسطة الخلاطين بالبلاد المصرح لهم من الصحة بإجراء هذه العملية وفي هذه الحالة الأخيرة يجوز لحكمى المركز أن يلاحظ عمليات التطعيم اذا تيسر له ذلك

فصل ٣

ترح المراحض

وأولاد الفقراء الذين يستحضرون للحلاقين يصير تطعيمهم مجاناً وتدفع الحكومة للحلاقين عشرة مليات عن كل ولد من هؤلاء الاولاد تنج فيه عملية التطعيم أما الاطفال الذين يباشر الحلاقون تطعيمهم في منازل أهاليهم فتدفع العشرة مليات عنهم من أهاليهم للحلاقين

مادة ٧ - توضع دفاتر التطعيم في المدن بمكتب الصحة وفي القرى بطرف المشايخ وهم يكلفون الصيارف بالقييد فيها

مادة ٨ - (ملت بمقتضى الامر العالي الصادر في ٦ أغسطس سنة ١٩٠٧ كياناً) (١) كل من خالف أحكام المادتين الرابعة والخامسة السابقتين يعاقب بدفع غرامة من عشرة قروش الى مائة قرش

ويجوز قبول الظروف الموجبة تخفيف العقوبة

مادة ٩ - تعطى صورة من شهادة التطعيم لكل من يطلبها ويحصل عنها رسم قدره ثلاثة قروش

مادة ١٠ - يسرى مفعول أمرنا هذا على الاهالى من تاريخ نشره ويسرى على الاجانب بعد ثلاثة شهور تحصى من نشره

ترح المراحض ومحلات وضع البراز

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (٢)

وصار تعديله وتكيله بمقتضى قرارها الرقم ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧

مادة ١ - يجب على جميع أصحاب البيوت أن يشرعوا من دون تأخير في ترح مراحض منازلهم متى امتلأت بالمواد البرازية

(١) صدر الامر العالي المذكور بناء على القرار الصادر من الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧

(٢) قد تقرر في اقلية من نظارة الداخلية بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٨٩١ بمرة ٣٩٧٩ سريان هذه اللائحة في المدن الآتية وهي

القاهرة وحلوان وضواحي القاهرة والقبة ومزة الزيتون والمطرية والاسكندرية وطنطا والمنصورة وأسيوط وبرصعيد وبمياط ومنهور والزقازيق وبها والسويس وشبين الكوم والحله الكبرى ومنوف ورشيد والاسماعيليه ودموق وميت غمر وممنود وكفر الزيات وبني سويف والمنيا والفيوم

مادة ٤٢٢
لائحة بشأن ترح
المراحض

ينبغي تزج المجازير المقرر بالمادة الأولى من القرار الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ في مدة ثمانية أيام تبتدئ من تاريخ إصدار الامر من مصلحة الصحة العمومية الى ملك المجازير . وإذا مضت هذه المدة تشرع مصلحة الصحة العمومية بنفسها في التزج على مصاريف المالك المذكور ومسؤوليته (المادتان ٢ و ٣ من القرار التكميلي الرقم ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧)

مادة ٣ - ولا يصح التزج إلا بمراعاة الاصول المبينة بهذه اللائحة

مادة ٣ - يلزم أن يكون التزج ليلاً لانهاراً ولا يجوز ضرور العربات المخصوصة بالتزج داخل البلد سواء كانت ملائمة أو فارغة الا في الوقت الذي تعينه مصلحة الصحة لمرورها

ونزع المواد من المراحيض لا يكون قبل الساعة ١١ افرنكية ليلاً ولا يتجاوز الساعة ٤ بعد نصف الليل الا اذا كان استخراج المواد بواسطة الآلات الشفاطه التي لا تخرج رائحة المواد فان كانت كذلك فيصح التزج في أى وقت كان من الليل والنهار

مادة ٤ - كل عربة مجمولة لنقل المواد البرازية تكتب عليها غمرتها من أمام ومن خلف وبوضع في صدرها فانوس يوقد ليلاً ويكتب على زجاجه غمرة العربة في الجهة المنيرة منه

وخلاف ما ذكر يلزم أن يوضع على العربة صفيحة مكتوب فيها اسم صاحبها ومحل اقامته ومن واجبات ادارة الصحة أن تعين لكل مقاول صر باقى غمر عرباته بالترتيب وتبين له عرض وطول كتابة النمر التي توضع على العربة وعلى الفانوس

مادة ٥ - المواد البرازية سائلة كانت أو جامدة يلزم تفريغها في الخزانات التي تعينها ادارة الصحة (١)

مادة ٦ - كل منزل مزعم الشروع في تزج مراحضه ينبغي أن يوضع أمام بابه في الطريق العمومي فانوس موقد قبل الشروع في التزج وقبل وضع الأدوات اللازمة للتزج في الطريق

فصل ٣

نزع المراحيش

مادة ٧ - لا يجوز فتح المراحيش الا بأخذ الاحتياطات اللازمة التي تقرها مصلحة الصحة لمنع المضار التي تنشأ من الالهوية والغازات التي تكون داخل المراحيش

مادة ٨ - اذا تعذر على مقاوئ النزح الاهتداء الى منزل المجرور المراد فتحه فلا يسوغ لهم كسر عقده الا بعد الاستئذان عن ذلك

مادة ٩ - يجب على المقاوئ الصرباني أن يستحضر مع العدد جالئين للطاوع والتزول وزجاجة جبر محلول ليستعمل ما فيها عند لزوم منعاً لاختطار الاختناق

مادة ١٠ - لا ينبغي ترك البراميل والادوات والعربات لزوم النزح خارج المنزل الجاري فيه العمل بل يلزم وضعها داخله الا اذا ضاق عنها المحل وان كان المحل ضيقاً فلا بأس من وضعها في الخارج بشرط أن توضع على هيئة لا تخل بالمرور في الطريق التي وضعت فيه

مادة ١١ - عند اخراج المواد من المجاري يلزم المبادرة في وضعها داخل البراميل التي سجمعتها الى الخزانات فينبأ عليه يجب أن تكون البراميل بالقرب من قنطرة المجاري لئلا حاثم يجري قفلها وسدها باللياسة ومسحها من الخارج لازالة الاوساخ التي تكون عليها قبل تركيبها على العربات أما المياه القنطرة فيصير استخراجها بواسطة طولوسيه

ويمنع كل المنع رمي القاذورات أو المياه القنطرة في الطريق العمومي أو المجاري

مادة ١٢ - يجب على الصربانية عند انتهاء الميعاد المقرر للنزح ليلاً أن يغسلوا وينظفوا المواضع التي يشتغلون فيها ولا يصح أن يستعملوا الادلاء التي نزعوا بها في ملء مياه من الابار

مادة ١٣ - يلزم المداومة في عملية النزح التي صار الشروع فيها على التوالي بحيث اذا لم يقته نزع المجاري في ليلة واحدة يلزم العودة الى العمل في الليلة التي بعدها الى أن يتم النزح

وان حصل لأحد الشغالين اصابة فيجب على مقدمهم أن يأمر بالكف
عن العمل أما المقاتل فعليه أن يخبر مصلحة الصحة عند طلوع النهار بأنه
انقطع عن العمل

وعند الشروع فيه نائيا يلزم أن يتبع الاحتياطات والاجراءات التي تأمره
بها المصلحة المذكورة

مادة ١٤ - ولا يجوز للقاولين ترك شيء من المواد داخل المجاري بكونهم
يصنعون فوقها شيئا لسترها

مادة ١٥ - يجب على القاولين نزع المراحيض الجارية فيها العمل نزما
مستوفيا وتنظيفها تنظيفا تاما واذا وجد الشغالون شيئا داخل المجاري خصوصا
من الاشياء التي يستدل منها على حصول جرعة أو خنقة فعليهم أن يخبروا بها
البوليس عند طلوع النهار

مادة ١٦ - غير مصرح للقاولين أن يتركوا البراميل والادوات لزوم النزع
داخل المنازل الا في الاوقات المقررة للعمل

فالذا وجلشي من ذلك وفيه مواد برازية في غير الاوقات المذكورة بصيرته
قورا على مصاريق المقاتل الى الخزانات

مادة ١٧ - ولكن اذا لزم الحال لوجود براميل أو دنان لاسعمالها بالنزل
أثناء نزع المراحيض فيجب على صاحب المنزل أو المستأجر أن يقدم طلبا لمصلحة
الصحة وهي تأذن له بوضعها أثناء العمل متى انتهى لزومها أو امتلائها بالمواد
فيأمر اخراجها في وقته

مادة ١٨ - وفي غير اوقات النزع يكون وضع البراميل والعربات والدنان
وغيرها في المواضع التي تعيينها لذلك مصلحة الصحة العمومية

مادة ١٩ - يلزم أخذ الاحتياطات التي تجرى في النزع في تقدير
مساحة المجاري لمعرفة كمية ما بها من المواد

فصل ٣ مادة ٣٠ - البهاء التي تعود في المجاري أثناء ترميمها بعد الترح يلزم ترح المراحض تقرنهما كالمواد البرازية

مادة ٣١ - لا ينبغي سد أى مجرور بعد نزحه الارخصة مكتوبة تعطى من مأمور مكتب الصحة الاقرب للنقطة الموجود فيها المجرور

مادة ٣٢ - في حالة ما يحصل قفل المجرور بدون الرخصة المذكورة للمادة السالفة فيكون صاحب المنزل لازما بفتحها في الوقت أو الساعة التي تعين لذلك باعلان يرسل اليه اثنارا بحضور من يلزم للكشف على المجرور

مادة ٣٣ - لا يجوز قمع مجرور سبق سدّه الا بالتخاذ نفس الاحتياطات التي تقررت من مصلحة الصحة لترح المجاري

مادة ٣٤ - عربات نقل المواد البرازية يلزم أن تكون متينة على الدوام وتوضع البراميل فوقها من الجهة المقابلة لفتحها

مادة ٣٥ - البراميل والادوات الموجودة بها مواد برازية يلزم نقلها فورا الى الخزانات التي يعينها مصلحة الصحة العمومية ويجب الالتفات الى حالة البراميل والادوات المذكورة على الدوام حتى لا يترسب فيها شئ ولا يخرج منها روائح

مادة ٣٦ - اذا وقع شئ من البراميل في الطريق العموى فيجب على المقاتل المبادرة الى ازالته فورا وغسل الارض التي وقعت عليها المواد واذا تأخر عن ذلك فيصير رفع المواد على مصاريقه

مادة ٣٧ - كل أمر يقع مخالفا لأحكام هذه اللائحة يترتب عليه أقصى الغرامة المقررة له

كل مخالفة لأحكام القرار الصادر في ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ ولهذا القرار يترتب عليها تنفيذ العقوبات المدونة بمواد المضافات الواردة في قانون العقوبات العام الاهلية وقانون العقوبات العام المختلطة (المادة الرابعة من القرار الصادر في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧)

فصل ٣
نزع المراحض

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠١

نمرة ٤٢٣
سريان اللائحة
على بندر زققي

بعد الاطلاع على لائحة نزع المراحض الصادرة بتاريخ ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ وعلى القرار الصادر من نظارة الداخلية في ٣١ يوليو سنة ١٨٨٧ بتعديل اللائحة المذكورة

تسرى أحكام اللائحة المذكورة على بندر زققي ببلدية الغربية

نمرة ٤٢٤
بسوهاج

قرار صادر من نظارة الداخلية في ١٧ مارس سنة ١٩٠٢

تسرى أحكام اللائحة المشار إليها على مدينة سوهاج ببلدية جرجا

نمرة ٤٢٥
بقنا

قرار صادر من نظارة الداخلية في ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٢

تسرى أحكام اللائحة المشار إليها على مدينة قنا ببلدية قنا

نمرة ٤٢٦
تعيين محل دير الملوك
بمصر القديمة لتفريغ
المواد الناتجة من
المراحض

قرار صادر من محافظة مصر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٥

مادة ١ - المواد الناتجة من المراحض يصير تفريغها بجوار المحل المعروف باسم دير الملوك بمصر القديمة

مادة ٢ - كل من خالف هذا القرار يصير محاسباً له حسب القانون

نمرة ٤٢٧
تعيين محل بالعباسية
لرفع المواد الناجمة

قرار صادر من محافظة مصر في ١٧ يناير سنة ١٨٨٦

مادة ١ - قد تعين محل آخر لتفريغ المواد الناتجة من المراحض لرفع المواد الناجمة بجوار العباسية الواقع في الجهة الغربية الشرقية من امتداد المجاذيب بالقرب من جبل المقطم الموضوع عليه الآن اشارة زرقاء

مادة ٢ - ويسوغ نقل المواد الناتجة من المراحض الى المحل المذكور الكائن بالعباسية أو الى المحل الاول بجهة دير الملوك على حد سواء

مادة ٣ - كل مخالفة تحصل لمادون بهذا القرار يصير محاسباً له مرتكبها حسب القانون

فصل ٣

نزع المراحض

قرار صادر من محافظة مصر في ٨ فبراير سنة ١٨٨٦

نمرة ٤٢٨

تعيين محل بدير المللك
لوضع مواد البرازفيه

مادة ١ - كافة المواد الناتجة من المراحض التي تقرر نقلها الى المحل
الكائن بدير المللك بمصر القديمة يقتضى القاؤها بالجهة المعينة هناك الموضوع
عليها اشارة زرقاء

مادة ٢ - كل مخالفة تحصل لما دون بهذا القرار يصير محالمة مرتكبها
بمقتضى القانون

قرار صادر من محافظة اسكندرية في ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٥

نمرة ٤٢٩

تعيين الجهة القبلية
من القبازى لوضع
مواد البرازفيه

مادة ١ - يكون روى منزوحات المراحض في المحل المعين لها بالجهة
القبلية من القبازى

مادة ٢ - كل من خالف أحكام هذا القرار يحاكم طبقا للقانون

فهرسة تاريخيه

فهرست الجزء الرابع - من القوانين الخصوصية

٧١٩

سنة	تاريخ النشر	فهرست بمقتضى الترتيب التاريخي	صفحة	أغرام المواد
١٨٦٣	١٧ ابريل	لائحة الكارك العثمانية (مستخرج) المادة ٥ المختصة باجراء تلخيص الكارك بشأن التهريب في جميع أنحاء المملكة (حاشية) ٤٠ ... ١٥	٤٠	١٥
١٨٦٧	١٠ يونيو	القانون الهمايوني العماني الذي يمنح الاجانب حق امتلاك العقارات (مستخرج) المادة الثانية المختصة بتطبيق لوائح الضبط والربط فيما يختص بالعقارات على الاجانب (حاشية) ٥	٥	٣
١٨٧٠	٤ نوفمبر	لائحة الباب العالي بخصوص تهريب البارود (مستخرج) المادتين ١٦ و ١٨ بشأن العقوبات المقررة في ذلك (حاشية)	٨٢	٢٦
١٨٧٦	١٥ سبتمبر	لائحة مجلس الصحة العالي بشأن دفن واخراج الجثث ونسفيها	٢٥٥	٢٨٤
١٨٧٧	٢٦ مارس	خارج القطر
١٨٧٧	٣٠ أكتوبر	قرار من مجلس النظار بشأن جواز تصدير عظام الحيوانات البلدية
١٨٨٠	٢٠ يناير	قرار من مجلس النظار بشأن الاسلحة الحربية المصرح باذائها في القطر بصفة استثنائية ٥٤	٥٤	١٩
١٨٨٠	٢٠ ابريل	قرار من مجلس النظار بشأن منع تصدير الآثار المصرية القديمة	٥٣	١٨
١٨٨٠	٢٩ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بشأن شروط استخراج وتصدير العظام المدفونة في باطن الأرض ٢٧٣	٢٧٣	١٣٢
١٨٨٠	٢٠ سبتمبر	أمر عال بشأن دفن المواشي ٦٦٢	٦٦٢	٢٨٧
١٨٨١	٢٥ يناير	» » الاعمال المكلف بها الاهالي - (العونة) ... ١٢٨	١٢٨	٤٥
١٨٨١	١٤ يونيو	» بتقرير وادبتمعة المصوغات الفضية (حاشية) ... ٤٧١	٤٧١	٢٤٥
١٨٨١	٢٦ نوفمبر	قانون المطبوعات ١٨١	١٨١	٧١
١٨٨١	١٩ ديسمبر	قرار من نظارة الداخلية بشأن المطبوعات - قانون المطبوعات
١٨٨٢	١٧ يناير	مواد ٣ و ٤ و ١١ و ١٨ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ منشور من ادارة المطبوعات بشأن الضمانة المقتضى تقديمها لفتح مطبعة - قانون المطبوعات المادة ١٢ ... ١٨٢	١٨٢	٧١
١٨٨٣	أول فبراير	أمر عال بشأن لائحة الاحراآت المتعلقة بالخدمة البيطرية فيما يختص بأمراض الحيوانات الوبائية ٦٦٣	٦٦٣	٢٨٩

فهرست الجزء الرابع

٧٢٠

سنة	تاريخ الشهر	محرر المادة
١٨٨٣	١٠ ابريل	أمر عال تكليفي المادة ٨ من الامر العالي الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ فيما يختص بأمراض الحيوانات الوبائية (حاشية)
١٨٨٣	أول مايو	القانون النظامي (مستخرج) المادة ١٨ بشأن عرض مشروعات القوانين على مجلس شورى القوانين ٣ ١
١٨٨٣	١٦ »	أمر عال باعتبار الانتكحانة المصرية من أملاك الحكومة ذات المنفعة العمومية (حاشية) ٢٥٩ ١٢٣
١٨٨٣	١٤ يونيه	أمر عال بتعديل ترتيب المحاكم الاهلية (مستخرج) المواد المختصة بالعمل بالقوانين وتطبيقها ٤ ٢
١٨٨٤	١٠ مارس	أمر عال بمنع زراعة الحشيش وبيعه وادخاله في القطر ... ٨٥ ٣٢
١٨٨٤	٢ ابريل	لائحة الكرك المذكورة بالحاشية في آخر الصحيفة ... ٤٠ ١٥
١٨٨٤	٥ »	الجزء الحصى مذكورة حاشية في آخر الصحيفة بالفقرة الثانية ... ٢٦٣ ٣٨٩
١٨٨٥	٣١ مايو	لائحة من نظاري الاشغال العمومية والداخلية بشأن استعمال الطرق العمومية ٢١٠ ٩٩
١٨٨٥	١٦ يونيه	قرار من نظاري الاشغال العمومية والداخلية بمرمان لائحة استعمال الطرق العمومية في خمس مدن كبيرة ٢١٦ ١٠٠
١٨٨٥	١٢ نوفمبر	قرار من نظاري الاشغال العمومية والداخلية بتعديل المادة ٤ من لائحة استعمال الطرق العمومية ٢١٢ ٩٩
١٨٨٥	٣٠ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن المبالغ التي تقع فيما يختص بتطعيم الجدري ٧٠١ ٤٢١
١٨٨٥	١٠ ديسمبر	قرار من محافظة مصر بتعيين محل بدير الملاك لتفريغ المواد الناجمة من المراحيض ٧١٥ ٤٢٦
١٨٨٥	١٥ »	قرار من محافظة اسكندرية بتخصيص محل تفريغ المواد البرازية بجهة القباري فيه ٧١٦ ٤٢٩
١٨٨٦	١٧ يناير	قرار من محافظة مصر بتعيين محل بالعباسية لوضع المواد البرازية فيه ... ٧١٥ ٤٢٧
١٨٨٦	٨ فبراير	قرار من محافظة مصر بتعيين محل بدير الملاك لوضع المواد البرازية فيه ... ٧١٦ ٤٢٨
١٨٨٦	١٧ يونيه	أمر عال بشأن منع استخراج الاسفنج بدون ترخيص ... ١٥٦ ٦٢
١٨٨٦	٢٦ أغسطس	أمر عال بشأن احتكار الملح والنظرون ٦٧ ٢٥
١٨٨٦	٨ نوفمبر	قرار من نظارة الداخلية بشأن ترخيص المراحيض ومحلات وضع البراز ... ٧١٠ ٤٢٢

من القوانين الخصوصية

٧٢١

سنة	تاريخ النشر	محتوى	صفحة
١٨٨٦	١٢ ديسمبر	أمر عال تقرير عوائد الذبيح بمدينة القاهرة... ..	٣٦٩ ٦٢١
١٨٨٧	٣١ يولييه	قرار من نظارة الداخلية بتكليف المادة الأولى والمادة ٢٧ من لائحة ٨ نوفمبر سنة ١٨٨٨ بشأن زرع المراحض ...	٤٢٢ ٧١٤
١٨٨٧	٨ سبتمبر	قرار من نظارة الداخلية بشأن إنشاء الزرايب	٢٧٩ ٦٢٨
١٨٨٧	٩	أمر عال بشأن طلب الأهالي للمساعدة في حالة فيضان النيل	٤٦ ١٢٩
١٨٨٧	٢٢ أكتوبر	قرار من نظارة الداخلية والاشغال العمومية بمرين لائحة أشغال الطرق العمومية على جولة مدن	١٠١ ٢١٧
١٨٨٧	٦ ديسمبر	أمر عال بتعديل الرسوم الصحية (مذكور في الحاشية) ...	٣٨٥ ٦٥٩
١٨٨٨	١٢ يناير	قرار من نظارة الداخلية والاشغال العمومية بمرين لائحة أشغال الطرق العمومية في الزقازيق	١٠١ ٢١٧
١٨٨٨	٢٨ أبريل	قرار من محافظة مصر بمنع الدخول في قشلاقات العساكر في القاهرة	٣١٤ ٥٦١
١٨٨٨	٢٣ سبتمبر	قرار من محافظة اسكندرية بمنع الدخول في قشلاقات العساكر في الاسكندرية	٢١٥ ٥٦١
١٨٨٨	١٧ أكتوبر	قرار من محافظة اسكندرية بمنع الاستحمام بجوار السكن في الاسكندرية	٣٠٠ ٥٥١
١٨٨٩	٣١ يناير	أمر عال بتطبيق لوائح الضبط المختصة بالأهالي والاجانب معاً ...	٣
١٨٨٩	٩ مارس	منشور من نظارة الاشغال العمومية بشأن التصريح بعمل الترووات	١١٢ ٢١٩
١٨٨٩	٨ يونيه	قرار من محافظة مصر بخصوص الحارة بمدينة القاهرة ...	١٣٢ ٢٧٧
١٨٨٩	٢٦ أغسطس	أمر عال بلائحة عمومية لمصلحة التنظيم	٧٢ ٨٦
١٨٨٩	٨ سبتمبر	قرار من نظارة الاشغال العمومية بلائحة تنفيذية للتنظيم وتشكيل مجالسه	٧٣ ١٩٠
١٨٨٩	١٩ »	أمر عال بمنع دخول الاسلحة البيضاء في القطر المصري ...	٢٠ ٥٥
١٨٨٩	٢ نوفمبر	قرار من نظارة الاشغال العمومية بمرين لائحة التنظيم في جهتي القبة والمطرية	٧٤ ٢٠٠
١٨٨٩	٢٣ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية باعادة أحكام التنظيم لمدينة	٧٥ ٢٠٠

سنة	تاريخ الشهر	مصحف	نمبر المواد
١٨٨٩	٣١ ديسمبر	...	٢٤٤ ٤٦٦
١٨٩٠	ابريل	قرار من نظارة الداخلية بشأن تفريغ الارثية الناتجة من الممارات ...	٣٠٦ ٥٥٣
١٨٩٠	١٠ يونيو	قرار من نظارة الأشغال العمومية باعادة أحكام التنظيم في مدينة الاسماعيليه ...	٧٦ ٢٠١
١٨٩٠	» ٢٥	أمر عال بمنع زراعة الدخان والتبناك بالقطر المصرى ...	٣٣ ٨٧
١٨٩٠	» ٢٥	» بشأن اخبار الجرك عن الدخان الاجنبى الوارد برسم الترانسيت ...	٣٥ ٨٩
١٨٩٠	١١ أغسطس	مأمور من نظارة الداخلية بشأن اعلان قرارات الهدم ...	٧٣ ١٩٩
١٨٩٠	» ٢٣	لائحة التنظيم مادة ١٤ قرار من نظارة الاشغال العمومية باعادة أحكام التنظيم في مدينة سوهاج ...	٧٧ ٢٠١
١٨٩٠	٣ نوفمبر	أمر عال باللائحة العمومية للسكك الزراعية والمحافظات والعقوبات ...	٤٣ ١١٩
١٨٩٠	١٧ ديسمبر	» بوجوب تطعيم الاطفال الحديثى الولادة ...	٤٢١ ٧٠٨
١٨٩١	٧ يناير	قرار من نظارة الاشغال العمومية باعادة أحكام التنظيم في مدينة اسكندريه ...	٧٨ ٢٠١
١٨٩١	» ١٠	لائحة بشأن عربات النقل والصدوق ...	١٦٩ ٣٥٠
١٨٩١	» ٢٧	قرار من نظارة الاشغال العمومية بلائحة جنيثة الارزبكية ...	١٢٢ ٢٥٧
١٨٩١	» ٢٨	قرار من نظارة الاشغال العمومية غرة ١٨ عن رسوم التهربات المقضى احرأوها في الطلبات التى تقدم فيما يتعلق بالتنظيم ...	٧٣ ١٩٩
١٨٩١	١ مارس	لائحة التنظيم المادة ١٦ قرار من نظارة الاشغال العمومية باعادة أحكام التنظيم الى مدينة قنا ...	٧٩ ٢٠٢
١٨٩١	» ١٦	قرار من نظارة الداخلية بشأن الاحراآت في مواد المحافظات التى تقع فيما يخص بلائحة السكك الزراعية ...	٤٤ ١٢٥
١٨٩١	» ١٦	قرار من نظارة الاشغال العمومية عن لائحة الفلايكية وبوليس منا اسكندريه ...	١٥٧ ٣٢٧
١٨٩١	٢٨ مايو	أمر عال بتعديل المادة الاولى من الامر العالى الصادر في ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ بمنع زراعة الحشيش ...	٣٢ ٨٥

من القوانين الخصوصية

٧٢٣

سنة	تاريخ النسخ	مصفحة نمر اللوا
١٨٩١	٩ يونيو	٤٠٢ ٦٩٢ ... أمر عال بشأن التبليغ عن المواليد والوفيات ...
١٨٩١	» ١٣	٢٨١ ٦٤٠ ... قرار من نظارة الداخلية بشأن تعاطي صناعة الطب ...
١٨٩١	» ١٦	٥١ ١٣٩ ... أمر عال بشأن تكليف الاهلى بإبادة الجراد ...
١٨٩١	» ٢٢	٢٤ ٨٨ ... بشأن الدخان المغشوش وتهريبه ...
١٨٩١	١٣ يولييه	٦٨ ١٧٠ ... بشأن التشردين وحمل الاحلحة ...
١٨٩١	١٢ سبتمبر	٢٧٣ ٥١٣ ... قرار من محافظة اسكندرية بشأن البياعين السريجة باسكندرية ...
١٨٩١	» ١٢	١٣٥ ٢٨٧ ... » » » » الحمار في مدينة اسكندرية ...
١٨٩١	١٤ نوفمبر	» » مصر بشأن مخازن التبغ والمواد الاخر القابلة للالتهاب ...
١٨٩١	» ١٧	٣٠٩ ٥٥٦ ... أمر عال بشأن شروط التصريح بالحفر ...
١٨٩١	» ١٧	١٢٣ ٢٥٨ ... أمر عال بالغاء رسوم تسجيل الرخص التي تعطي بشأن صناعة الطب والاجراحيه (حاشية على المادة ١) ...
١٨٩١	٤ ديسمبر	٢٨١ ٦٤٠ ... قرار من مجلس بلدى اسكندرية بشأن طائفة شوارع مدينة اسكندرية ...
١٨٩١	» ٥	٤٠٤ ٧٠٠ ... قرار من مجلس بلدى اسكندرية بشأن تسمية شوارع المدينة وتغيير المنازل ...
١٨٩٢	٢٨ يناير	٣٠٨ ٥٥٤ ... أمر عال بالغاء العونة (السخرة) ...
١٨٩٢	٢١ فبراير	٤٧ ١٣١ ... قرار من محافظة اسكندرية بشأن نقل روث الحيوانات في مدينة اسكندرية ...
١٨٩٢	٩ ابريل	٢٨٠ ٦٣٩ ... قرار من نظارة الاشغال العمومية بمرين لائحة التنظيم في بعض شوارع القاهرة ...
١٨٩٢	» ٢٤	٨٠ ٢٠٢ ... قرار من نظارة الاشغال العمومية بمرين لائحة التنظيم في جهة بلاد من الاقاليم ...
١٨٩٢	٩ مايو	٨١ ٢٠٤ ... قرار من نظارة المالية بشأن تداول الدخان والتبغ الاجنبيين في البلاد المصرية ...
١٨٩٢	» ١٠	٣٦ ٩٠ ... أمر عال بتكليف المادة ٢ من الامر العالي الصادر في ٢٥ يونيو سنة ١٨٩٠ بشأن عقوبة المخالفات التي تقع بخصوص زراعة الدخان والتبغ ...
		٣٣ ٨٧ ...

فهرست الجزء الرابع

٧٢٤

سنة	تاريخ الشهر	موضوع	رقم	صفحة
١٨٩٢	٥ سبتمبر	أمر عال بمنع ادخال أو عمل المشروبات الروحية أو المقطرة في السودان (ملحق)	٦٦	٢٢
١٨٩٢	٩ نوفمبر	أمر عال بعمل خزانات صماء واحتياطات صحية في الجوامع والحمامات العمومية	٦٧٩	٣٩٤
١٨٩٢	١٢ »	قرار من قطارتي الداخلية والاشغال العمومية بمرمان لائحة اشغال الطرق العمومية في مدينة المحلة الكبرى	٢١٧	١٠١
١٨٩٢	٢١ »	قرار من قطارة الداخلية بشأن دخول المشروبات المقطرة والروحية بسواكن (ملحق)	٦٦	٢٤
١٨٩٣	٢٢ فبراير	قرار من قطارة الداخلية بشأن انشاء اجازات للاجرة الحائزين لديبلومة مدرسة الطب بمصر	٦٥٣	٣٨٣
١٨٩٣	٢ مارس	قرار من قطارة الاشغال العمومية بمرمان لائحة التنظيم في بندر الاقص	٢٠٦	٨٢
١٨٩٣	٢٩ »	قرار من محافظة دمياط بالزام الاهالي بالانارة امام منازلهم في دمياط	٥٥٨	٣١٢
١٨٩٣	٢٩ »	قرار من محافظة دمياط بشأن الزام الاهالي بالكفس والرش	٧٠٤	٤١٧
١٨٩٢	٢٧ ابريل	قرار من قطارة الداخلية بتعيين جهتي الطور والنوبي لاقامة المحكوم عليهم بالابعاد - المادة ٢ من لائحة المتشردين	١٧١	٦٨
١٨٩٣	١ مايو	قرار من مديرية البحيرة بشأن الزام الاهالي بالكفس والرش	٧٠٤	٤١٧
١٨٩٣	٣ »	قرار من مديرية قنا بالزام الاهالي بالانارة امام منازلهم	٥٥٨	٣١٣
١٨٩٣	٣ »	قرار من مديرية الغربية لالزام الاهالي بالانارة امام منازلهم	٥٥٨	٣١٣
١٨٩٣	٩ »	قرار من مديرية الغربية بشأن الزام الاهالي بالكفس والرش	٧٠٤	٣١٧
١٨٩٣	٢٥ »	بني سويف » » بالانارة امام منازلهم	٥٥٨	٣١٣
١٨٩٣	٢٥ »	» » » » بالكفس والرش	٧٠٤	٤١٧
١٨٩٣	٣٠ »	قنا بشأن الحارة	٢٨٩	١٣٧
١٨٩٣	٣٠ »	البحيرة بتكليف الاهالي بالانارة امام منازلهم	٥٥٨	٣١٣
١٨٩٢	١٤ يونيو	قرار من محافظة السويس بالزام الاهالي بالكفس والرش بمقرتهم	٧٠٤	٤١٦
١٨٩٣	١٥ »	قرار من قطارة الداخلية بشأن تسوير الاراضي القضا	٧٠٦	٤١٩

سنة	تاريخ المرسوم	موضوع المرسوم
١٨٩٣	١٦ يونيو	قرار من مديرية قنا بالزام الاحالى بالكس والرش ... ١٧٠٤
١٨٩٣	٢٢ »	أمر عائ بالعقوبات المقررة بشأن تهريب ملح البارود ٨٣ ٢٧
١٨٩٣	٢٢ »	قرار من مديرية المنوفية بشأن الاتاة أمام المنازل ... ٥٥٨ ٣١٣
١٨٩٣	٢٢ »	الكس والرش ... ١٧٠٤ ٤١٧
١٨٩٣	٢٩ »	الدقهلية » الانابة أمام المنزل ... ٥٥٨ ٣١٣
١٨٩٣	٢٩ »	الكس والرش ... ١٧٠٤ ٤١٧
١٨٩٣	٢٩ »	تسوير الاراضى القضا ... ٧٠٧ ٤٢٠
١٨٩٣	٢٩ »	الغربية » » » ٧٠٧ ٤٢٠
١٨٩٣	٢٩ »	الحيزة » » » ٧٠٧ ٤٢٠
١٨٩٣	٥ يولييه	البحيره » » » ٧٠٧ ٤٢٠
١٨٩٣	٥ »	القليوبيه » » » ٧٠٧ ٤٢٠
١٨٩٣	٦ »	بنى سويف » الاتاة أمام المنزل فى با ... ٥٥٨ ٣١٣
١٨٩٣	٦ »	المنيا » » » ... ٥٥٨ ٣١٣
١٨٩٣	٦ »	المنيا » الكس والرش ... ١٧٠٤ ٤١٧
١٨٩٣	٦ »	بنى سويف » » فى بيا ... ١٧٠٤ ٤١٧
١٨٩٣	٦ »	المنيا بى ريان قرار تسوير الاراضى القضا ... ٧٠٧ ٤٢٠
١٨٩٣	٦ »	بنى سويف » » » ٧٠٨ ٤٢٠
١٨٩٣	٦ »	المنوفيه » » » ٧٠٨ ٤٢٠
١٨٩٣	٩ »	قرار من محافظة السويس » » » ٧٠٨ ٤٢٠
١٨٩٣	٢٢ »	قرار من مديرية القويس » » » ٧٠٨ ٤٢٠
١٨٩٣	١٩ أغسطس	قرار من نظارة الحربية بشأن احتكار وبيع البارود وملح البارود ٧٥ ٢٦
١٨٩٣	١٥ أكتوبر	قرار من محافظة مصر بتعديل المادة ٣ من لأئحة الجمارك فى مدينة القاهرة ... ٢٧ ١٣٣
١٨٩٣	١١ نوفمبر	قرار من نظارة الاشغال العمومية بى ريان لأئحة التنظيم فى رشيد ٢٠٦ ٨٣
١٨٩٣	٢٣ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن السلخانات ومحلات الحرارة ... ٦١٥ ٢٦٨
١٨٩٣	١٢ ديسمبر	قرار من مديرية القليوبية بشأن سائقى حيوانات الحمل ... ٢٦١ ١٨١
١٨٩٣	١٣ »	الجماره » » » ٢٩٣ ١٤٠

سنة	تاريخ الشهر	موضوع	نمبر الواد
١٨٩٣	١٣ ديسمبر	قرار من مديرية القليوبية بشأن الانارة أمام المنازل ...	٥٦٠ ٣١٣
١٨٩٣	١٣ »	» » » الكنس والرش ...	٧٠٥ ٤١٧
١٨٩٣	٢١ »	» المنيا » سائق حيوانات الجمل ...	٣٦٢ ١٨٢
١٨٩٤	٤ يناير	قرار من نظارة الداخلية » نقاشي الاختتام ...	٤٦٤ ٢٤٢
١٨٩٤	٦ »	» » » الكتبة العموميين ...	٣٧١ ٢١٠
١٨٩٤	١٠ »	قرار من محافظة السويس » سائق حيوانات الجمل ...	٣٦٢ ١٨٣
١٨٩٤	٢٩ »	أمر عال بشأن نقل الجبانات الغير الصالحة للغرض المقصود منها	٣٦٢ ٣٨٥
١٨٩٤	١٣ فبراير	أمر عال تشكيل المادة ٨ من لائحة المتشردين ومراقبة الضبطية الكبرى مدة الخدمة العسكرية ...	١٧٢ ٦٨
١٨٩٤	٢٢ »	أمر عال بشأن الترع والحسور والمخالفات والعقوبات ...	٩٨ ٣٩
١٨٩٤	٢٢ »	قرار من محافظة دمياط بشأن سائق حيوانات الجمل ...	٣٦٢ ١٨٤
١٨٩٤	٢٧ »	قرار من مديرية العقيلية » » » ...	٣٦٢ ١٨٥
١٨٩٤	اول مارس	» البحيرة » » » ...	٣٦٢ ١٨٦
١٨٩٤	٣ »	» بني سويف » » » ...	٣٦٢ ١٨٧
١٨٩٤	٥ »	قرار من محافظة رشيد » » » ...	٣٦٢ ١٨٨
١٨٩٤	٥ »	قرار من مديرية قنا » » » ...	٣٦٢ ١٨٩
١٨٩٤	٥ »	قرار من مديرية البحيرة بشأن الانارة أمام المنازل ...	٧٠٥ ٣١٣
١٨٩٤	١٢ »	قرار من محافظة مصر بشأن سير الدراجات في مدينة القاهرة	٦١٢ ٣٦١
١٨٩٤	١٢ »	قرار من محافظة اسكندرية » » » اسكندرية	٦١٢ ٣٦١
١٨٩٤	٢١ »	قرار من مديرية الفيوم بشأن سائق حيوانات الجمل ...	٣٦٢ ١٩٠
١٨٩٤	٢٦ »	» الشرقية » » » ...	٣٦٢ ١٩١
١٨٩٤	—	» البحيرة بشأن الكنس والرش ...	٣٠٥ ٤١٧
١٨٩٤	١١ أبريل	قرار من محافظة مصر بشأن سائق حيوانات الجمل بمدينة القاهرة	٣٦١ ١٨٠
١٨٩٤	١٢ »	» مدير أسبوط » » » ...	٣٦٢ ١٩٢
١٨٩٤	١٢ »	» البحيرة » » » ...	٣٦٤ ١٩٣
١٨٩٤	١٥ »	قرار من نظارة الأشغال العمومية بمريران أحكام تنظيم	
		بها على بنادر إقليم القليوبية وقراءه ...	٢٠٦ ٨٤

سنة	تاريخ الشهر	صفحة	محرر الزاد
١٨٩٤	١٧ أبريل	٣٦٤	١٩٤
١٨٩٤	٢٥ »	٢٠٦	٨٥
١٨٩٤	٢٣ مايو	٢٨٨	١٣٦
١٨٩٤	٢٧ »	٢١٦	٩٩
١٨٩٤	٢١ يونيو	٣٦٥	١٩٩
١٨٩٤	٣٠ »	٢٦٤	١٩٥
١٨٩٤	٨ يوليو	٨٧	٣٢
١٨٩٤	٢٣ »	٢٦٤	١٩٦
١٨٩٤	٢٦ »	٥١٦	٢٧٧
١٨٩٤	٢٢ أغسطس	٥٢٧	٢٧٩
١٨٩٤	٢٢ »	٥٢٨	٢٨٠
١٨٩٤	٢٢ »	٥٢٩	٢٨١
١٨٩٤	٢٣ »	٥٣١	٢٨٢
١٨٩٤	٢٦ »	٥٣٢	٢٨٣
١٨٩٤	٢٩ »	٥٣٥	٢٨٥
١٨٩٤	١٠ سبتمبر	٣٦٤	١٩٧

فهرست الجزء الرابع

٧٢٨

صفحة	تاريخ الشهر	سنة
٢٧١ ٥٢٣	١٤ سبتمبر	١٨٩٤
...
٣٧ ٩٦	١٥ »	١٨٩٤
...
٢٧٥ ٦٢٦	٣ نوفمبر	١٨٩٤
...
١٠١ ٢١٧	١٤ »	١٨٩٤
...
٨٦ ٢٠٧	١٨ »	١٨٩٤
١٤١ ٢٩٧	٢١ »	١٨٩٤
...
٣١٠ ٥٥٧	٥ ديسمبر	١٨٩٤
١٤٢ ٣٠٣	٥٠ يناير	١٨٩٥
...
٢٨ ٨٣	٢٤ »	١٨٩٥
...
٢٤٣ ٤٦٦	٩ فبراير	١٨٩٥
...
...
٢٨٣ ٦٥٥
١٤٤ ٣٠٦
...
٣١٠ ٥٥٧
...
٤١٧ ٧٠٥	١٣ سبتمبر	١٨٩٤
...
٣١٣ ٥٦٠
...
٢٩٦ ٦٨١
...
٢٧٠ ٥١٠
٨٧ ٢٠٧

من القوانين الخصوصية

٧٢٩

سنة	تاريخ النهر	صحة أغرالواد
١٨٩٥	٢٥ مايو	قرار من محافظة السويس بشأن تسوير الاراضى الفضا ... ١٢٠٧٠٨
١٨٩٥	١ يونيو	منشور من نظارة الداخلية غرة ١٦ بشأن المطلوبين البوليس فيما يختص بنهر بيا البارود وملح البارود وإبلاغ مصلحة للمح عما يضبط كالمادة ٢ من الامر العالى الصادر فى ٢٤ يناير سنة ١٨٩٥ ... ٢٨ ٨٤
١٨٩٥	١٣ »	قرار من محافظة مصر بشأن منع وضع الاوساخ وتقيض الابسطه فى مدينة القاهرة ... ٤٠٥٧٠١
١٨٩٥	٢٦ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن وجوب تقديم البساورتات بمن يحضرون من الخارج ... ٣٥١٥٨١
١٨٩٥	٢٩ »	قرار من نظارة الداخلية بلائحة القباية والكيلين العموميين ... ٢١٥٤٦٦
١٨٩٥	٣٠ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن صد الحار فى اوقات معلومة ... ٦٥١٥٨
١٨٩٥	٣٠ »	قرار من نظارة الداخلية بمنع وضع الاحطاب وغيرها على سطوح المنازل ... ٢٣٨١٦٩
١٨٩٥	٥ يولييه	قرار من مديرية أسبوط بشأن الاتارة امام المنازل ... ٢١٣٥٦٠
١٨٩٥	٧ »	قرار من مديرية جرجا بشأن اقامة الزريبات البوص ... ٢١٦٥٦٢
١٨٩٥	٨ »	قرار من محافظة رشيد بشأن الككنس والرش ... ٤١٧٧٠٥
١٨٩٥	٢٣ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بشأن تشغيل المحاجر والبحاير فى مدينة اسكندريه ... ١٢٧٢٢٣
١٨٩٥	٢٤ »	قرار من مجلس بلدى اسكندريه بشأن مخالفات لائحة نظافة الشوارع كالمادة (٥) ... ٤٠٤٧٠١
١٨٩٥	٢٧ »	قرار من مديرية أسبوط بشأن اقامة الزريبات البوص ... ٢١٧٥٦٣
١٨٩٥	٣٠ »	» » » » فسا بشأن تعريفه الوزن والكيل ... ٢٤٦٤٧٣
١٨٩٥	٤ أغسطس	» » » » القليوبية ... ٢٤٧٤٧٤
١٨٩٥	٢٧ »	» » » » البحيرة ... ٢٤٨٤٧٦
١٨٩٥	٢٨ »	» » » » الشرقية ... ٢٥٠٤٧٧
١٨٩٥	٢٩ »	» » » » أسبوط ... ٢٥١٤٧٧
١٩٨٥	٧ سبتمبر	قرار من مديرية الغربية بشأن سريان لائحة القباية على الكيلين فى هذه المديرية ... ٢٥٢٤٧٩
١٨٩٥	٧ »	قرار من مديرية الغربية بشأن تعريفه الوزن والكيل ... ٢٥٣٤٧٩

من القوانين الخصوصية

٧٣١

سنة	تاريخ الشهر	محافظة السويس	رقم	صفحة	المراد
١٨٩٥	٢٨ ديسمبر	قرار من محافظة السويس بشأن المحلات المعدة لمبيت الحجاج	٢٨٦	٢١٥	
١٨٩٦	٢ يناير	أمر عال بشأن الرسوم الصحية (حاشية)	٦٥٩	٢٨٥	
١٨٩٦	٦ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن اعتماد جمعية الرفق بالحيوانات في مدينة القاهرة	٥٦٥	٢٢٢	
١٨٩٦	١١ »	قرار من مديرية البحيرة بشأن تعرفه الوزن والكيل ...	٤٨٣	٢٥٥	
١٨٩٦	١٣ »	قرار من محافظة مصر بسريان لأئحة التراجة والبلاء العموميين في مدينة القاهرة	٣٦٨	٢٠١	
١٨٩٦	١٣ »	قرار من مديرية قنا بسريان لأئحة التراجة والبلاء العموميين في المديرية	٣٦٨	٢٠٢	
١٨٩٦	٢١ »	أمر عال بشأن عقوبات الخنايا والجناح في الاسترقاق ...	١٦٨	٦٧	
١٨٩٦	٢١ »	قرار من نظارة الأشغال العمومية بشأن احتجاز المراكب من تحت الكبارى المتحركة التابعة لمصلحة السكك الحديدية	٢٥٥	١٢١	
١٨٩٦	٢٥ »	قرار من محافظة السويس بسريان لأئحة التراجة والبلاء العموميين في مدينة السويس	٣٦٩	٢٠٢	
١٨٩٦	٢٨ »	قرار من مديرية القليوبية بسريان لأئحة التراجة والبلاء العموميين في المديرية	٣٦٩	٢٠٤	
١٨٩٦	٢٩ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن الفلايكة وبوليس الموائى ...	٢٣٣	١٥٨	
١٨٩٦	٣٠ »	قرار من مديرية البحيرة بسريان لأئحة التراجة والبلاء العموميين في المديرية	٣٦٩	٢٠٥	
١٨٩٦	١٢ فبراير	قرار من نظارة الأشغال العمومية بإعادة التنظيم الى بندر ميت غمر	٢٠٨	٨١	
١٨٩٦	١٢ »	محافظة عموم القنال بسريان لأئحة الفلايكية في مدينة بورسعيد	٣٢٩	١٥٩	
١٨٩٦	١٣ »	قرار من محافظة السويس بسريان لأئحة الفلايكية في مدينة السويس	٣٤٠	١٦٠	
١٨٩٦	١٣ »	قرار من محافظة عموم القنال بسريان لأئحة التراجة والبلاء العموميين في المحافظة	٣٧٠	٢٠٦	
١٨٩٦	٢٤ »	قرار من محافظة اسكندرية بسريان لأئحة التراجة والبلاء العموميين في المدينة	٣٧٠	٢٠٧	

من القوانين الخصوصية

٧٢٣

سنة	تاريخ النهر	صفحة العدد
١٨٩٦	٢٨ أبريل	قرار من نظارة الاشغال العمومية بشأن رئاسة مجلس التنظيم في ميت غمر ٢٠٨ ٨٨
١٨٩٦	٢٨ »	قرار من نظارة الداخلية بتعديل المادة ١٢ من لائحة القباية والكيالين ٤٦٦ ٢٤٤
١٨٩٦	١٩ مايو	قرار من محافظة عموم القنال بشأن طاقة الشوارع ٧٠٢ ٤٠٦
١٨٩٦	٢٧ »	قرار من نظارة الداخلية بتعديل المادة ٣١ من لائحة عربات الركوب العمومية الصادرة في ٢٦ يوليسنة ١٨٩٤ ٥٢٢ ٢٧٧
١٨٩٦	٣٠ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن الاحتياطات الاضافية الواجب اتخاذها في حال ظهور الكوليرا ٦٨٨ ٣٩٨
١٨٩٦	٢٢ يونيو	قرار من نظارة الاشغال العمومية والداخلية بتعديل وتكليف المواد ١ و ٢ و ٣ و ١٣ من لائحة استعمال الطرق العمومية ٢١٠ ٩٩
١٨٩٦	١٩ يوليه	قرار من مديرية القليوبية بتعديل تعريفه الوزن الصادر عنها قرار ٤ أغسطس سنة ١٨٩٥ ٤٧٤ ٢٤٧
١٨٩٦	٢٨ »	قرار من محافظة مصر بشأن تكرار وقوع المخالفات بشأن لائحة الحمار ٢٨٠ ١٣٤
١٨٩٦	٢٨ »	قرار من محافظة مصر بشأن موافق عربات الكرو بمدينة القاهرة ٣٥٤ ١٧٠
١٨٩٦	٢٨ »	» » » بتعديل موافق عربات الكرو العمومية بمدينة القاهرة ٥٢٣ ٢٧٨
١٨٩٦	٢٩ »	قرار من محافظة دمياط بشأن وقف الغلابية بجهة محطة السكة الحديد ٣٤٢ ١٦٢
١٨٩٦	٢٨ سبتمبر	قرار من نظارة الاشغال العمومية بتقرير رسم نظر على كل طلب تشغيل محجر أو مشترى أرض (لائحة المحاجر المادة ٧) ٢٦٤ ١٢٧
١٨٩٦	٢٦ أكتوبر	قرار من مديرية قنا بشأن لائحة الحمار في ناحية نجع جلدى وضواحيها ٢٩١ ١٣٨
١٨٩٦	٢٥ نوفمبر	قرار من مديرية حربا بشأن الحمار ٣٠٧ ١٤٥
١٨٩٦	٢٩ »	» » » النسا ٣٠٦ ١٤٤
١٨٩٦	٢٩ »	» » » الخيزه ٣٠٣ ١٤٢
١٨٩٦	٢٩ »	» » » القليوبية ٢٩١ ١٤٠

سنة	تاريخ الشهر	
١٨٩٦	٢٩ نوفمبر	قرار من مديرية المتوفيه بشأن الحارة... .. ٢٩٧ ١٤١ صحيفة غمرالواد
١٨٩٦	٣٠ »	» » أسوط » ٣٠٨ ١٤٦
١٨٩٦	١ ديسمبر	» » قنا » ٢٨٩ ١٣٧
١٨٩٦	٧ »	قرار من محافظة مصر بشأن تكرار وقوع المخالفات للأئمة الحارة - وتعريفة الأجر - وتخصيص المواقف ٢٨٠ ١٣٤
١٨٩٦	١٤ »	قرار من مديرية أسوط بسريان لأئمة بيوت العاهرات في مدينة أسوط وملوى ٥٩٤ ٣٥٧
١٨٩٦	١٥ »	قرار من مديرية الدقهلية بسريان لأئمة بيوت العاهرات في مدينة المنصورة وميت غمر ٥٩٤ ٣٥٧
١٨٩٦	١٦ »	قرار من مديرية القليوبية بسريان لأئمة بيوت العاهرات في بندر بنها وعزبة شلقان ٥٩٤ ٣٥٧
١٨٩٦	١٦ »	قرار من محافظة السويس بسريان لأئمة بيوت العاهرات في مدينة السويس... .. ٥٩٤ ٣٥٧
١٨٩٦	١٦ »	قرار من مديرية المتوفيه بسريان لأئمة بيوت العاهرات في بندر شين الكوم ومنوف وناحي نلا وأشمون .. ٥٩٤ ٣٥٧
١٨٩٦	١٨ »	قرار من محافظة مصر بسريان لأئمة بيوت العاهرات في مدينة القاهرة ٥٩٤ ٣٥٧
١٨٩٦	١٩ »	قرار من مديرية البحيرة بسريان لأئمة بيوت العاهرات في بندر دمنهور ورشيد وشبراخيت ٥٩٤ ٣٥٧
١٨٩٦	٢٠ »	قرار من مديرية المنيا بسريان لأئمة بيوت العاهرات في بندر المديرية ٥٩٥ ٣٥٧
١٨٩٦	٢١ »	قرار من مديرية الفيوم بسريان لأئمة بيوت العاهرات في بندر الفيوم وسنورس ٥٩٥ ٣٥٧
١٨٩٦	٢٣ »	قرار من مديرية بني سويف بشأن الحارة ٣١٠ ١٤٨
١٨٩٦	٢٣ »	» » » موافق وتعريفة أبحر ٥٣٦ ٢٨٦
١٨٩٦	٢٦ »	قرار من محافظة دمياط بسريان لأئمة بيوت العاهرات في بندر دمياط ٥٩٥ ٣٥٧

من القوانين الخصوصية

٧٢٥

سنة	تاريخ الشهر	صفحة	نمر المواد
١٨٩٦	٢٩ ديسمبر	٣٥٧	٥٩٥
			قرار من مديرية الغربية بسريان لائحة بيوت العاهرات في بعض بلاد المديرية
١٨٩٧	١٠ يناير	٣٥٧	٥٩٥
			قرار من مديرية الجيزة بسريان لائحة بيوت العاهرات في بندر الجيزة
١٨٩٧	١٣ »	٣٥٧	٥٩٥
			قرار من محافظة عموم القنال بسريان لائحة بيوت العاهرات في مدينتي بورسعيد والامماعيلية
١٨٩٧	١٧ »	٣٥٧	٥٩٥
			قرار من مديرية بني سويف بسريان لائحة بيوت العاهرات في بندر بني سويف
١٨٩٧	١٧ »	٣٥٧	٥٩٥
			قرار من مديرية الشرقية بسريان لائحة بيوت العاهرات في بندر الزقازيق ومنيا القمح وبلبيس والابراهيمية
١٨٩٧	١٨ »	٣٥٧	٥٩٥
			قرار من مديرية قنا بسريان لائحة بيوت العاهرات في بنادرنا واسنا والأقصر وغيرها
١٨٩٧	١٨ مارس	١	٣
			رأى قومتيه قضايا الحكومة بعرض مشروعات القوانين على مجلس شورى القوانين
١٨٩٧	٢٣ »	٤٢٠	٧٠٨
			قرار من مديرية جرجا بشأن تصوير الاراضي القضا
١٨٩٧	٢٤ »	٤٥	١٢٨
			منشور من قطارة الداخلية نمرة ٢٥ بشأن خفر جسور النيل
١٨٩٧	٢٤ »	٦٨	١٧٢
			منشور من لجنة المراقبة القضائية نمرة ١٢ بشأن منه ملاحظة البوليس بالنسبة لمن يلحق بالظلمة العسكرية
١٨٩٧	٢٥ »		
			قرار من قطارة الداخلية بتكميل المادة ٢ من قرار ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٣ بشأن انشاء الصيدليات وبيع الجواهر
١٨٩٧	٤ ابريل	٢٨٢	٦٤١
			السامية
١٨٩٧	١٧ »	٣٥٧	٥٩٥
			قرار من مديرية جرجا بسريان لائحة بيوت العاهرات في بنادر طما وطهطا وسوهاج واتجيم وجرجا والبلينا
١٨٩٧	٣ مايو	١٠١	٢١٧
			قرار من قطارة الداخلية والاشغال بسريان لائحة استعمال الطرق العمومية على شين الكوم
١٨٩٧	٣٠ »	١٤٣	٣٠٥
			قرار من مديرية الجيزة بسريان لائحة الحجارة في بلاد من المديرية » محافظة عموم القنال بشأن الدراجات في مدينتي بورسعيد والامماعيلية
		٣٦٣	٦١٣

فهرست الجزء الرابع

٧٣٦

سنة	تاريخ الشهر	موضوع	نوع المواد
١٨٩٧	١٥ يونيه	قرار من نظارة الاشغال العمومية بتحصل رسم قدره جنهان مصريان على كل طلب يقدم بقصد البحث على خبايا مذكونه (حاشية) ١٢٣	٢٥٩
١٨٩٧	٢١ »	قرار من نظارة الداخلية بتعديل المادة ٩ من لائحة عربات النقل والصندوق ١٦٩	٣٥٣
١٨٩٧	٢١ »	قرار من نظارة الداخلية بتعديل المادة ١٠ من لائحة التراجة والدلاء ١٩٩	٣٦٧
١٨٩٧	٢١ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن منع التكفف ٣٣٩	٥٧٠
١٨٩٧	٢٢ »	منشوران من نظارة الداخلية غرة ٤٦ و ٢٧ بتقسيم المراكز الى اقسام فيما يتعلق بخفض جسور التيل ٤٨	١٣١
١٨٩٧	٢٤ »	أمر عال بشأن احتكار تجارة حاصلات السودان ٣٠	٨٥
١٨٩٧	٨ لوليو	منشور من نظارة الداخلية بشأن الترتيب على اللجنة الادارية (لائحة الترع والجسور المادة ٢٨) ٣٩	١١٣
١٨٩٧	١٣ »	قرار من مديرية المنيا بمواقف عربات الركوب العمومية وتعرفة الأجر ٢٨٧	٥٣٧
١٨٩٧	١٥ »	منشور غرة ٦٣ من نظارة الداخلية بشأن الاشخاص المعافين من عمليات الجسور (مستخرج) الامر العالى الصادر سنة ١٨٨١ ٤٦	١٢٩
١٨٩٧	١٥ »	المادة ٦ الفقرة ٤ ٤٦	١٢٩
١٨٩٧	١٥ »	الامر العالى الصادر سنة ١٨٨١ المادة ٦ الفقرة ٧ ٤٥	١٢٩
١٨٩٧	١٦ »	قرار من نظارة الداخلية والاشغال العمومية بسريان لائحة استعمال الطرق العمومية على ميت غمر ١٠١	٢١٧
١٨٩٧	٢٠ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن اعتماد جمعية الفرق بالحوانات بمدينة السويس ٢٢٤	٥٦٦
١٨٩٧	٢٢ »	قرار من مديرية الشرقية بشأن الكس والرش والانارة فيها ٤١٧	٥٦٠
١٨٩٧	٦ أغسطس	قرار من نظارة الداخلية بتعديل المادة ٨ من القرار الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن مخالقات تطعيم الجدري ٤٢١	٧١٠
١٨٩٧	٧ »	قرار من مديرية قنا بشأن الجهات المنوع فيها التكفف ٣٤٠	٥٧٠
١٨٩٧	١٢ »	أمر عال بتقرير عقوبات على مخالقات لائحة الحفر والآثار ١٢٥	٢٦٠

من القوانين المخصوصة

٧٣٧

سنة	تاريخ النهر	صفحة	ملاحظات
١٨٩٧	١٦ أغسطس	٣٦١ ٦١٢	رأى مصلحة الكبارك فيما يخص عسير الدراجات على الارصفة بـسكندرية (حاشية)
١٨٩٧	١٦ »	١٣٠ ٢٦٩	اعلان من قطارة الاشغال العمومية بشأن تشغيل محاجر الوجه القبلي
١٨٩٧	١٩ »	٣٤٢ ٥٧١	قرار من مديرية الجيزة بشأن الجهات المتوع فيها التكف
١٨٩٧	٢٢ »	٣٤٢ ٥٧٢	» » » » » حرجا
١٨٩٧	٢٣ »	٣٤٤ ٥٧٣	» » » » » محافظة اسكندرية
١٨٩٧	٣٠ »	٢٤٥ ٥٧٣	أمر عال بتعديل المادة الاولى من الامر العالي الصادر بتعدي رسم تمنع المصوغات الفضية (حاشية)
١٨٩٧	١٥ سبتمبر	٢٨٨ ٥٣٨	قرار من مديرية حرجا ببيان مواقف وتعرفة عربات الركب العمومية في طهطا
١٨٩٧	٢ أكتوبر	١١٢ ٢٢٠	قرار من مجلس بلدى اسكندرية بشأن استعمال الطرق العمومية في ميناء البصل وميناء الشراقوه
١٨٩٧	٨ نوفمبر	٣١٢ ٥٥٩	قرار من مديرية الغربية بشأن الانارة امام المنازل في شرين
١٨٩٧	٨ »	٨٦ ٢٠٧	أمر ادارى من قطارة الاشغال العمومية باحالة أعمال تنظيم حاولان والجيزة على تفتيش وجه بحرى
١٨٩٧	٢٥ »	٨١ ٢٠٤	قرار من قطارة الاشغال العمومية بـسريان تنظيم المحلة الكبرى على مركز بندر فوه وقراه (حاشية)
١٨٩٧	٢٨ »	٣٣٨ ٥٦٩	منشور ياتىق العمل بقرار الداخلية الصادر بشأن منع وضع المواد القابلة للاهتبا على سطوح المنازل وذلك فيما يتعلق بالبلاد الكثيرة (حاشية)
١٨٩٨	٣ يناير	١٢٢ ٢٥٧	اعلان بشأن منع الدخول في جنينة الازبكية - لائحة ٢٧ يناير سنة ١٨٩١ المادة ٣
١٨٩٨	٣ »	٣٤٥ ٥٧٣	قرار من محافظة مصر بشأن الجهات المتوع فيها التكف
١٨٩٨	١٨ »	٨٣ ٢٠٦	قرار من قطارة الاشغال العمومية بـسكيل قرار ١١ نوفمبر الخاص بـتنظيم رشده
١٨٩٨	١٩ »	٣٧٨ ٦٣٤	قرار من مجلس بلدى اسكندرية بشأن تجارة الكهنة في المدينة
١٨٩٨	٢٦ »	٢٦٦ ٥٠١	قرار من محافظة دمياط بتعدي ترفة الوزن والكيل العموميين
١٨٩٨	٩ فبراير	٢٤٢ ٤٦٤	قرار من قطارة الداخلية بتعديل المادة ٣ من القرار الصادر في ٤ يناير سنة ١٨٩٤ بشأن نقاشى الاختام

سنة	تاريخ الشهر	موضوع
١٨٩٨	١٧ فبراير	لائحة من نظارة الداخلية بشأن الشياطين ... ٢٦٩ ٥٠٩
١٨٩٨	١٧ »	أمر عال بتقرير عوايد الذبيح في المدن الأخرى ... ٣٧٠ ٦٢١
١٨٩٨	١٢ مارس	» بشأن الاحتياطات الصحية التكميلية الواجب اتخاذها في دفن الموتى ... ٣٨٦ ٦٦١
١٨٩٨	١٢ »	أمر عال بتعديل وتكميل الأمر العالي الصادر في ٩ يونيه سنة ١٨٩١ بشأن قيد المواليد والوفيات ... ٤٠٣ ٦٩٩
١٨٩٨	٢٤ »	قرار من مديرية الدفعية بشأن الحجرة ... ١٤٩ ٣١٣
١٨٩٨	١٢ أبريل	قرار من نظارة المالية بمرمان أحكام المادة الأولى من الأمر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ بشأن عوايد الذبيح على بندى جرجا وسوهاج ... ٣٧١ ٦٢٢
١٨٩٨	٢٥ »	قرار من مديرية الغربية بشأن الحجرة ... ١٥٢ ٣١٧
١٨٩٨	٧ مايو	» » الجيزة بمرمان لائحة بيوت العاهرات على ناحية امبابه ... ٣٥٧ ٥٩٥
١٨٩٨	٧ »	قرار من مديرية المنيا بإيقاف بمرمان لائحة بيوت العاهرات في قلاوينا ومطاي (حاشية) ... ٣٥٧ ٥٩٥
١٨٩٨	٨ »	قرار من محافظة عموم القنال بشأن مواقف وتعريف عربات الركوب العمومية في مدينتي بورسعيد والاسماعيلية ... ٢٨٩ ٥٣٨
١٨٩٨	١٨ »	أمر عال بشأن رد الأشياء والحيوانات الضائعة ... ٣٤٩ ٥٧٩
١٨٩٨	١٨ »	قرار من نظارة الأشغال العمومية بمرمان لائحة استعمال الطرق العمومية على الأقصر ... ١٠١ ٢١٧
١٨٩٨	٢٥ »	قرار من محافظة السويس بشأن بمرمان لائحة تسوير الأراضي القضا في المدينة ... ٤٢٠ ٧٠٨
١٨٩٨	٢ يونيه	قرار من نظارة المالية بشأن عوائد الذبيح في جهات مختلفة ... ٣٧٢ ٦٢٢
١٨٩٨	٤ »	أمر إداري من نظارة الأشغال العمومية بشأن اختصاص رجال خفر السواحل فيما يقع من المخالفات في لائحة بوليس مينا اسکندرية - لائحة ٦ مارس سنة ١٨٩١ مادة ٤٧ (حاشية) ... ١٥٧ ٣٣٢
١٨٩٨	١٦ لوليه	قرار من نظارة الأشغال العمومية بشأن لائحة المرافعات فيما يقع من مخالفات قانون الترع والجسور ... ١٥٨ ٣٣٩
		٤٠ ١١٤

من القوانين الخصوصية

٧٣٩

سنة	تاريخ النهر	محررة	محرر
١٨٩٨	١ أغسطس	قرار من مديرية الغربية بشأن تعرفه ومواقف عربات الركوب العمومية بطنطا	٢٨٤ ٥٢٣
١٨٩٨	١٠ سبتمبر	قرار من محافظة أسكندرية بسريان لائحة بيوت العاهرات في المدينة	٣٥٧ ٥٩٥
١٨٩٨	٩ أكتوبر	لائحة من نظارة الداخلية بشأن الاشياء الضائعة	٣٥٠ ٥٨٠
١٨٩٨	٢٧ نوفمبر	قرار نظارة المالية بشأن مرضى المراكب في التل بمدينة القاهرة	١٦٤ ١٦٤
١٨٩٨	٢٩ »	لائحة من نظارة الاشغال العمومية بلائحة نظام للسكن الحديدي	١٢٠ ٥٥١
١٨٩٩	٥ يناير	قرار من مديرية أسبوط بشأن الاتربة الناتجة من المهارات	٣٠٧ ٥٥٤
١٨٩٩	١٤ »	لائحة من نظارة الاشغال العمومية تتعلق بنظام الترامواي في مدينة القاهرة	٣٥٩ ٦٠٣
١٨٩٩	١٦ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن مساحي الجرم	١٩٩ ٣٦٥
١٨٩٩	٥ فبراير	قرار من نظارة الاشغال العمومية بتعديل لائحة التنظيم بشأن البلكنات والبروزات المأدبة ١١ من اللائحة الصادرة في ٨ سبتمبر سنة ١٨٨٩	٧٢ ١٩٧
١٨٩٩	٢٥ »	قرار من محافظة عموم القتال بمنع ترك المواشي والطيور بالطريق العام	٣٠٤ ٥٥٣
١٨٩٩	٢٨ »	قرار من نظارة المالية بسريان عوائد الذبيح في بندر منوف	٣٧٢ ٦٢٢
١٨٩٩	١٠ ابريل	قرار من نظارة الداخلية باعتماد أعمال جمعية الفرق بالحيوانات المشكلة في القاهرة من مديرية الجيزة	٣٢٦ ٥٦٦
١٨٩٩	١٠ مايو	قرار من مديرية النيا بشأن الكنكس والرش والافرة في غربة	٤١٧ ٧٠٥
١٨٩٩	١٥ »	فوريقة الشيخ فضل	٣١٢ ٥٥٩
١٨٩٩	١٥ »	قرار من محافظة السويس بتعديل قرار ١٤ أغسطس سنة ١٨٩٤ بشأن مواقف وقعره عربات الركوب العمومية بالمدينة	٢٩٠ ٥٤١
١٨٩٩	٢٢ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن ختم الحمام في السلخانات المادة الاولى من قرار ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مستخرج من الشروط المعقودة مع الخواجه م. جواستالا بشأن تشغيل الملاحة الموجودة بمراسيا شرق قتال السويس المادة ٥ من الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦	٣٦٨ ٦١٥
			٢٥ ٦٨

سنة	تاريخ الشهر	محرر	محرر
١٨٩٩	٢٧ مايو	أمر عال بشأن الاجراءات المقصود اتخاذها لمقاومة الامراض الوبائية	٣٩٩ ٦٨٩
١٨٩٩	١ يونيو	قرار من مديرية القهولة بمرين لائحة الحارة على ناحية ممنود وبشأن تعريفه الركوب	١٥٠ ٣١٥
١٨٩٩	٢٩ »	أمر عال بالغاء الامر من العاليين الصادرين في ٦ أغسطس سنة ١٨٨٥ و ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ والاستعاضة به عنهما بشأن حفظ جسور النيل مدة الفيضان	٤٩ ١٣٣
١٨٩٩	٢٩ »	قرار بمرين تعريفه عوائد الذبيح في مديرية القليوبية	٣٧٢ ٦٢٢
١٨٩٩	٢٣ لوليه	قرار من قطارة الناخلية بشأن اعتبار أطباء مصلحة السكة الحديد بصفة مأمورين مخيمين في تنفيذ الاحتياطات المدقونة بالامر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ بشأن مقاومة الطاعون واستئصاله	٤٠٠ ٦٩١
١٨٩٩	٢٩ »	قرار من مديرية جرجا بالغاء القرارين الصادرين في ٢٢ يونيو و ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن الكفس والتظافة والتنوير والاستعاضة به عنهما	٤١٥ ٧٠٢ ٣١٣ ٥٦١
١٨٩٩	٢١ أغسطس	قرار من مديرية المنيا بشأن مواقف عربات الركوب فيها	٢٨٧ ٥٠٧
١٨٩٩	١٦ سبتمبر	قرار من مديرية أسنوط بمرين لائحة الانارة على ناحية القوصية وغيرها	٣١٣ ٥٦٠
١٨٩٩	١٩ »	قرار من مديرية الغربية بمرين لائحة بيوت العاهرات على بندر شرين	٣٥٧ ٥٩٥
١٨٩٩	٢٤ »	مستخرج من عقد التزام السنديك المصرية بشأن تشغيل وبيع الملح بالقطر المصري المادة ٥ من الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦	٢٥ ٦٨
١٨٩٩	٣ أكتوبر	قرار من مديرية أسنوط بمرين لائحة الحارة على ناحية القوصية	١٤٧ ٣١٥
١٨٩٩	٢١ »	نصريح من قطارة المالية بشأن تنازل السنديك المصرية لشركة الملح والصودا عن التزام الملح والطورون المادة ٥ من الامر العالي الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦	٢٥ ٦٨
١٨٩٩	٢١ »	قرار من قطارة الاشغال العمومية بمرين أحكام لائحة استعمال الطرق العمومية على بنى سويق	١٠٢ ٢١٧

من القوانين المحصنة

٧٤١

سنة	تاريخ النهر	محتوى	نوايا
١٨٩٩	٢٩ أكتوبر	قرار من نظارة المالية بـسريان تعريفه عوائد الذبيح في مدينة ملوى...	٣٧٢ ٦٢٢
١٨٩٩	» ٢٩	قرار من نظارة الداخلية بشأن الاجراءات الواجب اتخاذها فيما يقع مختصا بمخالفات خفر جسر النيل...	٥٠ ١٢٥
١٨٩٩	» ٣١	قرار من نظارة الاشغال العمومية بـسريان أحكام لائحة استعمال الطرق العمومية على سوهاج...	١٠٣ ٢١٨
١٨٩٩	٦ نوفمبر	قرار من نظارة المالية بالقضاء عوائد الخولي عن حاصلات السودان...	٣١ ٨٥
١٨٩٩	» ٨	قرار من نظارة المالية بشأن انشاء ساحل بحجة أثر النبي خاص بتجارة التبغ والبوص والحطب وغير ذلك...	٣١١ ٥٥٧
١٨٩٩	» ١٩	قرار من نظارة المالية بـسريان تعريفه عوائد الذبيح على الاقصر...	٣٧٢ ٦٢٢
١٨٩٩	٣ ديسمبر	قرار من محافظة مصر بإنشاء موقف لعربات التار كوب بميدان قصر الدبارة كقرار ١٤ سبتمبر سنة ١٨٩٤ و ٢٨ يولييه سنة ١٨٩٦...	٢٧٨ ٥٢٣
١٨٩٩	» ١١	قرار من نظارة الاشغال العمومية باختصاص مهندس ادارة أشغال الغرب بتنظيم مدينة رشيد...	٨٩ ٢٠٨
١٩٠٠	١١ يناير	قرار من نظارة الاشغال العمومية بـسريان أحكام لائحة استعمال الطرق العمومية على مدينة الفيوم...	١٠٤ ٢١٨
١٩٠٠	» ١٥	قرار محكمة الاستئناف المختلطة بالمصادقة على سريان أحكام الامر العالي الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ مختص بمراجضة المساجد والمقامات العمومية على الاجانب والوطنيين معا (حاشية)...	٣٩٤ ٦٧٩
١٩٠٠	» ١٨	قرار من نظارة المالية بشأن سريان تعريفه عوائد الذبيح على مدينة الجيزة...	٣٧٢ ٦٢٢
١٩٠٠	١ فبراير	قرار من نظارة الحربية بشأن منع جلب الالعب التارية أو مواد أخرى مفرقة...	٢٩ ٨٤
١٩٠٠	» ١٥	قرار من نظارة الداخلية بشأن اعتماد جمعية الرق بـالجوان في مدينة اسكندرية...	٣٢٥ ٥٦٦

سنة	تاريخ الشهر	مديرية	مديرية
١٩٠٠	١٥ فبراير	قرار من نظارة الداخلية بشأن اعتماد أعمال جمعية الرفق بالحيوان المشكلة في مدينة القاهرة في دائرة مديرية القليوبية	٣٢٧ ٥٦٦
١٩٠٠	١٦ »	قرار من مديرية الشرقية بشأن وقوف عربات النقل والصندوق في الزقازيق	١٧١ ٣٥٥
١٩٠٠	٢٠ »	قرار من نظارة المالية بسريان تعريفة عوائد الذبيح على بندى طهطا ومنقلاوط	٣٧٢ ٦٢٣
١٩٠٠	١٠ مارس	قرار من نظارة المالية بنقل التزام الخواجم حواسنلا الحشرة ملح بور سعيد لند المادة ٥ من دكر سنة ١٨٨٦	٢٥ ٦٨
١٩٠٠	١٥ »	قرار من محافظة السويس بشأن سير الدراجات في المدينة	٣٦٤ ٦١٤
١٩٠٠	١٩ »	مديرية القهيلية » » » في المنصورة	٣٦٥ ٦١٤
١٩٠٠	٤ أبريل	قرار من نظارة الاشغال العمومية بابطال تحصل رسم نظر عن الاراضي المرغوب في مشتراها لائحة المتاجر المادة ٧	١٢٧ ٢٦٤
١٩٠٠	٧ »	قرار من محافظة مصر بشأن شروط الدخول في السلخانة	٣٧٤ ٦٢٥
١٩٠٠	١٤ »	قرار من مديرية الجيزة بشأن خفر الاهرام والحرف المصرح بتعاطيها بجهة الاهرام	٢٤١ ٤٦٢
١٩٠٠	١٨ »	لائحة صادرة من نظارة الداخلية والاشغال بلائحة ترامواى مدينة القاهرة	٣٦٥ ٦٠٨
١٩٠٠	٢٦ »	أمر عال بالغاء الامر من العاليين الصادرين في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ و ١٠ مايو سنة ١٨٩٩ والاستعاضة عنهما بهذا بشأن منع احداث حفرة أو برك بالقرب من المساكن	٣٩٣ ٦٧٨
١٩٠٠	٩ مايو	قرار من نظارة المالية بسريان تعريفة عوائد الذبيح على بندى	٣٧٢ ٦٢٣
١٩٠٠	١٦ »	لائحة من مجلس بلدى اسكندرية بشأن انشاء واصلاح وصيانة ترووايات مدينة اسكندرية	١١٤ ٢٢٢
١٩٠٠	٢٣ »	قرار من محافظة السويس بشأن مواقف عربات النقل والصندوق في المدينة	١٧٢ ٣٥٦
١٩٠٠	٢٣ »	قرار من محافظة السويس بشأن مواقف عربات الركوب العمومية في المدينة	٢٩١ ٥٤٢

فهرست الجزء الرابع

٧٤٤

سنة	تاريخ الشهر	موضوع	رقم
١٩٠١	٧ فبراير	قرار من نظارة الاشغال العمومية بـسريان التنظيم على مدينة جرجا	٩١ ٢٠٨
١٩٠١	٩ »	أمر عال بلائحة السجون	٦ ١٠
١٩٠١	١٨ »	قرار من نظارة المالية بـسريان تعريفة عوائد الذبيح على بندر	٣٧٢ ٦٢٣
١٩٠١	١٩ »	ستورس	١٠٦ ٢١٨
١٩٠١	٢٤ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بـسريان لأئحة استعمال ولاشغال الطرق العمومية على بندر أسبوط	١٠٧ ٢١٨
١٩٠١	٣ مارس	قرار من نظارة ذاتها بـسريان اللائحة المذكورة على ناحيتي كفر الزيات ومتوف	٤٢٠ ٧٠٨
١٩٠١	٤ »	قرار من مديرية اصوان بـسريان لأئحة قسوير الاراضى الفضاء على بندرى اصوان وادفو	٢١٢ ٣٧٦
١٩٠١	٥ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بـسريان التنظيم على جسر النيل على رهنات	٩٢ —
١٩٠١	١٦ »	قرار من مديرية اصوان بشأن الانارة والكس والرش في بندر بناحية طلعا	٣١٣ ٥٦١
١٩٠١	٢٣ »	ادفو وبلدة دراو	٤١٧ ٧٠٥
١٩٠١	٢٣ »	أمر عال بشأن السيوت المالية المشغلة بتسليف النقود على رهنات فيما يتعلق بالاهالى	٢١٣ ٣٧٦
١٩٠١	٨ ابريل	قرار من نظارة الاشغال العمومية بـسريان التنظيم على مدينة اسنا	٩٣ ٢٠٩
١٩٠١	١٧ »	» » » بشأن تنظيم اقليم الجيزة ومدينة حلوان	٩٤ ٢٠٩
١٩٠١	٢١ »	قرار من مديرية أسبوط بشأن الانارة في ناحيتي بنى رزاح وسولم انبوب	٣١٣ ٥٦٠
١٩٠١	٢٤ »	» » » » عوائد الذبيح في مغاغة	٣٧٢ ٦٢٣
١٩٠١	٣٠ »	» » » » مدينة أسبوط بشأن الانارة في ناحية الروضة	٣١٣ ٥٦٠
١٩٠١	٢٣ مايو	» » » » نظارة الداخلية بشأن تطهير المنازل أثناء وجود الكوليرة	٤٠١ ٦٩٦
١٩٠١	٢٥ »	قرار من نظارة الداخلية بتعديل لأئحة عربات الركوب العمومية الصادرة في ٢٦ يولية سنة ١٨٩٤	٢٧٧ ٥١٦

من القوانين الخصوصية

٧٤٥

سنة	تاريخ الشهر	قرار من محافظة السويس بتعديل تعريفات الركوب	صفحة	تعداد
١٩٠١	٢٧ أبريل	العمومية في المدينة	٥٤١	٢٩٠
١٩٠١	١٠ يونيو	قرار من مجلس النظارة بالمصادقة على لائحة الارصفة بمدينة اسكندرية (حاشية)	٢٢٢	١١٤
١٩٠١	١٨ »	قرار من نظارة الداخلية بتعديل لائحة تعريفات النقل والصندوق	٣٥٠	١٦٩
١٩٠١	٢٤ »	» » » بتعيين السجون	٣٠	٧
١٩٠١	٢٤ »	» » » أشغال السجون	٢٣	٨
١٩٠١	٢٤ »	» » » بشأن مقتضى السجون	٣٤	٩
١٩٠١	٢٦ »	» » » تطهير المنازل أثناء وجود الكوليرا	٦٩١	٤٠١
١٩٠١	٣٠ »	قرار من مجلس بلدى اسكندرية لأئحة بشأن تجارة الكهنة	٦٣٤	٢٧٨
١٩٠١	٣ لولي	» نظارة الاشغال العمومية بشأن الحاق مصلحة المباني في ميت عمر بتفتيش الشرق	٢٠٩	٩٥
١٩٠١	١٧ »	قرار من محافظة دمياط بشأن مواقف عربات النقل والصندوق في المدينة	٣٥٨	١٧٥
١٩٠١	٢٩ »	قرار من محافظة مصر بشأن مواقف وتعريفات الركوب العمومية في المدينة	٥٢٣	٢٧٨
١٩٠١	٣١ أغسطس	قرار من مديرية الشرقية بشأن الانارة وتطاقة الطرق في عدة بلاد منها	٧٠٥	٤١٧
١٩٠١	١ سبتمبر	قرار من محافظة عموم القنال بشأن الانارة بجى عرب مدينة الاسماعيلية	٥٦٠	٣١٣
١٩٠١	١٩ »	قرار من مديرية أسيوط بشأن الكس والرش في عدة بلاد من المديرية	٧٠٥	٤١٧
١٩٠١	٢٢ »	قرار من مديرية بنى سويف بشأن تفتيش السجاجيد وتطاقة الطرق في بنى سويف	٧٠٢	٤٠٧
١٩٠١	٢٢ »	قرار من مديرية بنى سويف بشأن الكس والرش في الواسطه وبيا وبى سويف	٧٠٤	٤١٧
١٩٠١	٢٧ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بمرين لائحة استعمال الطرق العمومية على بندر الجيزة	٢١٨	١٠٨

من القوانين الخصوصية

٧٤٧

سنة	تاريخ النهر	مادة	صفحة	ملاحظات
١٩٠٢	١٧ مارس	قرار من نظارة المالية ببيان تعريفه عوائد الذبح في اصوان	٦٢٣	٣٧٢
١٩٠٢	١٧ »	» » الداخلية ببيان لائحة كسح المراحيض		
١٩٠٢	٥ ابريل	قرار من محافظة عموم القنال بشأن تعريفه الوزن والكيل	٧١٥	٤٢٤
١٩٠٢	٢٢ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن بيان لائحة كسح المراحيض	٥٠٣	٢٦٧
١٩٠٢	٢٤ »	أمر عال بشأن رخص استخراج الاسفنج	١٥٧	٦٣
١٩٠٢	٣٠ »	قرار من مديرية اصوان بشأن الغلابكية وتعريفه الأجر	٢٤٥	١٦٥
١٩٠٢	٥ مايو	» » الغربية ببيان لائحة بيوت العاهرات		١٦٦
١٩٠٢	١٢ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن تأسيس زرايب الوقاية		٣٥٧
١٩٠٢	١٧ »	قرار من مديرية قنا بشأن مواقف الحمار في الاقصر	٢٨٩	١٣٧
١٩٠٢	١٧ »	أمر عال بشأن اللجنة الاستشارية التشريعية في نظارة الحفانية	٦	٤
١٩٠٢	٢٠ »	قرار من مديرية قنا ببيان لائحة بيوت العاهرات على بندورشنا	٥٩٥	٣٥٧
١٩٠٢	٣ يونيه	» » العقليسة ببيان لائحة عربات النقل		
١٩٠٢	٥ »	والصندوق على بندر المنصورة	٢٥٩	١٧٧
١٩٠٢	٩ »	أمر عال بشأن عقوبة استعمال القسوة مع الحيوانات	٥٦٨	٢٣٧
١٩٠٢	١٦ »	قرار من نظارة المالية بقانون صيد الاسفنج	١٥٨	٦٤
١٩٠٢	٢٤ »	مديرية قنا بشأن الحمار	٢٨٩	١٣٧
١٩٠٢	١٢ اوت	مجلس بلدى اسكندرية بتعديل تعريفه عوائد الذبح	٦٢٣	٣٧٦
١٩٠٢	١٩ »	مديرية البحيرة بتعديل مواقف عربات الركوب		
١٩٠٢	٢٤ »	العمومية في بندر دمهور	٥٢٩	٢٨١
١٩٠٢	٢٤ »	قرار من محافظة دمياط بشأن تعريفه الواورات بين دمياط		
١٩٠٢	٢٤ »	ورأس البر	٢٤٣	١٦٣
١٩٠٢	٢٤ »	قرار من مديرية الشرقية بشأن مواقف عربات النقل والصندوق		
		في بندر الزقازيق	٣٥٥	١٧١

قهرست الجزء الرابع

٧٤٨

سنة	تاريخ الشهر	ملاحظة
١٩٠٢	٣٠ لوليّه	منشور من نظارة الداخلية بشأن ضبط الحشيش في البواخر
١٩٠٢	٦ أغسطس	قرار من مديرية الغربية بـسريان لائحة بيوت العاهرات على بندرقوه
١٩٠٢	٢٨ »	قرار من مديرية قنا بشأن عربات النقل والصندوق في بندري قنا والاقصر
١٩٠٢	٠٠ »	قرار من محافظة عموم القنال بشأن تسوير الاراضى القضا في مدينة الاسماعيليه
١٩٠٢	١ سبتمبر	قرار من محافظة اسكندرية بتعديل مواقف عربات الركوب العمومية في مدينة اسكندرية
١٩٠٢	١١ »	قرار من مديرية القليوبية بشأن الكس
١٩٠٢	١٤ »	قرار من مديرية المنوفية بشأن عربات الركوب العمومية في بندري شين الكوم ومنوف
١٩٠٢	١٥ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن المخدمين
١٩٠٢	١٢ نوفمبر	» » » » بساورتات الحاج والشروط
١٩٠٢	٢٣ »	المقتضى استيفائها لتأدية فريضة الحج
١٩٠٢	٢٦ »	قرار من مديرية قنا بـسريان لائحة بيوت العاهرات على ناحية قوص
١٩٠٢	٢٦ »	مستخرج من لائحة الكمارك بشأن التهريب المادة ٢ ومايلها
١٩٠٢	٢ ديسمبر	قرار من محافظة عموم القنال بتعديل تعريف عربات الركوب العمومية في مدينة بورسعيد
١٩٠٢	٩ فبراير	قرار من نظارة الداخلية بجمع اطلاق العيارات النارية على مقربة من المساكن وفي النيل
١٩٠٢	٩ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن مرور العربات والدواب في الطرق العمومية
١٩٠٣	١٩ »	قرار من مديرية أسسوط بشأن بيوت العاهرات في أبي تيج ومنفلوط والروضة
١٩٠٢	٢٢ »	قرار من نظارة المالية بشأن عوائد الذبح في رشيد
١٩٠٣	٤ مارس	» مديرية المنيا بشأن انشاء الزريبات بالبوص

من القوانين الخصوصية

٧٤٩

سنة	تاريخ النهر	مصر	مصر
١٩٠٣	٥ مارس	قرار من نظارة المالية بشأن عوائد الذبيح في بوش بخسوف	٣٧٢ ٦٢٢
١٩٠٣	١٦ »	» » الداخلية » اعتماد جمعية الرقق بالحيوانات في اصصوان	٣٢٩ ٥٦٦
١٩٠٣	٢٥ »	قرار من مديرية البحيرة بشأن سير الدراجات في المديرية	٣٦٦ ٦١٤
١٩٠٣	٢٨ »	قرار من محافظة مصر » منع مرور العربات والدواب بشارع الخليج بالقاهرة	٣٠٢ ٥٥٢
١٩٠٣	٩ ابريل	قرار من نظارة الداخلية بفتح زريبة الوقاية في سجن القاهرة ابتداء من ٢٠ ابريل سنة ١٩٠٣ (حاشية)	٣٧٢ ٦٢٤
١٩٠٣	٢٢ »	قرار من مديرية الدقهلية بشأن بيوت العاهرات في السنلاوين	٣٥٧ ٥٩٤
١٩٠٣	٢٦ »	» نظارة الاشغال العمومية بمرمان التنظيم على بندر وبلاد مديرية القليوبية	٩٦ ٢٠٩
١٩٠٣	٣٠ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن اعتماد جمعية الرقق بالحيوان في الزقازيق	٣٣٠ ٥٦٧
١٩٠٣	٧ مايو	أمر عال بشأن اجراء مستخدمى الكبارك على التهريب	١٦ ٥٠
١٩٠٣	١٢ »	قرار من محافظة اسكندرية بمنع الباعة السريحيين الوقوف في بعض الشوارع تعديل المادة ٤ من اللائحة	٢٧٣ ٥١٣
١٩٠٣	١٣ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بشأن تنفيذ لائحة التنظيم ببلد وقرى مديرية اصصوان	٩٧ ٢١٠
١٩٠٣	١٤ »	قرار من مديرية حرجا بشأن منع مرور الحيوانات في بعض الشوارع في سوهاج	٣٠٣ ٥٥٢
١٩٠٣	١٥ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بشأن رى الاراضى الشراقي في الوجه البحري	٤١ ١١٨
١٩٠٣	١٥ - »	أمر عال بشأن مريمان الامر العالي نمرة ٢٩٤ الصادر في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بشأن مراحيض المساجد والجامعات العمومية في انحاء القطر المصري	٣٩٥ ٦٨١
١٩٠٣	٢٥ »	قرار من محافظة اسكندرية بشأن مواقف عربات الركوب العمومية	٢٩٦ ٥٤٥
١٩٠٣	٣٠ »	» نظارة المالية بشأن عوائد الذبيح في تلاودكرنس وفاقوس	٣٧٢ ٦٢٣
١٩٠٣	أول يونيه	» مجلس النظار بشأن تشكيل مجلس لتتظر في أمور مشايخ الطرق	٥ ٧

سنة	تاريخ الشهر	مديرية	قرار من مديرية الشرقية بشأن
١٩٠٣	١١ يونيه	٣٢٦	١٥٦ قرار من مديرية الشرقية بشأن الحمار
١٩٠٣	١٦ »	٥٩٥	٣٥٧ قرار من مديرية قنا بشأن بيوت العاهرات
١٩٠٣	٢٣ »	٥٨٦	٣٥٤ قرار من نظارة الداخلية بشأن منع صيد الطير بالخيوط والشباك
١٩٠٣	٢٧ »	٦٦٣	٣٨٩ ومنع بيع العصافير أمر عال بشأن الاحتياطات الغير الاعتيادية الواجب اتباعها في الطاعون البقري (حاشية)
١٩٠٣	٤ يوليه	٣١٦	١٥١ قرار من مديرية الدقهلية بشأن الحمار بناحية صهرجت الكبرى
١٩٠٣	٦ »	٣٦٠	١٧٨ قرار من مديرية قنا بشأن عربات النقل والصدوق في قنا والاقصر
١٩٠٣	١٨ »	٥٧٧	٣٤٧ قرار من مديرية اصوان بمنع التكفف
١٩٠٣	١٥ أغسطس	٥٧١	٣٤١ قرار من مديرية قنا بمنع التكفف في الاقصر
١٩٠٣	٨ سبتمبر	٥٢٣	٢٧٨ قرار من محافظة مصر بشأن تعريفه ومواقف عربات الركوب العمومية في مدينة القاهرة
١٩٠٣	٢١ »	٧٠٤	٣١٣ قرار من مديرية الغربية بشأن الانارة امام أبواب المنازل
١٩٠٢	٢٨ أكتوبر	٥٥٩	٤١٧ ونظافة الشوارع قرار من مديرية قنا بشأن الباعة السريحة في الاقصر والكرنك والقرنة
١٩٠٣	٢٩ »	٥١٤	٢٧٤ قرار من مديرية اصوان بشأن الباعة السريحة في اصوان
١٩٠٣	٤ نوفمبر	٥١٥	٢٧٥ قرار من مديرية اصوان بشأن الباعة السريحة في اصوان
١٩٠٣	٢٦ »	٧٠٨	٤٢٠ قرار من محافظة مصر بشأن مواقف وتعريفه عربات الركوب العمومية في مدينة القاهرة
١٩٠٣	٨ ديسمبر	٥٢٣	٢٧٨ قرار من رئاسة مجلس النظار بمنع أخذ الرمال واشغال شواطئ البحر في اسكندرية
١٩٠٣	١٠ »	٥٨٧	٣٥٥ قرار من محافظة اسكندرية بمنع الباعة السريحة من الوقوف في بعض الشوارع الملاحه ٤ لائحة ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩١
١٩٠٣	٢٢ »	٥١٣	٢٧٣ قرار من محافظة عموم القنال بشأن الباعة السريحة بمدينة بورسعيد
١٩٠٣	٢٤ »	٥٦٠	٣١٣ قرار من مديرية الشرقية بشأن الانارة امام المنازل في بعض البلاد
١٩٠٣	٢٦ »	١٤٢	٥٤ لائحة عمومية بشأن صيد الاحمال
١٩٠٣	٢٧ »	١٤٩	٥٥ قرار من نظارة المالية بشأن بحارة مراكس الصدف في بحيرة اداكو

سنة	تاريخ الشهر	موضوع
١٩٠٣	٢٧ ديسمبر	قرار من مديرية أسبوط بتجفيف التكمف في أسبوط ... ٥٧٨ ٣٤٨
١٩٠٣	٣٠ »	« نظارة الداخلية بشأن السيارات (أوطوموبيل) ... ٥٩٩ ٢٩٩
١٩٠٣	٣١ »	« نظارة المالية بشأن عوائد الذبيح في الزيتون بمصر ٦٢٣ ٣٧٢
١٩٠٤	٥ يناير	قرار من مديرية الدقهلية بشأن نظافة الشوارع والأقارعة ... ٣١٣
		أمام المنازل في المطرية ... ٤١٨
١٩٠٤	٩ »	لائحة المحلات العمومية ... ٣٧٩ ٢١٤
١٩٠٤	١٤ »	قرار من مجلس بلدى اسكندرية بشأن عوائد المحاجر ... ٢٦٦ ١٢٨
١٩٠٤	٢٤ »	قرار من مديرية قنا بشأن تعريفة عربات الركوب العمومية في الأقصر ... ٥٤٨ ٢٩٨
١٩٠٤	١٥ فبراير	قرار من مديرية الغربية بشأن تسوير الاراضى القضا فيها ... ٧٠٨ ٤٢٠
١٩٠٤	١٥ »	قرار من مديرية قنا بشأن مواقف الجارة في القرنة وغيرها ... ٢٨٩ ١٣٧
١٩٠٤	٦ مارس	قرار من مديرية قنا بسيان لائحة الجارة على اسنا ... ٢٩٢ ١٣٩
١٩٠٤	١٥ »	قرار من محافظة اسكندرية بشأن لائحة المحلات العمومية (الاضطاط المخصصة للسكن) ... ٢٨٧ ٢١٦
١٩٠٤	١٥ »	قرار من محافظة اسكندرية بشأن لائحة المحلات العمومية (الاضطاط المعفاة من الرخصة لبيع المشروبات الروحية) ... ٢٩١ ٢١٧
١٩٠٤	١٧ »	قرار من مديرية قنا بشأن لائحة المحلات العمومية (الاضطاط المخصصة للسكن) ... ٢٩٢ ٢١٨
١٩٠٤	٢ أبريل	« محافظة السويس ... ٣٩٥ ٢١٩
١٩٠٤	٣ »	« مديرية الدقهلية ... ٢٩٦ ٢٢١
١٩٠٤	٧ »	« محافظة دمياط ... ٢٩٨ ٢٢٢
١٩٠٤	١٣ »	« مديرية بنى سويف ... ٤٠١ ٢٢٣
١٩٠٤	٢٠ »	« مديرية الغربية ... ٤٠٣ ٢٢٦
١٩٠٤	٢٦ »	« الفيوم ... ٤٠٦ ٢٢٧
١٩٠٤	٢٦ »	« البحيرة ... ٤٠٨ ٢٢٨
١٩٠٤	٢٦ »	أمر عال بشأن اجابة الجراد ... ١٤٠ ٥٢
١٩٠٤	٣٠ »	قرار من محافظة مصر بشأن لائحة احلات العمومية (الاضطاط المخصصة للسكن) ... ٤١١ ٢٢٩

فهرست الجزء الرابع

٧٥٢

سنة	تاريخ الشهر	موضوع	رقم
١٩٠٤	٣٠ ابريل	قرار من محافظة مصر بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط الاروباوية المعفاة من رخصة بيع المشروبات الروحية)	٢٣٠ ٤٣٤
١٩٠٤	٤ مايو	قرار من مجلس بلدى اسكندرية بشأن تعريفه عربات الركوب العمومية	٢٩٧ ٥٤٦
١٩٠٤	٧ »	قرار من مديرية القليوبية بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن)	٢٣١ ٤٢٦
١٩٠٤	٧ »	قرار من محافظة اسكندرية التراجع والبلاد العموميين	٢٠٩ ٣٧١
١٩٠٤	١٢ »	قرار من نظارة المالية بشأن الآلات المنوع الصيد بها والموظفين النوبيين بانبث المخالفات	٥٦ ١٥٠
١٩٠٤	١٢ »	قرار من نظارة المالية بمنع الصيد في جملة جهات في اوقات معينة	٥٧ ١٥١
١٩٠٤	١٩ »	قرار من مديرية النيا بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن)	٢٣٢ ٤٢٨
١٩٠٤	٢١ »	قرار من مديرية اصوان بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن)	٢٣٣ ٤٤٠
١٩٠٤	٢١ »	قرار من مديرية اسيوط بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن)	٢٣٤ ٤٤١
١٩٠٤	٢٢ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن جعية الفرق بالحيوان في المنصورة	٢٣١ ٥٦٧
١٩٠٤	٢٢ »	» » » » » في اسيوط	٢٣٢ ٥٦٧
١٩٠٤	٢٣ »	قرار من مديرية الشرقية بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن)	٢٣٥ ٤٤٥
١٩٠٤	٢٤ »	قرار من محافظة السويس بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط الاروباوية المعفاة من رخصة بيع المشروبات الروحية)	٢٢٠ ٣٩٦
١٩٠٤	٣٠ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بمراتب لائحة استعمال الطرق العمومية على جسر النيل في طرخا	١١٠ ٢١٩
١٩٠٤	٤ يونيو	قرار من محافظة عموم القنال بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن)	٢٣٦ ٤٥١
١٩٠٤	٠ »	قرار من محافظة عموم القنال بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط الاروباوية المعفاة من رخصة بيع المشروبات الروحية)	٢٣٧ ٤٥٢

من القوانين الخصوصية

٧٥٣

صفحة	تاريخ التمرير	سنة
١٩٠٤	٢٠ يونيو	أمر عال بتعديل الامر الصادر في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣ بشأن صيد الاسماك
١٩٠٤	٢٥ »	قرار من نظارة المالية بمنع صيد الاسماك بواسطة آلات مفرقة
١٩٠٤	٢٦ »	قرار من مديرية المتوفية بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن) ...
١٩٠٤	١١ لوليه	قرار من مديرية البحيرة بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن) ...
١٩٠٤	٢٠ »	لائحة التيارات بمدينة اسكندرية ...
١٩٨٤	٢١ »	قرار من مديرية بحري بشأن لائحة المحلات العمومية (الخطاط المخصصة للسكن) ...
١٩٠٤	٨ »	قرار من محافظة عموم القنال بابطال القرار الصادر في ١٣ يناير سنة ١٨٩٧ وسريان لائحة القلايكة الصادرة في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٦ على ميناء الاسماعيلية ...
١٩٠٤	١٨ أغسطس	قرار من نظارة الداخلية بشأن مرور المراكب في قنال السويس
١٩٠٤	٢٨ »	أمر عال بشأن المحلات المعلقة والمضرة بالصحة والخطرة ...
١٩٠٤	٢٩ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن اعتماد جمعية الرفق بالحيوانات في طنطا ...
١٩٠٤	٢٩ »	لائحة نظارة الداخلية بشأن المحلات المعلقة والمضرة بالصحة والخطرة
١٩٠٤	٣٠ »	قرار من مديرية الغربية بشأن عربات النقل والصندوق
١٩٠٤	٣٠ »	قرار من مديرية قضا بشأن الانارة أمام المنازل ونظافة الشوارع ...
١٩٠٤	١ سبتمبر	قرار من نظارة المالية بشأن تعريفه عوائد الذبيح في اسنا
١٩٠٤	٥ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بشأن التنظيم في المطرية بالبحرية ...
١٩٠٤	١٥ »	لائحة الصيدليات وبيع الجواهر السامة ...
١٩٠٤	٢٨ أكتوبر	قرار من مجلس بلدى اسكندرية بتعديل رسوم استقراج الاحجار من المحاجر ...
١٩٠٤	١ نوفمبر	قرار من نظارة المالية بتنفيذ قانون صيد الاسماك على بحيرة مريوط

فهرست الجزء الرابع

٧٥٤

سنة	تاريخ الشهر	موضوع	رقم	صفحة
١٩٠٤	١ نوفمبر	قرار من نظارة المالية بتنفيذ قانون صيد الاسماك على قنال السويس	٦٠	١٥٤
١٩٠٤	١ »	قرار من نظارة المالية بفتح الصيد في اوقات معينة في جهات		
		من بحيرة المنزلة	٦١	١٥٥
١٩٠٤	٢٨ »	قانون تنفيذ أحكام الحبس الصادرة من السلطة الادارية	١٢	٣٧
١٩٠٤	٢٨ »	قانون احراز وجل السلاح	٧٠	١٧٧
١٩٠٤	٥ ديسمبر	قرار من نظارة الداخلية باضافة بعض المحلات على جدول	٢٤٣	
		المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة	١١٨	٢٤٥
		٢٤٦		
١٩٠٤	١٣ »	قرار من نظارة الداخلية باعتبار مجن شين الكوم مجنعا عموميا	٧	٣١
١٩٠٤	١٩ »	قرار من نظارة الداخلية بتعديل تشكيل الجان الصحية في الجهات	٣٩٦	٦٨١
١٩٠٤	٢٧ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن كفة اصدار أوامر تنفيذ		
		أحكام الحبس الصادرة من السلطات الادارية	١٣	٣٨
١٩٠٥	٤ يناير	قرار من مديرية الغربية بشأن المحلات العمومية في طنطا		
		(الاطحاط المخصصة للسكن)	٢٢٦	٤٠٣
١٩٠٥	١٢ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن الجهات التي تسرى عليها		
		لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة عن النوع		
		المدلول عليه بحرف (ب) من الجدول	١١٩	٢٤٨
١٩٠٥	١٨ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن الاشغال التي يجوز أن يكلف		
		بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالإكراه البدني	١١	٣٦
١٩٠٥	٢٢ »	قرار من مديرية المنيا بشأن نظافة الشوارع	٤٠٩	٧٠٢
١٩٠٥	٣٠ »	قرار من محافظة السويس بشأن نظافة الشوارع	٤١٠	٧٠٢
١٩٠٥	٢٠ فبراير	قرار من نظارة الاشغال العمومية ببرنامج لائحة استعمال		
		الطرق العمومية على الطريقة بمديرية القهيلية	١١١	٠
١٩٠٥	٢١ »	لائحة من المجلس البلدي بشأن النظام الداخلي بجزر الاسكندرية	٣٧٧	٦٣٣
١٩٠٥	٢٦ »	قرار من نظارة المالية بشأن عوائد الذبيح في بليس	٣٧٢	٦٢٣
١٩٠٥	٧ »	مشور من نظارة الداخلية عمدة ٣٤ بشأن تنفيذ الاحكام		
		الصادرة من العهد	١٢	٣٧
١٩٠٥	٧ »	أمر عال بشأن أعمال الباتصيب (الوثريات)	٢٢٠	٥٦٣

من القوانين الخصوصية

٧٥٥

سنة	تاريخ الشهر	موضوع القانون
١٩٠٥	٩ فبراير	قرار من نظارة المالية بشأن تنفيذ الاكراه البدني في مواد تهريب الملح
١٩٠٥	٩ »	منشور من نظارة الداخلية عمرة ٣٨ بشأن منع اعطاء رخص المشروبات في البلاد الا بآذن الداخلية لائحة المحلات العمومية المائدة ١٢
١٩٠٥	١٢ مارس	قرار من مديرية العقول بشأن تسوير الاراضي القضا في المطرية
١٩٠٥	١٣ »	لائحة تعبئة ونقل وتخزين البارود (حاشية)
١٩٠٥	٢٠ »	قرار من مجلس بلدى اسكندرية لائحة تنفيذ رسوم المهاجر
١٩٠٥	٢٠ »	قرار من مديرية الشرقية بشأن تظافة الشوارع في الزقازيق
١٩٠٥	٢٠ »	قرار من مجلس بلدى اسكندرية بشأن تحصيل رسوم المهاجر
١٩٠٥	٢٠ »	قرار من مديرية المنيا بشأن تسوير الاراضي القضا
١٩٠٥	٢٢ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن اعتماد جمعية الرفق بالحيوانات في الفيوم
١٩٠٥	٢٢ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن تعريفه مصاريف معالجة وتطبيق الحيوانات التي يوقى بها الى جميعات الرفق بالحيوانات في جهات القطر
١٩٠٥	٢٣ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بتسريح ميناء اسكندرية لنظارة المالية (حاشية)
١٩٠٥	٢٣ »	منشور من نظارة الداخلية عمرة ١٨ بشأن مخازن البارود التابعة لشركة الملح والصودا (المادة ٣٠ من الحاشية)
١٩٠٥	٢٦ »	منشور من نظارة الداخلية بشأن لائحة اليانصيب الصادرة في ٧ مارس سنة ١٩٠٥
١٩٠٥	٢٧ »	قرار من نظارة الداخلية بشأن اعتماد جمعية الرفق بالحيوانات في المنيا
١٩٠٥	١٠ ابريل	قرار من مديرية بنى سويف بشأن بيوت العاهرات
١٩٠٥	١٥ »	منشور عمرة ٥٧ من نظارة الداخلية بشأن نقل المواد المفرقة بطريق النيل (حاشية)

سنة	تاريخ الشهر	مصحف نمرالواد
١٩٠٥	١٧ ابريل	أمر عال بشأن ابادة دودة القطن ١٤٠ ٥٣
١٩٠٥	» ٢٦	منشور من نظارة الداخلية عمرة ٦٦ باضافة معاصر القصب
١٩٠٥	» ٢٦	على جدول المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ١١٨ ٢٤٤
١٩٠٥	» ٢٦	قرار من مديرية بني سويف بشأن لائحة المحلات العمومية
١٩٠٥	» ٢٧	(بالأخطاط المخصصة للسكن) ٤٠١ ٢٢٤
١٩٠٥	» ٢٧	قانون بشأن جدول الاسلحة والذخائر المرخص باذخالها ولائحة
١٩٠٥	٦ مايو	البوليس المختصة بالانجار في هذين النوعين ٥٥ ٢١
١٩٠٥	» ١١	تعليمات صادرة من نظارة الداخلية بشأن سريان لائحة البوليس
١٩٠٥	» ١١	المتعلقة بتجارة الاسلحة والذخائر المباح دخولها في القطر المصري ٢٢ ٦٢
١٩٠٥	» ١١	قرار من نظارة المالية بشأن عوائد الذبيح في سلطنة آيسار (غربية) ٢٧٢ ٦٢٣
١٩٠٥	» ١١	منشور عمرة ٢١ من مصلحة الصحة بشأن الانجار في الجواهر
١٩٠٥	» ٢٠	السامة وخصصها المادة ٢٢ من اللائحة ٦٤٦ ٢٨٢
١٩٠٥	» ٢٣	قرار من مجلس بلدي اسكندرية بشأن الكلاب وداء الكلب
١٩٠٥	» ٢٣	بمدينة الاسكندرية ٦٧٣ ٢٩١
١٩٠٥	» ٢٤	قرار من محافظة دمياط بشأن تطافة الشوارع (تقيض
١٩٠٥	» ٢٨	السجايد والقاء الكناسة) ٧٠٣ ٤١٢
١٩٠٥	» ٢٨	قرار من مديرية اصوان بشأن تطافة الشوارع (تقيض
١٩٠٥	» ٣٠	السجايد والقاء الكناسة) ٧٠٣ ٤١٣
١٩٠٥	» ٣٠	قرار من نظارة الداخلية باضافة بعض محلات على جدول
١٩٠٥	» ٣٠	لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ١١٩ ٣٤٤
١٩٠٥	» ٣٠	قرار من نظارة المالية بسريان لائحة تعريفه الذبيح على سلطنة
١٩٠٥	» ٣٠	بليفه وبني سويف ٦٢٣ ٣٧٢
١٩٠٥	١١ يونيو	قرار من نظارة الداخلية بزيادة فقرة على المادة الاولى من
١٩٠٥	» ١١	لائحة المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ... ٢٣٨ ١١٩
١٩٠٥	» ١١	قرار من نظارة الداخلية باضافة مادة على لائحة الفلايكية
١٩٠٥	» ٢٢	بشأن اصطياد الفصم المتساقط في البحر ٣٢٦ ١٥٨
١٩٠٥	» ٢٢	أمر عال بشأن الاحتياطات الواجب اتخاذها في أحوال
١٩٠٥	» ٢٢	الكلب ٦٧٥ ٣٩٢

من القوانين الخصوصية

٧٥٧

سنة	تاريخ النشر	مجموعة نمراليد
١٩٠٥	٢٢ يونيو	أمر عال بمرمان أحكام الامر العالي الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩٠٢ بشأن رى اراضى الشراق على باقى اراضى القطر المصرى... ١١٩ ٤٢
١٩٠٥	٢٤ »	منشور من نظارة الداخلية نمرة ١٠٧ بشأن رخص نصب الخيام على الاراضى الآتلات كالأمر العالي الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ المادة الاولى ... ٢٥٨ ١٢٣
١٩٠٥	٢٧ »	قرار من مديرية الغربية بشأن التراجات فى بندر طنطا ... ٦١٤ ٣٦٧
١٩٠٥	٢٨ »	قرار من مديرية بنى سويف بشأن المحلات العمومية (أخطاط مخصصة للسكن فى بيا) ... ٤٠٢ ٢٢٥
١٩٠٥	١ يوليو	قرار من مديرية الغربية بشأن تظافة الشوارع ... ٧٠٣ ٤١٤
١٩٠٥	٩ »	قرار من مديرية الدقهلية بشأن السقاين بالنصورية ... ٥١١ ٢٧١
١٩٠٥	٩ »	قرار من مديرية جرجا بشأن المحلات العمومية (أخطاط مخصصة للسكن) ... ٤٦٠ ٢٤٠
١٩٠٥	١٠ »	منشور صادر من مصلحة الصحة نمرة ١١٠ بشأن بيع المجهزات المخصوصة كالمادة ٢٦ من لائحته الصيدلية والأجبار بلجواهر السامة ... ٦٤٦ ٣٨٢
١٩٠٥	١١ »	منشور من نظارة الداخلية نمرة ١١٥ بشأن التعدي على المنافع العمومية كالمادة الاولى من لائحة التنظيم ... ١٨٦ ٧٢
١٩٠٥	٥ أغسطس	منشور من نظارة الداخلية نمرة ١٢٧ بشأن بيع أو تأجير الاراضى الآتلات كالأمر العالي الصادر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩١ المادة الاولى ... ٢٥٩ ١٢٣
١٩٠٥	١٥ »	منشور من نظارة الداخلية نمرة ١٢١ بشأن تقسيم المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة على فطين أحدهما يختص بالصحة والثاني بالنظف ... ٢٤١ ١١٨
١٩٠٥	٢٨ »	منشور من نظارة الداخلية نمرة ١٣٤ باعتبار المحلات الخشبية السارية عليها لائحة المحلات المقلقة من اختصاص مصلحة الصحة ... ٢٤٥ ١١٨
١٩٠٥	٢٩ »	منشور من نظارة الداخلية نمرة ١٣٥ بشأن رسم النحول فى محطات السكك الحديدية لائحة ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٩٨ ... ٢٥١ ١٢٠
		المادة الاولى ...

سنة	تاريخ الشهر	مضمون	نوع المواد
١٩٠٥	٩ سبتمبر	مشور من نظارة الداخلية عمرة ١٣٨ بشأن بساويرات الحجاج	٣٥١ ٥٨٤
١٩٠٥	١٠ »	قرار من نظارة الاشغال العمومية بشأن نقل الآثار التاريخية بالسكك الحديدية	١٢٤ ٢٦٠
١٩٠٥	٢٥ »	قرار من نظارة المالية بشأن سريلان عوائد الذبيح في سلخاتني	٣٧٢ ٦٢٣
١٩٠٥	٣٠ أكتوبر	أبو تينج وانجيم ... بشأن الحجاج المرافقين	٣٥٢ ٥٨٥
١٩٠٥	٤ نوفمبر	المحمل (حاشية) ... مستخرج من مشور نظارة الداخلية عمرة ١٥٠ بشأن مبلغ	٣٥٢ ٥٨٥
١٩٠٥	١٦ »	المائة قرش وستة تأمين الحج ... لائحة صادرة من نظارة الداخلية بشأن سيوت العاهرات	٣٥٦ ٥٨٨
١٩٠٥	٢٦ »	أمر عال بالغاء الامرين العاليين الصلادين في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ و ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٦ بشأن الملح	٢٥ ٦٧
١٩٠٥	٢٦ »	والنظرون ... أمر عال بعدم تحصيل رسوم على رخص مراكب الصيد	٥٤ ١٤٤
١٩٠٥	٢٥ ديسمبر	من أول سنة ١٩٠٦ (حاشية) ... قرار صادر من نظارة الداخلية باعتماد جمعية الرق بالمحوانات	٣٣٥ ٥٦٧
١٩٠٦	١٠ يناير	في مديرية جرجا ... مشور من نظارة الداخلية عمرة ٣ بشأن التعدي على المنافع	٧٢ ١٨٧
١٩٠٦	٤ مارس	العمومية ... مشور من نظارة الداخلية عمرة ٣٣ بشأن ما يوجد من الحشيش	٣٧ ٩٧
١٩٠٦	٢٥ أبريل	أو الاشياء المنوعة في أعلات الواقعة في منطقة المراقبة ... الحركة العربية	٣٣٦ ٥٦٨
١٩٠٧	١٨ فبراير	قرار من نظارة الداخلية بشأن مصاريف وتطبيق الحيوانات ... في مستشفيات جمعية الرق	٣٠٠ ٥٥٠
١٩٠٧	٢٧ أبريل	محكمة الاستئناف المختلطة بمنع الاستحمام في البحر والنيل ... قرار صادر من نظارة الداخلية بشأن الشكارى وبالقضاء قرار	٣٥٣ ٥٨٥
		(حاشية) ... مديرية الجيزة عمرة ٣٥٣ الخاصة بصيد السمك ...	

فهرسة أيجدية

فهرسة أبجدية

٧٦١

نمرة القراء أو الأمر	قصرارات وأوامر	نمرة الصحيفة
	(١)	
٥٢ و ٥١	إبادة الجراد	١٤٠ و ١٣٩
٥٣	» دودة القطن	١٤٠
٣٠٧ و ٣٠٦	أثرية ناتجة من العمارات	٥٥٤ و ٥٥٣
١٨	آثار قديمة ومنع تصديرها	٥٣
١٢٣	» والحفر عليها ونصب الخيام على الاراضى الأثرية وغيرها	٢٥٨
١٢٥	» والعقوبات التى تقع بشأنها	٢٦٠
١٢٤	» ونقلها بالسكة الحديدية	٢٦٠
٣	أجانب وتطبيق لوائح الضبط عليهم وعلى الاهالى بالسواء ...	٥
١٦	اجتراف مستخدمى الكبارك على التهريب	٥٠
١٢١ و ١٢٠	اجتياز المراكب الكبارى المتحركة	٢٥٥ و ٢٥١
١٥	اجراءات لجان الكبارك	٤٠
٢٨٩	» الصحة البيطرية فى أمراض الحيوانات الوبائية ...	٦٦٣
٢٨٣	أجراجية وأجراجات	٦٥٣
٢٥	احتكار الملح والتطرون	٦٧
٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٦	» البارود وملح البارود وعقوبات التهريب	٨٣ - ٧٥
٢٩	» الألعاب النارية والمواد المفرقة	٨٤
٣١٥ و ٣٠	» حاصلات السودان وتجارتها والغامعواد الخولىمعتها ...	٨٥
٢٩٦	احتياطات صحية (حاشية) تشكل اللجان فى الاقاليم	٦٨١
٢٨٦ و ٢٨٧ و ٢٨٦	احتياطات صحية فى حال ظهور الكوليرة	٦٨٦ و ٦٨١
٢٩٩	» » لمقاومة الامراض الوبائية	٦٨٩
٤٠١	» » لتطهير المنازل أثناء وجود الكوليرة	٦٩١
٢٨٦ و ٤٨٥	» » بشأن الجبالك وجثث الموتى	٦٥٩
٧٠	احراز السلاح وحمله	١٧٧
٢٢٨	أحطاب على أسطح المنازل ..	٥٦٩

نمرة القرار أو الأمر	قرارات وأوامر	نمرة الجمعية
	تابع (١)	
١٣ و ١٢	أحكام ادارية وتنفيذها	٣٨ و ٣٧
١٤	» » » في مواد تهريب الملح	٣٩
٣٥	إخبار الجمرء عن الدخان الاجنبى الترانسيت	٨٩
٣٥٥	أخذ الرمال وأشغال شواطئ البحر	٥٨٧
٣٨٤	إخراج جثث الموقى	٦٥٥
٢٢٧ و ٢٣٠	اخطاط اوروبايوه بمقتضى لأئحة المحلات العموميه	٤٢٤ و ٤٥٢
٢٤٠ و ٢١٦	» مخصصة لسكن العائلات بمقتضى لأئحة المحلات العمومية	٨٧ - ٤٦١
٢١	ادخال الاسلحة والايجار بها	٥٥
٢٠	ادخال المشروبات الروحية أو المقطرة أو عملها فيما بعد الدرجة	٦٦
٢٣	من العرض الشمالى	
٢٤	ادخال المشروبات الروحية أو المقطرة الى سواكن	٦٦
٢٠٠ - ٢٠٩	أداء - وتزاجه عموميون	٢٦٦ - ٢٧١
١٢٣ - ١٢٥	أراضى الآثار ومصلحة الآثار	٢٥٨
٤١ و ٤٢	أراضى الشراقي وريها	١١٨ و ١١٩
١١٤	أرصقة - تر وتوارات	٢٢٢
٠٠	» الكيلوك (والدرجات) (حاشيه)	٦٢٣
٣٠٠	استحمام بحوار المساكن فى البحر والنيل	٥٥١
١٢٦	استخراج السباخ	٢٦١
١٣١ و ١٣٢	» العظام وقصديرها	٢٧٢
٩٩ الى ١١٤	استعمال الافراد الطرق العمومية	٢١٠ الى ٢٢٢
٣٣٧	» القسوة على الحيوانات	٥٦٨
٦٦	استرقاق ونخاسه معاهدة بين حكومتى مصر وانكلترا	١٥٩
٦٧	» » العقوبات التى تترتب بشأن ما يقع	١٦٨
٦٣ و ٨٤	اسفنج	١٥٧ و ١٥٨
٣٣٨	أسطحة المنازل والاطباب	٥٦٩

فهرسة أيجلية

٧٦٣

نمبر التحفة	قصرات وأوامر	نمبر القراء أو الأوامر
	تابع (١)	
١٤٢	أسماك وميدها	٥٤
١٤٩	» ومراكب صيدها في أدنو	٥٥
١٥٠	» والآلات المتنوع الصيد بها وأثبتت المخالفات	٥٦
١٥١	أسماك والصيد في غير الأوقات المعبنة	٥٧
١٥٣	» بالمواد المفرقة	٥٨
١٥٤	» في بحيرة مروط	٥٩
١٥٤	» في قتال السوس	٦٠
١٥٥	» والجهات المتنوع الصيد فيها	٦١
٨٤	أسهم نارية	٢٩
٦٦	أشربة مقطرة أو روية	٢٤١٢٣
٥٨٧	أشغال شواطئ البحر	٢٥٥
٥٨٠ و ٥٧٩	أشياء وحيوانات ضائعة	٢٥٠ و ٢٤٩
٣٢٦	اصطياد الفقم من البحر	١٥٨
٥٣٨	إطلاق العيارات النارية بالقرب من المساكن وفي النيل	٢٨٩
٥٤٩	أقوموبيل (سيارات)	٢٩٩
١٠٨	أطفال حديثو الولادة - (تطعيم الجدري)	٤٢١
٤	إعلان القوانين والأوامر العامة	٢
١٢١ و ١٢٩ و ١٢٨	أعمال خفر جسور النيل	٤٨٩ و ٤٧٩ و ٤٦٩ و ٤٥٩
٥٦٣	أعمال اليانصيب	٣٢٠
٦٢٤	إقامة زرائب الوقاية الصحية	٣٧٣
٥٦٣ و ٥٦٢	» الزرائب في للدريك ٣١٦	٣١٩-٣١٦
٣٩-٣٦	إكرامدني	١٤٩١ و ١٤٩٠
٥٥٣ و ٥٨٤	العباب نارية	٣٠٥ و ٢٩
٦٨٩	أمراض آتية وبائية	٤٠١ و ٤٩٩
٥٦٨ و ٥٦٤	أمراض الحيوانات ومعالجتها وتطبيق الدواب	٣٣٧ و ٣٢١

نمرة الصفحة	قرارات وأوامر	نمرة القرار أو الأمر
	(أ) تابع	
٦٧١ و٦٦٣	أعراض الحيوانات الوبائية	٢٩٠ و٣٨٩
٥٥٨	أفارة أمام المنازل في المديرية	٣١٢
٥١٦	أومنيوس (وعربات الركوب)	٢٧٧
٦٥٣	أنشاء الأجرخانات	٢٨٣
٥٦٣	أنشاء الزربيات	٣١٨
٦٢٤	أنشاء زرائب الوقاية في السلخانة	حاشية
٢٥٩	أنيكخانة (مصلحة)	١٢٣
١٤٠ و١٣٩	أهالي في أيلة الجراد	٥٢ و٥١
١٣٥ و١٢٨	أهالي في حفر الترع والجسور	٤٥ - ٥٠
٥	أهالي وأجانب وتطبيق لوائح الضبط عليهم سواء	٣
٧٠١	أوساخ	٤٠٥
٢٢٧ و٢٢٤	آلات بخارية	١١٦ و١١٥
١٥٠	آلات ممنوع صيد الاسماك بها	٥٦
٥٨٦	آلات ممنوع صيد الطيور بها	٣٥٤
٥٥٧	إيجاد ساحل بحصر	٢١١
	(ب)	
٨٧ - ٧٥	بارود وملح البارود	٢٠ و٢٨ و٢٦
٥١٥ - ٥١٣	باعة سريحة	٢٧٦ - ٢٧٣
٢٢٦	بحر واصطياد الفخم منه	١٥٨
٥٦٤	بحر وأخذ الرمال من شواطئه	٣٥٥
١٤٩	بحيرة أذكو والصيد فيها	٥٥
١٥٤	بحيرة مريوط والصيد فيها	٥٩
١٥٥	بحيرة المتره » »	٦١
٦٧٨	برك (حفر البرك)	٣٩٣

فهرسة أبجدية

٧٦٥

نمرة القرار أو الأمر	قرارات وأوامر	نمرة الصحيفة
	تابع (ب)	
٧٣	بروزات وبلكونات...	١٩٧
١١٦ و ١١٥	بخارية (آلات) ...	٢٢٧ و ٢٢٤
٢٥٢ و ٢٥١	بسابورات ووجوب تقديمها وشروطها زمن الحج ...	٥٨٤
١٨٧	بوليس ومسلحة مهتدى التنظيم ...	١٨٧
٢٩٩	بوليس يطرى صهى ...	٦٨٩
١٥٨ و ١٥٧	بوليس الموائى والقلابك ...	٣٢٣ و ٣٢٧
٦٩٩	بويحية - مساحو الحرم ...	٣٦٥
٢١٧ و ٢١٦ و ٢١٢	يسع الاثرية الروحية ...	٢٩١ و ٢٦٦
٢٨٢	يسع الجواهر السامة ...	٦٤١
٣٢	يسع الخشيش ...	٨٥
٢٥	يسع الملح ...	٦٨
٢٥٧ و ٢٥٦	بيوت العاهرات ...	٥٩٤ و ٥٨٨
٢٨٣ و ٢١٢ و ٢١١	بيوت مالية لتسليف النقود على رهنيات ...	٣٧٣
	(ت)	
٢٧٢	تأسيس زرائب الوقاية الصحية ...	٦٢٢
١١٧	تأسيس المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ...	٢٣٥
٢٥١	تأمين (مبلغ تأمين الحج) ...	٥٨٥
٢٠٩	تن وخازن المواد القابلة للاشتعال ...	٥٥٦
٤٠٢	تبليغ عن المواليد والوفيات ...	٦٩٢
٢٨٢	تجارة الجواهر السامة ...	٦٤١
٢١٦ و ٢٠	تجارة حاصلات السودان ...	٨٥
٢٧٨	تجارة الكهنة ...	٦٣٤
٢٦	تخزين البارود ...	٧٦
٢٥٢ و ٢٥١	تذكرة سفر (سباورن) ...	٥٨٤

فهرسة الأبجدية	قرارات وأوامر	فهرسة الأبجدية
	تابع (ت)	
٣٦٠ و ٣٥٩	ترامواي ونظامه...	٦٠٢
٢٠٨-٢٠٠	ترجمان ودليل عموميان...	٣٧١-٣٦٦
٤٩ و ٤٨ و ٤٧ و ٤٦ و ٤٥-٣٩	ترج وجور...	١١٣ و ١٢٨-٩٨
١١٤-١١٢	ترووات...	٢١٩
٣٨٤	تفسير جثث الموتى...	٦٥٥
٢١١	تسليف نقود على رهنات...	٣٧٣
٣٠٨	تسمية الشوارع وتبديل المنازل...	٥٥٤
٤٢٠ و ٤١٩	تسوير الاراضي الفضا...	٧٠٧ و ٧٠٦
٣٨٨	تشغيل رمم الحيوانات...	٦٦٢
٢٥	تشغيل الملح (تمركه)...	٦٨
٣٩٦	تشكيل واختصاص الجمان الصحية...	٦٨١
٤	تشكيل واختصاص اللجنة الاستشارية...	٦
٥	تشكيل مجلس للتظرف في أمور مشايخ الطرق...	٧
١٣٢	تصدير العظام...	٢٧٣
٢٤٠	تطعيم الجدري...	٧٠٨
٢٣٦	تطبيق التحول وغيرها...	٧٦٨
٤٠١	تطهير المنازل أثناء وجود الكوليرا...	٦٩٦
٣٨١	تعاطي صناعة الطب...	٦٤٠
١٥٦-١٣٤	تعريفه الحجرة...	٢٨٠
٢٩٨-٢٧٨	تعريفه عربات الركوب...	٥٤٨-٥٢١
٢٦٨-٢٤٦	تعريفه الكيل والوزن...	٥٠٦-٤٧٣
٣٠٧ و ٣٠٦	تفريغ التربة الناتجة من الممارات...	٥٥٣
٣٩٤	تقرير عمل خزانات صماء في الجوامع والحمامات العمومية...	٦٧٩
٣٤٨ و ٣٣٩	تكشف...	٥٧٨ و ٥٧٠

تمرة الصحيفة	قرارات وأوامر	تمرة القرار أو الأمر
	تابع (ت)	
٣٧ - ٣٩	تنفيذ الأحكام الصادرة من الإدارة	١٢ - ١٤
٥١	» » » في خنج التهريب	١٧
٧٠٠	تفويض السجل	٤٠٥ و ٤٠٤
١٨٦ - ٢١٠	تنظيم	٧٢ - ٩٨
٨٧ - ٩٠	تبليغ ودخان	٢٣ - ٢٦
٣٩ و ٩٦	تهريب	١٤ - ٢٧
٨٧ - ٩٦	توزيع المكافآت	٢٢ - ٢٧
٥٩٦	تساررت	٢٥٨
	(ج)	
٦٧٩	جامع - مرابض الجموع والجماعات العمومية	٢٩٤
٦٥٠ - ٦٥٩ - ٦٦١	جبانة وبشت الموتى	٢٨٤ - ٢٨٦
٦٣	جدول الاسلحة المباح دخولها	٢٢
٢٤٢ - ٢٤٨	جدول المحلات المغلقة والمضرة بالصحة والخطرة	١١٧
١٢٩ و ١٤٠	جراد (البادنة)	٥١ و ٥٢
٦١٥	جزارة (محلات)	٢٦٨
٩٨	جسر	٢٩
١٢٨ - ١٣٥	جسور النيل حفرها وتقسيماتها والمخالفات التي تقع بشأنها	٤٥ - ٥٠
٨٤	جلب الالعب النارية	٢٩
٤٠ - ٥١	جرل	٢٥ - ١٧
٥٦٨ و ٥٦٤	جمعية الرق بالحوانات	٢٢١ و ٢٢٧
١٦٨	خنج وخنابات - (في الاسترقاق والغلبة)	٦٧
٢٥٧	حنينة الازبكية	١٢٢
٦٤١	جواهر سامة	٢٨٢

نمرة القرائن والأمر	قـسرات وأوامر	نمرة الصفحة
	(ح)	
٣٠	حاصلات السودان (تجارة)	٨٥
٣٥١	حجاج والشروط الواجب اتباعها	٥٨٤
٣٨٨	حجر صهي	٦٦٣
٤٢١	حرف مصرح بتعاطيها بالاهرام	٤٦٢
٣٨ - ٣٢	حشيش	٩٧ - ٨٥
٣٩٣	حفر البركة بجوار المساكن	٦٧٨
١٢٥ - ١٢٣	حفر لآثار	٢٦٥ - ٢٥٨
١٥٦ و ١٣٣	جارة	٣٢٦ و ٢٧٧
٣٩٥ و ٣٩٤	حمامات عمومية وجوامع	٦٨١
٧٠ و ٦٨	حمل السلاح واحرازه	١٧٧ و ١٧٠
٣٤٩	حيوانات وأشیاء ضائعة	٥٧٩
٣٨٧	» ودفنها	٦٦٢
٣٣٧ - ٣٢١	» مريضة - (جمعية الرفق بالحيوانات)	٤٦٨ - ٥٦٤
٣٩٠ و ٣٨٩	» وأمراضها الوبائية	٦٨٩
	(خ)	
٢٦٨	خادم ومخدمون	٥٠٦
٢٤٣ و ٢٤٢	ختم وختم	٦٦٥ و ٦٦٤
٤٢٢ و ٣٩٥ و ٣٩٤	خزانات صبا - مراحيض الجوامع والحمامات العمومية	٧١٠ و ٦٨١ و ٦٧٩
٧٢	خط التنظيم	١٨٦
٢٤١	خفر الاهرام	٤٦٢
٤٦ و ٤٥	خفر جسر النيل	١٢٩ و ١٢٨
٣٢١	خيل مريضة	٥٦٤

نمرة الصفحة	قرارات وأوامر	نمرة القرار أو الامر
	(د)	
٦٧٥ و ٦٧٢	داء الكلب	٣٩٢ و ٣٩١
٨٧ - ٨٩	دخان وتبالة	٣٣ - ٣٥
٨٩	الدخان الاجنبي الترانسيت	٣٥
٩٠	الدخان الاجنبي (مداولة) في البلاد المصرية	٣٦
٩٦	دخان مهرب (الضبط والكفافة)	٣٧
٨٨	دخان مغشوش وتهريره	٣٤
٢٥٧	دخول جينة الازبكية	١٢٢
٦٢٣ و ٦٢٥	دخول السلخانات	٣٧٧ و ٣٧٤
٥٦١	دخول القسلافت	٣١٥ و ٣١٤
٢٥١	دخول محطات السكة الحديدية	١٢٠
٦١٤ و ٦١٢	دراجات (عربات الرجل)	٣٦٧ - ٣٦١
٣٧٩	دفاتر الوكالات والخاصات (محلات عمومية)	٢١٤
٦٦٢	دفن الحيوانات	٢٨٧
٦٥٥	دفن جثث الموتى واتحاجها وتسفيرها	٢٨٤
٥٥١	دواب	٢٠١
١٤٠	دوية القطن	٥٢
	(ذ)	
٥٤	ذخائر حربية	١٩
	(ر)	
٥٧٩	رد الاشياء والحيوانات الضائعة	٣٥٠ و ٣٤٩
٥٥٣	ردم ناتج من الممارات	٣٠٧ و ٣٠٦
٤٧١ - ٤٧٣	رسوم تمغة المصوغات الفضة وآلات الوزن	٢٤٤ - ٢٤٥
٢٥٩	» انجبايا الاثرية المدفونة	١٢٢
٦٤٠	» رخص الاطباء والصيدلية	٢٨٠

نمرة القرارة وأوامر	نمرة الصحيفة
تابع (ر)	
رسوم حمية ... ٣٨٥	٦٥٩
« مركب الصيد ... ٢٥	٦٧
« نظير الخبز والاراضى للمرغوب فى مشتراها ... ١٢٧-١٢٩	٢٦٤ - ٢٦٧
« طائفة القباية ... ٢٤٤	٤٦٦
رش وكس الشوارع ... ٤١٨-٤٠٤	٧٠٠
رصف تر و توارات ... ١١٤ و ١١٢	٢١٩
رصف الجوارك ... ٣٦٣ حاشية	٦١٣
رفق بالحيوانات (جعية) ... ٣٢١-٣٢٧	٥٦٤ - ٤٦٥
رمال وشواطئ البحر ... ٢٥٥	٥٨٧
رهنيات (بيوت مالهة لتسليف النقود على) ... ٢١١	٢٧٢
روث الحيوانات ... ٣٨٠	٦٣٩
رى الشراقى ... ٤١	١١٨
(ز)	
زراعة الحشيش ... ٣٢	٨٥
« الزنان ... ٣٣	٨٧
زربية الموائى زمن الربيع ... ٣١٦-٣١٩	٥٦٢
زرائب الوقاية الصحية ... ٣٧٣-٣٧٩	٦٢٤ - ٦٣٨
(س)	
ساحل بحارى فى القاهرة ... ٣١١	٥٥٧
سائقو الحيوانات ... ١٨٠-١٩٨	٣٦٠ - ٣٦٤
سباخ ... ١٢٦	٢٦١
سمجاده ... ٤١٨-٤٠٤	٧٠٠
سجود ... ٦ - ١١	١٠ - ٣٦
سخره ... ٤٧	١٣١

فهرسة أبجدية

٧٧١

نمرة الصفحة	قرارات وأوامر	نمرة القرار أو الأمر
	تابع (س)	
٢١٠ - ٢٠٠	سريان التنظيم في الأقاليم	٩٨ - ٧٤
٢٢٤ - ٢١٦	» لائحة استئصال الأفراد الطرق العمومية في الأقاليم	١١٤ - ١٠٠
٥١٠	سقاؤن	٢٧١ و ٢٧٠
٧٠٠	سقي الزهريات بالنوافذ	٤٠٤
١٢٥ - ١١٩	سكك زراعية	٤٤ - ٢٣
٢٥١	» الحديد واجتياز المراكب الكبرى المتحركة	١٢١ و ١٢٠
٦١٥ - ٦٢٣	سلخانات ومحلات الحرارة	٣٧٧ - ٣٦٨
٨٥	سن فيل - (حاصلان السودان)	٣٠
٥٦٤	صوت معاملة الحيوانات	٣٥٥ - ٥٢١
٥٤٩	سيارات (أوتوموبيل)	٥٩٩
	(ش)	
٥٨٦	شباك الصيد	٢٥٤
٥٧٠	شعاعه (تكفف)	٢٣٩
١١٨	شراقي (رى الاواض)	٤١
٦٨	شركة الملح والصودا	٢٥
٥٨٥	شروط واجب اتباعها في الحج	٢٥١
٥١٢	شكارى صيد	٢٧٢
٥٨٧	شواطئ البحر وأخذ الرمال	٢٥٥
٥٠٩	شبالون عموميون	٢٦٩
	(ص)	
٦٦٣	صحة بيطريه وأمراض الحيوانات الوبائية	٢٨٩
٦٨١	» (تشكيل الجبان في الأقاليم)	٢٩٦
٦٥٩ و ٢٣٩	» (رسوم)	٢٨٥ و ١١٨
٦٨	صودا (شركة الملح والصودا)	٢٥

نمرة القراء وأوامر	قراءات وأوامر	نمرة الصيغة
	تابع (ص)	
٢٨١	صناعة الطب	٦٤٠
١٦٩	صندوق (وعربات النقل)	٣٥٠
٢٧٢	صنادون شكارى	٥١٢
٦٥	صيد الحمار	١٥٨
٦١ - ٥٤	» الاسمان	١٤٢ - ١٥٥
٨٤ و ٦٢ و ٦٢	» الاسفنج	١٥٨ و ١٥٧ و ١٥٦
٣٥٤	» الطيور النافعة للزراعة	٥٨٦
٣٥٤ و ٣٥٣	» السمان	٥٨٦ و ٥٨٥
٣٨٣ و ٣٨٢	صيدلى وصيدليات	٥٨٦ و ٥١٢
	(ض)	
٣٨	ضبط الحشيش فى البواخر	٩٧
٣٧	ضبط ومكافأة فى مواد التهريب	٩٦
	(ط)	
٣٨٩	طاعون	٦٦٢
٣٨١	طب وتعالى صناعته	٦٤٠
٥	طرق الصوفية ومشائخها	٧
١١٣ - ٩٩	طرق عمومية	٢٢٠ و ٢١٠
٦٨	طور (الأبعاد اليه)	١٧١
٣٠٤	طيور (تركها بالطرق العمومية)	٥٥٣
٢٥٤	» نافعة للزراعة (صيداها)	٥٨٦
	(ع)	
٣٥٦	عاهرات (بيوت العاهرات)	٥٨٨
٣٦٧ - ٣٦١	عربات الرجل (دراجات)	٦١٢
٢٩٨ - ٢٧٧	» الركوب والامتوس	٥٤٨ - ٥١٦

فهرسة أجنبية

٧٧٣

نمرة الصفحة	قرارات وأوامر	نمرات القرارات والأوامر
	تابع (ع)	
٣٥٠ - ٣٦٠	عربات النقل والصندوق	١٦٩ - ١٧٩
٣٧١	عرض الحجة (كتبه عموميون)	٢١٠
٣	عرض مشروعات القوانين على مجلس الشورى	١
٥٨٦	عصافير (صيد الطيور والسمان)	٣٥٤
٣٧٣ و ٣٧٢	عظام الحيوانات	١٣٢ و ١٣١
٣٧	عمد (الاحكام الادارية)	١٢
١	عمل بالقوانين	٢
٢٦٣ و ٢٦٧	عوائد الحاجر والمجاهر	١٢٧ - ١٢٩
٦٢١ - ٦٢٣	« الذبيح في الاطالم »	٣٧٠ - ٣٧٣
٦٥٩ و ٦٣٩	« صحبة »	٣٨٥
٤٧١	تقمة المصوغات الفضة والآت الوزن	٢٤٥ في طيه
١٣١	عونة	٤٧
٥٥٣	عبارات نارية	٣٠٥
	(غ)	
٨٨	غش النخان وتهريبه	٣٤
	(ف)	
٦٥٥	فتح الاجزئات الصبليات	٢٨٢
٢٣٦	فحم (اصطيد الفحم من البحر)	١٥٨
٢٢٧	فلايكية	١٥٧ - ١٦٨
٢٤٨	« الامماعلية »	١٦٧
٢٤٥ - ٢٤٧	« اصوان »	١٦٥ و ١٦٦
	(ق)	
٧٠٠	قانونات	٤٠٤
٣	قانون - (القانون التظاى)	١

نمرة القرار أو الأمر	قرارات وأوامر	نمرة الصحيفة
	تابع (ق)	
٣	قانون هياوتى (بشأن لوائح الضبط بالنسبة للأجانب)	٥
٢٦٧-٢٤٤	قبانية وكيالون عموميون	٥٠٣ و ٤٦٦
٧٣	قرار الهدم	٩٩
٣٧٧	قسوة على الحيوانات	٥٦٤
٣٠٦	قش وغيره من المواد القابلة للاشتعال	٥٥٦
٣١٥ و ٣١٤	قشلاقات	٦٦١
٥٣	قطن (البدة اللونة)	١٤٠
١٦٨ و ٦٠	قنال السويى - مسير المراكب فيه وصيد الاممالة منه	٣٤٩ و ١٥٤
١	قوانين - عرض مشروعاتها على مجلس الشورى	٣
٢	» (والعمل بمقتضى القوانين وتطبيقها)	٤
١	» المطبوعات والطابع	١٨٤ - ١٨١
٤٠٣	قيد المواليذ والوفيات	٦٩٦
	(ك)	
١٢١	كبارى متحركة واجتياز المراكب اياها	٢٥١
٢١٠	كبة عموميون	٣٧١
٤٢٣	كسح المراحض	٧١٥
٣٩٢ و ٣٩١	كلب - وداء الكلب	٦٧٣ - ٦٧٥
١٥	كلرك	٤٠
٤١٧	كس ورس	٧٠٤
٢٤٤	كهنة (بجارية)	٦٣٤
٣٩٩-٣٩٧	كوليرا	٦٨٦ - ٦٩١
٢٦٧-٢٤٤	كيالون عموميون	٥٠٣ - ٤٦٦

فهرسة إيجدية

٧٧٥

نمرة الصفحة	قصرات وأوامر	نمرة القرار أو الأمر
	(ل)	
١١٣	لجان ادارية	٢٩
٦٨١	لجان صحية وتشكيلها	٢٩٦
٤٠	لجان الكرك	١٥
٦	لجنة استشارية تشريعية	٤
٥	لوائح الضبط وتطبيقها على الاجانب والاهاالى سواء	٣
٥٦٣	لوزيه (اليانصيب)	٢٢٥
٢٧٩	لوكاندات (محلات عمومية)	٢١٤
٥٦٥ ٦٢	لائحة البوليس بشأن تجارة الاسلحة والادوات والذخائر المصرح	
	باندخالها	٢٢ - ٢١
	(م)	
٥١٣	متسيون (باعتصميرحة)	٢٧٣
١٧٠	مشردون	٦٨
١٩٠	مجالس التنظيم	٧٣
٣	مجلس شورى القوانين	١
٧	مجلس للتظرفى أمور مشايخ الطرق الصوفية	٥
٦٤٦	مجهزات صيدلية	٢٨٢
١٥٨	مجار وصيله	٦٥
٢٦٣	مجار ومجاير	١٢٥ - ١٢٥
٢٧٣	محلات تسليف النقود	٢١١
٦١٥	محلات الجزارة والسلخانات	٢٦٨
٢٧٧ - ٢٨٨ - ٤٧٧	» عمومية	٢٤٥ ٢١٥ ٢١٤
٢٣٥ - ٢٣٨	» مقلقة للراحة ومضرة بالصحة وخطرة	١١٧ ١١٨
١٧٤	ملاحظة البوليس	٦٩
٨٥	محل وحجاج	٢٥٢

نمرة الصحيفة	قرارات وأوامر	نمرة القرار أو الأمر
	تابع (٢)	
٢٦٠	مخالفات الآثار	١٢٥
١٢٥٩٨	» الترع والجسور	٥٠
١٢٥٩١١٩	» السكك الزراعية	٤٤ و ٤٣
٢١٦	» التنظيم	٩٩
٧٠١	» تطعيم الجندي	٤٢١
٧٩	مخازن البارود	٢٦
٥٥٧ و ٥٥٦	مخازن القش والبوص	٣١٠ و ٣٠٩
٥٠٦	مخدمون	٣٦٨
٥٨٦	مخطط الصيد	٣٥٤
٩٠	مداولة الدخان الاجنبي في البلاد المضرية	٣٦
١٧٤	مراقبة البوليس	٦٩
١٤٢	مراكب الصيد	٥٤ الى ٦١
٧١٠ و ٦٨١-٦٧٩	مراحض الجوامع والحمامات وغيرها	٤٢٣ و ٣٩٥ و ٣٩٤
٣٤٣	مرسى المراكب بمصر	١٦٣ و ١٦٤
٦٤	مرض الحيوانات ومعالجته (رفق بالحيوانات)	٣٢١
٦٨٩	مرض الحيوانات الوبائي	٣٩٤
٥٥٣ و ٥٥١	مرور الدواب والمواشي بالطرق العمومية	٣٠١-٣٠٤
٣٦٥	مساحو الخرم	١٩٩
٥٥٦	مسافات يجب مراعاتها في مواقع مخازن التبن	٣٠٩
٣٤٩	مسير المراكب في قنال السويس	١٦٥
٧	مشايخ الطرق الصوفية	٥
٦٦	مشروبات مقطرة وروحيه	٢٤ و ٢٣
٣	مشروعات القوانين وعرضها على مجلس الشورى	١
٨٤	مصلحة الملح والصودا	١٢٨
٢٤١ و ١٨٦	» الصحة	٧٢ و ١١٨

نمرة الصحيفة	قصاصات وأوامر	نمرة القرار والأمر
	تابع (٢)	
١٨١	مطابع ومطبوعات	٧١
٥٦٤	معالجة وتطبيق الحيوانات (جعية الرقق بالحيوانات)	٣٢٧ و ٣٢١
٨٧	مكافآت الأشياء المهربة والخشيش	٥
٦٧	ملح والنظرون	٢٥
١٧٤	ملاحظة البوليس	٦٩
١٨٧	منافع عمومية والتعدي عليها	٧٣
٩٧	منطقة المراقبة الحركية البرية	٣٧
٥٣	منع تصدير الآثار المصرية القديمة	١٨
١٥١	منع صيد الأسماك في جلة جهات	٥٧
١٥٣	» » بالآلات للفرقة	٥٨
١٥٦ - ١٥٨	» » الاسفنج	٦٢ - ٦٤
٥٥١	» الاستحمام (حاشية)	٣٥٥
١٥٩	» الاسترقاق والخلاصة	٦٦
٥٥	» دخول الأسلحة البيضاء في القطر المصري	٢١
٥٦١	» الدخول بالقنلاقات	٣١٦ و ٣١٥
٣٥١	» » بالمحطات (حاشية)	١٢٥
٥٦٩	منع وضع الاحطاب على أسطح المنازل	٣٣٨
٦٧٨	» حفر البرك بالقرب من المساكن	٣٩٣
٥٨٦	» صيد الطيور النافعة لزراعة الخيط والتبالة	٣٥٤
٣٨٢	» رخص المشروبات الروحية اليابان من الداخلية	٢١٤
٥٥٣	» طلق العيارات النارية	٣٥٥
٨٤	» جلب الألعاب النارية	٢٩
٥٦٩	» دخول جنينة الأزبكية	٣٣٨
٧١٠ و ٧١٤ و ٧١٦	مواد المراجيض	٤٢٩ و ٣٢٢
٥٦٩	» قابلية للالتهاب	٣٣٨

نمرة القراء أو الأمر	قرارات وأوامر	نمرة الصحيفة
(م) تابع		
٢٩	مواد مفرقة	٨٤
٣٠٤	مواسي - ترك المواسي في الطرق العمومية	٥٥٣
١٥٦-١٣٤	مواقف الحارة	٢٢٦ و ٢٨٠
٢٩٨-٢٧٨	عربات الركوب	٥٤٥ - ٥٢٣
١٧٩-١٧٠	عربات النقل والصندوق	٣٥٤
٤٠٣ و ٤٠٢	مواليد ووفيات	٦٩٢
٣٥٧ و ٣٥٦	مومسات (بيوت العاهرات)	٥٩٤ و ٥٨٨
١٥٧	مينا اسكندرية	٣٢٧
١٦٢ و ١٦١	» دمياط	٣٤٠
١٦٧ و ١٥٩	» بور سعيد والاسماعيليه	٣٤٨ و ٣٣٩
١٦٨	» السويس	٣٤٩
(ن)		
٦٦	نخاسة	١٥٩
٤٢٩-٣٢٢	ترح المراجيض	٧١٦ و ٧١٤ و ٧١٠
١٢٣	نصب انليام على الاراضى الاثرية	٢٥٨
٢٥	نظرون	٦٧
٤١٨-٤٠٤	نظافة الشوارع	٧٠٠
٣٥٩	نظام - الترامواي	٦٠٣
١٢٠	نظام السكك الحديدية	٢٥١
٢٤٣ و ٢٤٢	نقاشو الاختتام	٤٦٦ و ٦٦٤
١٢٤	نقل الآ ثارات	٢٦٠
٢٦	» البارود	٧٦٠
٢٨٠	» روث الحيوانات	٦٣٩
٢٨٥	» الحيوانات وبحث الموق	٦٥٩

نمرة الصفحة	قرارات وأوامر	نمرة القرار أو الأمر
	تابع (ن)	
٦١٢	نقل الحيوانات النافقة الى عمل تشغيل روم الحيوانات	٢٨٦
٣٦٠ و ٣٥٠	» عربات النقل والصندوق)	١٧٩ و ١٦٩
٦١	» المواد المفرقة	٢١
٢٧٣	نقود (بيون مالية لتسليف النقود على رهنيات)	٣١١
	(و)	
٦٨٦	وباء آدمي	٤٠١ و ٣٩٧
٦٨٩	وباء الحيوانات	٣٩٤
٧٠٨	وجوب تطعيم الجدرى	٤٢١
٥٨٤	وجوب تقديم البساويرات	٣٥١
٤٦٦	وضع تاريخ الاختام	٢٤٣
٦٩٩ و ٦٩٢	وفيات ومواليد	٤٠٣ و ٤٠٢
	(هـ)	
٥٥٣ و ٥٥٤	هدم والارربة الناتجة من العمارة	٣٠٧ و ٣٠٦
١٩٩	» وقراراته	٧٣
	(ى)	
٥٦٣	ياتصيب واعماله	٢٢٠



Biblioteca Alexandrina



0653596